

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية
قسم التاريخ وعلم الآثار

مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر
1894-1962

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ

إعداد الطالب: قبايلي هواري

إشراف الأستاذ الدكتور: بوعلام بلقاسمي

أعضاء لجنة المناقشة **نوقشت يوم 21 جوان 2014**

أ.د . دحو فغرور.	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا.
أ.د. بوعلام بلقاسمي.	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا مقررا.
أ.د. عبد المجيد بن نعمية.	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مناقشا.
د. عدة بن داهة.	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	مناقشا.
د. محمد بوشنافي.	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيلالي اليابس	مناقشا.
د. عتو بلبراوات.	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيلالي اليابس	مناقشا.

السنة الجامعية: 2014/2013

المقدمة:

إن أي محاولة للتأريخ للظاهرة الدينية، والممارسات الجماعية الدينية خلال فترة الاحتلال الفرنسي تكتسي أهمية بالغة، وذلك من خلال محاولة إماطة اللثام عن الحياة الروحية والدينية للجزائريين خلال فترة من أخطر فترات تاريخهم، والتي هُددت فيها هويتهم المتمثلة في المعتقد واللغة تهديدا بليغا، بعدما حاول الاستعمار جاهدا مسخ الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، واستبدالها بهوية هجينة مصطنعة ومستنسخة. وعندما مني بالفشل حاول على الأقل إفراغ الإنسان الجزائري من محتواه الحسي والنفسي والروحي والهوياتي، وجعله كائنا بلا روح ولا اعتقاد. لكن من المفارقات العجيبة والغريبة أن الإنسان الجزائري ازداد تماسكا وارتباطا بهويته المهددة أكثر من أي وقت مضى، رغم الاستهداف الممنهج من طرف الاستعمار للرموز والمؤسسات الدينية، من دور العبادة والأوقاف والحواضر العلمية، والتضييق على العلماء والفقهاء بالنفي والتشريد والتضييق، ومحاربة الزوايا وشيوخها، والتضييق قدر الإمكان عن الكتاتيب والتعليم الأصلي، وإطلاق العنان لحملات التبشير والتنصير التي اختارت أحلك الظروف وأصعبها لبث سموم التنصير الديني، لكن مني الاستعمار بالفشل الذريع، فالإنسان الجزائري أظهر ارتباطا بتراثه المادي والمعنوي وبمعتقده بشكل حير الإدارة الاستعمارية, التي اعتبرته إنسانا متعصبا متطرفا منغلقا على نفسه رافضا الأخذ بأسباب الحضارة.

وكما ذكرنا فإن فرنسا رغم تعهداتها في صك الاحتلال باحترام عادات وتقاليد ومعتقدات الجزائريين واحترام المرأة الجزائرية، إلا أنه لم تمضي ثلاثة أشهر من عمر الاحتلال حتى بدأ أول خرق لهذا التعهد، وذلك بمحاولة الاعتداء على الأوقاف الجزائرية من خلال قانون 8 سبتمبر 1830. وكان فأل شر ينم عن النية المبيتة لجلاوزة الاحتلال وعرابوه، الذين لم يصبروا مطولا لكي ينفذوا مخططاتهم في الاعتداء على الأوقاف والمساجد، ودور العبادة، وما فتئ الجزائريون طول فترة تاريخ الاحتلال الفرنسي يطالبون بإلحاح باسترجاع الإشراف على المؤسسات الوقفية، وفق القوانين الفرنسية بعد صدور قانون فصل الدين عن الدولة 9ديسمبر1905، وتمديد العمل به في الجزائر في 27 سبتمبر 1907.

ويبدو أن فرنسا بعد مصادرتها للأوقاف، حاولت استيعاب قدر الإمكان رجال الدين وشيوخ الزوايا لكنها اصطدمت برجال دين صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فراحوا يواجهونها بما يستطيعون، فكان مصيرهم النفي والتشريد على غرار الشيخ الكبابطي، البوني، بن يلس...، وكبديل عنهم اتخذت من أشباه العلماء طبقة شكلت منها "اكليروس ديني"، أو الأئمة الرسميين الذين ساهموا في التأطير الديني للجزائريين، مؤتمرين بأوامر الإدارة الاستعمارية التي كانت تريد في الجزائر إسلاما مستسلما لإرادتها، وبلا أوقاف، وبالتالي بلا إيرادات التي من شأنها حسب رأيها أن تشكل خطرا على مصالحها في الجزائر، وبلا رجال دين أحرار الذين يمكنهم تعبئة الناس ضد المشروع الاستعماري.

إلا أن من جميع الممارسات الدينية للجزائريين، شكلت فريضة الحج إلى البقاع المقدسة، هاجسا وارتباكا وخوفا ورعبا للإدارة الاستعمارية التي حارت في كيفية التعامل معها. حيث بعدما استطاعت المراقبة والإشراف على كل الحياة الدينية وممارستها الفردية والجماعية، إلا أن الحج بشكله العابر للحدود، الخارج عن سيطرتها وعيونها كان يخيفها، وبالتالي تتبعته بالمنع والتضييق. والمتتبع لتاريخية الحج طول فترة الاستعمار يهاله الكمية الهائلة للقوانين المنظمة لهذه الشريعة، خاصة بعد سنة 1894. وهو تاريخ صدور القانون المشهور في 10 ديسمبر 1894 من طرف الحاكم العام "جول كامبون" ويعتبر القانون الأساسي المنظم لفريضة الحج إلى البقاع المقدسة ومن هنا ارتأيت البدء في التأريخ لتنظيم فريضة الحج إلى البقاع المقدسة زمن الاحتلال الفرنسي للجزائر جاعلا من هذه الفترة حتى الإستقلال الإطار التاريخي للبحث.

لقد شكل الحج هاجسا أمنيا وصحيا لفترة طويلة منذ النصف الثاني من القرن 19 إلى فترة ما بين الحربين، حيث تم محاصرة الحاج الجزائري المتهم مسبقا باحتمال تعرضه للتأثيرات الجامعة الإسلامية، ونقلها بدوره إلى الجزائر. ولم يكن يقل الهاجس الصحي أهمية وخطورة، وذلك بتحميل الحاج مسؤولية نقل الأوبئة والعدوى والأمراض من الحجاز إلى الجزائر. وهذه الصورة النمطية الظالمة لم تغادر المخيال الجماعي الأوروبي في الجزائر، باعتباره الحاج داعية لأفكار الجامعة الإسلامية، وفي أحسن حالاته مصدر عدوة. ولكن ما يمكن استنتاجه مبكرا حرص الجزائريين رغم التضييق والمنع والارتياب والتهم الجزافية، التي كانت تطال الحجاج بيت الله الحرام على أداء هذه الفريضة ، حيث أن

ذلك لم يزدهم إلا إصرارً على كسر كل الصعاب، والحرص على إتمام الركن الخامس من أركان الإسلام، وكسب الأجرين، أجر إتمام الركن وأجر الحفاظ على الفريضة في زمن المنع والتضييق.

إن اختياري لهذا الموضوع كان وليد الصدفة, فبعدما قمت بزيارة الأرشيف ما وراء البحار، لفت انتباهي ظاهرة الحج السري، وأثار فضولي هذا الموضوع الهام الذي كان يشكل في تلك الفترة شكل من أشكال المقاومة للمحتل وتدخله في الشؤون الدينية للجزائريين، حيث تزايدت هذه الظاهرة بالخصوص سنوات المنع، رغم العقوبات الردعية القاسية، فأردت بذلك التأريخ لهذه الظاهرة، وعرضت الأمر على الأستاذ المشرف إلا أنه نصحني مشكورا بوجوب توسيع الموضوع والتطرق بشكل إجمالي لفريضة الحج طول فترة الاحتلال. وأحسن ما فعل جزاه الله خيرا، حيث الموضوع بشكله الأولي، كان لا يفي بالغرض لكي يرى النور يوما على شكل أطروحة قائمة بذاتها، لقلة مادته وبساطة إشكالاته.

لكن كان من المفترض للإلمام بالموضوع ودراسته دراسة موضوعية أكاديمية شاملة, التطرق إلى مجمل السياسة الإسلامية لفرنسا بالجزائر، أو بالأحرى سياسة فرنسا اتجاه الدين الإسلامي، ولم يكن العمل سهلا بتوسيع مجال البحث أكثر عبر تقصي جميع القرارات والتدابير القانونية التي مست شؤون الدين الإسلامي مجملا، تم التركيز بعدها على موضوع البحث، الخاص بالحج إلى بيت الله الحرام في ظرفية الاحتلال. فالدارس لهذا الموضوع وجب أن يتطرق إلى تاريخية تعامل فرنسا مع الدين الإسلامي، وسياستها اتجاه المؤسسة الدينية، والأوقاف، ودور العبادة، ورجال الدين وشيوخ الزوايا، التعليم الأصلي والكتاتيب وحواضر العلم، وقوانين الأحوال الشخصية، والقضاء الإسلامي، ونظرتها للأقليات والأديان الأخرى الكاثوليك بروتستانت، واليهود، والطوائف والمذاهب الأخرى كبني ميزاب على سبيل المثال، بعدما حاول المستعمر الضرب على وتر التفرقة الأثنية، كسياسته القبائلية أو ما عرف بالأسطورة القبائلية Le mythe kabyle. إلى جانب معضلة تطبيق قرارات فصل الدين عن الدولة، التي شكلت أزمة كبيرة لم تنتهي فصولها وأطوارها إلا بعد اندلا ع الثورة التحريرية، هذه القضية التي جعلت منها قوى الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها علمانية كانت أو إصلاحية، قضيتها الأولى في صراعها مع الإدارة الفرنسية التي كانت متحفظة من تطبيق هذا القرار، حيث كان يعني ذلك تحرير

دور العبادة والخطابة فيها، وإرجاع الأوقاف إلى الجزائريين، إلى جانب مسألة تنظيم شؤون الأعياد والمناسبات الدينية والمواسم والوعدات، أو ما كانت تسميه الإدارة الاستعمارية بـ"الحج الصغير Les petits pèlerinages"، وتنظيمها للجنة الأهلة الخاصة بإثبات رؤية الهلال رمضان، وتضييقها على دور العبادة والمساجد الرسمية وفق قوانين ومعايير محددة، وكذلك الشأن بالنسبة للوظيفة الدينية الرسمية، من مفتي إلى الإمام، والمؤذن والحزاب وغيره، وبدون إهمال البحث في دراسة تاريخية الإسلام بفرنسا، وظروف تأسيس مسجد باريس, وكذلك علاقات فرنسا مع العالم الإسلامي، في وقت كانت تروج لنفسها أسطورة كونها أكبر قوى إسلامية" Grande puissance musulmane."

وكل هذه التصورات والعناصر المهمة المثيرة للفضول، وجب إماطة اللثام عنها، بحكم أنها تكتسي أهمية كبيرة، وذلك لإبراز جوانب أخرى تكشف المميزات والخصوصيات اللانمطية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، التي لا يمكن مقارنتها بأي حال من الأحوال مع السياسات الفرنسية الإسلامية في تونس والمغرب والشام.

إن هذا الموضوع الذي تشرفت بدراسته حسب ما نعلم جديد في طرحه بهذا الشكل، وإن كانت دراسات عدة تناولت بإسهاب مواضيعا قمت بتحليلها ودراستها في هذه الأطروحة، إلا أنها في المجمل لا تخرج عن إطار الطرح الاستعماري العنصري، خاصة المتقدمة منها، المتشربة بالنظرة الاستشراقية التي كرست جهدها في خدمة المشروع الاستعماري وأعمال لوشاتولييه Le Chatelier وألفرد بيل Alfred Bell الأخوة مارسيه Marçais وغيرهم، وحتى الدراسات الجديدة وفي الحقيقة قليلة التي تناولت هذا الموضوع حسب علمنا، جاءت سطحية، اعتمدت على الأرشيف والقوانين الصادرة عن السلطات الاستعمارية بدون أن تحاول دراسة الموضوع من نواحي أخرى أنتروبولوجية، واجتماعية وسيكولوجية.

ولذلك من الطبيعي أن تعترضني عدة مخاوف، وترددات حيال هذا الموضوع الكبير والهام، والذي ظهر لي في بعض الأحيان صعب الدراسة، وممتنع الإلمام، خاصة بعدما التمست أصالته لكن شجعتني قراءاتي الأولية في خوض غماره، بعدما وجدت له نكهة خاصة، في وقت أصحبت البحوث

الخاصة بعلم الاجتماع الديني من أهم الدراسات وأكثرها رواجا، في وقت يشهد فيه العالم الإسلامي نزاعا أزليا بين الديني والسياسي.

لم يكن بالإمكان خوض غمار هذا الموضوع إلا بطرح الاشكاليات التالية و محاولة الاجابة عليها.

- ما هو أثر الاحتلال الفرنسي على الممارسات الدينية الجماعية والفردية للشعب الجزائري؟
- ما هو موقف الإدارة الاستعمارية من الدين الإسلامي؟
- كيف حاولت الإدارة الاستعمارية تأطير شؤون الدين الإسلامي؟ وهل نجحت في ذلك؟
- ما هو موقف الإدارة الاستعمارية من المؤسسات الدينية في الجزائر؟
- ما هو موقف الإدارة الاستعمارية من الأوقاف الإسلامية، ومن إدارة شؤون الحج؟
- هل نجحت فرنسا في تنظيم شؤون الحج؟
- هل كانت فريضة الحج تشكل خطرا فعليا على مصالح فرنسا، من الجانب الأمني والصحي, كما كانت تدعي ؟
- ما هي ردود الفعل الجزائريين من سياسات التضييق، والمنع المتكررة التي مارستها فرنسا اتجاه فريضة الحج؟
- ما هي ردود فعل المرجعيات الدينية وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية من سياسة فرنسا اتجاه شؤون الدين الإسلامي؟
- ما هي أبعاد وظروف تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة في الجزائر؟ ولماذا جعلت الحركة الوطنية بمختلف أطيافها من هذا القانون وهذا المطلب أهم مطلب تطالب به؟
- ما هي تاريخية التواجد الإسلامي بفرنسا؟ وتحت أي ظروف تم بناء مسجد باريس؟

لقد حاولت جاهدا تحليل وتفسير وإيجاد أجوبة لهذه الإشكاليات، كما حاولت تفسير الظاهرة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي، وإن كنت أعتبر دراستي جهد المقل، ولكن حسبي أن تكون مقدمة لمشروع كبير، والذي لا نبالغ إن زعمنا أن كل عنصر من عناصره يحتاج إلى أطروحة قائمة بذاتها، مع تمنياتي أن يفتح ذلك أفاقا مستقبلية للبحث، بعدما ينبري له الباحثون، بالبحث

والتمحيص، وتناوله من جوانب عديدة متفادين الطرح اللاتاريخي وذلك بعدم الاكتفاء بالجانب التوثيقي المعتمد على الأرشيف بشكله الجاف، ولكن توسيع الموضوع ليشمل جوانبه الاجتماعية الأنثروبولوجية والسيكولوجية.

أما في ما يخص نقد المصادر والمراجع, فمن المعلوم أن كل موضوع قيد الدراسة يرتبط نجاحه وفق المعايير الأكاديمية المنهجية، بإيجاد المادة الأساسية المتعلقة به، وذلك باستيفاء المعلومات والمادة العلمية من مصادرها الأصلية، ومن ثم القيام بجمعها وجردها، وبعد ذلك العمل على فحصها وتحليلها. ولقد اضطرت أمام طبيعة الموضوع التردد على دور الأرشيف، وذلك بعدما استوفيت ما استطعت من مصادر مكتوبة حول الموضوع. وكانت عملية البحث في دور الأرشيف جد متعبة وتقتضي التنقل إلى أرشيف ما وراء البحار بفرنسا والذي يتوفر على أرشيف كبير حول الموضوع خاصة المجموعة H16 من 1H16 إلى H16 115 أي حوالي 115 علبة، كلها حول موضوع الحج نجد فيها مختلف مراسلات الحكومة العامة والمحافظين الحكوميين، التي جمعت كل شاردة وواردة حول رحلة الحج، باستثناء أهم مرحلة وهي مرحلة مكوث الحجاج في الحجاز لأدائهم المناسك، بحكم أن المحافظون وهم من أصول أوربية لم يكن يسمح لهم تجاوز مدينة جدة.

إلا أن المادة الأرشيفية تتميز بلغتها الإدارية الجافة، بحكم طبيعة الهيئة الصادرة عنها وبجودتها في غالب الأحيان، إلا ما قل منها، وإلمامها بأدق تفاصيل الرحلة الحجية وترتيبها، وما زاد من قيمة هذه الوثائق حملها للاختتام الرسمية للحكومة العامة، وتوقيعات مسؤوليها، كما كانت التقارير كذلك شديدة الأهمية على غرار تقارير Zanettacci، Soulie، Clausel، Georges، burkache، Marcoux، Durney، Freychet ، إلى جانب Bencheneb، Kessous، Hadj Hamdi وغيرهم، والتي حاولت تغطية كل فترة إشراف الإدارة الاستعمارية على شؤون الحج. كما أنني لم أتمكن من الحصول على تقارير سابقة لسنة 1894 تاريخ صدور القانون الأساسي للإشراف وتأطير فريضة الحج، ولذلك حصرت الفترة المدروسة بموضوع الحاج ما بين 1894- 1962، حيث تحكمت المادة العلمية في هذا الاختيار.

أما فيما يخص أرشيف المملكة المغربية، فقد قصدته للحصول على معلومات لأقارن بموجبها بين المثاليين الجزائري والمغربي، فيما يخص تنظيم شؤون الحج بين المستعمرة الجزائر وبين المغرب في

عهد الحماية، ورغم تنظيم العديد من المرات الحج بتوحيد البعثات بين الجزائر وتونس والمغرب والمستعمرات الإفريقية الفرنسية AOF، AEF، أو الحصول وهو الأهم عن معلومات عن جمعية حبوس الحرمين، لكن رغم أنني حظيت بمعاملة أخوية من الإخوة المغاربة المشرفين على الأرشيف، إلا أنه هالني الحجم الضئيل للمادة الأرشيفية المعروضة للاضطلاع أمام الباحثين، ولم يثير اهتمامي من كل ذلك إلى علبتين SG1059، SG1060، ومن خلالهما تعرفت على بعض المراسلات وبعض الوثائق الإدارية بين الحكومة العامة بالجزائر، وبين الإقامة الفرنسية بالمغرب، وبعض المراسلات لبن غبريط رئيس جمعية الحبوس الحرمين، مع نوابه في المملكة الشريفية. وكان من المفروض أننا نضطلع على أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بباريس ونانت، إلا أن ظروفي لم تتيسر. ولكن بعض اطلاعي على بعض الأعمال، ومن خلال مقابلاتي من بعض الباحثين الأجانب حول الموضوع، أكدوا لي كلهم بأن الأرشيف الخاص بالفترة المدروسة والمحددة ما بين 1894- 1962 كله موجود في أرشيف ما وراء البحار، بإيكس أون بروفنس، والذي اضطلعت عليه من خلال زيارتي المتكررة للمركز. أما ما هو موجود في أرشيف وزارة الخارجية من تقارير القناصلة الفرنسية بجدة، فهو يشمل في معظمه المرحلة السابقة لسنة 1894.

أما بخصوص المصادر المكتوبة ,فلقد تعددت المصادر التي تناولت بالبحث الحياة الدينية والروحية للجزائريين أثناء الفترة الاستعمارية، محاولة منها فهم وتفكيك العقلية الدينية للإنسان الجزائري، بالتعرف على معتقداته وعاداته وتقاليده، ولم تكن هذه الأعمال بريئة، فمجملها جاءت لخدمة المشروع الاستعماري، وذلك بعدما هال الإدارة الاستعمارية عظمة هذا الدين، ودوره الخطير في استنهاض همم الجزائريين في الدفاع عن حمى الوطن. فكل الدول والحركات التي تداولت حكم الجزائريين كلها جاءت تحمل مشروعا دينيا بالأساس، كما أن مقاومة الأمير عبد القادر ومختلف الثورات الشعبية قادها رجال دين وشيوخ الزوايا. ولذلك فالمصادر الأولى لم تكن مصادر موضوعية وحيث كانت في أغلبها تحت الطلب، من طرف بعض المستشرقين الذين واكبوا منذ البداية أولى قوافل الجيش الفرنسي، إلا أنه لا يمكننا البثة الاستغناء عن هذه الأعمال، والتي للأسف أمام عدم وجود البديل تبقى مهمة إذا عرف الباحث كيفية التعامل معها، فعلى سبيل المثال أعمال "ادموند دوتي Edmond Doutté"، الذي قدم لنا عملا إحصائيا لدور العبادة والمساجد في بداية القرن العشرين وهي

دراسة لا يمكن الاستغناء عنها، وسبقه في ذلك كذلك العمل الكبير للباحث "دوفول Albert Devoulx" في إحصاء ودراسة مساجد وأضرحة مدينة الجزائر الموسم "Les édifices religieux a Alger"، أو أعمال Desparmetحول الجامعة الإسلامية.

أما فيما يخص موضوع الحج، فلم نجد مصدرا يتحدث عن ظروف تنظيم هذه الرحلة من الجزائر إلى الحجاز في الفترة الاستعمارية من الجانب الفرنسي أو الجزائري على السواء، إلا بعض الكتب الفرنسية التي تناولت الحج إلى البقاع المقدسة لفريضة قائمة بذاتها مع شرح المناسك والأركان، وقد اعتمدنا عليها فقط لدراسة النظرة الفرنسية النمطية لفريضة الحج, إلا أن الاستثناء الوحيد هو الدراسة التي قام بها "بريناش Brunache" حول الحج في مجلة" Bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord".

أما من الجانب الجزائري فقد توقفت في هذه المرحلة على ما يبدو سنة حميدة دأب عليها أجدادنا، وهي تدوين رحلاتهم الحجية في كتب تخلد هذه الرحلة، وذلك لأسباب عدة فلم نسمع برحلة ألفت طول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى في القرن العشرين اللهم إلا الرحلة الحجازية الموسمة بـ" التحفة البهية في الرحلة المشرقية" أو " رحلة الشيخ الطيب المهاجي"، " نزهة الأنظار"، رغم أننا كذلك اعتمدنا على رحلة أبي الحسن الغسال المغربي المعروفة بالرحلة الطنجاوية، حيث أفادتنا في التطرق لأطوار الحجر الصحي. وكذلك اعتمدت كمصدر لتقييم الوضع الصحي وتأطير الجانب الطبي لرحلة الحج، على كتابات الأطباء على غرارFirmin Duguet، Marcelin Carbonel، Delarue، Cazonni، Borel وغيرهم، والتي أفادتنا أيما إفادة في الإحاطة بالجانب الصحي.

إن الطابع الأصيل للموضوع يجعل كل الكتابات حوله شحيحة وقليلة، الأمر الذي حال دون حصولي على كتب متخصصة حول الموضوع، اللهم إلا بعض الأطاريح المتخصصة والقليلة، والتي يمكن ذكر منها أعمال الباحث الفرنسي"لوران اسكوند Laurent Escande" في مذكرتيه الأولى حول التأطير الصحي، "Le pèlerinage a la Mecque Aspects sanitaires"والثانية " Le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination française"حول القوانين والقرارات الإدارية المنظمة لرحلة حج الجزائريين طول فترة الاحتلال.

أما فيما يخص السياسة الإسلامية الفرنسية، فقد استفدنا من كتاب للباحث الفرنسي الشاب "بسكال بوتريما Pascal Pautremat " في كتابه " La politique musulmane de la France au XXe siècle"، والذي تعرض في مبحثين أو ثلاثة لظروف تنظيم وإشراف السلطات الاستعمارية على فريضة الحج.

أما الباحثة "سيلفيا شيفولو Sylvia Chiffoleau" فقد أشرفت على عمل جماعي بمعية" انا مادوفAnna Madoeuf"عنوانه"Les pèlerinage au Maghreb et au Moyen Orient" وهو عبارة عن مجموعة من المقالات حول الحج، وأغلبها بمنظور أنثروبولوجي واجتماعي.

أما فيما يخص المقالات، فيمكن اعتبار أهم المصادر والمراجع المكتوبة الخاصة بالموضوع استقيناها من مقالات متميزة، فعلى غرار المقالات التي ذكرناها آنفا، فقد اعتمدنا بشكل كبير حيث لا يمكن الاستغناء عليه على المقال المتميز للباحث الفرنسي"Pierre Boyer "الصادر في مجلة" Revue d'histoire maghrébine"بتاريخ جويلية 1977 العدد التاسع والذي جاء بعنوان" L'administration française et la règlementation du pèlerinage a la Mecque1830-1894". رغم أنه انتهى في دراسته حيث بدأت، إلا أنه أفادني أيما إفادة في الإضطلاع على عملية تأطير الحج قبل سنة 1894. ولا أنسى ذكر مقالSylvia Chiffoleau"" المعنون " Le pèlerinage a la Mecque pendant l'époque coloniale" والذي أفادني في الاطلاع على نظرة القوى الاستعمارية لفريضة الحج، كما لا يمكن إغفال ذكر المقال الرائع للباحث الفرنسي Luc Chantre المعنون بـ "Se rendre a la Mecque sous la troisième

"république ولا ينبغي أن أذكر جميع المقالات التي اعتمدتها في موضوع بحثي، لكن أأكد مرة أخرى على أهميتها الشديدة لإنجاز هذا الموضوع.

أما فيما يخص الجرائد فقد كانت الجرائد الإصلاحية على غرار الشهاب، والبصائر، والدفاع، في غاية الأهمية، بعدما تتبعت مقالات كتاب جمعية العلماء المسلمين فيما يخص مسألة فصل الدين عن الدولة، التي أصبحت أهم القضايا في معركة رجالات الإصلاح، مع الإدارة الاستعمارية، وكذلك بعض المقالات فيما يخص مسألة الحج. كما أنني لم أغفل الاضطلاع على الجرائد الاستعمارية التي كانت ككل مرة أثناء مواسم الحج تتطرق للموضوع، وكانت جرائد ، Oran Républicain، République Algérienne، L'Echo d'Oran، Alger Républicain، La dépêche de Constantine، وغيرها، خير عون لتقصي المادة العلمية الخاصة بالموضوع.

ولقد ارتأيت حسب متطلبات البحث تقسيمه إلى خمسة فصول، حاولت من خلالها الإلمام بالموضوع من جميع الجوانب، ولم أنسى أن أمهد له بمدخل تطرقت فيه إلى الأحوال الدينية للجزائريين في الأيام الأولى للاحتلال، والنظرة الفرنسية لفريضة الحج وللإسلام بشكل عام. وأهم المستشرقين الفرنسيين الذين ساهموا في المشروع الفرنسي من أجل بلورة سياسة إسلامية فرنسية في الجزائر،ثم عرجت بعد ذلك إلى الفصل الأول الموسوم بـ "السياسة الفرنسية اتجاه الدين الإسلامي ومؤسساته", حيث تطرقت في هذا الفصل لعدة مباحث أبرزها، أوضاع المساجد والدور العبادة في الفترة الاستعمارية، حيث حاولنا إظهار الجرائم الفرنسية في استهدافها للمساجد الجزائرية، ثم بعد ذلك تطرقت لوضع الأوقاف والأحباس الجزائرية في نفس الفترة. وكيف تم الاستيلاء عليها وإدماجها في الدومين العام الفرنسي، وبذلك انتفى العمل بنظام الوقف نهائيا بعدما كانت ثلاثة أرباع الجزائر العاصمة لوحدها أملاكا وقفية، ثم في المبحث الثالث من نفس الفصل تطرقت بالبحث للوظيفة الدينية الرسمية، وكيف حاولت فرنسا خلق "إكليروس إسلامي" خاضع لها يأتمر بأوامرها، ثم تطرقت بعدها للهيئات المسيرة لشؤون الدين الإسلامي على غرار اللجنة الوزارية لشؤون الدين الإسلاميCIAM وإلى جانب جمعية حبوس الحرمين،وغيرها من الجمعيات الأخرى الثانوية التي أرادت فرنسا إيهام الجميع بأنها تدير شؤون الدين الإسلامي حتى لا تُتهم بأنها تتدخل في شؤون الدين

الإسلامي,في وقت كانت تدعي أنها دولة علمانية لائكية. ثم تطرقت بعد ذلك في مبحث آخر لمسألة فصل الدين عن الدولة، وهي المسألة التي أرقت الإدارة الاستعمارية ولم تجد حيلة معها في وقت جعلت أحزاب وزعماء الحركة الوطنية من المسألة، أهم قضية تطالب بها في مواجهة السلطات الاستعمارية، وذلك بغية استرجاع الأوقاف، ثم ختمت الفصل بمبحث حول تأطير الإسلام في فرنسا المركز، وجعلت له فروعا، أولها حول تاريخية التواجد الإسلامي بفرنسا، ثم ظروف تأسيس مسجد باريس، ثم ختمت الفصل بموضوع المقابر الإسلامية بفرنسا.

أما الفصل الثاني فعنوناه ب"التأطير الإداري والقانوني لفريضة الحج وبدأناه بمبحث حول تاريخية الحج في الجزائر قبل صدور القرار التأسيسي المنظم لفريضة الحج بالجزائر في 10 ديسمبر 1894، ثم مبحث ثاني حاولت فيه تحليل هذا القرار ودراسته، لمحاولة التطرق إلى القيود التي وضعتها فرنسا أمام الحجاج الجزائريين ولماذا طبقت سياسة المنع والتقييد؟

وجاء المبحث الثالث حول وسائل النقل وطرق المواصلات، والتي حسب تتبع المصادر الأرشيفية أستهلكت الكثير من وقت القائمين على تأطير الحج، وكانت سببا لمشاكل عدة تناولتها الصحف والجرائد حول الظروف النقل المزرية للحجاج الميامين.ثم أردفت ذلك بمبحث حول سياسة المنع والتقييد التي طبقتها فرنسا اتجاه فريضة الحج محاولا فهم الأسباب والنتائج، ثم في آخر الفصل أدرجت مبحثا بدى لي مناسبا حول البعثات الرسمية، لمحاولة معرفة أعضاء البعثة الرسمية وكيف كانت تنتقيهم الإدارة الاستعمارية لتمثيلها في الحجاز؟ وهل نجحوا في الدفاع عن سمعة فرنسا هناك؟

أما في الفصل الثالث الذي عنونته ب"الجزائريون وفريضة الحج"، حاولت تحليل في البداية أبعاد الظاهرة الحجية كركن من الأركان، وماذا تمثل في الضمير الجمعي الجزائري، ثم أردفت ذلك بمبحث آخر حول صفات الحاج الجزائري وماذا يميزه عن باقي الحجاج، ثم يوميات هذا الحاج على ظهر السفينة في طريقه إلى الحجاز، وأدرجت هذا المبحث، لأنني وجدت أن الحاج يقضي على ظهر السفينة وقتا لا بأس به ,والذي تقلص حسب تطور الملاحة البحرية من 19 يوما إلى 12 يوما، وهي مدة طويلة .وقد امتلأت قرارات المحافظين الحكوميين في وصف أيام الرحلة ذهابا وإيابا وصفا دقيقا فيه الكثير من الأمور الملفتة للانتباه، ثم تطرقت إلى فئة التجار والذين ينتهزون فرصة الحج لممارسة

النشاط التجاري، ولقد ساعدت الظروف هذه فئة من تكرار الذهاب إلى الحجاز، والتي لم تنسى نصيبها من الدنيا على ما يبدو. ثم خصصت فصلا عن فئة الميزابية النشيطة والمميزة، وخصوصيات ذهابها وأدائها لفريضة الحج، وإن كان ذلك لا يختلف عن باقي الجزائريين، إلا في مسألة التنظيم فقط ومحاولات إيجاد أوقاف لها في الحجاز. ثم تطرقت بعدها في مبحث قائم بذاته إلى الهجرة الجزائرية إلى الحجاز، وكيف عرفت تطورا ملفتا في مرحلة الاحتلال الفرنسي، وتقصيت بعض الأخبار عن الجالية الجزائرية هناك، وأتمت الفصل في محاولة متواضعة للتأريخ للرحلة الحجازية الجزائرية الحديثة، وذلك بمحاولة إحصاء والتعريف بهذا الفن المتميز الذي امتاز به سكان المغرب العربي عن نظرائهم في المشرق، بوصف أطوار هذه الرحلة المقدسة.

أما الفصل الرابع، فعنونته "الإدارة الاستعمارية والهاجس الأمني خلال مواسم الحج". بدأته بمبحث حول نظرة القوى الاستعمارية لفريضة الحج، ثم تطرقت للشخصيات الأوربية الغير المسلمة التي دخلت إلى الحرمين بعدما أدعت الإسلام، وسميتهم بـ"الحجاج الجواسيس" من الإسباني "دومينغو دي باديا"، إلى الفرنسية، "مارغا دوندوران"، ثم تطرقت إلى ظاهرة مثلت مقاومة الجزائريين للإدارة الاستعمارية وتدخلها السافر إلى شؤون دينهم، وهي ظاهرة الحج السري، وذلك الخروج من الجزائر بشكل سري غير شرعي لأداء فريضة الحج رغم الصعاب وتهديدات ومراقبة الإدارة الاستعمارية، وبينت أن هذه الظاهرة زادت بشكل كبير سنوات المنع وأرقت الإدارة الاستعمارية كثيرا، لكن رغم العقوبات الردعية إلا أنها لم تجد لها حلا. ثم تطرقت إلى فئة المطوفين والمزورين وهم الذين كانوا يستقبلون الحجاج الجزائريين هناك، ويشرفون على إيوائهم وإطعامهم، وكذلك يشرفون على تعليمهم أداء المناسك، وكم كانت فرنسا تتوجس خيفة من هذه الفئة مخافة أن تهدد مصالحها.

ثم تطرقت إلى فريضة الحج زمن الحربين العالميتين، والتي جرت في ظروف أقل ما يقال عنها أنها كانت غير عادية واستثنائية، في بعثات مصغرة أرادت فرنسا أن تمثل المسلمين الجزائريين في مواسم الحج". وحاولت التطرق إلى ظروف تلك البعثات التي سادها الكثير من الغموض والريبة في وضع عالمي استثنائي، خاصة إبان الحرب العالمية الأولى. ثم تطرقت إلى العلاقات الحجازية الفرنسية متقصيا تاريخية هذه العلاقات وأثرها على الحجاج الجزائريين هناك، ثم تطرقت إلى مبحث حول الحج كمصدر

للدعاية السياسية، حيث تطرقت إلى تأثيرات أفكار الجامعة الإسلامية على الحجاج الجزائريين والرد الفعل الفرنسي، ثم نشاطات الحركة الوطنية أثناء مواسم الحج، وفي آخر الفصل تطرقت لموضوع الحج أثناء فترة الثورة التحريرية المباركة.

أما في الفصل الأخير الموسوم ب" الإدارة الاستعمارية والهاجس الصحي خلال مواسم الحج". حاولت فيه شرح التهديدات الصحية أثناء مواسم الحج، وأردت إماطة اللثام عن المخاوف المبالغ فيها للإدارة الاستعمارية حول خطورة مواسم الحج في نشر الأوبئة والأمراض، حتى أصبح الحاج في نظر الإدارة الاستعمارية مصدر عدوى وناقل للأمراض، بالفطرة. وطالما تعللت هذه الإدارة لمنع الحج بأسباب صحية ,بعد أخبار عن انتشار الوباء في الحجاز، وفي البداية تطرقت في المبحث الأول إلى الأمراض والأوبئة المنتشرة في الحج، ثم مبحث خاص حول المجالس والاتفاقيات الصحية الدولية الخاصة بالحج، محاولا التطرق إلى مختلف السياسات الصحية للقوى الاستعمارية لمحاصرة الحجاج، ثم تطرقت في مبحث ثالث إلى المحاجر وتدابير الوقاية، شارحا الظروف المأساوية التي كان يعيشها الحجاج في تلك المحاجر بعدما يحجر عليهم وتُسلب حرياتهم ويمنعون من المرور كأنهم مجرمون، في ظروف تنم عن عنصرية وتعصب من لدن القوى الغربية الفارضة لتدابير الحجر الصحي. ثم تطرقت لموضوع حول الوفيات من الحجاج. وفي الأخير وكآخر مبحث تطرقت فيه إلى البعثات الصحية، محاولا التأريخ لهؤلاء الأطباء والممرضين والممرضات الأوربيين والجزائريين الذين سهروا في مجملهم رغم بعض الاستثناء على صحة وراحة الحاج، بصبر وتفان رغم قلة الإمكانات وصعوبة المهمة.

انه لمن الطبيعي أن تواجه الباحث الكثير من الصعاب أثناء انجاز بحثه، وقد تختلف هذه الصعوبات حسب اختلاف شخصية وإمكانات الباحث، لكن لا يختلف اثنان بأن أي بحث يرتبط نجاحه بمدى توفر مادة البحث، من كتب ومصادر ومقالات، وأرشيف، وما مدى قدرة الباحث على معالجة وتحليل هذه المادة. ولقد صادفتني وأنا أحاول إنجاز هذا البحث كل صنوف المصاعب والمشاكل التي تمثل واقع البحث العلمي في بلادنا، وبالدرجة الأولى صعوبة جمع المادة، رغم أنه من حسن حظي أنني استفدت من تربصات للخارج فتحت لي آفاقا كثيرة. وسمحت لي بجمع أكبر قدر من المادة الخاصة بالبحث، خاصة المادة الأرشيفية، التي تحدد منذ الوهلة الأولى قيمة البحث، وبدون

أن أنسى صعوبات إيجاد مرادفات صحيحة للكثير من المصطلحات المترجمة، وكذلك صعوبة التوفيق بين البحث العلمي والمهام البيداغوجية خاصة مع الإصلاحات الجامعية الجديدة، والإشراف على مذكرات الماستر وليسانس ل م د. وتدريس مستويات عدة، كلها تجعل الأستاذ الجامعي لا يستطيع أن يوفق بين كل هذه المهام، وبين إنجازه الأطروحة الدكتوراه، وزاد من ذلك المسؤوليات العائلية الشخصية، والتي تجعل إنجاز البحث ضرب من المعجزة.

وفي الأخير لا يسعني إلا التقدم بالشكر الجزيل إلى كافة الأساتذة الموقرين أعضاء اللجنة المناقشة، وإلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور بلقاسمي بوعلام، الذي كان خير عون لي، ويكفيه فخرا انه كان الملهم في اختيار فكرة الموضوع, كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع، من دون أن أنسى أفراد عائلتي وزملائي الذين تحملوني بصدر رحب طوال عمر هذا المشروع.

عمد الاحتلال الفرنسي منذ الأيام الأولى لاحتلال الجزائر، إلى محاولة طمس معالمها الحضارية والثقافية والدينية، عبر عدة تدابير مَسخ بها أوائل الحكام العسكريين الواقع العربي الإسلامي، فمنذ البداية تعمدت سلطات الاحتلال التعدي على مقومات الهوية الجزائرية العربية المسلمة بالتصدي لجميع مظاهر الحياة الدينية والثقافية في الجزائر، رغم تعهدها في صك الاحتلال بعدم المساس بمشاعر المسلمين **"ممارسة الديانة المحمدية سيكون حر، .... لا يمكن المساس بالدين"**

« L'exercice de la religion Mohamétaine reste libre… La religion ne recevra aucune atteinte.»[1]

فمنذ البداية اعتبرت فرنسا الدين الإسلامي معاد وعائق أمام سياستها الثقافية ومهمتها الحضارية[2]، فامتدت أياديها الآثمة إلى المؤسسات الدينية من مساجد وزوايا وأضرحة ومقابر، وأوقاف بالنهب والمصادرة، تارة بدعوى مشاريع المنفعة والصالح العام، وتارة بدعوى الشغور والغياب، وأخرى عقاباً وتنكيلاً بالجزائريين وبمشاعرهم، كما لم يسلم من عنجهيتها حتى العلماء وشيوخ الزوايا الذين نالهم ما نالهم من استهداف لكرامتهم وحريتهم، بعدما شملتهم عقوبات التغريب والتهجير في أحسن الأحوال، وبذلك أرادت فرنسا منذ الوهلة الأولى استهداف الدين ومؤسساته ورجالاته، لأنها رأت فيه خطراً على مصالحها في الجزائر، ولم يهدأ لها بال إلا بعد محاصرته وذلك بغية كسر شوكة أي مقاومة لوجودها في الجزائر.

ويبدو أن الإدارة الاستعمارية هالتها تلك الروح الدينية القوية التي كانت تحيا الجزائر فيها، ومظاهر الدين فاشية متغلغلة حاضرة في وجدان وكيان الجزائر في تلك الفترة، وقد عبر" Jacques Berque جاك بيرك " عن هذه الصفة في وصف الجزائر ومظاهر الدين قائلاً:»

1-Collot Claude, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale, CNRS –OPU, Alger, 1987, P309.
2-Pautremat Pascal, La politique musulmane de la France au XXe siècle, Maisonneuve et Larose, Paris, 2003, P76.

Il est plus facile en somme de rencontrer un dieu qu'un homme ،une divinité qu'un vivant. »[1]

"إنه لمن السهولة بمكان أن تصادف إلها على أن تصادف رجلاً، أو قديسا من أن تصادف حياً".

بل أكثر من ذلك فلقد أثرت السيطرة الاستعمارية بشكل كبير في تمسك الجزائريين بدينهم أكثر من أي وقت مضى، وفي هذا يقول "دوتي Doutté" "أن السيطرة الفرنسية جعلت الجزائريين أكثر تديناً وارتباطا بدينهم مما سبق"[2]، لكن يبرر ذلك بأسباب واهية غريبة كتوفر المواصلات، حيث سمح ذلك بتنقل طلبة العلم، وكذلك سهل وصول الدعاة ، مما سهل كذلك في محاربة انحرافات بعض الطرق الصوفية[3] ,كما جاء في تقرير الإدارة الفرنسية " المسلمون الجزائريون وفي العالم أجمع يعتبرون الإسلام كدين ووطن يحبونه كأي مكان أو وطن"[4].

ويبدو أن هذه الحالة الروحية القوية أثرت حتى على بعض الأوربيين أنفسهم، وهذا أغرب ما يمكن استنتاجه من ولع الغالب بتقليد المغلوب، فلجأ هؤلاء خاصة الإسبان منهم لزيارة الأولياء وتعظيم المقامات والتبرك بها عند الحاجة إلى ذلك، وعندما ييأسون من تحقيق مرادهم يلجؤون إلى السحرة والعرافين للبحث عن الكنوز[5].

هذا الحضور الديني والروحي الكبير يفسره "جاك بارك" بنوع من محاولة الحفاظ على الهوية عندما تكون الهوية مهددة ويطلق عليه مصطلح « Une dynamique de sauvegarde»

« Une dynamique de sauvegarde de la société indigène ،contre les disgrâces que lui fait subir la colonisation ،et la récapitulation d'un psychisme investi »[6]

1- Berque, Jacques, Quelques problème de l'Islam maghrébin, Archives des sciences sociales des religions n°3, 1957, P02.
2 -Fazy Edmond, L'avenir de l'Islam, Questions diplomatiques et coloniales, 1901, p395.
3- Ibid., p39.
4-Escande, Laurent, Le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination Française, Mémoire DEA, Université de Provence, 1992, p24.
5-Fazy, op.cit., p404.
6- Berque, Jacques, L'intérieur du Maghreb XV-XIX siècle, Gallimard, Paris, 1978, p84.

ولذلك عمدت فرنسا لمواجهة هذا الواقع بترك العنان لإدارييها ومستشرقيها ومستعربيها وعسكرييها، لابتكار جميع السبل قصد اجتثاث أسس الهوية الجزائرية في محاولة لطمسها وإحلال مكانها ثقافة أخرى غريبة هجينة، سوف تنجح في إغراء بعض "المتفرنجين" الذين سوف يكونون أمثلة على نجاح سياسة الإدماج والفرنسة القصرية، على حساب الهوية والمعتقد والأمثلة كثيرة، إلا أن هذه الطبقة "المحظوظة" لم تكن تساوي صفر بالمائة من مجموع سكان الجزائر، الذين يبدو أن الظروف الاستعمار زادتهم أكثر من أي فترة سابقة في الحفاظ عن هويتهم ودينهم. وفي هذا السياق يقول أجرون "أن فرنسا القرن 19 أظهرت ازدراءً وجهلا بالدين الإسلامي والمجتمع الجزائري، حيث كانت تهدف من وراء ذلك مراقبة الدين الإسلامي وشؤونه بغية القضاء على أي تهديد يمكن أن يحدث"[1].

"وبذلك كانت فرنسا الاستعمارية فضة غليظة قاسية على الإسلام شديدة الوطأة عليه تقسو عليه من بين كل الأديان بلا ذنب ارتكبه معها ولا جرم أتاه وبلا إنسانية، امتدت يد فرنسا الاستعمارية لتلك المساجد في الجزائر وكانت كثيرة لا يخلو منها شارع كبير ولا صغير"[2].

لعل المقصود من ذلك رغبة فرنسا في تأسيس إفريقيا لاتينية وتدمير الإسلام منذ 1830 ، كما قال لا فيجري " يجب علينا تخطي جميع المصاعب لتحرير هذا الشعب من قرآنه على الأقل، كما يجب الاعتناء بالأطفال لتربيتهم وفق مبادئ غير مبادئ أجدادهم، ويجب تدريسهم الإنجيل أو نفيهم إلى الصحراء بعيداً عن العالم المتقدم[3].

وحق لرجل مثل لافيجوري أن يقول هذا الكلام، وهو الذي كان يحمل مشروعاً تنصيرياً في الجزائر، لكن العجب كل العجب أن يشكو بعد ذلك "بولنياك Polignac" في كتابه " L'Islamisme et la France" من تضييق الإدارة الاستعمارية الخناق على المنصرين وعلى الكنيسة الكاثوليكية، وجهودها في خدمة السياسة التنصيرية في الجزائر[4].

1-Ageron Charles Robert, Histoire de L'Algérie contemporaine, PUF, Paris, p32.

2-البصائر، العدد 236، 10-07-1953.

3-AOM, Brochure ELDjazair Elmoudjahida, F81I841.

4-Polignac Ludovic, la France et l'Islamisme, imprimerie, Remordet, Alger, 1893.

وتمادت الإدارة الاستعمارية أكثر وأكثر في استهداف المؤسسات الدينية، المدارس القرآنية، الأوقاف، ضاربة بذلك عرض الحائط الوعود الأولى التي جاءت في صك الاحتلال، ممعنة في محاولاتها القضاء على الشخصية والهوية الجزائرية، ولما كانت المؤسسات الدينية المنبع الوحيد للعلم والثقافة في تلك الفترة، فإن ذلك انعكس بشكل كبير على الحياة الثقافية، حتى أصبحت الجزائر ما بعد الاحتلال بفترة وجيزة، ترزح تحت ظلمات الجهل والأمية والبؤس والحرمان.

هذا الواقع عبر عنه الفيلسوف الفرنسي الكبير"Alexis de Tocqueville"بصفته عضوا في لجنة ابتعتها البرلمان الفرنسي سنة 1847 للتحقيق في شؤون الجزائر، حيث قال: " لقد وضعنا أيدينا على هذه المداخيل (الأوقاف)، وأهملنا المدارس والتعليم، فرقنا الطلبة وشيوخ الزوايا، لقد أطفئنا الأنوار من حولنا، .... بعبارة أخرى لقد جعلنا المجتمع "المسلم" أكثر جهلاً وأمية وأكثر بربرية مما كان عليه من قبل."[1]

لكن فرنسا لما يئست من محاولات القضاء على مقومات الهوية الجزائرية رغم استهدافها للمؤسسة الدينية بجميع الوسائل، انتبهت لضرورة محاولات مراقبة والتأطير شؤون الدين الإسلامي، بعدما أعيتها المقاومة العلنية والسلمية للشعب الجزائري الرافض للتخلي عن هويته، والذي عكس ما كان منتظرا التف أكثر وأكثر حول مرجعياته ومؤسساته الدينية، واستحدث"دينامية الحفظ" Dynamisme de la sauvegarde »وهذه ردة فعل طبيعية عندما تكون الهوية مهددة.

وكما قلنا حاولت فرنسا بعد مرحلة من إهمال ومحاولات القضاء على المؤسسات الدينية الإشراف على شؤون الدين الإسلامي، محاولة منها لتفكيك بنية المنظومة الدينية والثقافية في الجزائر، وبذلك سوف تستولي على الأوقاف، كما سنذكر ذلك في حينه، وتدمجها مع الدومين العام، وتستحدث مكتباً للعمل الخيري في محاولة للاستيلاء على ما تبقى من مداخيل الأوقاف، وتنظيم شؤون دور العبادة والمساجد، وتقسمها تقسيماً غريباً إلى خمسة أقسام، وأنشأت مدارس في العمالات

1-Tocqueville, Alexis, Œuvres complètes, TIII, Paris 1962, P323.

الثلاث، لتكوين موظفين في السلك الديني ، واصطنعت بذلك موظفين من نوع خاص يخدمون مصلحتها.

وكما ذكر أبو القاسم سعد الله نقلا عن المستعرب الفرنسي Le Chatelier" إن فرنسا اصطنعت في الجزائر إسلاما فريداً خاصاً بها، كما اصطنعت له رجالاً من نوع خاص، وكل هذا الاصطناع جاء في طريق اضطهاد المؤسسات الإسلامية، إن فرنسا قد دخلت إفريقيا الإسلامية عن طريق الجزائر، وخلال ثمانين سنة قد اصطنعنا إسلاما فدا في العالم، بدون أوقاف، وبمساجد إدارية، وأهل دين ورعين، وقضاة موظفين، وحج برخصة... لا يمكن الرجوع إلى الوراء،لكي نأسلم الجزائر من جديد، إن الإساءة قد وقعت[1]." وأحسن من عبر على هذه السياسة الفرنسية الغبية اتجاه الدين الإسلامي هو السلطان المغربي مولاي حفيظ الذي قال: " إن الفرنسي لا يمكنه فهم روح المسلم"[2]، لكنني أعتقد أن الفرنسي فهم ووعى عقلية ذلك الجزائري المسلم، وذلك الكائن المتحمس والمجذوب إلى الاعتقاد بعقيدة الجزاء والعقاب والإيمان بالآخرة إلى درجة الهوس، وفهمه الخاص للقدر والمكتوب، في شكله البسيط والساذج أحياناً، والمعظم لشعائر الدين ومرجعياته وهيئاته، وهذا ما زاد في إرادة سلطات الاحتلال في محاولاتها لفهم العقلية الدينية للجزائري المسلم محاولاتها المبكرة لتأطير شؤون الدين الإسلامي، ومحاولة توثيق الصلات والعلاقات مع الطرق الصوفية وشيوخ الزوايا، حتى صدعت بعض الأصوات الفرنسية بوجوب تشجيع الإسلام "الصحيح" المتسامح، وتشجيع العلماء وحرية بناء المساجد والمدارس[3] ,والمقصود بالإسلام الصحيح في نظر هؤلاء ذلك الدين المسالم المنهزم والمؤيد للسيطرة الاستعمارية.

يقول المستعرب جورج مارسي في انتقاده للإسلام " إنه دين لا يتوافق مع البحث العلمي"، كما كان يعيب عن المسلمين القدرية[4]، ونسي أن هذه القدرية هي التي شجعت فرنسا في تغلغل في

1-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء2، دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1998, ص344, نقلا عن RMM ص79-80.

2-Boukabouya, Hadj Abdellah Rabeh, Les soldats musulmans au service de la France, Librairie Nouvelle de Lausanne, Lausanne, 1917, P59.
3-Fazy, L’avenir de l’Islam, Op Cit, P403.
4-Ibid., P401.

أوساط الجزائريين بمساعدة بعض رجال الدين والزوايا المأجورين الذين باعوا دينهم ودنياهم من أجل التقرب والتزلف للإدارة الاستعمارية، وذلك بالترويج لفكرة أن الاستعمار والسيطرة الفرنسية هي قدر المسلمين في الجزائر ولا يمكن الفرار من قدر الله، ألم يكن حري بهؤلاء غرس مفاهيم صحيحة، وفهم صحيح للقدر كما فهمه الخليفة الثاني عمر بن الخطاب حينما قال (نفر من قدر الله إلى قدر الله)، عندما أنكر عليه بعض الأصحاب خروجه من الشام فراراً من الطاعون.[1]

ويواصل جورج مارسي انتقاده لجهل الجزائريين بأمور دينهم حيث يقول أنه سأل أحد العوام عن الحور المذكورة في القرآن، فأجابه أنهم بنات الله، وعلق الكاتب أن هذا الرجل يعتقد اعتقاد كفار قريش[2]، ونسي هذا المستعرب أن فرنسا الاستعمارية ومهمتها الحضارية في الجزائر صنعت مثل هذه الأشكال من رجال يغطون في جهل وأمية، ولا يعلمون حتى أبسط قواعد الإسلام.

وعلى ذكر كلام جورج مارسي، يستوقفنا ذلك اللفيف من أكاديميين ومستشرقين فرنسيين، أفنوا حياتهم في محاولات فهم ودراسة الإسلام كدين وعقائد، وقدموا خدمات جليلة للإدارة الاستعمارية بفضل عملهم كمستشارين عملوا في كبرى الهيئات والإدارات والمكتبات العربية، وكانت دراساتهم لا يستغنى عليها في أي قرار تتخذه الإدارة الاستعمارية بخصوص تنظيم شؤون الدين الإسلامي في الجزائر، نذكر بالخصوص، "ألفرد لوشاتوليه Alfred Le Chatelier" وأعماله الكبرى في مجلة "العالم الإسلامي"Revue le Monde Musulman" الذائعة الصيت، و"أدموند دوتي Edmond Doutté"، في كتابه "L'Islam Algérien en 1900"، و"جورج ووليام مارسيGeorges et William Marçais" اللذان تعددت أعمالهما لتشمل التأليف في العادات والتقاليد والمعتقد وحتى الهندسة المعمارية الإسلامية إضافة إلى المستشرق"Westermarck"، و"إميل لاوست Emile Laoust"، و"هنري باسيHenri Basset"، و مسكيراي"Masqueray" و"ألفرد بيل Alfred Bell" الذي ألف في معتقدات وميثولوجيا البربر، وديبارمي"Desparmet" والذي درس حتى الآداب والأشعار والأغاني الجزائرية، إضافة إلى دوفول"Devoulx" "Aurmérat" اللذان قدما دراسات حول المؤسسات الدينية، بدون أن ننسى

1- صحيح البخاري" (7/20-21).

2 -Fazy, L'avenir de L'Islam, Op Cit, P403.

أعمال لويس ماسينيون حول التصوف والعقائد والأوقاف، وصولا إلى "إميل درمينغهيم Emile Dermenghem"، و"جوزيف شيلهود Joseph Chelhod"، من دون أن ننسى أعمال "أوغستين وجاك بيرك Augustin et Jacques Berque"، إضافة إلى الدراسات الأنتروبولوجية للمستعرب هوداس Houdas, كما امتاز القانوني "مورونMorand" بدراسات حول الفقه والشريعة الإسلامية، وهو الذي ترأس لجنة القانون الإسلاميLa commission de la codification du droit Musulman، والتي كان همها الأول محاولة المساس بقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، والدعوة إلى محاربة تعدد الزوجات والطلاق من طرف واحد، والزواج في سن مبكر، هذا ما ساهم في انخفاض رهيب في حالات تعدد الزوجات في السنوات الأخيرة للاحتلال ليصل إلى نسبة ثلاث بالمائة من المجموع السكان[1].

أما فيما يخص علاقات الحكام العامون بالإسلام فكانت تعرف حالات مد وجزر حسب الظرفية الداخلية والخارجية وحسب درجة التهديد لمصالح فرنسا ووجودها بالجزائر، فالمخطئ من يعتمد تصنيفات جاهزة للحكام العامون من معادي أو محب للإسلام والجزائريين، كما عودتنا بعض الأفكار المتسرعة على اعتبار"دوغيدون De guydon وتيرمان Tirman"" معادين للإسلام بسياستهما التضييقية على الإسلام ومؤسساته وشعائره، بما أنهما اشتهرا بالتضييق على دور العبادة ورجال الدين والزوايا، ومنعهما المتكرر للحج، وفي المقابل نعت كل من" جول كامبونJules Combon"و"شارل ليتوCharles Lutaud" الذي حاول نشر كتب لتمجيد فرنسا في مكتبات القاهرة، والإسكندرية ولبنان، وهذه المساعي التي أكملها الرئيس "أرستيد بريونAristid Briand"بمنح مكتبة الأزهر الشريف بحوالي 200 كتاب للغرض نفسه[2]، وكذلك "جونار Jonnart"الموصوف بالمحب للإسلام Islamophile، ومحاولاته التقرب من المرجعيات الدينية، على غرار سلفه كامبون الذي يرجع له الفضل في سن القانون الرئيسي في تنظيم الرحلة إلى الحج في 10 ديسمبر1894، وكذلك علاقاته الطيبة مع الطرق الصوفية وخاصة الزاوية الطيبة ,التي مكنت له فرض السيطرة الفرنسية على الجنوب والغرب الجزائري[3]، وكان وراء فكرة تأسيس مسجد في باريس.

1-Dermenghem, Emile, Initiation a l’Algérie, librairie d’Amérique et de l’Orient, Paris, 1958, P259.
2-Pautrermat, Op.cit, p122.
3-Ageron, Algérie contemporaine, Op cit P175.

و الحاكم العام "ليتوLutaud"، الذي كان لا يرى مانعاً من تمديد العمل بقانون فصل الدين عن الدولة ليشمل حتى شؤون الدين الإسلامي سنة1916[1]، ومع العلم أنه كان من أشد الحكام قرباً للدوائر الماسونية، ولا يخفى عداء هذه النحلة للإسلام كدين ومعتقد، كما أن الحاكم كامبون كان صاحب ما يعرف "وعد بلفور الفرنسي"، أو ما يعرف بتصريح حول "كامبونJ.Cambon"، و"بيشونPichon" الفرنسيين حول وعود الفرنسيين للصهاينة أثناء الحرب العالمية الأولى، بإنشاء مستوطنات لهم بفلسطين[2]، وبذلك يستحيل لرجال مثل كامبون الصهيوني، وليتو الماسوني أن تكون لديهم نوايا خالصة ونزيهة اتجاه الإسلام والمسلمين، وإنما هي سياسة الاستعمار المراوحة بين المد والجزر والتشديد أحياناً، أو التسامح النسبي أحياناً أخرى، حسب ما تقتضيه الضرورة، كل ذلك من أجل خدمة المصالح الفرنسية الاستعمارية في الجزائر.

1- Ageron, Algérie contemporaine, Op cit , P176.

2 أبو القاسم سعد الله، بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، طبعة الأولى، 2003، بيروت، ص448.

نظرة الفرنسيين لفريضة الحج:

يقول "فرناند بروديلFernand Braudel"

"Comme la mer ،le désert est mouvement. L'Islam est mouvement[1]"

"مثل البحر، الصحراء حركة، والإسلام أيضاً حركة"، بهذه الكلمات البسيطة شاء المؤرخ الفرنسي الكبير أن ينعت بها الإسلام، الذي تخيله متحركاً لا قاراً متجدداً لا جامداً.وهو وصف نراه إلى درجة كبيرة صحيحاً إذ أخذنا بعين الاعتبار أن أركان الإسلام كلها جاءت في مجملها فيها حق الله والعباد، ولكن أكثر أركان الإسلام دعوة للحركة والتسفار هو الفريضة الخامسة، والتي توجب على المسلم الحج إلى بيت الله الحرام باشتراط الاستطاعة الجسدية والمادية، ومن هناك جاء أثر هذه العبادة الكبرى التي تمتد بركتها من خروج الحاج من منزله وموطنه قاصداً بيت الله العتيق وقطعه للبلدان والأقاليم وبحار، والقفار والوديان حتى وصوله إلى مسعاه، ثم رجوعه إلى بيته بما في ذلك من رحلة روحية مباركة تحن لها أفئدة وأرواح جميع المؤمنين، وفيها حركة الروح قبل حركة البدن، كما يعتبر الباحث "هواري تواتي" "الحج كأبرز سماة الحضارة الإسلامية....كما يشجع الإسلام على الترحال، في نفس الوقت يعتبر الحج سفرا دينيا، واكتشافا للآخر وللعالم، وكذلك للبحث عن المعرفة[2]، في وقت كانت تعتبر فيه أوروبا الرحلة والتنقل تشرداً وخطورةً وتمرداً ."[3]

كما تعتبر الباحثة "Chiffoleau "الحج إلى البقاع المقدسة يشكل حتى إلى يومنا هذا، أهم أسباب الحركة والتنقل في المنطقة."[4]

ومنذ البداية لم تغفل السلطات الاستعمارية لمخاطر هذه الرحلة الدينية على مصالحها ,وإن لم تشأ التدخل الكامل في شؤون الحج إلا سنة 1894، إلا أنها ظلت تراقب حركات الحجاج، وترسل الجواسيس ليزودونها بالأخبار وما كان، لكن نظرتها لم تكن منذ البداية مطمئنة للترحال وعودة

1-Luc Chantre, Le pèlerinage a la Mecque sous la troisième République, Cahiers de la Méditerranée, N°78, 2009, P1.
2-Touati Houari, Islam et voyage au moyen âge, seuil, Paris, 2000, P136.
3-Chiffoleau, Le pèlerinage à la Mecque a l'époque coloniale, in les pèlerinages au Maghreb et le Moyen Orient, Ifpo, Damas, 2005, p136.
4-Chiffoleau, Le rôle des pèlerinages, Revue européenne des migrations internationales, N°3, 2003, P1

الحجاج، بحيث اعتبرت منذ البداية الحج معتقداً عربياً متخلفاً معادياً للتحديث والعصرنة، ورأت في الحاج ذلك المتشرد الذي تلح السلطات على محاصرته، أو هذا المتطرف المتمرد المتعصب الذي يجب حراسته[1]، وكان بالنسبة للكثير من المسؤولين الفرنسيين فعلا يدل على التعصب، وهذا هو سبب تحفظ الإدارة الفرنسية من فريضة الحج[2],كما كان يسبق كل موسم حج حملة إعلامية في الصحف الاستعمارية محفوفة بالشك وسوء النية خاصة في نهاية القرن 19حتى سنة 1914.[3]

ويمكن معرفة سبب الخوف والتوجس والريبة من فريضة الحج في تلك الفترة المذكورة أي ما بين نهاية القرن 19 حتى بداية الحرب العظمى، وذلك لزيادة مخاطر دعاية الجامعة الإسلامية، والنشاط الكبير للطريقة السنوسية، هذه المخاطر التي أيقظت مضاجع حكام فرنسا، وأصبح الحاج متهماً بمجرد رجوعه، ويوصى بمراقبته وينعت بأنه عميل محتمل للجامعة الإسلامية، أو الطريقة السنوسية، وعبر عن هذه المخاوف الحاكم العام دوغيدون قائلاً "عودتنا التجارب بأنهم يرجعون [الحجاج] أكثر تعصباً وأقل استعداداً لقبول سيطرتنا".[4]

ويصف الصحفي بول لافيتPaul Lafitte الحاج بعد عودته بما يلي "ويبقى كامل حياته رجلاً منغلقاً ورافضاً لكل محاولتنا التقرب منه، وكل محاولتنا لمخاطبة روحه"

"Il en reste de sa vie ،et c'est un homme à jamais fermés à toutes nos avances ،nos tentatives pour aborder son âme".

وهذا بعدما وصف الحجاج ومن يرافقهم إلى الموانئ لتوديعهم بأنهم يأتون شعتاً غبراً في غاية القذارة، يغزون المدينة وهم أبعد عن كل مظاهر المدنية والتحضر... مستعدون للرحيل وكل قواهم مشدودة نحو هذه الفريضة،وكل حاج يرجع على الرغم منه عميلاً للجامعة الإسلامية بعدما يختلط هناك بالحجاج القادمين من الشرق ومن الجنوب، ويقوم بعد رجوعه برحلات من زاوية إلى أخرى،

1- Luc chantre, Op.cit., P2.
2-Escande, Op.cit. P25.
3-Ibid., P25.
4 -Julien Charles Andrés, Histoire de l'Algérie contemporaine, Edition Casbah, Alger, 2010, P171.

ومن برج إلى آخر، يبلغ الناس عن عظمة الإسلام، زارعاً الحقد والكراهية ضد من يزعم أنهم مخضعيه"[1]

هذا النص شامل وجامع عن رؤية ونظرة الفرنسيين إلى الحاج، ونعته بجميع النعوت الممكنة من قذارة، بربرية، تعصب، عمالة، ... وكل الأوصاف الممكنة، رغم أن الأب "فوكو Foucauld "يعتبر عكس ذلك " أن الحجاج أقل تعصباً من غيرهم"، ويوافقه في الرأي "أدولف أفريلAdolphe Avril "، في رحلته إلى الجزيرة العربية، حيث نفى صحة صفة التعصب بالطبيعة التي دأبت الصورة النمطية الأوربية أن تنسبها ظلما للحاج[2].

ولم يكن رؤساء البعثات والمحافظون الحكوميون بأحسن حال في وصفهم للحجاج أثناء الرحلة، وذلك رغم مرافقتهم للحجاج حتى مدينة جدة فقط، لعدم سماح لهم الذهاب أكثر من ذلك لأسباب شرعية، بحكم أن فرنسا تعمدت أن يكون المحافظ الحكومي من أصول أوربية، ولم ينقطع هذا التقليد حتى سنة 1957عندما قطعت العلاقات بين المملكة السعودية وفرنسا بسبب أحداث الثورة التحريرية، حيث اعتمدت على محافظون جزائريون رافقوا الحجاج للحرمين الشريفين لما تبقى من عمر الاحتلال الفرنسي للجزائر.

فالمحافظ جورج Georges يتكلم عن الحجاج في السفينة قائلاً "معاناة كبيرة من هذا المحيط (يقصد الحجاج) الصاخب ليل نهار، وكريه الرائحة... الفرس والسوريون هؤلاء الحجاج، بطابعهم المتوحش متشنجون بدون سبب، وقليلو الأدب".[3]

وهذا آخر المحافظ "كلوزيلFernand Clausel"في تقريره لموسم الحج سنة 1956,وبعدما امتدح السفينة أتوس اثنين "Athos2" وأعجب بمحاسنها، ذكر أنه من العبث، تخصيص سفينة بهذه المحاسن من أجل حجاج غير متعودون على المراكب الفاخرة[4]، وهذا غمز ولمز لا يحتاج منا الكثير من الذكاء لتبين مضامينه العنصرية والتهكمية، التي جاءت للأسف الشديد في تقرير رسمي حكومي.

1- Paul Laffitte, Le pèlerinage a la Mecque, Echo d'Alger 24 octobre1913.
2-Avril Adolphe, L'Arabie contemporaine avec la description du pèlerinage a la Mecque, E .Maillet éditeur, Paris, 1868, P
3-AOM Rapport Georges « A bord du cheneb» , 16H104.
4-AOM, GGA, Rapport Fernand Clausel 1956 UI /176.

وهذا محافظ آخر المدعوWintzerكان يقضي جل أوقاته في القاعة الشرفية للسفينة يلعب البوكر ويحتسي الخمر مردداً العبارة التالية "لا يساوي العرب قيمة الحبل الذي يُشنقون به" ,وكان يعتبر الحجاج متعصبين، برابرة، متوحشون وجهلة.[1]

أما مكة المكرمة فجاءت في تقرير رسمي بهذا الوصف" "مكة"، مجمع الأنظمة الأوليغرشية المالية للمملكة، وموطن المطوفين النهمين، والتجار المحتالين وملتقى الأشرار وكل لصوص الجزيرة العربية...." .[2]

لا يستحق هذا المجون الذي لا يصاغ أي رد إلا أنه يعكس نفسيات مريضة وأمزجة فاسدة، لكن الملاحظ أن هذه التعبيرات والنعوت لم تصدر من المتطرفين الكولون والصحافة الأوربية اليمينية المعروفة بعدائها الشديد للجزائريين، لكنها صادرة عن تقارير رسمية كان حري بها تفادي هذه العبارات الجارحة التي لا تسيء إلا لأصحابها، والأدهى والأمر أنها صدر بعضها في ظرفية الثورة الجزائرية في وقت كثر فيه الكلام عن أسطورة "الأخوة الأوربية الإسلامية"«LaFraternité Franco-Musulmane»

وآخرين إمعانا في محاولاتهم تدنيس قدسية المكان والرمز يصفون بلاد العرب بأنها تعرف تردي في الأخلاق، ويزعمون انتشار البغاء وتناول المسكرات في مكة والمدينة.[3]

ويضيف المحافظ الحكومي جورجGeorges في تقريره لموسم الحج سنة 1930، يصف الحرمين قائلاً "في بلد يعيش على الصدقة والتسول من مسلمي العالم، في وقت تجاهل أغنياء هذا البلد فقراءه، فالكل يتسول، التاجر، الحمّال، الراعي، الحمّار، حتى الشرطي والجندي، فالملك ابن سعود هو "إمبراطور الفقراء"[4] ,ويضيف "البقشيش والتسول هم خيرات المملكة الحجازية".[5]

ويقول المحافظ "لوبيسييLépissier"، الذي رافق بعثة الحجاج لموسم سنة 1910 "هل هناك من يتدخل لوقف هذا النهب المنظم، ليس الحج إلا "سوق Foire" كبيرة للصغير والكبير والكل يعتقد أنه يستطيع الاستفادة منه، وكبار الأعيان في الحجاز يحققون مكاسب كبيرة".[6]

1-Trabelssi Hadj Osman, « Impression de voyage d'un pèlerin passager du « Plata », presse libre ,20 aout 1929.
2-AOM, GGA, SLNA, rapport 1957 4I 176.
3-AOM, GGA, SLNA, Pèlerinage aux lieux saint de l'Islam, 1949, 4/176.
4-AOM, GGA, Rapport Georges, Op cit 104.
5-Ibid.,
6 -AOM, GGA, Rapport de pèlerinage, Paul Lépissier, année 1910.

والغريب أن حتى الباحثين المعاصرين واصلوا في انتقاد ظروف إجراء الحج في تلك الفترة على غرار باسكال "لوبوتريما Pascal Le Pautremat"، حيث يقول "لقد تعرض الحجاج للاستغلال والابتزاز بطريقة منكرة، وبالخصوص في الحرم، أمام صمت أو تواطؤ السلطات الرسمية... منذ خروجه من إقامته يتعرض الحاج لشتى أنواع الاهانة والجشع من طرف سكان الحرمين."[1]

لا يمكننا أن ننفي وجود بعض الممارسات المؤسفة والسلبية تعترض طريق الحاج منذ خروجه من بيته قاصداً بيت الله الحرام يتعرض لها في طريقه إلى هناك، ولكن أسلوب الإساءة والتعميم بهذه الطريقة التي تنم عن تشف، وبقياس المطلق على المقيد والعام على الخاص بأسلوب قد يكون تعريضي أكثر منه تباكيا على معاناة الحاج.

ووصل البعض إلى الزعم بانتشار الرذائل والموبقات في البقاع المقدسة وفساد الطبقة العليا الحاكمة، المتهمة بتفشي الشذوذ في أوساطها[2]، حتى قال "لوبوليكوLeboulicaut" "من الصعب بمكان أن تعيش زاهداً ورعاً في مكة".

وهذا قنصل فرنسا في جدة "غوسGues" في تقرير رفعه للوزارة الوصية لموسم حج سنة 1902، يزعم أنه تفطن لسبب حالة النزق الدائم لدى الحجاج أثناء إقامتهم في جدة، وذلك بسبب حر الشمس وبسبب تناولهم المسكرات[3]، ولا يمكن أن نصدق مثل هذا الكلام فأي جزائري مهما كانت درجة عربدته وإدمانه على الخمور، إذا نوى الحج واستعد له انقطع عن كل الآثام, هذا قبل ذهابه فكيف به إذا وصل هناك.

وهذا آخر يزعم أن كل شيء في الحرمين بالمقابل "الوضوء بالمقابل، أماكن الصلاة بالمقابل، المغفرة بالمقابل، الدخول إلى الحرم بالمقابل، والعبادة كذلك بالمقابل، الحاج يعبد الله والحجازيون يعبدون العجل الذهبي."[4]

والملاحظ أن أفكار ورؤى الفرنسيين في الماضي والحاضر كلها لا تتفهم وتستوعب أركان الحج، والرحلة إلى بيت الله نفسها، وليس فقط بسبب الكراهية والعنصرية ضد الإسلام والمسلمين، رغم

1 -Pascale le Pautremat, Op.cit. p196.
2-Le courrière de l’Atlas, Le pèlerinage a la Mecque 1918, N°21,16 Déc. 2008.
3-AOM, Rapport Gues, 1902, 16h83.
4-AOM, Rapport Georges 1930, Op. cit ,16H104.

وجود الحج إلى الأماكن المقدسة في جميع عبادات الدنيا، فالكاثوليك يحجون إلى مدينة "Lourdes"، ويشدون الرحال إلى العديد من الأماكن المقدسة لهم كالقدس، الفاتيكان، فاطمة بالبرتغال، " Saint Jacques de Compostelle"، كلها أماكن للحج، هذا بغض النظر عن حضور هذه العبادة لدى اليهود ولدى أمم عديدة، لكن لماذا النكران على المسلمين فقط.

فهذا "هوداس Houdas" يصف الحج بأنه "طقوس ما قبل إسلامية، فرضها محمد صلى الله عليه وسلم، بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة"[1]، ولا يختلف ذلك عن زعم الفيلسوف اليهودي الأندلسي "ابن ميمون" حيث اعتبر "رمي الجمرات طقس وثني ليس له علاقة لا بإبراهيم أو آدم"، كما أن ذلك مقتبس من ديانات سابقة، فالآلهة Mercure"كانت تكرم عن طريق رمي الأحجار.[2]

واعتبار لباس الإحرام لباس بدائي[3]، والكلام حتى عن Les Inconvénients de l'Ihram"، ولم يسلم من ذلك حتى ماء زمزم باعتباره ماء مكروه من وجهة نظر صحية[4]، وغني بالميكروبات رغم أنه مقبول كيميائياً، ويقول الطبيب دولاري Delarue في تقريره " لم أرى ماء ملوثاً بالمواد العضوية مثل ماء زمزم"[5],مع أن الأوربيون يخلطون بشكل كبير بين ماء زمزم ومياه عين زبيدة، حيث يؤكد "Gervais de Courtellemont" .

امتد هذا الجهل ليشمل الكعبة المشرفة حيث ترجم أحدهم "بيت الله" إلى عبارة La chambre de dieu[6]، كما ذكر "Brunache" بمجلة Bulletin de la société géographique d'Alger لسنة 1905، بشكل ينم عن جهل مطبق برمزية الحج ودلالاته، وهذا بدون ذكر زعمهم بأن عبادة الأحجار والأصنام بقيت موجودة في الإسلام، وتجسد ذلك في تعظيم الحجر الأسود.

في وقت تفند فيه الباحثة الفرنسية Chiffoleau هذا الزعم بعدما لاحظت" غياب الصور والإيقونات واثر الرسول (ص) والصالحين"Reliques"هذا ما يجعل الحرم أو القبر(قبر النبي)، مركز العبادة، كل هذا من شأنه أن يخلق في الإسلام بشكل جلي حقيقة "ديكتاتورية المكان"

1- Houdas, L'Islamisme, Dujarric et Cie éditeurs, Paris, 1904, p164.
2-Chauvin Victor, Le jet de pierre au pèlerinage a la Mecque, imprimerie veuve de Backer, Anvers, 1902, p281.
3-AOM, Rapport Brukache 1902,16H92.
4 -Delarue, Rapport Médical, pèlerinage de la Mecque en 1891, Alger, 1892, p27.
5-Ibid., p37.
6 -Brunache Bulletin de la Société de la géographique d'Alger, 1905, p280.

« La Dictature du lieu "[1] أرادت بذلك التعبير عن قدسية وسحر المكان الذي تنجذب له القلوب والأفئدة قبل الأبدان، لتجعل منه قدس الأقداس بالنسبة لجميع الطوائف المسلمة.

أما بعض الفرنسيين حاول ربط قدسية المكان بصعوبة ومشقة الوصول إليه، وراهن على قرب زوال قدسية الحج حينما تتوفر وسائل النقل وتسهل الوصول إلى هناك، حيث يكثر عدد الحجاج وتزول مكانة الحاج في المجتمع كما زعم هوداس حيث قال "في يوم من الأيام سوف يأفل بريق مكة ويزول بهائها الذي يفرضه بعد المسافة، بعدما نستطيع بسهولة الوصول إليها، وبأقل الأخطار"[2]، ويواصل قائلاً "سوف يأتي يوم ينقل فيه القطار الحجاج أفواجاً، حينها تزول قدسية المكان، ويفقد لقب الحاج بريقه، وتتحول مكة إلى مجرد متحف أركيولوجي ديني".[3]

والعجب كل العجب، وليس عجباً أن كل الصعاب دللت الآن لزيارة بيت الله الحرام. وأصبحت الرحلة إلى هناك تصير في أفخم الطائرات، والإقامة في فنادق خمسة نجوم، وخدمة هناك بأريحية، وفق شروط النظافة، رغم ذلك مازال الحاج يجد حنيناً كبيراً إلى بيت الله الحرام، هذا من دون التطرق إلى أوصاف ونعوت المستعملة من طرف الأوربيين على وصف المكان المقدس بنعوت لا تليق فهذا الطبيب "كاربونيلCarbonnell"يصف شوارع مكة "الشوارع (مكة) قدرة، قذارة تتجاوز الخيال الأوربي"

« Les rues sont sales d'une saleté au dessus d'une imagination européenne »[4]

حتى إذا سلمنا جدلا أنه في مرحلة من المراحل، كانت شروط النظافة غائبة أو مستعصية في بعض المواقع في الحرمين، ولكن وجب الإشارة لأسبابها قبل ذلك، من ضعف كبير لإمكانيات السلطات الحجازية، وصعوبة التحكم في موجات بشرية هائلة من كل حدب وصوب ,مختلفة الطبائع والعادات والأخلاق، وتتركز في مناطق محدودة جداً وزمان محدد، وبذلك يصعب التعامل معها بشكل لائق، زاد على ذلك شح كبير كانت تعرفه الحجاز في توفير مياه الشرب, ناهيك عن مياه التنظيف والتطهير.

---

[1]-Chiffolleau, Op.cit p02.
[2]-Brunache, Bulletin de la Société de la géographique d'Alger, 1905, p289.
[3]-Houdas, Op.cit, p164.
[4]-Carbonelle Marcellin, Relation médicale d'un voyage de transport de pèlerins musulmans au Hedjaz, p236.

حتى المجاورين من سكان مكة، فقد نالهم ما نالهم من لمز وهمز الكتاب الأوربيين الذين وصفوهم بجميع النعوت التي رأينا بعضاً منها في الصفحات السابقة، لكن الملاحظ أن هذه الصورة النمطية مازالت متداولة إلى يومنا هذا عند بعض الباحثين الشباب المعاصرين حيث يصف "باسكال لوبوتريماPascal LePautremat"سكان مكة بما يلي "المكيون لهم عقلية سكان إمارة موناكو، يعتقدون أن لهم حق العيش باستغلالهم لزوارهم وضيوفهم".[1]

وهذا بدون الكلام عن تحميل موسم الحج المسؤولية عن انتشار الأوبئة والأمراض، فكل التقارير الصحية والتدابير الطبية ابتداءً من النصف الثاني من القرن 19وبدايات القرن العشرين، تحمل مواسم الحج المسؤولية الكاملة والحصرية على انتشار الأوبئة وبالخصوص الكوليرا والطاعون، فمنذ الندوة العالمية سنة 1865 التي أشارت بصراحة إلى مسؤولية مواسم الحج وظروف سيرها في انتشار الأوبئة والأمراض، لكن الطبيب "دولاريDelarue" يشير إلى الطابع العنصري المتعالي في تحميل سبب انتشار الأوبئة إلى مواسم الحج.[2]

كل هذه الآراء السلبية حول فريضة الحج تبين بوضوح مدى خوف سلطات الاحتلال من اثر هذه الرحلة المقدسة العابرة للحدود، والمتوجسة من أثارها على عقول الحجاج الجزائريين وكان لابد مع هذا التشويه الممنهج البحث عن سبل أخرى للنيل من عقيدة الجزائريين ,وذلك عبر بث الفرقة والتمييز بين مكونات الشعب الجزائري ,بدءا من ابتداع الأسطورة البربرية Mythe kabyles وأعمال "ألفرد بيلAlfred Bell" و"رونيه باسيهRené Basset"شاهدة على ذلك، واعتبار الدين الإسلامي دين المفروض من طرف المحتل العربي، والعمل على استغلال الصراعات والاختلافات بين مختلف الطرف الصوفية والمساهمة في نشر البدع والأباطيل، وتشجيع المواسم والوعدات وذلك للعمل على تكثير مراكز الجذب، والزيارات الدينية الداخلية"Petits pèlerinages"، الأضرحة ومشاهد الأولياء الصالحين، وبذلك قطع كل العلاقات مع المشرق، وتقليل من أهمية المشرق العربي ,أو من سمتهم الدوائر الفرنسية ببرابرة المشرق البعيد Les barbares du couchant lointain.[3]

---

[1]-Pascal pautremat , Op.cit., p28.
[2]-Delarue, Op.cit, p07.
[3]-Ageron, Op.cit, p904.

لكن نظرة الجزائري إلى شيوخ الزوايا وتقديسه لهم كان يتأثر بقدر اتصالاتهم وخدمتهم لمصالح الإدارة الاستعمارية، كما لاحظ"Le Chatelier" ,والذي لاحظ كذلك أن عدد غير المتدينين وغير المؤمنين في ازدياد في المدن الجزائرية[1]، وهذا حسب زعمه ظهر جلياً في حالاتهم في لبس الزى الأوربي، وقص اللحية وإرسال شعر الرأس وتناولهم التبغ والخمور، وهذه نظرة قاصرة في محاولات فهم التحولات في فهم الدين والممارسات الدينية الفردية والجماعية للجزائريين وتأثرها بظرفية الاحتلال، كما لا يمكن تعميم الحكم على جميع فئات المجتمع الجزائري في تلك الفترة، وعلى الريف والمدينة على سواء وهذا يكون رأيا خاطئا حسب تقديري.

[1]- Ageron, Op.cit , p905.

المبحث الأول: دور العبادة

تعرضت المؤسسات الدينية بالجزائر طول الفترة الاستعمارية لاستهداف ممنهج ومقصود من طرف الإدارة الاستعمارية، وحرب مفتوحة شديدة الوطئة بمختلف الوسائل والأشكال، بعدما اعتبرتها الإدارة الاستعمارية عائقاً أمام محاولاتها فرض سيطرتها وهويتها على ربوع الوطن الجزائري.

فأخذت تعمل فيها بالهدم والمسخ وتحويل المهم منها إلى كنائس، والواسع منها لإسطبلات وثكنات، كما حاربت الأئمة وشيوخ الزوايا واضعةً حداً لنشاطهم الديني، بالنفي والتنكيل والمراقبة الدائمة.

كما لم تستثني الكتاتيب القرآنية و"المعمرات" التي أغلق الكثير منها، هذا ما أدى إلى انفضاض الطلبة عنها والمريدين، كما صادرت الإدارة الاستعمارية كل أملاك الحبوس، التي كانت تشكل أبرز ممول للمؤسسات الدينية. وباستهدافها المؤسسات الوقفية تكون الإدارة الاستعمارية قد نجحت في شل الحياة الدينية والثقافية في الجزائر، بعدما خربت المساجد وأصبحت أثر بعد عين بعدما رأت فيها خطرا ومصدر قوة يمكن أن تخصص هذه الموارد الوقفية لتهديد الوجود الاستعماري في الجزائر.

لكن مع ذلك فقد استطاعت هذه المؤسسات الدينية، رغم السياسة الاستعمارية التسلطية أن تصمد بعناد وإيباء، بفضل عزيمة أئمة ومصلحين وطلبة نجباء، والتفاف شعبي أكثر من ذي قبل، بعدما شعر أن هويته مهددة، وأخذت هذه المؤسسات تحاول من جديد لعب دورها المتمثل في حماية الشخصية العربية الإسلامية[1]، والتصدي لمحاولات الاستعمار لمسخ وتنصير وتجهيل الشعب الجزائري.

إن أول المحاولات فرنسية لاختراق والتدخل في شؤون المؤسسات الدينية والأوقاف، جاءت مبكرة جداً، على أثر القرار الصادر من الحاكم "ديبورمون De Bourmont" في 1830/09/8 الذي ألح على وجوب التصريح بصفة وحالة العقارات الوقفية في ظرف ثلاثة أيام، وإلا يستولي الدومين العام

---

[1]- يحي بوعزيز، المساجد العتيقة في الغرب الجزائري، دار البصائر للنشر والتوزيع،، الجزائر, 2009,ص5.

المنشئ حديثا عليها بقوة القانون الفرنسي العقاري الجائر، وهذا رغم وعود صك الاحتلال بعدم التدخل في شؤون الدين الإسلامي، ليعزز بقرار 7ديسمبر1830، الذي خول للإدارة الفرنسية حق التصرف في الأوقاف الإسلامية، ويشمل ذلك كل الأوقاف والمساجد والزوايا، في خرق سافر للعهود السابقة، وكانت قاصمة الظهر بتحويل الحاكم العام "روفيغوDe Rovigo" مسجد "كتشاوة" الرمز إلى كنيسة في 1834/12/18.

وبذلك بدأت الاعتداءات على المؤسسات الدينية مبكراً جداً أثناء فترة الاحتلال، وكان ذلك انقلاباً على الوعود التي قدمها "ديبورمون" عشية احتلال الجزائر[1]، فقد كان عشية الاحتلال بالجزائر العاصمة حوالي 13مسجد كبير، 109مسجد صغير، 32مصلى، 12زاوية، لكن لم يبقى منها إلا 9مساجد كبرى و19مسجد صغير، خمسة عشر مصلى وخمسة زوايا، أي حوالي48 بناية دينية، بعدما كانت قرابة 176بناية[2]، ويلاحظ استهداف كبير للمصليات والمساجد الصغرى بشكل ملفت وكبير، لسهولة النسبية في استهدافها مقارنةً مع المساجد الكبرى التي كانت تمثل رمزيتها أكبر في قلوب المؤمنين.

ففي إشارة عاجلة سوف نعرض إحصاء للمساجد الرسمية فقط، وتطورها ما بين 1851و1937 والذي يشير إلى استقرار في عددها بشكل مقلق، حيث وصلت1851 سنة إلى حوالي168،لتقفز إلى حوالي174 سنة بعد ذلك[3]، لتعرف تطوراً طفيفاً في سنة 1898لحوالي188[4]، لتصل سنة 1937إلى حوالي198[5] وتستقر سنة 1949 نهائياً عند العدد153[6].

وللإشارة فإن عدد المساجد الرسمية ازداد في الفترة الممتدة ما بين 1851و1937بشكل ملموس، في حين تراجع عددها ما بين 1937 إلى غاية الاستقلال.[7]

---

[1] -Ageron, Op.cit, p298.
[2]-Ibid., p297
[3]-Ageron, Les Algériens Musulmans et la France, EDIF, Alger, 2010, p893.
[4] -Idem.
[5]-AOM, UDMA, Projet de séparation du culte musulman et de l'état, 81 F 831.
[6] -Idem.
[7]-بشير بلمهدي علي, المساجد الرسمية, مذكرة ماجستير , جامعة وهران, 2001,ص12.

لكن كنا قد ذكرنا سابقاً أن عدد البنايات حسب "أجرون" بلغت حوالي 176، بعدما تقلصت إلى 48، وهذا يعني المساجد كلها قبل استصدار قانون تصنيف المساجد في 17ماي1851، وبذلك أصبح متداولاً مصطلح المساجد الرسمية، لكن "Aumérat" لا يذكر إلا 32 مسجداً تمكن من إحصائها بعد ربع قرن من الاحتلال[1]، ويذكر "جون ايفر" أن ما بين1830و1832 تم تهديم حوالي 66 مسجداً، كما تم تحويل جامع البليدة إلى كنيسة، أما في قسنطينة فكان هناك حوالي 46 مسجد، و29 مسجد في بجاية، 37 في عنابة، أما في عمالة وهران فكان هناك حوالي 151 مسجداً، ثلاثة فقط بنيت بعد الاحتلال، ولم تمسها ظاهرة الهدم مثلما حدث في العاصمة[2]، رغم تهديم مسجد (كاركانطا ,خنق النطاق)الذي حول لكنيسة"St croix" ,والمسجد الذي بناه مصطفى بوشلاغم حول لكنيسة"St André",وهو مسجد البرانية أو بني عامر (مسجد عبيدة بن الجراح حالياً)وذلك سنة 1844.[3]

كما هدم مسجد (جامع السيدة) في العاصمة لبناء ساحة الحكومة العامة، إضافةً إلى تهديم مساجد بادستان، ساحة ماهون، الربطة، البحرية Pêcherie، الصباغين، جامع القبائل... ومساجد بالعشرات يطول ذكرها، وقد كفانا عميد المؤرخين الجزائريين في ذكرها بالكامل في كتابه الكبير تاريخ الجزائر الثقافي في جزءه الرابع[4].

والغريب في الأمر أن "Aumérat" يذكر أنه حينما شرعت السلطات الفرنسية في عملية هدم مسجد السيدة، ليشيد على أثره مبنى وساحة الحكومة وقف سكان العاصمة متفرجين في دهشة أثناء عملية الهدم، لنزعتهم القدرية ورغم ذلك يصفهم بالمتعصبين.[5]

كما تقرر في 18مارس1904، تهديم المسجدين الكبيرين في الجزائر ,وأمام استنكار الجزائريين لهذا القرار المجحف والخطير، قرر الحاكم العام جونار "Jonnart" التريث في تنفيذ المشروع، وكان من المفروض تحويل هذه المساجد إلى مناطق وأحياء للجزائريين من نفس المدينة.[6]

---

[1]-Aumérat, propriété urbaine a Alger R.A, 1898, p73.
[2]-Ibid, p101.

[3]- يحي بوعزيز, مرجع سابق, ص40.

[4] -أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق,ص 400.

[5]-Aumérat, Op.cit., p181.
[6]-Ageron Op.cit., p897.

ولقد نددت الصحف الفرنسية نفسها بهذه الحماقة وهذه البربرية « Actes de vandalisme"، وصرح رئيس المجلس الفرنسي بنفسه أن المساجد لا يمكن نقلها أو تدميرها.

وفي نفس الوقت وفي هذه الأجواء المتسمة بالعدائية لكل المقدسات والمعتقدات الجزائريين، حاول محافظ مليانة منع إجراء موسم "سيدي أحمد بن يوسف" سنوات 1899-1901 بحجة كونه مقصدا لآلاف الزوار حتى من المغرب، حيث هالته تلك الحركية المقلقة، كما حاول منع دفن الشخصيات الدينية في مسجد المدينة في تدخل سافر في شؤون الجزائريين.

ويبدو أن التكييف القانوني لهذه الخروقات المتكررة لشؤون الدين الإسلامي، يعود بالأساس لقرار 23 مارس 1834 الذي جاء في وقت مبكر للتحكم والتدخل في شؤون الأوقاف ودور العبادة، بعدما حول مصاريف ومداخيل المؤسسات الدينية إلى ميزانية الاستعمار، وكان هذا القرار مقيداً أكثر من غيره لدور العبادة والأوقاف، والذي جعل المشرفين عليها من شيوخ زوايا ومفتون والأئمة تحت رحمة الإدارة الاستعمارية، ليسهل بعد ذلك الضغط عليهم لخدمة مصالح الضيقة للإدارة الاستعمارية.

لكن قرار 17 ماي 1851 هو القانون المؤسس لعقلية جديدة سوف تعتمدها الإدارة الاستعمارية لتأطير شؤون الدين الإسلامي، وبالخصوص تسيير شؤون دور العبادة والمساجد، حيث قام هذا القرار بتقسيم المساجد إلى خمسة أقسام:

1. مساجد رئيسة بمدرس.
2. مساجد الخطبة بمنبر، والموجودة في المدن الكبيرة.
3. مساجد بمنابر أقل أهمية.
4. مساجد بدون منابر أي لا تقام فيها الجمع.
5. مساجد صغيرة بموظف واحد.[1]

ومع العلم وحسب هذا التصنيف فإن الغالبية العظمى من مساجد الجزائر في تلك الفترة تصنف ضمن الصنف الرابع والخامس.

---

[1]-AOM, Proposition de l'UDEMA, Op.cit., p12.

وأحصى هذا التصنيف حوالي 1569 مسجداً، منها خمسة وسبعون في المناطق الحضرية، ثلاثة وثلاثون في الجزائر، ثمانية وعشرون في قسنطينة، وأربعة عشر في وهران[1].

هذا التصنيف يعطينا أرقاماً أخرى:

فمساجد الصنف الأول عددها اثنى عشرة: تسعة في العاصمة، إثنين في قسنطينة، واحد في تلمسان، و0 في وهران.

والصنف الثاني: حوالي تسعة: 0 في العاصمة، إثنين في قسنطينة، اثنين في تلمسان، وواحد في وهران.

الصنف الثالث: حوالي اثني عشر: 0 في العاصمة، خمسة في قسنطينة، اثنين في تلمسان، لا شيء في وهران, والباقي موزع على مدن أخرى.

الصنف الرابع: أربعة عشر: أربعة في العاصمة، ستة في قسنطينة، اثنين في تلمسان، ولا شيء في وهران.

الصنف الخامس: 37: اثني عشر في الجزائر، سبعة في ساحلها، ستة في قسنطينة، خمسة في تلمسان، وواحد في وهران[2].

وهنا الكلام عن المناطق الحضرية الكبرى والمدن، أما الإحصاء الكلي للعملات الثلاثة، فيعطينا أرقاماً لا يمكن التأكد من صحتها بحوالي 1589 مسجداً منها خمسة وسبعون في المناطق الحضرية، لكن الأرقام السابقة إذا احتسبناها نجد 84 مسجداً في الأصناف الخمسة، ولا ندري أي رقم نقدم وكلها منقولة عن أبو القاسم سعد الله، وبذلك يواصل توزيع لهذه الأرقام بحوالي ثلاثة وثلاثون بالجزائر، وثمانية وعشرون في قسنطينة، وأربعة عشر مسجداً بوهران.

أما المناطق الريفية التي شملها الإحصاء قدر عدد مساجدها بحوالي 1494 مسجد، حوالي تسعمائة مسجد في عمالة الجزائر، و351 في قسنطينة، و194[3] فقط في عمالة وهران، وهنا لابد

---

[1]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء4، ص387.

[2]- مرجع نفسه, ص390.

[3]-مرجع نفسه,ص 387.

للإشارة إلى أمر هام، وهو أن سبب قلة المساجد ودور العبادة في الإقليم الوهراني راجع لأسباب عدة أبرزها الاحتلال الاسباني الذي مسخ مدينة وهران عن معالمها الدينية والحضارية، وظل سكان الغرب الجزائري في رباط دائم، يستعدون به الحامية الاسبانية في مدينة وهران، وبذلك كانت المدينة في حالة احتلال دائم، وكانت بقية المناطق الداخلية في حالة استقرار نسبي، هذا ما أثر جلياً على الحياة الثقافية والدينية في الإقليم، وكذلك لسبب آخر نضنه وجيهاً أن المساجد متعلقة بشكل كبير بالحواضر شرعاً، والمعروف عن قلة المساجد في البادية التي لها أحكامها الشرعية الخاصة بها، بما أن الفقهاء أسقطوا وجوب الجمعة في البوادي. ومن الملاحظ قلة الحواضر في الغرب، مقارنةً مع مثيلاتها في الشرق والوسط،لكن هذا النقص في المقابل كان على حساب تعدد الأضرحة والزوايا في الغرب أكثر من المناطق الأخرى، ربما أن هذه الدور كانت كذلك للعبادة والصلاة وتحفيظ القرآن، كما جعلت رباطات دائمة, انطلاقا منها كانت تجيش الجيوش لدفع تحرشات الأسبان. وهذا يدخلنا في أتون قضية أخرى، وهو التجابه أكثر من التكامل بين الإسلام الحضري في المدن ويدور حول الفقيه المعلم والإمام المفتي، وبين إسلام الريف الذي يدور حول شيخ الطريقة وزاويته المنظمة لشؤون الدين والدنيا في غياب سلطة البايلك، وهذا الصراع الخفي المعلن , كان يخفي صراعاً إيديولوجيا فكرياً أحياناً، وسياسياً مصلحياً أحياناً أخرى. ولابد للإشارة كذلك أن الاحتلال الاسباني وتحرشاته بمدن الغرب الجزائري بصفة دائمة ساهم في خراب الحواضر على قلتها، وهذا ما أدى إلى عملية ترييف لهذه المنطقة مقارنةً مع الأقاليم الأخرى، مما أذى لهيمنة ما يمكن أن نسميه "الإسلام الريفي Islam Rural"، الذي تتحكم فيه الطرق والزوايا، ونعلم مدى تشبث المجتمعات الريفية بالمشاهد والأضرحة والزوايا والطرق، أكثر من نظرائهم في المدينة، وذلك حتماً سوف يكون على حساب المسجد والجامع، وهذا ما يفسر تقبل السريع للفكر الاصطلاحي نسبياً في مناطق الوسط والشرق، والصعوبة التي وجدها هذا الفكر في الغرب الجزائري الذي كان مجالاً لا منازع فيه لأرباب الفكر الصوفي وشيوخ الزوايا.

هذا إلى جانب اعتماد كل الدراسات في إحصاء دور العبادة والمساجد بشكل حصري على أعمال "Devoulx" و"Aumérat" الصادرة في المجلة الإفريقية Revue Africaine، إضافة إلى أعمال المستشرق "أدموند دوتيEdmond Doutté"، في كتابه "الإسلام في الجزائر سنة 1900 .L'Islam en1900

، الذي كانت دراسته إحصائية تطرقت لجميع المساجد الرسمية، وأهم موظفوها في العمالات الثلاث في بداية القرن العشرين.

والملاحظ أن أعمال "دوفول" كانت قيمة لكنها ركزت على مدينة العاصمة دون غيرها، ولذلك نحن في جهل مطبق على المسخ والتهديم والتحويل الذي طال المساجد في مناطق أخرى عدى مدينة الجزائر، اللهم إلا بعض الإشارات الخفيفة في بعض الكتب فهذا"كاموسا Camusat"[1] في كتابه "L'Islam en Algérie"، يدعي أن الأهالي تنازلوا على بعض المساجد لكي تحول إلى كنائس عن طيب خاطر في سكيكدة والبليدة والمدية، ثم ذكر بتبجح:

« J'ai effectué au culte catholique une Mosquée ،la plus belle de la ville ،cette mosquée employée en ce moment comme magasin ،a ressue sa nouvelle destination ،à la grande satisfaction des indigènes ،je donne les ordres pour que le minaret soit immédiatement surmonté d'une croix ،qui annonçant le règne de la religion chrétienne ،constatera mieux que toute autre chose ،l'occupation définitives…. »[2].

وهذا النص لا يحتاج لقراءة حفرية تفكيكية تفسيرية، للكشف عن الحالات النفسية المرضية التي كانت تعتري الساسة ورجال الدين الفرنسيين في مهمتهم لإحلال الصليب مكان الهلال، ومحاولة لمسخ الهوية الجزائرية الإسلامية، وكان المستهدف الأول المؤسسات الدينية كرموز من شأنها بث اليأس في نفوس الجزائريين، لكن حتماً أن الأمر سوف يحدث ظاهرة عكسية فيما سميناه أنفاً "دينامية المحافظة" « Dynamisme de sauvegarde »، وهذا ما يفسر ظاهرة المبالغ فيها في جزائر الاستقلال في بناء مساجد والتكثير من دور العبادة أكثر من اللزوم أحياناً، ونحن نعلم كراهية تعدد المساجد لغير سبب، لكن قد نعذر سلوك هذا الجزائري الذي كان محروماً حتى من بناء مكان يؤدي فيه شعائره وصلواته، مما ولد كبتاً وحرقةً عبر عنها بظاهرة المبالغة في تشييد وتأسيس المساجد في فترة ما بعد الاستقلال.

---

[1]-Charles Camusat De Riancey, La situation religieuse de l'Algérie, La librairie Centrale, Paris, 1846, p14
[2]- Idem.

لم يهمل قانون 17 ماي 1851 السابق الذكر كذلك التوصية بإنشاء أكليروس ديني إسلامي هذه المرة رسمي "Clergé officiel"، مع المحافظة على التقسيم التركي القديم، حزاب، باش حزاب، مؤذن، باش مؤذن، إمام خطيب، إمام مفتي، وإمامين للفتوى واحد حنفي وآخر مالكي.[1]

لكن كان من المنتظر أن تتزايد أعداد المساجد بتزايد عدد الناس، وكذلك بسبب تهديم الكثير منها بدعوى أعمال المنفعة العامة، كما تم الادعاء بذلك في العاصمة أو تحويلها لثكنات أو إسطبلات أو كنائس، لكن العكس هو الذي حدث حيث تناقص عدد المساجد من 188 سنة 1898 إلى 174 سنة 1902، وميزانية الإشراف على شؤون الديانة الإسلامية تناقصت من 431.736 فرنك سنة 1901 إلى 349.938 فرنك سنة 1907[2]، هذا الرقم سوف يبقى مستقراً، حيث أن تقرير الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ذكر وجود حوالي 198 مسجداً في ربوع الوطن، 59 في العاصمة، 61 في وهران، 78 في قسنطينة.

ولكن ما لاحظته وكان غريباً أن تقسيم المساجد حسب العمالات الثلاث انقلب رأساً على عقب، وهذه المرة لصالح عمالة وهران بحوالي 74 مسجداً، مقابل 49 في عمالة قسنطينة، و74 فقط بعمالة الجزائر، هذا الانقلاب بعد سبعين سنة من عمر الاحتلال للجزائر لم نجد له من تفسير.

أما المدارس القرآنية فنالها ما نال المؤسسات الدينية بشكل عام، فبمجرد احتلال الجزائر أصبح عدد الطلبة الأجانب يقل تدريجياً حتى اندثر[3]، ومنذ 21 مارس 1867 أصدر "مكمهون Mc Mahon" قراراً يعطي صلاحيات كبرى لتفتيش المدارس القرآنية (الكتاتيب)، ومراقبة رجال الدين، وكان بمثابة أول قرار صريح يشير إلى وجوب استهداف الكتاتيب والمعمرات، وزيادةً على أن مجرد تأسيس المدرسة المدنية أضعف من مهام وأداء المدرسة التقليدية، حتى أن أجيرون عبر عن ذلك قائلاً:

"Petite guerre faite aux écoles coraniques ،tolérées mais tracassées" [4]

---

[1]-Ageron, Op.cit. , p296.
[2]-Julien, Algérie contemporaine, Op.cit, p177.
[3]-Ageron, Op.cit. p298.
[4]-Camille Risler, la politique culturelle de la France en Algérie les objectifs et limites, l'Harmattan, Paris, p83.

ولا نضنها كانت حرب مصغرة، ولا حتى أنها كانت تتراوح بين الشدة واللين، والدليل على ذلك ما جاء به قانون 1892 الذي يمنع على المدارس التقليدية القريبة من المدارس الفرنسية استقبال الطلبة في ساعات دوام المدارس الفرنسية[1]، ولاشك أن الاستعمار تفطن لخطر هذه المدارس التي كان يراها رغم إمكانياتها التي لا تكاد تذكر، خطر على مشاريعه الاستعمارية، وخطراً على منافستها للمدرسة المدنية التي كانت تلقن أفكاراً لتمجيد تاريخ فرنسا وخدمة الأهداف الاستعمارية، ويمكننا من خلال هذا الجدول أن نقدم بعض الأرقام حول هذه المدارس القرآنية، وتطورها حتى عشية الحرب العالمية الثانية[2].

	مدرسة	معلم	تلميذ
الجزائر	222	227	4661
وهران	758	758	10.862
قسنطينة	1179	1187	16.750

نلمح من خلال هذا الجدول قلة المدارس الدينية نسبياً وتفاوتها من عمالة لأخرى، ويبدو أن فرنسا عملت المستحيل للقضاء عليها خاصةً في عمالة الجزائر، والتي كانت سابقا عامرة بمدارسها الدينية و"معمراتها" كما تسمى في بلاد القبائل.

لكن ما يلاحظ على هذه الأرقام أنها تقدم أرقاماً جد قليلة على عدد المتمدرسين، ولا يمكننا التسليم بصحة هذه الأرقام، وإن كان ذلك يعكس الحرب المستمرة التي قادتها فرنسا ضد تلك

---

[1]-Camille Risler, op.cit,P83.

[2] -AOM, GGA, Evolution de l'Islam Nord Africain, 5I202.

المدارس التي لعبت دوراً ريادياً في المحافظة على اللغة العربية والقرآن الكريم، رغم محدودية القائمين عليها، وحصنت العديد من التلاميذ الجزائريين من سموم البرامج التعليمية للإدارة الاستعمارية.

لقد استثني المسجد الجامع الكبير بالعاصمة من التضييق لأغراض سياسية، فهو مقر المجلس العلمي والمفتي المالكي، ويشرف على مكتبته ذات المخطوطات الناذرة ,وعلى أوقاف ضخمة والتي لم تصادرها فرنسا في البداية. وحسب "Edmond Doutté" كان به مفتي وإمامين، ومدرس، وباش مؤذن، وباش حزاب، 15 حزاب، وتسعة مؤذنين، واثنين ناس حضور، وشغال، وحارس، وعون مفتي، وثلاث كناسين.

أما مسجد "Pêcherie" الحنفي كان به مفتياً، وإمامين، ومدرس، وباش حزاب، وستة حزاب، ومن، واثنين من ناس الحضور، وثلاثة كناسين، وواحد عون مفتي.[1]

وقد اكتفينا بالمِثالين من المساجد الرسمية، الغاية منها ذكر أهم موظفي السلك الديني، وإن كان هذا التصنيف الذي أقر بقرار السابق الذكر الصادر في17 ماي 1851، قد أوجد طبقة إكليروسية تدير شؤون الديانة الإسلامية، لكن احتفظ بنفس التسميات القديمة التي كانت معتمدة في العهد العثماني بالجزائر، كما فرضت ميزانية الصيانة وتحوي شراء الأفرشة، والمصابيح، الزيوت، ولوازم أخرى للمساجد ,حسب المنشور السابق الذكر Circulaire gubernatorial.

كما أُستبدل في بعض المساجد الزيت بالكهرباء[2]، وسوف تصل هذه النفقات سنة 1949 إلى حوالي 6.610.000 فرنك للصيانة، و2.000.000 فرنك كأجور لموظفي السلك، وحوالي20.000.000 فرنك لتنظيم شؤون الحج[3].

كما تم تقسيم الجزائر إلى 90 مقاطعة دينية "Circonscriptions religieuses"يحكم في كل واحد منها مفتي، وتدير حوالي 179 بين مسجد وزاوية[4].

[1]-Edmond Doutté, op.cit., p118.
[2]-AOM, UDMA, Op.cit. p16.
[3] -Idem.
[4]-CAOM, GGA, Série 4I77.

وتواصل تدخل الإدارة الاستعمارية أكثر وأكثر في شؤون الدين الإسلامي، وفي إدارة الأوقاف ودور العبادة والزوايا، في وقت كانت قد سنت قانون فصل الدين عن الدولة الذي شمل على ما يبدو الدين المسيحي بمذهبيه الكاثوليكي والبروتستنتي، وكذلك الدين اليهودي، واستثنت من ذلك شؤون الدين الإسلامي، وهذه القضية سوف تكون مدار صراع أطياف الحركة الوطنية الإصلاحية منها والعلمانية مع الإدارة الاستعمارية، وكلها كانت تطالب بتحديد العمل بهذا القانون ليشمل حتى شؤون الدين الإسلامي، وسوف نتطرق لمسألة فصل الدين عن الدولة في حينها بحول الله.

هذا التدخل السافر للإدارة الاستعمارية في شؤون الدين الإسلامي بعدما شمل الأوقاف، تجرأ على مراقبة محتوى الدروس والخطب الملقاة في المساجد الرسمية، وفق قرار ميشال الصادر في 17 فبراير 1933والذي جاء في فقرته الثانية ما يلي "يمنع أي شخص أجنبي أن يلقي خطبة داخل المساجد الرسمية...."، وبذلك جاء هذا القرار كتدخل سافر، وغير مبرر للتضييق والتدخل حتى في محتوى الخطاب الديني، وإن كان لا يخفى علينا المقصود من هذا القرار والذي تمثل في منع رجالات الإصلاح من إلقاء دروسهم في المساجد الرسمية والحد من نشاطاتهم، والدليل على ذلك تطبيق القرار بسرعة وفي حينه في كل من الشرق والوسط بينما طبق تدريجياً وبتلكؤ في الغرب، وذلك نظراً لغلبة رجال الطرق الصوفية ومكانتهم في المجتمع، والتي لم يكن يجرؤ معها الإمام أو المفتي التكلم بحضرتهم، أو منعهم من أخذ الكلمة في المساجد[1]، كما أن فرنسا لم تجد أحسن حليف من هؤلاء في سياستها الدينية بالجزائر.

لكن الجزائريون لم يقفوا مكتوفي الأيدي في ما يحدث من تدخل سافر في أمور دينهم، فلم يكف أعيانهم وعلمائهم في التنديد بهذا التدخل، وتعددت المراسلات والاقتراحات من الوفود المالية، كما حدث في سنة 1902، بعدما نددت هذه الوفود بسياسات التدخل السافرة في شؤون الحج، وتجسد هذا الدفاع بشكل جلي في أعمال حركة الإصلاح بزعامة الشيخ بن باديس، والتي أخذت على عاتقها استحداث مساجد ومدارس موازية للمساجد الرسمية، وكان الأمر في غاية الصعوبة قانونياً

[1]-بشير بلمهدي علي، المساجد الرسمية، مرجع سابق,ص23.

ومادياً، لكن جمعية العلماء المسلمين أخذت على عاتقها الدفاع عن الهوية الوطنية العربية الإسلامية، عبر الدفاع عن دور العبادة والأوقاف، كما جعلت من مبدأ فصل الدين عن الدولة قضيتها الأولى ومعركة وساحة صراع مع الإدارة الاستعمارية في سبيل افتكاك هذا الحق، وكان من شأن ذلك تحرير الأوقاف الإسلامية من براثن الإدارة الاستعمارية وسطوتها، كما أن النواب الجزائريون ما فتئوا يدافعون في الجمعية العامة عن المساجد ودور العبادة، كما نلمس ذلك من خلال تقرير مصباح، وكذلك تقرير الشهير لنواب الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان، والذي يعتبر وثيقة مهمة جداً قدمت لنا بالإحصاءات شؤون الدين الإسلامي، وتطرقت إلى دور العبادة والأوقاف والجمعيات الدينية وموظفو السلك الديني، وحتى الرواتب والميزانية كما طالب باسترجاع الأوقاف، والتطبيق التام لمبدأ وقانون فصل الدين عن الدولة ليشمل شؤون الدين الإسلامي كبقية الأديان والمذاهب الأخرى، يستحق أن يخصص له بحثاً قائما بذاته، بما أنه وثيقة تنم عن فطنة وروح المسؤولية التي كان يتمتع بها النواب الجزائريون، كما أن حركة الإصلاح ورجالاتها كما ذكرنا سابقاً لم تقف كذلك مكتوفة الأيدي، فهذا تقرير مشهور واقتراح لعلامة مدينة وهران الشيخ زدور بلقاسم المعروف "بالطيب المهاجي" رفعه للإدارة الاستعمارية يتعرض فيه لشؤون الوقف الإسلامي، إلا أن هذه الجهود كانت تصطدم برفض وتعنت الإدارة الاستعمارية، وكذلك خذلان ومعارضة بعض رجال الطرق والزوايا بمعية موظفو السلك الديني الخائفون على أرزاقهم في حالة تحرير الأوقاف ودور العبادة، ومن تم وقف هذه الأجور، غير مبالين بكرامة الدين وبيوت الله.

المبحث الثاني : واقع الأوقاف الجزائرية أتناء فترة الإحتلال الفرنسي.

1-عرض عام لوضعية الأوقـــــــاف.

تعتبر الأوقاف أو الحبوس من أهم مظاهر الحياة الدينية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني، بعدما كانت مؤسسة متجذرة في النسيج الاجتماعي الجزائري، حتى أضحت الأملاك الوقفية تشكل ثلاث أرباع العقارات في مدينة الجزائر في الداخل دون ذكر الفحوص التابعة لها.

فالوقف بشكليه "الخيري" و"الأهلي" كما هو معروف مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية وفق ضوابط محددة لا يمكن تجاوزها، وإن كان النية من التوقيف تحتاج منا إلى دراسة على حدا، لا يسمح لنا المجال التطرق إليها، فلا يعكس كثرة التوقيف والحبس بالضرورة درجة التدين العالية التي كان عليها المجتمع الجزائري في هذه الفترة من تاريخنا، مع العلم أن الغلبة كانت للوقف الأهلي على حساب الوقف الخيري، رغم أن المذهب المالكي كان يرى ضرورة صرف الحبس على المصلحة العامة التي حبس من أجلها مباشرة من دون قيد أو شرط أو رجاء أو تردد[1]، بينما كان المذهب الحنفي يجيز انتفاع الموقف وعقبه من وقف وإرجاء الانتفاع العام منه إلى غاية انتفاء الورثة.

لقد دأبت الدراسات حول الوقف في الجزائر على تعميم أوضاع الوقف في مدينة الجزائر أحياناً على باقي ربوع الوطن، وهذا من الخطأ حسب رأيي، فإذا كانت الجزائر المحروسة تشكل ظاهرة وقفية متميزة يمكن قراءتها على حدا كما فعل الكثيرون، وغياب الدراسات عن مناطق الأخرى من الجزائر لا يمكن بالضرورة أن تكون متشابهة للمثال العاصمي.

فمازال الأمر يحتاج منا التطرق إلى وضعية الأوقاف في مدن أخرى على غرار قسنطينة، تلمسان، غرداية....، وليس بالضرورة أن تكون مشابهة للمثال العاصمي، بدون ذكر أقاليم الصحراء وواحاتها.

وما يعضد طرحنا لخضوع ظاهرة تزايد انتشار الوقف في الجزائر في أواخر العهد العثماني، إلى ظروف أخرى غير الظروف الدينية، هو طغيان كما ذكرنا الوقف الخيري أو الأهلي، رغم معارضته للمذهب المالكي مذهب غالبية سكان الجزائر، وقبولهم تحبيس أملاكهم وفق المذهب الحنفي، الذي كان مذهباً للأقلية التركية وبعض الأعيان، ويمكن أن يكون ذلك عملاً بالمصلحة وهو أصل من أصول المذهب المالكي، خاصة أن صاحب المرآة يزعم إجماع علماء الجزائر على الأخذ بالمذهب

---

[1]-سعيدوني ناصر الدين, دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية ,دار الغرب الإسلامي,بيروت, 2001,ص239.

الحنفي فيما يخص الوقف الذري، للتكثير من أملاك الأوقاف، التي قد يعود جزء منها مع انتفاء الورثة إلى ما حبس من أجله، وطالت مداخيله الفقراء والمحتاجين[1].

ولقد لعبت الطرق والزوايا كذلك دوراً لا يستهان به في بث الروح الدينية في صفوف الجماهير، مما أدى لازدياد نفوذها ومن تم خوف السلطة العثمانية منها، مما أدى إلى تعظيمها وتوقيف الأوقاف باسمها تفادياً لشرها، كما كان الشأن بالنسبة لأوقاف سيدي عبد الرحمن التعالبي ,التي زادت حتى وصلت إلى 82 وقفاً عشية الاحتلال الفرنسي[2]، وأوقاف الجامع الأعظم بحوالي 159 وقفاً لتصل إلى 543 وقفاً سنة 1841.

ومن اللافت للانتباه أن تنظيم الأوقاف كان تنظيماً محكماً اتخذ شكل هيئة مهيكلة يشرف عليها فريق إداري بقيادة ناظر الأحباس أو الوكيل، يتلوه وكلاء المدن الكبرى المكلفون بجمع مداخيل الأحباس وإحصائها وصيانة ما ضاع منها، وصرف مرتبات الموظفين التابعين لهم مباشرة.

وأهم المؤسسات الوقفية في ذلك العهد:

- **أوقاف الحرمين الشريفين**: وكانت تشكل حوالي ثلاث أرباع الأوقاف بالجزائر بحوالي أكثر من 1500 وقفاً من منازل ودكاكين ومخازن وأفران خبز، ومطاحن، وفنادق، ومقاهي، منازل، بساتين، ضيع، وأفران جير كانت تدر مداخيل قدرها ناصر الدين سعيدوني بحوالي4.322.270 فرنك[3]، لكن لم يكن يذهب إلى أصحاب الحقوق الشرعيين من فقراء الحرمين إلا مبلغ زهيد بحوالي 15.000 فرنك سنوياً حيث كان يذهب مع أموال الصرة مع أمير ركب الحجيج، والبعض من هذه المداخيل يستفيد منها بعض أصلاء الحرمين المقيمين بالجزائر، وسوف نتطرق بالتفصيل إلى أوقاف الحرمين والتطورات التي عرفتها في حينها.

---

[1] -حمدان خوجة,المرآة, ص237.

[2] سعيدوني, مرجع سابق, ص235

[3] -مرجع نفسه,ص240.

- **أوقاف الجامع الأعظم**:كان يلعب الجامع الأعظم في الجزائر وهو دار الفتوى، وبه ينعقد المجلس العلمي الذي ينظر في شؤون الفتوى والأوقاف، دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحتى السياسية، مما جعل الإدارة الاستعمارية توليه عناية خاصة، حينما منعت أن تصنفه وفق قانون 17 ماي 1851 السالف الذكر، هذه الأهمية جعلت الناس يوقفون أوقافاً كبرى على شرفه، مما جعله يحتل المرتبة الثانية خلف أوقاف الحرمين، حتى بلغ عدد المساجد التابعة له 92 مسجد بأوقافها من ضيعات ومساجد وبساتين ودكاكين، وهذا بسبب ارتفاع مداخيل أوقافه حتى بعد الاحتلال.

- **أوقاف سبل الخيرات**:تأسست هذه الهيئة الوقفية سنة 1548 على يد "شعبان خوجة"، التي قامت بتنظيم أوقاف المساجد، وكانت أول محاولة على ما يبدو لتنظيم الأوقاف التابعة لدور العبادة والمساجد، وجاءت للإشراف والإنفاق في البداية على المساجد الحنفية الواقعة في الجزائر، وكان يشرف على هذه الهيئة مفتي المذهب الحنفي، ورغم قلة المساجد الحنفية، إلا أن هذه الهيئة الوقفية كانت تشرف على موارد ضخمة بفعل غنى الأتراك والكراغلة المقلدين للمذهب الحنفي، حتى ناهز عدد هذه الأوقاف 331 وقفاً[1].

- **أوقاف أهل الأندلس**:خصصت هذه الأوقاف لأولياء وأشراف مدينة الجزائر من الطائفة الأندلسية التي كانت تشكل طائفة عرفت بالانغلاق على نفسها، فأحبس أبنائها أوقاف تابعة لأوليائهم،وكانت مهمة وضخمة، خاصة إذا علمنا ثراء ونشاط هذه الطائفة إضافة إلى أوقاف الجند والمرافق العامة.

هذه وضعية التي كانت عليها أوقاف قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، والذي بعد بسطه لنفوذه على البلاد والعباد، ووعد الجزائريون بعدم المساس بأمور دينهم ودنياهم، هاله على ما يبدو حجم وأهمية تلك المؤسسات الوقفية، ولم يتأخر في استهدافها بالنهب والتفكيك والإلحاق إلى أملاك الدومين العام.

---

[1]-سعيدوني، مرجع سابق,ص242.

وبذلك وكما سنبين سوف تصدر الإدارة الاستعمارية مجموعة من القرارات، للاستيلاء على الأوقاف لأسباب أمنية واقتصادية، أمنيا لخوفها من أن يتم استعمال مداخيل الأوقاف لتنظيم المقاومة الجزائرية ضد فرنسا ومصالحها، واقتصادية لتحريك عجلة الاقتصاد الاستعماري، وذلك قصد تسهيل عملية انتقال الأملاك والعقارات والأراضي بين الأفراد، وكان ذلك ضربا في الصميم لأهم ركيزة وميزة لنظام الوقف، والمتمثلة في "عدم القابلية للتصرف"Inaliénabilité" التي كانت تفرض على الأملاك الوقفية حالة الديمومة واللزوم.

ولم يتباطأ الفرنسيون في التعدي على أوقاف الجزائريين، بقوة القانون عبر إصدار قانون 8 سبتمبر 1830، الذي يمنح الحق للإدارة الاستعمارية في الاستيلاء على المؤسسات الوقفية وأملاك الداي، لكن المعارضة الشرسة من طرف العلماء والأعيان أدى بالإدارة الاستعمارية إلى التراجع واستثناء أوقاف الحرمين مع مراقبتها بصفة الدائمة[1]، لكنها أوكلت إدارة شؤونها إلى رجل كان يعيش بين الجزائر وفرنسا، وسرعان ما اتهم بدوره بالتصرف في شؤون الوقف بالسرقة والنهب[2]، سهل على فرنسا بذلك إلحاق الأوقاف تحت هذه الذريعة، زاعمة أن ذلك منعاً لعبثِ العابثين بمداخيل الوقف، هذا الوكيل المتهم هو "مصطفى بوضربة" الذي تقول مصادر أخرى أنه اتهم بهذه التهمة بعد التحاق ابن أخيه أحمد بمقاومة الأمير عبد القادر[3]، وبذلك سهل على خلفه "حفيز" أو حفيظ أن يكيل له تلك التهم، ولكن لا يمكن الزعم أن الاعتداء على الوقف لم يكن موجوداً أصلاً، رغم قداسة المؤسسات الوقفية في الضمير الجمعي الجزائري فأعمال الاعتداء على الوقف بالسرقة والتحويل عن ما وقف له كانت ظواهر موجودة، فهذا الداي "علي باشا الغسال" راح ضحية اعتداءه على الوقف، أو كما تم الزعم سنة 1809، بعدما ثار عليه العامة والانكشارية[4].

وكان "شكيب أرسلان" يقول أن "التلاعب بالأوقاف كان مبدئه من المسلمين أنفسهم، فلما غلب على بلادهم الإفرنج قلدوهم فيها، ولم يكن الفرق بين الفريقين إلا أن المسلمين كانوا يتملكون

---

[1]-Sellam .Sadak, La France et ses musulmans, Casbah, Alger, 2006, P142.
[2]-Ibid., p343.
[3] –أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق, ص 162.
[4]-Saidouni, Le Waqf en Algérie a l'époque Ottomane,la fondation publique des Awqaf,Kuwait,2009, p177.

الأوقاف بمرور الزمن، أو يحولونها عما حبست عليه أو يقفونها على اسم الحرمين أو أسماء الجهات الخيرية الأخرى، ويأكلون أكثر نفقاتها...."[1]

وإن كان من الحيف والظلم التسوية بين وضع الأوقاف في ظل الحكم الإسلامي رغم عبث العابثين المفسدين، وبين الإدارة الاستعمارية، التي عملت على تفكيك المؤسسات الوقفية، وأنهت العمل بالوقف كظاهرة بشكل تدريجي ولكن بصفة نهائية.

ولعل المصلح الكبير "شكيب أرسلان" يستدرك نفسه حين يقول "الإفرنج لا يكرهون في الدنيا شيئا ككرههم للأوقاف الإسلامية، ولا يخافون في مستعمراتهم شيئاً كخيفتهم منها، لأنهم يعتقدون أن المسلمين إذا أحسنوا إدارتها وضبط حاصلاتها، كان لهم منبع إمداد عظيم في أمورهم السياسية، فلذلك تراهم يسعون بقدر طاقاتهم محو رسومها"[2]. ويحدد بعد ذلك أكثر قائلاً «والمجلية في هذه الحلبة- والحق يقال- من جميع الحكومات المستعمرة هي الحكومة الفرنسية- فلم نعهد حكومة استطابت طعم الأوقاف المسلمين مثلها، ولا استحالت طعمتها للرهبان المبشرين، بدرجة استحلالها، ولقد تمكنت منها عادة التسلط على أوقاف المسلمين في المغرب، إلى حد أنها حاولت مثل ذلك في المشرق، فهي تأبى إلا أن تسيطر على أوقاف المسلمين في سورية، برغم أن النصارى واليهود فيها متصرفون في أوقافهم بتمام حريتهم...وإذا رجعنا إلى أصل البلية وجدناها من المسلمين أنفسهم، لأن حكومتهم لا كانت مستقلة، ولأن حكوماتهم المستقلة الباقية إلى اليوم تصرفت بالأوقاف تصرفاً سيئاً مخالفاً للشريعة، منافياً للأمانة، فمهدت للدول المستعمرة الغدر في طمسها لهذه الأوقاف أصلاً، وفي هبتها للرهبان، وسيطرتها التامة على ما أرادت بقاءه منها للإنفاق من ريعه على المساجد»[3].

والحق يقال أن العقلية الاستعمارية التسلطية القائمة على احتلال الأرض، لم تقبل بمسألة الوقف ونظامه منذ الوهلة الأولى كما أشرنا، خاصة عندما هالها حجم الأوقاف، فهذا القنصل

---

[1] -أرسلان، شكيب,الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس المطاف, دار النوادر,بيروت,2007, ص90 .
[2] -مرجع نفسه، ص 145.
[3] - مرجع نفسه,ص145،146.

الفرنسي في الجزائر "فالليينValliènne"، ذكر بعدما تطرق إلى أحباس الحرمين أن بيوت مدينة الجزائر وحدائقها كلها كانت ملكاً لمكة[1].

ذلك كان من شأنه أن يعيق الاستيلاء على الأراضي، ولذلك بدأت الإدارة الاستعمارية بمصادرة أراضي وأملاك الأتراك الذين فروا من البلاد، كما ادعى "أوميرا Aumerat"، وأضافت أن الجزائريون لم يكونوا يملكون الكثير، وأنه كان من الضروري إيواء الموظفين وقوات الاحتلال[2]، لتتوسع الأمور وأعمال النهب لتمتد لأملاك الانكشارية وعيون الماء[3]، وكلما اتسعت ظاهرة النهب أكثر وأكثر وجد لها الفرنسيون ذرائع وأعذار، حيث تم الادعاء أن الأوقاف والأملاك المصادرة الخاصة من أجل أعمال المصلحة العامة، خاصة ما حدث بباب الواد، باب عزون، لامارين، حيث هدمت مساجد، وأضرحة وبيوت وجرفت مقابر من دون تعويض.

وتم اعتبار أملاك الدومين العام: أملاك الداي، وأملاك الانكشارية، وعيون الماء، وكل المساحات والأراضي الشاغرة، وكل الأملاك التي لم يدعي أحد امتلاكها، وكل الأراضي التي يتم اكتشافها، وللتعمية على الجريمة ومحو آثارها قامت قوات الاحتلال بالاستيلاء على سجلات الأوقاف، بعد نهب قصور الداي والحكومة، وتم الادعاء أن هذه السجلات مغالطة غير عملية وغير معتنى بها[4]، كما تم الادعاء بعدم وجود سجلات الحالة المدنية، والوثائق الرسمية، ونعت الموجود منها بغير المؤتمن وكثير الأخطاء[5].

بعد ذلك سهل على الفرنسيين إرجاع اللائمة على الجزائريين أصحاب الوقف، والذين كانوا يقدمون أنفسهم أصحاب الملكية بينما هم مستفيدون شرعيون من الوقف، وتحت هذه الذريعة أمكن الإدارة الاستعمارية التصرف في أوقافهم.[6]

---

[1]-Saidouni, Op cit p151.
[2]-Aumerat, Op cit,1898, p173.
[3]-Ibid, p 176.
[4]-Isabelle Grangaud, Prouver par l'écriture , propriétaires Algérois conquérants français et historiens ottomanistes, Belin, Genèses,2009,N°74 p32.
[5]-Ibid, p34.
[6]-Terras Jean, Essais sur les biens Habous en Algérie et en Tunisie, imprimerie Salut public, Lyon, 1899, p97.

وكان هذا النهب يجد دائماً مصوغاً قانونياً له، حيث يعتبر" جون تيراس Jean Terras"" أن نظام الوقف منافيا للنظام الاقتصادي والعقاري الفرنسي، كما يشكل عائقاً أمام انتقال وتحويل الملكية، بينما العصرنة والتطور كان يعني تسهيل المضاربات العقارية، ولقد عانت فرنسا كثيراً من هذه الحالة بسبب الأملاك الضخمة للكنيسة وأملاك العائلات النبيلة[1]، وبحث البعض مثل "Busson"حتى على أدلة شرعية واهية لإبطال الوقف، بعدما ادعى أنه لم يأتي ذكره في القرآن الكريم[2]، وأن الإمام شريح حكم بعدم شرعيته، وأنه جاء في حديثين فقط من أحاديث البخاري، كأن ذلك لا يكفي، والقول أنه عرف أكثر منه شيء آخر، وأنه مستوحى من القانون الوقفي البيزنطي[3].

وبذلك عملت القوانين الفرنسية على إبطال الطابع الروحي والديني للأملاك الوقفية، وعمل الشارع الفرنسي على إلغاء طابع عدم القابلية للتملك، أو التعرف « Inaliénabilité » التي كانت تميز الأملاك الوقفية، وكان ذلك ضرورياً حسب "تيراسTerras" لجلب رؤوس الأموال الفرنسية الضرورية لإنجاح الاستعمار، وكذلك لضمان انتقال الملكية[4].

وسوف تعاود الإدارة الفرنسية الكرة مرة ثانية بالاعتداء على الوقف عبر قوة القانون، فبعد التراجع عن قانون 8سبتمبر 1830، أصدر الحاكم "كلوزيل Clausel" قانوناً جديداً في 7 ديسمبر 1830، الذي ينص على مصادرة الأملاك الدينية مهما كان نوعها، ووضعها تحت مصلحة أملاك الدولة الفرنسية، ويشمل ذلك أوقاف مكة والمدينة، وكل من المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي والمحلات وأية مؤسسة مهما كان ربحها أو وجهتها[5]

وإن كان القانون نص على إمكانية تعويض بعض المستفيدين من عمليات نزع الملكية، لكن لم يكن ذلك إلا لطمئنة الخواطر، وذلك مخافة ردة فعل الجزائريين، خاصة بعدما تأكدت قوة ردة الفعل مع القانون 8 سبتمبر 1830، الذي استثنى أملاك الحرمين، لكن رغم ذلك عارضه العلماء بقوة

---

[1]- Terras Jean, op.cit, P 98.
[2]-Busson De Janssens Gérard, Contribution a l'étude des Habous Publics Algériens, Thèse de Doctorat, Université d'Alger, 1950, p6.
[3]-Ibid., p7.
[4] -Terras, op.cit., p 158.
[5]-أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق,ص161.

أكبر، ولما ثارت ثائرة الأعيان والعلماء ونددوا بإخلاف الوعود، والتنكر لعهود الجنرال ديبورمون, أكد لهم الجنرال "كلوزيل" أن تلك الوعود كانت تخص مدينة الجزائر في الداخل« Intramuros ».

ولم تأتي سنة 1831 حتى كان جزء مهم من مدينة الجزائر قد هدم، ثم بعدها تم استحداث في السنة الموالية لجنة المراقبة العقود من طرف الاستعمار, وبالتحديد في 8 أكتوبر 1832[1]ورغم أن فرنسا كانت تعرف أنه من الصعب على الكثيرين تقديم تلك العقود، وحتى لو قدمت، كان من السهل التشكيك فيها بعدم الدقة وكثرة أخطائها، وبفعل استيلاء الإدارة الاستعمارية على سجلات العقود كان من الصعب مطابقتها.

وفي جوان 1833 تم إلزام كل صاحب ملكية عقارية على تقديم عقود ملكيته . لكن بعد مرور خمسة أيام لم يتم الاعتراف إلا بخمسة عقود لمساكن، وبقي الباقون ينتظرون وخافوا من المصادرة, فباع أكثرهم بسرعة وبأرخص الأثمان، ويؤكد "جونسين دوبيسونJeanssen de Busson أنه في فترة ستة أشهر لم تسلم الإدارة الاستعمارية إلا حوالي 143 عقد، منها عشرة للأوربيين، وليس من الصعب فهم عقلية الإدارة الاستعمارية في تشكيك والمماطلة في استصدار العقود للجزائريين، ومحاولاتها المستميتة لتيئيس الجزائريين وحملهم على بيع أملاكهم بأرخص الأثمان، وبهذه الطريقة سهل على العديد من الأوربيين الاستيلاء على أملاك الجزائريين وبأرخص الأثمان.

كما أن قانون 7 ديسمبر 1830في فقرته الرابعة ألزم "على المفتين، القضاة، العلماء، وكل من له حق التصرف في الوقف، منح كل العقود والسجلات الأملاك والوثائق إلى مدير الدومين في غضون ثلاثة أيام"[2]، وأكدت قرارات 10جوان1831، و01 أكتوبر 1840، و04 نوفمبر 1840، و04 جوان 1843، و03 أكتوبر 1848، وقرار 16 جوان 1851، على هذا الطابع الإلزامي في التبليغ بالعقود والسجلات، هذا الإلزام الذي تصدى له علماء الجزائر وراح ضحيته ابن العنابي في البداية، ثم تلاه المفتي ابن الكبابطي سنة 1843 بالنفي والتغريب إلى كورسيكا، لرفضه تسليم عقود ووثائق الحبوس.

---

[1]-Isabelle Grangraud, op.cit., p25.
[2]-Terras op.cit. p101.

وكان يعني الاستيلاء على الأوقاف ليس فقط ضربة قاضية للمعالم الإسلامية، والتعليم والمساعدات الاجتماعية فحسب، بل ضربة أيضاً للمجتمع كله، ويعني كذلك حرمانه من موارد كان يعيش عليها آلاف المسلمين في الجزائر وخارجها، كما تم الاستيلاء على أوقاف مكة والمدينة التي كانت نوعين، نوع تحت إدارة الناظر أو تحت إدارة الوكيل، بعدما كان الناظر يجمع دخلها ويرسله إلى مكة والمدينة عبر تونس، وسوف تتلاحق عمليات النهب المنظمة في مدن الجزائر الأخرى بدأً بتلمسان التي اختفى فيها نظام الوقف ما بين سنتي 1830 و1840، وفي وهران التي لم تجد السلطات الفرنسية ما تصادره بسبب قلة الأوقاف وعدم تنظيمها، وذلك راجع للاحتلال الاسباني للمدينة.

ويبدو أن "كلوزيل" عاود الكرة في العبث بشؤون الوقف مستغلاً تنديد المفتي المالكي "مصطفى بن محمد" الذي استنكر تلاعب الوكلاء بعائدات الوقف، وطالب بإحالة شؤون الوقف إلى المفتي شخصاً، وبذلك استصدر الحاكم العام في9أفريل1835 قرار تعيين كما أسلفنا "حفيظ خوجة" وكيلاً على الأوقاف وإنهاء خدمة بوضربة، وجرد السجلات، والصندوق، والودائع، والمداخيل بحضور المفتي ومفتش تابع للدومين[1]، وبعد أيام أمر بالتحقيق مع بوضربة في الوقت نفسه رفع الأندلسيون شكوى ضد وكيلهم، فتم تسريحه[2].

ويصعب فهم وتفسير كثرة الشكاوى في هذه الفترة بالذات من الوكلاء واتهامهم بالعبث وتحويل مداخيل الوقف، كما اتهم بذلك وكيل وقف سيدي أبي مدين الذي أتهم أنه كان يكتري وقفا بأثمان بخسة مقابل رشاوي كان يتلقاها، كما كان الشأن مع وكيل أوقاف سبل الخيرات وأوقاف الحرمين، وكما أن سنة 1832 تميزت بكثرة المضاربات وبيع أوقاف الشرفة، ولكن يحق لنا السؤال حول تزامن الاعتداء على الأوقاف من طرف الإدارة الاستعمارية مع هذه التهم بالحق وبالباطل التي طالت وكلاء الأوقاف، يسهل بعد ذلك الادعاء بعدم نزاهة الوكلاء، ومن تم ضمها للدومين العام.

يبدو أن "كلوزيل" كان من أشد الحكام عداءً للأوقاف فبعد مجيئه للحكم مرة أخرى أصدر قانوناً آخر بخصوص تدخل الإدارة الاستعمارية في شؤون الأوقاف وذلك في 17 سبتمبر 1835.

[1]-Busson, op.cit., p68.
[2]-Ibid., p70.

وجاء قانون 21 أوت 1839 ليقسم أملاك "الدولة" إلى: 1- دومين وطني، 2- دومين كلونيالي، 3- الأملاك المصادرة، وتم وضع الوقف في القسم الخاص بأملاك الدومين الكلوينالي أي القسم الثاني، وبذلك فرض عليه الإدماج في أملاك الإدارة الاستعمارية، وهذا القانون كان يخص الوقف كأملاك وعقارات، ليليه قانون 23 مارس 1843 الذي قام بدمج الوقف مع الميزانية الاستعمارية، وبذلك بعد الاستيلاء على الوقف أملاكاً، تم اعتبار مداخيله تابعة لميزانية الإدارة الاستعمارية، وهو القانون الصادر عن الدوق دودالماسي "Duc de Delmatie" الذي تقرر بموجبه وضع الأموال، وأملاك المؤسسات الدينية في خدمة الميزانية الاستعمارية، واعتبار ذلك لمصلحة "الجماهير المسلمة"[1].

وفي سنة 1844 استحدثت الإدارة الاستعمارية مكتب لإدارة الأوقاف بقيادة سنزيد "Sanzéde"ويعاونه 19 وكيلاً[2]، وبذلك بلغ التدخل في الأوقاف مداه، بتعيين على رأس المؤسسات الوقفية فرنسيين من أصول مسيحية لإدارة وقف تابع للمسلمين، بدون مراعاة أدنى مشاعر الجزائريين، وإذا كان سابقاً قد هان على بعض الوكلاء المسلمين سرقة الأوقاف وتحويلها عن وجهتها الصحيحة، فماذا يمكن أن تنتظره من موظف أوربي، وإذا لم يكن النصب والاحتيال فأكثر من ذلك، وهو العمل على مراقبة مداخيل الأوقاف، وكذلك العمل على تفكيك والاستيلاء على الأملاك الوقفية.

ويبدو أن هذا التدخل سافر في شؤون الأوقاف الجزائرية أقلق حتى الفرنسيين أنفسهم، فهذه اللجنة الأوربية نددت بمسألة التعدي على الأوقاف ودور العبادة، كما جاء في تقرير البارون "بيشونPichon"، ومن بعده تقرير"Genty de Bussy"[3]. وتواصلت رغم ذلك القرارات التعسفية للاستيلاء على الوقف بصدور أمرية 1 أكتوبر 1844، التي أنهت عملية حضر انتقال أراضي الوقف

---

[1]-بشير بلمهدي علي، المساجد الرسمية وموقف صحافة جمعية العلماء المسلمين منها, رسالة ماجستر, جامعة وهران,2000، ص39.

[2]-Aumerat, Op cit, 1819, p193.

[3] -Genty de Bussy, Rapport a la commission d'enquête 1833.

الى أملاك الكولون، ليؤكد ذلك بشكل نهائي منشور 16 جوان 1851 الذي أعلن الإلحاق التام والنهائي للوقف في أملاك الدومين العام، ولم يستثني من ذلك حتى الوقف الأهلي[1].

ويمكن التوقف عند أمرية1 أكتوبر 1844، لنؤكد خطورتها في استعمال القانون لتفكيك المؤسسة الوقفية، فقد جاء في الفقرة الرابعة ما يلي:

« Toute rente perpétuelle constituée ou à constituer ‹pour prix de vente ou de concession d'un immeuble ou pour cession d'un droit immobilier au profit des particuliers ‹des corporations ou d'un domaine est essentiellement rachetable, nonobstant toutes coutumes ou stipulations contraires »

هذه المادة نزعت صفة الديمومة عن الأملاك الوقفية، وكانت سبقتها المادة الثالثة بإلغاء طابع غير القابلية للتصرف والتملك للأوقاف اتجاه الأوربيين[2]، وليعاود التعسف الاستعماري في التعدي على حرمة الوقف وأحكامه وذلك وفق مرسوم 30 أكتوبر 1858 الذي عمم نظام الكراء في كل التعاملات حتى بين المسلمين وغير المسلمين واليهود.

وليكون الإلغاء النهائي لنظام الوقف في الجزائر وفق قانون 1873، ويصبح ما كان تلميحاً تصريحاً، وبشكل سافر رغم أن محكمة النقد الفرنسية في 29 ماي 1865 نصت على قانونية معاهدة الاستسلام، التي كفلت على ما يبدو احترام مشاعر وأملاك واعتقادات الجزائريين.

"تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا عن دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ومع ضمان احترام نساؤهم "[3]

و تكمن خطورة قانون 1873 في مادته الأولى التي يشترط خضوع كل إمكانية لحبس الملكية إلى القانون الفرنسي[4].

---

[1]-Sellam, op.cit, p145.

[2]-Terras Jean, op.cit., p 97.

[3]–حمدان عثمان خوجة، المرآة، ص 203.

[4] -Terras, op.cit., p 156.

ولكن لا يمكن أن نتصور بقاء المؤسسة الوقفية بأملاكها وتأثيراتها قائمة حتى سنة 1873، فقد تعمدت فرنسا إنهاء نظام الوقف بشكل تدريجي، بطرق أقل ما يقال عنها أنها كانت أعمال نهب ولصوصية، رغم بعض الاستثناءات التي راعت فيها الإدارة الاستعمارية خصوصيات بعض المناطق على غرار احتفاظ كل من بلاد القبائل وسطيف وبجاية ببعض الحرية في الوقف فكان يمكن كرائها، أما في بني ميزاب فبقي الوضع على حاله، وهذا وفق الاتفاق المبرم بين المارشال "روندون" وأعيان بني ميزاب يتضمن قبول الحماية الفرنسية مقابل احترام فرنسا لخصوصيات هذه المنطقة[1].

كانت فرنسا من وراء ذلك تهدف لاستهداف هذه المناطق ببعض المزايا للتفرقة بين مكونات الشعب الجزائري وفق سياسة الأسطورة القبائلية "Le Mythe Kabyle"، لكن لا يمكن الاعتقاد أن هذه المناطق كانت تحظى بأملاك وقفية كبيرة مقارنة مع باقي مناطق الجزائر.

كما أن فرنسا لم تحاول ضم أوقاف مناطق الصحراء والواحات وكل مناطق الجنوب، ويرجع "بيسونBusson"، ذلك لتأخر احتلالها، ولكن لا نزعم أن هذه المناطق كانت كذلك تحضى بمؤسسات وقفية تذر مداخيل يمكنها أن تشكل تهديداً على مصالح فرنسا، هذه الاستثناءات لم تمنع فرنسا من ضم أوقاف سيدي عقبة وتبسة وبوسعادة، وزمورة إلى أملاك الدومين سنة 1854[2]، وفرض على وكلاء الأوقاف عرض سجلات أمام المكاتب العربية كل شهر في تبسة، وكل ثلاثة أشهر في قسنطينة[3]، هذا قبل أن تقرر ضمها لأملاك الدومين بشكل نهائي.

وتواصل حقد الإدارة الاستعمارية على النظام الوقفي رغم منعه نهائياً وقف مرسوم 1873 السالف الذكر، فقد نص قرار 28 فبراير 1887 ضم كل وقف بشكل نهائي مات آخر المستفيدين الشرعيين منه ولم يعقب[4].

وكان لزاما علينا عرض قيمة المؤسسات الوقفية بكل أملاكها وقيمة مداخيلها لكي يمكننا معرفة مدى ضخامة هذه المؤسسات وخطورتها بما كانت تمثله من ثقل اجتماعي واقتصادي كبيرين، فاللجنة

---

[1]-Busson, op.cit, p 191.
[2]-Ibid, p93.
[3]-Ibid, p94.
[4]-Ibid, p99.

الإفريقية أحصت 2601 وقف الحرمين فقط، لكن سيعدوني يقدرها بحوالي من 1400 إلى 1601[1]، وحددها "Genty Bussy"بحوالي 1386، لكن إحصائيات الجنرال كلوزيل سنة 1830 قدرتها بـ 8000 بناية، منها 2000 تابعة للوقف، 5000 تابعة للبايلك، و1000 للأفراد[2]، هذه الإحصائية تعطينا حجم المؤسسات الوقفية لنفهم منها حجم الأملاك المصادرة، وإذا كانت فرنسا استولت على أملاك البايلك (5000 بناية)، والمؤسسات الوقفية بشكل تدريجي (2000)، فماذا يا ترى بقي بعد ذلك؟

لكن "بلوندال Blondel" يعطينا أرقاماً أعم وأشمل، بحيث يقدر أملاك الأوقاف بحوالي 2601 بناية في العاصمة، و145 بوهران، و91بعنابة، كانت تدر حوالي 203.041 فرنك، لكنها كانت تحتاج لمصاريف ضخمة حوالي 171.522 فرنك، أي الدخل الصافي للأحباس كان حوالي 32.162 فرنك[3].

أما الأستاذ أبو القاسم سعد الله فيعطينا قيمة الأوقاف المصادرة حتى سنة 1891 بحوالي1.574.225 فرنك أوقاف عمالة وهران، 554.078 فرنك أوقاف عمالة قسنطينة، و509.702 فرنك أوقاف عمالة الجزائر[4],و لا ندري صحة هذه الأرقام بعدما كنا نعتقد أن قيمة الأوقاف كانت كبيرة جدا في القطاع العاصمي, مقارنة مع العمالات الأخرى.

وقدرها "Julien" حوالي سنة 1870 بحوالي 2.300.000 فرنك بدخل سنوي قدره 132.912 فرنك، في وقت استولت فيه الإدارة الاستعمارية على ما قيمته 4.495.839[5] أي حوالي الثلثين، ونفس الأرقام يقدمها بالتقريب تلميذه أجيرون Ageron[6]، لكنها يدعيان أن قيمة الحبوس زادت سنة 1891 إلى حوالي 2638.002 فرنك، وهنا تلبيس خطير فالميزانية التي زادت هي ميزانية شؤون الديانة الإسلامية، وخاصة أن أجيرون يذكر أن ميزانية الدين الإسلامي كانت تقل بنسبة سبع مرات أقل من ميزانية الدين اليهودي، واثني عشرين أقل من المذهب الكاثوليكي، و120 مرة أقل من المذهب

---

[1]-Saidouni, Op cit, p153.
[2]-Ibid, p151.
[3]-Saidouni,Op.cit, p151.

[4]–سعد الله، مرجع سابق, ص 176.

[5] -Julien, op.cit., p169.
[6]-Ageron, op.cit, p297.

البروتستني[1]، إلا أن فرحات عباس في الاقتراحات التي قدمها سنة 1950 إلى الجمعية الجزائرية قدر قيمة الأوقاف المصادرة بحوالي 700 مليار فرنك[2].

أما السيد"Burdeau" مقرر لجنة الميزانية فقد قدر هذه الأوقاف سنة 1892 بحوالي 4768 وقف على مساحة 5150 هكتار، أكثرها وأهمها تتكون من بنايات حضرية، ضمها جهاز الهندسة العسكرية إلى أملاكه، والثلث منها بقي حراً، مكونا من بنايات التي تدر على الدولةحوالي71.782 فرنك[3].

لكن لغة الأرقام حينما تتبعناها وجدناها متضاربة ومتناقضة وأحياناً غريبة يصعب فهمها خاصة إذا علمنا أن مداخيل بعض المؤسسات الوقفية استمرت في الزيادة حتى سنة 1841، وهذا الجدول يبين مصاريف ومداخيل الأوقاف في الجزائر في الفترة ما بين 1836-1841 بالفرنكات[4]

السنة	أوقاف الحرمين		أوقاف سبل الخيرات		أوقاف أهل الأندلس	
	المصاريف	المداخيل	المصاريف	المداخيل	المصاريف	المداخيل
1836	10571.15	10746296	9750.40	10019.33		92.22
1837	19895.99	111038.46	13341.27	13408.04	3970.80	3988.50
1838	109937.25	127895.65	13903.70	13989.25	3973	4098.54
1839	14306.62	131941.13	12192.709	14393.78	4141.24	4098.54
1840	166495.25	167585.44	12712	15715.66	3384.20	4017.85
1841	17726891	178815.19	10615.55	14447.19	2775.20	2823.10
المجموع	812367.17	824788.83	72515.61	81973.25	18734.20	19979.19

[1]- Ageron, op.cit, p315.
[2]AOM, Proposition de l'UDMA, op.cit.
[3]- Terras, op.cit., p114.

[4]-سعيدوني، مرجع سابق,ص244، 245.

ويعكس الجدول حالة المؤسسات الوقفية التي كانت تعاني حالة ركود ونقص كبير في مداخيلها، فالتساوي بين المداخيل والمصاريف كان مؤشراً على المستقبل غير المضمون للنظام الوقفي في الجزائر إبان هذه الفترة المبكرة من زمن الاحتلال.

لكن الجزائريين لم يبقوا مكتوفي الأيدي فقد واجهوا هذه التدخلات السافرة في شؤون دينهم وخاصة التعدي على الأوقاف بحزم شديد ووقفة بطولية، وقفها رجال الدين والأعيان والعلماء منذ البداية، فهذا الشيخ "البوني" راح ضحية موقفه الرافض للتعدي على الأوقاف في بداية الاحتلال، بعدما تصدى لقوانين "كلوزيل" للتدخل في شؤون الوقف، وهذا المفتي المالكي "ابن الكبابطي" الذي رفض تسليم سجلات الأوقاف فتعرض للنفي إلى كورسيكا سنة 1843، ثم ذهب بعدها إلى الإسكندرية حيث سبقته شهرته هناك.

كما رفع أغا العرب عريضة التمس فيها من اللجنة الإفريقية بقيادة"Pichon" ترك شؤون الوقف للجزائريين[1]، كما واصل الأهالي احترامهم للوقف والطابع الديمومة والمناعة التي كان يكتسبها ويتميز بها، وكلما تم بيع ملك وقفي من طرف المحاكم، فيتم شراء ملكاً آخراً وتوقيفه عرفا للتعويض عن الملك الضائع[2]، وأنا أرجح أن هذه الاتهامات التي كانت تطال الوكلاء حول تحويلهم لأموال ومداخيل الوقف، مثلما كان الشأن مع مصطفى بوضربة وغيره، في مجملها صحيحة، لكن هؤلاء الوكلاء لم يكونوا يصرحوا بقيمة الأوقاف والمداخيل لكي لا تنهب من طرف الإدارة الاستعمارية، ولم تكن بالضرورة عمليات اختلاس وسرقة للمصلحة الخاصة. فلقد استشاط الفرنسيون حينما علموا أن أوقاف مكة والمدينة تمثل 90.000 فرنك، ولكنهم لم يجدوا إلا ما قيمته 63.000 فرنك واتهموا الوكلاء بالسرقة[3]، لكن الصفحة المشرفة والخالدة في تاريخ الوقف بالجزائر كتبها بحروف من ذهب الشيخ "عبد الرحمن القنيعي" هذا الثري الذي كان ينعت بالبخل، أوقف لوجه الله وقفا بحوالي 40 إلى 50 ألف فرنك سنة 1863[4]، في فترة حرجة من تاريخ الجزائر حيث انتشرت مظاهر المجاعة والجفاف

---

[1]-Busson Op.cit., p54.
[2]-Terras Jean, op.cit., p156.

[3]-أبو القاسم سعد الله،مرجع سابق, ج5، ص161.
[4]-مرجع نفسه، ج5، ص195.

والقحط، فما كان من هذا الشيخ الجليل إلا توقيف هذا الوقف لوجه الله، وكان هذا الوقف يدر بعائدات وصلت إلى 4 ملايين سنوياً[1].كما لم تهمل الحركة الوطنية أي فرصة سامحة إلا وطالبت من الإدارة الاستعمارية استرجاع الأوقاف، واستغلت منذ البداية قانون فصل الدين عن الدولة، هذا القانون الذي على ما يبدو أحرج الإدارة الاستعمارية، التي ما لبثت تتذرع بذرائع واهية لاستثناء شؤون الدين الإسلامي من هذا القانون، والذي جعلته منه جمعية العلماء المسلمين قضيتها الأولى، وذلك بغية استرجاع الأوقاف وحتى موظفو السلك الديني الرسميون، ورغم رفضهم لمطالب الاتجاه الإصلاحي بتعميم تطبيق قانون فصل الدين عن السياسة، فأنهم طالبوا على لسان كبيرهم المفتي "العاصمي" بوضع الأوقاف تحت إدارة المفتون، كما ساد هرج ومرج ونقاش حاد في المجلس العام بوهران لمناقشة مسألة الوقف.

إلا أن اقتراح الشيخ زدور ابراهيم المعروف "بالطيب مهاجي"، كان أبرز المطالب السياسية التي خصصت لمسألة الوقف بصفة خاصة عريضة واقتراح رفعتها للإدارة الاستعمارية، هذا الشيخ عبر بمرارة عن أحوال الأوقاف الجزائرية قائلاً "من المعروف والمشاهد أن الأحباس الجزائرية لم تبقى على ما كانت عليه قبل الاحتلال الفرنسي، بل تغيرت صورتها وعدل بها إلى غير الذي قصد منها، وبحق أو بغير حق بيع أكثرها، وتداولت الأملاك، كما أنها لشبهة أو لغير شبهة تتصرف فيها بالهدم والبناء والقلع والغرس...."[2]، كما أوصى هذا التقرير كاقتراح أول بتخصيص مبلغ من المال في مقابل غلات الأحباس ومنتجاتها الحاصلة والمتجددة الماضية والمستقبلية، وأن يذهب لحاجة المساجد ومستخدميها، ويسمح بتأسيس كلية تدرس علوم الشرع ويتخرج منها القضاة المدرسون وعلماء الوعظ والإرشاد، ودعوى للتسامح في قضية الأحباس وإرجاعها إلى يد أهلها الأصليين، كما عملت في المغرب وتونس[3]، وكان هذا التقرير جريء تعرض لمسألة الوقف وبين حالها واقتراح حلولا لكي تعود إلى ما كانت عليه في سابق عهدها.

---

[1]-جريدة البصائر، اعتداء جديد على حرمة الأوقاف الإسلامية, العدد 236 , 10 جويلية 1953.

[2] -الطيب المهاجي، تقرير الشيخ الطيب المهاجي في قضية الأحباس الجزائرية,المطبعة العلوية مستغانم,1370.

[3]-,مرجع نفسه.

كما اقترح النائب عن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية "مصطفى فروخي" في 14 ديسمبر 1951 على اللجنة المنظمة لشؤون الديانة الإسلامية، جرد الحبوس قبل ضمها نهائياً إلى الدومين العام، وإرجاعها إلى أصحابها مستنداً إلى وعد وزير الداخلية سنة 1897 الذي اعترف بالطابع الجائر لهذه المصادرة، كما تتبع المحامي "قدور ساطور" عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "UDMA" قضية الوقف عبر سلسلة من المقالات[1]، واستعرض تقرير فرحات عباس عن شؤون الدين الإسلامي ومسألة الوقف التي اقترح من أجلها حلول شتى تصب كلها في وجوب إرجاعها إلى أصحابها.

2-وقف شعيب أبي مدين:

لم يتستثني الوقف الجزائري الحرمين الشريفين بالاهتمام والتوقيف، بل وسع هذا الاهتمام والتقديس ليشمل القدس الشريف، فقد تأسس هذا الوقف من طرف ابن المتأله الصوفي شعيب أبي مدين دفين تلمسان في 3نوفمبر1320م.[2]

وكان وقف شعيب أبي مدين أو وقف المغاربة في فلسطين يتركز في القدس، البلدة القديمة التي بها أوقاف عديدة هناك للمغاربة، ومنطقة "قنطرة أم البنات" وهي عبارة عن وقف مكون من زاوية، وحي الحارة، ومتاجر وقطعتين أرضيتين، والزاوية بها 25 بيت تأوي غير المتزوجين، وحي الحارة بها أربعة وخمسين منزل للعوائل تأوي حوالي 700 شخص، إضافة إلى أربعة عشر منزلا فسيح يتم كرائه، أما في البلدة القديمة ستة عشرة دكاناً للوقف المغربي، وفرناً وقطعتين أرضيتين، إضافة إلى أوقاف متفرقة في اللد، والناصرة، عمان، وغزة[3].

ولم نفهم ولن نفهم الاهتمام الكبير للإدارة الفرنسية في نهاية الأربعين وبداية الخمسين مرة واحدة بالوقف المغاربي في فلسطين، ويبدو أن ذلك تزامن مع تأسيس الكيان الصهيوني، حيث ستبتعث البعثات الفرنسية لحصر ومعاينة هذا الوقف، خاصة بعدما استولت إسرائيل على عين كرم

[1]-Sadek, Sellam, op.cit, p234.
[2]-Busson, op.cit., p23.
[3]-AOM, Compte- rendu de la mission effectuée en Palestine par Lounis Mahfoud, 81F/841.

والتي بها أوقاف عديدة للمغاربة هناك، وقد أوصت البعثات التي أرسلتها فرنسا إلى هناك لإحصاء هذا الوقف والتفاهم مع إسرائيل حول التعويض، وفي اجتماع جرى من 3 إلى 5 أوت 1949 برئاسة الشيخ "الطيب العقبي" وبحضور أعضاء من "لجنة الدفاع عن فلسطين"، على غرار توفيق المدني، والأمين العمودي، تم إرسال تلغرام إلى وزير الشؤون الخارجية، للدفاع عن الوقف المغاربي بفلسطين، ورد الوزير "Robert Shuman أن فرنسا تتعهد بالحفاظ على الأوقاف الجزائرية في فلسطين وخاصة وقف أبي مدين شعيب.

ولقد كلفت فرنسا المدعو "لونيس محفوظ" بترأس بعثة لإحصاء ومعاينة الوقف المغاربي في فلسطين سنة 1955، كما أصدرت له أوامر ببناء مدرسة في القدس تابعة لوقف أبي مدين، وفي هذه السنة بالذات تلقى وقف أبي مدين حوالي اثنين مليون فرنك و500.000 من تونس، و3 ملايين من المغرب، هذه البعثة سبقتها بعثة الطيب العقبي الرسمية سنة 1950، وتلتها زيارة الشيخ صدوق الجزيري وزير العدل التونسي[1]، وكان البروفيسور كيرش قد تفقد هذا الوقف سنة 1954، ثم في الأخير زيارة "لونيس محفوظ" الذي كلف بهذه الزيارة بعد تأديته لفريضة الحج مباشرة. وكانت تعاني مداخيل الوقف المغاربي بفلسطين من عجز كبير حيث بلغت نفقات الوقف سنتي 1954 و1955 بحوالي8.075.000 بينما عائداته بلغت حوالي 6.927.000 بخسارة قدرت بحوالي 2.050.000، في وقت تم فيه بناء ثلاثة بنايات وقفية، وتوفير قطعة أرض في عمان تم بناء عليها زاوية تستقبل الحجاج.

لكن تقرير محفوظ لونيس اشتكى من تحويل أموال الدعم التي تأتي من بلدان المغرب العربي والتي يسلمها القنصل الفرنسي هناك إلى متولي الوقف الحاج "علي محمد صالح"ونسيبه "نزار عطية" وأمر بتحويلهم إلى العدالة.

وفي اجتماع لحوالي150شخصية تمثل الجالية المغربية في القدس بحضور لونيس محفوظ نددوا بمتولي الوقف شيخ محمد المهدي، والحاج علي صالح الحيدوسي، وقرروا تشكيل لجنة لإدارة هذا الوقف[2].

---

[1]-AOM, Compte rendu de la mission effectuée en Palestine par Lounis Mahfoud, 81F/841.
[2]-AOM, Wakf Abimadien 81F /841.

وللإشارة فإن متولي الوقف المغاربي "الحاج علي صالح الحيدوسي"، كان قد زار الجزائر سنة 1951، واستقبل من طرف الشيخ الطيب العقبي، ثم توجه بعدها لمنطقة الأوراس ومنطقة "أولاد عبدي"، التي ينحدر منها[1].

ولا نفهم هذه الهبة المتأخرة لتدارك الوقف المغاربي المهدد في فلسطين من طرف الصهاينة، بعدما توالت الزيارات وإصدار الأوامر بناء مدرسة في سنة 1955 وتخصيص أموالاً لذلك، في حين أن حالة الوقف في الجزائر جد متردية، بعدما استولت عليه إدارة أملاك الدومين العام الفرنسية، هذا التناقض ندد به "عمار أوزقان" في مقال له حيث اندهش للكلام على وجوب استرجاع وصيانة الوقف في فلسطين بينما تستولي فرنسا على الأوقاف في الجزائر.

ولم يمنع سياسة فرنسا المتأخرة والمريبة لصيانة الوقف المغاربي بفلسطين من استيلاء الصهاينة على معظم مناطق التي يقع فيها الوقف المغاربي، ويحاول صاحب التقرير حول زيارة متولي الوقف المغاربي الشيخ حيدوسي إظهار فرنسا كأنها القوة العالمية الوحيدة التي أخذت مسألة الوقف بفلسطين بشكل جدي، ولكننا لا نزعم القول أن الاهتمام حول الوقف كما لاحظنا جاء متأخراً، ويدعو إلى الريبة والحذر، ولا أزعم إذا قلت أن فرنسا بذلك أرادت الظهور بمظهر المدافع عن الوقف، وتحسين صورتها في الداخل، وهي التي طالما اتهمت باستيلائها على الوقف، خاصة أن ذلك لا يضرها بشيء بما أن فلسطين بعيدة عليها وتحت سيطرة قوة غربية أخرى، كما أننا لا نستبعد قيام فرنسا بجرد وإحصاء ومعاينة الوقف المغاربي، قصد تقديم تقارير مفصلة عن ذلك لدولة إسرائيل، ولا أظن أن هذا الزعم من بنات أفكاري إذا علمنا تاريخية العلاقات الودية بين الصهاينة وفرنسا صاحبة وعد "كمبون" الذي يساوي وعد "بلفور" بتعهد فرنسا بمساعدة اليهود على إقامة كيان لهم في فلسطين.

---

[1]-AOM, Voyage en Afrique du nord de cheikh Hidoussi gérant du Wakf Aboumadienne de Jérusalem, 1952, 81F/ 841.

3- أوقاف الحرمين.

كانت تشكل أوقاف الحرمين معظم الأوقاف سواء الأهلية منها أو الخيرية، حتى بلغت حوالي ثلاثة أرباع الأوقاف[1]، بحوالي من 1357 إلى 1558 ملكية عقارية[2] موزعة كالتالي:

840 منزلاً بمدخول 2.665.380 فرنك.

258 دكاناً بمدخول427.860فرنك.

33 مخزناً بمدخول44.970فرنك.

82 غرفة ؟؟بمدخول84.665فرنك.

11 فرن بمدخول10.260فرنك.

4 مقاهي بمدخول16.170فرنك.

فندق بمدخول13.570فرنك.

57 بستان بمدخول125.745فرنك.

62 مزرعة بمدخول183.000فرنك.

6 مطاحن بمدخول9.750فرنك.[3]

هذه الأوقاف أوقفها أصحابها لتذهب مداخيلها حسب ما حبست من أجله إلى البقاع المقدسة، لتنفق على ذوي الحقوق هناك من فقراء، وعلماء، وأشراف، وأعيان وحتى على الجالية المغاربية هناك المجاورة في الحرمين، لكن هذه العائدات رغم ضخامتها لا يذهب إلا نزر يسير منها إلى

---

[1]-Devoulx, op.cit., p14.

[2]-سعيدوني، مرجع سابق, ص239.

[3]-Devoulx, op.cit., P05

البقاع المقدسة مع ودائع الصرة، فقد قدر وقف الحرمين بقيمة 1500 **ريال** بوجو سنة 1244 هجرية، وبقسنطينة بحوالي 254 ريال بوجو حسب تقديرات سنة 1260 هجرية[1]، ونلاحظ هنا الفرق الشاسع بين الجزائر وقسنطينة، في وقت لا نستطيع الكلام فيه عن أوقاف مدينة وهران بسبب احتلال المدينة من طرف الأسبان، كما أن مداخيل أوقاف الحرمين كان يخصص جزء منها لرعاية شؤون أصلاء الحجاز من الزائرين أو الساكنين في الجزائر، بحيث يذكر لنا "دوفوDevoulx"بعض الأسماء والشخصيات الحجازية المستفيدة من هذا الريع الوافدة على الجزائر أمثال:

- السيد حسن بن السيد عبد الله العلوي.
- السيد عبد الله العلوي الغطاس مؤذن الحرم الشريف.
- مولانا مصطفى بن حسن أفندي البوسناسي فراش في الحرم الشريف.
- الشريفة حليمة العلوية العطاسية بنت سيدي عبد الله العطاس.
- الشيخة رقية بنت مولانا مصطفى أم محمد أفندي دور كلي حفيظ.
- الشيخة خديجة بنت حسن أفندي زوجة سيدي إبراهيم زرهاني.
- الشريفة بنت سيدي عبد الله العطاس العلوي.
- الشيخة فاطمة حرم مولانا مصطفى بن سناسي خادم الحرم الشريف.
- الشيخة فاطمة الحميدية حرم الشيخ محمد جمال وأمه.
- الشيخ حسن بن مولانا مصطفى بن سناسي فراش الحرم الشريف.
- محمد عبد الله بن سناسي زاده.[2]

كما يذكر دوفو أنه هناك العديد من الرسائل بعث بها أعيان مكة والمدينة إلى حكام الجزائر طلباً للعون والمساعدة[3]، يتضح من هذا الكلام أن العديد من الشخصيات الحجازية كانت تزور الجزائر، ولكننا لا نعلم إذا كانت تأتي في أي إطار، هل بسبب أوضاع الحجاز التي كانت في غاية من

[1]- Devoulx, op.cit, P09
[2]-Ibid., p17.
[3]-Ibid., p24.

الصعوبة، أم في إطار دبلوماسي أو ديني، أو كانوا يوفدون هنا على شكل "مزورين" و"مطوفين"، استعداداً لموسم الحج، هذه الظاهرة التي سوف نتكلم عنها في حينها.

لكن إذا تأملنا ظاهرة توقيف الأوقاف التي يعود ريعها لصالح الحرمين الشريفين، هي ظاهرة ليست جزائرية خاصة، فكثرة الأوقاف في العالم الإسلامي كلها أوقاف موقفة لصالح الحرمين وذلك عبر التاريخ، فالباحث السعودي "منذر سقير" يعتبر أوقاف الحرمين أكبر الأوقاف وأكثرها على مر التاريخ، بسبب ربما البيئة القاحلة والصعبة في الحجاز، تركت الناس يوقفون أوقافاً يذهب ريعها للحرمين، ففي عهد المماليك أسس ديوان مستقل ينظر في أوقاف الحرمين، كما أسست الدولة العثمانية نظارة خاصة بأوقاف الحرمين الشريفين سنة 1587، وكان قبل ذلك قد أوقف السلطان المملوكي "الناصر قلوون" قريتين بمصر يذهب ريعها على عمل كسوة الكعبة الشريفة، والحجرة النبوية، ليتضاعف عدد هذه القرى إلى عشرة سنة 1540، حتى حل وقفها محمد علي باشا[1]، وكانت كسوة الكعبة تذهب مع المحمل كل سنة، وكسوة الروضة الشريفة كل خمسة سنوات.

لكن يشهد الباحث السعودي منذر سقير خصوصية مؤسسة أحباس الحرمين في بلاد المغرب العربي، وبالجزائر بالخصوص، حيث كانت تضم أخصب الأراضي، ويقول أن الجزائر بلغت العناية بها حتى أصبحت مؤسسة قائمة بذاتها.[2]

لكن انتقد بعض الباحثين إرسال هذه المساعدات للحرمين، حيث اعتبروها قد ساعدت في نشر مظاهر البطالة والكسل والقعود عن العمل والكسب ,وأورثهم الاتكالية .وفي هذا السياق يقول أحمد السباعي مؤرخ مكة "إننا لا نشك أن ذلك أساء إلى أهالي الحرمين أكثر مما أحسن إليهم، فقد عودهم قبول الإحسان بما في ذلك التعود من الخمول والكسل"[3]، لكن المشكل لم يكن في صرف

---

[1]- السدحان عبد الله ناصر, أوقاف الحرمين الشريفين خارج المملكة العربية السعودية واقعها وكيفية الإفادة منها,مجلة الدارة,العدد الرابع,1430.، ص193.

[2]- مرجع نفسه، ص199.

[3]-مرجع نفسه، ص202.

هذه الأموال بل بكيفية صرفها، وكان من الأخير محاولة إيجاد بنية اقتصادية في الحرمين عن طريق تلك الأموال بذلاً من صرفها على ذلك المنوال.

والحقيقة أن توقيف أوقاف لفائدة الحرمين، لم يكن دائماً يقصد منه مساعدة أهالي الحجاز، بل يمكن أن يكون القصد منه تحسين الأوضاع في الحرمين، وذلك لنزع المشقة عن ضيوف الرحمن، وتذليل الصعاب هناك أثناء إقامة الحجاج والمعتمرين،

لكن المؤكد أن الظاهرة تجاوزت طابعها الديني الروحي البحث، لتتحول إلى ظاهرة اقتصادية، اجتماعية كفلت الجميع، فهذا الباحث "نمير عقيل" في أطروحته حول الوقف في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، يشير إلى استفادة حتى النساء واليهود من كراء الحوانيت الموقوفة، ولاحظ أن اليهود كانوا أكبر شريحة تقوم بكراء واستغلال الأوقاف، وحتى وصل الأمر ببعضهم التنازل عن بعض الملكيات لصالح الوقف الإسلامي[1]، ويحاول الكاتب ربطها بقصة مغيريق اليهودي الذي كان يحارب إلى جانب المسلمين، والذي وهب بعض البساتين في مكة لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

أما الباحث المتميز الجزائري "خليفة حماش" يسمي المؤسسة وقف الحرمين بدكان الحرمين، والذي يتولى جمع والإشراف على أوقاف الحرمين، وكان مقدساً لدى عامة الناس، وكان يحوي الملايين من الأموال، ويقوم بإقراض الناس مقابل الرهن، لكن هناك بعض القروض بدون ضمان، ويمنح قروضاً للمضاربة حيث يمول بعض التجار والحرفيين مقابل نسبة من الربح[2]، ويمنح القروض حتى لأهل الذمة من اليهود، كما كان دوره حفظ الأمانات للناس خاصة الأيتام والغائبين والأسرى والمسافرين[3]، كذلك من مهامه حفظ العقود خوفاً من التلف، ويؤكد الباحث أن مهمة هذه المؤسسة بوظائفها استمرت حتى السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي.

---

[1]-Nomeir Okeil, Les fondations pieuses à Alger au XVIII siècle, Thèse de doctorat, Université de Provence, 2002, p240.

[2]-خليفة حماش، دكان الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر في العهد العثماني,العدد الأول, محرم 1431 ,مجلة الدارة, ص114.

[3]- مرجع نفسه، ص123.

وكما أكدنا أنفا أن هذه المؤسسات تعدت الطابع الديني الدغمائي الصرف، لتصبح مؤسسات اقتصادية، اجتماعية تكفل جميع فئات المجتمع ومن دون إقصاء، ولا ندري ماذا كان موقف العلماء من بعض تعاملات هذه المؤسسة الوقفية، التي قد تبدو للوهلة الأولى غير مطابقة تماما للأحكام الشرعية للوقف من خلال تعاملها مع أهل الذمة، وتوسيع مجالات عملها على تعاملات متعددة وبإشراك جميع الفئات.

وكذلك كانت تدفع مداخيل عدة لفائدة الفقراء والمعوزين من سكان المدينة، من وقف الحرمين، ففي سنة 1835 وزعت على الفقراء حوالي 78.200 فرنك من مجموع مصاريفها التي بلغت حوالي 130.981، أي حوالي النصف وهي نسبة لا يستهان بها في وقت لا يمكننا الجزم عن أحقية هؤلاء من أموال الوقف الحرمين، ولكن يبدو أن للضرورة أحكام، خاصة في تلك الظروف العصيبة من زمن الاحتلال، أما الجزء الباقي فكان يذهب إلى مستحقيه الشرعيين ويسمون "بالمكاوي"، حيث كان هؤلاء يقدمون تزكية من علماء الحرمين تثبت صحة انتمائهم[1]، كما كانت تدفع أعطيات للأئمة، والمؤذنين، الحزابيين، المدرسين والطلبة، وإسعاف المعوزين، وذلك كل يوم خميس وأيام الأعياد، والباقي منها يذهب مع ودائع الصرة مع ركب الحجاج، وقد تبعت على شكل وديعة على متن سفن مسلمة أو مسيحية إلى الإسكندرية، ومن بين المستفيدين كما تشير الوثائق "شيخ الحرم النبوي" و"أمير مكة" و"قاض المدينة" و"أئمة المذاهب"، وبعض من ترجع أصولهم إلى المغرب[2]

وينفرد الباحث الفرنسي "Jeanssen Busson" برواية يزعم فيها أنه كل سنتين كان يأتي مبعوث عن أمير مكة ليستلم عائدات أوقاف الحرمين[3]. كما لا يمكن نسيان رواتب عمال مؤسسة أوقاف الحرمين التي كانت تصرف من مداخيل هذه الأوقاف، فكان الوكيل يتقاضى 3000 فرنك سنوياً، والعلماء (اثنين) المتكلفين بالنظر في شؤون الوقف ونوازله حوالي 12.000 فرنك، وشاوش رئيس بعدد

---

[1]-Saidouni Wakf, op.cit., p173.

[2]-عائشة غطاس،الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشريفين,أعمال ندوة الجزائر حول الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر 30/29 ماي 2001, ص146.

[3]-Busson, op.cit., p25.

ثلاثة حوالي 820 فرنك، وشاوش وعددهم اثنين 216 فرنك، وحارسين 216 فرنك، وشاوش للأمور الخارجية حوالي 960 فرنك سنوياً[1]، حسب تقديرات سنة 1842.

ومنذ الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر شرع في تفويض دعائم هذه المؤسسة الوقفية حيث هالة حجم أملاكها ومواردها، وقام بتشتيت شملها وهدم مصالحها حجراً حجراً، بعدما أصدر قرار بفسخ أحباس الحرمين بدعوى أنها تنفق على الأجانب حيث صرح كلافيل "Clavel" قائلاً

« Toutes les Wakfs ‹fait au profit des villes saintes ‹antérieurement aux arrêtés de 1830et 1831 ‹sont devenue caducs ‹par le seul fait de ces actes législatifs…..Le but pieux ne pouvant plus être rempli ‹cella suffit à entrainer la caducité de l'institution »[2]

رغم ذلك لم تعلن الإدارة الاستعمارية بطلان عقود أوقاف الحرمين منذ الوهلة الأولى، لكن عملت على إضعافها حتى انتفت وتلاشت مع مرور الزمن، وبدؤوا باتهام الوكلاء بسرقة أموال الوقف كما ذكرنا سابقاً، حيث قدروها في السنوات الأولى للاحتلال بحوالي 90.000 فرنك كمداخيل، لكن لم يجدوا إلا 63.000 فرنك، وبذلك سهل عليهم اتهام الوكلاء، وقد أشرنا إلى إمكانية عدم تصريح الوكلاء بأرقام المداخيل الصحيحة، وذلك خوفا من الاستيلاء عليها من طرف الاحتلال، بدلا من اتهام الوكلاء بالسرقة والعبث بأموال الوقف، كما أن المؤرخ أبو القاسم سعد الله قدم لنا أرقاما عن مداخيل الوقف تثبت ارتفاعها، وهذا لا نجد له تفسير، ففي سنة 1838 قدرت بحوالي 12.789.565 فرنك، لترتفع إلى13.194.113 فرنك سنة 1839، لكن المؤكد أن هذه الزيادة لم تذهب لفقراء مكة والمدينة[3]، كما يقدم لنا الدكتور سعيدوني أرقاما أخرى على التوالي: 1830= 71.703 فرنك، 1831=19.003 فرنك، 1832= 11.047 فرنك، 1833= 6.480 فرنك[4]، والمتتبع لهذه الأرقام ويقارنها ما بين ما ذكرها أبو القاسم وسعيدوني، ونقوم بترتيبها نجد أن هذه المداخيل زادت وبزيادة فاحشة، لكن لا نضن ذلك، فالسنوات الأولى عرفت نقصا كبيراً بسبب الاحتلال والفوضى التي أحدثها، وتعطل جميع مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الوقفية، حتى استقرت الأمور شيئا ما بعد ذلك

[1]- Busson, op.cit.., p71.
[2] -Terras, op.cit., p106.

[3]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، جزء4، ص164-166.

[4]-Saidouni, op.cit., p173.

لكن إلى حين، حيث سوف تقوم الإدارة الاستعمارية بتفكيك هذه المؤسسات الوقفية، حيث ابتداءً من سنة 1844 صودرت تسعة بنايات تابعة لوقف الحرمين الشريفين وحولت إلى مقبرة يهودية[1]، وتناقص عددها بعدما كانت بمجموع 1357 سنة 1246 هجرية إلى 952 عقاراً سنة 1251 هجرية، أي في غضون خمسة سنوات، فكيف يكون الحال بعد مرور121 سنة[2]. حيث سهل بعد ذلك تحويلها كما سبق الإشارة إليه في المبحث السابق بقوة القانون الجائر وضمها إلى الدومين العام والميزانية الاستعمارية، ولم تبقى الأوقاف إلا رمزاً بعدما أدمجت نهائيا مع هيئة مستحدثة وهي "المكتب الخيري للأهالي"، والذي لم يكن يعدو كما سنبين لاحقاً أن يكون مؤسسة خيرية لمساعدة المحتاجين.

4-الصـــرة:

الصرة هي تلك الاموال والودائع التي كانت تذهب مع وفد الحجاج، يحملها أمير الركب أو رئيس البعثة إلى الحرمين الشريفين زمن الحج، وتتكون من هدايا وصدقات من مداخيل للأوقاف تبعث لأمراء الحجاز، الأشراف، العلماء، المجاورين، الفقراء، والجالية المغاربية المجاورة هناك، التي كان لها وجوداً تاريخياً خاصة في المدينة المنورة. وكانت الصرة تمثل روابط الأخوة الروحية بين الجزائر والحرمين، وظهرت كعادة عثمانية سنها السلطان محمد شلبي (1413/1421م) لمساعدة فقراء الحجاز[3]، ومنذ القرن 18 أصبحت تدفع كل سنتين، ويمكن أن تتوقف لسنوات بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية، فالصرة المقررة مثلا سنة 1113 هجرية لم تصل حتى سنة 1119 هجرية، ويتولى حملها البيت ملجي مزوداً بصك توليته، وأسماء المستفيدين من الصرة بعدما يكون قد حددها المجلس العلمي[4]، وكان البيت ملجي يقوم بأعمال أمير الركب، دون أن يمنح هذا الاسم الذي لم يكن معروفاً في الجزائر إلا في قسنطينة تأثرا على ما يبدو بالحفصيين، حيث حافظت عائلة "لفقون" على هذا الاسم[5]، ويعطينا "دوفو" أسماءً من المستفيدين من أموال الصرة نذكرها للمثال فقط:

---

[1]-Aumerat, Bureau de bien faisances indigène, Revue Africaine, Année 1901, p192.

[2]-البصائر 18 جوان 1951, العدد160.

[3]-Saidouni, Op cit, p176.

[4]-Idem.

[5]-Ibid, p177.

37 سلطاني لشيخ الحرم المدني، 37 لحاكم الحرم الملكي، 50 لأمير الحرم المدني، 16 لفراشين الحرم المدني، 6 سلطاني للقاضي الهاشمي في المدينة، اثني سلطاني "لأحمد عسول"؟؟؟، ثمانية سلطاني للأئمة والمقرئين، 3 سلطاني إلى سيدي عمر السنهوري؟؟؟، وستة سلطاني لتاج الدين وأخوه عبد الرحمن أبناء مغيت بن صالح؟؟؟، خمسة سلطاني للشيخ أبو الحسن وأبناءه، وواحد سلطاني لفاطمة الهاشمية زوجة عبد الخالق التلمساني، وأربعة سلطاني لخديجة الشريفة بنت عبد الكريم البرزنجي، ونرجح أن تكون هذه الأسماء لبعض الأشراف وأعيان المجاورين في الحرمين الشريفين، وكمثال على قيمة تلك الصرة فدائما يزودنا "دوفو" ببعض الأرقام فيذكر أن سنة:

1118 هجرية كانت قيمة الصرة حوالي 1500 سلطاني.

1119هجرية كانت قيمتها حوالي 1500 سلطاني.

1122هجرية كانت قيمتها حوالي 1500سلطاني.

1225 هجرية كانت قيمتها حوالي 1000سلطاني التي كانت مقررة أن تذهب سنة 1115.

1225 هجرية كانت قيمتها حوالي1500سلطاني التي كانت مقررة أن تذهب سنة 1116.

1131هجرية كانت قيمتها حوالي 1500سلطاني التي كانت مقررة لموسم 1118 وتذهب مع سفينة انجليزية.

1131/1132هـ: حوالي1500سلطاني في سفينة المدعوNicolas؟؟؟

1139/1138هـ: حوالي500سلطاني في سفينة فرنسية.

1148هـ:ارتفعت لحوالي 3000سلطاني[1].

[1]-Devoulx, op.cit., p16.

كما يعطينا "بيير بوييPierre Boyer"رقم 2000 محبوب كقيمة الصرة أي حوالي 108.000 فرنك.[1]

وهكذا كان الحال دائما حتى مجيء الاحتلال الفرنسي واستيلائه على الأوقاف وتضييقه على شؤون الدين الإسلامي، بما فيها فريضة الحج إلى بيت الله الحرام، مما أثر كثيرا على هذه العادة الشريفة التي تمثل أواصر الأخوة بين الجزائر والحرمين الشريفين، لكن بعدما تم تأطير فريضة الحج، عملت فرنسا على تحسين صورتها في العالم الإسلامي، بعدما كانت تروج لنفسها على أنها أكبر قوة إسلامية « La plus grande puissance islamique »، وحافظت معها على عادة إرسال الصرة مع بعثة رسمية أثناء مواسم الحج، والتي لم تكن تنقطع خلال سنوات منع الحج، لكن بتأسيس جمعية حبوس الحرمين سنة 1917، تم تحويل أموال الصرة لتمويل مسجد باريس[2] حتى بعد سنة 1946، حيث أعيد بعث الصرة من جديد إلى الحجاز، ولكن لم تكن تسلم للملك بل توزع على فقراء مكة بمعرفة ممثل الشؤون الفرنسية في الحجاز "حمدي بلقاسم"، ولا أملك معلومات عن قيمة هذه الصرة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أشار تقرير المحافظ الحكومي "زانيتاشي Etienne Stephanopolli Zannettacci"[3]لموسم الحج سنة 1946 بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أن تقسيم الصرة حسب المصالح والهيئات وليس حسب الأفراد والأشخاص، وذلك على النحو التالي:

مكة:

مستشفى: 10 جنيه مصري.

دار الأيتام:30جنيه مصري.

لجنة عين زبيدة:20جنيه مصري.

---

[1]-Pierre Boyer, L’administration française et la réglementation du pèlerinage a la Mecque, Revue d’histoire maghrébine, N°9, juillet 1977, p275.

[2] -عبد اللطيف الحناشي، جمعية حبوس الحرمين الشريفين بباريس، مجلة الدارة، رجب 1430هـ, ص176.

[3]-AOM, Rapport Etienne zannettacci- Stephanppolli, 1946 .

حامل مفاتيح الكعبة: 40 جنيه مصري.

شؤون الرعايا العامة: 40 جنيه مصري.

مدرسة الفلاح: 20 جنيه مصري.

مدرسة الحديث: 20 جنيه مصري.

ملجأ العجزة المغاربة: 44جنيه مصري.

ملجأ العجزة للنساء المغربيات:32 جنيه مصري.

متولين ماء زمزم:10جنيه مصري.

كسوة بيت الحرام:20جنيه مصري.

إقامة المغاربة للحرمين: 20جنيه مصري.

فقراء ومعوزين: 35جنيه مصري.

حجاج سريين (العالقين في الحجاز): 30 جنيه مصري.

المجموع:371جنيه مصري.

المدينة:

مستشفى طور الانجاز: 100جنيه مصري.

دار الأيتام: 30 جنيه مصري.

مدرسة العلوم: 30جنيه مصري.

كسوة الروضة: 30جنيه مصري.

شيخ الحرم المدني:10جنيه مصري.

ملجأ سيدنا عثمان:20 جنيه مصري.

ملجأ النخلة :20 جنيه مصري.

ملجأ النساء :20جنيه مصري.

ملجأ سيدنا علي: 20 جنيه مصري.

حارس مقبرة آل البيت: 10 جنيه مصري.

أرملة سبتي بشير وأولادها: 4جنيه مصري.

مدرسة التعليم المهني: 10 جنيه مصري.

المجموع:336 جنيه مصري.

جدة:

أصلاء المغرب:15 جنيه مصري.

دار الأيتام أبو عجم وعائلته 28 جنيه مصري.

المجموع:43 جنيه مصري.

كانت الجزائر تدفع سنة1950 حوالي 400 جنيه مصري، وتونس 1000 جنيه، والمغرب حوالي 1020جنيه، كودائع مخصصة لقيمة الصرة،التي لم تكن تدفع إلى الملك لكنها تدفع كما بينا سابقا مباشرة لتمويل مشاريع وهيئات معينة، كما أمدت مستعمرات إفريقيا السوداء(AOF) عتاد وزينة مكتب بالعاج قيمتها حوالي 5 ملايين فرنك سنة 1949 سلمت للملك السعودي[1]. أما في موسم حج

[1]-AOM, Note sur la Sorra, 4I/76.

سنة 1955، بلغت قيمة الصرة التي قدمها الوفد الجزائري إلى حوالي 500.000 فرنك، منحت لملك الحجاز، وقام هو بدوره بتسليم رسالة شكر للحكومة العامة مقابل ذلك[1]، وبقيت نفس القيمة سنة 1956،لكنها اعتبرت من طرف الشيخ لخضاري عبد العالي، الذي كان من بين أعضاء البعثة الرسمية قليلة جداً، حيث أوصى بمضاعفتها لغايات سياسية[2]، لكن هذه الصرة انقطعت سنة بعد ذلك مما ولد مفاجئة وصدمة للمغاربة المستفيدين منها سنوياً[3]، رغم ذلك عاود الشيخ لخضاري اقتراحاته سنة 1958 بمضاعفة قيمة الصرة لتصل إلى 2 مليون فرنك أو ثلاثة، خاصة أن ظروف الإقامة الفرنسية في مكة والمدينة أصبحت في حالة فوضى، وهذا بعد انقطاع العلاقات بين فرنسا والسعودية، فلم يتم تسديد فواتير الماء والكهرباء، ووجب تخصيص أموال من الصرة من أجل ذلك[4]، أما سنة 1959 فقد تم تقسيم ما قيمته 300.000 فرنك على مختلف الأعمال الخيرية في المدينة ومكة[5]، والتي وضعت تحت تصرف المزور أحمد الرفاعي الممثل الشرعي لمصالح الجزائريين في الحجاز تقسم على 649 عائلة جزائرية التي تشكل حوالي ألفين شخص،و100.000 أخرى لصالح فقراء مكة، وبهذه الطريقة كانت تقسم أموال الصرة بعد انقطاع العلاقات بين فرنسا والسعودية[6].

5-جمعية حبوس الحرمين:

يجب التنبيه أولا أن جمعية الحبوس الحرمين ليس لها من قريب أو من بعيد صلة بأوقاف الحرمين ونظامها، الذي كانت سائدا قبل دخول الاحتلال، ولم تأسس في هذا الشأن أبداً، وأصل الفكرة تبلور أثناء الحرب العالمية الأولى والزيارة الناجحة التي قدمها وفدين فرنسيين أولهما عسكري وآخر مدني مكونا من بعض الأعيان والعلماء زاروا شريف حسين، وذلك بعد إعلانه الحرب على الدولة العثمانية، لقت هذه الرحلة صدىً كبيراً في المشرق وفي فرنسا والجزائر، وأصبح التفكير في مشروع

---

[1]-AOM, Rapport le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, 1955, 93/4485.
[2]-AOM, Conversation avec Echeik Lakhdari, 93/4485.
[3]-AOM, Rapport du pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, 1957, 4I/176.
[4]-AOM, Rapport du pèlerinage par Echeik Lakhdari Abdelali, 1958, 93/4485.
[5]-AOM, Rapport sur le pèlerinage, 1959, 93/4485.
[6]-AOM, Rapport Benamer, 1959, 81F/841.

قديم كانت تفكر فيه الإدارة الاستعمارية والمتمثل في تأسيس إقامة دائمة للحجاج في مكة والمدينة، تكون وقفا على مسلمين فرنسا في الحج، وكان الهدف من ذلك طبعاً تحسين صورة فرنسا في العالم الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى سهولة مراقبة الحجاج رعايا فرنسا وضبط تحركاتهم، وكان قنصل فرنسا في جدة وصى بهذا المشروع منذ 1910[1]، وزاد من ذلك إعجاب فرنسا بالتجربة الانجليزية والمصرية في مجال إقامة دوراً للحجيج وفنادق لبعثاتهم إلى الحج[2].

وبذلك ظهر مشروع فرنسي لبناء "تكايا" بهذا الاسم "Tekkié"، وإن كان الاسم غير مستعمل بالمغرب والذي قد يجد مرادفا له في مسمى "الزوايا" أو "الرباط"، والذي تقرر في البداية أن يقام بجدة تم غير بنفس المشروع على أن يقام بمكة أو إقامة أخرى بالمدينة، وقدم كمشروع في 9 ديسمبر 1915، لكنها استبدل بقانون 1916/01/31 الذي قدمه للبرلمان النائب "بول بليسن Paul Blyssen"، وهو القانون نفسه الذي سوف يتحول إلى "جمعية حبوس الحرمين"، ولقد تحمس المارشال ليوتي لهذا القانون واعتبره "Une œuvre française de défense sanitaire" ، بينما عارضها الحاكم العام بالجزائر" ليتو Lutaud" بشدة، المعروف بتحمسه لتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة، والذي أراده أن يشمل حتى الجزائر ويطبق على جميع الأديان والمذاهب، والتي لا يجب أن تشكل استثناء، ولم نفهم لماذا احتاجت فرنسا إلى تأسيس جمعية لكي تقوم بشراء أراض تقام عليها تلك الإقامة الوقفية في الحرمين، وتجعلها بعد ذلك إقامة للحجاج، ربما الالتفاف حول قانون فصل الدين عن الدولة الذي يمنع على الدولة التدخل في شؤون الدين.

وقبل ذلك كانت اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية"CIAM" Comité interministériel des affaires musulmane، بمجرد تأسيسها سنة 1911 كانت قد أوصت باعتماد هذا المشروع واستحداث إلى جانبه مصلحة إدارية، وتنظيم صحي، صيدلية، مستوصف، ونضارة تنظر في شؤون الحج، لكن المشروع تم إهماله وتعويضه بمشروع آخر حتى يكون قريبا من الحرمين واحد في مكة وآخر في المدينة، على أن تكون دوراً بمئات الغرف مزودة بحصائر وخزائن وميضئات، ورصد من أجل ذلك

---

[1]-عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص156.

[2]-مرجع نفسه، ص150.

غلاف مالي حوالي 500.000 فرنك، ولا يغيب عنا الطابع الدعائي لهذا المشروع عشية الحرب العالمية الأولى.

لكن كما أسلفنا لقي المشروع معارضة الحاكم العام "شارل ليتو" Charles Lutaud الذي صرح قائلاً : "Cette hospitalité gratuite risque d'attirer chaque année une foule innombrable de pèlerins algériens sans ressources suffisantes pour accomplir le voyage qu'il faudra rapatrier aux frais du gouvernement général "[1].

"هذا الكرم المجاني يمكنه أن يتسبب في جلب كل سنة أعداداً غفيرة من الحجاج الجزائريين بدون مداخيل كافية من أجل أداء الفريضة، ومن بعد ذلك يتوجب إعادة ترحيلهم على نفقات الحكومة العامة"[2]، لكن المشروع دعمه المقيم الفرنسي العام في تونس والمغرب ليوتي"Lyautey" وألابوتيت" Gabriel Alapetite"، وطالبا بتحويل المشروع إلى وقف عام، وأرسلا وفداً إلى أمير الحجاز لمنح 1.250.000 فرنك ذهبي من أجل إنجاز المشروع[3].

ورغم أن الفكرة كانت نظرياً قابلة للتحقيق، إلا أن تأسيس الجمعية شكل التباسا قانونياً، فالطابع الديني للجمعية كان يتعارض مع قانون الجمعيات الفرنسي الذي صدر في 1جويلية1901، والذي استصدر على خلفية الصراع بين الدولة والكنيسة، وقد كانت فرنسا قد رفضت اعتماد أي جمعية ذات طابع ديني قبل ذلك[4]، وللخروج من هذا المأزق سوف يتم اعتبارها جمعية خاصة تتكون من توانسة وجزائريون ومغاربة، لكن حتى ذلك لم يكن سهلاً خاصة بعد تسجيلها عن طريق القاضي الشرعي في الجزائر باعتبارها جمعية ثقافية إسلامية.

حتى مسألة شراء الأراضي التي سوف يتم بناء عليها المشروع لم تكن هينة لأن الملاك لا يمكنهم البيع لدولة مسيحية، وتم التحايل من أجل ذلك عبر توكيل "قدور بن غبريط" بذلك، حيث

[1]-Pascal Pautremat, op.cit., p197.
[2]-Ibid., p198.
[3]-bid., p199.

[4]-عبداللطيف الحناشي،مرجع سابق،ص197.

اشترى المبنى وسجله باسمه، بعدها ساد خلاف حول تسمية هذا الوقف فاقترح البعض أن يسميه"تكية المغاربة في الحجاز"، لكن أمير مكة رفض ذلك وسماه "رباط المغاربة في الحجاز"[1].

عقدت أول جلسة للجمعية وكانت جلسة تمهيدية بالعاصمة في سنة 1916 ، أما الجلسة التأسيسية للجمعية فعقدت في السابع من فبراير سنة 1917، حضرها عن المغرب "قدور بن غبريط" مدير البرتوكول في المملكة الشريفية، هذه الشخصية الغامضة التي مثلت مصالح فرنسا وخططت سياستها الإسلامية بامتياز، إلى جانب "أحمد سكيرج" ناضر أحباس فاس، الذي لم يحضر بسبب المرض، ومثل تونس "الحاج الشاذلي العقبي" قايد ضواحي تونس، و"الحاج العربي بن الشيخ" من أعيان تونس، وعن الجزائر الأغا "الحاج الصحراوي" منذوب مالي، و"الحاج مصطفى شرشالي"، وعن السنغال "الحاج عبد الحميد عبدو" القاضي الأعلى السابق، واتخذت الجمعية من باريس مقراً اجتماعياً لها، وعين قدور بن غبريط رئيساً لها، واختار بدوره "الحاج كسوس" كاتباً عاماً، و"الحاج علي مالك" أميناً عاماً.

وكانت موارد الجمعية تدفع مناصفة بين دول المغرب العربي الثلاث بقيمة 90.000 فرنك سنوياً، لترتفع سنة 1948 لحوالي مائتي ألف فرنك[2]، كما كانت الجمعية تتلقى هبات من دول عربية خاصة مصر، سوريا، الهند، العراق، بلدية باريس، أغا خان، إيران، وبعض البنوك الفرنسية، كما ظل بن غبريط يطالب بزيادة مساهمات البلدان المشاركة، وحصل على ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت مساهمة المغرب حوالي 400.000 فرنك وكذلك الجزائر، وتونس بحوالي 200.000 فرنك، وكان راتب الرئيس بحوالي 30 ألف شهرياً، إضافة لمنحة التنقل والتمثيل[3].

لكن هذه الجمعية التي تأسست في الأصل لإقامة مشروع إقامة أو رباط مغاربي في الحرمين لتأطير الحجاج رعايا فرنسا، تحولت إلى أعلى هيئة تتولى الإشراف على شؤون الدين الإسلامي،

---

[1]- عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق ، ص151.

[2] – مرجع نفسه ، ص178.

[3] –مرجع نفسه ، ص181.

ولعبت بفضل رئيسها دوراً خطيراً، عرضت فرنسا أن تمنحها تلك الفرصة، وتشكل الواجهة في إشرافها على شؤون الدين الإسلامي بينما في فترة (1911-1939) لعبت اللجنة الوزارية لشؤون الدين الإسلامي دور الوصي على هذه الجمعية، وخاصة أنها كانت صاحبة فكرة تأسيس هذه الجمعية منذ البداية، وتجاوزت صلاحيات الجمعية من المشرف على إقامة الحرمين إلى الإشراف على مسجد باريس، وقبل ذلك منذ سنة 1921 منحت حق تنظيم والإشراف على الحج، واكتفت الإدارة الفرنسية بالتأطير الصحي، لكن لم تشهد عملية تنظيم الحج فشلاً وصعوبة مثلما شهدته في مرحلة إشراف الجمعية على شؤونه، ففي سنة 1922 ألغت تنظيمها للحج بصفة رسمية نظراً حسب زعمها لقلة المسجلين الراغبين في تأدية فريضة الحج، التي يستحيل معها كراء سفن، وعاودت الكرة مرة ثانية سنة 1923 بسبب حالة اللاأمن، وكذلك عجزت عن تنظيم الحج سنتي 1924 و1926، وإذا سلمنا أن ظروف الحجاز كانت جد صعبة حتى سنة 1926 بسبب الحرب بين آل سعود والهاشميين، إلا أن سنة 1927مع توقف الحرب لم يتم تنظيم الحج بشكل رسمي، ورغم أن الجمعية نظمت الرحلة إلى الحج سنة 1928 لكنها فشلت في تنظيم الرحلة فشلاً ذريعاً بسبب كرائها لسفن لا تصلح لنقل البشر، إضافة إلى ظروف النقل والتنظيم الصعبة[1].

ولا ندري لماذا فشلت الجمعية في تنظيم الرحلة إلى الحج، هل للظروف الدولية سبباً في ذلك، سبب الحروب في الحجاز؟ وكذلك الأزمة الاقتصادية العالمية بعد خروج العالم من الحرب العظمى، أو بسبب عمل الإدارة الاستعمارية المستحيل لإظهار هذه الجمعية التي يرأسها رجال دين مسلمون بمظهر الفاشل في عيون رعاياها المسلمين؟ في انتظار طلب إشرافها المباشر على شؤون الحج، وهم الذين كانوا يطالبون مراراً وتكراراً عبر مندوبيهم ونوابهم في الوفود المالية لإرجاع الأوقاف وشؤون الدين الإسلامي إلى أصحابها الشرعيين، وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة، نحن لا نميل إلى نظرية المؤامرة، لكن نظن أن فرنسا حاولت الإشراف على شؤون الدين الإسلامي عبر واجهة جمعية حبوس الحرمين، لتفادي الإحراج المستمر حول مسألة فصل الدين عن الدولة، الذي لم يشمل الدين الإسلامي على خلاف الديانات الأخرى، وهي التي تحب أن تظهر بمظهر الدولة العلمانية الكفيلة بحرية الاعتقاد، لكن رجالات الجمعية من بعض المنتفعين والمشبوهين خدموا مصالحهم قبل مصالح

---

[1]-AOM, Rapport sur le pèlerinage à la Mecque, 16H85.

أخوانهم، وطبقوا إرادة الإدارة الفرنسية، وكانوا يحرصون على الانتماء للجمعية للتشريف فقط، كما لعبت المحاباة دوراً كبيراً، فهذا "حمدي بلقاسم" رجل فرنسا في الحجاز منذ العشرينيات إلى الاستقلال كان من معارف قدور بن غبريط، ورغم أنه اتهم في تقارير عدة بخدمة مصالحه الخاصة والاغتناء على حساب الجمعية، هذا الرجل الذي كان ينعت برجل السياسة الإسلامية الفرنسية[1]، والذي لعب دوراً في المفاوضات العربية الفرنسية بعد الحرب العظمى، اتهم من طرف الشيخ العقبي بخدمة مصالحه، والاغتناء من الأموال التي تلقاها لبناء مسجد باريس، وأن أعضاءها لا يبحثون إلا على منافعهم الخاصة والحصول على النياشين[2]، كما تلقت الجمعية انتقادات لاذعة من طرف البرجوازية العاصمية، التي رأت في عضويتها أنها صعبة ومشروطة بضمانات أخلاقية وتعهدات مالية[3]، وندد البعض بصرف أموال كبيرة على بناء مسجد باريس، في وقت تعاني فيه مساجد الجزائر من تدهور حالتها، وتم تحميل المسؤولية "للجنرال" بن غبريط، كما تم انتقاد صمت الجمعية حول الحالات المتكررة لمنع الحج، رغم عودة الأمن في الحجاز، وعدم وضوح دورها كما أشارت بذلك جريدة الشهاب[4].

كما اتهمت بمراقبة الحجاج والتجسس عليهم، ومحاباة بعض شركات النقل البحري كما جرى في تونس، ويبدو أن جريدة الشهاب أصابت كبد الحقيقة عندما أشارت إلى ضبابية دور هذه الجمعية التي لم نفهم دورها ودور المسئولين عنها، فهل للإشراف على أوقاف الحرمين؟ أم للإشراف على شؤون الحج؟ أم لإجراء علاقات مع الدول الإسلامية؟ خاصةً إذا علمنا مشاركة الجمعية في مؤتمر الخلافة بالقاهرة، والمؤتمر الإسلامي بمكة المكرمة سنة 1926[5]، فقد تلقى مصطفى شرشالي قاضي تيزي وزو دعوة من ملك الحجاز بحكم عضويته في الجمعية دعوة لحضور فعاليات المؤتمر الإسلامي لإصلاح شؤون الحج، لكن يبدو أن الجمعية هذه المرة لم تلبي دعوة الملك لحضور المؤتمر، ونكاد نجزم أن الجمعية لم تكن مخيرة في تحركاتها بل كانت الإدارة الاستعمارية تملي عليها تحركاتها، وبعدما توالت

---

[1]-Djalila Sbai, La république et la Mosquée, in Pierre-jean Luizard, Choc colonial et l'Islam, la Découverte, Paris, 2006, p224.
[2]-AOM, Congrée de la société des Habous des lieux saints de l'Islam, 7cab5.
[3]-AOM, Congrée de la société des Habous, 7 Cab 05 des lieux saints de l'Islam, 10Cab 203.
[4]-جريدة الشهاب، العدد4, 13فيفري 1926 .
[5]-الشهاب، "جمعية أحباس الحرمين ومهمتها الرئيسية,العدد19، 25 مارس 1926.

الانتقادات مطالبة الجمعية بالعودة إلى تنظيم الحج للإدارة الاستعمارية، وقبلت فرنسا ذلك لكن لم تحل الجمعية ولم تستغني عن بن غبريط الذي ظل مستشاراً للشؤون الإسلامية، و سوف تدخل الجمعية في ركود بعد الحرب العالمي الثانية.

أما فيما يخص الدور الأساسي الذي تأسست من أجله الجمعية والمتكون في إقامة رباط للحجاج المغاربة في الحرمين، فقد تم إرسال بن ساسي سنة 1919 لشراء فنادق في المدينة، وقد تحمس الكل لهذا المشروع، رغم أن اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية كانت تعلم استحالة إيواء هذه الإقامة لجميع الحجاج، إلا أنها كانت تأمل أن تظم على الأقل الحجاج المرضى، وإيواء الأطباء المرافقين المسلمين، والحرص أن تكون الإقامة قريبة من الحرمين[1]، وعاود بن ساسي بعدها الذهاب إلى مكة لشراء العقار الذي كلف حوالي 5000 فرنك، وكانت هذه الإقامة عبارة عن عقار يملكه وزير مالية الحجاز "أحمد أفندي بن ناجة"[2]، ولا تبعد هذه الإقامة إلا بحوالي 150 متر على الحرم، وقد أجريت عليها تعديلات من حيث الكهرباء، التبريد، ووضع صيدلية في المستوى الأرضي، على أن تشغل البعثة الرسمية الطابق الأول، والبعثة الصحية الطابق الثاني[3]، ومكتوب على باب

الإقامة العبارة التالية:

« Refuge Maghrébin » Fondation de la société algérienne des Habous des lieux saints »

مكتوبة بأحرف مذهبة على حجر الصوان[4]. وفي 10جوان1920 قرر الرئيس الفرنسي ميليران تكليف وصي على هذه الإقامة Curateur، ورعايتها بمبلغ 18 ألف فرنك لشراء فندق أو إقامة في المدينة المنورة، وشاركت الجزائر في تمويل مشروع الإقامة بحوالي 97.050 فرنك[5]، كما شاركت بتأثيث الإقامة بحوالي 250 إلى 300 فرنك في فيفري 1951[6]، لكنها كانت إقامة جد فاخرة وباهظة الثمن بحوالي 5000 فرنك ليلة الواحدة[7]، وأنها لم تكن تستقبل إلا الأعيان والشخصيات الكبرى، مع جهل

[1]-Pautremat, op.cit., p211.
[2]-Ibid., p23.
[3]-AOM, Rapport Pierre Durrney, 1954, 81F/841.
[4]-Pautremat, op.cit., p201.
[5]-AOM, Loyer de l'hôtellerie française à Djeddah, 81F389.
[6]-AOM, renouvèlement de mobilier effectué aux hôtelleries de la Mecque et Médine, 81F389.
[7]-AOM, Rapport 1952, 81F/840.

جهل مطلق من بقية الحجاج بوجود هذه الإقامة، كما وصف تقريراً آخر الإقامة أنها مهجورة وتحتاج إلى ترميم[1] , وكان الحاج حمدي يلعب دور كبير في التقليل من عدد المستفيدين من هذا الوقف[2].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا أصرت الإدارة الاستعمارية على شراء أرض في مكة والبناء عليها إقامة للحجاج بأموال معتبرة، في حين كانت تستطيع عبر الجمعية ترميم والإشراف على أوقاف المغاربة في الحجاز، مع العلم أن هذه الأوقاف ليست بالقليلة، فحجاج بني ميزاب كانوا يتمتعون بوقف خاص بهم في مكة أوقف في سبيلهم منذ نهاية القرن 19 من طرف قايد بريان "الحاج ابراهيم"، كما حاول بنو ميزاب سنة 1932 شراء منزل في مكة وحبسه، لكن فشلوا في ذلك بسبب تعقيدات تحويل الملكية[3].

إضافة إلى أوقاف أخرى للمغاربة المالكية في مكة على غرار: رباط سيدنا عثمان، وقف المولى حسن، وقف المولى حفيظ، وقف لالا لبابة، وقد أسس رباط سيدنا عثمان في 604 هجرية (1181 ميلادي)، وقام المولى عثمان بتوسعته ويحتوي على 16 منزل، 4 محلات، وساحة كبيرة، وهو وقف على سكان ليبيا، الجزائر، تونس والمغرب، ويبدو أن هذا الوقف تدهورت حالته، لكن عينت عليه محكمة مكة وصي من الحجاز، وبذلك أصبحت مداخيله تذهب لبيت المال الحجازي.

أما وقف المولى حسن وهو عبارة عن منزلين في حي السويقة فتعود مداخيله على قراء الحرم الشريف.

أما وقف المولى حفيظ يتكون من منزل في حي الناقة، ومنزل في حي شعب بني عامر ذهب ضحية وقوف المتولي عليه ضد آل سعود.

أما وقف لالا لبابة يحتوي على ثلاثة منازل وهو وقف على فقراء المغاربة في الحجاز، ممن تتقطع بهم السبل في حي الجياد، لكن كان هذا الوقف في حالة يرثى لها وينتظر الترميم[4]، والسؤال الذي يبقى مطروحا لماذا لم تحاول فرنسا استرجاع هذا الوقف وإعادة ترميمه وإصلاح شؤونه لتعود فائدته

---

[1]-AOM, pèlerinage gratuit à la Mecque 1959, 93/4485.
[2]-AOM, SLNA, Rapport 1950, 4I/176.
[3]-AOM, Pèlerinage à la Mecque 1933, 16H97.
[4]-AOM, Wakfs Maghrébins de la Mecque, 16H92.

على الحجاج المغاربة؟ بذل بحتها على تأسيس جمعية حبوس الحرمين وشراء أراضي وبناء عليها إقامة للحجيج؟؟

المبحث الثالث:المكتب الخيري الأهلي

عملت فرنسا للقضاء على النظام الوقفي في الجزائر، إفراغه من محتواه عبر طرائق شتى وقوانين عدة، وآخر ما وصلت إليه الإدارة الاستعمارية استحداث المكتب الخيري الأهلي « Bureau de bien faisances indigène »، في 05ديسمبر1857، بعد إصدار مرسوم من طرف الجنرال "فايان Vaillant"، كان يومها يشغل منصب وزير الحربية، وكان يسمى هذا المكتب قبل ذلك مكتب مكة والمدينة[1]، وكانت فرنسا قبل ذلك قد نظمت شؤون الأوقاف وأوكلت تسيرها منذ سنة 1844 إلى مكتب إدارة الأوقاف بقيادة سنزيد « Sanzede »، ويعاونه تسع عشرة وكيل بصفته مدير الإدارة المدنية الأهلية.

« Le directeur de l'administration civile indigène »، ثم تحول إلى المكتب الخيري، وكان يدير المكتب أعضاء من الجزائريين على غرار "علي القزداري" و"أحمد الشريف"، "مصطفى بن أحمد الخواجي"، "محمد بن مصطفى الحرار" كأعضاء قارين[2]، يتولى هذا المكتب دفع الصدقات إلى المحتاجين، وكذلك أجور وكلاء المؤسسات الدينية والوقفية الملغاة، وأجور الطلبة، ومساعدات لأصلاء مكة، والأشراف، وملاجئ الفقراء المعدمين.

كما قام المكتب بإنشاء ملجأ للأطفال اليتامى (2-7 سنوات)، وكان يدفع منح للتكوين المهني، والإشراف على مركز التعليم المهني للفتيات المسلمات، وفرن لإنتاج الغذاء وبيعه بأثمان زهيدة، والإشراف على عيادة طبية، ورصدت من أجل ذلك ميزانية قدرها 50.684 فرنك في وقت كانت تكلف ميزانيته حوالي 62.826 فرنك[3]، لكن مداخيل المكتب زادت وتعززت مع الوقت، وخاصة بعد توقيف وقف الشيخ "عبد الرحمن القنيعي"، والذي كان يقدر بحوالي 40 إلى 60 ألف، إضافة إلى

---

[1]-Aumerat, Bureau de bien faisances indigène, Revue africaine, Année1899, p193.
[2]-Ibid, p196.
[3]-Ibid, p201.

بعض الدعم من الإدارة الفرنسية، هذا الدعم الذي وصل مجموعه 1.377.300 فرنك من 1872 إلى 1896، لكن وقف القنيعي ساهم في تقليص الإدارة الاستعمارية لميزانية المكتب بدل أن يساهم في رفع المساهمة في الرفع من إيرادات المكتب، في وقت زاد فيه عدد الفقراء والمحتاجين، خاصة سنوات القحط والمجاعات وغلاء المعيشة، هذا ما أدى إلى ازدياد عدد المسجلين إلى 1900 عائلة، إضافة إلى 2000 عائلة أخرى تنتظر الاستفادة من مساعدات المكتب، ويورد أبو القاسم سعد الله عدد العائلات المسجلة بحوالي 1885 عائلة، في وقت لم تكن تستفيد من هذه المساعدات إلا 695 عائلة، ولم ترقى هذه المساعدات لمستويات كبرى حيث لم تتجاوز فرنكين شهرياً[1].

ولما كثر الضغط على المكتب بفعل طلبات المساعدة المتزايدة بقوة، تم إنشاء مكاتب خيرية في العديد من المدن الجزائرية خاصة ما بين 1903-1928، وكانت إيراداتها من عوائد الوقف، لكن الاستيلاء المتواصل على الأوقاف وعدم صيانتها أدى إلى ضعف مستوى مداخيلها بشكل كبير جداً[2].

و ظل المورد الأساسي للمكتب هو وقف القنيعي، الذي جاء في وقت عرفت فيه الجزائر ظروفاً صعبة جداً بفعل المجاعات والأوبئة وغلاء المعيشة.

وكان المكتب يتكون من: 1-مستشار يمثل المحافظة Préfecture 2- رئيس مكتب عربي، 3- أربعة أعضاء فرنسيون يحسنون العربية، 4- أربعة أعضاء مسلمون يحسنون الفرنسية، 5- عدد من أعوان مساعدين.

وكان المكتب يقبل مساعدات من أي طرف بما فيهم الأوربيين، في وقت كانت مازالت عائدات الأوقاف تذر حوالي 113.510 فرنك، وبالتالي الميزانية المرصودة للمكتب لم تكن صدقة[3].

لكن ما لبثت فرنسا أن حلت المكتب الخيري الإسلامي وأدمجته بالمكتب الخيري الأوربي، وكان ذلك يعني ضرب آخر مسمار في نعش النظام الوقفي بالجزائر، والاستيلاء على أوقاف الشيخ عبد الرحمن القنيعي وتوجيهها لغير وجهتها التي أوقفت من أجلها، في وقت كان يدر وقف القنيعي

---

[1]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، جزء4، ص202.

[2]-Busson, op.cit., p91.

[3]Aummerat, op.cit., 1899, p201.

عائدات وصلت إلى أربعة ملايين فرنك سنوياً، وكان المكتب الخيري الإسلامي في السابق تموله الإدارة الاستعمارية، من ثلث الضريبة المفروضة على الملاهيَ؟؟،إضافة إلى ما تبقى من عوائد الوقف ,والثلثين كان يذهب إلى المكتب الخيري الأوربي، حتى هذه القسمة الغير عادلة لم يتحصل عليها المكتب إلا بعد صدامات مع الإدارة الفرنسية وتدخل "موريس فيوليت" في المسألة[1].

ولا داعي للتعليق حول هذه المسألة،فاستيلاء على الأوقاف وتحويلها إلى مكتب خيري، ثم بعدها تمويل هذا المكتب من عائدات أموال الملاهي، وكأن فرنسا لم تجد من ضرائب تخصص عائداتها للمكتب إلا ضرائب الملاهي، كأن ذلك إمعانا في الإساءة واهانة شعور الجزائريين ومؤسساتهم الوقفية.

المبحث الرابع:الوظيفة الدينية الرسمية :

أولت الإدارة العثمانية اهتمامها بالمساجد وموظفوها، كما كان المفتون محل إجلال وتقدير من طرف الحكام والمحكومين، بعدما تم تقسيم وظائف السلك الديني إلى رتب ومراتب كل على حدا حسب المكانة العلمية والوظيفية المؤذاة، ليس هناك اختلاف بأن حال رجال الدين وموظفو السلك الديني كانت على أحسن حال في الفترة العثمانية وكانوا محل احترام الجميع، مع أن وظيفة الإفتاء كانت تحمل أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية، وحتى اقتصادية، بما أنها كانت تمثل رأس المجلس العلمي المتصرف في شؤون الأحباس، وكانت الفتوى على المذهبين الحنفي مذهب الحكام والأتراك وبعض الأعيان، والمذهب المالكي للسواد الأعظم، وكان المفتي يتخذ من المسجد الجامع مقراً له، كما كان يعقد فيه المجلس الشرعي الأسبوعي بمشاركة علماء وقضاة يفصل في القضايا المطروحة أمام المجلس، وتذكر لنا المصادر بعض الأسماء من مشاهير العلماء والمفتون "سيدي محمد بن بلقاسم بن إسماعيل المطماطي"، الذي كان مفتياً قبل الشيخ "سعيد قدوره"، إلى جانب الشيخ المفتي "عبد الرحمن المرتضى"، الذي خلف العلامة "ابن عمار التلمساني" الأصل الجزائري الدار الذي كان عسر الحال، رغم أنه كان مفتي الجزائر والذي لا يجد ما يجود به على أهله، وهذا يعطينا نظرة على حالة

---

[1]-البصائر، اعتداء جديد على حرمة الأوقاف الإسلامية, مصدر سابق.

الأئمة وعمال السلك الديني حتى في العهد العثماني، وجاء بعده "سيدي محمد بن أحمد بن سيدي مبارك" الذي أمر بتزيين المسجد الكبير، وخلفه "محمد بن إبراهيم بن موسى النيقرو الأندلسي"، والذي جاء بعده "الحاج زروق بن محي الدين بن عبد اللطيف"[1].

وبمجيء الاحتلال الفرنسي انتبهت الإدارة الاستعمارية لمكانة وأهمية المؤسسة الدينية، وبدأت بضرب هذه المؤسسات ومحاولة استيعابها من خلال التضييق على العلماء والمفتون والأئمة، والذي تعرض البعض منهم للنفي والتغريب، كما حدث مع الشيخ البوني، ومن بعده الشيخ "القبابطي" الذي نفي إلى كورسيكا سنة 1843، لرفضه تسليم عقود ووثائق وسجلات الحبوس إلى إدارة المارشال بيجو، ثم رحل بعدها إلى الإسكندرية حيث نصبه "محمد علي" مفتي الإسكندرية، ومازالت إحدى مناطق المدينة إلى يومنا هذا تحمل اسمه (الكبابطي الجزائري)، وهو جد الشيخ عبد الحليم بن سماية[2].

أوردنا هذا التعريف بالرجل وليس غرضنا الحشو، ولكن لكي نبين المكانة العلمية والمستوى العلمي لأئمة الجزائر قبل فترة الاحتلال، لأن بعض المصادر أرادت التعمية على جرائم فرنسا في تجهيل الشعب الجزائري، بالزعم أن المستوى التعليمي للنخب الجزائرية كان متدنياً حتى قبل احتلال فرنسا للجزائر.

ويعد قانون 30أفريل1851 القاضي بتنظيم أمور الدين الإسلامي، أول تدخل سافر وأول محاولة للإدارة الفرنسية لتأطير شؤون الدين الإسلامي، واستيعاب المنظومة الدينية بأوقافها ورجالها، ووفق هذا القانون تم تقسيم دور العبادة إلى خمسة أقسام كما أشرنا إليها سابقاً، مع المحافظة على التقسيم التركي القديم لرجال الدين، والذي كان على النحو التالي:

- إمامان للفتوى وقف المذهبين المالكي والحنفي
- إمام مفتي
- إمام خطيب
- باشا مؤذن

[1]-Devoulx, Les édifices religieux, op.cit., p371.
[2]-Saddak Sellam, La France et ses Musulman, op.cit., p144 et p343.

- مؤذن
- باشا حزاب
- حزاب[1]

والملاحظ من الوهلة الأولى على هذا التقسيم، اختفاء لقب شيخ الإسلام الذي كان يحمله المفتي الحنفي، إضافة إلى عدم مراعاة أهمية والدور المعنوي والمادي للإمام لدى الجزائريين، حيث فقد وظيفته الحقيقية التي هي الوعظ والإرشاد، إضافة إلى إصلاح ذات البين، بكونه مرجعية حقيقية يتحاكم إليه كل الناس بمختلف شرائحهم، والتحكم في مصدر رزقه سوف يحول الوظيفة الدينية إلى شبهة ومحل اتهام بعد سقوط هذا "الموظف" من عين الناس بعدما تحول -إلا من رحم ربك- إلى عيناً للإدارة الفرنسية على المصلين وزملائه, وجاسوسا في خدمة الإدارة الاستعمارية، كما اعترف بذلك أوغسطين برك[2]، كما لم يصبح للمفتي سلطة على الإمام، وذلك إمعاناً في تفكيك والقضاء على المرجعيات الدينية، ولخلق جو من الندية بين رجال الدين. كما لا ننسى أن هذه الطبقة من "الاكليروس الديني" التي شاءت فرنسا أن تحولها لطبقة عميلة تخدم مصالحها، حاربت في مجملها كل فكر إصلاحي، ولم تدعم في غالب الأحيان توجهات الحركة الوطنية، ويكفينا وقوف هذه الطبقة سداً منيعاً أمام مطالب الحركة الوطنية الإصلاحية، في مطالبها المتمثلة في تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة ليشمل أيضاً شؤون الدين الإسلامي على غرار الديانات الأخرى، هذا في وقت ندد فيه الكثيرون بالمستوى التعليمي لهذا "الاكليروس الديني"، فالقليل من رجال السلك الديني كان يحسن كتابة رسالة صحيحة، ونعني هنا المفتون والأئمة، وليس المؤذنين والفراشين، فغالب المراسلات التي اطلعنا عليها لم نجد فيها رسالة خالية من الأخطاء النحوية والإملائية[3]، ويعلق "جاك بيرك Jacques Berque"في "اعتبار مختصر خليل"، والذي كان يختصر أحكام المذهب المالكي ,الذي كان يحفظه جميع الأئمة عن ظهر قلب إضافة إلى القرآن الكريم، ، مصدر رزق للمثقف الجزائري في هذه الفترة ويردف

---

[1]-Ageron, l'Algérie contemporaine, op.cit., p308.

[2] -بشير بلمهدي،مرجع سابق, ص90 .

[3]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق, جزء4، ص337.

حسب المثل المشهور"أن كل كلمة منه يمكنها أن تطعمك كل يوم كبشاً"[1]، وهذا المستوى التعليمي المتدني ولد شكوى الحجاج الجزائريين الذين أعجبوا ببلاغة وعلم علماء المسلمين في مصر والحجاز، وأصيبوا بخيبة أمل من ضعف ثقافة العلماء والأئمة الجزائريين المرافقين للبعثة الجزائرية، ومن أجل ذلك أوصى تقرير رسمي بوجوب تحسين المستوى العلمي، وتعيين شخصيات أكفأ من أجل تلميع صورة فرنسا التي كان يظهر عوارها بشكل جلي للجميع في مواسم الحج[2]، هذا يعكس جلياً ضعف التكوين العلمي لمنتسبي السلك الديني، الذين وجدوا في الوظيفة الدينية ملاذا من مظاهر الفقر والفاقة، هذا ما لاحظته الباحثة "أنا بوزو"Anna Bozzo، حينما ذكرت أن هذه الوظائف كانت جد مطلوبة سنوات القحط والجفاف 1865-1867وفي ظرفية الأزمة الاقتصادية، في وقت كان التوظيف حصرياً على خريجي "المدرسة"[3]، هذه المدارس التي استحدثت وفق مرسوم 30 سبتمبر 1850، والذي أمر بفتح ثلاثة مدارس لتكوين موظفي السلك الديني في كل من قسنطينة، تلمسان، المدية، كانت تدرس بالعربية والفرنسية، لكن سنة 1864 تم حذف من المقررات هذه المدارس مادتي التوحيد والكلام، بعدما رأى الاستعمار خطورتها على مصالحه وعوضهما بمادة القانون الإسلامي[4].

بعدما أجرى "دوقيدونDe gueydon"إصلاحات على هذه المدارس التي أصبحت تسمى المدارس العليا للحقوق الإسلامية، ويبدو أن هذه التدخلات السافرة للإدارة الاستعمارية حتى في تكوين موظفي السلك الديني، وفي أدق التفاصيل، أقلقت بعض الفرنسيين المحسوبين على التيار "سان سيموني Saint Simoniens" على غرار "اسماعيل ايربانIsmail Urbain الذي ندد بهذه المدارس التي اعتبرها معاهد بوليسية أكثر منها بيداغوجية[5]، وكان من المنتظر أن يزيد حجم طلاب هذه المدارس، لكن حدث العكس حيث تناقص عدد الطلبة من 142 طالب سنة 1876 إلى57 سنة 1885، لكن يجب أن نشير إلا أن أغلبية خريجي هذه المدارس يشغلون مناصب إطارات سامية في السلك الديني، أغلبهم كقضاة شرعيين ومفتون، وكانت علاقات الإدارة الاستعمارية مع الحكام

---

[1]-Jacques Berque, op.cit., p12.
[2]-AOM, Rapport de pèlerinage à la Mecque 1950, 16H93.
[3]-Anna Bozzo, Islam et citoyenneté en Algérie sous la troisième république, in Pierre-Jean luizard, Le choc colonial et l'Islam, p208.
[4]-Saddak Sellam, op.cit., p151.
[5]-Ibid., p19.

العامون تختلف من حزم وعنصرية حكام على غرار "دوقيدون" و"تيرمان"، وبين سياسة الانفتاح المقصودة لكل من الحاكم العام "جول كومبون Jules Combon"، و"جونارJonnart" ,وبشكل نسبي "ليتوLutaud"، فالأول كانت له علاقات متميزة مع الطرق الصوفية خاصة الطريقة الطيبة، والتي استغلها في بسط السيطرة الفرنسية على الجنوب[1]، وأمر بالانفتاح على رجال الدين وتكوين الأئمة وزاد من عددهم الذي قفز من120إلى124، من1891إلى1898، كما زاد عدد المفتون من16إلى25في نفس الفترة[2]، لكن ظلت أجورهم كما هي، بعدما رفض النواب الأوربيين أي زيادة بدعوة أن هؤلاء ليس لهم أي نفوذ أو تأثير على الجزائريين، وهنا تستوقفنا نقطة هامة وهي التغيير في نظرة الجزائري إلى رجال الدين الرسميين، بعدما كان ينظر لهم نظرة الإجلال والتقدير، التي قد تصل إلى القداسة أحياناً للبعض منهم، تحولت إلى نظرة ازدراء وريبة والشك في هؤلاء الذين يرعون مصالح فرنسا أكثر من دفاعهم عن مصالح الجزائريين، والبعض منهم أصبح لا يعرف للدين من حرمة ويتصدر للفتوى وفق ما تطلبه منه الإدارة الاستعمارية.

ويمكن أن هذا هو السبب الذي دعى الإدارة الاستعمارية إلى عدم زيادة في عدد المنتسبين لهذه الوظيفة، التي عرفت تطوراً بطيئاً جداً، يعكس تضييق وخوف الإدارة الاستعمارية من الوظيفة الدينية ومن دور العبادة، كما لم يتطور كذلك عدد المساجد، ونحاول من خلال هذا الجدول أن نتتبع تطور عدد موظفي السلك الديني:

السنة	المفتون	الأئمة	المستخدمون الثانويين، مؤذنون
1851[3]	25	78	؟

[1]-Charles André, Julien, op.cit., p175.
[2]-Ibid., p175.
[3] –بشير بلمهدي، الخطاب الديني في الجزائر ومسألة الهوية الوطنية، أطروحة دكتوراه ,جامعة وهران,2011,ص51 .

1870[1]	25	100	390
1891[2]	16	120	
1898[3]	25	124	
1900[4]	25	124	
1905[5]	23	161	
1950[6]	22	171	220

يوضح لنا هذا الجدول تطور عدد موظفي السلك الديني من أئمة ومفتون وموظفين ثانويين، ونلاحظ استقرار في عدد المفتين، ولا نفهم التناقص الطفيف في عددهم وكان من المنتظر أن يرتفع مع ارتفاع عدد السكان، وحاجتهم إلى مرشدين لهم في شؤون دينهم ودنياهم، فجزائر 1850 بحوالي ثلاثة ملايين ونصف نسمة غير جزائر 1950 بحوالي ثمانية ملايين نسمة، لكن العدد بدل أن يزيد تناقص رغم تضاعف عدد الأئمة في فترة قرن من الزمن، ونلاحظ كذلك تناقص كبير في عدد المستخدمين الثانويين على غرار المؤذنين، والحزابين، والكناسين، والحراس، وخاصة إذا علمنا أن الجامع الكبير بالعاصمة الذي كان خارج التصنيف الذي اعتمده قانون 30أفريل1851، لأغراض سياسية بكونه مقر المجلس الشعبي، والمفتي المالكي، والمحتوي على مكتبة بمخطوطات نادرة ويدير أوقافاً كانت ضخمة في يوم من الأيام قبل مصادرتها، وصل عدد موظفيه في فترة من الفترات إلى ستين

---

[1]-André Julien, op.cit., p169.
[2]-Ibid., p177.
[3]-André Julien, op.cit., p175.
[4]-Edmond Doutté l'Islam Algérien en l'an 1900, p 128.
[5]-Saddek Sellem, op.cit., p147.
[6]-AOM, proposition de l'UDMA, 16H42.

موظف[1] وهو عدد كبير جداً، بينما بعض المساجد كان بها موظف واحد وهو الإمام يدير على الوظائف المتعلقة بالمساجد من الصلاة بالناس، تدريس الأطفال، والآذان.

هذه الوظائف التي يمكن استعراضها مع الدراسة القيمة للمستشرق "ادمون دوتي Edmond Doutté"، والتي نذكرها للمثال فقط عن وظائف السلك الديني كما كانت عليه سنة 1900:

المفتي حوالي 25 منصب، إمام:124، مدرس:21، حزاب ومؤذن:150، قاض:113، قاض موثق:46، باش عدل:205، عون:232، وكيل:210، خوجة:127، أستاذ في مدرسة تكوين موظفي السلك الديني:16.[2]

هذا الإحصاء يعطينا صورة شاملة عن كل الوظائف التي كانت تابعة للسلك الديني، والتي نلحظ من خلالها ملاحظة هامة وهي قلة كبيرة في عدد المؤطرين بحوالي 21 مدرس، و16 أستاذ في المدرسة (أي المدارس العليا الثلاث)، ويعكس ذلك سياسة فرنسا في تجهيل الشعب الجزائري خاصة فيما يخص التعليم الأصلي من علوم اللغة والدين.

هذا الاستقرار في عدد منتسبي الوظيفة الرسمية الدينية، يعكس الميزانية المخصصة لهذا القطاع التي كانت لا تكاد تذكر، فعدد الحزابين وناس الحضور والمدرسين تناقص بسبب الإجراءات التقشفية، مس ذلك حتى الميزانية المخصصة للصيانة والإشراف على دور العبادة، فحسب النائب "قاسطو Gastu "، فكان المذهب البروتستني يكلف الميزانية الاستعمارية حوالي 11.08 فرنك للفرد الواحد، والمذهب الكاثوليكي حوالي 2.93 فرنك للفرد الواحد، والدين اليهودي حوالي 0.78 فرنك، والدين الإسلامي 0.076 فرنك للفرد الواحد[3]، وذلك بتقسيم الميزانية المخصصة لكل دين على عدد المنتسبين إليها. فالميزانية المخصصة لشؤون الدين الإسلامي تناقصت من 431.736 فرنك سنة 1901إلى349.938 فرنك سنة 1907[4]، بعدما كانت سنة 1897 حوالي 500 ألف فرنك مقسمة كالآتي:

---

[1]-بشير بلمهدي، مرجع سابق،ص51.

[2]-Edmond Doutté, op.cit., p 128.

[3]-Ageron, Algérie contemporaine, Op.cit., p308.

[4]-Julien, op.cit., p177.

- أجور موظفين السلك الديني222.430 فرنك.
- العتاد والإشراف75.000 فرنك.
- ترميم المؤسسات الدينية100.000فرنك.
- التعليم الأصلي88.950 فرنك.[1]

رغم أن نصف الميزانية المخصصة للدين الإسلامي كانت تدفع كأجور، لكن هذه الأجور كانت زهيدة جداً، فبلغت سنة 1950 بعدما تطورت الأمور شيئاً ما على ما كانت عليه سابقاً كالتالي:

- مفتي درجة أولى:74.048 فرنك.
- إمام درجة أولى:32.987 فرنك.
- مستخدم درجة أولى: 26.408 فرنك.[2]

هذه الحالة من الفاقة والفقر كانت تعاقب بها فرنسا منتسبي السلك الديني للرضوخ لمطالبها، وبذلك لا نستغرب دفاعهم المستميت على الإبقاء على الأوضاع على ما هي عليه، ورفضهم لاقتراحات الحركة الوطنية وعلماء الإصلاح، بتعميم قانون فصل الدين عن الدولة خوفا على رواتبهم وأجورهم وامتيازاتهم، ومن أجل ذلك ما لبث هؤلاء أن يدخلوا في معارك مع المصلين والمؤمنين في مواسم شتى على غرار إثبات رؤية شهر رمضان التي كانت محل جدل عنيف بين المؤمنين والأئمة، أو بين ممثلي الإسلام الرسمي وبين أئمة الإصلاح، وهذا ما حدث سنة 1934[3]، بعدما أعلن المفتي ثبوت رؤية هلال رمضان، بينما قرر علماء الإصلاح وأتباعهم عدم ثبوت الرؤية، ونفس الأمر تكرر سنة 1949 بعدما تماطل قاض المالكية في إعلان ثبوت رؤية هلال رمضان من عدمه ، فقام العامة بمحاصرة بيته، مما أدى لاستدعاء رجال الشرطة، ونسبت هذه الفتنة إلى الشيخ "الطيب العقبي"[4]، لتعاود الكرة سنة 1953 بدخول شهر الصيام وثبوت الرؤية، ولم يعلن عن ذلك وظل الناس صياما

---

[1]- Jean Terras, op.cit., p104.
[2]-AOM, proposition de l'UDMA, 16H42.
[3]-Justice, Le Ramadan, « Un désaccord gros de menaces », 15/12/1934.
[4]-AOM, Rapport Chenderli 1949, 4I176.

ليوم كامل احتياطا في الأمر رغم عدم تبينهم ، واتهموا المفتي بعدم لعب دوره في إبلاغ الناس بدخول شهر رمضان[1]، هذه الحوادث تدل على العلاقات التي كانت تشوبها الريبة والشك التي كانت تسود بين المفتي والعامة، والذي أصبحت توجيهاته حتى ولو كانت صحيحة محل تشكيك بعد فقدان الثقة.

وخاصة أن هؤلاء الأئمة احتكروا المشهد الدعوي التعليمي الديني، وأصبح خطابهم الديني خطاباً انبطاحياً استسلامياً، زادت الأمور سوءا بعدما منعت فرنسا الخطابة على رجالات الإصلاح، وفق قرار "ميشال Michel" الصادر في 17فبراير1933، الذي كان يمنع أي أحد باعتلاء المنبر أو إلقاء دروس، أو أخذ الكلمة في المساجد الرسمية، وكان معلوماً من هو المقصود من هذا القرار، وهو حتما علماء الإصلاح والمنتسبين لجمعية العلماء المسلمين، وأكد على ذلك تقرير "بن موهوب" الذي رفعه إلى لجنة الإصلاحات الدينية في جويلية1934، الذي أوصى في مادته الثانية تأسيس جمعية في عاصمة كل عمالة تدير شؤون الدين وأموره، لها حق مراقبة المساجد وعدم أحقية أي أحد إلقاء الخطب من دون إذن الوالي[2].

وهذا المطلب الأخير يتوافق جلياً مع قرار ميشال الأنف الذكر، وكأن تقرير بن موهوب مفتي قسنطينة كان بإيعاز من ميشال نفسه، إلا أن منشور1943/08/3 منح الجمعيات الدينية حق الوعظ والخطابة في المساجد للأشخاص شريطة عدم تعريض السلم والأمن العام، وإخطار المحافظ مسبقا بهذا التصريح، لكن لا يفهم من هذا المنشور أن الخطابة في المساجد أصبحت مسموحة لأي أحد، بل جاء المنشور لتلطيف الأجواء في ظرفية الحرب العالمية الثانية.

كما أن الإدارة الاستعمارية رأت إعادة تقسيم الوظيفة الدينية التي ظلت معتمدة وقف قوانين 30أفريل1851، و1907/09/27، واعتمدت تقسيماً جديداً بعدما كانت مقسمة سابقاً إلى موظفين رئيسيين، وموظفين ثانويين، انقسمت إلى موظفون سامون Ministres de cultes، وأعوان السلك الديني Agents du cultes[3].

[1]-AOM, SLNA, Culte Musulman, 16H42.

[2]-عرض حال الديانة الإسلامية الذي قدمه السيد بن موهوب، الشهاب، جويلية1934.

[3]-AOM, proposition de l’UDMA, op.cit.

كما تعمدت الإدارة الاستعمارية المساومة والابتزاز، وذلك بمنع الوطنيين والإصلاحيين من الوظيفة في السلك الديني، وقد اضطلعت على مراسلة بشأن السيد"باقي بوعلام" المدرس والذي توصي المراسلة بمنعه من الترسم في وظيفته بسبب نشاطاته السياسية المضرة، خشية الدعاية لحزبه "حزب الشعب"، ولكن توصي المراسلة كذلك بعدم فصله وإبقائه في الحالة التي هو عليها كموظف زائد Auxiliaire، لعل ذلك يردعه ويقطع صلاته مع"حزب الشعب"[1].

إلا أن السمة البارزة لمنتسبي الوظيفة الدينية الرسمية الموظفون السامون، كانت الولاء المنقطع النظير للإدارة الاستعمارية، فرجال مثل قدور بن غبريط، وبلقاسم حمدي، والمفتي العاصمي، وبن موهوب، وبعض شيوخ الزوايا مثلوا تلك النظرة الخاطئة للإسلام المستسلم المنبطح الخاضع الرافض لأي شكل من أشكال الإصلاح والعصرنة، الذي جسده أمثال " قدور بن غبريط " كما ذكر الباحث الفرنسي "ميشيل روناد Michel Renard" واصفا إياه برجل السياسة الإسلامية الفرنسية، والذي نعته كذلك على الوجه التالي:

« Si Kaddour Benghabrit ،ce dernier à assuré le déploiement et l'encadrement sur le sol de la métropole ،d'un Islam du rite et de l'observance non engagé dans la confrontation politique avec la puissance coloniale »

" سي قدور بن غبريط هذا الأخير ضمن انتشار وتأطير في التراب الفرنسي لإسلام بنزعة وممارسة غير ملتزمة في المواجهة السياسية مع القوة الاستعمارية"[2]، كما اتهم قدور بن غبريط عميد مسجد باريس بتدبير عملية اغتيال الشاعر مبارك جلواح، الذي وصف ابن غبريط بأنه أحد خدام فرنسا الأوفياء، وأحد أعداء الحركة الإصلاحية الألداء، مما حدا بالشيخ بتأليب الإدارة الفرنسية عليه

---

[1]-AOM, titularisation de Baki Boualem, 16juin1945, 16H42.

[2] -Michel Renard, Gratitude, contrôle, accompagnement, le traitement du religieux islamique en métropole, Bulletin de l'Institut d'histoire du temps présent, N°83, juin 2004, p21.

" ولد قدور بن غبريط سنة 1868,في مدينة سيدي بلعباس، اشتغل كمدير لتشريفات لدى المملكة الشريفية, ثم عين رئيس لجمعية حبوس الحرمين، وشكل لزهاء أربعين سنة، أكبر المستشارين الفرنسيين فيما يخص شؤون الدين الإسلامي، تولى عمادة مسجد باريس,توفي سنة 1954. أنظر ترجمة وفية للشيخ في BEN DRISS Ottmani Hamza, Kadour Benghebrit, Un magrébin hors du commun, Editions EL Marsem, Rabat, 2010.

فاغتالته، وتآمرت عليه كما ذكر الكاتب الهادي الحسني في مقال له[1] ، كما نعت راديو برلين الشيخ بن غبريط "بالرجل الخائن عميل فرنسا، باع نفسه مثل اليهودي"، وهو المسؤول عن تدني عدد الحجاج، بما أن فرنسا ادعت زمن الحرب العالمية الثانية أن حجة الشيخ تنوب عن كل الجزائريين"[2].

والى جانب شخصية أخرى من هؤلاء الموظفين السامين في السلك الديني على غرار "كلال المنور" أول قيم عينته فرنسا مسؤولا على إقامة الحجاج في الحرمين الشريفين، وجهت له انتقادات كثيرة بسبب عدم نجاحه في تهيئة الظروف، بعد توقف تنظيم الحج بداية العشرينيات، وقد وجه له الشيخ "علي المالكي" مفتي المالكية ورئيس مجلس الشورى في الحجاز انتقادات وتنديد الأوساط الإسلامية هناك من تكرار منع الحج من طرف الإدارة الاستعمارية, لكن هذا القيم حاول إيجاد الأعذار الواهية بدل اتخاذ موقف من سياسة المنع، كما تم اتهام المفتي الحنفي الشيخ العاصمي من طرف حزب الشعب وأحباب البيان بأنه عميل مكتب الشؤون الأهلية[3]. وهذا مفتي مليانة "عبد الصمد الراجي" يدافع عن فرنسا عندما سأله حاج تركي في مكة عن صحة أخبار تضييق فرنسا على الممارسات الدينية للجزائريين ومنع فتح مدارس التعليم الأصلي، فأجاب المفتي أن فرنسا على العكس من ذلك تحترم الحريات والممارسات الدينية أكثر من الحكومة التركية[4]، لا نندهش من هذا الرد حينما نعلم الإدارة الفرنسية كانت تبتعث أشباه هؤلاء في البعثات الرسمية للحج، من أجل تلميع صورتها لدى الشعوب الإسلامية، ولم تكن تجد خير من هؤلاء في الدفاع عنها بإستماتة.

وهذا الحاج "حمدي بلقاسم" راعي مصالح فرنسا في الحجاج، وقيم الرسمي لإقامة الحجاج في مكة، وهو قريب شيخ بن غبريط، وكان صديق الملك عبد العزيز، كان له تأثير على الملك سعود وكبار المسؤولين، وله شعبية كبيرة في الحجاز ونجد واليمن وكل جزيرة العرب[5]، والذي أثنت عليه الكثير من التقارير لحسن استقباله للوفود والبعثات الرسمية، كما يصفه تقرير آخر أنه قاض غير مصنف Hors classe، وقنصل فرنسا الشرفي منذ 1922، ومستشار ديني في البعثة الفرنسية في جدة،

---

[1]-محمد الهادي الحسني، شهيد السين، جريدة الشروق، عدد 3774, 13 سبتمبر 2012.

[2]-AOM, Rapport, 5I 199.

[3]-AOM, Consul de France à Djeddah au sujet du pèlerinage 16H91.

[4]-AOM, SLNA, Pèlerinage aux lieux saints de l'Islam 1949, 4I176.

[5]-AOM, Rapport sur le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, 1937, 4I 176.

وقيم ووصي على الإقامة الفرنسية في مكة، وتصفه تقارير أخرى بأنه لا يهتم إلا بمصالحه الشخصية، وكان صاحب تجارة عريضة، والبعض اتهمه بتحويل بعض الهدايا (برنوس) مهداة من الملك لبعض الشخصيات سنة 1947، كما تطلب تدخل الوزير شخصيا حتى يبعث وديعة بحوالي100.000 فرنك، سلمها الملك لأرملة "الباشاغا سماتي"، وحاول البعض استبداله سنة 1945، لكن تدخل قدور بن غبريط حال دون ذلك[1] وكان هناك عداء كبير بينه وبين قنصل الفرنسي في جدة "سعد الدين بن شنب"لفترة من الزمن، لكن أقيل "بن شنب" القنصل وبقي حمدي بلقاسم المستشار، وهذا إن دل على شيء دل على قوة هذا الرجل، الذي رعى شؤون فرنسا في الحجاج من1922حتى الاستقلال، وهي ليست بالمدة القصيرة، رغم توالي شكوى الحجاج من أن الرجل لا يشغله إلا مصالحه وتجارته.

أما مفتي الحنفية المفتي العاصمي، فلم نسمع برجل دين خدم مصالح الإدارة الاستعمارية مثله، حتى شكته التقارير الفرنسية نفسها فهذا محافظ الحكومة الذي رافق بعثة الحجيج سنة1947 يصفه بالسلبية وأنه كان محل انتقاد من الحجاج[2]، ووقعت حادثة تدل على نفسية هذا الرجل، حيث تم العثور على حجاج سريين على متن السفينة التي كانت تقل البعثة المغاربية، فتعاطف معهم كل الحجاج، وحاولوا جمع المال لتسديد ثمن تذاكرهم، لكن المفتي العاصمي رفض الأمر، وأمر بتوقيفهم وسجنهم، وحال دون أدائهم لفريضة الحج، وظلوا مسجونين إلى حين رجوعهم، وهذا ما أثار استهجان الحجاج[3]، ويصفه الإبراهيمي بأسلوب لاذع حيث يقول..."هذا الشيء الذي يسمى العاصمي...لماذا أصبح رأساً بعدما كان ذنباً؟... يوم أمس ناسخا في محكمة موجودة، فأصبح رئيسا لمذهب معدوم..."[4]يشير لتمثيله للمذهب الحنفي الذي يمكن القول أنه اندثر مع انتهاء حكم الأتراك.

هؤلاء الموظفون الذين وصفهم الإبراهيمي في نفس المقال

".... رأينا بأعيننا كيف يتهافت رجال الدين على إدارة الحاكم في مدينة تلمسان، وكيف يتعبدون بزيارته بكرة أصيلاً، كيف يتسابقون إلى التحكك بأعتابه، والتردد على أبوابه، فلا هم يرجعون إلى همة تزع، أو دين يردع،

---

[1]-AOM, Hadj Hamdi Belkacem conseillé juridique de la France à Djeddah 81F 389.
[2]-AOM, Rapport Jean Tracol, 1947, 81F 389.
[3]-AOM, SLNA, Renseignements 4I77.
[4]-البشير الابراهيمي، فصل الحكومة عن الدين، البصائر عدد139، 29جانفي1951.

فيرعوون، ولا حاكم يرجع إلى حكمه، فيجعل لعلاقته بهؤلاء وعلاقتهم به حداً ينبغي على شرف منصبهم الديني.... ورأينا بأعيننا كيف يتهافتون على مكتب مدير الاستعلامات (رئيس المكتب الثاني) بقسنطينة، وكيف يرجعون إليه حتى في فتح المسجد وإغلاقه، وكيف يرجون رحمته ويخافون عذابه...وكيف يصرفهم بكلمة وإشارة كما يصرف قائد الفرقة الموسيقية فرقته، ثم نتساءل ما هي علاقة رجال الدين بإدارة الاستعلامات؟ فإن كان فيها سر ديني إلهي، فلماذا لا يتردد عليها رجال الدين المسيحي واليهودي؟....."[1].

كما تطرقت مذكرة جمعية العلماء المسلمين لوضع شؤون الدين الإسلامي للوظيفة الدينية قائلة:

[... إن الحكومة تعد الإسلام مصلحة حكومية، وتعد الموظفين الدينيين كرجال بوليس تسميهم وتحاسبهم وتعاقبهم كما تفعل برجال البوليس، وهذا هو الشيء الذي لم يقع في قطر من أقطار العالم، وهذا الذي يغضب الأمة ويثير قلقها.....][2]

إن مثل هؤلاء الموظفين لم يكن مرجوا منهم النهضة بالأمة لا في شؤونهم الدينية أو الدنيوية بسبب ولائهم اللا محدود لإدارة الاستعمارية، وضعف تكوينهم، وذهاب هيبتهم من قلوب عموم الشعب الجزائري، فهؤلاء الذين حرم الشيخ الشهيد العربي التبسي الصلاة خلفهم [الأئمة الرسميين] الداعمين حسب رأيه للموقف الفرنسي الرافض لمسألة فصل الدين عن الدولة[3]، ولا نستغرب بعد ذلك سقوط البعض منهم تحت ضربات الثورة التحريرية في حوادث مؤسفة على غرار "أمين الحافظي" مقدم الزاوية الرحمانية ببسكرة، "موهوب بن موهوب" مقدم الزاوية الرحمانية، "شنتوف عدة "ممثلا للزاوية الدرقاوية بمعسكر، والشيخ "بن طكوك عبد القادر" مقدم الزاوية السنوسية في مستغانم، وإن كان كل المذكورين رجال زوايا لكن كانوا كذلك مثلهم مثل ممثلي الإسلام الرسمي حماة المصالح الاستعمارية والمصيبة أن ذلك كان باسم الدين، اللهم إلا ما رحم ربك[4].

---

[1]-الشيخ الابراهيمي، مرجع سابق.

[2]-مذكرة جمعية العلماء المسلمين،في قضية فصل الدين الإسلامي عن الحكومة قدمها مجلس إدارة الجمعية باسم الأمة الجزائرية المسلمة إلى المجلس الجزائري, ماي 1950.

[3]-الشيخ العربي التبسي، الحكومة الجزائرية تدفن قضية فصل الدين الإسلامي عن الدولة، البصائر العدد225.

[4]-Jacques Carré, op.cit., p16.

المبحث الخامس:الهيئات واللجان المسيرة لشؤون الدين الإسلامي.

في هذا المبحث سوف نتعرض لأهم الهيئات واللجان المسيرة لشؤون الدين الإسلامي، هذه اللجان والهيئات التي أوكلت لها النظر في شؤون الدين الإسلامي وسياسات فرنسا الإسلامية، بعدما تمادت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في التدخل السافر والمباشر في شؤون الدين الإسلامي، بعدما اعتبرت فرنسا نفسها القوة الإسلامية الكبرى، رغم طابعها اللائكي، ومن أجل ذلك حاولت ابتداع سياسة إسلامية خاصة بها، مستفيدة من سياساتها القديمة خاصة مشروع المملكة العربية « Royaume Arabe"، كأول محاولة لإيجاد سياسة إسلامية فرنسية في الجزائر، لكن ظهر الأمر مرة أخرى ملحاً وبشكل خاص بعد الحرب العالمية الأولى، بفعل اللااستقرار السياسي وتوالي الحكومات والانتخابات (1919، 1924، 1928، 1932، 1936) ، لكن غلب على هذه الحكومات الطابع الراديكالي، ولم تحاول فهم تطلعات الشعب الجزائري، ومطالبه المتمثلة على الأقل في استرجاع الأوقاف وتحرير دور العبادة ورفع يدها عن شؤون الدين الإسلامي، وبذلك تميزت فرنسا عن جارتها انجلترا بالتدخل المبالغ في شؤون الدين الإسلامي، في وقت لم تعرف انجلترا فيه تلك السياسة الإسلامية أو على الأقل بذلك العمق والأهمية، فإنجلترا كانت ترفض أن تتدخل في المسائل القانونية والدينية لشعوب المستعمرات[1].

لقد جندت فرنسا من أجل إرساء سياسة إسلامية خيرة مستشاريها ومستشرقيها تزعمهم ألفرد لوشاتولييه "Alfred le Chatelier"، الذي يعد مهندس السياسة الإسلامية الفرنسية، وتجلت أعماله بكفاءة عالية ومعرفة عميقة بالإسلام المغاربي بالخصوص، وطرح أفكاره وبحوثه في المجلة التي أسسها "مجلة العالم الإسلامي" « Revue de monde Musulman » ,والتي كان ينادي من خلالها بوضع سياسة إسلامية افريقية وبالدرجة الأولى شمال افريقية[2]، ويبدو أن هذا الهاجس كان يقلق الكثير من الساسة الفرنسيين، فهذا النائب جورج لينس "Georges Leynes"صرح أمام البرلمان الفرنسي في 5أفريل1911 قائلاً: "نحن لا نملك سياسة إسلامية، وهذا سبب الكثير من المشاكل، والمفاجئات والنزاعات، ...

---

[1]-Pautremat, op.cit., p23.
[2]-Ibid., p40.

إن الإسلام يتطور ولا يمكن أن نستمر في تطبيق حياله نفس السياسة التي اعتمدناها منذ ثلاثين سنة [...]، إن الإسلام أصبح يأخذ طابعاً أكثر سياسياً، وأكثر اجتماعياً، ووطنيا بالمعنى النبيل والمتعالي للكلمة".[1]

هذا التصريح يبين خوف ووجل الاستعمار الفرنسي من التطورات الداخلية والإقليمية التي كانت تمر بها الجزائر والمنطقة، وظهور أفكار جديدة وبوادر صحوة في العالمين العربي والإسلامي، وخطورة تأثير ذلك على الجزائر، خاصة بعدما ظهرت بوادر وإرهاصات العمل الوطني النضالي في الجزائر، وارتفاع الأصوات المنادية بوجوب التعجيل في إصلاح الأوضاع، وكان يجب على الفور استحداث هيئات ولجان مخصصة تنظر في شؤون الدين الإسلامي، وعلى أعلى المستويات، بعدما خلقت فرنسا جمعيات دينية إسلامية صورية، خصص لها مرسوم 1907 إعانات مؤقتة، بفعل مصادرة الأوقاف ومداخيلها، ومن أجل ذلك تأسست ثلاثة جمعيات دينية إسلامية في القطاعات الثلاث بإشراف المحافظ "Préfet"، الذي كان يعطي الإذن في جمع التبرعات، إضافة إلى دعم قار من الميزانية المخصصة للديانة الإسلامية، الأمر الذي جعل الدين الإسلامي لا يحظى بأي استقلالية عن السلطة الفرنسية[2]. هذه الجمعيات التي سوف تعوض سنة 1933 بلجان استشارية للدين الإسلامي "Commission consultative du culte"في كل عمالة,كما سوف يقوم الجنرال "كاترو" في17مارس1944بتأسيس لجنة الإصلاحات الإسلامية[3].

لكن هذه الهيئات كانت كما أسلفنا لا حول لها ولا قوة، تمثل الدين الإسلامي، لكن لم يكن لها من صلاحيات إلا بعض الأمور الشكلية، حيث كانت مكونة من رجال دين يخدمون مصلحة الاستعمار قبل أي مصلحة أخرى، وتأسست هذه الجمعيات واللجان أصلاً لرفع الحرج عن الإدارة الاستعمارية وللالتفاف على قانون 1907/09/27، القاضي بفصل الدين عن الدولة.

---

[1]-Pautremat,Op.cit, p41.

[2]-Anna Bozzo, Islam et citoyenneté en Algérie sous la troisième république, in Pierre-Jean luizard, Le choc colonial et l'Islam, P214.

[3]-بشير بلمهدي علي، الخطاب الديني بالجزائر ومسألة الهوية الوطنية، رسالة دكتوراه، 2011-2012، ص115.

1- اللجنة الوزارية لشؤون الدين الإسلامي CIAM (1911-1938)

لقد سعت فرنسا من أجل بلورة سياسة إسلامية واضحة المعالم, إلى تأسيس هيئة وزارية لتنسيق الجهود وإرساء سياسة إسلامية موحدة، بين كل الوزارات بعدما سادت خلافات حول السياسة الإسلامية، بين وزارة الخارجية والحكومة العامة بالجزائر، كما سنتطرق لذلك عندما نتكلم عن تنظيم الحج إلى البقاع المقدسة، وأمام إلحاح الكثير من المستشارين والمستشرقين، تم استحداث اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية« Commission interministérielle des Affaires Musulman » "CIAM"، وفق مرسوم 25جوان 1911، يترأسها وزير الخارجية، وممثل عن وزارة المستعمرات التي تأسست بدورها سنة1894، وممثلين عن وزارة الداخلية، ووزارة الحربية[1].ووظيفة هذه اللجنة تقديم النصائح، وإجراء دراسات لاتخاذ التدابير الصحيحة واللازمة لرعايا فرنسا المسلمين، وتؤخذ هذه الدراسات بعين الاعتبار من طرف الإداريين والدبلوماسيين والضباط العاملين في المستعمرات، لكنها لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية[2]، وتلخصت أهدافها المعلنة في تحرير وتمدين الشعوب الإسلامية، وتفكيك النظام الإقطاعي السائد حسب زعمها ، والقضاء على نظام العبودية، وترقية أوضاع المرأة، ومراقبة المحاكم الأهلية الخاصة في الجزائر، وتعميم التعليم الديني، وتعميم اللغة الفرنسية[3]، والعمل على منع وصول التأثيرات الفكرية والسياسية القادمة من الشرق والنزعات القومية العروبية Panarabisme، وأفكار الجامعة الإسلامية Panislamisme.[4]

وكذلك سوف تلعب الهيئة دورا في مراقبة الحج، رغم ذلك منحت للجنة CIAM سلطات استشارية، حيث كانت لا تستطيع فرض سيطرتها على مختلف الحكومات في المستعمرات، ودورها

---

[1]-Pautremmat, op.cit., p42.
[2]-Ibid, p43.
[3]-Ibid, p44.
[4]-Idem.

البحث على أنجع السبل لفرض السياسة الرسمية الفرنسية لدى المجتمعات الإسلامية الخاضعة للسيطرة الفرنسية[1].

جاء في القانون التأسيسي للجنة في مادته الرابعة: أن اللجنة تجتمع مرة في الشهر، أو كل مرة بطلب من الرئيس أو الوزارات المعنية، أما في الفقرة السابعة: فمنح للجنة حق استدعاء أي شخص تراه مؤهلاً حسب اختصاصاته، كما أوصت الفقرة التاسعة: بتعيين أعضاء مسلمين وفق مرسوم لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد وعددهم خمسة، من بينهم واحد من منطقة القبائل، وواحد من الصحراء، إضافة لاختصاصي في الشؤون القانونية والدينية يختاره أساتذة المدارس الإسلامية، أو من طرف علماء مسلمين، أما الفقرة العاشرة فنصت على منع الأعضاء المسلمين من حضور الجلسات العادية للجنة، إنما يحظرون الجلسات الخاصة، كما أن جدول أعمال الجلسات يعين من طرف وزير الداخلية باقتراح من الحاكم العام، ويكون الحضور إجبارياً، وفي الفقرة الحادية عشر تفرض حضور رجل قانون فرنسي جلسات الأعضاء المسلمين[2].

ولقد تم بعدها إعادة تنظيم وهيكلة اللجنة وفق مرسوم 30نوفمبر1918، من طرف رئيس الحكومة بوان كاريه "Point Carré"، ومن أهم قرارات هذه اللجنة معارضتها فكرة المارشال ليوتي"Lyanyey" لتمديد سلطة السلطان المغربي على الصحراء الجزائرية، وتونس[3]، كما كانت صاحبة الفكرة في تأسيس إقامة لحجاج الشمال الإفريقي، بعدما أوصت بذلك منذ تأسيسها سنة1911، وذلك قصد التكفل المادي والمعنوي والصحي بالحجاج القادمين من المستعمرات الفرنسية، وذلك قصد تلميع صورة فرنسا وتحاشي تشرد الكثير من الحجاج واضطرارهم للسؤال[4]. وطول مسار اللجنة الممتد من 1911إلى1938، ترأسها العديد من الرؤساء المعروفين بمعرفتهم الدقيقة بالإسلام والمسلمين، ففي سنة 1936 ترأس اللجنة المستشرق ويليام مارسي "William Marçais" خلفا للبروفيسور لويس ميو"Louis Millot"[5]، ومن بين الشخصيات الجزائرية التي عينت كأعضاء في اللجنة "جلول" خليفة العرب" ممثلا للجنوب، "سايح عبد القادر" منذوب المالي، "بن حليمة" منذوب المالي من سيق

---

[1]-Escande Laurent, Le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination française, op.cit., p95.
[2]-AOM, Décret portant réorganisation de la Commission interministérielle des affaires Musulmane, 27H10.
[3]-Pautremat, op.cit., p118.
[4]-Ibid., p196.
[5]-AOM, Décret du 2Mars1936 portant seul la commission interministérielle des affaires musulman, 27H10.

كذلك، الباشاغا "أورابح" من القبائل، وعن قسنطينة "فرسي محمد" و"بن جلول"، "غلام الله" عن تيارت، "زروق محي الدين" من القليعة، و"بن خلاف" من جيجل، كما عين "تامزالي" في اللجنة سنة 1936، بدون أن ننسى أسماءً لبعض المستشرقين كانوا أعضاء دائمون في اللجنة على غرار أوغستين بيرك "Augustin Berque"، وجون ميرانت"Jean Mirante" وهو رجل قانوني شهير، إضافة إلى لويس ماسينيون "Louis Massignon"، جورج مارسييه" "George Marçais"، وألفرد لوشاتوليه Alfred le Chatelier"، ... وعملت اللجنة على تأسيس جمعية الحبوس الحرمين، التي ستوكل لها مهمة تنظيم الحج إلى البقاع المقدسة، لكن هذه اللجنة التي لعبت دورا كبيرا في إرساء قواعد سياسة إسلامية فرنسية في فترة العشرينات، أصبحت بعد ذلك غير ذات أهمية بالنسبة للإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية، ولذلك اضطرت إلى حلها سنة 1938.

2-لجنة الأهلة:

كانت فرنسا قد تركت شؤون تحديد الأعياد والمواسم الدينية إلى المفتون، لكن بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين، وتبلور الفكر الإصلاحي ,حتى أصبح له نفوذاً وتأثيرا كبيرين، أصبحت مسألة تحديد الرزنامة الدينية، واثبات رؤية هلال رمضان، تعرف بعض المشاكل أحياناً، وقد تطرقنا إلى الفتنة التي حدثت سنة 1934 بعدما أعلن المفتي بثبوت رؤية هلال رمضان قرر علماء الإصلاح وأتباعهم عدم ثبوت الرؤية، ونفس الأمر تكرر سنة 1949 بعدما تماطل قاضي المالكية في الإعلان عن ثبوت الرؤية، فقام العامة بمحاصرة بيته، مما أدى إلى تدخل الشرطة، ونسبت هذه الفتنة لأنصار الشيخ "الطيب العقبي"، وتفطنت الإدارة الاستعمارية لخطورة الوضع مبكراً، وبعدما كان يجتمع المفتي المالكي والحنفي ويقرران الرزنامة الدينية، عينت سنة 1936 المفتي "ابن زكري" لرئاسة لجنة الأهلة والأعياد، وكان يومها رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الدين الإسلامي لعمالة الجزائر، لكن سنة 1941 تم رسمياً تأسيس "لجنة رمضان" ومن صلاحياتها حق تحديد تواريخ بداية ونهاية شهر رمضان، وباقي الأعياد والمناسبات الدينية، وسميت بعد ذلك "بلجنة الأعياد الإسلامية"، وكان المحافظ Préfet يعين أعضائها وأوكل لها الأمر نهائياً بعد إلغاء اللجنة الاستشارية للديانة الإسلامية سنة 1944[1]، وتم

[1]-AOM, Notes sur la commission des grandes fêtes de l’Islam, 4I176.

التعهد بنشر قرارات اللجنة عن طريق الراديو وكل الوسائل المناسبة، وعزز قانون 1947/09/20 من صلاحياتها بعدما أعتبر الأعياد الرسمية شرعية في الجزائر، كل من عيد الفطر وعيد الأضحى، والمولد النبوي وعاشوراء، وكانت اللجنة تتشكل من السيد شندرلي القاضي المالكي، وأعضائها كل من الشيخ لخضاري القاضي الحنفي، و"بابا عمر" المفتي المالكي، وإضافة إلى المفتي "العاصمي" الذي بقي منصبه شاغراً بعد وفاته سنة 1951.

لكن المشكلة طرأت بعد تشكيل لجان الأهلة في وهران وقسنطينة ، والتي ظلت تبعيتها للجنة العاصمة محل إشكال ولم تحسم.وكانت هذه اللجان تجتمع في المحكمة المالكية، ودورها تمثل كما ذكرنا في تحري هلال رمضان، ووضع رزنامة لباقي الأعياد والمناسبات، وكان لها الحق في التنسيق مع مرصد بوزريعة الفلكي[1].

المبحث السادس:مسألة فصل الدين عن الدولة

لقد مثلت قضية فصل الدين عن الدولة القضية الكبرى التي خاضتها كل اتجاهات الحركة الوطنية بمختلف أطيافها، حيث منذ صدور قانون فصل الدين عن الدولة، إلا وانبرت الشخصيات والأحزاب الوطنية في مطالبة الادارة الاستعمارية في تعميم تطبيق هذا المبدأ على أتباع جميع الديانات بدون استثناء، ويبدو أن الإدارة الاستعمارية وقعت في حرج منذ البداية حيث كان يعني تعميم تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة الصادر في 1905/12/09، والذي طبق بشكل رسمي في الجزائر في 1907/09/27، والذي شمل الكاثوليك والبروتستنت واليهود فقط واستثنى بذلك الإسلام، وكانت ترى الإدارة الفرنسية في تعميم تطبيق هذا القانون ليشكل شؤون الدين الإسلامي خطورة على مصالحها وأمنها، خوفا من استقلالية الأوقاف ورجال الدين ودور العبادة، ومن تم استغلالها لضرب مصالح فرنسا ووجودها بالجزائر، حيث سيظل القانون من أجل ذلك حبراً على ورق، رغم المعارك السياسية والإعلامية التي خاضتها النخب الجزائرية وصحافة الحركة الوطنية من أجل كسب معركة تحرير شؤون الدين الإسلامي عبر التطبيق النهائي لهذا القانون، حيث أن البعض كان يلخص "الأزمة

[1]-AOM, Notes sur la commission des grandes fêtes de l'Islam, op.cit., 4I176.

الجزائرية"[1]، في التدخل المتواصل للإدارة الاستعمارية في شؤون الدين الإسلامي ورفض الجزائريين لهذا التدخل.

ويبدو أنه منذ البداية كان الفرنسيون ينظرون إلى الجزائريين نظرة دونية، بإعتبارهم مجرد رعايا بذل أن يكونوا مواطنين، فهذا أليكسي دوتوكفيل"Alexie de Tocqueville", المفكر الذي يعتبر من منظري الفكر الديمقراطي, بعدما زار الجزائر في شهري ماي/جوان 1841 قال بتبجح "يجب أن لا تطبق المبادئ والقوانين نفسها على الأوربيين وعلى البرابرة"[2].

عشرة سنوات بعد ذلك أصدرت فرنسا مرسوم 17ماي1851 الخاص بتأطير شؤون الدين الإسلامي، وتصنيف دور العبادة والمساجد، وخلق الوظيفة الدينية الرسمية أو "الإكليروس" الإسلامي، وكانت قبل ذلك قد مهدت لهذا المرسوم بإنشاء في 11ماي1848 مصلحة خاصة للإدارة المدنية الأهلية، مهمتها مراقبة المساجد، الزوايا، المزارات وكل دور العبادة، والإشراف على رجال الدين الرسميين، وإدارة كل النفقات الخاصة بشؤون الدين الإسلامي[3]، وأردفت الإدارة الاستعمارية المراسيم الآنفة الذكر بمرسوم 23ديسمبر1875، والذي يلحق مصاريف الديانة الإسلامية بالميزانية العادية للحكومة العامة، وكانت كل هذه القوانين تصب في خانة واحدة، وهي التدخل السافر ولا مقبول للإدارة الاستعمارية في شؤون الدين الإسلامي، وبشكل كان يدعو للقلق، وتعزز ذلك بمرسوم 26أوت1881 الذي يمنح صلاحيات عليا للحاكم العام فيما يخص شؤون الدين الإسلامي[4].

ويبدو أنه في ظل الإمبراطورية الثانية، كان الشغل الكبير للإدارة الاستعمارية في وضع تدابير لاحتواء ومراقبة هذا التهديد الدائم والحقيقي، الذي يشكله الإسلام كدين، وبمجيء الجمهورية الثالثة سوف تشتد أكثر وأكثر هذه المراقبة لاحتواء هذا الخطر الدائم، وزاد هذا الحس الأمني حتى أصبح هاجساً[5]. ومن أجل ذلك شكلت فرنسا جمعيات دينية وهمية تحت المراقبة ومخترقة من طرف البوليس،

---

[1]-Bussons De Janssen, L'indépendance du culte Musulman en Algérie, librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1951, p2.
[2]-Luizard Jean-Pierre, Le choc colonial et l'Islam, La Découverte, Paris, 2006, p91.
[3]- Carret Jacques, Différent aspect de l'Islam Algérien, Imprimerie officielle, Alger,1959, p09.
[4]- Boyer Pierre, op.cit. , p285.
[5]-Bozzo Anna, Op.cit., p79-80.

أكثر أعضائها من العملاء والساقطين في نظر الجزائريين، مما زاد الأمور تعفناً وتباعداً بين الإدارة الاستعمارية والجماهير الجزائرية المسلمة.وبمجيء جول فيري" Jules Ferry"لسدة الحكم بفرنسا بأفكاره الجمهورية المثيرة للجدل, التي ولدت ردة فعل قوية جداً في فرنسا والعالم، وأسس للدولة المدنية , وأكمل المسيرة "أرستيد بريون Aristide Briand" بأفكاره اللائكية وإصداره للقانون الصادر في 1905/12/09 الذي دعى إلى الفصل بين الدين والدولة، وضمن حرية الاعتقاد والتعبير، وحد من تدخل إدارة الدولة في شؤون الديانات، على أن يتم علمنة جميع مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات التعليمية، وولد هذا القانون حفيظة وغضب الكنيسة الكاثوليكية، والكثير من الفعاليات الدينية والفكرية داخل وخارج فرنسا.

ولم يستثني القانون تعميم تطبيقه على المستعمرات الفرنسية، حيث نص في مادته الرابعة أن هناك تدابير ستوضح كيفية تطبيقه في الجزائر وباقي المستعمرات. وكما كان منتظراً تم استصدار قانون تكميلي للقانون السابق الخاص بفصل الدين عن الدولة ليشمل الجزائر وباقي المستعمرات الصادر في 1907/09/27، الذي جاء في مادته الثانية "أن الدولة الفرنسية لا تمثل، ولا تمول، ولا تدعم أي دين"، ولكن في شيء من التناقض، سمح هذا القرار في مادته الحادية عشر للحاكم العام إذا رأى مناسباً أن يمنح تعويضات لرجال الدين "Indemnités"، وأن يكون ذلك لمدة عشر سنوات، لكن هذه الفقرة المناقضة تماماً لروح النص والقانون سوف تكون المنفذ للإدارة الاستعمارية للتدخل في شؤون الدين الإسلامي، وإن كانت هذه الفقرة في البداية لم تكن تعني رجال الدين الإسلامي بل الاكليروس الكاثوليكي، الذي كان مهدداً من طرف كنائس ومذاهب مسيحية أخرى جاءت من مناطق أخرى وبدأت تنشط في الجزائر[1]، وكان "جول فيري" قد أرسل لجنة لتقصي الحقائق إلى الجزائر مكونة من سبعة شيوخ نواب من مجلس الشيوخ، بقيت في الجزائر لمدة 53 يوم قطعت 4000كلم، استمعت للكولون والجزائريين في 102 مكان، وبعد إتمام زيارتها اتهم جول فيري والنائب كومب"Combes"الذي ترأسها "بالتسامح المفرط مع الأهالي Excessive bienveillance pour les indigènes »

[1]-Carret, Op.cit, p09.

"، ومحاولات إحياء مشروع المملكة العربية" Hypocrite restaurateur de la politique du "royaume Arabe[1]

ويبدو أن الجزائريين لم ينتبهوا مبكراً لأبعاد وخطورة تطبيق هذا القانون على الجزائر، رغم أن المستشار جونار أشار لخطورة تعميمه ليشمل الدين الإسلامي[2]، مما سيؤدي إلى اعتقاد الجزائريين أن الأمر بمثابة عملية سلب"Spoliation"[3] لأوقافهم المصادرة التي يمكنهم المطالبة بإرجاعها، كما اعتبر مدير جريدة الأخبار باريكو"Barrucaud"، تطبيق هذا القانون بمثابة تحرير الجزائريين وذلك بعد استرجاعهم للأوقاف[4]، وحتى موريس فيوليت "Maurice violette" ذكر أن "الشعب الجزائري المسلم مازال كثير التدين، ولا يستطيع استيعاب فصل الدين عن الدولة، وأكثر من ذلك لا يستطيع فهم مبدأ علمنة المجتمع"[5]، وحتى بالنسبة للإدارة الاستعمارية فكان يمثل أي فصل تام بمثابة استقلال الإسلام، وهذا من شأنه أن يخلق فضاءً من الحريات، يمكنه أن يهدد النظام الاستعماري.

ولكن يبدو أن الجزائريين في البداية لم يفهموا كما قلنا أبعاد هذا القانون، ففي10أفريل من سنة 1908 تلقى الحاكم جونار"Jonnart" عارضة ممضية من طرف عشرة أعيان جزائريين، تعبر عن قلق وخوف الجزائريين من قرار فصل الدين عن الدولة، وتطالب فرنسا بالوفاء بتعهداتها التي جاءت في صك الإحتلال[6]، وصرح الأغا "محمد بن أحمد بن ضيف" قائلاً "بما أن القانون سوف يوقف تمويل الدولة للمؤسسات الدينية، فواجب على الإدارة إرجاع الأوقاف إلى المساجد"[7]، لكن القانون كان إيذانا بتأسيس الجمعيات الدينية الجزائرية ابتداءً من 1908، فتأسست الأولى بتلمسان في 7نوفمبر1908، ثم واحدة بالجزائر، ثم مستغانم ,وتوالت بعد ذلك جمعيات أخرى. وهذه الجمعيات

1-Luizard, Op.cit, p103.
2-Achi Rabah l'Islam authentique appartient a Dieu, l'Islam Algérien a César, Belin /Genèses, N°69, Avril 2007, p89.
3-Ageron, Les Algériens musulmans et la France, op.cit. , p894.
4-Ibid., p894.
5 -Achi Rabah , op.cit., p51.
6-Ageron, op.cit., p894.
7-Ibid., p895.

التي ذكرنا أنفاً أنها كانت وهمية جاءت لإيجاد صيغة مقبولة لتطبيق القانون. فممثلي الإسلام الرسمي سوف يشكلون جبهة واحدة رافضة لتطبيق القانون على شؤون الدين الإسلامي، إما بإيعاز من الإدارة الاستعمارية أو خوفاً على امتيازاتهم وأجورهم. فهذا ابن زكري مفتي الجامع الكبير بالجزائر، كان يلح على الإدارة الاستعمارية لتدخل أكثر لدعم شؤون الدين الإسلامي مادياً وسياسياً[1]، كما اعتبر بعضهم الإدارة الاستعمارية الوريث الشرعي للحكومة التركية السابقة، ويخول لها حق إدارة شؤون الدين الإسلامي[2]، وهذا ما قوى أكثر موقف الإدارة الاستعمارية الرافض لتمديد تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة ليشمل شؤون الدين الإسلامي، رغم الاستثناء الذي مثله الحاكم العام ليتو "Lutaud" الماسوني، والذي كان لا يرى مانعا من تعميم تطبيق القانون ليشمل الدين الإسلامي على غرار الأديان والمذاهب الأخرى، حيث كان يعتبر أن التطبيق الفعلي للقانون يمكن أن يحرر "الأهالي" من الخرافات والاعتقادات السلبية والأوهام الموروثة، ، وهو الذي صرح قائلاً "كل جهودنا تنصب حول محاولة تحريرهم [الجزائريين] من القرآن، بدل حثهم على التقيد بتعاليمه، هذا ما يجب أن تكون عليه سياستنا الدينية" لكن صوته كان صوت نشاز[3]، وقوبل برفض الجميع في محاولة منهم لإبقاء الأمور على ما هي عليه، في حالة يسميها يونغ غروفورد"Yong Crawford"

« La routinisation de l'hégémonie »[4].

وكبديل عن ذلك وإمعانا في الإساءة على ما يبدو لمشاعر الجزائريين حرصت فرنسا على اعتبار نفسها قوة الإسلامية، رغم طابعها اللائكي وذلك في تناقض صارخ .

إلا أن الحركة الوطنية سوف تستدرك تأخرها وتتفطن لخطورة هذا القانون وأبعاده على مصالح فرنسا في الجزائر وشؤون دينهم ومقدساتهم، وبذلك سوف تتخذ منه أحزاب الحركة الوطنية قضيتها الأولى، وكان أول من طالب بتطبيق القانون كاملاً هو الأمير خالد في رسالته إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "هيريو" "Herriot"[5]، وسوف تتسلم منه المشعل جمعية العلماء المسلمين، وتجعله القضية

---

[1]-Rabeh Achi, op.cit., p90.
[2]- Rabeh Achi, op.cit., p56.
[3]-Ageron, op.cit p897.
[4]-Ibid, p92.
[5]-Bozzo, op.cit., p215.

الأولى والأخيرة، خاصة بعد فترة الحرب العالمية الثانية. ويبدو أن فرنسا انتبهت إلى خطورة تأسيس جمعيات دينية غير موالية لها، فقررت التدخل من جديد في شؤون الدين الإسلامي، عبر قانون ميشيل 16فيفري1933، الذي حاول تكميم الأفواه، وكان المقصود منه محاربة ومحاصرة نشاطات جمعية العلماء المسلمين، ومنع رجالاتها من الدعوة والخطبة في المساجد الرسمية، وأسست اللجنة الاستشارية للدين الإسلامي ترأسها ميشيل بنفسه، ومن بعده بن زكري تلاه قرار 2مارس1933، حول تنظيم شؤون الخطابة في المساجد الرسمية[1]، هذا ما أدى بجمعية العلماء المسلمين إلى مقاطعة المساجد الرسمية وموظفيها، كما حدث في تلمسان حيث طالب الشيخ الإبراهيمي سنة 1932، بمقاطعة مفتي المدينة بعد الصراع بين أنصار الإصلاح والجمعيات الدينية الرسمية حول إدارة شؤون المسجد الكبير في تلمسان، ووصلت الأمور لاستصدار فتاوى من الأزهر الشريف حول عدم شرعية الصلاة خلف أئمة يعينهم حكام غير شرعيين، وهنا شعرت فرنسا بالخوف والخطر، فتدخلت وأوعزت لحلفائها وأعوانها بالتحرك فقام الشيخ لخضاري باستصدار فتوى من الزيتونة في جوان 1954 لإسقاط الفتوى السابقة[2].

وأمام هذه التحديات ورفض فرنسا رفع يدها على شؤون الدين الإسلامي، عملت الجمعيات وأنصارها لتأسيس "المساجد الحرة"، في تحدي كبير ومعلن للإدارة الاستعمارية، لكن لم تعاني الجمعية في معركتها من أجل تطبيق قانون الفصل مثل معاناتها من موظفي الدين الرسمي، فمباشرة بعد صدور قرار ميشيل السابق الذكر طرح مفتي قسنطينة بن موهوب اقتراحاً، أو عرض حال الديانة الإسلامية في جويلية1934، حول تأسيس الجمعيات الدينية تدير شؤون الدين الإسلامي، ولها حق مراقبة المساجد، وتمنع حرية إلقاء الدروس والخطب في المساجد، كأنه تأكيد على ما جاء به قرار ميشيل، إن لم يكن بإيعاز منه، ولم ينسى التوصية بزيادة أجور منتسبي الوظيفة الدينية[3]، لكن الجمعية لم تقف مكتوفة الأيدي ففي 7جوان1936 وأثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي، طالب كل من "الأمين العمودي" والشيخ بن باديس والطيب العقبي بحرية الخطاب الديني في المساجد، كرد على قرار ميشيل ومقترح

---

[1]-Carret, op.cit., p16.
[2]-Rabah Achi, op.cit., p56 .
[3]-الشهاب ،عرض حال الديانة الإسلامية الذي قدمه السيد بن موهوب مفتي قسنطينة إلى لجنة الإصلاحات الأهلية في شهر جويلية 1934.

مفتي قسنطينة، كما طالبوا باستقلالية الدين الإسلامي[1]، وأكد على ذلك المؤتمر الإسلامي بوهران وعلى وجوب استقلالية الدين الإسلامي عن الإدارة الاستعمارية، وكذلك إرجاع الأوقاف إلى المسلمين، وظل شباب الجمعية يعترضون بشعار "الإسلام الحقيقي لله، والإسلام الجزائري للقيصر L'Islam authentique appartient à dieu ،l'Islam Algérien à César"[2]

وظلت الأمور تراوح مكانها حتى جاءت الحرب العالمية الثانية، ودخلت الجزائر مرحلة جديدة أرجأ فيها كل طرف البث في المسألة, وكأنها كانت استراحة المحارب أكثر منها شيء آخر، لكن ما هو لافت للانتباه في هذه الفترة صدور منشور الجنرال كاترو"Catroux" في3أوت 1943، حول إعادة الحرية للخطاب الديني في المساجد، وكأنه كان تصريحاً صريحاً بإلغاء قرار ميشيل السابق الذكر، وإن كان الأمر لا يعدو أن يكون حبراً على ورق لتلطيف الأجواء في ظروف الحرب الصعبة، وخاصة أن الإدارة الاستعمارية لم تكن تخشى شيئاً بعد سجن أو إبعاد غالبية زعماء الحركة الوطنية، وفي ظل تطبيق قانون حالة الطوارئ بسبب ظروف الحرب، كما أن الوفود المالية سنة 1943 طالبت بحرية الممارسة الدينية، وعاود الجنرال كاترو في 3أوت1944 التدخل مرة أخرى في شؤون الدين الإسلامي، بعدما طالب حكام المقاطعات الثلاث إلغاء اللجان الدينية الاستشارية، وتسهيل نشاط المؤسسات الدينية التقليدية، كما أمر بتشكيل لجنة لإعداد برنامج للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي كان من أعضائها الشيخين الطيب العقبي والشيخ الإبراهيمي، للتمهيد لتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة، وتسليم إدارة الأوقاف ودور العبادة للجزائريين[3]، كما أكد فرحات عباس في البيان على وجوب فرض حرية العبادة وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.

وكان ذلك تطوراً كبيراً فرضته ظروف الحرب لا غير، وكان انفتاح الحاكم العام العسكري "كاترو" على رجالات الإصلاح وإشراكهم في مزاعم الإصلاح، يعد بذاته تطوراً كبيراً، وهذا بعدما قدم الإبراهيمي في 03جانفي1944 مذكرة طالب فيها بوجوب فصل الدين عن الدولة، وأبرز ما قال فيها "كيف يمكن لحكومة لائكية، أن تنشأ إكليروس لديانة ديمقراطية لا تعترف بسلطة أي

[1]-Busson, Contribution a l'étude des Habous, op.cit., p110.
[2]-Rabah Achi, op cit, p51.
[3]-Ibid, p10.

إكليروس؟"[1]، وطالب تحرير المساجد وشؤون الدين الإسلامي وإرجاع دور العبادة إلى المسلمين، وتعززت المذكرة بأخرى في نفس الشهر تحديداً في 25جانفي1944 باسم "الطيب العقبي" تطالب بحرية ممارسة الشعائر الدينية وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة، وعاود الشيخ الإبراهيمي الكرة مرة ثانية برفع مذكرة ثانية في 15أوت1944 إلى "ديغول" و"كاترو" منددأ بسياسة فرنسا اتجاه الدين الإسلامي في الجزائر[2].

وقاد الطيب العقبي معركة كبيرة تعلقت به من أجل فصل الدين عن الدولة، ومن أجل ذلك راسل الحاكم شاتينو"Chetaigneau" في 9مارس1946 وطالب منه إيجاد حلول ووسائل لتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة، في نفس الوقت وسع فيه الشيخ العقبي من استشاراته للفعاليات الدينية والأعيان الجزائريين، ولاقى الشيخ رداً من جميع الشيوخ باستثناء شيوخ الزوايا الذين كانوا في مجملهم مع بقاء الأمر على حاله، و حتى الشيخ البشير الإبراهيمي والعربي التبسي لم يتفاعلا مع مبادرة الشيخ العقبي[3]، لا نظن أن المشكلة كانت في الفكرة نفسها بل في صاحب الفكرة، ويبدو أن الأمور لم تكن على ما يرام بين الطيب العقبي وأعضاء الجمعية، وهذا لم يكن سراً.

ويبدو أن الأمور أصبحت ملحة جداً، ففي سنة 1946 وأثناء رحلة الذهاب إلى الحج وعلى ظهر السفينة، بث أنصار الحزب الشيوعي في أوساط الحجيج الدعاية لمسألة فصل الدين عن الدولة، ووزعوا مناشير تندد بتدخل الإدارة في شؤون الدين الإسلامي[4]، ويبدو كل هذا الحراك السياسي والمطالب الاجتماعي حول المسألة لم يردع الإدارة الاستعمارية، بل واصلت تدخلاتها في شؤون الدين الإسلامي، فقامت بتأسيس لجنة لمحاولة وضع قانون أحوال الشخصية للجزائريين La commission de codification du droit musulman » بزعامة عميد كلية الحقوق الأستاذ موران"Morand"، هدفها محاربة ظاهرة تعدد الزوجات، الطلاق التعسفي، وزواج القصر[5].

---

[1]-Busson, Op cit, p22
[2]-Ibid, p110
[3]-Busson, L'indépendance du culte Musulman en Algérie, Op.cit p10-11
[4]-Rabah Achi, op.cit., p99
[5]-Derminghem, Emile, Initiation a l'Algérie, Librairie d'Afrique et de L'Orient, Paris, 1958, p259.

لكن على ما يبدو أن سنة 1947 كانت سنة حافلة بالأحداث، حاولت من خلالها فرنسا انتهاج نهج جديد، وذلك بغية امتصاص غضب الجزائريين بعد أحداث 1945 الدامية، وكذلك لاحتواء الجدل والمطالب التي ألحت عليها جمعية العلماء المسلمين، وأحزاب الحركة الوطنية في وجوب فصل الدين عن الدولة، بعدما توالت المذكرات والمطالب، كما بين ذلك أنفاً كإستصدار قانون 1947 الذي نظم الشؤون السياسية للجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، أو ما يطلق عليه خطأ اسم دستور1947، الذي جاء في مادته 56 "استقلالية الدين الإسلامي" إزاء الدولة مضمونة بنفس الشكل كباقي الديانات الأخرى، بالإستناد على القانونين الشهيرين الصادرين في 9ديسمبر1905، و27سبتمبر1907، وكان هذا نصاً صريحاً بإلغاء ونسخ الاستثناء الذي كان يمثله الدين الإسلامي، وتعميم جميع الأديان بمبدأ الفصل، وكان ذلك لوحده رغم التلكؤ في عدم تطبيقه انتصاراً لجهود الحركة الوطنية، وخاصة جهود جمعية العلماء المسلمين، بعدما ستأخذ الحركة الوطنية ونوابها في الجمعية الجزائرية "Assemblée Algérienne" على عاتقها تطبيق المادة 56 من قانون1947، وكانت الحكومة الفرنسية قد لمحت قبل استصدار القانون لتعميم مبدأ الفصل عبر وزير داخليتها في 21أوت1947، الذي صرح أمام الجمعية العامة قائلاً: "أريد أن يعرف الجميع من هذه المنصة، وفق صلاحيات حكومة الجمهورية الفرنسية، أقول أن الدين الإسلامي منذ الآن يتمتع في الجزائر على غرار الديانات الأخرى بهذا الحق [يقصد الفصل]، كما يجب على الحكومة أن تتناسى ما يحدث في داخل هذه الكنيسة؟؟مثلما هو الشأن مع باقي الكنائس[1]".

وكان قبل ذلك قد صرح النائب الفرنسي تومبل"Temple" أمام الجمعية الفرنسية قائلاً: "حقيقة أن الدين الإسلامي يتعرض إلى حالة من اللامساواة واضحة"، « Il est exacte que le culte musulman est soumis à une inégalité flagrante »[2]، ولكن رغم أن المادة 56 من قانون سنة1947 أعادت التأكيد على مسألة فصل الدين عن الدولة، إلا أن الأمر ظل يراوح مكانه، لأن الأمور كانت تستدعي وجوب إعادة النظر في إدارة الأوقاف والخوف من أن يستغل الوطنيين الجزائريين هذه الثغرة[3].

[1]-Busson, Contribution a l'étude des Habous, op.cit., p02 .
[2]-Ibid, p121.
[3]-Ibid, p02.

هذا ما شجع رموز الحركة الوطنية على الضغط من جديد وبقوة وهذه المرة، استناداً لقوة القانون، ومن أجل تنسيق الجهود أكثر طالب "الطيب العقبي" باستحداث الاتحاد العام للجمعيات الإسلامية الجزائرية، وفي نفس الوقت طالب المفتي العاصمي سنة 1948 باستحداث مجلس مركزي للدين الإسلامي يرأسه مفتي[1]، ربما كان الأمر بإيعاز من الإدارة الاستعمارية لكي تضمن سيطرتها غير المباشرة على شؤون الدين الإسلامي، عبر رجالها المخلصين موظفي السلك الديني، في حالة ما إذا اضطرت لتطبيق المادة 56 بصفة نهائية، وهنا نقل زعماء الحركة الوطنية معركتهم إلى الجمعية الجزائرية، وأصبحت المرافعات كلها تنصب حول وجوب تطبيق المادة 56، كمرافعات النائب "بوقادوم" عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية حول المسائل الدينية، ومطالبته بتحرير الأوقاف، كما عبر "لمين دباغين" عن استيائه من سيطرة موظفين غير مسلمين على إدارة الشؤون الإسلامية[2]، وتفاعل جميع نواب الجمعية الجزائرية الأوربيين والجزائريين مع القضية، وتوالت المشاريع حول تطبيق مبدأ الفصل على غرار مشروع "بورا ودوفيير " " Bourra et Deferre"، السيدة "رابييMme Rabier"، وتلاه مشروع النائب "مختاري"، والمشروع الثالث مشروع النائب "تومبل Temple"، ويبدو أن المشروع الثالث قوبل ببعض الاهتمام لواقعيته، بعدما أدخلت عليه بعض التعديلات بإضافة اقتراحات النائب "غاتوينغ Gatwing "حول الأعياد الإسلامية[3]، لكن ظلت الإدارة الاستعمارية تماطل في تطبيق المشروع، وراحت تندد بإلحاح بعض النواب الجزائريين على غرار "بلهادي" عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي ندد صراحة بخرق الإدارة الاستعمارية لمعاهدة الاستسلام.

ويبدو أن المشاريع والاقتراحات لم تتوقف حول هذا الموضوع، وأصبحت الجمعية الجزائرية لا تعرف الهدوء بفعل المجابهة المستمرة بين المؤيدين والرافضين لتطبيق هذا القانون، ففي جوان1949 جاء اقتراح السيدين النائبين "حسان" و"مصباح" حول المسألة، في وقت ندد فيه "أحمد فرانسيس" بالجمود الذي تعانيه المسألة، وفي نفس الوقت ظهرت لجنة العمل من أجل الاستقلال الفعلي للدين الإسلامي بقيادة النائب "محمد بن صيام"[4].

---

[1]-Busson, L'indépendance du culte Musulman en Algérie, op.cit., p25.
[2]-Busson, Contribution a l'étude des Habous op.cit., p119.
[3]-Busson, L'indépendance du culte Musulman en Algérie, op.cit., p12.
[4]-Ibid.,p13.

وفي ديسمبر من نفس السنة قدم مجموعة من النواب على غرار "فلييرValieur "، "صاري بن سالم"، "بوشنافة"، "حسان"، "شرقي"، اقتراح تشكيل لجنة لدراسة التدابير اللازمة من أجل تعيين موظفين الدين الإسلامي، كما طالب ثلاثة نواب من الحزب الشيوعي في اقتراح مرسل للجمعية بوجوب تطبيق المادة 56[1].

لكن سنة 1950 كانت سنة استثنائية كثر فيها الجدل حول المسألة، بعدما طرحت جمعية العلماء المسلمين مذكرتها الشهيرة حول مسألة فصل الدين عن الدولة، ونددت فيها بالوضع الجامد للمسألة، وتسلط الإدارة الفرنسية بطابعها اللائكي على شؤون الدين الإسلامي، خلاف ما هو سائر في سوريا، مصر، العراق، والهند، ووقع على المذكرة حوالي 85 شخصية إصلاحية وطرقية، لكنها خلت من توقيعات رجال الدين الرسميين والشخصيات السياسية، وكذلك لم يوقعها أحد من وجهاء بني ميزاب[2]، لكن لقيت المذكرة دعم ومساندة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وببرودة من الحزب الشيوعي الجزائري، وتخوف منها رجال الدين الرسميين لخوفهم من ذهاب امتيازاتهم، ومن مسألة انتخاب ممثلي الدين الإسلامي في مختلف اللجان والمجالس بذل التعيين، وكانوا يعلمون أنه في حالة الانتخاب كانوا لا يتحصلون إلا على أصواتهم، وفي المقابل احتمال كبير لهيمنة رجال الإصلاح على هذه اللجان والمجالس. ولتتمين هذه الجهود، سافر كل من الشيخين العربي التبسي والبشير الإبراهيمي إلى فرنسا في نفس السنة للحصول على دعم لقضيتهم من طرف البرلمانيين والسياسيين الفرنسيين وكان اقتراح العلماء يتمحور حول:

- المطالبة بحرية الدين الإسلامي، وفصلها عن الحكومة فصلاً حقيقياً.
- تطبيق المادة56 من قانون1947 المتضمن استقلال الدين الإسلامي عن الحكومة.
- وجوب تكوين مجلس إسلامي أعلى منتخب يقوم بالتفاوض مع الإدارة الاستعمارية حول الأوقاف، وتؤول إليه مسؤولية تسيير الاعتمادات المالية.

[1]- Busson, L’indépendance du culte Musulman en Algérie, op.cit.,p22.
[2]-Ibid, p17.

كما عابت المذكرة تدخلات الحكومة الفرنسية، والتي لخداع الرأي العام أوعزت لرجال الدين الرسميين بتشكيل جمعيات دينية، هذه الجمعيات طالبت بتسليم شؤون الدين إليها، وهذا لإبقاء الأمر على حاله كأنها تنقل القضية من يدها اليمنى إلى اليد اليسرى[1].

وكان منتظراً أن يرفض ويندد رجال الدين الرسميين بهذه المذكرة التي رأوها تهدد مصالحهم وامتيازاتهم قبل أن تهدد مصالح فرنسا، وتصدر المفتي العاصمي والشيخ "رايس" من وهران قائمة الرافضين لما جاءت به المذكرة، كما عارضها ممثلي السلك الديني في تلمسان وسارعوا بإصدار مذكرة رفعت للحكومة العامة، تحمل إمضاء العديد من الشخصيات الدينية الرسمية والطرقية عرضوا فيها بالجمعية ورجالاتها، واتهموها بمحاولة تفريق المسلمين، بعد مقاطعة أتباعهم للصلاة في الجامع الكبير الرسمي، وصلاتهم في مساجدهم الحرة، وتم تشبيههم "باللوثريين" و"الكلفنيين" "Luthériens "، " Calvinistes"، ولا ندري إذا كان هؤلاء على علم أن النهضة الأوربية لم تتأتى لولا جهود المصلحين الدينيين على غرار "كلفن" و"لوثر"، بل جاء في المذكرة أن هؤلاء المصلحين المسيحيين أحسن من علماء الإصلاح الجزائريين لأنهم أسسوا كنائس خاصة بهم بينما علماء الإصلاح يريدون السيطرة على مساجد المسلمين[2]، ووصفوهم بالجهلة والفوضويين، وحملة الفكر الوهابي، وطلاب غايات سياسية[3]، كما عارضت المذكرة جميع مطالب الجمعية حول المساجد والحبوس، وأوصت على إبقاء الوضع على حاله تحت إشراف الحكومة الفرنسية، ومن خبث هذه المذكرة أنها طالبت بتطبيق قانون1907، موضحة أنه في ظل غياب "اكليروس" إسلامي، يستطيع الحاكم العام تولي شؤون إدارة الدين الإسلامي.

من خلال تشريحنا لهذه المذكرة، نلاحظ أن أصحابها كانوا أكثر تطرفاً حتى من غلاة المعمرين في قضية فصل الدين عن الدولة فمشاريع "تومبلTemple "، "غاتينينغ Gatuning " ، "بورا Borra " ، " Deffene"ديفان، "رابي Rabier" ، حاولت إيجاد على الأقل حلول ترضي الجميع، ولم تكن أكثر

---

[1]-مذكرة في قضية فصل الدين الإسلامي عن الحكومة قدمها مجلس إدارة الجمعية باسم الأمة الجزائرية المسلمة إلى المجلس الجزائري، مرجع سابق, ص14.

[2]-Mémoire présenté a Monsieur le gouverneur général de l'Algérie par l'association Cultuelle des Musulmans Orthodoxes de Tlemcen sur la question du culte Musulman, Edition Heintz, Oran , Mai 1951p5.

[3]-Ibid, P7.

تطرفاً وجهلاً وانحيازاً للإدارة الاستعمارية، مثلما كانت عليه مطالب مذكرة علماء تلمسان وأعيانها الذين ترأسهم الشيخ العشعاشي.

ويبدو أن مذكرة جمعية العلماء المسلمين أيقظت مضاجع الإدارة الاستعمارية، بعدما أحدثت ضجة كبيرة، توالت بعدها ردود الفعل، فهذا تقرير فرنسي يقر صراحة "إنه إذا تم قبول مطالب الجمعية حول فصل الدين سوف يتم استيلاء على كل المناصب الدينية من طرف "الانفصاليين" والذين ليس لهم هدف إلا الدعاية لأفكارهم المعادية لفرنسا، وسوف يؤدي ذلك إلى اضطرابات خطيرة يصعب التكهن بنتائجها"[1]. وأما بعض الفعاليات الدينية التي كانت تدور في فلك الإدارة الاستعمارية، فقد تشدقت ببعض الكلمات التي تنم عن عدم المسؤولية واللامبالاة إزاء وضعية الأوقاف الإسلامية، ففي رسالة من الشيخ حاج "عبد الرحمن بسايح" في خصوص مسألة فصل الدين يقول فيها:"أعتقد أنه في حالة الفصل، فإن تسيير [دور العبادة والأوقاف] سوف يؤول – مع غياب الأهلية الفكرية–Maturité Morale إلى أناس غير أكفاء وغير نزهاء"، من يقرأ هذا الكلام يعتقد أن موظفو السلك الديني كانوا على دين وعلم ونزاهة [2]، وتقارير أخرى خوفت من مطالب الجمعية في مذكرتها بدعوى عناصرها مشاغبون يتحينون الفرص لبث الشغب، وتستشهد بأحداث الواد سنتي 1938/1937، الذي كان ضالعاً فيها الإصلاحي الشيخ "عبد العزيز بلهاشمي" وتلميذه الشيخ "عبد القادر الياجوري"، كما ذكرت التقرير أن الجزائريون البسطاء لا يأبهون بهذه المذكرة، ولم يسمعوا حتى بها لعدم فهمهم للموضوع في ظل جهلهم المفرط[3]، ومن الغريب أن الشيخ "بسايح" الأنف الذكر كان من الموقعين على وثيقة العلماء سنة 1952، ثم انقلب على عقبيه، ويبدو أنه كان يطمع في منصب في المجلس الإسلامي الأعلى، الذي أوصى به العلماء في مذكرتهم، لكن بعد إبعاده عن الجمعية الدينية للبيض، وربما من طرف عناصر إصلاحية انقلب على عقبيه، وأصبح خصم شرس لمسألة فصل الدين عن الدولة.

---

[1]-AOM, séparation de culte et de l'Etat des Oulémas Réformistes 1930, 16H42.
[2]-AOM, Déclaration de Bessaih Hadj Abderahmen1952, 16H42.
[3]-AOM, séparation de culte et de l'Etat sur le mémoire d'oulémas réformistes, op.cit., 16H42.

هذه الحالة على ما يبدو أعيت علماء الإصلاح، فهذا الشيخ البشير الإبراهيمي يشتكي في مقاله في البصائر تحت بعنوان "فصل الدين عن الحكومة أو فصل رمضان والأعياد عن قاضي الجزائر" من سوء الأحوال قائلا

"...عمدت [الإدارة الاستعمارية] إلى شخص من هذه الشخوص، فغطت به مقصداً من مقاصدها المفضوحة وسترت باسمه الإسلامي، وصبغته الإسلامية مكيدة من مكائدها المكشوفة، فبالأمس غطت فضيحة استعباد المساجد باسم المفتي، واليوم تستر مكيدة تدخلها في الأعياد الإسلامية باسم القاضي، ولا مفتي ولا قاضي وإنما هي الحكومة المتسترة بهذه الأسماء التي لا تستر...فقد كان الصوم والإفطار والأهلة والأعياد كلها بعيدة عن تدخل الحكومة، وكانت كالناحية المستقلة من الوطن المستعمر، لم يصبها من تسلط الحكومة ما أصاب المساجد والأوقاف والحج... ولما جد جد القضية الدينية بيننا وبين الحكومة انتهى الأمر إلى إمعان الزيادة، وانتهى بها إلى الغلو في الكياد، فرأت أن تلحق الصوم والأعياد الدينية بالمساجد والحج، حتى يعمها الاستعمار، ويشملها الاحتكار، والجديد في القضية هو لجنة الأهلة والأعياد الإسلامية على القديم وهو لجنة الأهلة...][1]

النص التالي لا يحتاج إلى شرح فتسلط الإدارة الاستعمارية زاد ليشمل جميع شؤون الدين الإسلامي، فبعد الأوقاف ودور العبادة، ها هي الآن تسيطر على تنظيم المواسم والأعياد وحتى التدخل في لجان الأهلة، وكأن الأمر كان رداً على إلحاح الجمعية ورجالاتها على مسألة فصل الدين عن الدولة، وكان قبل ذلك قد اقترح الشيخ العربي التبسي في مقال له ضم الكنائس وأوقافها وأموالها إلى الحكومة، وكذلك الدين اليهودي، مادام الإسلام في قبضة الحكومة "فليكن الدينان الآخران في قبضتهما أيضاً"[2]، وأردف الشيخ الإبراهيمي قائلاً: [...إن المسألة خطيرة، وأن الأمة الجزائرية في قلق عظيم، وأن أصحاب الأغراض من حكومة ومحكومين يعبثون بديننا ونحن ننظر، فلنقف الوقفة الحازمة التي توقف كل عابث عن حده...][3]

1-البصائر،فصل الدين عن الحكومة , رقم89، 8أوت1949.

2-العربي التبسي، "فصل الدين عن الدولة طلائع ومقدمات"، البصائر، العدد57، 22نوفمبر1948.

3-الشيخ الإبراهيمي، "فصل الدين عن الحكومة"، البصائر، العدد75، 19أفريل1949.

ولم تتوقف الأمور عن هذا الحد فعلى ما يبدو أعتبر رجالات الإصلاح القضية قضيتهم والمعركة معركتهم، وألحوا أكثر على مسألة فصل الدين عن الدولة، وتوالت المذكرات والمذكرات المضادة كأنها حرب معلنة حول المسألة، كلها تدور حول تطبيق وفهم المادة56 من قانون 1947، فحتى علامة وهران الشيخ "زدور ابراهيم" المعروف "بالطيب المهاجي" رفع مذكرة للحاكم العام سنة 1950، حيث طالب فيها الإدارة الاستعمارية برفع يدها عن الوقف الإسلامي، واقترح تشكيل مجلس أعلى يراقب أعمال الجمعيات الدينية وترفع له ما أشكل من نوازل، ويشرف هذا المجلس على الوظائف الدينية، وله حق التعيين والعزل والتأخير والتقديم بدون الحاجة لمراجعة الحكومة حسبما هو معمول به لدى أتباع الديانات الأخرى، وكذلك أوصى بعدم منع أصحاب الجنح السياسية من تولي الوظيفة الدينية[1]، ويبدو أن حلفاء الجمعية في الحركة الوطنية ممثلين في فرحات عباس وحزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أدلوا بدلوهم في هذه المسألة وعلى ما يبدو دعماً لجهود الجمعية ورجالات الإصلاح في مسألة فصل الدين عن الدولة، فقدموا للجمعية الجزائرية بتاريخ 30-12-1950 تقرير تفصيلي شامل وكامل حول شؤون الديانة الإسلامية بالأرقام والحسابات والاقتراحات، تقاطعت كل هذه الأفكار مع مطالب الجمعية ورجالاتها، ولا شك في وجود تنسيق شامل وعلى أعلى مستوى بين الجمعية وحركة فرحات عباس حول قضية فصل الدين عن الدولة، ومحاولة منهم لاستثمارها كورقة سياسية لإحراج الإدارة الاستعمارية، فالجمعية اعتبرتها المعركة الفاصلة أو "أم المعارك" رغم التناقض الكبير "للفكر العلماني" مع "الفكر الإسلامي"، ولكن هذا الأمر إذا اعتبرناه بهذا الشكل يصبح ظلماً للعلماء، فوجوب استحضار ظرفية الاستعمار وعبثه بالأوقاف وشؤون الدين الإسلامي فما كان من حيلة للعلماء إلا استغلال هذا القانون لتخليص الدين الإسلامي من غبطة السلطة الاستعمارية، وتفطنت على ما يبدو الجمعية للإشكال الذي يمكن أن تحدثه المصطلحات ففي كل أدبيات الجمعية لا نجد إلا ما نذر مصطلح "العلمانية"، وذلك لمدلولاته الإيديولوجية المخالفة لتوجهات الجمعية ورجالات الإصلاح، بل كانت تفضل عبارة فصل الدين عن الدولة أو عن الحكومة، وقد نجد بعض الكتابات الإصلاحية باللغة الفرنسية تستعمل مصطلح اللائكية "Laïcité"، ولكن بشكل ناذر جداً، وهذا

[1]-الطيب المهاجي، تقرير الشيخ الطيب المهاجي في قضية الأحباس الجزائرية,المطبعة العلوية مستغانم,1370هـ

التناقض الظاهري حسب رأينا يشبه تناقض الإدارة الاستعمارية التي تدعي العلمانية ولكن تسمح لنفسها التدخل في شؤون الدين الإسلامي[1]، وهي التي كانت تحب أن تسمي نفسها بالقوى الإسلامية الكبرى،

وما يمكن قوله أن المعركة بالأساس كانت معركة الإدارة الاستعمارية مع الجمعية، فأخشى ما كانت تخشاه فرنسا أنها لو طبقت الفصل نهائياً ربما يستغل أتباع الجمعية ذلك للاستحواذ على الوظائف الدينية ومؤسساتها، ومن تم استعمالها ضد الاستعمار.

ويبدو أنه للخداع مرة ثانية عينت الجمعية الجزائرية في نوفمبر1951 لجنة لإيجاد صيغة لتطبيق قانون1947 لفصل الدين عن الدولة، سميت بلجنة الديانة الإسلامية متكونة من خمسة وعشرين عضوا، دورها الاستماع لرجال الدين والأعيان، وعين النائب مصباح مقرراً لهذه اللجنة، وتم الاستماع للقضاة، والعلماء، والإصلاحيين، وشيوخ الزوايا، والشيخ العقبي، أجمع كلهم على وجوب تأسيس مجلس إسلامي أعلى، ولكن الاختلاف كان حول كيفية تعيين أعضاء المجلس، فبينما أراد شيوخ الزوايا تعيين هؤلاء، اقترح العلماء أن يعينوا بالانتخاب، وطرح النائب مصباح تقريره في مارس1952، وصودق عليه في جانفي1953، وجاء بما يلي:

1- تأسيس لجنة لشؤون الدين الإسلامي في كل مقاطعةDépartement، واحد لكل ألف شخص ينتخب لمدة 6 سنوات.

2- تأسيس مجلس عام دوره وضع قانون للوظيفة الدينية، وتعيين رجال الدين، تحديد رزنامة الأعياد الدينية، وتنظيم التعليم الديني في دور العبادة، مراقبة لجان الديانة والنظر في المنازعات، وتأطير فريضة الحج.

لكن هذا المشروع المصادق عليه لم يعجب الكثيرين أولهم العلماء، حيث أشار العربي التبسي في مقال له في البصائر بتاريخ 1ديسمبر1952، أن هذا التقرير فيه نظريات مخالفة لمصلحة الدين

[1]- Rabah Achi, op.cit., p63.

والمساجد، واقترح تأسيس هيئة مؤقتة مكونة من علماء وطرقيين وقضاة وموظفين دينيين[1]، الانتقادات الموجهة لتقرير مصباح من داخل اللجنة وخارجها أدت إلى استقالة هذا الأخير، ليخلفه الشيخ لخضاري، وظلت الأمور تراوح مكانها دون تجسيد توصيات هذا التقرير على أرض الواقع، وجاءت ظرفية الثورة الجزائرية التي يبدو أنها لم تغير الكثير، مع تمسك الإدارة الاستعمارية بنظرتها للمسألة بتعنت وغباء شديدين، كما أن المسألة كانت تعني الحياة أو الموت بالنسبة للوجود الفرنسي بالجزائر، ويتأكد لنا ذلك من خلال زيارة وزير الداخلية الفرنسي موريس بابون إلى الجزائر والذي أوصى أن تبقى الأمور على حالها لكي لا يستفيد منها من وصفهم بـ"المتمردين"[2].

المبحث السابع: تأطير الإسلام في فرنسا

1)تاريخية التواجد الإسلامي بفرنسا:

تعتبر علاقات فرنسا مع الإسلام كدين، علاقات تاريخية بدأت بعد الاحتكاك المباشر بين جيوش المسلمين بقيادة عبد الرحمان الغافقي وبين الجيش الفرنسي بقيادة شارل مارتل في معركة بواتييه"Poitiers" الشهيرة سنة732م، وازدادت وتيرة هذا الاحتكاك بمشاركة الملوك الفرنسيين في الحملات الصليبية، لكن تحولت هذه العلاقات في العصور الحديثة إلى علاقات أكثر براغماتية، بعدما استطاع "فرنسوا" الأول إرساء قواعد علاقات متميزة مع "سليمان القانوني"، ولا نستغرب بعد ذلك ظاهرة استقرار حوالي 70 ألف إلى 150 ألف مورسكي بعد سقوط الأندلس في فرنسا، تحول جزء هام منهم إلى البروتستانتية، بحكم أن المناطق التي استقروا فيها، كانت تعج بأفكار الإصلاح المسيحي، خاصة في منطقة "لونغ دوك-روسيون"، مواطن الكاتاريين "Les Cathares" الذين كانت لهم صولات وجولات مع الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية، كما استطاع بعض هؤلاء المرسكيين، على العكس من ذلك التأثير في بعض السكان المحليين وتحويلهم إلى الديانة الإسلامية، ثم هاجروا معاً إلى تركيا، وكان أبرزهم من مضطهدي حوادث سان برتليميو "Saint Barthélémy"، وبعض هؤلاء

[1] - العربي التبسي، تقرير مصباح لا يصلح أن يكون أساسا للنظر في فصل الدين عن الدولة، البصائر، العدد208، 1ديسمبر1952.

[2]-Rabah Achi, op.cit. p99.

المريسكيون كانوا صناعاً مهرة أصحاب حرف استقروا في منطقة بيزييه"Bèziers"، وسجل المؤرخون حالات زيجات مختلطة ,كما اعتقدهم البعض غجراً وافدين من مناطق أخرى، وظل هذا الوجود ظاهراً متميزاً مع قلته حتى بداية الحرب العظمى[1]، وحسب المؤرخ لويس كردياك "Louis Cardillac"، كان استقبال الفرنسيين للمورسكيين ودياً سمحوا لهم بالاستقرار ومزاولة بعض النشاطات كالصناعات والحرف وزراعة الأرض، ويبدو أن ذلك كان بإيعاز من الملك الفرنسي البروتستنتي المثير للجدل "هنري الرابع "Henri VI"، كما يبدو أنهم ساهموا في إدخال صنائع شتى إلى فرنسا على غرار الخزف والحرير[2].

وفي عهد نابليون كانت الصدمة الكبرى بالشرق المتخيل مع الحملة الفرنسية على مصر، والتي قادها نابليون مع جمهرة من الاختصاصيين والعلماء والمستشرقين، المتلهفين لاكتشاف ودراسة هذا الشرق المتخيل، بعدما كانوا في حالة هوس بما يسمى سحر الشرق "La Magie de l'Orient"، ويذكر لنا الجبرتي وقوع العديد من الزيجات المختلطة أثناء الحملة الفرنسية بين جنود فرنسيين ومصريات بعد إعلان إسلامهم، وهناك بعض الروايات عن إسلام الجنرال الفرنسي نائب نابليون في مصر كليبر "Kléber"، وهناك جنرال آخر أسلم بشكل رسمي وسمى نفسه جاك عبد الله "Jacques Abdallah"، وتزوج من ابنة أحد الأعيان في مصر اسمها "لالة زبيدة"، وعين حاكماً على بيمونت "Piémont" حتى وفاته سنة 1810، وظلت زوجته محافظة على لباسها المشرقي أثناء إقامتها في باريس مع ابنها علي[3].

أما الوجود الجزائري بفرنسا فليس لنا من معلومات كبيرة على ذلك، اللهم إلا إقامة بعض التجار بفعل نشاطاتهم في مدينة مرسيليا التي كانت معروفة بنشاطها التجاري بفعل مينائها المتوسطي، فبعض الأعيان الجزائريين قبل الاحتلال استقروا هناك وتزوجوا من فرنسيات على غرار أحمد بن ضربة، وإقامة حمدان خوجة في باريس مع بعض الأعيان الجزائريين حتى بعد الاحتلال[4]، ثم الإقامة الجبرية للأمير عبد القادر ومرافقيه، ثم من بعده الثائر بومعزة، وبقي الأمير في قصر "أمبوازAmboise"حتى سنة 1852، حيث تحولت إقامته إلى شبه مجتمع إسلامي شرقي مصغر، تقام الصلوات جماعة، تنحر الأضاحي، يدفن الموتى، بعدما توفيت زوجته "لالة خيرة" بنت الشيخ بن

---

[1]-Sedak,Sellam, op.cit, p18.
[2]-Ibid, p 17.
[3]-Ibid, p20.
[4]-Ibid, p20.

سا لم مقدم الزاوية القادرية، ويمكن اعتبار إقامة الأمير حلقة مهمة في تاريخ المسلمين والإسلام بفرنسا.

ونلحظ وجوداً إسلاميا ظاهراً ومتميزاً في هذه الفترة من خلال تراخيص بالدفن في سجلات مدينة باريس منذ 1856[1]، كما أن الضابط الذي كلف بالتصدي للمتمردين في أحداث كمونة باريس "Commune de Paris"، كان مسلماً يدعى علي، وبعد ذلك تم نفي سجناء انتفاضة المقراني في كورسيكا، وخصصت لهم مقبرة في مدينة "Calvi"، كما أن بعض السان سيمونيين تأثروا كثيراً بالإسلام وحضارته فاعتنق الإسلام ودافع عن المسلمين على غرار "إسماعيل ايربان"Ismail Urbain" الذي اعتنق الإسلام في مصر، وصرح بذلك بعدما أخبر القنصل الفرنسي بإسلامه مع تعهده باحترام قوانين الملك الفرنسي، ليصبح بعدها ترجماناً في الجزائر، وتزوج من مسلمة جزائرية لم تستطع التأقلم والعيش معه بباريس، كما ألف كتباً عديدة على غرار "المرأة في القرآن"، "قبائل جرجرة"، "التسامح في الإسلام"، كما عين مستشاراً للشؤون الإسلامية في ظل الإمبراطورية الثانية، وكان وراء العديد من الرؤى والقرارات التي كانت أكثر تسامحاً وفهماً "للأهالي"، وظل يكتب بأسماء مستعارة منددا بالسياسة الاستعمارية للجمهورية الثالثة حتى وفاته سنة 1884[2].

كما أن مجيء الجمهورية الثالثة شجع استقرار الكثير من المفكرين المسلمين في باريس على غرار أحمد فارس الشدياق، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، حينها دخل الإسلام في فرنسا مرحلة جديدة، خاصة مع بدايات القرن العشرين بفعل نشاط الحركة الوطنية وبعض المناصرين لها، فهذا النائب الفرنسي فيليب غرونييه"Philippe Grenier" أسلم بعدما قام برحلة إلى الجزائر وأصبح يلقب "بنائب العرب" "Député des Arabes"، كما أن سفر الأمير خالد إلى فرنسا كان له كبير الأثر على علاقات فرنسا مع مسلميها، بعدما كان هناك يقوم الصلاة، كما أنه ألقى خطاباً ألهب الجماهير وأوصى بتشكيل هيئة سياسية وطنية إسلامية، والتي سوف تتحقق بتأسيس نجم شمال إفريقيا.

ومع بداية الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ابتداءً من 1902، والتي زادت بشكل كبير سنة 1912، سوف تدخل فرنسا في عهد جديد، تحاول فيه تأطير الإسلام بفرنسا، هذه الهجرة التي كان من

[1]-Sedak,Sellam, op.cit,p22.
[2]-Ibid, p20.

المفترض أن تكون مؤقتة تحولت إلى هجرة دائمة، توالت خلالها أجيال عدة، وأفرزت وضعاً لا نمطياً مميزاً أحدث إشكالا في المجتمع الفرنسي، بعدما عولت فرنسا على الإدماج السريع لمهاجريها المسلمين في إطار إيجاد ما يسمى "بإسلام فرنسي" بدل إسلام في فرنسا، ولا تزال الجدلية قائمة ليومنا هذا، مع هواجس المسلمين في فرنسا في الحفاظ على معالمهم الهويتية، وتمسكهم بالإسلام كعادات وتقاليد واعتقاد قبل كل شيء، مع ولاء كبير لبلدانهم الأصلية، ورفضهم الاندماج والذوبان في المجتمع الفرنسي، وخير دليل على ذلك تمركزهم في أحياء خاصة ومعروفة في المدن الفرنسية، وارتيادهم نوادي، ومقاهي، وفنادق، ومطاعم خاصة بهم، وباءت كل محاولات فرنسا في تأطير الإسلام في فرنسا بالفشل رغم تأسيس مسجد باريس، واستحداث مجالس إسلامية. كل ذلك لم يساهم في تحكم الإدارة الفرنسية في مسلميها، ولكن في نفس الوقت لم يتوحد هذا الوجود الإسلامي ,الذي ظل وسيظل متفرقاً بفعل انتماء القومي المعلن بدل الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة.

2-تأسيس مسجد باريس

تعود تاريخية إنشاء مسجد باريس إلى جدلية وجود الإسلام بفرنسا نفسها، الذي بعدما كان فكرة مستوحاة من "سحر الشرق"، أصبح بعد احتلال فرنسا للشمال الإفريقي حقيقة يجب التعامل معها، وصحيح أن التواجد الظاهر العلني للإسلام في فرنسا كان عبر بناء مسجد باريس ومؤسسات أخرى ذات طابع لائكي على غرار ملجأ أو مستشفى الفرنكو-إسلامي في بوبيني "Bobigny"، الموجه بشكل خاص لمسلمي شمال إفريقيا[1]، ومن حينها طرحت الجدلية العقيمة بين الإسلام في فرنسا، أو الإسلام الفرنسي الفاشلة على ما يبدو إلى يوما هذا، بما أن فرنسا لم تستطع حتى الآن توحيد مسلميها في المواسم والأعياد وفق رزنامة دينية موحدة، وحتى في المجالس الإسلامية أصبح الإختلاف سيد الموقف، حيث لم ينقطع ذلك الانتماء القومي للمسلم الفرنسي، كل نحو بلده الأصلي يصوم ويفطر معه، ضارباً عرض الحائط بتوصيات المجالس الإسلامية، وقرارات رئاسة مسجد باريس، وبذلك منذ الوهلة الأولى فشلت فرنسا في إحداث وإنجاح مشروع الإسلام الفرنسي " Islam Made In France".

---

[1]-Djalila Sbai, La République et la Mosquée, In Pierre Jean luizard, Le choc colonial et l'Islam, op .cit p224.

ويقال أن فكرة بناء مسجد باريس طرحت أيام لويس الخامس عشر ,بعد اتفاق أجراه مع المولى بن عبد الله في 28ماي1767[1]، كما طرح مشروع المسجد أول مرة بشكل جدي من طرف الجمعية الشرقية، وهي جمعية أدبية علمية في ماي 1846، تمخض عن هذا الطرح تشكيل لجنة قدمت تقرير طرح بدوره على البرلمان في 22ماي و24جوان من نفس السنة، وكان المشروع كبير، تمثل في بناء مسجدين واحد في باريس والآخر في مرسيليا، إضافة إلى معهد ومقبرة إسلامية، بعدها قدم المشروع للدراسة والموافقة أمام وزير الديانات في 02ديسمبر1846، كبادرة رمزية للمساواة بين المسلمين والأوربيين، مستندين في ذلك على الفقرة الخامسة من الميثاق الملكي الذي يؤكد على حمايته لجميع الأديان، كما جرت مراسلة بين مختلف الوزارات حول المشروع، لكن نهاية مقاومة الأمير طمرت المشروع قرابة الخمسين سنة حتى أعيد إحياء الفكرة سنة 1894[2].

لقد أعاد شارل روفيي"Charles Rouvier" بعث الفكرة من جديد سنة 1894، حيث كان يشغل منصب المقيم الفرنسي في تونس، ولكن اختزله في مشروع مسجد باريس فقط، وأدعى أن المشروع يؤكد احترام فرنسا للإسلام والمسلمين، كما تحمس للمشروع وزير الخارجية "Hanotaux" في وقت كانت تشكو فيه وزارته من المساس بسمعة فرنسا في الخارج خاصة لدى الدولة الإسلامية، من جراء تدخل فرنسا في شؤون الحج، وتدابير المنع المتكررة. ففي سنة 1894 بالذات تم طرح القانون الأساسي المنظم للحج إلى البقاع المقدسة، وأكد الوزير أن نسبة من تكاليف المشروع سوف تتحملها الجزائر وتونس، لكن المشكلة كانت في احتدام الصراع حول فصل الدين عن الدولة، في وقت كان المشروع يعتبر تدخلاً سافراً في الشؤون الدينية، فدولة تدعي الطابع اللائكي لا يمكنها تمويل والدعوة إلى بناء معابد، لكن ما أعان على دعم المشروع تحمس الحزب الاستعماري وأعوانه في فرنسا، وكذلك ترحيب المستشرقين، والجالية العثمانية والمصرية الموجود بفرنسا، وبعض المثقفين والنبلاء، فشكلوا كلهم جمعية وأمضوا على عارضة سلمت لوزارة التعليم العام، والفنون والديانات جاء فيها:

---

[1]-Sadek Sellam, op.cit., p174.
[2]-Ibid, p225.226.

"إذا كان المسلمون لا يأتون لباريس إلا بأعداد قليلة، وفرنسا عامة، هذا لأنهم لا يجدون مكاناً رمزياً لهم، ولا يكون هذا المكان إلا في مسجد"[1]، وقامت الجمعية بجمع تبرعات وأسست مكتباً للغرض نفسه، لكن المشروع أثار حملة إعلامية شعواء عبرت عن العداء والعنصرية خاصة سنتي 1895و1896، في وقت دعم فيه السلطان العثماني "عبد الحميد" المشروع، وأوصى بتوسيعه أكثر ليصبح جامعة إسلامية، لكن لاقى المشروع ظروف سياسية وإيديولوجية غير مواتية في تلك الفترة بسبب الصراع الداخلي في فرنسا بين الكاثوليك والجمهوريين بسبب قضية دروفيز "Dreyfus"، إضافة إلى قضية إبادة الأرمن، وحالة اللااستقرار في الجزائر، وكمثال على ما كانت تكتبه الصحافة الفرنسية ضد المشروع ما جاء في جريدة "لوموند أوليستري "Le monde illustré" في 30جوان1895، "في عهد مضى كان فرسان فرنسا يذهبون للقتال في الأرض المقدسة، أما اليوم فأحفاد الصليبيين يشيدون مسجداً في باريس لأحفاد السرازين"[2].

وفي خضم الحوار الفرنسي حول مسألة فصل الدين عن الدولة، روجت الصحافة الأوربية والمصرية خبر بناء المسجد بمباركة الشيخ عبده، وشيخ الأزهر، وكذلك لاقت الفكرة دعم أميرة مصرية مقيمة بفرنسا، كما لاقى دعم الحاكم العام بالجزائر جول كامبون "Jules Combon" صاحب السياسة الإسلامية، بإصداره للقانون الرئيسي لتنظيم الرحلة إلى الحج في 10ديسمبر1894، والذي كانت تربطه علاقات مع الكثير من شيوخ الزوايا خاصة الطيبية، وهو الذي منح أيام عطلة للأطفال الجزائريين المتمدرسين أثناء الأعياد الإسلامية[3].

وكذلك عرف المشروع تأييداً منقطع النظير من كريستيان شارفيس"Christian Cherfils"، حيث كان هذا الرجل من أبرز المدافعين عن الإسلام، ومؤسس الأخوية الإسلامية" Fraternité Musulmane"، وكان تربط الرجل صلات مع "مصالي الحاج" و"الأمير خالد"، لكن الكل يعلم أن المشروع جاء كدعاية لضرب أفكار الجامعة الإسلامية والولاء للسلطان العثماني الذي كانت تقام

[1]-Djalila Sbai, op.cit., p228.
[2]-Ibid., p228.
[3]-Julien, op.cit., p176.

الخطبة باسمه في عدة مساجد بالجزائر[1]، وطرحت الفكرة من جديد إبان المعرض العالمي بباريس، وعاود السلطان عبد الحميد مباركة المشروع ودعمه وتبرع بحوالي 500.000فرنك، لكن السلطان عبد الحميد كان بهذا الصنيع يقوم بالدعاية لنفسه ويقطع الطريق أمام أنصار "تنظيمات" الموجودين بكثرة في العاصمة الفرنسية والمعارضين لسياساته، إلا أن السلطان عبد الحميد أشترط أن تكون رعاية المسجد مباشرة من إسطنبول تحت رعاية شيخ الإسلام.

لكن بعض الشخصيات النافذة في باريس كانت ضد المشروع على غرار السياسي المحنك "جورج كليمنصو" "Gorges Clemenceau"، رغم ذلك بدأت الأمور تتحرك في الاتجاه الصحيح، ولقيت دعماً رمزياً من قيادات في الحركة الوطنية بالجزائر، على غرار الأمير خالد، بن تامي، الدكتور موسى مختار حاج سعيد، المفتي المقراني، الدكتور تامزالي، ايتيان دينيه، كونتيسة دوبيني Comtesse D'Aubigny"، النائب لافونارد "Lavonard"، روزي "Rozet"، "شيرفيسCherfils"، برا "Prat"، بورداري "Bourdarie"[2].

لكن مجيء الحرب العالمية الأولى، ونجاح البعثة الفرنسية المدنية العسكرية بقيادة العقيد بريمون وبمشاركة قدور بن غبريط، واتصالهما بأمير الحجاز شريف حسين، أعطى ذلك دفعاً لتجسيد المشروع على أرض الواقع، خاصة بعد تأسيس جمعية حبوس الحرمين، والتي سوف تلعب دوراً في رعاية المشروع، كما أنه تم تأسيس في فرنسا لجنة المعهد الإسلامي، مهمتها بناء نادي للاجتماع للمسلمين، ورأت فرنسا منح المشروع لجمعية أحباس الحرمين على أن يشارك المسلمين في تغطية المشروع[3].

وفي 1919 كثر اللغط حول مسمى المشروع، هل هو معهد إسلامي؟، أم جامعة إسلامية، منظمة إسلامية، نادي إسلامي، لكن رئيس اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية "CIAM"أوغسطين برنارد "Augustin Bernard"، أوصى بعدم الإشارة للصفة التعليمية للمشروع، كما رفض المارشال ليوتي "Lyautey" مشروع معهد إسلامي أو ما شابه. ولكن في الأخير أريد للمشروع بعد الحرب العالمية

---

[1]-Sadek Sellam, op.cit., p174.
[2]-Ibid., p176.
[3]-Djalila Sbai, op.cit., p229.

الأولى أن يكون كتكريم للقتلى المسلمين الذين ماتوا دفاعاً عن فرنسا، وبذلك تحمست جمعية حبوس الحرمين وقدمت في 30جانفي1920 المشروع للحكومة تحت اسم "المعهد الإسلامي"، وتعهدت أنه لا يتعارض مع مبادئ الدولة اللائكية، بحكم أن المشروع هو ثقافي يعرف بالحضارة الإسلامية، وكلف قدور بن غبريط رسمياً بجمع التبرعات لبناء المشروع في 19أوت1921[1]، ولكن في نفس الوقت لقي المشروع معارضة "شكيب أرسلان" و"رشيد رضا" بدعوة أن المشروع يمول من مداخيل أوقاف الحرمين للمساهمة في بناء المسجد، الذي أريدَ له أن يكون دعاية لتلميع صورة فرنسا في العالم الإسلامي[2].

وتم تدشين المسجد رسمياً في 15جويلية1926 من طرف السلطان المغربي مولاي يوسف بمعية رئيس الجمهورية الفرنسية غاسطون دوميرج"Gaston Doumergue"، كما دشن بعدها باي تونس محمد الحبيب قاعة الاجتماعات التابعة للمسجد، وضم المسجد لواحق أخرى على غرار مكتبة، حمام، فندق، ومعهد للدراسات، وأريد لهذا المشروع أن يشكل سفارة للإسلام بفرنسا, وأن يكون سفيرها الشيخ قدور بن غبريط.

لكن ندد نجم الشمال الإفريقي بالمشروع فور تأسيسه، مستنكراً عودة الإسلام الرسمي، ودعي للتجمهر للتنديد بذلك[3]، وقد تجسد هذا الرفض في تجمع "Grange-aux-belles" في 14جويلية1926، الذي حضره 2000 شخص نددوا فيه بالمسجد، باعتباره "مناورة كلونيالية" للتعمية على ما يحدث في منطقة الريف المغرب، وما يحدث للدروز في لبنان، فكيف يفتح فيه مسجد في باريس في وقت ترسل فيه قوات فرنسية من جنود مغاربة لقتل إخوانهم في لبنان[4].

وكانت دعاية النجم تقول " إننا بحاجة إلى مدارس في الجزائر، يسقط الاستعمار، يسقط الجهل"، كما نددوا بتوابع المسجد مثل الحمام والدكاكين واعتبروها تدنيساً للمسجد، وشبهوها بعلب الليل، والبعض كان يرى في المشروع مدارات وعلى سبيل الصفح عن ما اقترفه الجنرال "غورو" في دمشق.

---

[1]-Djalila Sbai, op.cit p230.
[2]-Revue du monde Musulmans, Les wakfs des villes saintes, Deuxième trimestre, Année 1926, P150.
[3]-Sadek Sellam, op.cit., p182.
[4]-Idem.

ويبدو أن الحركة الوطنية لم تكن تنظر إلى المشروع في يوم من الأيام نظرة الرضا، فلم تكن العلاقات جيدة بينها وبين إدارة المسجد، فالرؤساء الذين ترأسوا نظارة المسجد من بن غبريط إلى "حمزة بوبكر"، كلهم كانوا محل عداء وانتقاد من طرف الحركة الوطنية وزعماء الثورة الجزائرية، وظل يحافظ المسجد إلى يومنا هذا على ولاء غريب ومفرط للحكومة الفرنسية، ولقد تفطن لذلك منذ البداية زعماء الحركة الوطنية، فبمجرد وصول الشيخ "فضيل الورثلاني" إلى باريس بمعية "راجف بلقاسم" سنة1936دعى إلى رحيل قدور بن غبريط من مسجد باريس[1].

ويبدو أن فرنسا أسست المسجد لكنها لم تأخذ على نفسها تقديم إعانات له تحت أي مسمى ربما بحكم الطابع اللائكي للدولة الفرنسية، ومن أجل ذك اعتمد المسجد على توابعه للتمويل كالحمام والدكاكين، لكن ذلك لم يكن كافياً، وبذلك قام أعضاء جمعية الحبوس بالاستجداء للقيام بأعباء المسجد، وهذا الرجل الثاني في الجمعية الشيخ "أحمد سكيرج" ناظر أوقاف فاس يقوم برحلة لإفريقيا السوداء الفرنسية"AOF" لجمع التبرعات من أجل مسجد باريس[2]، لكن ظل ذلك غير كافيا في ظل وجود حالة من الجهل بوجود المسجد حتى في صفوف المثقفين، كما طالب سي قدور بن غبريط من أعضاء جمعية حبوس الحرمين إعانات من أجل صيانة مسجد باريس، وتزويد منشآت المسجد ولواحقه بالتدفئة المركزية، وقد كلف ذلك حوالي نصف مليون فرنك، حتى أن بعض الأعضاء اشتكوا من الإلزامات المالية المفروضة عليهم من طرف عميد مسجد باريس. وكان هذا الأخير في نفس الوقت قد كلف "بن ساسي" بجمع التبرعات في عمالة قسنطينة، وهذا في وقت تقاعس فيه الأعضاء المغاربة والتوانسة عن المشاركة في هذه التبرعات. ويبدو أن المسجد أصبح يجد معارضين ومنتقدين له حتى في صفوف زعماء الحركة الاصلاحية في الجزائر حيث رأوا أنه من الأجدر بناء مساجد صغيرة في الأحياء التي يتركز فيها المسلمين، بدل مسجد ضخم وفخم بعيد عن الجزائريين المقيمين هناك، الذي لا يعدو أن يكون مجرد مركز استقبال السياح[3]. ويبدو أن قدور بن غبريط وأمام تذبذب مداخيل المسجد سمح بفتح أبواب المسجد أمام غير المسلمين, ما عدا يوم الجمعة مقابل دفع حوالي خمسة

---

[1]-Sadek Sellam, op.cit, p184.
[2]-AOM, Mission D'Ahmed Skeiredj en AOF 1929, 16H42.
[3]-AOM, Réunion de la Société de Habous, 22 Mai 1942, 7cab05.

فرنكات، بالإضافة إلى أنه قام بكراء توابع المسجد كالحمام والمطعم والمقهى والدكاكين الخمس[1]، وساعدت الحكومة الفرنسية المسجد عبر العمل على تخفيض العبء الضريبي عنه، وزادت جمعية حبوس الحرمين على ذلك بمنعها إرسال الصرة إلى الحرمين منذ سنة 1918، وأخذت توجه قيمتها للمساهمة في تمويل المسجد[2]، لكن يبدو أن سياسة كراء الدكاكين والحمامات وفتح الزيارة لجميع الأجناس، ومن هب ودب حول المسجد إلى وجهة غير وجهته الحقيقية وأفرغه من طابعه الروحي، بعدما اعترت جوانبه بعض المظاهر المنافية للقيم والأخلاق والأعراف، حتى ظهر ذلك للعلن، فهذا النائب البلدي "روبرت بروص "Robert Brosse"، استاء لهيئة المسجد المفرطة في التجارة الساقطة، واعترض على حق الدخول الذي يطلب من زائري المسجد، وعلى وجود محلات يرى بداخلها أزاوج يشك في هيئاتهم، والتمشرق الزائف، بعدما تم تحويل المكان من بيت مقدس للإسلام إلى هيئة سوق مستشرق، وظهور مظاهر الفجور في الأماكن التابعة للمسجد، وهذا ما نددت به جريدة الشهاب في مقالها حول المسجد و ذكرت أن أحد توابعه كانت عبارة عن قاعة للرقص[3].

3-المقابر الإسلامية بفرنسا

لقد فرض الوجود الإسلامي نفسه في فرنسا ، حيث أصبح الأمر ملحا بضرورة تخصيص للجالية المسلمة أماكن للعبادة ومقابر للدفن وفق أحكام الدين الإسلامي، من غسل وتكفين، واستقبال القبلة، ووضع شواهد على القبر بذل من الصلبان، هذه الشواهد التي تدل على هوية الدفين الإسلامية. وسوف تطرح الفكرة بقوة أثناء الحرب العالمية الأولى، بعد وفاة العديد من الشباب الجزائري دفاعاً عن فرنسا، ولكن أول حالات دفن مصرح بها كان سنة 1856وفق سجلات مدينة بباريس، ولكن أقيم أول مربع مخصص للمسلمين في فرنسا سنة 1857 في منطقة بير لاشيز"Père-La-Chaise"، لكن المسألة طرحت بقوة كما ذكرنا أثناء الحرب العالمية الأولى[4]، ولقد تم دفن حوالي 44

---

[1] – عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص180.

[2] –مرجع نفسه، ص176.

[3] –مولود بن باديس، مسجد باريس مسجد للإسلام أم محل للهوى الليلي، الشهاب، العدد95.

[4] -Juliette Nunez La gestion des espaces confessionnels des cimetières de la ville de Paris, L'exemple du culte Musulmans, Le mouvement social, N°237, Avril2011.P 14.

ميت مسلم بين سنتي 1856و1870، كما أن أسرى ثورة المقراني المسجونين في جزيرة كورسيكا دفنوا بعد وفاتهم في منطقة "Calvi"[1].

ارتفعت أثناء الحرب العالمية الأولى أصوات تطالب بإلغاء المقابر الإسلامية في "بييرلايشز" نظراً للموقف التركي ضد فرنسا وحلفائها، لكن أطراف أخرى نددت بذلك بما أن الإمبراطورية الفرنسية تحوي ملايين المسلمين، ويشاركون في القتال إلى جانبها في الحرب، ومن أجل ذلك خصصت بلدية باريس مقبرة في "Nogent-sur-Marne"، وعززتها بعد ذلك بقبة تتوسط قبور المسلمين، وأقيم بجانبها مسجد صغير للمسلمين سنة 1915 في نفس المكان، وتم دفن ما مجموعه 307 جندي مسلم أكثرهم مغاربة في المقابر الباريسية حتى نهاية سنة 1918[2].

إلا أن الأمر لم يخلوا من حوادث مؤسفة، في أثناء الحرب العالمية الأولى وضعت على قبور بعض القتلى المسلمين شواهد عليها صلبان خاصة في مقبرة بانتان"Pantin"، ولتفادي هذه الإهانة ربما غير المقصودة، تم وضع قانون صادر عن وزارة الحربية بوجوب احترام شروط الدفن الخاصة بالمسلمين من غسل وتكفين، وكذلك وضع قبر بشاهدين من خشب أو غيره ويكتب على الشاهد عبارة (هذا قبر المرحوم)، إضافة إلى النجمة والهلال[3].

وتعزز ذلك بقرار وزارة الدفاع في 19مارس1940 الخاص بعملية دفن المسلمين، وذلك على ما يبدو حسب جنسياتهم سواء مدني أو عسكري، مع احترام التقاليد الإسلامية في تغسيل الميت، تكفينه، وتوجيهه إلى القبلة، ووضع شاهدين الأول أكبر عند الرأس، والأصغر عند القدمين[4].

---

[1]-Sadek Sellam, op.cit., p22.
[2]-Juliette Nunez, op.cit., p14.
[3]-Michel Renard, Gratitude, contrôle, accompagnement, le traitement du religieux islamique en métropole, Bulletin de l'Institut d'Histoire du temps présent, N°83, juin2004, P21.
[4]-Juliette Nunez, op.cit., p15.

المبحث الأول: الحج في الجزائر قبل صدور قانون 10 ديسمبر 1894:

سنحاول في هذا المبحث التطرق للرحلة إلى الحج زمن الاحتلال, لكن في الفترة التي سبقت صدور القانون الأساسي الصادر في 10 ديسمبر 1814، الذي يعتبر القانون الأساسي المنظم للرحلة إلى الحج ، لا يجب الإعتقاد أن فرنسا لم تكن تهتم أو تراقب الحجاج الجزائريين القاصدين البقاع المقدسة قبل سنة 1894، حيث انتبهت الإدارة الاستعمارية منذ البداية لخطورة هذه الرحلة العابرة للحدود على مصالحها ولم تتورع في نعث الحجاج بالمتعصبين والظلاميين، ومصدر خطر ومتمردين بالفطرة"Fanatiques et Indociles"[1]، ويذكر ليون روش"Léon Roches"أن فرنسا حاولت منذ البداية المراقبة والإشراف على قوافل الحج، وذلك لأسباب اجتماعية ودينية، ولأسباب تجارية بغية الوصول إلى تجارة إفريقيا الوسطى[2].

ولكن إذا رجعنا القهقرة إلى الوراء بغية تتبع هذه الرحلة الحجية المقدسة، نجد أن في العهد العثماني كان الداي يعقد اجتماع يحضره وكيل الأوقاف الحرمين، الذي يمنح صدقات موجهة لفقراء الحرمين التي كانت تحدد بحوالي 200 محبوب (10800 فرنك ذلك الوقت)، في تلك الفترة كان عدد الحجاج قليلا لا يتجاوز 300 إلى 400 شخص بالنظر لتكاليف الرحلة ,كما كان الركب الرسمي يذهب عن طريق البحر، وكان للبيت الملجي وعائلته حق الذهاب مجانا[3]، في وقت كان فيه سكان الصحراء والهضاب العليا يذهبون مع الركب المغربي ويقاطعون الركب الرسمي، أو بالأحرى لم يحضوا بشرف الرحلة البحرية مع الركب الرسمي العثماني، ولم تكن السلطة العثمانية تتدخل لمنع هذه الرحلات الغير رسمية ,هذا ما كان يتسبب في وقوع حالات من انتشار ونقل الأوبئة والأمراض التي كانت تقابلها السلطات العثمانية بنوع من السلبية والقدرية، حيث لم تكن تفعل شيئا حيال ذلك[4].

---

[1] -Ageron, Algérie contemporaine, Op.cit., P289.
[2]- Léon Roches, Trente ans a travers l'Islam, P269.
[3]- Pierre Boyer, op.cit, P276.
[4] -Ibid, P276.

أما الركب الرسمي الحامل للصرة كان يضطر في بعض الأحيان لكراء سفنا أوربية, مثلما حدث سنة 1694م، حيث تم كراء سفينة يونانية، وسنة بعدها تم السفر على متن سفينة هولندية، وسنة 1118 هجرية تم كراء سفينة فرنسية، وفي سنة 1715م سافر الوفد على ظهر سفينة بريطانية، وعلى التوالي سنوات 1131، 1132، 1139 هجرية تم السفر على ظهر سفينة فرنسية، وهذا إن دل على شيء دل على عناية السلطة العثمانية بالركب الرسمي للحج، وذلك عبر كراء أجود السفن وأفخمها لنقل حجاج بيت الله إلى الحرمين الشريفين[1].

لكن مباشرة بعد احتلال الجزائر عرفت الرحلة إلى الحج انقطاعا منذ الاحتلال، ونقصد هنا التنظيم الرسمي للرحلة بسبب الجهاد ضد العدو، وسقوط السلطة العثمانية الرسمية مبكرا، ولم يعاد التنظيم الرسمي للرحلة إلا سنة 1842، حينما قامت السلطات الاستعمارية بتخصيص سفينة كاميليون "Caméléon" لنقل 124 جزائري أكثرهم من ميسوري الحال من وهران، العاصمة، عنابة حيث وصلوا إلى الإسكندرية في الثالث من أكتوبر، وتم تكليف السفينة "تانكريد Tancrède" بنقل الحجاج في رحلة العودة لمختلف الموانئ القريبة من مقار سكناهم في جويلية 1843[2].

وكان مدير المالية في الإدارة الاستعمارية، قد قدم تقريرا سنة 1836 نصح فيه بوجوب الإشراف على تنظيم رحلة الحج المنقطعة منذ 1830، وذلك لدواعي دعائية لجلب أهالي الداخل إلى فرنسا، وكذلك لدواعي اقتصادية قصد ربط علاقات اقتصادية مع الحجاز، كما نصح بتوفير سفن للغرض ,شريطة أن يكون النقل مجاني، وعلى الحجاج تدبير أمور أكلهم ومشربهم، واقترح منح قيمة مالية وهدايا ثمينة لملك الحجاز، وعلى أن يحجر على الحجاج بعد عودتهم في محجر طولون، بدل محجر "كاب ماتيفو Cap Matifou" الذي كان لا يحظى بالشروط الأساسية ويعاني من حالة اللاأمن، ولقد تفاعل وزير الحربية مع هذا المشروع، لكنه لم يحظى بالقبول[3]، وما يهمنا من هذا التقرير التفطن المبكر للأبعاد السياسية والدينية والاقتصادية والأمنية لفريضة الحج، والتي إن لم تلقى ترحيبا من السلطات الاستعمارية إلا أنها سوف تتدارك الأمر بعد ذلك.

---

[1]-نصر الدين سعيدوني ,مرجع سابق ,ص177.

[2] -Revue Algérienne et coloniale, Janvier 1860.

[3]- Pierre Boyer, Op.cit., 279.

ويبدو أن التوصيات سابقة الذكر التي وردت في التقرير ذهبت أدراج الرياح، بعد ما تم منع الحج رسميا سنة 1838[1]، وكانت أول مرة يحدث فيها المنع، وذلك لأن الحجاج كانوا لا يرجعون إلى أرض الوطن، لكن في السنة الموالية ووفق مراسلة في 20 ديسمبر 1839، تقرر وجوب السماح بالرحلة إلى الحج والإشراف عليها، وذلك كما ذكر وزير الحربية لتأثيرنا الإيجابي على الأهالي، ونسج علاقات تجارية مع الحجاز، والتوصية بتسفير الحجاج مجانا إلى الإسكندرية[2]، بشرط تخصيص مبلغ من موارد الأوقاف الحرمين لتنظيم الرحلة.

ويبدو أن وزير الحربية اقتنع أخيرا بجدية وبعد نظر التقرير السالف الذكر، فمن الفترة الممتدة ما بين 1840- 1860 سوف تخصص فرنسا سفريات مجانية لبعض الأعيان والرؤساء القبائل لاستمالتهم وضمان ولائهم، إضافة لبعض القياد، والمقاتلين المتعاونين مع الجيش الفرنسي، شرط أن يكونوا فوق الأربعين وأكثرهم من سكان المدن، إضافة إلى حرفيين، ملاك أراضي أكثرهم يملكون أكثر من عشرين هكتار، فوق 35 سنة لا يقومون بأي عمل سياسي، وليس لهم أي تعصب ديني ظاهر[3].

وفي هذا السياق ذهب الأغا "المازاري" إلى أداء فريضة الحج، وهناك وثيقة أرشيفية تشير إلى قائمة من ذهبوا معه، كما صدرت أوامر بتسهيل سفرهم احتوت الوثيقة الصادرة سنة 1843 على الأسماء التالية: الحاج "قدور بن السلافة الدايري"، الحاج "محمد بن قدور" من المكاحلية، "محمد بن معمر السجراري"، الحاج "محمد التلمساني"، "الجيلالي بن عامر العكرمي"، الحاج "قدور بن عثمان"(...)."عبد القادر بن الجيلاني" (...)، سي "محمد بن منصور التلمساني"، "أمة الله بدرة"، "سي أحمد بن حسن قطاري"[4].

وكان وزير الحربية في نفس السنة قد تعهد بتطبيق مجانية الذهاب إلى الحج ذهابا وإيابا، وأن لا يحظى بهذا الصنيع إلا من يتأكد ولائه لفرنسا، أو من قدموا خدمات لصالح الدولة الفرنسية. وفي

[1]-أبو القاسم سعد الله, تاريخ الجزائر الثقافي, الجزء الرابع, ص400.

[2] -AOM, Sur le pèlerinage a la Mecque 1839, F80/1636.

[3]- Escande, Op.cit, P 46.

[4] -AMG, 1H35 Oran 1835.

مراسلة من وزارة الحربية في 26 أكتوبر 1843، تم تزويد الحجاج الراكبين في السفينة "لوسابير Le Cerbère"من الحجاج بحوالي 200 غطاء قطني، وعلى أن يرافقهم المدعو "زكار Zaccar" وكان يعمل كمترجم في الجيش وذلك لنقل الحجاج إلى الإسكندرية، ومرت السفينة على موانئ مستغانم، تنس، شرشال، من أجل حمل الحجاج الذين كانوا من المفروض أن يركبوا من موانئ وهران، أرزيو، الجزائر[1].

وكان وزير البحرية والمستعمرات قد قرر قبل ذلك تخصيص بعض السفن، لنقل الحجاج إلى الاسكندرية، على أن تمر السفن بموانئ شرشال، الجزائر، جيجل، سكيكدة، عنابة[2].

ومن خلال هذه المراسلتين نلاحظ التفطن المبكر من الإدارة الاستعمارية لتنظيم شؤون الحج، ومحاولة شراء الذمم، وذلك لاشتراط شروط الولاء وخدمة فرنسا في أي مترشح يريد الذهاب إلى الحج، كما يمكن اعتبار المترجم "زكار" هو أول مسؤول تولى مرافقة الحجاج في رحلتهم إلى الحج، والذي لا نعرف عنه غير الاسم ونرجح انه كان من المستعربين، هذه المهمة التي سوف يتولاها محافظو الحكومة بعد ذلك ويقدمون بعد الرحلة تقارير مفصلة، كما أن الموانئ المذكورة التي تأتي بمجملها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، أرزيو، مستغانم، سكيكدة، شرشال، ... الخ. مقارنة مع الموانئ التي سوف تكون منطلقا للحجاج الجزائريين على طول الفترة الاستعمارية وهي وهران، الجزائر، عنابة، ونرجح أن ذكر تلك الموانئ وتخصيصها لنقل الحجاج في تلك الفترة، راجع للظروف الأمنية في وقت لم تكن الأمور قد حسمت إبان مقاومة الأمير عبد القادر الباسلة.

لقد أوضح الجنرال بيجو في رسالة إلى وزير الحربية بإعادة تنظيم شؤون الحج وذلك في رسالة مؤرخة في 15 جويلية 1842، وتأسف لانقطاع ذلك بسبب الأحداث، وصرح قائلا:" "أعتقد أنه من الضروري السماح بتنظيم هذا الفعل الديني، بمنح مجموعة من الأهالي، الحق في الذهاب إلى الإسكندرية، يمكننا بهذا الصنيع أن نبعد من البلد لوقت معين أو إلى الأبد، بعض الأشخاص الذين كانوا يشكلون مصدر قلق لسيادتنا"[3]. كما طلب تخصيص سفينة تتجه إلى وهران، فالجزائر، سكيكدة، عنابة، لنقل الحجاج قبل توجهها إلى الإسكندرية، وتكون هذه الرحلة مجانية، على أن يتكلف الحاج بشؤون مأكله ومشربه، ويبدو أن اقتراحاته لقت قبولا، حيث تم تخصيص السفينة

[1] -AOM, Ministère de la guerre 26 octobre1843, F80/1636.
[2] -AOM, Ministère de la guerre, 2 Aout 1843, F80/1636.
[3]- Boyer Pierre, op.cit., P279.

"لوكاميلون" لنقل الحجاج، توجهت إلى وهران وحملت 46 شخص من الأعيان، ثم الجزائر وحملت حوالي 40 شخص، و42 حاج من عنابة، وتم إصدار تعليمات بوجوب حسن معاملة هؤلاء الحجاج أثناء السفر، وفي السنة الموالية وفي نفس الظروف وكما ذكرنا سابقا ترأس الوفد المترجم "زكار "وبطلب من باشا مدينة طنجة توجهت السفينة إلى طنجة لنقل أحد أعيان هذه المدينة. وفي سنة 1844 ولأسباب مجهولة، تنقل الحجاج في رحلتي الذهاب والإياب عبر مرسيليا، حيث خضعوا هناك لإجراءات الحجر صحي، رغم رفض السلطات المحلية في مرسيليا هذا الأمر[1].

لكن الإدارة الاستعمارية كانت تراقب هذه الرحلة بعيون حذرة، ففي 20 جويلية 1845 أصدر بيجو قرارا بمصادرة الأسلحة من الحجاج بعد عودتهم، وتعويضهم على هذه المصادرة. وفي نفس السنة سوف تعتمد الإدارة الاستعمارية لأول مرة قرارا له دلالات خطيرة وهو القرار الصادر في 20 أوت والذي يفرض على الحجاج استصدار تراخيص من الإدارة الاستعمارية للذهاب إلى الحج[2].

وفي هذه السنة الحافلة بالأحداث، تم رفع طلب لوزير الخارجية لوضع إعانات لمساعدة الحجاج المعوزين في الحجاز، على أن تتولى قنصلية فرنسا بجدة مهمة توزيع هذه الإعانات بمعرفتها[3]. كما تم قبول طلب شخصيات كبيرة ,وبعض الأعيان للحصول على امتياز الركوب في السفن الفرنسية للذهاب إلى الإسكندرية، وتم ذكر بعض الأسماء على غرار "الشاذلي" أغا بني شقران وابنه محمد و"سي الحاج المعطي" وهو من الأعيان المراكشيين وبصحبته سبعة من خدمه[4]. وتواصلت عمليات شراء الذمم بالنقل المجاني لبعض الأعيان إلى الحج، ففي رسالة صادرة في 28 جويلية 1846، تخطر بوصول المدعو "الهادي عدة بن ميلود" قريب المزاري إلى مرسيليا من أجل الركوب هناك إلى الإسكندرية بغية أداء مناسك الحج، والتوصية بوجوب تسهيل الإجراءات على أن يكون النقل مجانا له ولخادميه. وقد يكون منح امتياز السفر لإبعاد مع التوصية بالمراقبة كما حدث مع أحد أعيان منطقة القبائل المدعو" "سي محمد أمزيان ولد أورابح" حيث تخبر برقية عن دخوله الإسكندرية في 18 سبتمبر 1848، قادما من مرسيليا ثم إلى القاهرة، ومنها إلى الحجاز[5].

---

[1]- Boyer Pierre, op.cit., P281.
[2] -Collot Claude, op.cit., P304.
[3] -AOM, Pèlerins de la Mecque 12 janvier 1845, F80/1636.
[4] -AOM, Au sujet de deux chefs arabes qui se rendent au pèlerinage a la Mecque 1845 ,80F/1636.
[5] -AOM, Le consulat de France en Egypt. 12 déc. 1848, F80/1636.

كما أن هذه الرحلة لم تكن تخلوا من أخطار والمشاق، ففي سنة 1847 غرق حوالي 70 جزائري كانوا في رحلة إياب بعد أدائهم فريضة الحج قرب سواحل كورسيكا، كانوا على متن سفينة عثمانية[1]، وسوف تتكرر الحادثة عشرة سنوات بعد ذلك، حيث غرقت سفينة قرب جزيرة "تيلونيزا" قرب سواحل مالطا، كانت تقل حوالي 109 جزائري و98 مغربي على ظهر سفينة عثمانية كانت راجعة من الإسكندرية، وتم إرسال السفينة الفرنسية "سبيرال Spiral" لإعادتهم إلى الجزائر مع التعهد بالتكلف الإدارة الاستعمارية بتكاليف الرحلة[2].كما أنه في أبريل 1848 غرقت سفينة قرب سواحل قبرص كان بها بعض الجزائريين، وتم انتشال بعض المتاع الذي بيع في المزاد، وتم دعوة ذوي الحقوق إلى التقرب إلى المكاتب العربية، لاسترجاع ما هو حق لهم[3] .

ورواية ليون روش تأكد لنا الظروف الصعبة التي كان يسافر فيها الحجاج، حيث يروي أنه شاهد بأم عينه مركب يحمل الحجاج جزائريين كانوا حوالي 200 شخص، بينما لا تتعدى حمولة المركب 50 شخص، وكانوا لا يأكلون إلا بعض الخبز اليابس، ويشترون الماء بثمن باهض فقط لكي لا يهلكون عطشا، ولقد أخطر "ليون روش" حكومته حسب قوله بالظروف السيئة للحجاج الجزائريين[4] .

ويبدو أن هذه الصعوبات والعوائق والأخطار التي كانت تحيط برحلة الحاج، أدت إلى تناقص أعداد الحجاج تدريجيا، ففي سنة 1848 تم تسجيل حالتين لحجاج تنقلوا إلى الإسكندرية عبر مرسيليا مجانا وصرحوا أن الناقلات اليونانية الناقلة للقمح كانت تطلب أسعارا زهيدة[5]، وهذا ما شجع الإدارة الإدارة الاستعمارية على إلغاء مجانية النقل، التي كانت في الأساس لبعض المحظوظين فقط، بعدما أصبحت فرنسا تتخوف أكثر وأكثر من الحجاج، وإمكانيات أن يستغل بعض المطلوبين أمنيا مراكب الحجاج للفرار إلى الخارج.

---

[1]-AOM, Le 30 /05/1847, F80/1636.
[2] -AOM, Le consulat de France a Malte, F80/1636.
[3]- المبشر, العدد 52, 30 أكتوبر 1849.
[4] -Roches Léon, Trente ans a travers l'Islam, op.cit,P 281.
[5] -Boyer Pierre, Op.cit, P281.

لكن في نفس الوقت تعالت بعض الأصوات المعارضة لأي تساهل مع الإذن بالرحلة إلى الحج حيث في سنة 1848 صرح الجنرال "لامورسيير Lamoricière" وزير الحربية آنذاك قائلا:" إن نقل العرب مجانا على متن أسطول الدولة يكلف سنويا تكاليف معتبرة، والتي لا يمكن تعويضها من طرف خزينة الجمهورية"[1].

إبتداءً من سنة 1848 فرض على الحجاج ضمان تكاليف رحلتهم ذهابا وإيابا، وهذا لتفادي حالات الترحيل القصري وعلى حساب ميزانية الدولة، هذه الحالة من الترحيل سوف تعاني منها الحكومة الاستعمارية حتى نهاية الاستعمار "Les cas de Rapatriement"، ومن أجل ذلك تم تطبيق هذه الإجراءات على الرحلة إلى الحج.

لكن هذه الرحلة لم تخلوا من مشاكل تعقيدات أخرى، وما أكثرها حيث سجلت عدة شكاوى ضد انتهازية بعض الناقلين الذين لا يحترمون شروط السلامة والأمن، ففي سنة 1851 كادت سفينة محملة بالحجاج أن تغرق في سواحل "موري Morée" وكان على متنها 207من حجاج، مما اضطر إلى إعادة ترحليهم على نفقة الإدارة الاستعمارية، ومنذ ذلك الحين أصبحت عملية إعادة ترحيل الحجاج تتكرر مرارا وتكرارا[2].

ويبدو أن إجراءات النقل المتطورة على ما كانت عليه الأمور سابقا، شجعت حتى بعض المغاربة للطلب السفر رفقة الوفد الجزائري، كما ذكرنا سابقا طلب باشا طنجة ثم أحد أعيان مراكش بهذا الشأن، أو ربما مجانية الرحلة استهوت الكثير من الأعيان، ولكن فرنسا قامت بهذا الصنيع لشراء بعض ضعفاء النفوس، وكذلك لإبعاد بعض الأعيان لكف شرهم عن مصالح فرنسا في هذا الظرف الحرج، وعلى العموم فإن معدل الحج في تلك السنوات عرف بعض الارتفاع النسبي بحوالي 1200 إلى 1500 حاج جزائري، أما نسبة النساء كانت بحوالي 2 بالمائة[3]، لكن الحجاج الذين تنقلوا مع البعثة الرسمية لم يتعدوا 97 حاجا، والباقي كلهم كانوا يتنقلون بشكل حر، البعض منهم يخرج بطرقه الخاصة أم البعض فكان يقدم طلب للتنقل منفردا.

[1] - Boyer Pierre, Op.cit, P281.
[2] -Idem.
[3] -AOM, Police Générale /passeport, Déc. 1845, F80/1636.

لهذا السبب تم تشديد الإجراءات سنة 1846 خاصة مع الحجاج الأحرار، وتم اشتراط جوازات السفر أو تراخيص للخروج من الجزائر، وفق قرار 20 أوت 1945 السالف الذكر. هذا ما أدى إلى تناقص عدد الحجاج الذي وصل عددهم إلى 109، إضافة إلى 98 حاج ذهبوا مع البعثة الرسمية في تلك السنة، لكن هذا العدد لا يمكن أن يكون صحيحا إذا علمنا أن الكثير كان يذهب عبر الحدود، تلك الحدود التي لا يمكن ضبطها أبدا، ومنذ ذلك الحين سوف يظهر مصطلح "الحجاج السريينPèlerins Clandestins".

ويبدو أن سنوات الانفتاح والتسهيل على الرحلة إلى الحج انتهت مع الإمبراطورية الثانية، فبمجيء الجمهورية الثانية، عرفت إجراءات تنظيم الرحلة إلى الحج تشددا مبالغا فيه.

حيث سببت الإجراءات الجديدة التي فرضت جوازات السفر مشكلة مع الدولة العثمانية التي كانت لا تزال تعتبر الجزائريين على أنهم مواطنون عثمانيون، ومن جهة أخرى استياء السلطات المحلية في مرسيليا من التدابير الخاصة والمكلفة، وبالخصوص إجراءات الحجر الصحي، كما صادف ذلك ازدياد إحساس الإدارة الاستعمارية من أخطار هذه الرحلة الدينية العابرة للحدود، وخطورتها على مصالح فرنسا وذلك لأسباب أمنية وسياسية واقتصادية وصحية، والخوف من مخالطة الحجاج الجزائريين لباقي حجاج الدولة الإسلامية من هنود وأندنسيون وأتراك، كل هذه التأثيرات السلبية الممكنة تنظاف إليها المصاريف التي كانت تتحملها الإدارة الاستعمارية، والتي كانت حسب رأي الساسة الفرنسيين في غنى عنها، لكن في نفس الوقت لم يكن في الإمكان عدم الإشراف على الحج وترك الحجاج وشأنهم، وذلك أمام اعتراضات وزارة الخارجية وتحذيرات قناصلة فرنسا في الشرق، ولكن وجب العمل على تثبيط الحجاج عن هذه الرحلة. ومن أجل ذلك اعتمدت قوانين كفرض جوازات السفر، والترويج لخطر الإصابة بالأمراض والأوبئة، والتخويف من المعاملة التعسفية التي كان يحظى بها الحجاج من سرقة ولصوصية وقطع الطريق،والتخلف الضارب بأطنابه في الحجاز[1].

---

[1] -Boyer Pierre, Op.cit, P277.

وعلى ما يبدو فإن فرنسا وإدارتها العسكرية التي حكمت الجزائر بطابعها البعيد عن الدين، إن لم نقل الملحد، لم تكن تعي أبعاد الرحلة إلى الحج ولا تقيم لها حرمة، حتى مجيء الإمبراطورية الثانية التي اتسمت سياستها باللامبالاة، حول أهمية تنظيم شؤون الحج، واتسمت بنوع من اللين بفعل تأثر رجالاتها بالفكر "السان سيموني" والذين كانوا يمثلون أعدادا هائلة في المكاتب العربية[1].

وزادت الإدارة الاستعمارية التدخل أكثر وأكثر في شؤون الحج، حيث تم إصدار قرار وزاري في 25 أفريل 1853 يفرض على الحجاج إثبات الاستطاعة المادية لأداء الحج، واستخراج جواز سفر. وفي 1855 صدر قانون آخر يوجب على الحاج التصريح بنوعية السلاح الذي يملكه، وكان هذا القانون مكملا لقانون 20 جويلية 1854 الأنف الذكر. كما أن الحاكم "روندون" أصدر منشور في 27 نوفمبر 1857، حث فيه مسؤولي المكاتب العربية إجراء تحقيق بعد عودة الحاج، ووضع تقرير عن أهم نشاطاته بعد عودته، وهل كانت له اتصالات مع بعض المجموعات أو الطرق.واستكمل هذا القانون بقرار وزاري في 16 أكتوبر 1858 للتقليل من التزامات منح جوازات السفر بغية التقليل من عدد الحجاج[2].

رغم ذلك تواصلت الرحلة إلى الحج ,فتفيد التقارير أنه في 31 ديسمبر 1859 وصلت إلى مرسيليا سفينة تحمل حجاج جزائريين بعد رجوعها من مكة على متنها حوالي 344 حاج، 299 من الجزائر العاصمة، 24 من عمالة وهران، و21 من عمالة قسنطينة غالبيتهم من بني ميزاب، وكان الحاج في تلك الظروف يدفع تكلفة السفر مسبقا بقيمة 128 فرنك ذلك الوقت للدرجة الرابعة، كما تذكر المصدر أن من بين الحجاج قاضي وهران، وستة من رجال الطرق، و21 من بني ميزاب، 238 من منطقة القبائل، و76 عربي (هكذا)، وامرأتين، نصبت لهم خيام في انتظار إعادتهم لوطنهم[3]، ونلاحظ الظروف التي كان يسافر فيها أعيان وشيوخ والجزائر وليس أي أحد، في سفن في الدرجة الدنيا أي الدرجة الرابعة وتنصب لهم خيام في ميناء مرسيليا في انتظار نقلهم إلى بلدهم، وذلك في أعز مواسم الشتاء حيث أن هذه الشهادة مدونة في جانفي 1849.

---

[1] - Boyer Pierre, Op.cit, P276.
[2]-Ibid, P282.
[3] -Revue Algérienne et Coloniale, Le pèlerinage a la Mecque, Janvier 1860.

ويبدو أن التخوف من الرحلة إلى الحج زاد أكثر وأكثر من طرف المسؤولين الفرنسيين، ففي مرسلة وزارية بتاريخ 26 سبتمبر 1864 التي تشير لتقرير صادر عن جنرال فرنسي حول رجوع الحجاج أكثر تعصبا. ويبدو أنه منذ ذلك التاريخ انقلبت العقلية الفرنسية ورؤيتها إلى الحج الذي أصبح باعتباره عملا سياسيا أكثر منه ديني مشكوك فيه, وهذا ما يفسر تناقص منح جوازات السفر والتي تناقصت في ستينات القرن التاسع عشر على هذا الأساس. 1863- 739، 1864- 671، 1865- 600، وحتى سنة 1871 تناقص بشكل كبير منح جوازات السفر، لكن بعد هذا التاريخ ارتفع العدد خاصة بالنسبة للقبائل التي لم تشارك في انتفاضة المقراني[1].

ويبدو أن منح جوازات السفر كان محل مساومة، فالقبائل التي كانت ثائرة على السلطة الفرنسية لم تكن تمنح جوازات السفر، إضافة إلى عاملي الخوف وحالة اللا تدين الذي عرف به الإداريين المدنيين الفرنسيين الذين كانوا ينظرون إلى الحج على أنه علامات على التعصب، بما أن الحج هو سفر خارج الحدود، إضافة إلى مسألة انتقال الأسلحة التي أصبحت تخيف الإدارة الفرنسية، في وقت قوي فيه نشاط الحركة السنوسية، كما تزامن مع ثورة أحمد عرابي وثورة المهدي في السودان[2].

وبذلك بدأت حالات المنع الرسمية للذهاب إلى الحج بفعل ذرائع شتى، فمنع الحج بشكل رسمي سنوات1876، 1875 بسبب ظهور الطاعون في ليبيا والحجاز، وفي سنة 1877 بسبب الظروف السياسية[3]، حيث أنه بمجرد مجيء الحاكم "دوغيدون "مباشرة سنة 1873، أمر بمنع الحج بسبب كما ذكرنا الأوبئة وحروب الدولة العثمانية[4]، ثم جاء بعده "شانزيChanzy" الذي تميز مثل سلفه بالتعصب.

وفي 6 جويلية 1880 أمر الحاكم العام غريفي بتضييق قدر الإمكان على الراغبين في الذهاب إلى الحج خوفا من انضمام الحجاج إلى طرق ومذاهب مناهضة لمصالح فرنسا، أو توقيف علاقات مع بعض العناصر المناوئة المثيرة للفتن، والتي اتخذت من المشرق مقرا لها، وكذلك لمنع الحج السري الذي

---

[1] -Boyer Pierre, Op.cit. , P282.
[2] -Ibid., P277.
[3] -Collot Claude, P310.
[4] -Ageron, Op.cit., P307.

تكرر بعد عمليات المنع والتضييق. هذا القانون الذي لم يعجب البعض في باريس، فاضطر الحاكم العام لتعديله عبر منشور 26 جويلية 1881 الذي ترك مجال من الحرية للمسؤولين المحليين، لكن اضطر في الأخير لمنع الحج في نفس السنة لأسباب قيل أنها صحية، لكن السبب الحقيقي كان استعار ثورة الشيخ بوعمامة، وكذلك بعد سماع أخبار عن تشكيل جهة إسلامية ضد فرنسا، تمثلت في جمعية سرية اتصلت بالقنصل الايطالي، لكن الخوف الحقيقي جاء من تنامي خطر الدعاية للجامعة الإسلامية والحركة السنوسية[1]، وولذلك أصدرت أوامر الدعوة لتثبيط الراغبين في الحج للعدول عن هذه الأمنية والغاية.

"Amener les indigènes à renoncer d’eux même a une coutume essentiellement nuisible à la tolérance religieuse"[2]

ويبدو أن كل التدابير قد أعيت فرنسا في مراقبة هذا الحاج، الذي كان يرهبها بإيمانه وإصراره على أداء هذه الركن العظيم مهما كلف الثمن، وكانت قبل ذلك قد فرضت على الحاج ابتداء من سنة 1873 الاتصال بالقنصلية الفرنسية في جدة، التي كانت "تحتجز" موارده المالية لضمان رجوعه، في وقت كانت ترفض فيه وزارة الخارجية تحمل القنصلية كل هذه الودائع الضخمة[3].

وزادت معاناة الجزائريين ومآسيهم بعد ذلك, ففي سنة 1874 وعلى إثر اصطدام سفينة "لاكونيا" البريطانية مع سفينة "حلق الواد" Goulette" هلك حوالي 120 إلى 150 حاج من بينهم 105 حاج جزائري.

وفي 22 جويلية 1877 ندد القنصل الفرنسي بوجود حجاج مشاغبين وسط البعثة مثيري الشغب، وأوصى باستيعابهم من طرف بعض العقلاء، كما أشار إلى هلاك ستة حجاج جزائريين في معارك ضد البدو، إلا أن المنع تكرر بعد ذلك سنوات 1878، 1879 بسبب الوباء دائما كما قيل[4].

---

[1] -Ageron, Op.cit., P311.
[2] -Collot Claude, Op.cit., P310.
[3]- Boyer Pierre, Op.cit., P283.
[4]- Ibid., P287.

لتتواصل معاناة الحجاج الجزائريين مع المؤسسات النقل البحري بعد ذلك، والتي تفطنت على ما يبدو متأخرة لفائدة نقل الحجاج في بيت الله الحرام خاصة الفرنسية منها، بعدما كانت قد سبقتها إلى ذلك الشركات البريطانية التي تكفلت بنقل الحجاج الجزائريين.

وبمجيء الحاكم العام "لويس تيرمان Louis Tirman" الذي يمثل قمة التعصب سوف تطول فترة حكمه التي امتدت لزهاء عشرة سنوات، منع فيها الحج تسعة مرات وسمح فيها فقط لموسمين،وتواصلت في ظل حكمه معاناة الحجاج الجزائريين,ففي سنة 1886 أدى جشع قائد السفينة"Queteur" إلى تماطله في الوصول إلى جدة، وفوت على الحجاج الوصول إلى الحج في الوقت المناسب، بعدما تجول بالحجاج الجزائريين في أزمير، ثم بيروت وبعدها طالبهم بتكاليف إضافية، وفي نفس السنة وفي ظروف يصعب وصفها، قامت السفينة البريطانية"Somali" برمي في عرض البحر بعد إقلاعها بقليل من ميناء الجزائر بثلاث ركاب في عرض البحر كانوا قد تسللوا للسفينة بطريقة غير شرعية[1].

كما قامت السفينة "Inventy" التي كانت تقل حوالي 883 حاج، بإلقاء جثث حوالي أربعة منهم بدعوى إصابتهم بالوباء، بدون إجراء أي مراسيم دينية أو قانونية، وبعد التحقيق تبين وفاة ثمانية عشر حاج ثم رميهم في البحر، مع أنه 1887 لم تسجل أي حالة لانتشار الوباء[2].

وكان لا بد أن تتحرك الإدارة الاستعمارية لوقف هذه التجاوزات المتكررة، حيث أصدرت مرسوم 8 جويلية القاضي بتخصيص سفينتين تابعتين لشركة سي فابر"Cie Fabre" لنقل حجاج بتكلفة 170 فرنك، وعدم احتكار عملية النقل، رغم ذلك تعددت حوادث النقل وتعسفات الناقلين، فالسفينة "عرفات" أقلعت وتركت ورائها اثني عشرة حاجا في ميناء مالطا، مما اضطر الإدارة الفرنسية لترحيلهم على نفقاتها، كما أن السفينة النمساوية "غرازيا""Grazia"تركت ثلاثين جزائري في تونس عادوا بوسائلهم الخاصة[3].

---

[1] -Boyer Pierre, Op.cit., P287.
[2] -Idem.
[3]- Idem.

هذه الظروف تسببت في تذبذب عدد الحجاج كالتالي: سنة 1885- 7358، 1886- 5743، 1887- 6378، 1888- 5763، وهذا تعداد للحجاج الرسميين الذين نقلوا بحرا بدون ذكر الحجاج السريين.[1]

وفي 22 فيفري 1889 أصدر الحاكم العام تيرمان منشورا ، منح بموجبه احتكار نقل الحجاج الجزائريين إلى الشركات الفرنسية، أو بعبارة أخرى منع الحجاج الجزائريين من ركوب سفنا غير السفن الفرنسية. لكن يبدو أن هذا العرض لم يغري شركات النقل البحري الفرنسية باستثناء شركة " Cie Fabre"التي كانت قد استفادت من حق نقل الحجاج سنوات 1887، 1888، وكانت شركة "Cie Transatlantique" قد رفضت المشاركة في نقل الحجاج[2]. إلا أن هذه الفترة زاد فيها الحاكم العام تيرمان من تضييقه على الحجاج في منشور آخر أصدره في 30 أبريل 1889، الذي فرض فيه على الحجاج تدابير صحية وتذكرة الذهاب والإياب، والتأشير على جواز السفر في القنصلية الفرنسية بجدة، وفي حالة عدم امتثال الحاج لهذه الشروط تفرض عليه غرامة مالية، وعلى ما يبدو أن الحاكم العام تيرمان كان من أشد أعداء تنظيم فريضة الحج، وفي عهده كثرت حالات المنع والتضييق ولأتفه الأسباب، والذي كان يلجأ إلى المنع بطرق ملتوية كإشاعات انتشار الوباء، الظروف الدولية. وإمعانا منه في التعسف اشترط موافقته شخصيا لكل حاج يرغب في الذهاب إلى الحج[3]، رغم معارضة وزارة الخارجية، التي لم تكن تنظر بعين الرضا إلى هذا المنع المتواصل، وفي الحقيقة أن فترة 1870– 1894 كانت فترة خلاف بين وزارة الخارجية والحكومة العامة ,حول تنظيم عملية الحج حول استمرار سياسة المنع ,التي أدت إلى تشويه صورة فرنسا في الخارج، خاصة في المشرق، إضافة إلى زيادة الحكومة العامة الأعباء على قنصلية جدة باشتراط التأشير على جوازات السفر وتسلم ودائع الحاج المالية لضمان رجوعه، وعلى العكس من ذلك كانت ترى وزارة الخارجية في رحلة الحاج أكبر دعاية لفرنسا في صفوف الحجاج، حيث عندما يرون ما عليه الحجاز من تدني الخدمات والتخلف وقلة الماء وضعف المواصلات، وكذلك الاحتكاك بحجاج من بلدان شتى إسلامية قد تكون ترزح في تخلف كبير عكس

1-Boyer Pierre,Op.cit, P288.
2-Ibid., P279.

3-أبو القاسم سعد الل, مرجع سابق, ص403.

ما هي عليه الأمور بالجزائر كل ذلك يجعل الحاج الجزائري يرضى بالأمر الواقع والعيش تحت الحكم الفرنسي .

إلا أن الحاكم العام"جول كامبون Jules Cambon"حاول احترام الدين الإسلامي عبر زياراته للمفتي المالكي والحنفي يوم عيد الفطر، كذلك حاول بذكائه استمالة الطرق الصوفية، التيجانية والطيبية خاصة، وأبدى تسامحا في ما يخص أداء فريضة الحج .

كما شهد عهده بعض التخفيف في سياسة المنع، حيث سمح بأداء فريضة الحج سنوات 1891، 1892، 1893. ولكن في هذه السنة صدر قانون يفرض على المترشح الحصول مسبقا على تذكرة السفر ذهابا وإيابا، وما قيمته 1000 فرنك، رغم ذلك حج هذه السنة حوالي 6913 حاج في ستة سفن، لكن عرف هذا الموسم انتشار الكوليرا بشكل كبير أدى إلى هلاك حوالي 1500 بين جزائريين وتوانسة، فحتى طبيب البعثة "بن زهرة" أصيب بالوباء لكنه شفي، في موسم شهد هلاك حوالي خمس وثلاثين ألف حاج من أصل 400.000[1]، ومن أجل ذلك قرر الحاكم العام "كامبون" تنظيم أمور الحج بشكل فعلي وأصدر لذلك القانون الرئيسي المنظم لشؤون الحج وذلك في 10 ديسمبر 1894.

المبحث الثاني: قراءة في القانون الأساسي الخاص بتنظيم فريضة الحج الصادر في10 ديسمبر 1894:

بعدما هلك حوالي ألفين حاج جزائري من أصل حوالي سبعة آلاف جراء عدوى الكوليرا، صدر قرار 10 ديسمبر 1894، من طرف حكومة الحاكم العام "جول كامبون"، هذا القرار الذي حدد شروط الحصول على جواز السفر للذهاب إلى الحج[2]. كما وضح الظروف الصحية الواجب توفرها في الحاج وفي مراكب نقل الحجيج، إضافة إلى الشروط السابقة كتوفر تذكرة السفر ذهابا وإيابا، ومبلغ مالي بحوالي ألف فرنك، وتقديم الحاج ضمانات بعدم ترك عائلته في الحاجة والفاقة،

[1]-Boyer Pierre, Op.cit., P291.
[2] -Collot Claude, Op.cit., P310.

وكذلك بعد استيفاء جميع الضرائب المفروضة، ولكن المضحك المبكي أن السنة التي صدر فيها هذا القرار منع فيها تنظيم الحج، بسبب تصاعد دعاية للجامعة الإسلامية[1].

وكان الحاكم العام "جول كامبون" قد استصدر قرارا خاصا بالحج في 16 فبراير 1894، وكان بدوره مكملا للقرار الصادر سنة 1893، أضيف إليه فقط دفع الشركات البحرية ضمان" Cautionnement" وتعيين محافظ حكومي يرافق الحجاج، وتفادي طريق ينبع مكة الذي روجت له من قبل وزارة الخارجية كثيرا، بإتباع المسار التقليدي بالدخول إلى الحجاز عبر ميناء جدة إلى المدينة برا،وكانت وزارة الخارجية قد روجت للطريق جدة إلى مكة وبعد أداء المناسك الرجوع إلى جدة مرة أخرى، وركوب البحر إلى ميناء ينبع البحري كأقرب ميناء إلى المدينة، ثم يواصل الحجاج من هناك برا إلى المدينة، وبعد إتمام الزيارة يرجع الحجاج إلى ينبع ومن هناك تكون رحلة العودة. وذلك لتفادي الطريق البري المقفر والصعب، وذلك خوفا من الهلاك عطشا، ولتفادي كذلك قطاع الطرق، والأهم من ذلك مراقبة الحجاج لأطول وقت ممكن، لكن هذا الطريق الذي روجت له وزارة الخارجية أقلق الحكومة العامة، لأسباب شتى منها المصاريف النقل البحري التي ربما تكون زائدة عن اللزوم. ولذلك لجأت الحكومة العامة إلى المفتي المالكي الذي استصدر فتوى تفيد ببدعية هذا الطريق[2].

كما أوصى القانون الجديد على تحديد مساحة كل حاج في المركب تفاديا للاكتظاظ، فبعدما كانت المساحة المخصصة لكل حاج على ظهر السفينة حوالي 1،30 مترا مكعبا ,أصبحت حوالي مترين مكعبين. كما أوصت بذلك مجالس الصحة العالمية[3].

ويمكننا أن نعتبر قرار العاشر من ديسمبر سنة 1894، أول قرار رسمي منظم بصفة قانونية لرحلة الحج رغم الشروط الثقيلة التي يفرضها على الحجاج، إلا أنه كان قرارا تنظيميا واضحا، رغم أنه سوف تستفيد منه فئة محظوظة من الجزائريين المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية، حيث يسمح للذهاب إلى الحج من لم تثبت ضده أي أعمال معادية لمصالح فرنسا، كما أن الترشح لا يعني الذهاب بصفة آلية.

---

[1] -Collot Claude, Op.cit., P310.
[2]-Boyer Pierre, Op.cit., P291.
[3] -Ibid., P293.

كما أن هذا القرار، كما ذكرنا سوف يفرض على شركات النقل شروطا حازمة لنقل الحجاج، وكنا قد ذكرنا تلاعب هذه الشركات بأرواح الحجاج, والتي لم تكن ترعى حرمة لأحد. بل تراعي فقط جشع وطمع مالكي هذه السفن، من قساة القلوب، وبذلك سوف يحول قرار 10 ديسمبر 1894 الحاج الجزائري حسب الشروط المتوفرة في المترشح للرحلة، إلى رجل لا يشكل خطرا بأي حال من الأحوال على المصالح الفرنسية، بعدما يتأكد من خلو صحيفته القضائية من أي جريمة أو جنحة أو جناية ضد المصالح الفرنسية، واستخلاصه جميع الالتزامات الضريبية، ولذلك اعتبر أن الذهاب إلى الحج لا يتأتى إلا لبعض المحظوظين والعملاء، باعتبار الحج للأغنياء أو "لبني وي وي".[1]

ونحاول أن نستعرض قرارات ومواد هذا القرار التي نفهم من خلالها القيود التي كانت تفرض على الحاج الجزائري الراغب فقط في أداء واجباته الدينية، وإتمام أداء الركن الخامس من أركان الإسلام.

تشير المادة الأولى: أنه على المترشح قبل ذهابه إلى مكة أن تكون بحوزته قيمة تذكرة السفر ذهابا وإيابا، أي حوالي 1000 فرنك، وأن يضمن عدم ترك عائلته في الحاجة وبدون مصدر رزق، واستيفاء جميع المستلزمات الضريبية إزاء الدولة والبلدية، وأن يقوم أحد أقارب الحاج بضمان دفع التسبيقات الممنوحة للحاج أثناء السفر.

المادة الثانية: يتم تقديم طلب الترشح للحج في ظرف بريدي يحمل طابعا بريديا، موجه لرئيس البلدية، أو الحاكم المدني أو العسكري في بلدية سكناه، والذي يتبعه بدوره بملف كامل يبعثه إلى المحافظ أو الحاكم العسكري العام.

المادة الثالثة: السلطات المحلية غير مخول لها التصريح بالسفر ما لم تتلقى الإذن من المحافظ أو الحاكم العسكري، بعدما تتأكد من استطاعة الحاج الوصول إلى الموانئ في الوقت المناسب.

[1]- AOM, Pèlerinage a la Mecque1943, 4I77.

المادة الرابعة: يجب أن يحدد في التصريح بالسفر تاريخ موافقة المحافظ أو الحاكم العسكري بذلك، هذا التصريح يستبدل في الميناء بجواز السفر الذي يتم فيه كتابة الاسم واللقب بالعربية إضافة إلى الفرنسية.

المادة الخامسة: لا يمنح جواز السفر إلا بعد التأكد من توفر تذكرة السفر صادرة من شركة نقل فرنسية صاحبة السفينة التي يجب أن تكون مواصفاتها مطابقة لإلتزامات هذا القرار والقرارات الملحقة.

المادة السادسة: يمنح جواز السفر طول السنة حتى اليوم 25 السابق لوقفة عرفة، أي في اليوم الثالثة عشر من شهر ذو القعدة، بعد هذا التاريخ لا يمكن استصدار أي جواز سفر من أي ميناء من موانئ الجزائر.

المادة السابعة: تسلم لمحافظ الحكومة تراخيص السفر في السفينة، يقوم بواسطتها بمراقبة الحجاج، ويقارنها مع القائمة المسلمة من طرف قائد السفينة.

المادة الثامنة: يتم تقسيم الحجاج إلى فرق صغيرة بعشرين فرد، حسب بلدانهم ويعين على كل مجموعة قائد.

المادة التاسعة: يجب على قائد المجموعة أن يكون يحسن الكتابة والقراءة، مهمته تلقي المؤن الموزعة وإعادة توزيعها على أفراد مجموعته، إضافة إلى توليه مهمة الوساطة بين الحجاج والمسؤولين، وواجبه تزويد محافظ الحكومة والقنصل الفرنسي بكل المعلومات اللازمة.

المادة العاشرة: للحجاج مطلق الحرية اقتناء أسلحة والتي يرونها ضرورية للدفاع عن أنفسهم في الحج، لكنهم لا يستطيعون إدخال بعد عودتهم أي أسلحة أخرى لم تكن بحوزتهم، كما أنهم يمنعون من شراء أسلحة للسفر إلى الحج.

المادة الحادي عشر: كل مسلم يقطن القطر الجزائري يقوم بالإخلال بالتدابير الصادرة في هذا القرار، يتعرض بعد عودته إلى السجن لعقوبة السجن يحددها الحاكم العام، وذلك وفق اقتراح المحافظ أو الحاكم العسكري.

المادة الثانية عشرة: على الشركات الراغبة في نقل الحجاج أن تخطر مسبقا بذلك المحافظ وتتعهد كتابيا باحترام الشروط المنصوص عليها في هذا القرار.

المادة الثالثة عشر:على شركة النقل دفع ضمان 15 ألف فرنك على كل سفينة، وعلى أن يكون قائدها المسؤول الوحيد على أي حادث.

المادة الرابعة عشر: لتمكين أي مهتم بتقديم احترازات ضد مالك السفينة، فإن قيمة الضمان لا تدفع إلا بعد مضي ثلاثين يوما من وقت وصول الحجاج، أو بعد انتهاء مدة الحجر.

المادة الخامسة عشر: كل سفينة يجب أن تعاين من طرف لجنة خاصة تحدد مدى جاهزيتها ومدى مطابقتها للمواصفات التي أوصت بها المعاهدة الدولية للصحة العالمية المنعقدة بباريس، وتحدد عدد الحجاج الذين يمكنهم الركوب على متنها، على أن تكون مساحة المخصصة لكل حاج مترين مربعين.

المادة السادسة عشر: يجب على مراحيض السفينة أن تكون مطابقة للمادة الثامنة عشر من المعاهدة الدولية للصحة العالمية المنعقدة بباريس، ويجب أن يتم تنظيفها وتعقيمها ثلاث مرات في اليوم عن طريق حمض الفنيكAcidePhénique، كلوريد الجيرChlorure de Chaux ، كبريتات الحديد Sulfate de Fer ، كبريتات النحاس Sulfate de cuivre، بإشراف طبيب.

المادة السابعة عشر: على أن تُغطى السفينة بخيمة وبشكل كلي.

المادة الثامنة عشر: يجب على سعر التذكرة المتفق عليه بين الحجاج ومالك السفينة أن يأخذ بعين الاعتبار تكاليف السفر ذهابا وإيابا إلى جدة، والتوقف في ينبع لزيارة المدينة. وكذلك تكاليف الرسوم الصحية المفروضة من طرف السلطات العثمانية، وكذلك تكاليف الإطعام.

المادة التاسعة عشر: تتكون قائمة الغذاء من: علب السردين، عدس، حمص، أقراص من البقوليات المختلفة اليابسة، قهوة، قمح لين، خبز، بسكويت، كسكس، أرز، حليب، زبيب، تين مجفف، قهوة حب، شاي، سكر أبيض، فلفل أحمر، توابل، ملح، فلفل، زيت زيتون، سمن، لحم،

فحم الخشب، على أن تتولى لجان صحية تخصيص كمية الغذاء، كما أن لها الحق في منع صعود أي أغذية إلى السفينة لا تتطابق مع الأوصاف اللازمة.

المادة العشرين: أثناء السفر يتم بيع هذه المواد الغذائية للحجاج بسعرها المتعامل به في الجزائر، والحصص تكون موزعة يوميا ولكل فرد كالآتي: خبز حوالي 500 غ، علبة سردين كل خمسة أيام، عدس 15 غ، حمص 3 غ، بقوليات 6 غ، كسكس 375 غ، أرز 50 غ، تين أو تمر 50 غ، قهوة 225 غ، سكر 32 غ، بهار... ملح...15 غ، زيت 25 غ، زبده 20 غ، لحم 60 غ، فحم 250 غ، ماء صالح للشرب خمسة لترات.

المادة الواحدة والعشرين: الماء ضروري للوضوء والاستحمام يمنح حسب إرادة الحاج، ويرمي في البحر بعد الاستعمال، ويمنع بيعه، والاستحمام يكون في أوقات محددة من طرف الطبيب، وهي غير مفروضة إلا إذا رأى الطبيب ضرورة لذلك.

المادة الثانية والعشرين: الطبيب المرافق المشترط وجوده من طرف المعاهدة الدولية للصحة العالمية المنعقدة في باريس يعين من طرف الشركة الناقلة، على أن يكون معتمدا من طرف المحافظ أو نائبه، ويقوم بمهام المحافظ الحكومي في الحالة التي تنص عليها المادة 11 من القرار الملحق لهذا القرار. ووفق هذه الحالة يتم تعيين طبيب ثان وعلى المحافظ أو نائبه تعيين من يتولى منهم أي طبيب الأول أو الثاني منصب المحافظ الحكومي.

المادة الثالثة والعشرين: يكون راتب وغداء الطبيب على حساب مالك السفينة، على أن يحدد المحافظ أو نائبه هذه الأجرة.

المادة الرابعة والعشرين: يتحصل الطبيب على نصف أجرته قبل الذهاب والنصف الآخر بعد الإياب.

المادة الخامسة والعشرين: على مالك السفينة تنفيذ توصيات الطبيب التي يراها مناسبة من أجل صحة الركاب.

المادة السادسة والعشرين: يجب أن يحرص المحافظ الحكومي على أن يكون عدد الحجاج المسافرين مناسبا، ويحرص على أن يكون إحصاء عدد الركاب بحضور ممثلين للسلطات الصحية والقنصلية، ويمنع أي عملية صعود أو ركوب للسفينة في موانئ تغيب عنها هذه السلطات، كما له الحق إنزال وتسفير أي راكب حاج لا يستوفي الشروط المفروضة.

المادة السابعة والعشرين: على المحافظ الحكومي إخطار القنصل بجدة بكل المعلومات اللازمة حول الحجاج.

المادة الثامنة والعشرين: يحدد المحافظ الحكومي طبيعة وحجم البضائع التي يحق للحاج الاحتفاظ بها في السفينة، ويترك الباقي في مستودع البضائع.

المادة التاسعة والعشرين: يتم التعامل مع حالات الوفاة في السفينة طبقا للمادة السادسة والثمانون من القانون المدني، على أن يتم جرد كل أغراض المتوفى. بعدما يصادق عليها الطبيب وقائد السفينة لكي يتم ردها للورثة أو ذوي الحقوق.

المادة الثلاثين: بعد رجوع السفينة إلى الجزائر، على قائد السفينة إيداع لدى المصالح الصحية نسخة من قائمة جميع أسماء الحجاج الركاب في رحلتي الذهاب والإياب. وهذه الوثيقة يوقع عليها قائد السفينة والطبيب والذي يعمل بالمثل مع تحريره لتقرير مفصل يرصد فيه كل ما حدث في الرحلة.

المادة الواحدة والثلاثين: تتم تدابير الحجر والتبخير أو التعقيم في محجر "كاب ماتيفو"، وبعد انتهاء مدة الحجر، يتم نقل الحجاج بحرا وصولا إلى الميناء الذي أقلعوا منه أول مرة، وذلك بنفقات الشركة الناقلة.

المادة الثانية والثلاثين: لا يسمح للحجاج الأجانب الذين كانوا على ظهر السفينة الدخول للتراب الجزائري، ويسفرون إلى بلدانهم على نفقات الشركة الناقلة.

المبحث الثالث: فرنسا والحج جدلية المنع والتقييد:

لقد حاولت فرنسا التدخل في شؤون الحج منذ بداية الاحتلال، كما تفطن حكامها وإداريوها للأبعاد الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، لهذه الرحلة الدينية العابرة للحدود، فبعد توقف الحج بشكله الرسمي في السنوات الأولى للاحتلال، بسبب الأحداث، حيث منعت الإدارة الفرنسية في وقت مبكر الحج وذلك ابتداء من سنة1838 [1]، بدعوى أن بعض الحجاج كانوا لا يعودون بعدها لأرض الوطن، بعدما فضلوا الهجرة والاستقرار في الشرق على العيش في ظل سلطة الكافر، إلا أن ذلك لا يعني توقف قوافل الحجاج في المناطق الهضاب العليا والصحراء المرافقة أحيانا للركبان المغاربية كالركب الفاسي، السجلماسي، الفزاني... وصولا إلى القاهرة ومن ثم الخروج مع المحمل المصري إلى الحجاز.

لكن رغم هذا القرار المانع للحج بصفة رسمية أو حرة، إلا أن فرنسا سمحت لبعض المتعاونين معها مثل بعض الأعيان وشيوخ الزوايا كمحاولة لشراء الذمم، بالذهاب إلى الحج، كما سجلت حالات الإبعاد المؤقت إلى الحجاز للأمن من شر بعض الشخصيات المؤثرة التي لم يستقر رأيها ولم يتبين ولائها للإدارة الاستعمارية، وبذلك ستعاود الإدارة الاستعمارية ابتداء من سنة 1848 عمليات التضييق على الذهاب إلى الحجاز، وإخضاع هذه العملية لمعايير سياسية، حيث كانت الأولوية في الذهاب إلى الحج لرجال الدين الرسميين وشيوخ الزوايا، مع إلزام البعض بتقديم تقارير مفصلة بعد العودة[2].

وتم اشتراط هذه السنة حصول الحجاج على جوازات السفر، ولهذا السبب تناقص عدد الحجاج إلى 109 بشكل رسمي، إذا أضفنا أعضاء البعثة الرسمية أين وصل عددهم إلى 89 حاج، لكن كانت مسألة فرض جوازات السفر تمثل مشكلة، لأن السلطات العثمانية كانت لا تزال تعتبر الجزائريين مواطنين عثمانيين، وبذلك عند دخولهم للحجاز يكونون في بلدهم ولا حاجة للدخول بجوازات سفر فرنسية بإعتبارها"أجنبية" .

---

[1]-أبو القاسم سعد الله , مرجع سابق,ج4,ص400.

[2] -Sellam Sadek, Op.cit. , P157.

ورغم أن النظرة الاستعمارية كانت سلبية للحج لأسباب عدة سياسية وصحية بالدرجة الأولى، إلا أن وزارة الخارجية كانت ترى أن هذه الرحلة يمكن أن تعود بالفائدة، إذا تم استغلالها كدعاية لصالح فرنسا، وذلك لما يعانيه الحجاج هناك من سوء معاملة، من سرقة ولصوصية، وقطع الطريق، تخلف، وأمراض...الخ، كلها تجعله يرضى بما تقدمه الإدارة الاستعمارية من خدمات في الجزائر. وكذلك مخالطتهم لمسلمين المستعمرات في الهند واندونيسيا ,يمكن أن يخفف عنهم وطأة الإحساس بالخضوع، بكونهم ليسوا الوحيدين الذين يعيشون تحت نير الاستعمار[1].

وكان الجنرال "بيجو" قد بعث برسالة لوزير الحربية في 15 جويلية1842، أبدى تأسفه لوقف تنظيم الحج بشكل رسمي قائلا:" أعتقد أنه من الضروري تنظيم هذا الفعل الديني، بمنح مجموعة من الأهالي الحق في الذهاب إلى الإسكندرية، يمكننا بهذا العمل أن نبعد من هذا البلد، ولوقت معين أو إلى الأبد بعض الأشخاص الذين كانوا يشكلون مصدر قلق لسيادتنا[2]" وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقا في الاعتماد على الحج لأبعاد بعض العناصر التي كانت تمثل مصدر قلق، فالسماح "للمازاري" أغا الدواير للذهاب إلى الحج في تلك الفترة لعدم وضوح بعد موقف هذا الأخير نهائيا من سلطات الاحتلال، بعدما ظل يراوغ يمنة ويسرى يتحين الفرض لتحديد ولائه حسبما تقتضيه الظروف.

وكان قانون 1848 يفرض كما قلنا على الحاج تصريح، أو جواز للذهاب إلى الحج، وأن يثبت الحاج أن لديه مالا يكفيه في رحلتي الذهاب والإياب[3]، ثم جاء الحاكم "راندون" وأمر بإجراء تفصيل دقيق على الحاج حال عودته في منشور صادر بتاريخ 27 نوفمبر 1857، ورصد نشاطاته بعد العودة، وهل كانت له اتصالات مع جهات في المشرق، من طرق صوفية أو جماعات سياسية، قد تكون مناوئة للمصالح الفرنسية[4]. ثم جاء قرار 16 أكتوبر 1858 الذي حاول التقليل من الالتزامات، المفروضة على الحاج لمنح جواز السفر وبذلك تم التخفيف من المنع شيئا ما. بعدما كان مرسوم 4

---

[1] -Boyer Pierre, Op.cit., P278.
[2] -Ibid., P279.
[3]-أبو القاسم سعد الله, مرجع سابق,ص403.
[4] -Boyer Pierre, Op.cit., P282.

أبريل 1856 قد أكد على ضرورة المنع، وبذلك ظلت القرارات الإدارة الفرنسية تتخبط بين المنع والتقييد، أو التصريح المشروط بعدما أصبح الحاج مصدر ريبة وشك.

وقد ظلت الأمور تراوح مكانها سنوات الستينات من القرن التاسع عشر بين المنع والتقييد، لكن من المؤكد أن الظروف السياسية والأمنية والمعيشية من انتشار الأوبئة والمجاعات، في هذا الفترة ساهمت في تقلص بشكل كبير عدد الراغبين في الحج، إضافة إلى عام 1865 الاستثنائي والذي عرف فيه موسم الحج، أكثر المواسم من حيث عدد الوفيات، بعد انتشار وباء الكوليرا قادما من الهند وهلك الآلاف من الحجاج وانتقل المرض من هناك ليعم العا لم بأسره، كل هذه المثبطات حالت دون تنظيم الحج في ظروف عادية , الشيء الذي أثر من عزيمة الجزائريين لأسباب تتجاوز إرادتهم.

إن سقوط الإمبراطورية لم يحسن على ما يبدو الأوضاع, حيث لم يترفع عدد جوازات السفر الجزائريين الراغبين في تأدية الحج خاصة سنة 1871. وذلك للظروف الأمنية التي كانت تشهدها البلاد بفعل الثورات الشعبية كثورة الحداد والمقراني، وكأن الأمر كان عقابا جماعيا طال الجميع، لكن سوف يرتفع عدد الجوازات السفر المستصدرة بغية الذهاب للحج سنة بعد ذلك، خاصة بالنسبة للقبائل التي لم تشارك في انتفاضة المقراني[1]. لكن في المقابل تزايدت الشروط المفروضة على الحاج ، وذلك لفرض الرقابة على الحاج حتى في أثناء إقامته بالحجاز، فلقد أصدرت الإدارة الاستعمارية قراراً 1851, الذي يلزم الحاج إلى إيداع موارده المالية في قنصلية فرنسا بجدة، وذلك لضمان تكاليف رجوعهم، هذا القرار الذي سوف ترفضه وزارة الخارجية جملة وتفصيلا، رافضة لتحميل موظفيها أعباء أخرى خارجة عن نطاق عملهم وكذلك لأسباب أمنية، وهذا القرار الجائر فيه الكثير من الإهانة للحجاج الجزائريين كأنهم قصر أو فاقدي الأهلية تحجر أموالهم عليهم هناك، وهذا خوفا على ما يبدو من اضطرار السلطات الاستعمارية التكلف بنفقات تسفير الحاج الذي فقد كل أمواله، ولم يستطيع العودة وظل عالقا في جدة،رغم أن هذه الحالات كانت موجودة وشكلت مشكلة لفرنسا، ولكن أكثر العالقين من الحجاج الجزائريين هناك ممن اختاروا البقاء هناك في مواسم الحج السابقة، وأثروا المجاورة والإقامة هناك لفترة قد تطول أو تقصر، لكن بما أن ظروف العيش كانت غاية في الصعوبة لابن البلد وما

---

[1] -Boyer Pierre, Op.cit., P283.

بالك بالغريب ، اضطر هؤلاء طلب العودة. وتوجد في الأرشيف الفرنسي الكثير من حالات طلب العودة والتسفير والتي كانت تتكفل الإدارة الاستعمارية بأعبائها.

إلا أن سنة 1873 شهدت مجيء الحاكم العام "دوغيدون" المعادي لأي محاولة لتنظيم الحج والسماح بذلك مهما كانت الظروف وتحت ذرائع شتى،حيث أعلم إدارته ابتداء من شهر ماي معارضته لتنظيم هذه الفريضة لأسباب سياسية وعبر عن ذلك في مقولته المشهورة:

""L'expérience a démontré ،qu'ils en reviennent plus fanatique et moins disposés a se soumettre a notre domination ."[1]

" بينت التجربة أنهم [الحجاج الجزائريون] يرجعون أكثر تعصبا وأقل قبولا للخضوع لإرادتنا"، لكن رغم تعصب "دوغيدون" وتضييقه على الجزائريين باعتبار الحج 1874، مصدر تعصب وثورة وعدم قبول الخضوع لإدارة وسلطة المستعمرة. إلا أن الحاكم العام "شانزي"، كان يرى خلاف ذلك حيث رخص للحج لذلك العام سنة 1873، وعلى اثر ذلك سافر الحجاج بكثرة حيث بلغ عددهم حوالي 1500 حاج، لكن سوف يعاود المنع فترات أخرى سنوات 1877 لوقوع الوباء في طرابلس وحروب الدولة العثمانية، لكن أعيد الترخيص سنوات 1876، 1878.

ولكن جميع حالات المنع بعد ذلك سوف تكون تحت ذريعة الظروف صحية، ويعتبر الباحث "لوران ايسكوند Laurent Escande" أول حالة منع لأسباب صحية كانت سنة 1874[2]، ومنذ هذا التاريخ سوف تحتل الأسباب الصحية المرتبة الأولى في قائمة الأسباب المانعة لفريضة الحج، بعدما أصبح الحاج يعتبر المصدر الأول في انتشار الوباء، وكانت هذه الصورة لا تخلوا من عنصرية وتعصب.

ليعاود الحاكم العام الترخيص بالحج لموسم سنة 1879، حيث سافر حوالي 946 حاج، لكن عاود منع الحج في موسم سنة 1881، هذه السنة ستعرف مجيء الحاكم العام تيرمان "Tirman" الذي عرف هو الآخر بعداء كبير لتنظيم الحج وامتازت فترة حكمه بالمنع لأطول فترة ممكنة، حيث كان يلجأ للمنع بطرق ملتوية، كإدعاءات بتفشي الوباء، أو الظروف الدولية والإقليمية، كما غالى في ذلك

---

[1]- Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Op.cit., P301.
[2]- Escande, Op.cit, P48.

بفرض شرط تعجيزي تمثل في موافقته الشخصية على كل راغب في الذهاب إلى الحج، هذه السياسة التي سبقها إليه سلفه "غريفيGrevy" في أمرية 6 جويلية 1880."

Restreindre autant que possible les pèlerinage a la Mecque ،de manière a éviter que les pèlerins puissent s'affilier à des ordres religieux notoirement hostiles a notre domination ،ou entretenir des relations avec des agitateurs refugiés dans les états Musulmans.[1]"

"التضييق قدر الإمكان على الذهاب إلى الحج إلى مكة، بطريقة تمنع الحجاج من الانخراط في صفوف طرق دينية معروفة بعدائها لمصالحنا، أو إرساء علاقات مع بعض "المحرضين" اللاجئين في البلدان الإسلامية.

واستمر بذلك الحضر لأسباب سياسية أمنية وأسباب صحية، كالخوف من نقل العدوى إثر تدهور الأحوال الصحية بالحجاز، وتكدس الحجاج في السفن الخاصة في رحلة العودة، وانعدام الأمن خاصة في قناة السويس، وبذريعة عدم توفر ظروف الحجر العصرية في الجزائر، وبذلك لم تسعى الإدارة الاستعمارية في هذه الفترة إلى تأطير وتنظيم الحج بقدر سعيها لمنع هذه الفريضة، وإن كان هذا المنع لم يكن قطعيا فقد كان يسمح لبعض المحظوظين بأداء هذه الفريضة، والذين لم يكونوا يتجاوزون العشرات مع الحد قدر الإمكان من منح جوازات السفر[2].

وكان منع السفر برا بشكل رسمي وتقييد هذه الرحلة بحرا، ويبدو أن هواجس الإدارة الاستعمارية من اتصال الحجاج الجزائريين بالحركة السنوسية بعد دخولهم إلى ليبيا، وإذا اضطر الأمر ببعض الجزائريين الداخلين إلى التراب الليبي فعليهم التقدم إلى القنصلية الفرنسية هناك لتأشر على جوازاتهم بالطابع الأحمر، كدليل شبهة ووجوب مراقبة هذا الحاج في الذهاب والإياب[3].

---

[1] -Sellam Sadek, Op.cit, P158.
[2] -Escande, Op.cit, P49.
[3]- Ibid., P50.

وزاد الرُّهاب الفرنسي من الحج بعد ثورة أحمد عرابي في مصر سنة 1882، حيث في تلك السنة كان الأمر كافيا لمنع الحج، وعبر الحاكم العام الفرنسي على ذلك قائلا: La révolte risquait de crée "des centaine de Boumama"[1]

"هذا التمرد من شأنه أن يخلق لنا المئات من أمثال الشيوخ بوعمامة" ,بعدما كانت الثورة التي عرفها الجنوب الوهراني في أوجها . هذا المنع جاء بعدما منح الحجاج جوازات سفر إيذانا بالرحلة وذلك سنة 1881 لكن بعدها صدر الأمر بالمنع, ويمكن أن نتخيل وقع ذلك على الحجاج المستبشرين بالحصول على الإذن بالرحلة إلى الحج وبعد الاستعدادات وتلقي التبريكات والتهاني في اللحظة الأخيرة يأتي القرار بالمنع .

أرجأ الأمر للسنة الموالية وهي سنة 1882، لكن ظل المنع على حاله، وبذلك واصل الحاكم العام "تيرمان" سياسته القمعية لحقوق الدينية للجزائريين وتطلعاتهم في أداء واجباتهم الدينية، بما فيها الرحلة إلى الحج، والتي كانت تمثل للجزائري رحلة العمر، رغم تهافت تبريراته السياسية والصحية، ورغم خشية فرنسا من سمعتها أمام الرأي العام العالمي والإسلامي من تكرار مدة المنع، واستنكار الوزارة الخارجية لهذا الأمر، ونلحظ من هذا التصريح الصادر من الحاكم العام سنة 1881 تخبط الإدارة الاستعمارية في إيجاد سياسة واضحة إزاء الرحلة إلى الحج حيث جاء في هذا التصريح:" Il n'est pas question de recouvrir a une interdiction systématique en contradiction flagrante avec la politique libérale et éclairée d'un gouvernement républicain ….tout en notant qu'il serait avantageux de suspendre le pèlerinage en raison de la situation des esprits dans le monde Musulman"[2].

" لا يمكننا اللجوء إلى منع منهجي الذي من شأنه أن يتعارض تعارض مع سياستنا الليبرالية والمتنورة لحكومتنا الجمهورية، في نفس الوقت وجب الإشارة أنه من اللائق منع الحج لأسباب والظروف التي يمر بها العالم الإسلامي".

---

[1]- Sellam Sadek, Op.cit, P157.
[2] -Escande, Op.cit ,P50.

هذا النص يلخص لنا الدهنيات المريضة والمضطربة للإدارة الاستعمارية، التي تريد أن تبدي وجها غير وجهها القبيح، بدعوى أنها حكومة ليبرالية متنورة تحرص على الحريات الدينية، لكن في نفس الوقت تتناقض مع نفسها وتتعلل بأسباب شتى للمنع من بينها الظروف التي يمر بها العالم الإسلامي.

وبذلك فرضت على المسؤولين الإداريين توخي الحذر عند استقبالهم طلبات الجزائريين الراغبين في الذهاب إلى الحج، والتأكد إذا كان الشخص يملك أملاكا يخشى من مصادرتها في حالة ما إذا أقام هناك في المشرق بنشاطات معادية للمصالح الفرنسية[1]. هذا بعدما رأت فرنسا الحاجة لتلميع صورتها السماح للجزائريين بالحج خاصة بعدما طال زمن المنع بشكل رسمي ابتداء من 1875، وزاد معه حالات الحج السري، وبذلك سمحت ابتداء من 1886 لبعض الجزائريين من التوجه للبقاع المقدسة بعد منحهم التراخيص وجوازات السفر، رغم أن هذه السنة تميزت بانتشار جوازات السفر مزيفة التي كانت تباع للمغاربة والتوانسة على السواء[2]، ويشير "بلحميسي مولاي" أنه تم اكتشاف شبكة في الجزائر كانت تزور جوازات السفر مكونة من بعض الإطارات[3]، وهو الذي ذكر أن أول سنة تم فيها المنع كان سنة 1899/1898، وهذا كلام غير صحيح، فالمنع الرسمي كما ذكرنا كان مبكرا جدا سنة 1838، حتى الباحثة الفرنسية المختصة في علم اجتماع الممارسات الدينية وظاهرة الحج بالخصوص "سلفيا شيفولو Sylvia Chiffoleau" أخطأت عندما أدعت أن جوازات السفر فرضت على الجزائريين الراغبين في الذهاب إلى الحج سنة 1889، وقد كنا قد بينا أن قانون 1848 هو الذي أمر بذلك، حيث أن روسيا كانت السباقة بفرض جوازات السفر على رعاياها المسلمين سنة 1789، ثم بعدها هولندا سنة 1825، ثم بريطانيا حتى سنة 1881، رغم أنها لم تشترط ضمان العودة من الحج، وهذا ما أدى إلى تكاثر مظاهر السؤال، واللجوء إلى طلب العون من القنصلية البريطانية في الحجاز[4].

---

[1] - Escande, Op.cit, P50.
[2] - Ibid, P51.
[3]-Moulay Belhamissi, Avec nos Haragas du 19^{e} siècle, El Watan19 Déc. 2011.
[4]- Sylvia Chiffoleau, op.cit., p141.

ربما كانت تقصد الباحثة الفرنسية أنه سنة 1889 فرضت السلطات الاستعمارية إضافة إلى جواز السفر، مبلغ ألف فرنك نقدا، وتذكرة السفر ذهابا وإيابا وهذا الإجراء سوف يؤكده قانون 10 ديسمبر 1894، رغم أن هذه الفترة شهدت أكثر الفترات ساد فيها منطق المنع لأسباب شتى فمن سنة 1880 إلى سنة 1894 من أصل 35 موسم الحج، فرض المنع حوالي 23 مرة أي ثلثي المدة وكانت التبريرات أكثرها صحية، لكن المنطق الاستعماري السالب للحريات الدينية والمدنية كان هو الغالب، هذا بدون الكلام عن مساومات الكبيرة التي كانت تمارس لمنع الحصول على جوازات السفر، بعد اشتراط إمكانيات سفر لم يكن يستطيع توفيرها القطاع الكبير من الجزائريين، وأضيف إليها شرط خلو الصحيفة القضائية للمترشح من أي سوابق[1].

وتطور الأمور بعد ذلك ,حيث أصبح على الحاج، أن يملك مبلغ 4000 فرنك، وضمان بعدم ترك عائلته في الحاجة، وخلو صحيفته من أي سوابق، وكان جواز السفر مؤقتا ومحددا تنتهي صلاحياته خمسة وعشرين يوم بعد عيد الأضحى.

وفي سنة 1888 منعت الإدارة الاستعمارية في تونس الجزائريين من المرور عبر تونس، إذا لم يتحصلوا قبل ذلك على تراخيص بذلك من الإدارة الفرنسية في الجزائر[2]، وكان ذلك بعد ازدياد تسلل الجزائريين إلى تونس في سنوات المنع قصد ركوبهم من هناك مع البعثة التونسية انطلاقا من ميناء حلق الواد، ليستمر المنع سنتي 1889، 1890 رغم معارضة وزارة الخارجية لذلك بعدما رأت أن الحكومة العامة في الجزائر كانت الوحيدة في العالم التي منعت الحج[3].وبمجيء الحاكم العام جول كامبون تغيرت الأمور، بعدما لاحظ الأثار السلبية لسياسة المنع، ولذلك وعملا بالتوصيات لجنة النظافة والوقاية التابعة لوزارة الداخلية، تم السماح للراغبين في الحج سنة 1891، 1892، 1893، لكن ليعاود منع سنة 1894 بسبب انتشار الكوليرا.

---

[1]- Escande, Le pèlerinage a la Mecque vu d'Algérie aspects sanitaires, mémoire de maitrise, 1991/1992, Université de Provence, P05.

[2] -Escande, Le pèlerinage à la Mecque a l'époque de la domination française, mémoire DEA, Université de Provence, 1992/1993, P52.

[3] -Ibid., P52.

لكن لا يمكن الاعتقاد أن الحجاج الجزائريين الحاصلين على جوازات السفر كانوا أحرارا في التنقل مباشرة من مقر سكناهم، وكان لا يتم التنقل للموانئ إلا بتراخيص التنقل، والحصول على جواز السفر لا يكون إلا بموافقة المحافظ أو القائد العسكري، وأحيانا كانت توجه طلباتهم إلى المديرية الشؤون الأهلية في الحكومة العامة، التي تصدر قرارها بهذا الشأن، على أن يستبدل الترخيص في موانئ الإبحار بجواز السفر مدون فيه بالعربية اسم ولقب الحاج، وبالفرنسية معلومات أكثر دقة، وكان يمنح هذا الجواز حتى إلى اليوم الخامس والعشرين قبل وقفة عرفة على الأكثر، وبعد ذلك يمنع تسليم أي جواز أو الإذن بالسفر عبر جميع الموانئ الجزائرية[1].

وكان المحافظ الحكومي المرافق للحجاج يقوم بتسليم وجمع جميع جوازات السفر في السفينة، ثم يضع بعدها قائمة بعدد الحجاج، وكما يقسم الحجاج إلى مجموعات لا تتعدى العشرين شخص، حسب مناطق سكناهم ويأمر على كل مجموعة أمينا يكون يحسن القراءة والكتابة ومهمته استقبال المؤن وإعادة توزيعها على أفراد المجموعة، وإجراء وساطة بين الحجاج والمسؤولين في السفينة، وتزويد المحافظ والسلطات القنصلية بكل المعلومات اللازمة[2].

وكان من المفروض أن تصاحب بعثة الحجاج الجزائريين البعثات التونسية والمغربية، كما نص على ذلك اتفاق "باردو" 1881، لكن إجراءات المنع في الجزائر أجلت تطبيق هذا القرار، بعدما ساد نوع من العداء بين إدارة حماية تونس والمغرب التابعة مباشرة إلى وزارة الخارجية، وبين الحكومة العامة في الجزائر، وكانت الحكومتين ترفض توحيد البعثات الثلاث، لكن على ما يبدو لم تكن شركات النقل تعبئ بهذا النزاع، وكانت تكدس الحجاج من موانئ طنجة، ووهران الجزائر، عنابة، وفي الأخير تونس[3].

ويبدو أن الفترة مجيء "جول كامبون"، رغم إيذائه بعض النوايا الايجابية اتجاه تنظيم شؤون الحج إثر إصداره لقرار 10 ديسمبر 1894، والسماح للحج سنوات 1891، 1893،إلا أن هذه الفترة عرفت

---

[1] -Arrêt du 10 Déc. 1894.
[2] -Ibid.
[3] -Escande, Le pèlerinage a la Mecque vu d'Algérie aspects sanitaires, Op.cit., P103.

صراعا بين الحكومة العامة بالجزائر، ووزير الخارجية "ألكسندر ريبو Alexandre Ribot"، ويبدو أن الكلمة الأخيرة كانت للحكومة العامة التي تلقت دعما من وزارة الداخلية. وكانت وزارة الخارجية تريد أن يتفادى الجزائريون الطريق البري من مكة إلى المدينة، وذلك عبر سفرهم بحرا بعد إتمام فريضة الحج من جدة مرة ثانية إلى ميناء ينبع، وهو أقرب ميناء إلى المدينة، ومن هناك يرجعون بعد زيارة المدينة من نفس الطريق، ومن أجل إلغاء هذا المسار، الذي كانت ترى فيه الحكومة العامة خطيرا ومكلفا وغير محسوب العواقب، طلبت عون المفتي العام الجزائري الذي عبر عن رفض الجزائريين لتغيير عوائدهم التي كانت دائما بالدخول عبر جدة ومن هناك الذهاب إلى مكة فالمدينة برا[1].

ولم تتحسن العلاقات بين الإدارتين بمجيء وزير الخارجية "Théophile De Lacssé" الذي صرح قائلا:" إن سياسة المنع يمكن أن تشكل خطرا على الدول الأوربية وعلاقاتها مع رعاياها المسلمين". وهذا التصريح كان سببا في السماح بالحج سنوات 1901، 1902، كما اشتكى "أوتافيOttavi" قنصل فرنسا في دمشق,و"غوس Gues"قنصل فرنسا في جدة ,من حالات المنع المتكررة، والتي تسببت في حملات مسعورة ومستهجنة من الصحافة العربية ضد فرنسا، وأن ذلك أصبح يسيء إلى سمعة فرنسا[2]. لكن هذه القنصليات بدورها كان دورها استخباراتي وأدائها شكلي فقط، خاصة قبل الحرب العالمية الأولى، حيث لم تستطع فرض سلطتها على الحجاج الذين كانوا يتناسون أو يرفضون ببساطة التأشير على جوازاتهم هناك، كما لم تكن قادرة على مرافقتهم أثناء إقامتهم في الحرمين، وطالما اشتكت هذه القنصلية من ازدياد عدد الحجاج الذين يرحلون بسبب فقرهم، وحالات تزوير جوازات السفر، ولذلك طالبت بوجوب تزويد هذه الجوازات بصور شمسية، والتي كانت تخصص حينها فقط للسجناء السياسيين[3].

---

[1] - Escande, Le pèlerinage a la Mecque vu d'Algérie aspects sanitaires, Op.cit., P100.
[2] -Ezzerli Kais, Le pèlerinage au temps du chemin de fer du Hedjaz, In Sylvia Chiffoleau et Anna Madoeuf, les pèlerinages au Maghreb et au Moyen Orient, Damas, presses de l'IFPO, 2005, P18.
[3]-Escande, Op.cit. , P08.

وبذلك زادت تحفظات الوزارة على الحكومة العامة وأخطائها في الأشراف على شؤون الحج، حيث كانت تريد أن تجعل من موسم الحج وسيلة للدعاية للمصالح الفرنسية، باعتبار أنه بمجرد منح جواز السفر الفرنسي يكون ذلك بمثابة إسكات للمزاعم التركية في اعتبارها الجزائريين رعايا أتراك[1].

لكن اتفقت على ما يبدو الوزارة الوصية والحكومة العامة على تنظيم السفر بحرا لأسباب أمنية ولسهولة مراقبة الحجاج، وكذلك للتقليل قدر الإمكان من مدة الإقامة في الحجاز (7 أيام بحرا، 12 يوما برا) وبأقل الأتعاب والتكاليف.

كما كانت الوزارة تريد إضافة إلى ذلك، أن يختلط الحاج الجزائري مع حجاج رعايا الدولة الروسية والشرق الأقصى، وبذلك يلاحظون الفرق بين رعايا الروس والرعايا الجزائريين وضمان بذلك ولائهم والتسليم بالسيطرة الفرنسية[2].

ويبدو أن تحفظات وزارة الخارجية أتيت أكلها، بعدما سمحت الإدارة الاستعمارية للجزائريين بالحج سنوات 1901، 1902، لكن جاءت الأنباء بانتشار الكوليرا متأخرة مما أدى بوزير الداخلية بإصدار المنع الفوري للحج، وإلزام السفن التي غادرت الجزائر بالعودة إلى الجزائر لكن السفينة "فيلوكيير Villequier" كانت قد وصلت إلى جدة، ولم يحدث أي انتشار للوباء في ذلك العام. هذه الحادثة تدعوننا إلى قول الحق في أن المنع لم يكن بالتذرع بالظروف الصحية، فالهاجس والخوف كان حقيقيا في بعض الأحيان، وإلا فلما جاء التصريح والإذن بالذهاب، ثم جاء المنع في آخر المطاف بشكل طارئ[3].

ويبدو أن ظروف تنظيم وتأطير الحج لم تكن ترضي الجزائريين حتى القريبين من الإدارة الاستعمارية فلقد نددت الوفود المالية بالتدخل في شؤون الحج، وجاء رد فرنسا الانتقامي على هذه الانتقادات بمنع الحج سنوات 1903، 1904، بدون سبب رسمي وبذلك لم يسمح في الفترة ما بين 1894- 1904 بالحج إلا لأربعة مواسم فقط. وهذه الحالة ندد بها القنصل الفرنسي "Gues" مرة

---

[1]-Escande, Le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination française, op.cit., P 97.
[2] -Escande, Le pèlerinage a la Mecque vu d’Algérie aspects sanitaires, Op.cit., P99.
[3]-Ibid, P96.

أخرى, ففي مراسلة للوزارة الوصية سنة 1900 ذكر أن الظروف تسمح بالحج ولا جدوى من التهويل من الأوضاع الصحية والدينية، وأنه وجب إتباع المثال الروسي والانجليزي الرافض للاصطدام بالشعور الديني للرعايا المسلمين بمنع هذه الفريضة[1]. وكان سنة قبل ذلك قد طالب بعض الحجازيين من القنصل السماح لهم بالذهاب إلى الجزائر لشرح الأمور، وتحفيز الناس والحكام على السماح بالحج، حيث أن هذا المنع كان يؤثر في المداخيل الحجازية[2].

ولكن عاودت الإدارة الاستعمارية السماح من جديد من 1905 إلى 1909 باستثناء المنع سنة 1908 في آخر لحظة بسبب الثورة في تركيا. وفي تلك السنة كذلك تم منع شخصيتين دينيتين من الحج برا خوفا من قيامهما بالدعاية السلبية ضد فرنسا أثناء مرورهم بتونس، وليبيا، ومصر والحجاز[3].

أما فيما يخص الصحراء ففي رسالة من الحاكم العام الجنرال"Laperrine"تم وضع قيود على ركبان الحجاج التي كانت تعبر الصحراء عبر قورارة، توات، تيدلكيلت، غات، ومن هناك إلى مصر[4].

ليعاود المنع من سنتي 1909 إلى 1912 بسبب الأوضاع السياسية في العالم الممهدة للحرب العالمية الأولى، ففي سنة 1912 لم يحج من الجزائريين حسب المصادر الرسمية إلا سبعة حجاج مع الوفد التونسي,حيث سجلت الجزائر مشاركة في ذلك العام هي الأدنى حتى أقل من الصين وتايلاند[5]، لكن مصادر أخرى تذكر أن عددا معتبرا من الجزائريين في نفس السنة ركبوا من ميناء طنجة، إلا أننا لا نستطيع إحصاءهم لصعوبة تمييزهم عن الوفد المغربي الذي تجاوز 2426 حاج[6]. ونلاحظ في ما يخص تنظيم شؤون الحج اختلاف السياسة المتبعة في الجزائر والمغرب الذي كان يحظى بظروف أكثر تسامحا وحرية في انتقال الحجاج إلى الحجاز[7].

---

[1] -AOM, Rapport Gués1900, 16H83.
[2] -AOM, Rapport Gués1899, 16H84.
[3] -Escande, Le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination française, op.cit., P61.
[4] -AOM, Rapport Gués1900, 16H87.
[5] -AOM, Administration sanitaire de l'empire ottoman, 16H86.
[6] -Pautremat, Op.cit, P202.
[7]-Borel, Op.cit p34.

لكن السلطات التركية زادت من معاناة الجزائريين بفرضها جوازات سفر على كل الداخلين إلى الحجاز.هذا كان يعني رفض دخول الحجاج الذين سافروا بشكل سري غير شرعي[1]، وهذا جاء بعد شروط وقائية متشددة فرضتها الحكومة المصرية سنة 1911 حالت دون ذهاب الكثير من الحجاج إلى الحج، بسبب التخوف من انتشار الكوليرا[2].

ولكن هذا التشديد زاد من عمليات الحج بشكل غير شرعي وسري رغم قوانين المنع الصادرة في قانون 1894، وزادت عمليات تزوير جوازات السفر للحجاج المتوفين خاصة سنوات 1912، 1913، كما سافر البعض "بتذكرة Tézkére"التي كانت بمثابة تصريح أو جواز سفر، يسمح بالدخول إلى الحجاز وكان صادرا على السلطات العثمانية[3]، كما أن بعض الحجاج بعد إضاعتهم لجوازاتهم أو خروجهم السري من الجزائر، أو لمكوثهم لسنوات في الحجاز ورغبتهم في العودة يضطرون لشراء جوازات سفر للحجاج متوفين، ويشير تقرير فرنسي سنة 1901 أن بيع وتزوير الجوازات كان يتم بشكل عادي، وأن صاحب التقرير عرض عليه عدة مرات في شوارع جدة شراء أحد هذه الجوازات، أو على الأقل ذكر ما كان مكتوب عليها من أسماء أصحابها[4]، لتعذر القراءة بالفرنسية لدى القطاع كبير بسبب تفشي الأمية، كلها كانت حيل يلجؤوا إليها الجزائريين لتفادي تدابير المنع والتضييق، رغم أن فرنسا سوف تلجأ بعد ذلك لتفادي التزوير تزويد الجوازات بصور شمسية.

لكن بعد عمليات المنع وإثر تدخل وزارة الخارجية وتزايد الحملات الإعلامية الرافضة لهذا الوضع تدخلت الإدارة الاستعمارية وسمحت بالحج سنة 1913، وبذلك فمن 1889 إلى 1914 كانت رسميا فترة الحج بالترخيص"Pèlerinage a autorisation"حتى جاء قانون5 جويلية 1914 الذي ألغى العمل بتلك التراخيص، وكان على ما يبدو قرار بتحرير الانتقال إلى الخارج، إلا أن هذا القانون في مادته 16 حدد شروطا تعجيزية تخص تدابير الوقاية الصحية اللازم توفرها، أو التي في حالة عدم احترامها، يتعرض الحاج إلى غرامة مالية إضافة إلى عقوبة السجن، والفقرة 17 تفرض توفر جواز

[1]-Chiffoleau, Op.cit., P138.
[2] -Escande, Le pèlerinage a la Mecque vu d'Algérie aspects sanitaires, Op.cit., P 93.
[3]-Chiffoleau, Op.cit., P139.
[4] -AOM, Rapport 1901, sur le bateau "Bretagne",16H92.

السفر للانتقال، فهذه المادة مقيدة للمادة التي سبقتها، وبذلك إلغاء القيود كان شكليا أكثر منه رسميا، ففي هذه السنة بالذات توجه بعض الحجاج إلى تأدية فريضة الحج بشكل سري غير شرعي في نظر القانون، وبعد رجوعهم تعرضوا للسجن في ظروف قاسية بسبب ظرفية الحرب، وفي هذه السنة كذلك اتفق الحكام الثلاث الحاكم "ليتوLutaud"والمقيم الفرنسي في تونس "غبرييل ألا بوتيت Gabriel Alapetite" والمقيم الفرنسي في المغرب الماريشال "ليوتيLyautey"على منع تنظيم الحج بسبب الظروف الدولية.

"Interdire le pèlerinage qui facilite les menées des agents panislamiques installés a la Mecque ،en donnant a leur excitations auprès de nos sujets une portée qu’elles ne pouvaient pas avoir au même degrés dans les circonstances normales"[1]

"يجب منع الحج الذي من شأنه أن يسهل نشاطات دعاة الجامعة الإسلامية المقيمين في مكة، التي يمكن أن يكون لحماسهم إزاء رعايانا صدى لا يمكنه أن يكون بذلك الحجم، لو كان في الظروف العادية"، لكن المارشال ليوتي كان أكثر ذكاء , حيث لم يصدر مرسوما بالمنع، ولكنه دعا حكام المقاطعات والنواحي الاستعانة بالقياد والوجهاء لتثبيط الناس عن أداء فريضة الحج بدعوى أن السفن تم الاستيلاء عليها من طرف الحلفاء، وأنهم سوف ينتظرون بلا طائل في الموانئ[2]، بينما خالف وزير الحربية الأمر، ونصح بالتشجيع الراغبين في الذهاب إلى الحج، وذلك للدعاية الفرنسية، ليتمكن الرعايا المسلمين في الشمال الإفريقي من مقارنة ما هو عليه الحال في الحجاز والدول الإسلامية مع منافع الحضارة الغربية التي يعيشون في كنفها، حيث أثناء توقفهم في الموانئ الأوربية يمكنهم أن يقارنوا ذلك مع التخلف الضارب في أطنابه في الحجاز، ناهيك عن سوء المعاملة والاستغلال[3].

لكن صوت وزير الحربية كان نشازا حيث رفض الجنرال "كلوزيل" -هو غير كلوزيل المعروف- في هذه السنة السماح لرعايا فرنسا في مستعمرات إفريقيا الغربية من السفر إلى الحجاز مخافة الاتصال

---

[1] -Pautremat, Op.cit, P208.
[2] -Idem.
[3]-Pautremat, Op.cit, P 209.

بينهم وبين مسلمين متطرفين، في وقت دعم فيه الجنرال ليوتي في رسالة إلى وزير الخارجية بتاريخ 16 جوان 1915 جاء فيها:"

Sans doute nos sujets musulmans ،se rattacheront longtemps encore aux lieux saints de l'Islam ،par le lien de pèlerinage ،mais notre objectif doit être d'affaiblir progressivement ce lien ، et non de le perpétuer en le doublant par le lien du Califat ،il y aurait donc les plus grave inconvénient a favoriser la proclamation du Chérif de la Mecque comme Calife …le rétablissement du califat du Sultan du Maroc est enviable ،si cela s'avère difficile a mettre en place le maintien du Califat du Sultan de Constantinople est préférable a la proclamation du grand Chérif de la Mecque."

"بدون شك أن رعايانا المسلمين سوف يظلون يحافظون على روابطهم بالحرمين الشريفين بروابط الحج، ولكن هدفنا يكمن في إضعاف هذه الروابط وليس لإدامتها بمضاعفتها بروابط الخلافة، سيكون إذا من الخطورة بمكان تشجيع شريف مكة على تولي منصب الخلافة....ونحبذ فكرة تولي سلطان المغرب منصب الخلافة، وفي حالة تعدر ذلك فإبقاء خلافة السلطان العثماني أحسن من إعلان شريف مكة في هذا المنصب"[1].

هذا النص الخطير يجمع في ثناياه تلاعب الدول الكبرى بمصير الدول العربية، ويربط بين روابط الحج كسلوك ديني محض، وبين مشروع الخلافة التي كان محل نزاع بين القوى الغربية، في ظل المشاريع التي ذكرها ليوتي، لكن نظرة ليوتي إلى الحج كانت نظرة من لا يفهم ولن يفهم هذه الفريضة التي هي بعيدة عن كل تسييس.

ومن كل ذلك نستنتج أن حكام المستعمرات كانوا يتهيبون من مسألة الحج، رغم أن وزارة المستعمرات كان لها رأي آخر في عدم تعطيل فريضة الحج، لكن ظروف الحرب العالمية الأولى سوف تفرض منطقها.

---

[1] -Pautremat, Op.cit, P118.

وفي هذه الظروف جاء قانون 5 جويلية 1914 الذي أريد له أن يكون قانونا محررا إنتقال الأفراد بما فيها إمكانيات الذهاب للحج، ولكن هذا التحرير كان شكليا أكثر منه فعليا، وسوف لا يدوم طويلا، فقط في الفترة ما بين 1914 إلى سنة 1920، حيث لم تكن فرنسا بالأساس مضطرة لسن هذا القانون، فظرفية الحرب حالت دون انتقال الأشخاص والممتلكات، بعد انقطاع المواصلات حيث عاودت السلطات الاستعمارية العمل بالتراخيص وسيستمر الأمر حتى سنة 1930.

وعلى كل حال فالفترة مابين 1871 - 1914 كانت أصعب مرحلة بالنسبة للحجاج الجزائريين تكررت فيها قرارات المنع بشكل فاضح، هذه المرحلة التي لا يمكن مقارنتها لا مع فترة الإمبراطورية الثانية التي عرفت ببعض الليونة في منح تراخيص الحج، ولا مع الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى , حتى في هذه الحرب اعتمدت فرنسا فيها على الدعاية لمصالحها، عبر تنظيم بعثات رسمية مدنية وعسكرية ابتداء من 1916، وأعطتها عنوانا براقا "الحج زمن الحرب" فمهمة "بريمون Bremond" بمعية "سي قدور بن غبريط" سنة 1916، اعتبرتها فرنسا نجاحا كبيرا لسياستها في المشرق بعد محاصرة المصالح التركية هناك، تلتها بعثتي "مازيير""Mazière" سنتي 1919– 1918، والتي كانت عبارة عن وفود رسمية من الدول المغاربية الثلاث، مؤلفة من أعيان وشخصيات ذهبت برفقة بوارج حربية لحمايتها من أي خطر محتمل، في وقت احتدمت فيه حرب الغواصات وأريد لهذه الوفود أن تمثل الشعوب المغاربية في الحج، وتمثل إرادة فرنسا في الظهور بمظهر القوة الإسلامية في المنطقة[1].

وكان منتظرا أن تتحسن الظروف بعد الحرب العالمية الأولى، بعد رجوع الأمور إلى نصابها من جديد لكن الظروف الدولية والإقليمية أعاقت التنظيم الطبيعي للحج، فمباشرة سنة 1919 صدرت توصية بالتقليل قدر الإمكان من عدد الحجاج بشكل تام، مع السماح لمن يريد الذهاب بشكل فردي، بدعوى قلة الأمن في الحجاز وقلة السفن[2]، وزاد من ذلك الصراع الهاشمي السعودي، الذي ساهم في التضييق كثيرا على تنظيم وأداء فريضة الحج، وفي تناقص عدد الحجاج بفعل انتشار اللاأمن، ويحلوا للبعض أن يسمى هذه الفترة بفترة مواسم الحج الصغيرة "Les petits pèlerinages".

[1] -Pautremat, Op.cit, P208.
[2]- AOM, Pélerinage1919, 16H104.

وفي هذه الفترة الحرجة أوكلت الإدارة الاستعمارية شؤون تنظيم الحج إلى جمعية "حبوس الحرمين" بتوصية من اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية CIAM، ولا نستطيع أن نفهم لماذا أوكلت في هذا الظرف الحرج بالذات شؤون تنظيم الحج لجمعية مكونة من رجال الدين الرسميين لا حول لهم ولا قوة، ويمكن أن يكون ذلك لإحراج هذه الجمعية وتحميلها أسباب فشل تنظيم الحج، وكذلك للمراوغة وتقديم الجمعية بأنها تمثل شؤون الديانة الإسلامية، في وقت كان مطلب الجزائريين إرجاع الأوقاف وشؤون الدين الإسلامي لأصحابها الحقيقيين، ومهما كان الأمر سوف تعرف الجمعية ورئيسها سي قدور بن غبريط فشلا ذريعا في تنظيم الحج، لكن لا نظن أن الجمعية ورئيسها يتحملان لوحدهما هذا الفشل، فالظروف الدولية والإقليمية وظروف الحجاز لم تكن تسمح بتنظيم هذه الرحلة.

رغم أن الجمعية حاولت تنظيم الأمور في البداية عبر دعوتها للحاكم العام بإحصاء رسمي للحجاج، ووجوب فرض صور شمسية في جوازات السفر، وفرض على الحاج إخطار القنصلية الفرنسية بجدة بمجرد وصوله لمراقبته، كما كان يشترط على الجزائريين إضافة إلى ذلك فقط أن يقدموا صحيفة سوابق نظيفة خالية من أي عقوبة أو جنحة في إجراء تمييزي لم يكن معمولا به في تونس والمغرب، وسوف يتدخل سي قدور بن غبريط سنوات بعد ذلك في 15 جويلية 1937 لطلب التخفيف من هذا الإجراء التمييزي في حق الجزائريين دون غيرهم، بعدما أصبح هذا الطلب مطلبا شعبيا كانت قد تقدمت به الوفود المالية لإلغائه[1].

كل هذه الشروط كان يسبقها تسجيل الراغبين في الحج في المكاتب العربية أو البلديات المختلطة في الجزائر، أما في تونس يتم تسجيل عند حكام المدن أو القياد أما في المغرب يتم التسجيل عند البشاوات أو قياد القبائل، وتم تحديد مرافئ الإقلاع انطلاقا من الدار البيضاء، طنجة، وهران، الجزائر، عنابة وأخيرا تونس[2].

لكن رغم هذه الإجراءات التنظيمية إلا أن الجمعية فشلت في تنظيم الحج سنة 1920 بسبب صعوبة توفير سفن النقل، وكذلك بسبب عزوف الكثيرين خوفا من الحرب في الحجاز، وتكرر هذا

[1]- AOM, Pèlerinage, 16H114.
[2] -Pautremat, Op.cit., p213.

الفشل سنة1921 بدعوى عدم توفر العدد الكافي من الحجاج المسجلين لكراء سفن النقل، لكن في سنة 1922 ورغم عدم تنظيم الحج بصفة رسمية فقد تم تسجيل ركوب 120 حاج جزائري مباشرة من مرسيليا، يمكن أن يكون أغلبهم من المغتربين، حيث توجه بعضهم برا إلى مصر من هناك رافقوا الركب المصري.

كما أنه في هذه السنة صدر قانون 17 جوان، الذي ربط شرط كراء السفن لتنظيم الحج بتوفر عدد كافي من الحجاج لنقلهم إلى الحجاز، ونظرا لقلة المسجلين بسبب التكاليف المرتفعة، والرسوم الثقيلة، وهذا وفق مراسلات عدة من المحافظين في نفس السنة توضح هذه المراسلات عدم وجود مسجلا واحدا للحج هذا العام[1]. هذا السبب هو الذي حال دون نجاح جمعية حبوس الحرمين في تنظيم الحج طول فترة العشرينات.

وحتى الحجاج الجزائريين الذين كانوا يتوجهون برا إلى مصر عبر معبر سلوم كما كان الشأن حتى سنة 1922، منعوا من طرف السلطات البريطانية في هذه السنة بإيعاز من فرنسا حيث أصبحوا ملزمين بتقديم جوازات سفر مسلمة من طرف الإدارة الفرنسية سواء عبر معبر سلوم الحدودي بين ليبيا ومصر، أو عبر ميناء سواكيم السوداني، ويبدو أن كل المنافذ غلقت في وجه الحاج الجزائري الذي كان كلما وجد منفذا للذهاب للبقاع المقدسة إلا وأغلقته القوى الاستعمارية.

وفي ذلك العام أرسلت فرنسا المدعو "كلال المنور" وهو قاض من غليزان لإقامة مشروع عولت عليه كثيرا والمتمثل في تأسيس إقامة للحجاج المغاربة في الحجاز، ولكن الرجل أصيب بحرج كبير، بعدما طلبت منه السلطات الحجازية تقديم تفسيرات حول غياب رعايا فرنسا المسلمين منذ سنة1914[2] ، ونفس الانتقادات وجهت له من طرف المفتي الشيخ علي المالكي رئيس مجلس الشورى في الحجاز[3]. لتبلغ الأمور ذروتها سنة 1924 بمشاركة ثلاثة جزائريين في الحج لهذا العام[4]. وكانت فترة 1926/1923 شهدت تراجع خطير في عدد الحجاج الجزائريين، ويبدو أن المنع سنة 1925 طال

---

1 -AOM, Pélerinage1922, 16H91.
2 -AOM, Au sujet du curateur de l’hôtellerie de la Mecque1923, 16H91.
3 -AOM, Pèlerinage, 16H91.
4 -Escande, Le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination française, op.cit., P70.

حتى مسلمي الشام، حيث هذه السنة شهدت بسط الملك عبد العزيز آل سعود سيطرته على الحجاز، والذي بدأ عهده بفرض رسوما على الحجاج بحوالي 12 جنيه استريني على كل حاج، لكنه في المقابل نجح في توفير الأمن، وتنظيم الشؤون الصحية، رغم رفضه التوقيع على الاتفاقية الدولية للصحة[1]. أما في سنة 1926 وأمام فشل الجمعية في تنظيم الحج رغم استتباب الأمن في الحجاز، أوصت اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية بإمكانية السماح للجزائريين الراغبين في الحج الذهاب بشكل فردي، لكن ظروف عدة حالت على ما يبدو دون أداء الجزائريين للحج هذا العام لتزامن موسم الحج مع موسم الحصاد، وغلاء تكاليف المعيشة، رغم ذلك شارك البعض من المغتربين جزائريين ومغاربة انطلاقا من مرسيليا[2].

أما سنة 1927 فرغم الظروف الدولية والإقليمية والمحلية المساعدة، وتحفيز جمعية الحرمين ووزارة الخارجية، وتشجيع شركات الملاحة الأمريكية، إلا أن مخاوف الحكومة العامة ظلت على حالها، ولم تقم بإصدار إلا عدد قليل من الجوازات لم يتجاوز 189 جوازا[3]، حتى عدد الحجاج الشوام تناقص هذا العام بسبب الاضطرابات في دمشق، إضافة إلى امتناع المسلمين الشيعة عن الحج بفعل توصيات بذلك صدرت عن المراجع في العراق وإيران[4].

أما موسم الحج لسنة 1928 فنظم بشكل رسمي من طرف جمعية حبوس الحرمين والتي أجّرت سفنا وفق التدابير المنصوص عليها في القانون 17 جوان 1922، لكن ذلك لم يساعد على ما يبدو في تحسين صورة الجمعية، وكذلك لم يمنع المنافسة الشرسة لبعض الشركات النقل البحري الأجنبية، والتي لم تكن تخضع بالضرورة لقوانين وشروط الحكومة الفرنسية، على غرار ضرورة مرافقة طبيب لبعثة الحجاج أثناء السفر بحرا، وإضافة إلى تواجد المحافظ الحكومي، ولتدارك الأمور سوف تفرض السلطات الاستعمارية على السفن الأجنبية ضرورة إبحارها حاملة العلم الفرنسي، إضافة إلى توفر الضمان عن كل حاج، وتذكرة سفر ذهابا وإيابا ومبلغ بحوالي 3500 فرنك، والدفتر الصحي يوضح

---

[1]-Pautremat, Op.cit, P216.
[2]- Ibid., P217.
[3] -Escande, Op.cit., P70.
[4]-Pautremat, Op.cit., P217.

التطعيم ضد الجذري والكوليرا، وفي هذه السنة وبالضبط في الرابع جويلية عقد اجتماع سلطات الحكومات المغاربية الثلاث في الرباط، وتقرر في هذا الاجتماع تنظيم الحج كل بلد على حدا، وإلزام الحاج بالتلقيحات الثلاث ضد الجذري، الكوليرا، والطاعون، وفق توصيات الاتفاقية الدولية الموقع عليها في الرابع جويلية1926[1].

وشهدت سنة 1929 بداية مرحلة التنظيم الرسمي والتي سوف تمتد حتى سنة 1962، فوفق قرار فبراير 1929 سوف يفرض على الحاج تقديم جواز سفر، شهادة طبية، تثبت تمتع الحاج بكامل قواه العقلية والبدنية لأداء الحج، تذكرة السفر، نصيب من المال، وضمان بحوالي 1000 فرنك, وللحصول على جواز السفر كان على الحاج تقديم للإدارة الاستعمارية طلب خطي يضمن عدم ترك عائلته في الحاجة والفقر، واستيفاء جميع الرسوم والضرائب وسوف يضيف قانون 1930 دفتر الحاج، وخلو سجله الجنائي من أي عقوبة جنائية تمس بالسيادة الفرنسية، كما يجب أن يكون معفى من التزامات الخدمة العسكرية[2]، وكانت هذه الشروط لتقليص عدد الحجاج لأقصى حد، فشرط إثبات عدم ترك الحاج لعائلته دون إعانة مالية، كان يسمح للإدارة الفرنسية شطب أسماء الفقراء والمعوزين من قائمة الحجاج، وكذلك لضمان عدم تكلفها بتكاليف العودة والإعانة في الحجاز التي كانت تتحملها في غالب الأحيان القنصلية الفرنسية بجدة، ولكن الشرط الأكثر ظلما حسب الباحث "لوران اسكوند" هو إجبار الحاج على تقديم تذكرة السفر ذهابا وإيابا مسلمة من شركة نقل بحري فرنسية، وذلك لأن الحاج يدفع تكاليف السفر دون معرفته إذا ما كان سيحظى طلبه بالقبول أم لا[3]، في وقت كانت ترفض فيه شركات النقل البحري تعويض ثمن التذكرة، كما كان يضطر الحاج قبل الإقلاع إلى تسليم دفتر الحج في ثلاث نسخ فيه جميع المعلومات الخاصة به تحدد الحالة المدنية الأوصاف، الهوية، الصورة الشمسية، البصمات، والعنوان والحالة الصحية والإدارية، وكان هذا الدفتر أحسن وسيلة للمراقبة بعدما يحتفظ الحاج بنسخة والمحافظ الحكومي المرافق للحجاج بأخرى، ونسخة الثالثة تسلم للقنصلية

---

[1] -l Pautremat, Op.cit., P219.
[2] -Collot Claude, Op.cit, p312.
[3] -Escande, Op.cit, P75.

الفرنسية بجدة، لكن هذا الدفتر سوف يتم إلغائه بشكل رسمي في 15 جويلية 1937، رغم أنه ساهم في التقليل بشكل كبير في عمليات تزوير جوازات السفر[1].

ولم تخلوا سنة 1929 من تظلمات وانتقادات نواب الوفود المالية، فلقد رفع النائب "شكيكن" وزملائه تظلما للإدارة الاستعمارية حول ظروف تنظيم الحج، وعارضه في ذلك المجلس البلدي للجزائر، ودعا لعدم التعامل بجدية مع هذا التظلم الذي كان يراه غير صحيح وإرجاء الأمر ريثما ترجع البعثة، وبعدها يمكن تقصي الحقائق[2]، ونددت شكاوى أخرى مجهولة بتباطؤ الإدارة في بعث الاستدعاء للحجاج أو عدم وصوله أصلا، خاصة في منطقة سوق أهراس[3]، وتسبب تأخر منح التراخيص لحجاج من المنيعة دون وصولهم في الوقت المناسب لأداء فريضة الحج، رغم وصولهم إلى مرسيليا، حيث أرادوا من هناك السفر إلى الإسكندرية لكن بعد فوات الأوان، مما اضطرهم للعودة إلى الجزائر[4].

ويبدو أن الإدارة الاستعمارية أرادت لأسباب عدة التدخل أكثر وأكثر في شؤون الحج، فابتداء من سنة 1930 سوف تصدر سلسلة من القرارات كل سنتين للتنظيم شؤون الحج، هذه الحجم الكبير الهائل من القرارات لا يمكن تفسيرها إلا باحتمالين، إما أن القرارات لم تكن تطبق ووجب كل مرة التأكيد عليها، أو محاولة منها لإبراز اهتمام الحكومة العامة بشؤون الحج، أو لاحتمالين معا[5].

ويبدو أن هذا الاهتمام البالغ لم يمنع الحاكم العام "جول كارد Jules Cardes" سنة 1931، من منع الحج بسبب انتشار وباء الطاعون في الموانئ البحر المتوسط، لكن الكل يعلم أنه لم يكن ذلك السبب الحقيقي للمنع، هذا المنع الذي ذكرنا بسنوات خلت كان فيها المنع هو السائد، وكذلك لم يمنع ذلك للبعض بالحج بشكل فردي، كما تم غض الطرف عن بعض الأعيان، الذين أرادت فرنسا أن يمثلوا الجزائريين في موسم الحج[6] رغم أن قانون فيفري 1929 يمنع الحج بصفة حرة.

---

[1]- Escande, Op.cit, P76.
[2]- AOM, Protestation de Chkiken et autres 1929,16H90.
[3] -AOM, Pèlerinage a La Mecque, 16H90.
[4] -AOM, A .S des pèlerins du cercle d’El Goléa,16H86.
[5] -Escande, Op.cit, P75.
[6] -Pautremat, Op.cit, P224.

أما في سنة 1932 حاول تقرير حكومي إعادة توحيد البعثات الثلاث المغاربية، إضافة إلى البعثة الإفريقية، لكن تميز هذا العام بتردي الأوضاع بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وتوتر الأوضاع في الحجاز، رغم ذلك حج في ذلك الموسم حوالي 900 جزائري [1]، وكان المحافظ الحكومي في هذه السنة المرافق للبعثة قد اشتكى من كبر حجم جوازات السفر التي يصعب حملها في الجيوب، وطالب بتصغير حجمها مثل الجواز العادي، وهذا الكلام يثبت أن جوازات السفر الخاصة بالحج لم تكن مثل جوازات السفر العادية، وطالب أن تكون بشكل جوازات السفر التونسية أو الايطالية والتي تجعل من تراخيص الحج ورقة إضافية تلصق مع جواز السفر العادي.

وتواصلت إجراءات تنظيم الحج وفق القوانين السابقة لكن فترة الثلاثينات كانت أقل الفترات تقييدا في ظل التنظيم الرسمي للحج، لكن أعباء السفر زادت بحدة، فلقد جاء في قرار 15 جويلية 1937 بإلغاء العمل بدفتر الحاج، ووجوب على الحاج دفع ألف فرنك نقدا، لكن المبلغ الواجب أن يكون بحوزة الحاج ارتفع إلى 5000 فرنك[2]، وبسبب ذلك قل عدد الحجاج بشكل كبير.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية انقطعت كل الاتصالات ووسائل النقل بين المستعمرة وفرنسا وعاش العالم ظرفية الحرب، مما تسبب في توقف تنظيم الحج سنة 1941- 1942، وتم إرسال بعثة رسمية مكونة من بعض الأعيان لا يتعدون العشرات عبر رحلة جوية لأول مرة في تاريخ الحج سنة 1943، وكان عبارة عن وفد مصغر يمثل مسلمي الجزائر في الحج، وكان الغاية من ذلك إعادة الاتصال مع المشرق من جديد، وفي نفس الأجواء تقريبا سافرت البعثة الرسمية الجزائرية للمشاركة بشكل رمزي في الحج سنوات 1944، 1945، 1946، حيث ترأس فيها الوفد الجزائري "رشيد بن شنب"، الذي أعد تقريرا يعد من أبرز التقارير التي قرأتها حول الحج، والتي كانت تدون في الغالب من محافظي الحكومة المرافقين للبعثة الرسمية.

وبعد انتهاء الحرب عادت الإدارة الاستعمارية لتنظيم الحج بالشكل الذي كان عليه في السابق، إلا أن عدد الحجاج الذين نقلوا بحرا لم يتعدى سنة 1947 حوالي 670 حاج، لأسباب شتى،

[1] - Pautremat, Op.cit., P219.
[2] -Collot, Op.cit, P312.

رغم صدور القانون الأساسي سنة 1947 الذي وعد بالعدالة والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات ، وفق المادة الثانية، هذه الحالة ولدت مرارة لذا قطاع كبير من الجزائريين عبر عنها البشير الإبراهيمي قائلا:" يتحكم الاستعمار الفرنسي في الحج ويجري عليه ألاعيبه حتى يخرج عن حقيقته الدينية، التي هي المعاملة بين المسلم وربه، إلى المساومة تجارية سياسية أحد طرفيها الدين والضمير، وإلى معاملة استبدادية بين الحاكم مسيحي مستبد بيده الباب ومفتاحه والرخصة، والمركب وطرق السفر في البر والبحر والجو، وبين مسلم مغلوب على أمره ليس له إلا إيمان في قلبه وامتثال لأمر ربه... رأى الاستعمار أن شرط الاستطاعة، الذي هو شرط ديني وطبيعي لكل شيء في الدنيا لا يكفي في التثقيل على المسلم، فأضاف إليه شروط من عنده تثقل الكواهل وتجرح الضمائر وتنافي الروح والدين، وتشوب الإخلاص القلبي، وتصير المستطيع غير مستطيع وغير المستطيع مستطيعا.......

وزاد الحمأة امتداداً ما صحب الحج هذه السنة [1947]من فوضى في الإجراءات واختلاف بين الإدارات، فهذه تعطي وتلك تمنع، وهذه تتوسع وتلك تضيق، وكل مكلف بعمل مما يتعلق بالحجاج قل أو جل فهو حاكم بأمره يعد ويمنى، يتوعد ويشدد والإجراءات تحبوا من مكتب إلى مكتب، ومصالح الطالبين متعطلة وأوقاتهم وأمالهم في الحج معطلة بين الرجاء واليأس... وقد رأينا في بعض البلدان في الأيام الأخيرة، رجال بوليس يبلغون أمرا حكوميا صادرا من دار الحاكم بإلغاء الترخيص لمن حجوا في العام الماضي، ثم رأينا طائفة منهم استعادت رخصها وسافرت بالفعل... والمرأة كان لها في الحج شأن عجيب، قالت الحكومة لا يحج في هذا العام نساء إلا عدد محدود، مع أن النساء المسلمات ليس فيهن مجرمات مدنيات ولا سياسيات، وأنهن لا يقتلن أزواجهن، ولا يضر بهم كما تفعل سيداتهن الأوربيات، ولا يعرفن ما الجرائد وما السياسة وما الأحزاب... وقد كان يوم السفر واليومان السابقان له، أيام حشر في مدينة الجزائر حشر فيه المحرمون والمودعون، وكل واحد متعلق بشفيع أو شفعاء من النواب، وذوي الجاه (وسطاء الخير) من مسلمين ومسيحيين ويهود، فكان منظرا مزريا بشرف الإسلام، وجلال الحج، وبسمعة الحكومة أيضا"[1]، لاشك أن الشيخ البشير الإبراهيمي عبر أحسن تعبير عن الظروف التي كان يتم فيها تنظيم الحج، وعمليات التضييق والكيل بمكيالين المحاباة والظلم كلها معا، كانت تمارسها الإدارة الاستعمارية على حساب الحريات الدينية للجزائريين، وكان ذلك تدخلا سافرا في الممارسات الدينية، ولم يردعها حتى قانون 1947، التي نص على ضمان هذه الحريات وعلى الفصل الحقيقي بين الدين والدولة فقد ظل الأمر حبرا على ورق، ولذلك سوف لن يرتفع كثيرا عدد الحجاج

[1]-البشير الإبراهيمي ,آثار البشير الإبراهيمي,الجزء الثالث ,دار الغرب الإسلامي ,1997 ,بيروت,ص ص,74,75,76,77

في هذه الفترة الذي وصل إلى 860 حاج سنة 1950 ليترفع بشكل ملحوظ سنة 1951 بحوالي 1650 حاج، ويبدو أن الإدارة الاستعمارية حلحلت الأمور شيء ما في قرار 17 جوان 1952 القاضي بإلغاء جميع الالتزامات السابقة، وضمان حرية السفر وإلغاء العمل بالتسريح، وكان على الحاج فقط الإخطار بالحج، ولذلك سوف تظهر حالات السفر الفردي عبر السيارات والناقلات والحافلات، في رحلات منظمة وذلك عبر البر، ولذلك جاء قرار جوان 1953 ليفرض على ملاك المركبات والسيارات الإعلان المسبق[1]، ساهم ذلك في ارتفاع عدد الحجاج من 1600 حاج سنة 1952 إلى 3400 حاج سنة 1953 ليصل إلى 3700 سنة 1954، ليعاود العمل بالتراخيص مرة أخرى، أثناء الثورة التحريرية نظرا للظروف الأمنية الغير عادية والتي فرضها مرسوم 17 مارس 1956 وأكد عليها قرار 15 جوان 1956[2].

المبحث الرابع: وسائل النقل:

يكتسي موضوع النقل في رحلة الحج أهمية بالغة بما أن هذه الفريضة كانت ولا تزال منوطة بشكل مباشر وعضوي بالانتقال عبر الحدود وقطع مئات الكيلومترات لتأدية المناسك، وبذلك فهي الفريضة الوحيدة التي تشترط الحركة من مكان إلى آخر، وما لهذه الحركة من مشاق وصعاب، قصد الوصول إلى أقدس البقاع لتأدية المناسك. وكان الحاج مضطرا في هذه الرحلة إلى اختيار وسائل النقل حسب إمكانياته المادية والبدنية، ولما كان السفر صعبا والطريق غير مضمون فقد جرت العادة أن يودع الحاج أهله وداع من لا يُرتجى رجوعه، وكان الطريق البري عبر القوافل هو الطريق المعتاد عند الكثير من الجزائريين قبل الاحتلال، والالتحاق بالركبان الفاسية والسجلماسية، التونسية الفزانية، إلى مصر ومن هناك الدخول إلى الحجاز مع المحمل المصري، لكن الوفد الرسمي العثماني الذي كان مكونا من بعض البشاوات والأعيان ورجال الدين من علية القوم، كان يذهب بحرا بقيادة "البيت ملجي" الذي كان بمثابة أمير الركب، والذي يتولى حمل الصرة وتسليمها لأمير الحجاز، وكانت تكرى من أجل ذلك سفنا قد تكون سفنا لدول أوروبية فرنسية في الغالب أو انجليزية، يونانية، نمساوية، أو تتولى

---

[1] -Collot, Op .cit,P312.
[2]- Idem.

ذلك سفن البايلك، أو يتم الركوب بحرا إلى الإسكندرية انطلاقا من المغرب أو تونس, كما حدث مع الأمير عبد القادر في رحلته إلى الحج برفقة والده الشيخ محي الدين، بعدما دخل تونس برا ثم ركب سفينة أوربية حيث يشير إلى أن الربان كان مسيحي، وقام بإكرام وفادة الأمير ومنحه قامرة، وأبحر المركب لكن بسبب قوة الرياح عاود الرجوع إلى المرسى من جديد، ثم أبحر بعدها حتى وصل إلى الإسكندرية، في رحلة استغرقت تسعة عشر يوما.[1]

وبمجيء الاحتلال الفرنسي انقطع تنظيم الحج بشكل رسمي ,حيث أنه من المؤكد أن الطريق البحري انقطع بشكل كلي في السنوات الأولى للاحتلال، هذا لم يمنع استمرار قوافل الحجيج برا انطلاقا من الطريق الصحراوي، الذي لم ينقطع حتى مطلع القرن العشرين، وما يؤكد ذلك رسالة الحاكم العسكري لأقاليم الصحراء والواحات الجنرال "لابيرين" سنة 1902 يحث فيها على وضع قيود على النظام السابق للحج ويسميه الحج الكبير Le grand Pèlerinage، ويقصد به الحج عبر القوافل التي كانت تمر عبر الصحراء إلى قورارة، توات، تيدكيلت إلى غات، ومن هناك إلى مصر برا[2]، ويبدو أن الطريق الصحراوي أصبح أكثر مشقة بعدما أصبحت القوافل تتوغل أكثر جنوبا لتفادي السلطة الاستعمارية، لكن ما يهمنا أن هذه الرحلة البرية لم تنقطع عن الجزائر حتى بدايات القرن العشرين، لكن طرق التقليدية لركبان الحجيج تغيرت بعدما كانت تدخل عبر تونس أو ليبيا، وحتى الركب المغربي اتخذ طريق مغايرا انطلاقا من ميناء السويرة ثم طنجة وتطوان على متن بواخر أوربية، وبذلك تلاشت الوحدة الاجتماعية والاقتصادية وحتى الرمزية بين الأقطار المغاربية التي كانت تمثلها هذه القوافل، بعدما تفرقت وانتفت بسبب دخول النقل البحري من بابه الواسع واحتلال الجزائر[3].

لكن فرنسا استدركت الأمور بعدما وعت الأبعاد الروحية والسياسية لهذه الرحلة فحاولت تنظيم شؤون الحج، وبذلك نظمت الرحلة الرسمية الأولى سنة 1842، بعد توصيات من الجنرال "بوجو" وخصصت لذلك سفينة "كاميليون Caméléon" لنقل 124 شخصية من الأعيان الجزائريين

---

[1] -الأمير عبد القادر, مذكرات الأمير عبد القادر, دار الأمة, الجزائر, 2010, ص 108.

[2] -AOM, Oasis Sahariennes, Pèlerinage de la Mecque, 16H87.

[3]-ابراهيم حركات,المغرب عبر التاريخ,دار الرشاد الحديثة ,الدار البيضاء,1978,ص543

حتى ميناء الإسكندرية، وتولت السفينة "تانكريد Tancrède" إرجاعهم في رحلة العودة[1]، وحرصت الإدارة الاستعمارية إلى نقل من تتأكد من ولائهم لها من الأعيان وشيوخ الزوايا مجانا، في سفن مخصصة لذلك لأداء فريضة الحج، وبذلك سوف يهيمن النقل البحري طول تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر ويحضى بأهمية بالغة، ويرتبط ارتباطا عضويا بالرحلة إلى الحج.

لقد تولت السفينة "لوساربير" نقل الحجاج سنة 1843، حملتهم من موانئ مستغانم، تنس، شرشال[2]، ثم وضعت فرنسا السفينة"Steamers" لنقل الحجاج من المغرب والجزائر وتونس إلى الإسكندرية، للذهاب إلى الحجاز، وما يستوقفنا هنا مشاركة التوانسة والمغاربة في هذه الرحلة، وقد يكون ذلك بطلب من حكومات في تونس والمغرب بالرسو في موانئ البلدين، كما حدث مع باشا طنجة الذي قدم طلبا بذلك فتوجهت السفينة الفرنسية إلى ميناء طنجة من أجل حمل حجاج مغاربة من هناك فحملتهم السفينة "لوساربير" سنة 1842، وكذلك حسب رواية "ليون الروش" الذي شاهد بأم عينه، مركبا محملا بحجاج جزائريين كانوا حوالي 200 حاج في مركب لا يتعدى حمولته من المفروض خمسين شخص، لا يأكلون إلا بعض الخبز اليابس ويشترون الماء بثمن باهظ فقط لكي لا يموتون عطشا [3]، هذه الرواية تستوقفنا بما أن هؤلاء الحجاج لم يكونوا ضمن البعثة الرسمية، وإلا لما كان قد أشار إلى ذلك، كما أن العدد مائتين هو عدد كبير نسبيا إذا أخذنا بعين الاعتبار انقطاع التنظيم الرسمي للحج في تلك الفترة من عمر الاحتلال، لكن رغم أن الرواية لا تخبرنا أين صادفهم ؟هل في الإسكندرية؟، أم في جدة أو في تونس؟، وكلها كانت محطات في رحلته، إلا أن ما يمكن استنتاجه أن الحاج الجزائري لم يستوقفه احتلال الجزائر ولا انقطاع العلاقات مع المشرق، وراح يجرب كل السبل ويركب الأخطار في سبيل أداء رحلة العمر مهما كلفت الظروف.

وفي سنة 1844 تنقل الحجاج عبر خط مرسيليا الإسكندرية بحرا، ولا ندري إلى الآن الأسباب ذلك، ولماذا الركوب عبر مرسيليا؟ وليس الذهاب كالمعتاد مباشرة إلى الإسكندرية وخاصة أن تلك الرحلة التي كانت إلى ذلك الحين مجانية بالنسبة لبعض المحظوظين ممن حاولت فرنسا شراء ذممهم

---

1 -Revue Coloniale, Op.cit., Janvier 1860.
2 -Boyer Pierre, Op.cit., P281.
3 -Roches Léon, Dix ans a travers l'Islam, Op.cit., P281.

بالسماح لهم الذهاب إلى الحج مجانا ,لكن قد تكون الرحلة غير مجانية ومكلفة أكثر إذا كانت عبر مرسيليا،وهناك ارتفعت أصوات بعض الساسة الفرنسيين حول مجانية النقل، وكان الجنرال "لاموريسيير" أول المنتقدين في مراسلة بتاريخ 27 أوت، 1848 حيث اعتبر أن هذه الرحلة المجانية تكلف الدولة مبالغ معتبرة، ولا يمكن تعويضها، ولذلك سوف يقل عدد الحجاج بشكل كبير[1]، ففي السنة 1849 لم تسجل إلا حالتين لحجاج ركبوا عن طريق خط مرسيليا الإسكندرية، وأصبح التفكير في الاعتماد على سفن الشحن اليونانية، والتي يمكنها أن تحمل الحجاج وبأثمان زهيدة، لكن لا أحد كان يحمل أي اعتبار للحاج الذي سوف تخصص له سفن شحن لنقله مع البضائع والحيوانات لتحمله إلى بيت الله الحرام، ولاشك أن تلك السفن كانت خالية من أدنى الشروط الصحية[2].

ويبدو أن فرنسا رفعت يدها في هذه الفترة عن تحمل النقل الرسمي للحجاج، ولذلك سوف تأخذ الرحلة إلى الحج منحى في غاية الصعوبة، وذلك بتحمل الحاج تكاليف الرحلة كاملة، ففي سنة 1851 كادت سفينة كان على متنها 207 من الحجاج الجزائريين أن تغرق قرب جزيرة موري، واضطرت الإدارة الفرنسية إلى ترحيلهم على نفقاتها[3]، لكن النقل البحري سوف يعرف تطورا كبيرا ابتداء من 1858، باعتماد استعمال السفن البخارية ,والتي ساهم بشكل كبير في التقليل من الاعتماد على القوافل، وساهم كذلك في ارتفاع عدد الحجاج خاصة من الهند وماليزيا، وزاد من ذلك فتح قناة السويس الذي سهل من مهمة الحجاج القادمين من الشمال الإفريقي، والولايات العثمانية في أوروبا وآسيا الصغرى وحجاج إيران وروسيا[4].

رغم هذا التطور في الملاحة البحرية فيما يخص وسائل النقل أو الطرق البحرية، فإن ذلك لم ينعكس بشكل كبير على الحجاج الجزائريين، بعدما تكررت حوادث الغرق مرة أخرى، ففي 5 مارس 1875 اصطدمت السفينة "لاكونيا" مع السفينة "La Goulette هلك في هذا الحادث من 120 إلى 150 حاج من بينهم 105 حاج جزائري، والأدهى والأمر أن قائد السفينة حمل الحجاج سبب

---

[1] -Boyer Pierre, op.cit., p281.
[2] - Idem.
[3] -Idem.
[4]- Duguet Firmin, Pèlerinage a la Mecque, Presses Universitaires de France, Les éditions Rirder, Paris, p47.

الحادث لأنهم رفضوا الدخول لجوف الباخرة بعدما هاج البحر، على إثر ذلك حاولت فرنسا منذ ذلك الحين على أن تتولى شركات الملاحة الفرنسية مهمة نقل الحجاج بدون احتكار هذا النقل، لكن شركات الملاحة الفرنسية لم يغريها ذلك خوفا من المنافسة الشرسة للشركات البريطانية، وتأكد هذا العزوف بشكل رسمي رغم الإلحاح الحكومي سنة 1877 كما صرحت بذلك سلطات مرسيليا، التي كانت منذ البداية لا تنظر بعين الرضا لنقل الحجاج وعبورهم عبر مرسيليا، وذلك لدواعي صحية، ووجب الانتظار عشرة سنوات أخرى لتقوم شركة فرنسية بنقل الحجاج إلى الحجاز[1]، وهذا بعد إشارة القنصل الفرنسي إلى الظروف السيئة للسفن البريطانية، ووجوب تخصيص سفن فرنسية لتقوم بهذا الدور[2]. إلا أن مسؤولي الموانئ في مرسيليا كانوا ضد تدابير المكلفة والمرهقة لسفن الحجاج بفعل تدابير الحجر الصحي، ولم تتفطن شركات النقل البحري الفرنسية لأهمية نقل الحجاج إلا متأخرة[3].

رغم ذلك لم تتوقف الحوادث البحرية، فمرة أخرى شهدت سنة 1886حوادث عدة أبرزها حادثة السفينة البريطانية "Somali" التي رمت في البحر قرب ساحل العاصمة بثلاث ركاب تسللوا للسفينة بصفة غير شرعية، أيام بعدها كررت السفينة"Inventy" نفس الصنيع بعدما كانت تحمل على ظهرها حوالي 883 حاج من الجزائر وتونس، حيث قامت برمي ثمانية عشر حاجا بعد وفاتهم على ظهر السفينة، خوفا من انتشار الوباء، وتبين في الأخير أن وفاتهم كانت في ظروف عادية، ولتفادي تكرار هذه الحوادث، قامت السلطات الفرنسية سنة 1887 بتخصيص سفنا تابعة للشركة الفرنسية"Compagnie Cyprien Fabre de Marseille" لنقل الحجاج، لكن هذه الشركة عانت من المنافسة الشرسة للشركات الأجنبية التي كانت تفرض أسعارا تنافسية، وعزوف الحجاج عن السفر على متنها.

---

[1] -Escande Laurent, le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination Française, op.cit. , p47.
[2] -Boyer Pierre, Op.cit., P285.
[3] -Ibid., P278.

ولم تتوقف الحوادث المؤسفة التي كان يدفع ثمنها الحاج الجزائري فقد قامت السفينة النمساوية "Grazya" بإنزال ثلاثين حاجا جزائريا في تونس كأخر محطة لها، مما أضطر هؤلاء إلى العودة إلى الجزائر بوسائلهم الخاصة[1].

ولقد توالت الشكاوى من التجاوزات الخطيرة التي كان يتعرض لها الحجاج في هذه الرحلات الغير محسوبة العواقب بعدما وقعوا فريسة طمع الناقلين وبين لا مبالاة الإدارة الاستعمارية، ولقد ندد القنصل فرنسي في بورسعيد في رسالة إلى الحاكم العام مؤرخة بتاريخ 18 أوت 1886، بالاستغلال الذي يتعرض إليه الحجاج كل موسم من سماسرة، وقادة السفن، فقائد السفينة "صومالي" الانجليزية السابقة الذكر كأن لم يكفيه ما حدث بعد إقدامه على رمي في عرض البحر لثلاثة ركاب غير شرعيين، قام بإبتزاز فاضح للحجاج بعدما رفض الالتزام بمواصلة نقل الحجاج حتى يدفع كل حاج ما مقدراه عشرة فرنكات كرسوم مرور عبر قناة السويس رغم أن تكلفة التذكرة تأخذ بعين الاعتبار كل تكاليف السفر[2].

وفي نفس العام تقدم حجاج توانسة وجزائريين بشكوى حول ظروف نقلهم في سفينة انجليزية "Quêteur"، التي رغم تعهد أصحابها بنقلهم مباشرة إلى جدة، توقفت أياما عدة في عدة موانئ على غرار ميناء أزمير، بيروت[3].

ومن أجل تفادي هذه الخروقات المتكررة أصدرت السلطات الاستعمارية قرارً (منشور 12 فيفري 1889)الذي يقضي باحتكار الشركات الفرنسية للنقل الحجاج إلى البقاع المقدسة ومنع الجزائريين من الركوب إلى الحج في مراكب الأجنبية، إلا أن ذلك لم يردع بعض الحجاج الجزائريين، ففي سنة 1890رحلت الحكومة الفرنسية حوالي 1200 حاج جزائري وجدوا عالقين في موانئ بيروت ويافا[4] .

---

[1] - Boyer Pierre, Op.cit., P287.
[2] - Idem.
[3] -AOM, Pèlerinage1886, 16H84.
[4] -Delarue, op.cit., p8.

وفي هذه الفترة بالذات بدأ الصراع يحتدم بين الحكومة العامة ووزارة الخارجية، حول الطريق الذي يجب أن تسلكه سفن الحجاج في طريقها إلى الحجاز، فوزارة الخارجية كانت تريد أن تتجه السفن إلى ينبع مباشرة، ومن هناك عبر القوافل إلى المدينة، أي البداية بزيارة المدينة ثم التوجه بعدها إلى مكة برا ,ثم إلى جدة بعد إتمام الحج، لكن الحكومة العامة كانت ترى من الأحسن المحافظة على الطريق التقليدي، رغم أن الوزارة نجحت لسنوات من تمرير رأيها، حتى مجيء الحاكم العام "جول كامبون" الذي كان له الكلمة الأخيرة بعد طلب دعم الوزارة الداخلية والمفتي الجزائري, الذي أفتى ببدعية اقتراح وزارة الخارجية[1].

لكن الحاكم العام "جول كامبون" حاول تحسين ظروف الرحلة عبر القرار الذي أصدره في 10 ديسمبر 1894، الذي تم بموجبه تحديد حمولة السفينة والعمق الغاطس"Jaugeage" وتحديد المساحة لكل راكب على ظهر السفينة، كما فرض على السفن في المادة الخامسة عشر استقبال لجنة خاصة يشكلها المحافظ، تراقب مدى جهوزية السفينة لنقل الحجاج التي سوف يكون من أفرادها أعضاء من جمعية الحبوس بعد تأسيسها لاحقا، لكن قرارات هذه اللجنة لم تكن تملك الصفة الإلزامية، ولذلك ظلت توصياتها حبرا على ورق بسبب قلة السفن خاصة في فترة ما بعد الحرب العظمى، ولم يكن لها المجال لرفض أي عرض مهما كان نظرا لقلة وسائل النقل[2].

لكن فرض احتكار نقل الحجاج لصالح السفن الفرنسية "Monopole du pavillon" لم يكن رغم ذلك ليغري الشركات الفرنسية لنقل الحجاج رغم إلحاح الحاكم العام "تيرمان" على شركة "Cie Fabre"التي كانت قد جربت الأمر سنوات 1887،1888 في وقت رفضت فيه شركة "Transatlantique" الفكرة من أساسها[3]، إلا أن السفن البحرية الفرنسية ستتدارك الأمر وتقوم سنة 1893 بنقل حوالي 6913 حاج على متن ستة سفن[4].

---

[1] -Escande, le pèlerinage a la Mecque vu d'Algérie, aspects Sanitaires (1870-1940), op.cit., p114.
[2] - Idem.
[3] -Boyer Pierre, op.cit., p279.
[4] -Ibid., P291.

لكن ظروف السفر كانت في سفن الشحن المخصصة عادة لنقل الحيوانات أو الفحم انطلاقا من موانئ العاصمة وعنابة، ناهيك على الاكتظاظ في السفن وحق للدكتور "جوسولومJaussoulme"سنة 1893 أن يتساءل كيف لسفينة تحمل 900 ايطالي إلى أمريكا، أن تحمل 1500 حاج؟[1] ويبدو أن السؤال لم يكن بحاجة إلى جواب. رغم أن الأمور تحسنت شيئا ما مقارنة مع ما كانت عليه قبل فترة احتكار النقل لصالح السفن الفرنسية، ورغم تعيين المحافظ الحكومي الذي كان يمثل الإدارة الاستعمارية في السفينة، ابتداء من سنة 1902، والذي كان دوره تمثيل الإدارة وسلطاتها على ظهر السفينة كما يقوم في نهاية الرحلة بتحرير تقرير تفصيلي ، يقدم فيه ملاحظات واقتراحات ولكن قلما كانت تلك الاقتراحات تأخذ بعين الاعتبار، رغم كل ذلك ظل الحاج الجزائري يشتكي من الظروف النقل التي لم تكن تليق بالبشر، في انتهاك صارخ لأدنى حقوق الإنسان.

لقد كانت معظم السفن المخصصة للحجيج عبارة عن سفن شحن قديمة حولت إلى سفن لنقل الحجاج للمناسبة فقط، وهذا لجشع وطمع شركات النقل، فالسفينة"L'Amiral Jacobson"مثلا كانت سفينة لنقل الفحم، والسفينة "بروتاني Bretagne "صممت لنقل المعادن، وهذه السفينة Nivernais كانت مخصصة لنقل أبقار المغرب ومواشي الجزائر، بحيث كانت مهمة هذه السفن حمل أكبر قدر ممكن من المسافرين[2]، وأحسن شهادة على هذه الأحوال ما عبر عليه الشيخ "الطيب المهاجي" حيث قال:" لقد رأيت بعين رأسي المركب البحري الذي أقل الحجاج إلى جدة، وقد أفرغ حمولته وهي كميات من أطنان الحنطة، ثم غسل بماء البحر، وبقيت حبوب الحنطة في شقوق المركب، كما بقي في بعض زواياه أثر أروات البقر والأغنام، وباقي الدواب التي كان المركب ينقلها من بلد إلى بلد، ولا تسأل عن رداءة الطعام الذي يقدم للركاب والذي أخذ منهم ثمنه مقدما قبل الركوب كاللحم المثلج المتغير الرائحة والطعم"[3].

وهذا الدكتور الفرنسي "كاربونيل Marcelin Carbonel" شاهد على هذه التجاوزات الخطيرة من طرف مالكي السفن وسوء معاملتهم للحجاج والاحتيال عليهم، كابتزاز الحجاج عبر المطالبة برسوم إضافية، ووصل الأمر إلى التهديد والشتم والسب، ليتطور الأمر إلى الضرب بالعصي وتفتيش

---

[1] -Chantre Luc, Op.cit., p7.
[2]- Escande, op.cit., p117.
[3] -المهاجي الطيب ,أنفس الذخائر وأطيب المآثر'مجموع الرحلات, دار المعرفة الدولية,الجزائر,2011,ص79.

البضائع، وإجراءات عقابية أخرى كمنع الماء على الحاج حتى يدفع هذه الرسوم، مما اضطر بعض هؤلاء الحجاج المغلوب على أمرهم إلى التسول وطلب العون والمساعدة من زملائهم [1].

لكن أبرز ما ميز هذه المرحلة رغم ما ذكرناه من سلبيات، هو تطور الملاحة البحرية حيث اختصرت المسافة بعدما أصبحت الرحلة من ميناء وهران، عنابة إلى جدة لا تستغرق إلى اثني عشرة يوما، فالنشاط البحري كما أسلفنا ساهم في تدهور نشاط القوافل وبذلك تناقص بشكل كبير عدد الحجاج الجزائريين المرافقين للمحمل المصري[2]، فعلى سبيل المثال السفينة"Gergovia" كانت سنة 1893 تستغرق في رحلتها إلى جدة تسعة عشر يوما, أصبحت سنة 1930 السفينة"Asia" تقطع نفس المسافة في ظرف ثلاثة عشر يوما[3]، كما تم اشتراط بعض التدابير الخاصة بالصحة والنظافة على أصحاب الامتياز المشاركين في نقل الحجاج، لمنع انتشار العدوى على ما يبدو، وكان ذلك هاجس والشغل الشاغل للسلطات الاستعمارية بحكم أنها كانت تحمل الحجاج سبب انتشار أي مرض، ولذلك اشترط قانون 10 ديسمبر 1894 تنظيف دورات المياه ثلاث مرات في اليوم كما ذكرنا سابقا، وفق توصيات الاتفاقية الدولية للصحة الموقعة في باريس، إضافة إلى ذلك فرض تطهير السفينة يوميا بمادة Créaline.[4]

وفي سنة 1901 تم نقل عدد معتبر من الحجاج كانوا حوالي 4000 حاج عن متن سفن "بروتاني" و"الأميرال جاكوبسون"، وحيث أضطر ربان هذه السفينة الأخيرة بحمل أكبر عدد ممكن من الركاب، مما أدى إلى تعرضها لمتاعب بعد مراقبة السفينة أثناء مرور بقناة السويس، كما قامت السفينة " Savoie" في رحلتها من جدة إلى ينبع، إلى نقل ضعف حمولتها[5]، ويبدو أن أبرز ما ميز هذا الموسم أن بعض السفن المشاركة في نقل الحجيج على غرار Bretagne حملت حجاج من وهران إلى جدة مباشرة، من الدون المرور على العاصمة وعنابة، ويمكن أن تكون حمولتها تجاوزت الحد خاصة

---

[1]-Carbonell Marcelin, Relation médicale d'un transport de pèlerins musulmans au Hedjaz, publications universitaires de Provence, p247.
[2]-Ezzerli Kais, Le pèlerinage au temps du chemin de fer du Hedjaz, In Sylvia Chiffoleau et Anna Madoeuf, les pèlerinages au Maghreb et au Moyen Orient, Damas, presses de l'IFPO, 2005, P3.
[3] -Chantre Luc, Op.cit., p22.
[4] -Escande, op.cit., p126.
[5] -AOM, Rapport de Gues sur le pèlerinage 1901,16H83.

بعد إقلاعها من موانئ المغرب الأقصى ثم وهران، ولم تستطيع حمل أكثر من ذلك، خاصة وأن قوانين الملاحة كانت صارمة في هذا الأمر، في وقت تم اتهام سفن "فوريا Foria"و "الأميرال جاكوبسون" بالسماح لنقل الحجاج لا يملكون تراخيص بالحج، وبعدما تم اكتشاف أمرهم في بورسعيد، ويمكن أن يكون قد تسلل البعض منهم بشكل سري وهم بالتأكيد لم يكونوا يحملون تراخيص بالسفر، أو ضياع هذه التراخيص والتذاكر من بعض الحجاج بفعل جهلهم بأهميتها، وما يدعم ذلك شكوى القنصل الفرنسي في جدة، بأن الجزائريين لا يعرفون قيمة هذه التذاكر، التي يتم العثور على البعض منها بين دفتي جواز السفر المودع بالقنصلية للتأشيرة عليه، أو مرميا في أزقة مدينة جدة، وبذلك يمنعون في رحلة العودة من ركوب بعد ضياع تذاكر سفرهم، رغم وجود أسمائهم في قوائم المسافرين ومطابقة لجوازات السفر[1].

لكن أبرز ما ميز سنة 1901، تنديد واحتجاجات الحجاج الجزائريين لرفضهم رفع أسعار النقل من مكة إلى المدينة الذي كان يتم عن طريق كراء الدواب، حيث وصل كراء جمل بحوالي 220 فرنك، ووصلت هذه المظاهرات حتى إلى محاصرة إقامة شريف مكة، مما أضطر هذا الأخير لتوفير الدواب اللازمة، وتأخير زمن خروج المحمل حتى تسوية المشكلة[2]، هذه الحالة تبين لنا الاستغلال الكبير الذي كان يتعرض له الحجاج من طمع وجشع بعض الناقلين بتعدد أشكالهم، انطلاقا من المرافئ الجزائرية وصولا إلى جدة، من شركات النقل البحري، ثم أصحاب القوارب الصغيرة أو العبارات التي تسمى"السنبك" في ميناء جدة، والتي تنقل الحجاج من السفينة إلى البر بعد وصول السفينة إلى الميناء، وكان هؤلاء الناقلين يفرضون شروطهم وأسعارهم بشكل فيه الكثير من الظلم والابتزاز، وشكلوا أصحاب هذه الناقلات الصغيرة أو العبارات قوة ضاغطة مرتبطة بالملك وأعوانه، حالت دون بناء عصري وحديث لميناء جدة حتى لوقت جد متأخر، لأن بناء عصري لميناء جدة كان يعني إمكانية دخول السفن إلى المرافئ، ومن ثم لا يكون أحد بحاجة للاستعانة بهذه العبارات الصغيرة.

---

[1] - AOM, Rapport de Gues sur le pèlerinage 1901,16H83..
[2] -Ibid.

إضافة إلى أصحاب هذه السفن كانت هناك "مافيا" الماء إن صح التعبير، المهيمنة على تجارة الماء في الحجاز، والتي كانت تملك كبرى الصهاريج، كما كان لها دور كبير ومؤثر في الحجاز في تلك الفترة، كما كانت تمنع أي تحديث لوسائل استغلال وتوزيع شبكة المياه في الحجاز، إلى جانب شبكات النقل الداخلي التقليدي، بين جدة ومكة وبين مكة والمدينة، باستعمال الدواب، حيث المسافة قصيرة لا تتجاوز الثمانين كيلومتر والتي يتم الاعتماد فيها في الغالب على الحمير، وهنا نترك" أحمد الغيغائي " يصف لنا في رحلته التي تمت سنة 1858. هذه الرحلة "الممتعة" من جدة إلى مكة: "تم كرينا الأجمال لحمل الأثقال والماعون للانتقال، وكرينا الحمر الصباحية لأنها تصبح بمكة وتركبها بجدة عشية، وتصبح قبل طلوع الشمس، وقد تردد ذكرها عند بعض الحجاج المغاربة، لكن هذه الحمر نوصى بترك ركوبها من أجل عذابها، فهي تجري مثل الغزلان وتطير بك مثل الحصان على طول الليل. مثل الربح أو السيل، وليس لك راحة ولا استراحة، وسوقتها مثلها في الجري، ولولا القهاوي [المقاهي] في الطريق لما تركوك تأكل حتى السويق، ولا تجلس إلا هنيهة في كل قهوة، والقهاوي ثمانية... وكم واحد لم يثبت على حمار وطاح وانكسر..." [1] وهذه شهادة على صعوبة النقل الداخلي بين مدن الحجاز، وحرص أصحاب النفوذ على ترك الأمور على ما كانت عليه، من تخلف وبدائية ورفض عصرنة الحجاز، مما كان من شأنه أن يعود بالفائدة على أصحاب هذه المصالح، ونفهم شدة معارضة هؤلاء لمشروع سكة الحديد في بداية القرن العشرين، فأمير الحجاز كان يرى في المشروع خطر يهدد سلطته في الحجاز بوصول القطار إلى أهم المدن الحجازية وفك العزلة نهائيا بين الحجاز والدولة العثمانية، وأما البدو فكانوا يرون في المشروع تهديدا لتجارتهم في نقل وتأمين الحجاج، ولذلك قاموا عدة مرات بتحطيم خطوط سكك الحديد وخيوط التلغراف والمحطات، مثل ما حدث بالفعل سنة 1908، حيث تمت مهاجمة البعثة العثمانية صاحبة المشروع وقتل في الحادثة بعض المهندسين والفنيين، والأدهى والأمر والذي يدعوا إلى التأمل معارضة كبرى شركات النقل البحري الأوروبية هذا المشروع، لأن القطار كان يساعد على ربح الوقت، ويمكن الحاج من الوصول إلى الموانئ في الشام بسرعة، وهذا ما كانت تخشاه هذه الشركات من خسارتها للحجاج الشوام، الذين لم يكونوا يحتاجون لركوب السفن والوصول إلى جدة، ولذلك ضغطت هذه الشركات على الحكومات الأوربية للتدخل والمطالبة بالتقليل من استعمال القطارات للوصول إلى

[1]-التازي عبد الهادي,رحلة الرحلات ,مكة في مائة رحلة ورحلة, مؤسسة الفرقان للترات الإسلامي,الرياض,2005,ص512.

الحجاز، ولذلك سوف ترضخ فرنسا لهذه المطالب وتفرض على الحجاج تذكرة السفر ذهابا وإيابا لضمان عودة الحجاج بحرا[1]، خاصة بعد تخوفها من دخول حجاجها إلى سوريا عن طريق القطار، وهذا ما أكده القنصل الفرنسي في القسطنطينية بعدما مر حوالي 735 حاج جزائري على محجر تبوك سنة 1908 للدخول إلى الشام، وكان غير مرخص للحجاج الجزائريين العبور من هناك، رغم تحذيرات السلطات الفرنسية, لكن ابتداء من سنة 1912 تغيرت سياسة فرنسا، وأصبحت تسمح للحجاج المغاربة باستعمال القطار حتى إلى بيروت، وذلك لتشجيع شركات نقل سكك الحديد الفرنسية في الشام، وكذلك للاتفاق التركي الفرنسي، بعدما تبددت كل المخاوف الصحية والسياسية التي كان يمثلها في السابق النقل عبر سكك الحديد[2].

إن مشروع خط سكك الحديد الذي انطلق العمل به سنة 1900، والذي كان من المفروض أن يربط القسطنطينية بمكة المكرمة، خصص له السلطان 40.000 جنيه تركي واستطاع أن يصل إلى المدينة سنة 1908، وكان من المفترض أن يصل إلى مكة سنتين بعد ذلك، لكنه لم يصل أبدا، لأن ذلك كان من شأنه أن يلغي طريق القوافل ويحرم البدو من مصدر رزقهم ، المتمثل في توفير الدواب، والمعدات وتأمين الطرق، كلها نشاطات وأعمال كانت مهددة بالزوال، كما كان المشروع سيسهل من جهة أخرى وصول الأجانب بسهولة إلى الحجاز، بعد توفير وسائل النقل الحديثة، ومن أجل كل تلك الأسباب لقي المشروع عداء البدو والسلطة الحاكمة في الحجاز، وزادت الحرب بين آل سعود والهاشميين في تحطيم ما تبقى من الخطوط، ولم يبقى منه إلا ما يربط دمشق بمعان[3].

ومع تواصل صعوبة الوصول إلى الحجاز تواصلت معها معاناة الحجاج الجزائريين، ففي سنة 1902 قامت السفينة "سافوا Savoie""أولبيا Olbia"و ألكسندر الثالث "Alexandre III"، بحمل الحجاج إلى جدة، لكن السفينة الأخيرة بعد رسوها في جدة ونزول الحجاج تعرضت لحادثة اصطدام وغرقها في حينها، ومن لطف الله أن الحجاج الجزائريين لم يكونوا على متنها آنذاك، وهذا ما اضطر بالسفينتين الأولتين بتقاسم ركاب السفينة الغارقة والتي غرقت بمتاع الحجاج وكل لوازمهم. والمشكلة

---

[1] -Ezzerli, op.cit., p15.
[2]- Ibid., p19.
[3]- Duguet , op.cit., p62.

أن سفينة "سافوا" كانت تعاني من قلة قوارب النجدة التي لم تكن تسمح إلا بإنقاذ 200 راكب لا غير، في حين كان عدد الركاب حوالي 1000 شخص.[1]

وواصلت الإدارة الاستعمارية في غبنها للحجاج الجزائريين، فبعدما خصص قانون 10 ديسمبر 1894 مساحة مترين مربعين لكل حاج على ظهر السفينة[2]، لتحديد عدد الركاب ومنع أي تجاوز لذلك تقلصت هذه المساحة التي كانت قليلة أصلا في قانون 6 مارس 1905 لتحدد في متر وخمسين طولا، ومتر وثمانين سنتيمتر ارتفاعا، وهذا على ما يبدو استجابة لجشع وطمع شركات نقل الحجاج، رغم العروض المتميزة والمغرية من شركات أخرى وبظروف أحسن، حيث طلب القنصل البلجيكي سنة 1905 الإذن بنقل الحجاج في السفينة "ماري تيريز Marie Thérèse، لكن الحاكم العام كان حازما في رفض العرض، ومواصلة التأكيد احتكار شركات الملاحة البحرية الفرنسية في نقل الحجاج[3].

بعد ذلك توالت سنوات المنع حتى سنة 1913 وثم الإذن بالحج هذه السنة بعد توالي الحملات الصحفية ضد المنع المتكرر، وهذه المرة عبر سفن تابعة لشركة الملاحة البحرية"STM" واستغلت هذه الشركة امتياز نقل 5060 حاج وبأسعار مرتفعة جدا، رغم العروض المغرية من شركات نقل ألمانية[4].

بعدما دخل العالم أتون الحرب العظمى وانقطعت الاتصالات والمواصلات وحدث اضطراب في النقل البحري خاصة سنة 1916، وبشكل أكثر سنة 1917 بعدما تم إشراك الأسطول التجاري لنقل الجيش والعتاد الحربي وزاد من ذلك حدة المعارك البحرية وحرب الغواصات والتعرض حتى للسفن التجارية، وزاد من هذه الأزمة قوانين الاحتكار، في ظل هذه الظروف كان من الصعب الكلام على تنظيم الحج في الظروف العادية، رغم أن فرنسا ولأسباب سياسية أرسلت سنة 1916 بعثة مدنية وعسكرية مكونة من رجال دين وضباط إلى الحجاز لإعادة العلاقات بين الحلفاء والأمير شريف حسين، وكانت بعثة دبلوماسية أكثر منها دينية، كما نظمت في نفس الظروف بعثات للحج سنتي 1917 و1918 بمشاركة بعض الأعيان لا يتجاوزون العشرات ,ذهبوا في سفينة حربية تحرسها سفنا

---

[1] -AOM, Rapport de Brukache 1902,16H92.
[2] -Escande, op.cit., p119.
[3] -Moulay Belhamissi , op.cit.
[4]-Collot Claude, op.cit. p311.

أخرى، مخافة التعرض إليها، ولكن أغرب ما في القصة ترويج المصادر الفرنسية لمجانية الحج أثناء الحرب العظمى وهذا ضحك على الأذقان، إذا علمنا أن هذه البعثات كان دورها سياسيا ودبلوماسيا أكثر من أي شيء آخر ,ولم تذهب زمن الحج، كما لم يتجاوز أفراد البعثة عدد أصابع اليد، فمن المخادعة التي لا تنطلي على أحد الكلام عن مجانية النقل زمن الحرب العظمى.

وابتداء من سنة 1919 تمت العودة إلى التنظيم الرسمي لفريضة الحج. وتوكيل أمور تنظيم الحج إلى جمعية حبوس الحرمين برئاسة قدور بن غبريط, ولكن حتى نهاية العشرينات لم يكن هناك تنظيم للحج بمعنى الكلمة بسبب مشكلة كبيرة في النقل، وبسبب الظروف الأمنية في الحجاز جراء الحرب بين آل سعود والهاشميين[1]، وبذلك فشلت الجمعية سنوات 1921- 1922في التنظيم العادي للحج بسبب كما صرح مسؤوليها قلة المسجلين للذهاب إلى الحج الذين بلغ عددهم في كل المستعمرات الفرنسية حوالي 120 حاج فقط[2].

ويبدو أن الأمور في الحجاز كانت في غاية الصعوبة بعد تردي الأوضاع الأمنية وقلة وسائل النقل وتمرد القبائل المحتكرة لتجارة القوافل، ففي سنة 1924 دخلت قبيلة الحمدة بنزاع مع ناقلي الحجاج بسبب تعاونهم مع الملك، مما أدى إلى قطع الطريق وهذا ما أدى بأصحاب القوافل إلى ترك الحجاج والهرب، وكانوا حوالي 20.000 في ظروف جد صعبة في الشمس المحرقة حتى كادوا يهلكون عطشا. كما تعرضوا إلى النهب والسلب مما أدى إلى تدخل الملك الذي أرسل بناقلتين إلى أقرب ميناء لإعادة الحجاج[3].

وكان القنصل الفرنسي في جدة "كراجوسكي Krajewsky" قد أشار إلى انعدام الأمن بين مكة والمدينة بفعل قطع الطريق من طرف القبائل المعادية للملك، ووقوع سرقات ونهب باستعمال التهديد والإكراه، كما تعرض بعض الحجاج إلى أسر وكانوا اثني عشرة حاج وحولوا إلى عبيد، ويرجع سبب تعرض طريق الحجاج إلى رفض الملك استقبال ممثلي القبائل والاستماع لمطالبهم[4].

---

[1] -Pautremat, op.cit., p213.
[2]- Idem.
[3] -AOM, Rapport du consulat de France a Djeddah, 16H104.
[4] -AOM, Pèlerinage Maghrébin1923, 16H104.

إلا أن ظروف النقل الداخلي في الحجاز سوف تعرف طفرة كبيرا ونوعية باستقرار الأمور للملك عبد العزيز آل سعود، والذي أحدث ثورة في إدخاله النقل الحديث إلى الحجاز، ففي سنة 1926 كانت هناك حوالي 15 حافلة و7 سيارات تعمل على خط جدة ومكة، رغم أنها كانت غير كافية تماما، إضافة إلى تعرضها لأعطاب كثيرة بفعل اهتراء الطرق أو عدم تعبيدها من الأساس، لترتفع سنة 1928 إلى حوالي 500 سيارة نقل للحجاج الميسورين, وكانت الرحلة بين مكة وجدة تستغرق ثلاثة ساعات وبين مكة والمدينة تستغرق من 13 إلى 15 ساعة وسبع ساعات بين المدينة وينبع.[1]

هذا في وقت تواصلت فيه القوانين المنظمة لشروط الإبحار، حيث صدر قانون 1929 الذي اشترط أن تكون نسبة ربان السفينة ثلاثة بالمائة على الأقل من مجمل الركاب، على أن يخضعوا بدورهم للمراقبة طبية قبل الإبحار مع الحجاج، ولا يسمح لهم بالنزول في موانئ العبور، وهذا بعد توالي على ما يبدو شكاوى الجزائريين من تصرفات ربان السفينة وجهلهم الكبير بالإسلام والمسلمين وقلة الاحترام وازدراء المسلمين، ويقدم لنا محافظ الحكومة على ظهر السفينة فيلاكيير Villequier"صورة عن نوعية هؤلاء الرجال، ويصفهم بقوله "هؤلاء الشماليون لا يعرفون من الإسلام إلى حديد بني صاف وفوصفات عنابة" [2]، هذه الصورة كفيلة لتبيان الظروف التي كان يسافر فيها الحاج الجزائري، في رحلته إلى الحج.

وفي 19 ديسمبر 1929 صدر قانون جديد يوصي بزيادة الضمان "Cautionnement" المقدم من طرف ملاك السفن، أو أصحاب الامتياز من 100.000 إلى 150.000 فرنك، إضافة إلى التكفل بأعوان الدولة المرافقين (المحافظ الحكومي، والطبيب المرافق)، ليصدر شهرين بعد ذلك في 20 فبراير 1930 قانونا جديدا أصبح يلزم على كل سفينة استقبال لجنتين مستقلتين لتفقد ظروف النقل ومدى احترامها لاتفاقيات الصحة والملاحة الدولية، وهذا ما ساهم في التقليل من شكاوى الحجاج سنوات الثلاثينات، لكن هذه المراقبة كانت شكلية ومحدودة كما كانت تشوبها إجراءات غامضة، فبعض

[1] -Pautremat, op.cit., p217.
[2] -Escande, op.cit., p117.

السفن كانت ترفض من طرف لجنة في ميناء الجزائر فتبحر من ميناء وهران[1]، ولتدارك هذا الأمر أصبح ميناء الجزائر الميناء الوحيد المخول لمراقبة السفن ومنح لشركات النقل امتياز نقل الحجاج، كما عاود قرار 1930 العمل بالقانون الذي كان يخصص مترين مربعين لكل مسافر، والارتفاع بحوالي متر وخمسة وتسعين سنتمتر، وحجم الهواء لكل مسافر حوالي أربعة متر مكعب، هذا القرار اعتبرته شركات النقل مجحفا، وما كان أمام هذه الشركات إلا التكيف مع هذا القانون كما تغيرت سفن النقل من سفن شحن إلى سفن نقل المسافرين، بعدما اشترط القانون وجود في السفينة "قمراتCabines"، رغم أن هذا الشرط لم يختفي مطلقا من دفتر الشروط منذ بداية القرن، إلا أنه لم يطبق إلا بعد ثلاثين سنة، كما تم اشتراط أن تكون هذه القمرات فردية ومصنوعة بالحديد أو الخشب، ومزودة بالأفرشة والوسائد، وتزويد السفن بعدد ملائم من دورات المياه ومحلات للوضوء التي كانت كان في مجملها عبارة عن مضخات تستعمل ماء البحر عن طريق الحنفيات بنسبة حنفيتين لكل مائة حاج، وتوفير مرشات للاستحمام، كما زود القاع بطريقة تمتص الماء لمنع حدوث الانزلاق، لكن الملاحظ أن دورات المياه كانت قليلة العدد ولذلك رفعت في قانون 1930 لتصبح واحدة لكل خمسين حاج، ثم واحدة لكل عشرين حاج. لكن هذه المراحيض ظلت لا تراع شروط النظافة ولا عادات وتقاليد الجزائريين بما أنها كانت مكشوفة وجماعية بالرغم من شكاوى الجزائريين، وكان أكثرها ذات "نمط انجليزيCuvette anglaise"عكس الطبائع الجزائرية المعتمدة على مراحيض "بنمط تركيCuvette turque",كما تم اشتراط وجود مفتش أمني بالسفينة ورجال الدرك من الأهالي[2].

لقد تم دمج في هذه السنة الحجاج التوانسة مع الجزائريين نظرا لعددهم القليل، وذلك لتخفيف الخسارة على شركات النقل البحري، حيث شهد هذا العام مشاركة 756 جزائري، و465 تونسي، وحوالي 2000 مغربي، لكن رغم ذلك كان البعض لا يستطيع الركوب مع السفن الفرنسية، ويفضل الذهاب عبر تونس لتفادي التنقل مع البعثة، حيث طلب بعض الأعيان من قسنطينة سنة1929 قد

---

[1] - Escande, op.cit., p115.
[2] -Ibid., p123.

طلبوا بالسماح لهم بالسفر عبر تونس وبشكل فردي، لاعتبارهم السفن الفرنسية المخصصة لنقل الحجاج الغير مريحة[1].

في وقت كانت فيه الشركة التونسية "فرج الله" لا تطلب إلا مبلغ 1600 فرنك للدرجة الثالثة، مقارنة مع شركة النقل البحري "فابرFabre" التي كانت تشترط حوالي 2800 فرنك ثمن التذكرة ذهابا وإيابا درجة ثالثة، وبدون ضمان توفير الغذاء[2]، هذه الظروف العصيبة أدت إلى عزوف الجزائريين عن الحج، لكن البعض كان يصر مهما كلف الأمر بالذهاب إلى الحج بطرق شتى عبر تونس أو مرسيليا ومن هناك الركوب إلى الإسكندرية كأقرب نقطة إلى الحجاز، كما أن المضاربات زادت هذه السنة وأصبح كل من هب ودب يحاول الاستثمار في الحجاج، رغم توكيل الإدارة الاستعمارية أمر الحج لجمعية الحبوس فإن المدعو "بن حمزة الكوروغلي التلمساني" قام بدعاية للحج بعدما اتفق مع شركة الملاحة وطلب من الراغبين في الحج الاتصال به بدل الجمعية، وذلك بالتعاون مع مفتي وهران، وعلى ما يبدو فإن الشركة الفرنسية "Cyprien Fabre"وعدتهم بمبلغ 120.000 فرنك، إضافة إلى عشرين تذكرة مجانية[3]، ومن أجل ذلك قام" بن حمزة" بوضع إشهار وتوزيع مناشير طبعت في مطبعة الشيخ بن عليوة في مستغانم.[4]

إلا أن أمور النقل على ما يبدو، لم تتحسن فقد ندد الحجاج بظروف الاكتظاظ وسوء التغذية وانعدام أسباب الراحة على متن السفينة"Plata" سنة 1929، بعدما دفع البعض تذكرة درجة أولى ووجد أنفسهم في الدرجة الثالثة، هذه الظروف تسببت في هلاك أربعة عشرة حاجا على ظهر هذه السفينة، كما أنها قامت بالرسو في رحلة الإياب بميناء العاصمة نهائيا كأخر محطة، وما كان على الحجاج القطاع الوهراني إلا التنقل لمناطقهم بأساليبهم الخاصة[5]، وفي نفس الوقت رفضت شركة النقل البحري"Amaranti"تعويض ثمن التذكرة لحاج جزائري توفي قبل رحلة الذهاب[6]، وقد اشتكى المندوب

---

[1]-Trabelssi Hadj Osman, le pèlerinage a la Mecque, Impression de voyage d'un pèlerin passager du "Plata», presse libre ,20 Aout 1929.
[2]- AOM, pèlerinage a la Mecque, 16H92.
[3] -AOM, Renseignement1929, 16H92.
[4] -AOM, Pèlerinage 1929 ,16H92.
[5] -AOM, Retour de pèlerins de la Mecque, 16H92.
[6] -AOM, Pèlerinage 1929,16H92.

المالي السيد "غلام الله" من الظروف المزرية التي سافرت فيها البعثة الجزائرية ، من ضيق وانعدام شروط النظافة على متن السفينة"Plata"، وزاد على ذلك قلة الماء والإهانة التي تعرض لها الحجاج من طرف طاقم السفينة[1].

كل ذلك كان شاهدا على فشل جمعية حبوس الحرمين في تنظيم شؤون الحج، بعدما أثبتت عدم احترافيتها في تنظيم ونقل الحجاج، حتى وصل الحد ببعض السفن بنقل الحجاج في رحلة الذهاب ثم التنصل من مسؤولية إرجاعهم في رحلة العودة، مما أذى بالإدارة الفرنسية إلى بالتكلف برحلة العودة، كما عيب على الجمعية إصدار تذاكر السفر أكثر من العدد المحدد، حتى تدخلت الإدارة الاستعمارية وقامت بتحصيص عدد الحجاج المسموح لهم بالركوب، كما تكلفت الجمعية بتسفير الحجاج إلى مقر سكناهم بعد رحلة العودة والنزول في ميناء الجزائر، بعدما رفض بعض الناقلين إتمام الرحلة حتى ميناء وهران، وهذا كان يعني تحمل الجمعية هذه النفقات الغير منتظرة من ميزانيتها[2]، كما اتهمت الجمعية باحتكار تنظيم الحج وتحويل عملية نقل الحجاج إلى سلعة من السلع، تنزل إلى سوق المضاربات المالية ومورد من أهم موارد الارتزاق للكثيرين، كما اتهمت بمحاباة بعض شركات النقل على غرار ما حدث في تونس في أبريل 1927، بعدما تم اختيار سفينة لشركة يملكها صهر "الشاذلي العقبي" وهو من الأعضاء المؤسسين للجمعية، وزاد من معاناة الجمعية المنافسة الشرسة في التنظيم للدول الأوروبية الأخرى مثل ايطاليا واسبانيا التي كانت تنقل رعاياها المسلمين وتخصص لهم في هذه الفترة سفنا مجانية لنقل الحجاج[3]، وإن كان الأمر لا يخلو من الدعاية التي سبقت الحرب العالمية الثانية، هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت شركات أجنبية أخرى قد دخلت في المنافسة على غرار الشركة المصرية "Khédivial mail line"، التي كانت تنافس بقوة الشركات الفرنسية وكان يعني ذلك نهاية زمن الاحتكار. إلى جانب شركات أخرى والتي كانت تعرض تذاكر درجة أولى بحوالي 3800 إلى 2100 فرنك درجة ثالثة، بينما الشركات الفرنسية تعرض 5000 فرنك درجة أولى إلى 1950 درجة رابعة[4]، هذه السفن لا يمكن أن نقارنها بسفن التي كانت تقوم بكرائها جمعية حبوس

---

[1] -AOM, Requête au sujet de pèlerinage a la Mecque présenté par Ghoulamallah Mohamed ,16H85.
[2] -AOM, Pèlerinage1928, 16H104.
[3] -عبد اللطيف الحناشي,مرجع سابق ,ص167.
[4] -Pautremat, Op.cit.,P 224.

الحرمين، على غرار ""Thémistocle"، "Jérusalem"، Maltana" كما حدث سنة 1928، وكانت سفينة فقط من هذه السفن الثلاث توافق المعايير المعمول بها، مما أدى إلى وقوع مشادات عنيفة بين الحجاج وأصحاب الامتياز، مما ترك انطباعا سيئا[1]. ويكفي لنعلم السمعة السيئة لهذه السفن ما حدث من تمرد طاقم السفينة الروسية، "Jérusalem"في مياه البحر الأحمر[2]، هذا يكفي لمعرفة الشركات والطواقم التي كانت تتعامل معها جمعية حبوس الحرمين، والتي ساهمت في الإضرار بسمعة الجمعية وأعضائها، الذين اتهموا بكل النعوت كالاختلاس، المحاباة، والمرابحة على حساب الحجاج.

إلا أن ما ميز هذه الفترة حادثة السفينة "Asia"التي أدت إلى هلاك حوالي 112 حاج حرقا أو غرقا في 24 ماي 1930، حيث كانت هذه السفينة تابعة لصاحبي الامتياز "روني فوضيل وأمارنتيي René Foudil et Amaranti"، هذين الشريكين نظما أبرز رحلات الحج لفترة الثلاثينات، بعدما كسبا جميع المناقصات بتقديم أحسن العروض، هذا الحريق شب في السفينة، وأتى على جميع أجزائها، وولد فوضى عارمة في صفوف الحجاج، حتى اضطر غالبية الحجاج إلى رمي أنفسهم في البحر، مما أدى إلى غرق الكثير منهم، أما الناجون فسفروا بحرا عن طريق سفينة أخرى "Le Cheneb" [3]، وكانت السفينة آسيا في ذلك اليوم قد عبئت 1500 حاج لنقلهم إلى اليمن، جيبوتي، وعدن، بعدما أوصلت الحجاج الجزائريين الذين كانوا أثناء حدوث الحادثة في الزيارة المعتادة إلى المدينة، فمن لطف الله بالحجاج الجزائريين، أنه لم يتوفى منهم أحد في هذه الحادثة وأكثر المتوفين من الحجاج اليمنيين، ولقد أشار التقرير الرسمي إلى هروب قائد السفينة حتى قبل إشرافه على إنقاذ الركاب، الذين تركوا إلى الحال سبيلهم وخيروا بين الموت غرقا أو حرقا، كما أن بعض الشهادات تشير إلى أن الحجاج الذين قفزوا في البحر، سلوا خناجرهم لمواجهة أسماك القرش التي كانت تتربص بهم[4]. ولحسن الحظ أنه تم إنقاذ 1300 حاج، كما لم يهلك من طاقم السفينة أي أحد، بما أنهم ولاشك كانوا أول الهاربين باستعمالهم لقوارب النجاة والدليل على ذلك شهادة أخرى أثبتت أن أفراد طاقم السفينة قتلوا رميا بالرصاص بعض الحجاج الذين أردوا الاستيلاء على قوارب النجاة، وبذلك هلك في هذه الفاجعة حوالي 200

---

[1] -AOM, Rapport du curateur de l’Hôtellerie française de la Mecque 16H92.
[2] -AOM, Renseignement, le pèlerinage a la Mecque 16H92.
[3] -Escande, Le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination Française, op.cit., P78 .
[4]- AOM, Rapport de la commission du gouvernement a bord du Cheneb, 16H104.

حسب الصحفي "ألبرت لندرAlbert Londres"الذي كان شاهدا على الحادثة، في مقال صحفي جد مؤثر واصفا ذلك "المنظر الشديد الحمرة الذي أضاء سماء جدة في تلك الليلة"، وذكر "أن الحجاج انتقلوا من مكة إلى الجنة"[1]، أما المصادر الرسمية فحددت رقم الموتى بـ112 قتيل كما أسلفنا فقط.[2]

وأهم ما نستخلصه من هذه الحادثة المؤسفة التي رغم أنه لم يهلك فيها أي حاج جزائري، إلا أننا يمكننا ملاحظة المستوى المنحط لطاقم السفينة وقادتها، وإطارات الشركات الملاحة البحرية، الذين لم يكونوا يفكرون إلا في الربح فقط على حساب أرواح المسافرين، حيث أن سلوك طاقم السفينة كان شبيه بعصابة أشرار من سوء معاملتهم للحجيج، والابتزاز، السرقة، وحالات التخلص من الجثث بشكل غير قانوني ولا شرعي، وصولا إلى القتل العمدي.

لكن المشكلة بعد هذه الحادثة كانت تكمن في كيفية إجلاء الحجاج الجزائريين العالقين في جدة، بعد احتراق السفينة التي كانت من المفروض أن ترجع في رحلة الإياب خصوصا بعد إعلان صاحبي الامتياز "فوضيل وأمارانتي"عدم استطاعتهم القيام بذلك[3]، ولذلك قررت السلطات الاستعمارية إجلاء الحجاج الجزائريين عبر السفينة"Le Cheneb"التي انتبذت من أجل ذلك، لكن تحملت الشركتين صاحبتا الامتياز تبعات خسائر الحكومة العامة من جراء التعويضات التي دفعت لذوي الحجاج المتوفون.

وبعد هذه الحادثة المأساوية اتخذت تدابير وقائية وأمنية شديدة لمراقبة السفن وضمان مطابقتها لمعايير السلامة، وفق دفتر الشروط مع مراقبة مدى احترام عدد الركاب، بما أن ذلك كان من أبرز أسباب الحادثة حسب تقارير التي أشارت إلى أن الفوضى، والعدد الهائل حال دون تمكن طاقم السفينة من وضع قوارب النجدة في الماء[4]، كما أن بعض الدول الأخرى أصبحت تتشدد في أمر نقل الحجاج وتشترط من شركات النقل بناء سفن بمواصفات تناسب نقل الحجاج، كما كان الشأن مع هولندا ومصر[5].

[1]-Londres Albert, L'incendie de l'Asia, le petit parisien, 24Mai1930.
[2] -AOM, Rapport de mer, 16H104.
[3] -AOM, Incendie de L'Asia, 16H104.
[4] -Pautremat, op.cit., p221.
[5] -Ibid., p222.

ويبدو أن بعض أصحاب الامتياز والشركات الناقلة أخذت بعين الاعتبار هذا الأمر، حيث أن ناقل جزائري ساهم في توفير ظروف نقل مميزة للضفر بامتياز نقل الحجاج، وكان له ما أراد بعدما أسس المدعو "مكي المدني" الشركة الفرنسية للحج إلى البقاع المقدسة "Société Française de pèlerinages aux lieux saints de l'Islam" للضفر بهذا الامتياز زود سفينة"Sinaïai" بمصليات ومكبرات للصوت، ولكن الغريب في الأمر كيف منحت الإدارة الاستعمارية حق امتياز نقل الحجاج لهذا الأخير، وهو الذي تصفه التقارير أنه كان ينتمي لتنظيم "لجنة العمل الشمال الإفريقي" المعادية حسب التقرير لفرنسا[1]، كما وصف بأنه رجل يغلب عليه طابع المغامرة، لكن الملفت في القصة أن الرجل كان تاجرا في نقل الأغنام ثم تحول بعدها إلى المتاجرة في نقل الحجاج، وهذا دليل يوضح لنا كيف أصبح نقل الحجاج الميامين في تلك الفترة تجارة مربحة تتهافت عليها شركات النقل البحري .

لكن يبدو أن هذا التسابق في الظفر بامتياز نقل الحجاج تسبب في بعض الفوضى، وما يؤكد ذلك توالي القوانين التنظيمية، وتكاثر عدد الشركات الناقلة للحجاج، والتي لم تكن تملك بالضرورة التجربة الكافية في الملاحة البحرية، كشركة الملاحة البحرية التابعة للثري "Schiaffino"صاحبة كبرى الناقلات والتي رغم كثرة أعمالها إلا أنها عرضت نقل الحجاج سنة 1933، وخصصت لذلك سفينتها الكبيرة "فريجي Phrygie"، وكانت هذه السفينة جديدة ومريحة وتتمتع بجميع المواصفات[2]، وكانت قبلها السفينة "فوريا Foria"، قد نقلت الحجاج سنة 1932 في ظروف جيدة، رغم ما قيل حول ظروف اختيار هذه السفينة بالذات.

ويبدو أن الأمور زادت تعقيدا على أصحاب الامتياز وشركات النقل البحري، بعدما تقرر سنة 1935 اشتراك حجاج افريقية الغربية الفرنسية "AOF "مع البعثة الجزائرية، حيث شارك ذلك العام 1700 حاج ركبوا من الميناء الجزائر في السفينة سيناء[3]، وتم تنظيم تنقل الحجاج الأفارقة إلى الجزائر

---

[1] -AOM, Renseignement, 16H104.
[2] -AOM, Rapport de pèlerinage a la Mecque 1933,16H97.
[3] -Eyrard, Mathieu, Le pèlerinage a la Mecque des musulmans de l'Afrique occidentale française de 1928 a 1958, Université de Provence, Thèse de maitrise, 1995, p18.

وكان حجاج مالي والنيجر يتنقلون برا حتى الجزائر العاصمة، مرورا ببشار حيث يقيمون هناك للاستراحة، ثم يواصلون بعد ذلك وصولا إلى الجزائر[1].

لكن أسعار التي فرضتها الشركة صاحبة الامتياز المالكة للسفينة "سيناء" سنة1936كانت مرتفعة جدا حيث كانت تفرض 5000 فرنك ثمن التذكرة، في وقت كانت الشركات الأجنبية لا تتجاوز أسعار تذاكرها 3800 فرنك، هذا ما أدى إلى عزوف الكثير من الجزائريين عن الحج في هذا العام وهذه الاحصاءات خير شاهد على ذلك:

1932- 816 حاج، 1933- 573 حاج، 1934- 1325 حاج، 1939- 1613 حاج، 1936- 1047 حاج.[2]

لكن لا يمكن تحميل غلاء التذاكر السبب في نقص عدد الحجاج، بل كذلك قرار 25 أوت 1936 الذي اشترط على الحاج مختلف التلقحيات اللازمة، وأن يكون بحوزته 5000 فرنك على الأقل، وشراء التذكرة النقل بين جدة ومكة مسبقا، وكان ذلك تطور ملحوظ.

أما على الراغبين في الذهاب بشكل فردي فكانت الشروط أكثر تعقيدا، فزيادة على مختلف التلقيحات، وفرض ضمان بحوالي 5000 فرنك إضافة إلى حصول رخصة من الحاكم العام، وخلو الحاج من أي عقوبات صادرة ضده تمس مصالح فرنسا .

ويبدو أن كل هذه القيود التي تحول دون ذهاب الحجاج إلى البقاع المقدسة، لم تكن تكفي لتضيف عليها السلطات الاستعمارية تلك المعاملات التعسفية من مصادرات للسلع والمقتنيات، التي كان يتعرض لها الحاج من طرف الجمارك، والتي كانت تحول هذه السلع المصادرة وتبيعها في المزاد إلى تجار الخردوات من اليهود الذين بدورهم يبيعونها في محلاتهم بعدما يضيفون لها عبارة تذكار من مكة "Souvenirs de la Mecque"[3]، لكن هناك شهادة أخرى من "الحاج حمدي" تشير إلى بعض السلوكات

[1] -AOM, Le transport a travers le Sahara des pèlerins de l'AOF, 16H105.
[2] -AOM, Note au sujet du pèlerinage aux lieux saints de l'Islam1936, 7CAB5.
[3] -AOM, Rapport de pèlerinage de la Mecque 1936,16H84.

السلبية من بعض الحجاج الجزائريين كعدم احترامهم لحجم البضائع المسموح به، والذي كان يتجاوز في كثير من الأحيان ثلاثة إلى أربع مرات الحد المسموح به.[1]

هذه القيود نددت بها الصحافة الوطنية حيث ذكرت صحيفة "الدفاع La"Défense في مقال لها بعنوان"Le scandale du pèlerinage" في 13 مارس 1936، بقوة بالقيود والغلاء المفرط للتكاليف خاصة تذكرة السفر، في وقت تسهل فيه فرنسا كل الصعاب للحجاج المسيحيين الراغبين في الحج إلى منطقة "لوردLourdes" حيث كل شركات النقل البحري والقطارات ترخص من أسعارها في فترة الحج إلى هذه المنطقة.

كذلك كانت بعض الحرية في التنقل بالنسبة للحجاج المغاربة، والتوانسة عبر السفن الأجنبية أو الركوب انطلاقا من مرسيليا، لكن هذا الحق يحرم منه الجزائريين[2]، كما نددت الصحيفة باختيار السفينة "Sinaiai" رغم قدمها وعدم صلاحيتها لنقل الحجاج[3].

لكن سنة 1937 كانت سنة متميزة بعد تخصيص السفينة ماندوسة"Mandoza"لنقل الحجاج حيث سال الكثير من الحبر وكثر اللغط حول اختيار هذه السفينة وكثرت الانتقادات حولها، بعدما ساد إجماع حول عدم صلاحيتها في نقل الحجاج. حيث أبدى أصحاب هذه السفينة نواياهم السيئة منذ رحلة الذهاب ومباشرة بعد الإقلاع، حيث حملت الحجاج من ميناء وهران، ثم اتجهت إلى الجزائر، وهناك تم في اللحظة الأخيرة تحديد عدد الركاب نهائيا، وعلى اثر ذلك لم يسمح بالركوب لحوالي 152 حاج رغم حصولهم على التذاكر وجميع الوثائق اللازمة، رغم تدخل صاحب الامتياز، مما أدى إلى حدوث حوادث مؤسفة غاية في السوء بعدما تم التفرقة بين الولد والوالد، وبين الرجل وأهله, بعدما لم يتسنى لهم الركوب معا، كما أن البعض استأجر قمرة كاملة للعائلة ولكن في نهاية المطاف لم يصعد إلا بمفرده، والكثيرين تمكنوا من تسجيل متاعهم وحمله في السفينة بينما لم يتمكنوا من الصعود[4].

---

[1] -AOM, Rapport Hadj Hamdi 1929, 16H104.

[2] -Le scandale du pèlerinage ou la combine Hedjazienne, la Défense, 27 Mars 1936, N°98.

[3] -Ibid.

[4]-Des incidents se produisent à Alger lors de l'embarquement des pèlerins pour la Mecque, L'Echo d'Oran ,28Jan1937.

ويبدو أن السمسرة والمضاربات لعبت دورها في هذه الأحداث المؤسفة، بعدما باع "سي قدور بن غبريط" بمعية القاضي "شندرلي"، والمفتي "العاصمي" حوالي 1700 تذكرة، لكن بعدما تم معاينة السفينة تقدم الأعيان والحجاج بشكوى بسبب كثرة العدد وضيق المكان، من بينهم المندوب"محمد غلام الله" عضوا في لجنة المراقبة, والذي بعث برسالة للحاكم العام ندد فيها بظروف النقل ودافع على وجوب تحديد العدد، كما قدم استقالته من عضوية اللجنة[1].

وتوالت الشكاوى من سفينة "مندوسة" بدعوى قلة شروط النظافة، وغياب كل أسباب الراحة فيها وحملها لأعداد لا تتناسب مع قدرتها الإستيعابية ، ولذلك قام أعضاء من الحزب الشيوعي والشيخ الإبراهيمي والنائبين "قدور" و"بوشاقور" بجمع كل المعلومات حول السفينة، ونشروا بيانا للتنديد بشركة صاحبة الامتياز الناقلة للحجاج[2]. وتحدث الكثيرين حول هذه السفينة التي أصبحت محل تنديد وشجب الجزائريين حتى سمتها الصحافة الإصلاحية السفينة "المندوبة" بدل "مندوسة" [3]، هذا في وقت خصص فيه الجنرال فرنكو سفينة لنقل الحجاج المغاربة مجانا، في سابقة بالأراضي المغربية الخاضعة للاحتلال الاسباني، وإن كان الأمر عبارة عن دعاية القوى الفاشية ضد بريطانيا وفرنسا وحلفائها حيث أن الطليان قاموا بنفس الشيء في ليبيا.

ويبدو أن هذه الهجمات من الصحافة الإصلاحية ضد شركات النقل البحري وأصحاب الامتياز، وظروف تنظيم الحج أتت أكلها , ولتهدئة الخواطر سمح للشيخ بن باديس بتفقد السفينة بعدما تم استقباله بترحاب من طرف صاحب السفينة، وأثنى الشيخ بدوره على لواحق السفينة من العيادة الطبية ومحلات الصلاة ونقاوة المطبخ وجودة المأكل[4].

لكن يبدو أن هذه المعاملة كانت فقط لطمأنة الشيخ بن باديس ولجنة المراقبة، بما أن الحجاج اشتكوا بعد رحلتي الذهاب والإياب، من احتجاب صاحب الامتياز عن الحجاج، فلا يسألهم عن

---

[1] -Oran Matin, 31 Jan 1937.

[2] -AOM, Renseignement sur l’embarquement des pèlerins pour la Mecque, 16H102.

[3]-البصائر,دعوة إلى الحج,1937.

[4]-الشهاب ,وداع الحجاج, العدد147, 20جانفي1939.

حاجاتهم، كما أن بعض الدرجات تم التعامل معها معاملة السجناء إضافة إلى نتانة اللحم وفساده، والتنديد بتولي أمور الطبخ طباخ مسيحي فرنسي، لا يعلم شيء عن موائد الجزائريين وتقاليدهم في المأكل والمشرب[1].

ويبدو أن الكل كان يعاني من ظروف النقل في هذه الفترة، ففي سنة 1938 صدرت فتوى من علماء الشام تدين وتندد بالظروف نقل الحجاج من طرف الشركات صاحبة الامتياز وبذلك دعوا لمقاطعة الحج[2].

وفي سنة 1939 رافقت السفينة "Sinaiai"الحجاج إلى البقاع المقدسة، وأثناء الرحلة اشتكى الحجاج من طاقم السفينة وقلة احترامهم للمسافرين، وأنهم كانوا سكارى طول الوقت، كما أنهم عطلوا مراسيم إغراق جثة الميت "Immersion"في البحر، وهو إجراء عادي مطابق للقانون بعدما يتم تكفين وغسل والصلاة على الحاج يتم رميه في البحر، لغياب وسائل حفظ الجثث، ومخافة انتشار الوباء، وكان هذا المنع من طرف بعض أفراد طاقم السفينة بدعوى أن ذلك مخالف للدين[3]، حيث كان أكثر طاقم السفينة من طباخين وحمالين ونادلين من الجزائريين في كثير من الأحيان، يتهافتون على الخدمة في سفن نقل الحجاج فقط من أجل أن يتمكنوا من الحج إلى البقاع المقدسة ومرافقة الحجاج، رغم أن المادة 52 من دفتر الشروط الخاص بشركات النقل يمنع على عمال السفينة أداء مناسك الحج[4].

وبعد ذلك دخل العالم مرحلة جديدة في خضم الصراع في إطار الحرب العالمية الثانية، ومرة أخرى سوف تنقطع المواصلات بين أصقاع العالم، هذا ما أدى إلى التأثير في عملية تنظيم الحج، إلا أن فرنسا استطاعت تنظيم الحج سنة 1940 وذلك بتخصيص السفينة "الأميرال دوغيدون L'Amiral De guydon"، ومن المفارقات أن الحاكم دوغيدون عندما كان حاكما عاما في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر، أبدى عداء شديدا لفريضة الحج وأوصى بوجوب منعها، واللافت في هذه الرحلة

[1] -البصائر, حديث الحجاج, 3مارس1939.

[2] -AOM, Rapport Komsky, le dernier pèlerinage, 5I199.

[3] -AOM, Rapport de pélerinage1939, 16H105.

[4]-AOM, Rapport de pèlerinage a la Mecque 1940,16H86.

أنه بعد رحلة الإياب طلب بعض الجزائريين النزول في تونس مع الحجاج التوانسة، وهذا كان مطلب شائع من العديد من الحجاج الجزائريين من سكان الشرق، ربما لقضاء بعض المصالح في تونس ثم الدخول برا عبر الحدود، لكن لم يكن يسمح لأحد بالدخول إلا بعض الأعيان، الذين كانوا معروفون بعلاقاتهم مع فرنسا أمثال الباشاغا سماتي وزوجته، وبن علي شريف، وغلام الله عبد الرحمن[1] الذين أذن لهم بذلك في ذلك الموسم.

وبعد دخول فرنسا أتون الحرب العالمية الثانية بشكل فعلي انقطع تنظيم رحلة الحج سنتي 1941 و1942 (1360 هـ) 1942(1361هـ)، وبذلك استمر المنع والتوقف لظروف الحرب لمدة ثلاث مواسم، وفي سنة 1943 بعدما تكرر المنع قررت السلطات الاستعمارية، إرسال وفد مغاربي لتمثيل المغاربة في موسم الحج كان مكونا من 15 شخص من بينهم سبعة جزائريين بقيادة "مولود بن باديس"، وأهم ما ميز هذه الرحلة أنها توجهت إلى الحجاز جوا، وكان ذلك لأول مرة في تاريخ تنظيم الحج[2].

نظمت رحلة الحج لموسم 1944 في نفس الظروف، بمشاركة وفد رسمي مكون من إحدى عشرة شخصا توجه للحجاز جوا مرة أخرى لدواعي أمنية، إلا أن هذا العدد سوف يتقلص إلى ثمانية أشخاص في رحلة سنة 1945 مثلوا الجزائر في موسم الحج لتلك السنة، وكان هذا الوفد برفقة البعثة المغربية والإفريقية، التي جاءت برا إلى الجزائر لتشكيل بعثة موحدة وتم استضافتها في فنادق معدة لذلك[3].

وبعدما وضعت الحرب أوزارها وعم الفرح بانتصار الحلفاء، عاودت السلطات الاستعمارية تنظيم الحج كما كانت عليه الظروف سابقا، وخصصت لذلك أجود وأكبر سفن الأسطول التجاري الفرنسي السفينة " Athos II"، أو كما كان يشاع آنذاك، وذلك لموسم الحج لسنة 1946، نقلت

---

1 -AOM, Rapport Marcoux1940 ,81F839.
2 -Dépêche de Constantine, Retour des pèlerins de la Mecque, 28 Déc. 1943.
3 -AOM, Note sur le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam1945, 4I77.

حينها 564 حاج جزائري في أجواء قيل أنها حسنة لتعاود هذه السفينة نقل الحجاج سنتي 1947 (596حاج)، وسنة 1948(850 حاج)[1].

لكن رغم ما قيل عن السفينة إلا أن بعض الحجاج نددوا بسوء الخدمات، وزاد من ذلك سوء الاستقبال بعد رحلة العودة[2]، والتي كان من المفروض أن تتم وفق ظروف رسمية احتفالية كما جرت العادة بحضور السلطات الرسمية والأعيان.

أما سنة 1949 فخصصت لنقل الحجاج السفينة "بروفيدونسProvidence",وتم تخصيص لأول مرة طهاة مسلمون لإعداد الغذاء[3]، بعدما تكررت حالات الاستياء من الطهاة الفرنسيين الغير ملمين بالعادات الغذائية للجزائريين، وتكررت معها الاتهامات بفساد اللحوم وتشكيك في طريقة ذبحها، كما ندد الجزائريون بتأخر تقديم الأكل لهم على ظهر السفينة، بعد المغاربة والسنغاليين[4]، كما استاء الحجاج الجزائريون وخاصة التوانسة من حالات احتلال السنغاليين والمغاربة لأجود القمرات والمراقد، وذلك بحكم ركوبهم المبكر للسفينة، وهذه كانت مشكلة أرقت كثيرا المحافظون الحكوميين .

سوف تعاود هذه السفينة نقل الحجاج لموسم سنة 1950 إضافة إلى السفينة "آن ماري Anne Marie "التي كثر الكلام حولها مثلما كثر الكلام حول السفينة"مندوسة"سنة 1937، والتي حسب بعض التصريحات كانت معدة لنقل الحيوانات لكنها شاركت للمناسبة في نقل الحجاج، واشتكى الحجاج من الأكل الرديء، وخلو السفينة من قاعة الصلاة، والمكبرات الصوت التي كانت تذيع الحصص الإذاعية، وأكثر من ذلك عدم وجود المساعدة الطبية، ورجال الدين لتوجيه الحجاج وإرشادهم، عكس ما كانت عليه الأمور في السفينة بروفيدانس، زاد على ذلك معاناة حجاج القطاع الوهراني بعدما اجبروا على الركوب من ميناء الجزائر مما زاد عليهم من مصاريف وأتعاب النقل والإقامة، كما حرموا من مزية الذهاب في ضمن الأجواء العائلية كما جرت العادة.

---

[1] -Escande, op.cit., P185.
[2] -AOM, Rapport de pèlerinage 1947,4I77.
[3] -AOM, SLNA, Rapport de pèlerinage 1949,4I176.
[4] -AOM, SLNA, Rapport de pèlerinage 1949,4I176.

ويبدو أن النواب الجزائريون استاءوا من إجبار الحجاج على الإقلاع من ميناء الجزائر، ولذلك تعددت مطالبهم للإدارة الاستعمارية بوجوب العودة إلى النظام السابق، كما عبر على ذلك الدكتور "بن جلول" في رسالة إلى الحاكم العام[1]، وتقدم بنفس المطلب نواب المجموعة التقدمية للاتحاد الجزائري "Groupe Progressiste de l'Union Algérien"بقيادة "مصباح" و"بن عبود" و"فارس"، كما طالبوا بالسماح للحجاج بالتنقل ضمن وسائل نقل أخرى كالطائرة وبشكل حر[2].

وطالب النائب مصباح مرة أخرى بمعية "شكال" و"فارس"، أن تمر السفينة عبر موانئ وهران، بجاية، عنابة، وتخفض قيمة التذاكر[3]، كما أن نواب الحركة الوطنية لم ينسوا الشجب والتنديد بتخصيص السفينة لنقل الحجاج حيث وصفها حزب حركة انتصار الديمقراطية أنها لا تليق حتى بنقل الحيوانات، وعبروا في بيان باسم الساكنة المسلمة" عن شجبهم للتدخل السافر وغير المقبول للإدارة في شؤون الحج" ونددوا بظروف السفر الصعبة، كما طالبوا بتعويض تسعين حاج تركوا في أسفل السفينة رغم دفعهم ثمن تذاكرهم، وكان من أبرز الموقعين على هذا البيان كل من "أحمد مزغنة"، "بوقادوم"، "خيضر"، "بلحاج"، "بودة"، "شرشالي"، "جيلاني"، "دماغ العتروس"، "فروخي"، "مصطفاي".[4]

ويبدو أن هذه السفينة نالها ما نالها من انتقادات جميع الصحف، بمختلف توجهاتها حيث شبهتها جريدةRépublique Algérienneبالسجن العائم"Prison flottante"[5] ويبدو أن هذه السفينة كانت مكروهة لأسباب عدة من بينها أنها ساهمت في نقل يهود مصر إلى إسرائيل، وحسب المحافظ الحكومي أن هذا الاختيار كان سيئا ولا يساعد الدعاية الفرنسية[6].

لكن أهم ما ميز هذه السنة هو الذهاب بعض الحجاج بشكل فردي وبجوازات سفر عادية للحج برا، حيث في رحلة منظمة مكونة من ثمانية عشرة حاجا، وعبر عشرة مراحل استغرقت سبعة

---

[1]- AOM, Providence, pèlerinage a la Mecque 1950,81F839.
[2] -AOM, Vœu présenté par M Mesbah Salah ,81F839.
[3] -AOM, Vœu sur le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, 81F389.
[4]- Alger Républicain, Scandale de l'Anne-Marie, 8sept1950.
[5] -République Algérienne, Le scandale du pèlerinage, l'Anne Marie Prison flottante pour 406 pèlerins Algériens, 15 Sept1950.
[6] -AOM, Rapport Merle1950, 16H93.

أيام إلى القاهرة، ومن هناك استقلوا طائرة سعودية إلى جدة في أربع ساعات، لكن تكاليف هذه الرحلة التي تجاوزت 220.000 فرنك بدون احتساب ثمن الطائرة، كان جد مرتفع، ولم تكن الرحلة البرية قد نظمت بشكل رسمي في ذلك العام بل بمبادرة حرة، إلا أن الإدارة الاستعمارية بعد نجاح الرحلة السابقة قررت السماح بتنظيم رسمي للرحلة إلى الحج برا، وفق قوانين محددة خاضعة لدفتر شروط وجب أن تحترمه شركات النقل البري الراغبة في تنظيم رحلات الحج، وكانت المحطات بين الجزائر والقاهرة في الرحلة البرية هي كالأتي تبسة، قابس، زوارة، بن غازي، درنة، طبرق، سلوم، مرسى مطروح، القاهرة، السويس، ومن هناك يستقل الحجاج سفينة انجليزية إلى جدة، أو الذهاب جوا من القاهرة إلى جدة، .

وهكذا ظهرت ملامح عهد جديد ذللت فيه الصعاب وفي فترة وجيزة تركت القوافل مكانها للسيارات ثم الطائرات لنقل الحجاج، من داخل وخارج الحجاز[1].

أما سنة 1951 فكانت سنة تحررت فيها أكثر وأكثر القيود التي كانت مفروضة على تنقل الحجاج، حيث تم الترخيص بشكل رسمي للرحلات البرية المنظمة وفق شروط مسبقة وجوازات سفر خاصة بالحج، وكذلك للعام التالي على التوالي تم تخصيص رحلات جوية عبر شركات النقل الجوي، لكن الأسعار كانت جدة مرتفعة بحوالي 216.000 فرنك ذهابا وإيابا بحساب رسوم الدخول إلى المملكة العربية السعودية، كما سمح للسيارات السياحية بتنظيم رحلات منظمة للذهاب برا بمعية ثلاثة حافلات تابعة لشركة الجزائرية للنقل العام إضافة إلى بعض شركات الخواص، "سوفي" و"بوكمال"، التي تكلفت بنقل 142 حاج إلى القاهرة ومن هناك نقلوا بالطائرة إلى جدة، لكن لاقى المسافرين صعوبات كبيرة مع شرطة الحدود في تونس، ليبيا، ومصر وتم مصادرة أمتعة وماء زمزم[2].

أما النقل البحري فتم تخصيص ثلاثة سفن لهذا العام هي على التوالي""Providence"، "Charlton"، ER-Rawda"، ووضعت لأول مرة قمرة مختلطة للعائلة لسفر الحاج مع عائلته، كانت ذلك استثنائيا على ظهر السفينة "Providence"، كما زودت السفينة بمكبرات الصوت تذيع مدائح

[1]- AOM, Note sur le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam1950, 81F839.
[2] -AOM, Rapport sur le pèlerinage a la Mecque 1951,81F839.

دينية، وموسيقى عربية، وبرامج إذاعية، وتنازلا عند رغبات الكثير من الأعيان والنواب الجزائريين مرت السفينة عبر موانئ وهران وعنابة بعد انقطاع دام لسنوات.[1]

لكن الحجاج في هذا العام اشتكوا من تصرفات طاقم السفينة، "Charlton"الذين تصرفوا مع الحجاج بقلة احترام وبذاءة وفضاضة.[2]

أما سنة 1952 فكان السفر بحرا عبر السفينة "Athos"التي نقلت 795 مسافر من بينهم ثلاثة وثلاثين امرأة، أما الرحلات الجوية فكانت عبر الخطوط الجوية TWA، TAIكما نظمت رحلات برية لحافلات وسيارات.

أما سنة 1953 فتم تخصيص سفينتين الأولى فرنسية "Compiègne"والثانية مصرية"Mekka"، هذا المركب الأخير الذي كثرت حوله الشكاوى، من قلة الغذاء وغياب لحم الخرفان، وقلة الماء والفواكه والخضر الطازجة، وسوء المعاملة من طرف طاقم السفينة، أما رحلة الجوية فتم نقل على متنها 131 مسافرا دائما مع نفس شركات النقل الجوي، أما الرحلة البرية فشهدت إقبالا كبيرا بعد ارتفاع عدد الحافلات والشركات التي تنافست في نقل الحجاج، حتى وصل عددها إلى حوالي 55 حافلة، لكن هذا الرقم لا يعكس الفوضى والغبن الذي وقع فيه العديد من الحجاج، بعدما ندروا بمضاربات شركات النقل البري، بعدما كانت تعرض في البداية أسعار منخفضة، ثم تضيف إليها في الطريق تكاليف أخرى بدعوى حقوق الجمارك، علاوات، المساهمة في إصلاح أعطاب الناقلة، بدون الكلام عن غياب المساعدة الطبية وقلة الغذاء، ولكن كل ذلك يهون أمام إهمال الحجاج في السويس من دون توفير وسيلة نقلهن إلى جدة، أو البعض الذي لم يجد الحافلة في انتظاره في رحلة العودة بعد إتمام مراسيم الحج كما حدث مع 84 حاج احتال عليهم ناقل من الإسكندرية.[3]

ويبدو أن السلطات الاستعمارية سوف تعاود سنة 1954 تخصيص السفينة "Charlton" وهي ناقلة انجليزية لنقل الحجاج، بعدما كانت تقام الدعاية للسفينة"Mekka " لكن أمام اعتراض بعض

---

[1] - AOM, Rapport sur le pèlerinage a la Mecque 1951,81F839.
[2] -AOM, Pèlerinage 1951 ,5I200.
[3] -AOM, SLNA, Pèlerinage aux lieux saints de l'Islam1953, 4I176.

رجال الدين، والأعيان على غرار الشيخ "بن الطكوك"، والشيخ "بن تونس" حاج المهدي"، و"هني الحاج أحمد مفتي" الجامع الكبير، ويبدو أن فشل هذه السفينة في السنة الماضية كان سببا في ارتفاع أصوات التنديد بها.[1]

كما تواصل النقل الجوي دائما عبر نفس شركات النقل الجوي، الذي كان يتم عبر محطة طرابلس الليبية، أو القاهرة، ثم وصولا إلى جدة، في وقت تواصل فيه النقل البري، الذي عرف مشاركة هائلة وكبيرة، بعدما أصبح محل تنافس كبير بين شركات النقل الكبيرة والصغيرة، كما دخلت في الخدمة شركاتSOTAC، STARM وشركات أخرى، كما حدد سعر الرحلة بحوالي 70.000 فرنك[2]، والبعض اشترط أسعارا 160.000 فرنك باحتساب الإيواء والإطعام، و100.000 من دون احتساب ذلك وكان غالبية الحجاج يختارون الصيغة الثانية باتخاذ زاده معه، والمبيت في المساجد والزوايا، التي كانت تستقبلهم في مختلف محطاتهم كإخوان في الدين؟[3]، ويبدو أن المنافسة كانت شرسة بين شركات النقل الفرنسية والجزائرية حول نقل الحجاج، حتى اضطر بعض مناضلي الحركة الوطنية في تلمسان إلى الدعوة إلى مقاطعة شركات النقل الفرنسية، وتفضيل عليها شركات التابعة للجزائريين[4].

إلا أن أبرز ما ميز هذه السنة هي الرحلة إلى البقاع المقدسة التي قام بها المدعو بلعربي الداني من وهران بعدما قطع مسافة 17.000 كلم لوحده على متن دراجة هوائية، ودامت الرحلة حوالي ثلاثة أشهر وإحدى عشرة يوما، أما في طريق العودة صادف مرور فريق للملاكمة من مدينة وهران كان يشارك في دورة رياضية في تونس فرجع برفقتهم إلى وهران[5].

أما في سنة 1955 ألغيت رحلة البحرية في اللحظة الأخيرة، بعدما كانت السفينة "Athos"المخصصة لنقل الحجاج غيرت وجهتها لنقل الجنود إلى شبه جزيرة الهند الصينية، لذلك عوضت بطائرات مع احتفاظ أصحاب التذاكر بنفس التسعيرة بدون زيادات، حيث تم نقل 750

---

[1] -AOM, Proposition du paquebot "Mecca",5I202.
[2] -AOM, Convois organisés par des entreprises de transports en commun du département d'Oran, 5I202.
[3] -AOM, pèlerinages aux lieux saints de l'Islam-voie terrestre 1954,81F841.
[4] -AOM, Propagande particulière au milieu musulman ,5I202.
[5] -Oran républicain," Cet Oranais (Belarbi Eddani) a couvert Oran- la Mecque et retour jusqu'à Tunis soit 17000 KM tout seul sur un vélo",13Jan 1954.

حاج. أما عن طريق البحر فنقلت الحافلات 3500 حاج[1]، لكنهم وجدوا صعوبات في التنقل بين الإسكندرية وجدة بسبب عدم جهوزية السفينة البريطانية التي كانت من المفترض أن تقوم بنقل الحجاج.

أما في سنة 1956 فقد عاودت السلطات الاستعمارية لتخصيص السفينة "Anne"لنفس المهمة، وبالفعل قامت بنقل 271 حاج وهو عدد قليل جدا، وذلك في وقت لم تتوفر فيه معلومات عن النقل الجوي، أما برا فتم إيقاف النقل البري بقرار من الوزير المقيم "روبرت لاكوست" بسبب ظروف الثورة التحريرية[2]. وبذلك كانت سنة 1956 كارثية بامتياز حج فيها رسميا حوالي 271 حاج، وهو رقم هو الأدنى منذ الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك بسبب ظرفية الثورة التحريرية، وانعدام الأمن وأحداث أزمة السويس ووقف النقل البري، كلها أسبابا سوف تتحكم في رحلة الحج حتى نهاية الثورة. ومنذ ذلك التاريخ سوف تعرف الرحلة إلى الحج مشاركة وفود رسمية في الغالب تسافر جوا مع الشركات النقل الجوي المعهودة، بعدما تم رفض مشاركة شركة النقل الجوية المصرية. وكانت رحلة سنة 1957 توقفت كما هو المعتاد في طرابلس لحوالي ساعة والنصف، ثم إلى بيروت لثلاثة أيام في فندق أعد لذلك ثم إلى جدة[3].

لتتواصل الرحلة إلى الحج جوا طول المدة المتبقية حتى سنة 1962، التي جرى فيها تنظيم شؤون الحج بمناصفة بين السلطات الفرنسية وجبهة التحرير الوطني بعد وقف إطلاق النار.

المبحث الخامس: البعثات الرسمية.

لقد اعتمدت السلطات الاستعمارية للإشراف على شؤون الحج، وقيادة الحجاج إلى البقاع المقدسة على بعض الشخصيات من الأعيان والموظفين ورجال الطرق، كانت تبعتهم مع البعثة إلى الحج، فيما يسمى البعثة الرسمية، وكانت تتكفل الإدارة الاستعمارية بتكاليف الرحلة، وكان الهدف من ابتاعتهم مراقبة الحجاج، وتقديم تقارير عن كل ما حدث أثناء الحج، والتبليغ عن أي شخص يكون

---

[1] -AOM, Statistique sur le pèlerinage 1951-1956 ,81F841.

[2]- AOM, Statistique sur le pèlerinage 1951-1956 ,81F841.

[3] -AOM, Rapport d’audition des pèlerins 1957,4I176.

قد أساء إلى المصالح الفرنسية، والدفاع عن سمعة فرنسا أمام الوفود الدول الأخرى، وكذلك تمثيل فرنسا في المراسيم الرسمية التي كان يجريها أمير مكة ثم الملك السعودي للوفود الدول الإسلامية، ويتم منح الملك أموال الصرة، في وقت كانت تدفع فيه الصرة قبل انقطاعها في العشرينات حينما قررت جمعية حبوس الحرمين تحويلها للمساهمة في بناء وتسيير مسجد باريس، ثم عودة العمل من جديد بالنظام القديم، والتزام حضور ممثلين عن البعثة الرسمية المأدبة التي كان يقدمها الملك على شرف وفود الدول الإسلامية الحاضرة أثناء موسم الحج.

وكان اختيار هذه الشخصيات يكون وفق معايير خاصة أولها ولاء هؤلاء التام للإدارة الاستعمارية، ففي مراسلة بين وزارة الخارجية الفرنسية والحكومة العامة، أوصت الوزارة الوصية على البحث في الأواسط المسلمة على شخصيات "موالية لقضيتنا وسياستنا" ولكي يكونوا شهداء على تسمحنا وتعاطفنا أمام إخوانهم في الدين"[1]، وكانت التقارير الأمنية وتقارير المحافظين الحكوميين تشير إلى سلوكيات أعضاء هذه البعثات الرسمية وأدائها ,والتي كان يتم تقييمها وفق معايير معينة وتكون كفيلة بتكرار الاعتماد على نفس الأسماء لمواسم عدة أو العكس.

وهذا الابتعاث لبعض الأعيان بدا مبكرا في السنوات الأولى للاستعمار، فهذا الأغا "المازاري" أثناء مقاومة الأمير عبد القادر، تم ابتعاثه لأداء فريضة الحج مجانا[2]، مع البعض من أفراد عائلته، في وقت انقطع فيه التنظيم الرسمي لفريضة الحج بسبب ظروف الاحتلال.

وهكذا كان هذا الابتعاث عبارة عن تشريف فرنسا لبعض الأعيان والموظفين وشيوخ الزوايا، وذلك لشراء الذمم، وخاصة أنه لسنوات عدة كان هناك حرصا كبيرا لبعض الأعيان للذهاب للحج مع البعثة الرسمية، وفي الأرشيف ما وراء البحار وجدت العديد من طلبات الذهاب مجانا, من بعض الأعيان، وبعض معطوبي الحرب، والتي كانت تتلقى القبول والرفض حسب ما كانت تراه الإدارة الاستعمارية لخدمة مصالحها، وبذلك كان هذا الأمر منذ البداية محل مساومة.

---

[1] -AOM, Pèlerinage, 16H89.

[2] -Esterhazy Walsin, Note historique sur les tribus du Makhzen d 'ORAN, Typographie De Berrier, Oran, 1849, p180.

لقد أشار قانون 10 ديسمبر 1894 على تعيين أمناء لقيادة الحجاج، وكان هدف من ذلك الوساطة بين الحجاج والسلطات الصحية والأمنية والقنصلية، وكان يرعى في تعيين أعضاء البعثة مسائل شتى من بينها التوازن الجهوي، الوجاهة السياسية (أعضاء وفود مالية، نواب...) الوجاهة الدينية (موظفو السلك الديني الرسمي، رجال الطرق الصوفية...) إضافة إلى الباشاغات، الأغوات والقياد، وأحيانا كان يتم ابتعاث بعض المثقفين غالبيتهم من متخرجي المدرسة الفرنكو إسلامية، إضافة إلى بعض المترجمين وباش عدول وقضاة.

ولكن نظرا لقلة التقارير الخاصة في الفترة السابقة سنة 1894 فإننا لا نملك معلومات عن هذه البعثات إلا النزر اليسير منها، فتقرير 1902 يشير إلى تولي رئاسة هذه البعثة الرسمية للآغا "مولاي حدبة" حسب تقرير المحافظ الحكومي "بريكاش Brukache" [1],لكن كان هناك استياء من ضعف تكوين أعضاء البعثة، التي كانت تعتمد في كثير من الأحيان على حجم ولاء الشخص، وليس على المؤهلات الثقافية والفكرية، والتي كانت تخول له مسؤولية قيادة الحجاج إلى بيت الله الحرام، ففي رسالة مجهولة كتبها حجاج من منطقة سوق أهراس المؤرخة في 3 أكتوبر 1916 نددوا فيها بغياب المثقفين أو الموظفين الأهليين في البعثات الرسمية.[2]

فهؤلاء المبتعثين كان ولائهم بشكل مبالغ فيه للإدارة الاستعمارية، حتى على حساب إخوانهم في الدين وأمور دينهم، ففي موسم 1909 ساءت الظروف الأمنية في الحجاز خاصة عبر طريق مكة المدينة، بعدما انقطع الطريق وساد الهرج والمرج، ووقع النزاع بين الحجاج بعد إتمام الحج حول وجوب تأدية الزيارة للمدينة المنورة أم لا، فأبدى قايد من القياد كان عضوا في البعثة الرسمية متحصل على وسام شرف رفضه الذهاب إلى المدينة وتأدية الزيارة قائلا "لا يشك أحد في ديني وإيماني، ولكنني متأكد أنني إذا ما مت وأنا في طريقي إلى المدينة، فمحمد (ص) لا يحيني، وإذا جرحت لا يداويني، ولا يرعى عائلتي من بعدي"[3]. وإن كانت هذه الكلمات تبدو منطقية، لكنها كانت توافق بالدرجة الأولى الإرادة الاستعمارية في تنظيمها للحج، والتي كانت تشق عليها كثيرا الرحلة إلى المدينة لبعد

[1] -AOM, Rapport Brukache 1902,16H92.
[2] -AOM, Pétition anonyme, 16H93.
[3] -AOM, Rapport 1908/1909,16H92.

المسافة وخطورة الطريق، وصعوبة مراقبة الحجاج بعد خروجهم من مكة، حتى تم الترويج لفتاوى تزهد في الزيارة إلى المدينة، التي كانت لدى الجزائريين أهم شيء في رحلتهم، وذلك لزيارة قبر النبي وكذلك رمزية المدينة بحكم أنها مدينة الإمام مالك بن أنس إمام مذهبهم.

ويبدو أن فرنسا من جهة أخرى كانت تحرص على حسن اختيار أعضاء البعثة للاستفادة منهم قدر الإمكان، وكانت ترى في ذلك إرساء علاقات متينة في جميع المجالات مع الحجاز، ففي مراسلاته من الحاكم العام إلى حاكم أقاليم الصحراء يعلمه فيها تنظيم موسم الحج لسنة 1917، والذي تقرر من خلاله تعيين عشرين من الأعيان الجزائريين للذهاب إلى البقاع المقدسة لأداء الحج نيابة عن كل الجزائريين، في ظروف الحرب العظمى، وأكد في هذه الرسالة على وجوب اختيار مرشحين لهذه الرحلة وفق المواصفات التالية:

- من الأهالي المنتمين لعائلات غنية ومتنفذة والتي لاشك في ولائها لفرنسا ولها مصالح في الجزائر لا يمكن التفريط فيها.

- من الأعيان التجار الكبار الذين يمكنهم الاستفادة من هذه الرحلة لأغراض تجارية وإرساء علاقات تجارية بين المشرق والمستعمرات الفرنسية.

- من النخب والمثقفين والأطباء والأستاذة، لدراسة إمكانية تأسيس معاهد ومؤسسات خيرية أو علمية في الحجاز، تعمل تحت إشراف فرنسا.[1]

لقد عرفت هذه السنة محاولة لتنظيم الحج بعد انقطاع زمن الحرب العالمية الأولى, بسب الأوضاع الأمنية، رغم مشاركة في الموسم السابق(1916) ببعثتين واحدة مدنية بقيادة قدور بن غبريط، وأخرى عسكرية بقيادة العقيد "بريمون" لكنها كانت رحلة دبلوماسية لم تصل إلى هناك زمن الحج، وأريد بها أن تكون بعثة لإرساء علاقات مع شريف مكة الشريف حسين بن علي كعرفان لوقوفه إلى جانب دول الوفاق ضد ألمانيا وحليفتها الدولة العثمانية، إلا أنه في سنة 1917 ذهبت بعثة مكونة من أربعين شخصية مغاربية من بينها عشرين جزائري، قادهم الفرنسي "مازييرMaziere"لكنه لم يستطيع

[1] -AOM, Direction des affaires indigènes 1917,16H104.

الذهاب ما دون مدينة جدة وفي وقت ترأس فيه الوفد الجزائري قايد ثنية الحد "أحمد بن راجا"، الحاصل على وسام الشرف، بمعية السيد "شرشالي"[1] هذا الأخير الذي ألقى خطبة أمام شريف مكة مجد فيها فرنسا التي بزعمه "زرعت الأمن والأمل في المغرب [العربي] بعد احتلاله" كما قام بزيارة مدينة الطائف ومقر جريدة القبلة، والتقى برئيس تحريرها الشيخ "محي الدين خطيب".

ويبدو أن رحلات الحج زمن الحرب العظمى من أشهر الرحلات على الإطلاق، وذلك لخصوصيتها وصعوبتها، وألفت حولها الكثير من التقارير، مثل تقارير "مازيير" لسنتي 1917 و1918، وتقارير "بيرمون" والذي كتب كتابا حول هذه الرحلة[2]، إضافة إلى تقرير "شرشالي".

ويبدو أن هذه الرحلات كانت مشوبة بالمخاطر والمكاره والصعاب، حيث فزع الكثير ممن وجهت لهم الدعوة من هذه الرحلة زمن الحرب، واعتذروا بذرائع شتى، فالكثيرون اعتذروا وقدموا شهادات طبية تفيد عجزهم عن أداء الرحلة الغير محمودة العواقب، وذلك عندما راجت إشاعات عن قنبلة ألمانية لسفن الحجاج، أما الوفد الذي شارك في البعثة في هذه الظروف الصعبة فقد استقبل استقبالا رسميا لدى العودة ومنح للبعض "وسام الشرف" على غرار بعض الأسماء مثل المدعو "سي الحبيب بن إسماعيل"، والذي شارك في البعثة التي أرسلت للقاء شريف مكة بمعية "قدور بن غبريط "سنة 1916.[3]

إلا أن البعض لم يكن ينظر بعين الرضا إلى معايير المعتمدة في اختيار أعضاء البعثة الرسمية، فقد ندد المحافظ الحكومي "بيكرBeker" سنة 1914 بذلك قائلا"إن اختيار رئيس البعثة من الشيوخ المسنين الذين يحضون ببعض المزايا الدينية أو الإدارية، أو القادة والأغوات في السفينة والذين لا يهتمون بالحجاج، ولا يساعدون المحافظ، وهناك في الحجاز لا يهتمون إلا بأبناء دوارهم، يجب اختيار زعيم للبعثة شخصية كارزمية بعد التأكد من ولائها لفرنسا، على أن يكون غير متعصب، ويتولى هناك جمع أكبر قدر من المعلومات والملاحظات، وحبذ أن يكون ضابط طبيب، أو أستاذ، في

[1] -AOM, Rapport Cherchali, Sur le pèlerinage nord Africain de 1917,16H92.
[2]-Général Brémond Edward, Le Hedjaz dans la guerre mondiale, Payot, Paris.
[3] 6AOM, Pèlerinage 1916, 16H90.

المدرسة (الفرنكو إسلامية)."[1] هكذا أريد لعضو البعثة الرسمية أن يضمن ولائه لفرنسا، وفي نفس الوقت يعمل كجاسوس يجمع المعلومات والملاحظات.

لكن ظلت اقتراحات بيكر الأنفة الذكر مجرد توصيات لم يعمل بها، ففي سنة 1918 وتحضيرا لموسم الحج، بعث الحاكم العام برسالة لحاكم العسكري للأقاليم الصحراوية يحثه فيها على اختيار شخصيات تكون ضمن البعثة الرسمية، وأن يكون ذلك في الأوساط "القريشية" تمثل الجنوب الوهراني في الحج، وتم اقتراح شخصية "بو بكر بن أحمد بن حمزة" من قبيلة أولاد سيدي الحاج بوحفصة، ولد أخ الباشاغا، "سي الدين" رغم إتهام الكولونيل بريمون لهذا الأخير بمعاقرة الخمرة والبحث عن اقتنائها حتى في مكة[2]، هذه الاتهامات التي لا يمكن التأكد من صحتها، لكنها تبين لنا الانحطاط الخلقي لبعض المبتعثين في هذه البعثات الرسمية، كما أن قائمة أعضاء البعثة الرسمية لسنة 1917 لا نجد فيه الأطباء والمثقفين، بل أعيان يمثل كل واحد منها عروش وقبائل من أغلب مناطق الجزائر، وذلك خلافا للتوصيات السابقة.

أما سنة 1918 فشهدت توجه الوفد الجزائري إلى الحج في ظروف أمنية مشددة، وكانت الحرب لم تضع أوزارها بعد، وقاد البعثة الرسمية الباشاغا "المنماني"، زعيم قبيلة مسعدة في الواد، والذي انتقد الظروف التي تم تنظيم فيها الرحلة، وتدمر من قلة الأموال وعدم منحها ذهبا، وعدم تخصيص هدية لملك الحجاز، حيث تسبب ذلك في تحفظ أمير الحجاز من الوفد الجزائري في وقت قدم فيه الوفدين التونسي والمغربي هدايا نفيسة للأمير، مما التسبب في الحرج للوفد الجزائري. [3]

وقد شكر الأمير الوفود التي قدمت الهدايا وسلمها رسائل موجهة لحكوماتها، في حين تجاهل فيه الوفد الجزائري[4]، لكن تقارير أخرى كذبت ما جاء في أقوال الباشاغا "المنماني" حيث أكد "بن ساسي" على حسن الاستقبال الذي حضي به كمثل للوفد الجزائري من طرف الأمير الذي أجلسه على يمينه في مأذبة الغذاء، وانسحب بعد ذلك بعد أن قبل يد الأمير مع دعوات هذا الأخير له[5].

---

[1] -AOM, Rapport Sourbrillard 1932, 16H105.
[2] -AOM, 16H104.
[3] -AOM, Au sujet du pèlerinage a la Mecque de la délégation Algérienne ,16H104.
[4] -AOM, Note de M Luciani, 16H104.
[5] -AOM, Compte rendu de Bensaci, 16H90.

وشارك في حج سنة 1918 وفد مكون من عشرين شخص بمعية امرأة وهي السيدة "حمادو" وكانت قابلة ,ساهمت في معالجة والكشف عن الكثير من نساء الأعيان في الحجاز، إضافة إلى الطبيب بن زكري أحمد.

أما أهم الوجوه التي رافقت بعثة مازيير سنة 1917، والتي سافرت على متن السفينة الحربية " L'Orénoque"كل من الأغا "صديق بوضياف"، من مسيلة، والذي كان في رحلة استشفاء في منطقة فيشي، بفرنسا لكنه استدعي خصيصا لمرافقة الحجاج في هذه الرحلة الرسمية، إضافة إلى "بن لفقون" و"بن باديس" من قسنطينة، "بن فرحات" من تيارت، وأحد أعيان أولاد سيد الشيخ من البيض، ونلاحظ أن هذه البعثة جمعت أبناء أجواد والعائلات الكبرى الجزائرية من مختلف الجهات، وما حرص أغا الصديق بوضياف للمجيء إلى الجزائر ومشاركة في البعثة الرسمية، رغم مرضه وخضوعه للعلاج بفرنسا إلا دليل على حرص الكثيرين على الانتماء إلى هذه البعثات الرسمية، والتي كانت بمثابة شرف وامتياز.

لكن مع انقطاع الحج سنوات ما بعد الحرب العالمية أولى حتى سنة 1927 بشكل رسمي، وذلك لأسباب شتى من بينها الحرب في الحجاز بين الهاشمين وآل سعود، وإخفاق جمعية حبوس الحرمين، في تنظيم شؤون الحج بعدما لم تستطيع توفير سفنا لنقل الحجاج في تلك الظرفية الصعبة، بعد الحرب العالمية الأولى، لكن ابتداء من 1927 تواصل تنظيم شؤون الحج، وأبرز الأسماء التي رافقت بعثة الحجيج ضمن الوفد الرسمي الشيخ بن "طكوك عبد القادر" شيخ الطريقة السنوسية ببوقراط بمستغانم، وذلك سنة 1928. وأعجب الشيخ حاج حمدي بلقاسم ممثل المصالح الفرنسية في الحجاز بسيرة هذا الشيخ ونبله[1]، والذي سوف يعاود الكرة من جديد ويكون له شرف الحج ضمن البعثة الرسمية سنة 1932 بمعية سي الحاج موهوب بن لخضر باشاغا الأغواط، ولخضاري مصطفى وآخرين ,والغريب هذه المرة أن التقارير وصفت الشيخ بن طكوك بأنه كان متكبرا ومستبدا[2]. هذا يعطينا فكرة على عدم دقة هذا التقارير ومزاجية أصحابها واتسامهم بالكيدية والمحاباة أحيانا حسبما تقتضيه المصالح.

[1] -AOM, Rapport Hadj Hamdi1929, 16H92.
[2]- AOM, Rapport Sourbrillard1932, 16H92.

كما شارك في البعثة هذا الموسم الخليفة "بن جلول لخضر" الحامل لوسام الشرف والذي دافع باستماتة على فرنسا وسياستها أمام الملك سعود[1]، أما سنة 1933 فقاد الوفد الرسمي "عابد بن عودة" من المحمدية وهو معلم ومترجم وبمعية الوفد الرسمي استقبلوا من طرف الملك السعودي.

ويبدو أنه منذ منتصف الثلاثينات سوف تعتمد الإدارة الاستعمارية على بعض المثقفين لقيادة البعثات الرسمية، وفق نصائح العديد من التقارير التي قدمت قبل ذلك في هذا الشأن، حتى وإن لم تخلوا هذه البعثات من رجال الدين الرسميين، وشيوخ الطرق والزوايا، وفي هذا السياق قاد البعثة سنة 1936 المدعو "حاج حمدي بشير"، وهو غير الحاج "حمدي بلقاسم" وكان يزاول مهنة مترجم من قصر الشلالة، وقد ترك انطباعا جيدا.

و قاد الوفد الجزائري في موسم الحج لسنة 1939 أغا رقان، بمعية الشيخ عبد القادر بن غبريط.[2] وفي السنة الموالية قاد الوفد الرسمي الباشاغا سماتي، إضافة إلى بن شنوف وقاضي تلمسان حسن داودي، وكذلك غلام الله الذي وصفه صاحب التقرير بأنه اصطحب عائلته ولم يهتم إلا بها[3]، كما اتهمه أحد المخبرين بالحياد والسلبية، وعدم الدفاع عن سمعة فرنسا التي كانت تذكر بالسوء، لكن الشيخ لزم الصمت، وكان لا يهمه إلا شخصه,وكان حضوره غير مجدي بالنسبة لصاحب التقرير[4].

لكن نظرا لظروف الحرب العالمية الثانية، انقطعت مرة أخرى الاتصالات وتوقف تنظيم الحج السنوات الأولى للحرب، ليستأنف الحج سنة 1943 ولكن بشكل رمزي فقط بإرسال بعثة رسمية جوا في سابقة من نوعها، ، وقاد الوفد مفتي المدية "فخار مصطفى" إلى جانب "بن شنب سعد الدين" أستاذ مدرسة بالجزائر، والذي كان له شرف تقلد منصب قنصل فرنسا في جدة، حيث كان أول جزائري يتولى ذلك المنصب الخطير، إضافة إلى "ولد رويس بوعلام" أستاذ المدرسة بالجزائر، و"عبد الوهاب أحمد محمد" قاض متقاعد من البليدة، "بوشنافة محمد قايد من البرواقية،و"جيلالي البدوي"

---

[1] -Dépêche coloniale, 18Jan1932.
[2] -AOM, Rapport Reboul1939, 16H105.
[3] -AOM, Rapport Marcoux 1940,16H105.
[4] -AOM, Renseignement 28 Juillet1940, 5I199.

أستاذ في مدرسة حرة بثنية الحد و"شكري محمد" إمام الجامع الكبير، بن "شرشالي محي الدين" ثري من البليدة، و"حاج حمو حمدان" مترجم من الجزائر[1]. كما شارك مع الوفد الأنيسة "حليمة بلعابد" مدرسة في ثانوية البنات بالجزائر ,والتي تم استقبالها من طرف طه حسين بعد نزول البعثة في مصر[2]، وذكرنا جميع أعضاء البعثة لأننا لا نعلم غيرهم من الجزائريين حج ذلك العام، نظرا لظروف الحرب وانقطاع المواصلات، اللهم إلا بعض الجزائريين المجاورين هناك في الحرمين.

وأريد لهذا الوفد أن يساهم من جديد ، في إعادة الصلات من جديد مع الحجاز حتى في زمن الحرب، وتمثيل الجزائريين في موسم الحج لسنة 1943.

ويبدو أن الأمور تجاوزت السلبية، إلى اتهامات أكثر خطورة تمس الجانب الأخلاقي، وسمعة بعض المبتعثين، ففي اجتماع جمع "زروق محي الدين" مستشار عام ونائب رئيس الجمعية الدينية الإسلامية في الجزائر وعضو جمعية الحبوس، عبرا عن أسفهما مثل الكثير من الجزائريين من ابتعات شخصيات غير ملتزمة همها شرب "الويسكي" في مقاهي القاهرة على غرار "لخضاري" و"أورابح بن علي شريف" حسب ما جاء في محضر الإجتماع ,واللذان ترأسا البعثة الرسمية لموسم الحج سنة 1944[3]، وقد اعترض الدكتور "تامزالي" رئيس الكتلة القبائلية في المجالس المالية سنة 1944 بعدم اختياره في البعثة الرسمية للحجاج، وهدد على اثر ذلك بقطع كل الاتصالات مع الإدارة الاستعمارية وطالب بالسماح له بالذهاب بشكل فردي لتأدية فريضة الحج وقدم هذه التحفظات شخصيا إلى الجنرال "كاترو". [4]

إلا أن سنة 1945 كانت سنة متميزة بعدما قادا الوفد الرسمي الدكتور "بومالي" النائب، بمعية "بن تونس مناد" آغا من عين بسام، وباشاغا "سقاي أحمد لخضر من بريكة، "دحو بن محمد" أغا أفلو، ومفتي وهران "بوكرسي"، والشيخ "المهدي بوعبدلي"، مفتي بجاية، "التيجاني سي بن عمر"

---

[1] -AOM, pèlerinage a la Mecque 1943 ,4I77.
[2] -Dépêche de Constantine, retour des pèlerins de la Mecque ,28Déc1943.
[3] -AOM, Pèlerinage a la Mecque 1944,4I77.
[4] -AOM, Note pour M le Préfet 1944,4I77.

الشيخ الزاوية التيجانية، و"ميلودي حاج محمد حوحو" من أعيان سيدي عقبة[1]. ورافق هذا الوفد باشا مراكش سي الحاج "شامي لكلاوي"،وسافر الوفد جوا.

أما في سنة 1946 قاد الوفد الرسمي "رشيد بن شنب"، الذي أسندت له قيادة البعثة وإجراء تحقيق حول الظروف المادية والمعنوية التي يمكن أن يتم فيها تنظيم الحج لفترة ما بعد الحرب، وأثره على المستويين القريب والبعيد، والظروف العامة في الحجاز، وذكر مختلف التأثيرات وحجم الوجود الفرنسي، ودوره وتأثيرات القوى الكبرى في الحجاز، وقدم بن شنب تقريرا كاملا مفصلا طويلا مسهبا، قيم فيه أداء رفقائه في البعثة منتقدا دور كل من المفتي بوكرسي، ولعرجي، واصفا إياه بغير الظاهر Effacé، واستاء لتصرفات العشعاشي التلمساني، وحاج صادوق المخيبة للآمال، بعدما دخلوا في عراك مع زملائهم وانتقدوا ظروف تنظيم الحج، ولم يكن همهم إلا الربح والتجارة حسب صاحب التقرير، كما ذكر استقباله من طرف الملك السعودي أربعة مرات بمعية الحاج حمدي، والوزير الأول التونسي "بكوش" الذي أهدى الملك برنوسين من حرير وساعة. كما تشرف الوفد الى جانب وفود الأخرى بالمشاركة في غسل الكعبة.[2]

كما شارك في هذه الرحلة الباشاغا سماتي الذي مرض أثناء سفره، فمرض هناك وهو يجود بنفسه عبر للمحافظ الحكومي "زانتاشيZanettacci" حسب رواية هذا الأخير عن "حبه وامتنانه لفرنسا"، وعن أمنيته في الموت بمكة، ووصفه صاحب التقرير بالإنساني والمخلص وصاحب مشورة، كما وصف المفتي العاصمي بالنبل والحكمة، وأنه ألقى خطبة في السفينة حول الحج تفوق بها عن قاضي فاس "سي محمد السايح" وقام بدعاية الكبرى لفرنسا في الحجاز، أما المحامي "بن أحمد" من قسنطينة، فعمل مبعوثا ومراسلا بجريدة "فرانس بريس". كما اشتكى "زانيتاشي" المحافظ الحكومي بدوره من الحاج صدوق، وشك في صحة نواياه اتجاه فرنسا، كما وصفى مفتي وهران بأوصاف سلبية من بذاذة الثياب وقذارته والبذاءة في اللفظ، ووصف "العشعاشي" الثري التلمساني بالانتهازي، لا يبحث إلى على خدمة مصالحه التجارية وأنه ألح على الهبوط في بورسعيد من أجل ذلك رغم المنع.

---

[1] -AOM, Notes sur le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam 1945,4I77.

[2] -AOM, Rapport Bencheneb 1946, 81F841.

وأشار صاحب التقرير أن البعثة الرسمية كثيرة العدد ووجب الاكتفاء بثلاثة أعيان فقط لتمثيل كل بلد.[1]

أما في سنة 1947 فقد ترأس البعثة المفتي الحنفي "العاصمي"، إلى جانب الباشاغا "فرحات بلقاسم" من ثنية الحد,والباشاغا "بن صيام" رئيس الجمعية الدينية الإسلامية العاصمية، و"كلال منور" قاض من غليزان مترجم قضائي، وكان هذا الرجل أول من عين لكي يكون قيما على الإقامة الفرنسية بمكة حتى قبل الحاج حمدي بلقاسم، والأغا قاضي "محمود" من معسكر، والباشاغا "بن سالم التواتي" من الأوراس، والقايد "أورابح عز الدين" من سيدي عيش، و"بولحروف مولود" من قسنطينة، والقاضي "بن جلول" من البيض. والشيخ "سي أحمد التيجاني" شيخ زاوية تماسين[2]، إضافة إلى الباشاغا "بن سالم" الذي ندد المحافظ بسوء تصرفه وقلة أدبه، وكذلك "سي أحمد التيجاني" الذي كان يغضب لأتفه الأسباب[3]، حسب المحافظ دائما .

أما في سنة 1949 كان من بين أعضاء البعثة الرسمية "بلعيد الشريف" مفتي سابق في عنابة الذي وفته المنية في الحجاز، إلى جانب "عبد الصمد الرابحي" مفتي مليانة، و"سي" هني مفتي مستغانم.[4]

أما البعثة الرسمية لسنة 1950 فكانت بقيادة نائب الجمعية الجزائرية "شرقي عبد القادر"، والقاضي "عرابي عطا الله" من الصحراء، بمعية الباشاغا "عبد اللطيف لخضر" من بوسعادة، "بلعوفي لخضر" من بوحنيفية، و"رحماني سليمان" مدرس من بوزريعة، و"بغدادي بن عبد الله" مقدم الزاوية القادرية بندرومة[5]. أما سنة 1951 كانت البعثة بقيادة "حسين داوادجي سي الحاج الغوثي"، والتي استقبلت من طرف الملك حيث تسلم منه الصرة.[6]

---

[1] -AOM, Rapport Zanettacci 1946, 5I199.
[2]- AOM, rapport 1947,4I77.
[3] -AOM, Extrait du rapport Zanettacci1947, 4I77.
[4] -AOM, SLNA, pèlerinage 1949,4I176.
[5] -AOM, Note sur le pèlerinage en1950, 81F839.
[6] -AOM, SLNA, Pèlerinage1951, 4I/176.

أما في سنة 1952 فنال شرف رئاسة الوفد الرسمي وحمل أموال وودائع الصرة "حذاب صالح" وهو قاض من أعيان تيزي وزو متحصل على وسام الشرف، ونائبه "زيان شريف مصطفى" مفتي من تيارت، ولكن سادت خصومة بين أعضاء الوفد الرسمي بفعل تعمد رئيس البعثة طلب الدخول على الملك بشكل فردي دون إخطار زملائه وتسليمه أموال الصرة والتي كانت بحوالي 500.000 فرنك، هذا ما أغضب باقي أعضاء البعثة، الذين اتهموه بغياب دوره طول فترة الحج، باختلاس جزء من أموال الصرة، لكنه دفع هذه التهم بقوله أنه لم يرد إزعاج باقي الأعضاء للذهاب إلى الملك وتحملهم مشقة ذلك !!!.[1]

أما في موسم الحج لسنة 1953 تولى رئاسة البعثة "مسعود ناصر" من المحاديد بقسنطينة، الذي حضر مجلس الملك وسلمه الصرة ورسالة من حكومة العامة بالجزائر، كما تلا نائبه الإمام "الجيلالي محمد صالح" قصيدة في مدح الملك، وقد حظي الوفد بشرف غسل الكعبة[2]. أما سنة 1954، ترأس البعثة الرسمية باشاغا "علاوة العربي" من فرندة، و"بن لحرش أحمد" قايد من ضواحي الجلفة، كما أوصى محافظ الحكومي في هذه السنة بزيادة حجم المستفيدين من مجانية الحج نظرا للأوضاع، كما تأسف لعدم وجود شخصية مناسبة تحسن العربية من قسنطينة يمكنها المشاركة في الوفد الرسمي[3]، ولا يمكن اتهام المحافظ بالمبالغة والكذب خصوصا إذا فهمنا ماذا يقصد بكلمة شخصية مناسبة.

وفي سنة 1955 ترأس الوفد المندوب "عمراني مسعود" وهو قاض من واد سوف ونائبه "سليماني حمود" قاض من يسر، أما سنة 1956 فترأس الوفد شخصية قوية ومثقفة تمثلت في المفتي الحنفي "لخضاري عبد العالي" مدير معهد الكتانية، بقسنطينة، ونائبه" بن الشيخ لفقون محمد" مترجم من قسنطينة[4]. وكان الشيخ لخضاري قد رفض في البداية تعيينه بسبب الحر، إلا إذا كان الأمر ضروريا، على أن يسمح له بالنزول في القاهرة، وعلى أن يرفع من قيمة الصرة ووجوب تزويده بهدايا على غرار قندورة مطرزة وبرانيس وعطور لتقديمها كهدايا[5]، وكان المفتي قد استاء سابقا من عدم الدقة

---

[1] -AOM, Rapport Bucco 1952, 81F841/SLNA, pèlerinage 1952, 5I201.
[2] -AOM, Rapport 1953, 81F840/Rapport Freychet 1953, 81F841.
[3]-AOM, SLNA, pèlerinage, 93/4485.
[4] -AOM, rapport Clausel 1956, 4I176.
[5]- AOM, rapport Lakhdari Abdelali, 93/4485.

الدقة في اختيار أعضاء البعثات الرسمية، والذين لاحظ عليهم نقص ثقافتهم العربية والإسلامية، وضعف الفن الخطابي والحس الدبلوماسي، وذكر أن البعثة الفرنسية تترك في غالبية الوقت أثرا سيئا في مواسم الحج، .

لقد كانت سنة 1957 جد صعبة بالنسبة للوفد الجزائري بالحجاز، بسبب انقطاع العلاقات بشكل رسمي بين فرنسا والعربية السعودية، ورفض العاهل السعودي التعامل فيما يخص شؤون الحجاج الجزائريين إلا مع مكتب جبهة التحرير بالحجاز، وذلك ما صعب من مهمة الوفد الرسمي الذي وجد نفسه محرجا لا تفتح أبواب القصر أمامه، على خلاف رؤساء الوفود الأخرى، كما انه لا يستطيع تسليم الصرة للملك، زاد من ذلك سوء تصرف بعض الحجاج من الذين تحصلوا على مجانية السفر من قدماء المحاربين ومعطوبي الحرب ، بعدما قام أحدهم بأمور تنافي الأخلاق، حيث قام هذا الأخير بالانفصال عن البعثة والسفر إلى بيروت لمرافقة بعض النسوة السيئات السمعة، ومحاولته قبل ذلك تصوير قبر النبي (ص) رغم المنع الصارم، ولذلك تميزت هذه البعثة بعدم الانضباط، كما عابت التقارير عليهم عدم محاولتهم التصدي لدعاية جبهة التحرير القوية في الحجاز، كأن القضية لا تهمهم حسب التقارير، رغم محاولات الباشاغا "أحمد لحرش" التصدي لهذه الدعاية والترويج لفكرة أن جبهة التحرير لا تستطيع حل القضية عسكريا[1].

أما في سنة 1958 تم تكليف مرة ثانية الشيخ "عبد العال لخضاري" لقيادة البعثة الرسمية بمساعدة الشيخ "ربيحي"، وكان له ما أراد حيث ضوعفت قيمة الصرة بحوالي مليون فرنك سلمت للملك رغم انقطاع العلاقات، وتم الترويج حينها لإمكانية تحسن العلاقات بين فرنسا والسعودية[2].

أما في سنة 1959 أرسلت فرنسا المدعو "بن عامر عبد الرحمن" كمحافظ للحكومة الذي فتح مكتب الحج والذي سمحت له السعودية بإدارته، وفرضت له ميزانية بحوالي مليون فرنك كميزانية أولية، وكان يعني ذلك تحسن العلاقات بين السعودية وفرنسا شيء ما، رغم عدم تطبيع العلاقات من جديد حتى نهاية الثورة التحريرية، وقد تولى مهمة الإشراف على الحجاج هذه السنة برتبة محافظ حكومي

[1]- AOM, Rapport 1957, 4I176.
[2] -AOM, Le pèlerinage des Algériens a la Mecque 1958,81F841.

وليس رئيس البعثة، وكان منصب محافظ مكلف بمراقبة الحجاج يمنح فقط لموظف الإداري من أصل أوربي وتولى نيابة البعثة نائبه "هني عبد الرحمن" عمدة القصبة، لكن اتهما الرجلان على أنهما لم يفعلا شيئا للحجاج[1]. ووصفهم تقرير آخر بنعوت شتى بأنهم لا يشرفون البعثة بتصرفاتهم وكلامهم، وأنهم لا يحسنون حتى كيفية الصلاة، مما يعتبر مساسا بالإسلام وبسمعة فرنسا، وأوصى بوجوب إرسال شباب مثقف بعد ضمان ولائه لفرنسا[2].

أما في سنة 1960 فقد تم تكليف القاضي "خلادي محمد" من البليدة بقيادة البعثة الرسمية بمعية "بن مبارك عمار" من أريس، و"دهان بومدين" من تلمسان، رغم انقطاع العلاقات بين السعودية وفرنسا، إلا أن الوفد استقبل من طرف فعاليات وشخصيات كبيرة في المملكة وسمح له بحضور مراسيم الاستقبال التي ينظمها الملك على شرف رؤساء البعثات[3].

وكما رأينا من كل ما سبق فإن السلطات الاستعمارية اعتنت واهتمت جيدا بالبعثات الرسمية، وجعلت العضوية فيها في كثير من الأحيان محل مساومة لشراء الذمم، كما حرص الكثير من الأعيان والعلماء وموظفي السلك الديني ورجال الطرق الصوفية، على الانتماء لهذه البعثات ,كأنها كانت مصدر تشريف لأصحابها من جهة، ومن جهة أخرى حرصا على الاستفادة من مجانية السفر إلى الحج، ورغم أن السلطات الاستعمارية حرصت على التوازن الجهوي في تشكيل هذه البعثات، إلا أن ذلك كان في الكثير من الأحيان على حساب الكفاءة والمهنية، مما ولد الكثير من الاستياء من بعض هؤلاء المبتعثين، وإن كانت هذه البعثات قد مرت في تشكيلها بمراحل وحقب كما رأينا مختلفة ففترة العشرينات والثلاثينات، كان أبرز أعضائها من شيوخ الطرق الصوفية وبعض موظفي السلك الديني والأعيان والقياد، وكان أكثرهم قليلي التكوين، لكن فترة الأربعينات والخمسينات تميزت بتعيين العديد من الشخصيات المثقفة ثقافة مزدوجة عربية فرنسية، حيث تفطنت الإدارة الاستعمارية لضرورة، لتفادي الأخطاء السابقة ,بعدما اشتكى المحافظون من ضعف تكوين وانتهازية بعض أعضاء الوفود الرسمية، لكن في السنتين الأخيرتين من ليل الاستعمار، أصبح من الصعب وجود شخصيات تقبل

[1]- AOM, Rapport 1959,93/4485.
[2]- AOM, Audition de Tamer Ahmed 1959,93/4485.
[3]- AOM, Rapport Khelladi Mohamed 1960,81F841.

بهذا المنصب، وذلك للإحراج الذي أصبح يتسبب فيه أعضائها بفعل انقطاع العلاقات بين فرنسا والسعودية، كما نصح تقرير صادر سنة 1962، إلى طلب عدم تعيين محافظا للحكومة يترأس الوفد كما جرت العادة، وأن يبعث الوفد بدون رئيس، لكن في نفس الوقت طلب تكليف أحد الأعيان والشخصيات المرافقة للحجيج وبشكل سري تحرير تقرير شامل عن ظروف الحج[1]، لكن الأمور كانت في زوال وليل الاستعمار كان قد أنجلى، وانبلج صبح يوم جديد أنهى مائة وثلاثين سنة من عمر الخرق الاستعماري للحريات الدينية في الجزائر.

[1] -AOM, Pèlerinage 1962,81F841.

المبحث الأول: فريضة الحج في الضمير الجمعي الجزائري.

يمثل الحج في المخيال الجماعي الجزائري تلك الرحلة المقدسة إلى أطهر البقاع والأصقاع، بقصد زيارة بيت الله الحرام في مكة المكرمة، أو البيت العتيق، وهو أقدس مكان لدى العرب والمسلمين حتى قبل الإسلام والتي سميت في الإنجيل "Miesca"وسماها بطليموس"Maeraba"[1]. وكانت ولازالت تمثل بعدا قدسيا وروحيا منقطع النظير، حيث لا نعلم مكان تشرئب إليه الأفئدة والأرواح مثل هذا المكان، لخصوصياته الروحية والدينية، فالحاج الجزائري على غرار جميع الحجاج يرى في الحج ذلك "الشعور بالانتماء" إلى أمة واحدة، وأصل واحد والتعالي على الاختلافات، والتي إن ظهرت تظهر بشكل خفي وهذا على رأي الدكتور "فيكتور توميرVictor Tumer"، ويساهم بذلك في البناء المرصوص المتمثل في وحدة "المجتمع الحجي" أو "الأمة الحجية" كما يحب أن يسميها المفكر الإيراني "علي شريعاتي"، حيث في تلك اللحظة تذوب الفوارق والخصوصيات، والأجناس وكل الملل أو النحل في وحدة واحدة، وتنمحي الخلافات والامتيازات، كما أن البعض يحب إضفاء على الظاهرة الحجية فهما سياسيا أكثر منه دينيا، حيث اعتبر عبد الناصر أنه يمكن أن يشكل موسم الحج "برلمان الأخوة الإسلامية العالمية"، كما رأى فيه المفكر الكواكبي في مؤلفه مكة "قوة ضرورية لتحرير الأوطان والشعوب العربية"[2].

ولم يشذ الإنسان الجزائري عن إخوانه المسلمين في رؤية الحج والتطلع لزيارة البقاع المقدسة في رحلة العمر التي كان يحبذ أن تكون خاتمة أعماله ونهاية رحلاته، وكم كان يتمنى أن تقبض روحه وهو محرما وملبيا، حتى ينال الغفران ويُغسل من الآثام والخطايا، ويكفر بذلك عن معاصيه، ولذلك كان يحبذ أن تكون الرحلة إلى الحج في خريف العمر، حتى يبقى حسب الاعتقاد حجه صحيحا، ولا تشوبه شوائب، وبذلك كان يتمنى الكثيرون أن تكون رحلة الحج الرحلة النهائية، بما أن ركن الحج عند الكثير من الفقهاء فرض عين مع الاستطاعة لكن على التراخي لا على الفور.

---

[1] –Revue l'illustration Algérienne Tunisienne et Marocaine ,D'Alger a la Mecque, N°7,Jan 1907.

[2] –Chiffolaeu, Le pèlerinage à la Mecque a l'époque coloniale, Op.cit. P175.

وطالما سادت تلك الصورة على الحاج، بوصفه رجل متقدم في السن تعلوه سمة الوقار والهدوء والسكينة، رغم أن فريضة الحج تتطلب القوة والجهد لأدائها، بسبب صعوبة أداء المناسك التي تتطلب جهدا معتبرا قد لا يطيقه كبار السن، إضافة إلى مشاق السفر والرحلة، ومخاطرها المتعددة، ووجب كذلك الأخذ بعين الاعتبار، أنه في تلك الظروف كانت تكاليف الحج كبيرة جدا نظرا لطول الرحلة وقسوتها، مما يتطلب مالا وفيرا لا يتأتى جمعه إلا بالتوفير والادخار لسنوات عدة، إلا إذا كان الحاج صاحب مال أو تجارة واسعة أو عالم من العلماء، يجهز من طرف السلاطين أو الأعيان أو يعان على ذلك من طرف غيره لتمكينه من أداء فريضة الحج.

وكان الحاج يلقى مساعدة في المبيت والإيواء في كل المحطات التي ينزل فيها في رحلته إلى الحج، سواء في داخل الوطن أو خارجه، لتعظيم الناس لفريضة الحج ولا يطلبون منه أجرة إلا اختصاصهم بالدعوة عن ظهر الغيب، ويحملونه مسؤولية إيصال السلام على رسول الله عند زيارته للمدينة المنورة، هذه المسؤولية التي يؤديها الحاج بأمانة وثقة، كما يمكن في مرات عديدة أن يحملوه مهمة خاصة بتبليغ رسالة، أو أداء أمانة عينية، أو تكليفه بإحضار فتوة أو تزكية لدى وصوله إلى الحجاز. ومن تعظيم الناس للحاج أن منحوه مكانة مرموقة وخاصة في مجتمعاتهم، فلاشك أنه سيصبح من الأعيان ومن أصحاب الحل والربط والمشورة بين أهله وقومه، خاصة في المدن الداخلية والأرياف حيث يصبح من ذوي الجاه، يفصل في الخصومات ولا ترد له حاجة أو دعوة باعتقاد الناس في تقواه وصدق نيته.

ويبدو أن المغاربة حرصوا على أداء فريضة الحج كالركن الخامس من أركان الإسلام منذ اعتناقهم للإسلام، فبعض الروايات تأكد توجه وفد مغاربي منذ الأيام الأولى لظهور الإسلام إلى مكة للاستماع واجتماع برسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يهاجر إلى المدينة، ويتعلق الأمر بجماعة تتألف من سبعة رجال من قبيلة "رجراجة" أشراف قبائل مصمودة، كان "شاكر بن يعلي بن واصل" على رأسها[1]، وإن كان يصعب تصديق هذه الرواية لعدة اعتبارات، هذه الرواية التي استأنس بها الباحث المغربي "عبد الهادي التازي" في مؤلفه المشوق مائة رحلة ورحلة، والذي عدد فيه الرحلات

[1]- التازي عبد الهادي ، مائة رحلة ورحلة , مؤسسة الفرقان للتراث الرسمي , الرياض ,2005,ص23.

المغاربية للحجاز، كما أنه أردف حديثا جاء في صحيح مسلم عن نافع بن عقبة" قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم قوم من قبل المغرب عليهم ثياب من صوف فوافوه عند الأكمة[1]، فإنهم لقيام ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد، قالت لي نفسي ائتهم فقم بينهم لا يغتالونه، قال: قلت لعله أن القوم من المغرب"، لكن الحديث لم يحدد أي مغرب، والغرب في بعض الأحاديث يطلق على الشام، كما رجح بعض المفسرين أنه يراد به غرب الأرض، كما أن غرب المدينة هو الشام أوله، ولكن تبقى مشكلة الحديث في لبس الصوف، وأهل الشام لم يكونوا معروفون بلبس الصوف في ذلك الوقت على الأقل، كما يظهر من الحديث أن القوم كانوا على الكفر، ولذلك أراد الصحابي أن يقف بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أن عدم اقتناعنا بأن الحديث لا يمكن أن ينطبق على أهل المغرب العربي بالمعنى الجغرافي الحالي، لا يمس من تقديس المغاربة لهذه الفريضة المقدسة، فكل مصادر تاريخ المغرب الإسلامي من كتب تاريخ وفقه وسير وتراجم ورحلات كلها كانت تبدي اهتماما بالغا بهذه الرحلة وتظهر كذلك تقديسا للقب الحاج وهو نعت مقدس لدى المغاربة، يحرصون إلى إضافته إلى أسمائهم، حيث أن هذه الرحلة لم تكن بالقصيرة ولا بالسهلة ولا الآمنة، فالذين كانوا يستطيعون اجتياز صحراء برقة كأنهم رواد فضاء باصطلاح اليوم، حسب تعبير المؤرخ عبد الهادي التازي، كما أن هذا اللقب الجليل يصبح في غاية الخطورة والأهمية، ويمكن صاحبه في بعض الأحيان إلى اعتلاء مناصب قيادية[2]، أو إظهار بعض الأطماع السياسية أو الإصداع ببعض الدعوات العقدية، حتى طغى هذا اللقب على بعض العوائل في المغرب مثل، "الحاج"، و"ابن الحاج" بعدما زهدت في ألقابها السابقة.

إن قداسة الحج في الضمير الجمعي الجزائري ليس فقط من الجانب الديني، أو التشريعي كما يدعي البعض ممن كانوا يطعنون في نية الحاج ونوياه، بل كان هناك إحساس كبير وفق تجربة الكثيرين بالطمأنينة واليقين[3]. تغلب عليه صبغة دينية روحية، وهو احساس يحرس على الشعور به لذى الصغير

[1]- الأكمة: المرتفع من الأرض.

[2]- التازي، مرجع سابق، ص24.

[3] –Bennabi Malek, Lebbeik, Le pèlerinage du pauvre, Les éditions algériennes En-Nahda, Alger, P91.

قبل الكبير، المرأة قبل الرجل في المجتمع الجزائري إلى يومنا هذا، رغم التحولات الكبيرة التي فرضتها المدنية الحديثة. والملاحظ كذلك أنه رغم تفشي ظواهر سلبية عديدة بعيدة عن الدين في مجتمعنا كفساد الأخلاق وانتشار سلوكيات منافية للدين الحنيف، إلا أنه من غرائب الأمور أن الممارسات الدينية الجماعية زادت بشكل كبير جدا.

وأولها زيادة كبيرة مطردة في أعداد الحجاج والمعتمرين في مجتمعنا، بنسب لم يعرفها تاريخنا في أي مرحلة من مراحله، حتى فقد لقب الحاج بريقه الذي كان عليه في ما مضى من كثرة عدد الحجاج, شجع ذلك على ما يبدو في عدم تغير بعض المعتمرين والحجاج من سلوكياتهم السلبية حتى بعد أداء فريضة الحج أو العمرة التي كانت من المفروض أن تغير من سلوكياتهم إلى الأحسن.

ولقد حاولت فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية تثبيط الجزائريين وتنيهم عن أداء هذه الرحلة المقدسة، التي كانت ترى فيها خطرا كبيرا على مصالحها وذلك لطابعها العابر للحدود، خوفا من التأثيرات الأفكار المشرقية على الحجاج الجزائريين، لكن قابل الجزائريين سياسات فرنسا في المنع والتقييد بالحرص على محاربة هذا الواقع بتقديس هذه الفريضة، وتجريب كل المحاولات لأدائها بالطرق الشرعية المسموح بها قانونا أو غير الشرعية، ولذلك سوف تتفاقم ظاهرة الحجاج الشرعيين التي كانت تزيد بشكل كبير خاصة سنوات المنع، رغم التدابير الزجرية العقابية التي كانت تطال هذه الفئة.

والشيء الذي أعي فرنسا في محاولاتها لمسح هوية الأمة الجزائرية، هو تمسك هذه الأخيرة بهذه الممارسات الدينية الجماعية بشكل قوي، بعدما عولت السلطات الاستعمارية على محاربة الدين بطرق شتى، وأغرت بعض الشباب الجزائري المسلم الحامل للثقافة الفرنسية المشاركة في هذه المهمة، لكن كم كانت دهشة السلطات الاستعمارية حيال بعض المتجنسين الحاملين للفكر الغربي، والمتزوجين من نساء أوربيات، وهم يحرصون على أداء فريضة الحج،رغم أن مرسوم 1865 يجبر المتجنس على تخليه عن أحواله الشخصية الإسلامية، . وكان من بينهم الطبيب"الطيب مرسلي" وهو أول طبيب جزائري، حيث أدى فريضة الحج ولقب بالحاج الدكتور، ولقد كلفته السلطات الفرنسية

بمهمة في جدة سنة 1885، بعد انتشار وباء الكوليرا[1]. وكذلك الباشاغا المنماني المتجنس سنة 1896، والذي قاد وفد الجزائري في رحلة الحاج المتميزة سنة 1918، ويمكن الاستشهاد بهذين المثالين اللذين ذكرتهم على سبيل المثال لا الحصر لتدليل على قداسة فريضة الحج لدى الإنسان الجزائري.

وفي هذا السياق كان الكثير من المتعاملين مع السلطات الاستعمارية رغم تفانيهم في خدمة فرنسا، على أداء فريضة الحج، ومن جهتها كانت فرنسا تعي جيدا ماذا يعني لهم الحج، وحيث كانت تكافئهم بالسماح لهم بالحج، شريطة أن يدافعوا هناك باستماتة عن مصالح وسمعة فرنسا . ومن هنا نفهم لماذا كانت تسمح للبعض من شيوخ الزوايا الذين ربطوا مصالحهم بالإدارة الاستعمارية بالذهاب للحج حتى في سنوات المنع، مثل مقدم الطريقة العمارية الذي حج ثماني مرات وكل مرة كانت تقام احتفالات بقدومه، في وقت حرم فيه الجزائريين من أداء فريضة الحج[2].

ولقد بينت في المبحث الخاص بالبعثات الرسمية كيف كانت السلطات الفرنسية تمارس ضغوطا رهيبة من أجل إدراج المتفانين في خدمتها في قوائم البعثات الرسمية للحج، الذين على ما يبدو لم يتركوا فرصة لإبداء رغبتهم في الحصول على هذا الامتياز حتى أضحى مصدر تنافس بين الأعيان الجزائريين، وفي هذا السياق ندد الثري الجزائري "ثامزالي" بقوة لعدم اختياره في الوفد الرسمي للحج وقدم تحفظات قوية على ذلك إثر مأدبة غذاء جمعته بالجنرال "كاترو"، مهددا بقطع علاقاته مع الإدارة الاستعمارية وذلك سنة1944.[3] ونستشف من ذلك أن الجزائري في تلك الفترة رغم ارتمائه في أحضان المحتل وخدمته لمصالحه ورغم أخذه بأسباب الحضارة الغربية والتطبع بطبائعها، إلا أنه في الأخير يظل يحرص على هويته وانتمائه. فهذا المتجنس "روني فوديل" الذي ساهمت شركاته البحرية في نقل الحجاج بيت الله الحرام خاصة سنوات الثلاثينات، وحيث كانت أسعاره أحسن الأسعار نافست كبرى الشركات الفرنسية، ولا نظن أن هذا المندوب المالي العاصمي كان يهمه الربح المالي فقط، ولولا ذلك لكان حري به أن يستثمر في مجالات أخرى أكثر ربحا.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، ص230.

[2]- سعد الله, مرجع سابق، الجزء الرابع، ص61.

[3]-AOM, 4I77.

أما باقي الجزائريين ممن لم يحظوا بهذه الامتيازات فالروايات التي تحكي حرصهم على أداء فريضة الحج عجيبة وغريبة، فهذا الكاتب الفرنسي "براكس Prax"، يحكي قصة "الحاج ناصر" من غرداية، والذي رحل منذ نعومة أضافره إلى وهران ليعمل مدلك في حمام، كما عمل في العاصمة، وعنابة، ثم حل بتونس، حيث استطاع هناك من جمع نصيب من المال وصل إلى 9000 فرنك في عمل استمر قرابة العشرين سنة, كل ذلك لأداء فريضة الحج وتمكن في الأخير من الذهاب إلى الحج، حيث بقي قرابة سنة يعمل في حمام بالمدينة المنورة، ولما كان تاجرا شاطرا استطاع أن يأخذ معه كمية من الزعفران يبيعها هناك إلى تجار يمنيين، وبدوره هناك اشترى المسك، وعمائم هندية باعها في رحلة الإياب في تونس وقسنطينة[1]. نستشف من هذه القصة مدى حرص هذا الجزائري من بني مزاب على أداء فريضة الحج التي جعلها همه الدائم، والتي جمع لها "دخر العمر" وذلك للوصول إلى تلك الغاية النبيلة.

وقصة أخرى يحكيها صحفي فرنسي عن بائع جزائري متجول كان يحمل فوق دابته حمولة من الخضر والفواكه، وصادف مرور سيارة بسرعة جنونية فصدمته وشتت متاعه وحمولته، وما كان أمام المسكين إلا البكاء والنحيب، متحسرا لضياع سلعته، ويتعطل بذلك عن أداء فريضة الحج التي كانت سوف تبدأ بعد خمسة أشهر[2]. هذه القصة تبين لنا تشبث هذا التاجر بمسعاه في تحقيق حلم الوصول إلى البقاع المقدسة، حيث أن بكاءه لم يكن بسبب ضياع قوت يومه، بل بسب عدم تمكنه بعد الحادث من الذهاب إلى البقاع المقدسة.

وقصة أخرى لمغترب جزائري يقطن في باريس كان يتمهن حرفة بيع الخمور، تقدم للسلطات الفرنسية بطلب السماح له بأداء فريضة الحج، وذلك سنة 1923 في سنوات انقطاع الحج بسبب الظروف الحجاز الصعبة وانقطاع وسائل النقل والمواصلات. والغريب في القصة أن هذا الرجل، رغم عمله في مهنة تتناقض مع قيم الدين الإسلامي المحرمة لبيع الخمور والمتاجرة بها، وأن مالها حرام لا بركة فيه، إلا أن هذا الرجل قرر الذهاب للحج، في صورة تداخل فيها المقدس والمدنس.[3] ربما هذا الموقف السريالي الغير مفهوم لذي الأوربيين يمكن تفسيره بالقداسة التي تحظى بها فريضة الحج في

---

[1] –Prax M, Commerce de l’Algérie avec la Mecque et le Soudan, Just Rouvier Librairie, Paris,1849 , P05.

[2]-Revue l’Illustration, Op.cit.

[3] –AOM. A.S. Pèlerinage à la Macque 1932. 16 H 91.

الضمير المسلمين عامة والجزائريين خاصة، الذين رغم مزاولة البعض منهم أعمالا تنافي الدين الإسلامي، إلا أن ذلك لم يكن يمنعهم من أداء فريضة الحج، أو مساعدة أبائهم أو أقاربهم على ذلك.

كما وجدت في الأرشيف الفرنسي وثيقة يعود تاريخها لسنة 1916 ممضاة من طرف "أوغسطين برك Augustin Berque"حول إقراض مجموعة من الأعيان مبالغ مالية من وحدات الأهلية للاحتياطSIP" Section Indigène de Prévoyance"، وذلك لإتمام استعدادهم لأداء فريضة الحج، مع تعهدهم باستيفاء الدين وزيادة فائدة قدرها خمسة بالمائة، وكان هذا الاقتراض قبل الأوان حيث يكون القرض دائما في بداية موسم الزراعي، ويُظهر أوغسطين بارك قبوله الطلب، وفي نفسي الوقت أبدى رفضه لطلب مماثل من إمام من فرندة، وذلك خوفا من عدم استطاعت هذا الأخير استفاء الدين[1].

ما يهمنا من هذه القصة كان جاريا العمل بطلب الاقتراض من هذه الوحدات الزراعية والتي كانت تساعد الفلاحين بالقروض ووسائل العمل. ولكن باحتساب الفائدة، وإن كان ذلك مبررا نظرا لظروف الجزائريين في ذلك الوقت لكن لم يكن مبررا أن يتم طلب قروض ربوية بفائدة للذهاب إلى الحج.

أما البعض فكان يحن للذهاب إلى البقاع المقدسة، ويتمنى ذلك لكن يحول بينه وبين ذلك مصالح يخاف تضييعها، فقد سُئل أحد الأعيان من المتسيدين والمتقيدين على قبائلهم، لماذا لا يذهب لأداء فريضة الحج ؟فأجاب: "أنه يفكر في الأمر، وأن لقب الحاج يزيده شرفا، إلا أنه كان يخشى أن يفقد سلطته ومكانته ووظائفه على اثر غيابه لفترة ليست بالقصيرة وعلق السائل وهو أحد المعمرين قائلا Qui quitte sa place la perde"[2].

وأما البعض فكان يذهب في رحلة الحج بحماسة دينية كبيرة حيث يغلب على الرحلة الطابع الديني، لكن قد يصادف هناك النداء للجهاد فيشارك في سبيل الله مع إخوانه المسلمين، كما حدث

[1] –AOM, Pèlerinage de la Macque. 16h 90.

[2] –Andrieu, Types et croquis, Riom, Paris, P130.

مع الحاج "علي بن محمد بن الترجمان" الذي ذهب للحج وصادف هناك الحرب العثمانية الروسية وشارك فيها، وألقي عليه القبض وسجن في موسكو حتى وفاته سنة 1771[1]. وكذلك قصة الحاجين اللذين ذهبا إلى الحج مشيا على الأقدام بشكل سري، وأثناء مرورهما بليبيا صادف الثورة الليبية على الوجود والاحتلال الإيطالي فشارك فيها، وبعدما وضعت الحرب أوزارها واصلا طريقهما إلى الحجاز.

إن الانجذاب الروحي والوجداني نحو الشرق بما يمثله من مهد للحضارات ومهبط للوحي والديانات السماوية الثلاث، جعل طوائف المغرب العربي كلها تحن إلى الشرق وتحلم بالحج إلى هناك، ومن الأمور التي لاحظتها وأنا أتصحف الأرشيف، أنه رفعت إلى الإدارة الاستعمارية عدة طلبات من جزائريين من الطائفة اليهودية يطالبون بالسماح لهم بالحج إلى "أورشليم"[2]. ولا نستبعد تأثر يهود المغرب بالمسلمين الذين كانوا يعيشون بين ظهرانيهم بهذه الظاهرة وهذه الرحلة الحجية ,مما تحمله من خلاص روحي ووجداني لكل البشر على اختلاف عقائدهم .

أن هذا الانجذاب والسحر بمدن الحجاز المقدسة والرحلة إلى الحج لدى الجزائريين جعل شابا مثل "بلعربي الداني" يقطع 17.000 كلم من وهران إلى مكة على ظهر دراجة هوائية، رغم تعرضه لعدة مخاطر في السفر واضطر للنوم في العراء لليالي عدة وذلك في موسم الحج لسنة 1953[3].

وكان الحرص أكثر في المشاركة لموسم الحج الذي تتزامن فيه وقفة عرفة مع يوم الجمعة، حيث هذه المواسم يتسابق فيها الحجاج للمشاركة في الحج ,حيث الوقوف بعرفة يوم الجمعة في الضمير الجمعي الجزائري من أقرب القربات، وأيامها أكثرها بركة وتوفيقا من الله، وقد عمدت الشركات الملاحة البحرية، إذا تصادفت الوقفة مع يوم الجمعة أن تذكر ذلك بالبند العريض في الملصقات الإشهارية لجذب أكبر قدر من الحجاج.

---

[1]– كتاب جماعي, الشرق والغرب في مدونات الرحالة العرب والمسلمين.اكتشاف الأخر,دار السويدي للنشر والتوزيع,أبو ظبي,2005,ص228.

[2] –AOM, Pèlerinage à Jérusalem par des Israélites de Ghardaïa 1909. 16 H 103.

[3]–Oran républicain, 13- 1-54.

منذ أن يودع الحاج أهله وذويه في رحلة الذهاب الذين يجتمعون لتوديعه وسط الدعوات والتبريكات والطلب منه الدعاء والمباركة، ينطلق ملبيا ومتلهفا رغم طول الرحلة لا يخبث شوقه لرؤية بيت الله الحرام وزيارة المدينة المنورة وقبر النبي صلى الله عليه وسلم، وكلما مر بمقام إلا وتذكر حوادثه برا وبحرا. حيث ابتداء من ميناء بورسعيد، الذي دأب الجزائريون على تسميته "البر سعيد" تيمنا، ثم في البحر الأحمر، تتجه الأبصار ما بين الأمواج تترقب مشاهدة "حفرة فرعون"، أي موضع هلاك فرعون كما جاء في النص القرآني والذي لم يبين الموضع، مع ذلك يدعى البعض مشاهدة مصارع فرعون وجنوده وغرقهم في الماء، وكذلك يتذكر الحجاج في جبل الطور أين كلم الله موسى، وكذلك مكان عيون موسى، حيث انفجرت هناك اثنى عشرة عينا، إن صح أن ذلك المكان هو الذي ذكر في القرآن. ومن نزل القاهرة لا ينسى زيارة المشاهد والأضرحة الصالحين بدأ من آل النبي(ص) الحسين وزينب، مقام الإمام الشافعي، وذي النون المصري، وصاحب البردة البوصيري، وكل صالحي وأعلام القاهرة البارزين، وتتواصل هذه السلوكيات في التبرك بالأماكن لدى دخول الحاج الحجاز، لكن كان يصطدم هناك بواقع مرير ,بدءًا بتصرفات وسلوكيات الإداريين الأتراك قبل الحرب العالمية الأولى، وعدم تقديسهم للمكان بلعبهم للشطرنج وشربهم للدخان، والذين قلما كانوا يستجيبون لنداء الصلوات الخمس[1]. وزاد على ذلك بتصرفات جند الأمير الحسين وزيادته في رسوم الحج، وغلاء المعيشة وجشع التجار والحمالين وأصحاب الإقامات والفنادق وحتى باعة الماء، كل ذلك يهون، ولكن أصعب شيء الذي لم يكن يتقبله الحاج الجزائري ولا يفهمه والذي كان خطرا على حياته، هو هجمات البدو واستهدافهم للحجاج ببيت الله الحرام، فهذه التهديدات التي لم تنتهي إلا بعد مجيء أل سعود، شكلت الصدمة لبعض الحجاج دفعتهم إلى الدخول في حالة النكوص والتقوقع على الذات بعدما هالهم ما وجدوه هناك.لأن الكثير من الحجاج كان يذهب وهو يجهل الكثير حول واقع الأمور في الحجاز، حيث كان الحجاج السابقين ملزمين بحفظ السر وعدم ذكر ما يجدونه من أمور سلبية هناك، وكان المثل الدارج عند عامة الجزائريين "سر مكة يبقى في مكة"، وكأن ذكر أي تفاصيل سلبية عن الحجاز كان يعتبر بمثابة الكفر.

---

[1] –Brunache, Le pèlerinage a la Mecque, Bulletin de la société de géographie d’Alger et de l’Afrique du nord, 1905, Op.cit p 283.

لقد حظيت المدينة المنورة بتقديس منقطع النظير لدي الحجاج الجزائريين، ولقد ظهرت مشاريع فرنسية لتقليص مدة الحجاج وذلك بإصدار فتاوى من بعض الخاضعين للإدارة الاستعمارية بإمكانية استثناء المدينة في رحلة البعثة الجزائرية، لكن قوبلت هذه المشاريع برفض القاطع من الجزائريين، ويبدو أن تقديس الزائد للمدينة لدى عموم الجزائريين، كان مرده أنها مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وموطن الأنصار وأخوال النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك مدينة التزم اسمها بالفقيه الكبير مالك بن أنس صاحب مذهب أهل المغرب على العموم والجزائريين على الخصوص، حتى قيل "أيفتى ومالك بالمدينة". ويقال أنه لم يخرج منها إلا إلى الحج وظل فيها حتى مات، ولذلك تقدس اسمها أكثر وأكثر في قلوب الجزائريين، حتى تداولت في الموروث الجماعي مقولة "أدعوا لي عند شباك النبي". أو الحلف بالعبارة التالية "حق شباك النبي" والغريب أن كل تلك الصيغ لعقد الأيمان لم تكن تتطرق في صيغة انعقادها بالكعبة، أو بيت الله الحرام، وإن كان كل الصيغ غير مشروعة في ديننا الحنيف فالحلف يكون بالله وحده كما هو معلوم.

المبحث الثاني: صفات الحاج الجزائري.

لقد طغت الممارسة الدينية على المجتمع الجزائري منذ عصور عديدة وتغلب المعتقد والدين على سلوكيات وأداء الجزائريين في حياتهم مع إيمان كبير بعقيدة القدر والمكتوب، واحترام كبير للمؤسسات الدينية ورجال الدين إلى درجة التقديس، رغم أن فترة الألفية الثالثة بدأت بعدة تناقضات أحدثت طفرة في هذه الممارسات الجماعية، رغم انتشار إلى جانب ذلك وبشيء يثير الاستغراب بعض الانحرافات السلوكية والأخلاقية التي يمكن أن تكون متزامنة أو تحصيل حاصل لتطور الإعلام والإنترنت في زمن العولمة.

لكن أبرز ما شهد هذه الفترة زيادة كبيرة في أعداد الحجاج والمعتمرين، حتى أصبح تقليد يحرص عليها الصغير قبل الكبير المرأة قبل الرجل، والظالم لنفسه وسابق في الخيرات على السواء، في ظاهرة تستدعي الدراسة.

ولعل حرص الجزائري على هذه الشعيرة المقدسة كان لتخليصه من واقع الحياة الصعبة ومتاعبها، وكذلك للقلق كبير بمآل الإنسان، هذا القلق المرتبط بعقيدة ما بعد الموت ووجوب التخلص قبل فوات الأوان من الذنوب والمعاصي، والتطهر من أدران الخطايا والكبائر، وبذلك كان يرى في الحج فرصة لتجديد العلاقة مع الخالق، إيمانا منه أن ذلك سوف يساعده على التخلص من عوائد مشينة ويتجرد من سلوكياته السيئة، ويصبح بذلك إنسانا جديدا، ومن الجانب النفسي كانت تمنح هذه الرحلة المقدسة القوة على هجر المعاصي والذنوب، فإذا هم بشيء منها بعد أداءه لفريضة الحج، فيسترجع وينيب، وحتى المجتمع الذي قلد الحاج تلك الصورة المليئة تقديرا وإجلالا وهيبة، لا يسمح للحاج أن يغير من سيرته المفعمة إيمانا وتقوى والتحلي بالأخلاق الحميدة وفعل الخيرات وترك المنكرات.

كل هذه القداسة لفريضة الحج لدى الجزائريين، جعلتهم يحرصون عليها حتى في أحلك الظروف وأصعب الأوقات والأزمنة، حتى أثناء الفترة الاستعمارية، رغم المنع والتضييق. مما حدى بالسلطات الاستعمارية بالتضييق قدر الإمكان ومحاصرة هذا الحاج، الذي نعتته بجميع الصفات السلبية، فبمجرد قراءة الصحف الاستعمارية قبل الحرب العالمية الأولى وما بين الحربين بالخصوص تعطينا نظرة على هذا العداء والخوف من فريضة الحج والحجاج، فقد اشتكى المعمرون في مواسم الحج من زحف جماعي للحجاج من الأرياف إلى المدن الساحلية، والذين نعتوا بجميع النعوت السلبية، بأنهم يأتون شعثا غبرا، في قمة القذارة[1]. هذا التوصيف العنصري الأثنو مركزي كان يطال كل جزائري للأسف الشديد، ويبدو أن الشيء الصحيح في هذا الكلام أن نسبة الحجاج من الأرياف والمناطق الداخلية كانت أكثر بالمقارنة مع سكان المدن وذلك حسب دراسة أجريت سنة 1953.ويبدو أن ذلك راجع لتأثير شيوخ الطرق والزوايا، وبشكل كبير على سكان الأرياف وتحفيزهم على أداء فريضة الحج[2]. لكن أظن أن ذلك راجع لأن حوالي 80 بالمائة من الجزائريين في تلك الفترة كانوا من سكان الأرياف، هذا ما يجعلهم أكثر عددا من الحجاج من سكان المدن، كما أن بعض سكان القرى كانوا يشتركون معا لإرسال واحد منهم يختارونه إلى البقاع المقدسة[3].

---

[1]–Laurent Escande, Pèlerinage des Algériens pendant la domination française, Op.cit. P 26.

[2] –AOM. Pèlerinage 1913.16H 89.

[3]-AOM, Oasis sahariennes, Pèlerinage a la Mecque 1902, 16H87.

كما تجمع المصادر أن غالبية الحجاج الجزائريين كانوا من ميسوري الحال[1]. وقطاع منهم كانوا من القياد والأغوات والباشاغات والشخصيات الدينية، والبعض منهم شارك في الحج لمواسم عديدة[2]. لكن البعض منهم على ما يبدو كان يذهب في مهام سرية، فيحكي بعض الحجاج أنه صادف حاجا جزائريا قليل الدين رغم ذلك حج ثمانية مرات[3]، كما اشتكى الكثيرين من اختيار مسؤولي البعثة من بين بعض الشيوخ الطاعنين في السن، بسبب وظائفهم الإدارية أو امتيازاتهم الدينية من القياد والأغوات وشيوخ الطرق الصوفية،ففي رحلتي الذهاب لا يساعدون أحد، لا الحجاج ولا المحافظ الحكومي، وفي الحجاز لا يهتمون إلا بأقاربهم[4].

كما تشهد تقارير أخرى أن الغالبية العظمى من الحجاج الجزائري كانوا من ذوي البنية القوية، وذلك بسبب الشروط الواجب توفرها في الحجاج المفروضة من طرف القوانين الاستعمارية[5]، وما يصدق ذلك ما جاء في تقرير فرنسي آخر يصف نظرة الحجازيين إلى الحاج الجزائري باعتباره "صحيح البنية، نظيف، ميسور الحال، جميل الهيئة والهندام، وكثير الجود والصدقة"[6]، كما يعرفون بارتدائهم للملابس البيضاء، وصفة الكرم والصدقة والجود، هذه الصفات التي ما زال الجزائري معروفا بها إلى يومنا هذا في مدن الحجاز، ففي سنة 1945 جمع رئيس البعثة الجزائرية إلى الحج من كل حاج حوالي 20 قطعة ذهبية للأعمال الخيرية في الحرمين[7]، كما كان بعض الجزائريين يقومون بشراء العبيد وتحريرهم، ويبدو أنهم تفاجئوا من وجود هذه التجارة حتى لسنوات بعد الحرب العالمية الأولى، كما روى لنا ذلك أحمد بن الشريف في رحلته[8] .وكذلك جمع الحجاج الجزائريين في موسم الحج لسنة

---

[1] -AOM, Rapport Hadj Hamdi 1933, 16H97.

[2] –AOM, Rapport pèlerinage 1936,16H97.

[3] –AOM, Rapport Brukache1902, 16H92.

[4]–AOM, Rapport pèlerinage 1914,16H84.

[5] –AOM. Rapport 1901,16H92.

[6] –AOM. Rapport Médicale sur le pèlerinage de 1932. 16 H 92.

[7] –AOM. Note sur le pèlerinage 1945,4I77.

[8] –Benchérif Ahmed, Aux villes saintes de l’Islam, Hachette, Paris,1919 ,P149.

1956 في حملة تبرع حوالي 84.000 فرنك إضافة إلى 20.000 خصصتها الحكومة العامة لصالح الفقراء المغاربة في الحجاز[1].

لكن مقابل ذلك عرف الجزائري بتحفظه وتكتمه، حيث كان الجزائريون يتجمعون حسب المنطقة المنحدرين منها، ويشكلون بذلك جماعات متميزة عن بعضها، وأحيانا حسب الطرق الصوفية المنتمين إليها، وكان الانسجام في السفينة أكثر مع الحجاج التوانسة على حساب المغاربة المشهور عليهم كثرة التحفظ[2]، لكن في الوقت نفسه كانت بعض القواسم المشتركة تقرب المغاربة من التوانسة وتقصي الجزائريين[3]، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بفعل التنسيق الحركي بين أعضاء الحركة الوطنية الوطنية في البلدين.

إلا أن تقارير أخرى وصفت الجزائري بالكسول الذي لا يتحرك حتى لرمي القاذورات بعيدا عن مكان إقامته في الحجاز، وأن بعض الحجاج الجزائريين يقضون حاجاتهم قريبا من مكان تخييمهم، وذلك ما كان يساهم في نقل العدوى و الأمراض[4]. كما كان أكثرهم يفضلون النوم أرضا في السفن والمستشفيات بالرغم من وجود الأسرة[5]، وعدم استساغتهم لاستعمال دورات المياه بالنمط الغربي، وهذا ما ولد مصاعب كبيرة وإحراج كبير خاصة في السفن والمستشفيات، وكذلك عدم تعودهم على استعمال الحمامات ذات المرشات، التي لم يكونوا متعودون عليها، أما النساء فكن يظللن في حجابهن طوال اليوم بدون عمل في انتظار الوصول إلى الحجاز، هناك يشاركن في أداء واجباتهن الدينية وخدمة أهاليهم.

كما امتاز الحجاج الجزائريين بالتكتم رغم المعاناة التي يلقونها في هذه الرحلة الشاقة، أو أثناء إقامتهم في الحجاز، فلم يكن الحاج الجزائري ينبس ببنت شفة في انتقاد هذه الظروف، كأنها عقيدة راسخة فيلتزم الصمت حول الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الحجاز وحول الحكومة هناك، حيث

[1] –AOM, Rapport Clausel 1956, 4I176.

[2]-Bennabi Malek, op.cit., P51.

[3] –AOM, Notes sur le pèlerinage 1950, 81F839.

[4] –Escande, Le pèlerinage a la Mecque vu d'Algérie, Aspects sanitaires, Mémoire de maitrise, Université d'Aix-en-Provence,1991/1992, p 39.

[5] –Delarue M, Rapport médical, Pèlerinage a la Mecque en 1891,Alger, 1892 ,P 22.

كان يعتقد بأن التطرق لذلك بالانتقاد معصية توجب صاحبها غضب الله، ولا يتكلم عن المعاناة النفسية والجسمية التي تعرض إليها من شعب كان يرى فيه بأنه " شعب الله المختار" كذلك ازداد تكتما بحجة عدم إخطار سلطات الاستعمار الكافرة بذلك[1]، والتي يمكنها أن تتخذ ذلك ذريعة في الطعن في الإسلام، والتضييق أكثر على الحجاج، حيث كان الحاج الجزائري على العكس من ذلك بمجرد وصوله إلى أهله ينسى كل تلك المتاعب والمشاق ويبدأ في سرد أطوار هذه الرحلة المقدسة، ويحكي لأهله متعة الرحلة والإقامة في البلد الحرام[2]، ويبدي شوقه للعودة مرة أخرى إلى هناك.

كما امتاز الحجاج الجزائريين بكرههم لكل البدع والمحدثات التي كانوا يروها زيادة في الدين وتغيير فيه، ولم تكن هذه الرؤية دائما صحيحة، فقد ندد بعضهم باستعمال مكبرات الصوت في أوقات الصلاة لرفع الأذان، وأثناء أداء الصلوات واعتبروها منكرة ولا تساعدهم على الخشوع[3]، كما صعقوا وتأثروا كثيرا بعد سماعهم لتهديم ضريح الإمام مالك[4]، على غرار كل المشاهد التي سويت بالأرض، بعد مجيء حكم آل سعود.

إلا أن هذه الرحلة إلى الحج بما أنها كانت الرحلة الوحيدة لأكثرهم إلى الخارج، فقد كانوا يستغلونها رغم قيود الإدارة الاستعمارية في اكتشاف الآخر، واكتشاف أكبر قدر من الأماكن والآفاق، بدءا من زيارة الأضرحة والمشاهد في القاهرة على غرار الحسين رضي الله عنه وزينب، وسيد بدوي وضريح عطا الله السكندراني، أبو العباس المرسي، الإمام الشافعي، ذي النون المصري...، وغيرهم من صوفية وعلماء مصر العظام، وبعض المحظوظين من وصل في رحلته حتى إلى العراق وزار مقام الشيخ "عبد القادر الجيلاني" كاستثناء لبعض المغامرين أو بعض من شيوخ الزوايا المتعاملين مع الإدارة الاستعمارية ممن سمحت لهم في الذهاب إلى هناك المنتمين أكثرهم للزاوية القادرية، والبعض زار الشام ووصل حتى إلى القدس الشريف في رحلات رسمية لتفقد الوقف المغاربي هناك، وكان من بين هؤلاء الشيخ الطيب العقبي، كما سمحت رحلة الحج في اكتشاف الآخر، وكانت صورة الشرقي جليلة

---

[1]-AOM, Pèlerinage 1933, 16H97.

[2] –AOM, Note de mon voyage à la Mecque (Anonyme),16 H 84.

[3] –AOM, Note sur le pèlerinage 1950,81F839.

[4] –AOM, SLNA 1949, 4I176.

وإيجابية في ضمير ووجدان الجزائريين، وهذه العقدة قديمة باعتبار المشرق أرض النبوات، ومصدر العلم والدين. ولم يكن العكس صحيحا فطالما عانى الجزائري من نظرة أخيه المشرقي الذي كان يرى في المغاربي تلك الصورة النمطية بأنه جاهل قليل الذكاء وخشن الطبع حاده. وكانت الطبقة المشرقية المثقفة تنظر بازدراء كبير إلى سكان المغرب العربي، حتى البعض كان يضن على أقطار صفة العروبة وحتى الإسلام في شوفينية لا يمكن أن تعتري إلا النفوس العليلة الجاهلة. وسوء المعاملة جراء هذه الصورة النمطية المسبقة كان ينتج عنه صدمة نفسية كبيرة للحجاج الجزائري، الذي كان يشتكي أحيانا كثيرة من جشع وقلة الأمانة هناك:".. فلا ماء ولا أمن، تعرضنا للسرقة والنصب في كل مكان ومن الكل، البدو، الدلالين، العرافين، والتجار[1]...الخ". حسب رواية أحمد بن شريف، والذي يردف قائلا مرة أخرى "الهم الوحيد لنا، هو متى نخرج من هذا البلد"[2]. كما شهد ليون روش أن الحاج المغاربي في ينبع وجدة كان يتعرض لسوء المعاملة والابتزاز، حتى وصل به الحال إلى نفي أصوله لتفادي التعريض والإهانة وسوء المعاملة لكن هيئته كانت تشي به، وأحيانا كان الجزائريين يعبئون في المراكب كقطع الحيوانات، فيموت الكثير من سوء المعاملة والجوع والاختناق، والموتى يرمون في البحر، بعد تجريدهم من متاعهم ونهبهم من طرف ربان السفينة[3].

ويبدو أن المشارقة كانوا يفضلون أكثر المغاربة والتوانسة نستشف ذلك من خلال التقارير والشهادات حول مراسيم استقبال الحكام في الحجاز للوفود الرسمية، كما عرف على الأمير الهاشمي شريف حسين كرهه للجزائريين وأطلق العنان لجريدة "القبلة" لذمها وتجريحها لكل سكان المغرب العربي، حيث كان يرى فيهم رعايا فرنسا التي حاربت نفوذه وأحلامه في الشام. وحتى في مصر لم يكن الحاج المغربي على ما يبدو مرحب به "فلا تجد أحد في مصر إلا ويحتقر المغاربة حتى كادوا أن يخرجوهم من الإسلام، وطبائعهم منافية لطبائع المغرب، فترى المغربي إذا تكلم تعصبوا عليه بالباطل والزور، فلا ينفع فيهم إلى عدم مخالطتهم والانعزال عنهم فيتحاشى عن أسواقهم وما فيها، فإذا اضطره أمر اختلس مقصوده اختلاسا

---

[1] - Benchérif, op.cit, p 176.
[2] –Ibid. p 178.
[3] –Léon Roches, Op.cit. pp 280. 281.

يحفظه عن المخالطة ويتزي بزيهم ليصرف عنه السوء والفحشاء الصادرة منهم... فما أقبحها بقعة للمغاربة"[1].
هكذا يوصف لنا العلامة الورتلاني في رحلته صورة المصري في عقول سكان المغرب العربي، ولا نظنها قراءة في غير مكانها رغم البعد الزمني بين الورتلاني والفترة التي نحن بصدد دراستها، وهذا ما حذا بالبعض القول بأنه لا إسلام إلا ببلاد المغرب[2]. كما ذكر ابن جبير الذي عرض هو الآخر في نظرة المشرق السلبية إلى سكان المغرب. لكن هذا لم يمنع الجزائريين في فترة ما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية، بتغيير صورتهم اتجاه مصر والشعب المصري بعد النهضة التي عرفتها في مجال الفنون والصحافة والأدب والتمدن والسينما، حيث أعجبوا بالقاهرة، كما هالهم انتشار سفور النساء في شوارع المدن المصرية الشيء الذي لم يكمن مؤلوفا لديهم[3].

كما أصبحت لا تستهوي الكثير منهم الإقامة في الحجاز، بعد هدم المشاهد والأضرحة، التي اعتبروها اعتداء على معتقداهم.

لكن نظرة المشارقة للحجاج الجزائريين لم تكن غير مبررة في مجملها، فقد عرف عن الحاج الجزائري غلظته وشدته والميل إلى العنف مع رباطة الجأش، فيحكي لنا الرحالة البريطاني "بيرتونBurton" ما لا قاه في رحلة من السويس إلى ينبع من الاحتقار والسباب من طرف حجاج مغاربة، الذين كانوا مسلحين، ووصفهم بالمتوحشين، والجهلة، والمذهل في الوصف أن أكثرهم كانوا شبابا، وحتى وصف نسائهم بأنهم كانوا شديدات البأس، وتغلب عليهم بذاءة اللسان ويتهمون من طرف غيرهم بالسرقة لكن شهادة الرحالة البريطاني تقول أن تلك تهمة أكثر منها حقيقة، وكما كانوا يردون على تحرشات الأتراك بقوة شديدة[4].

---

[1]- الورتلاني الحسين بن محمد , نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار, مكتبة الثقافة الدينية,القاهرة,2008,ص ص .646.645

[2]- ابن جبير أبي الحسن محمد بن أحمد,رحلة ابن جبير، دار القصبة للنشر, الجزائر, 2001ص45.

[3] –AOM, Rapport pèlerinage 1952. 81F1840.

[4]–Burton, Richard Francis, Voyage du capitaine Burton a la Mecque ,Hachette, Paris, 1870,pp20.21.

يؤيد ذلك شهادة الورتلاني منذ القرن 16م، حيث يقول "فلا تجد سارقاً يدور بنا ولا قاطع طريق ليلا ونهارا خوفا من الركب لكثرته وكثرة سلاحه، لاسيما الركب الجزائري نعم الركب المصري يخاف منا..."[1]. ويحكي الظلم السائد في الركب الجزائري ويقرر اعتزاله ثم يوصل قائلا:"... وقع بيننا وبين الركب الفزاني شنئان لأن أهل وطننا فيهم الجفاء والغلظة وسوء الأدب وعدم ادعائهم للحكم...".

كما حكى عنهم قلة الانضباط "...أما الركب الجزائري فلا حكم عندهم أصلا ولا يقفون عند الأمر والنهي..."[2].

نفس الأمر اشتكى منه البشاغا "المنمامني" في موسم الحج لسنة 1918، من قلة الانضباط وعدم طاعة رؤساء البعثات وأمراء الركبان. وهذا صاحب تقرير لموسم الحج لسنة 1906 يحكي عن نزعة التمرد عند الحاج الجزائري حيث سلطة مسؤول الفوج تتلاشى بمجرد مغادرة السفن الموانئ الجزائرية[3].

ووصفهم تقرير آخر بأنهم يملئون قلوب البدو خوفا لدرجة أنهم لا يتجرؤون على مهاجمتهم.

"Il faut dire que nos Algériens inspirent une telle crainte aux bédouins ،que ceux-ci n'osent pas à les attaquer"[4]

وفي هذه السنة 1901، تم توجيه اتهامات لحجاج جزائريين بنهب بعض القرى في طريقهم إلى المدينة ودخلوا في معارك مع بعض القبائل البدوية، بعدما قاموا بغارات عليها، ويدعي تقرير أن هذه المعارك قامت لثارات قديمة بين الطرفين؟؟، أدى ذلك لمقتل عشرات الرجال، وكادت الأمور تسوء أكثر لولا تدخل العقلاء للفصل بين الطرفين، وتم قبول دفع الديات فهدأت الأمور[5]، كما قام بعض الحجاج الجزائريين في نفس السنة بتوجيه انتقادات للإدارة التركية حول فشلها في إدارة شؤون الحج،

---

[1]- الورتلاني، مصدر سابق، ص314.

[2]- مصدر نفسه, ص ص 623,622.

[3] –AOM. Rapport Pèlerinage 1906.16 H 86.

[4] -AOM, Rapport Gues, Pèlerinage 1901,16H83.

[5] –Ibid.

خاصة بعد ارتفاع تكاليف كراء الدواب بعدما خافوا خروج المحمل دونهم إلى المدينة، واجتمعوا منددين بذلك تحت شرفات قصر شريف مكة حتى نالوا ما أرادوه[1].

كما امتاز الحاج الجزائري بكرهه ورفضه للاستغلال، حيث لا يقبل دفع رشاوى أو بقشيش أو علاوات من أجل الحصول على مختلف الخدمات[2]، فهذا أحمد بن شريف في رحلته يحكي لنا أن ضابطا تركيا طلب منه بعد دخول الحجاج إلى جدة رسوم الدخول وهي واحد مجيدي، لكن الكاتب الجزائري رفض بما أنه دفع قبل ذلك الرسوم للقنصلية التركية في مرسيليا، وما كان أمام الضابط التركي إلا السماح له بالدخول مرددا عبارة "مغربي دائما زاو زاو" يعني أن المغاربي عنيد وصعب المراس، لا يتنازل بسهولة عن حقوقه[3]، كما حكى الرحالة بيرتون انه في موسم الحج لسنة 1846، وأثناء مروره بجبل الطور صادف ذلك مرور سفينة تقل حوالي 200 حاج، أكثرهم جزائريون فتعرض هناك لمحاولة اعتداء فحاول الاستنجاد بالجزائريين رعايا فرنسا وذلك برفعه العلم الفرنسي معتقدا أن ذلك سوف يثير حميتهم، فما سمع منهم إلا السب والشتم[4]،

تقرير آخر وصف الجزائريون "بالطيبة ورقة القلب، لكن بمجرد أن تمشي على أقدامهم يتحولون إلا متوحشين" وكان صاحب التقرير أخر شاهدًا على حدة الحجاج الجزائريين، حيث أن السفينة توقفت لسبب عرضي، فلج الحجاج في عويل صراخ ثم لجؤوا إلى التهديد والوعيد، بعدما توعدوا المحافظ الحكومي برميه في البحر هو زوجته في حالة ما إذا لم تواصل السفينة طريقها، وهذا بعد ما حاول قائد السفينة ابتزازهم بمطالبته برسوم إضافية"[5]، والغريب في الأمر أنه حتى أعضاء البعثات الرسمية كانوا حادي المزاج كثيري الخيلاء والكبر، وقد تتحول هذه الحدة إلى شغب كما حدث في موسم الحج لسنة 1955 حيث هاجم حجاج متخلفون من مواسم الحج السابقة مبنى القنصلية

---

[1] –AOM, Rapport Gues, Pèlerinage 1901,16H83.

[2] –AOM. Recherche des Moyens susceptibles de réduire la durée du pèlerinage au Hedjaz, 16H 85.

[3] –Ahmed Benchérif,Op.cit., p10.

[4] –Burton, Op.cit. p 182.

[5] –AOM, 16 H 92.

الفرنسية في جدة واختلعوا أبوابها وذلك بعدما تماطلت فرنسا في إيجاد حل لهم وترحيلهم نحو الجزائر[1].

وهذه التصرفات لم تكن جديدة بالنسبة لهم حيث سبق وأن انتقدوا السلطات الحجازية كما ذكرنا سنة 1901 بعدما فشلت في توفير الدواب لنقلهم إلى المدينة، وكذلك تكررت الحادثة سنة 1934 بعدما انتقدوا السلطات الحجازية، مما اعتبره الحجازيون هناك قلة انضباط.[2]

إضافة إلى بعض سلوكيات الأخرى السلبية التي تتعارض مع القيم والأخلاق والدين الحنيف، ولكن نعتبرها حالات معزولة وجب الإشارة إلى أمثلة منها دون تعميمها، فقد اشتكى الورتلاني في رحلته إلى بعض المخالفات من بعض الحجاج فحكى عن بعضهم قائلا:"... أما الركب الجزائري فلا حكم عندهم أصلا ولا يقفون عند الأمر والنهي لاسيما أهل عامر فما فارقهم أحد في هواهم إلا أبغضوه وجعلوه عدوا، وقد أصابتني منهم عداوة عظيمة من أجل أني أمرهم بالسنة والقيام بالأحكام الشرعية لاسيما السير بسير الشيخ أمير الركب، والنزول بنزوله، وستر نسائهن لأنهن يذهبن مكشوفات العورات، فيبدين زينتهن لكل الناس، بل يتزين لأجل ذلك، ...، وقد سمعن ببعض الفاسقات .. تعترض بنفسها للرجال"[3]، وكذلك عاب على أهل المغرب امتهان بعضهم السحر والكيمياء" وكان ذلك سببا في كره المصريين لهم[4].

كان هذا في زمن الورتلاني في القرن 17، لكن تواصلت هذه الحالات التي نسميها بالمعزولة لا يمكن تعميمها، فقد حاول بعض الفرنسيين تحليل حدة الحجاج الجزائريين بسبب الحرارة في الحجاز، وبسبب تناولهم للخمور[5]، وهذا طعنا مرفوضا في سلوك ودين الحجاج الجزائريين الذين غالبيتهم الساحقة لا يقومون بذلك في الحالات العادية، وما بالك في رحلتهم إلى الحج، صحيح أن بعض التقارير تحكي عن بعض الأعيان وتذكرهم بالأسماء حاولوا الحصول على المسكرات أثناء وجودهم في الحجاز بأي طريقة، ووصفت بعضهم بالعربيد والسكير[6]. كما تم تسجيل حالات سرقة خاصة أثناء

---

[1] –AOM, SLNA, Renseignement 1955. 93/ 4485.

[2] –AOM. Pèlerinage à la Mecque. 16H 85.

[3]– الورتلاني، مصدر سابق، ص623.

[4]– مصدر نفسه، ص 645.

[5]–AOM , Rapport Gues, Pèlerinage 1902. 16 H 83.

[6] –AOM, Rapport Brémond. 16H 93.

الرحلة بحرا، حيث في حادثة سنة 1950 تم القبض على سارق، وكعقاب له تم عرضه على جميع الركاب، لكن الضحية امتنع عن متابعة الجاني قضائيا، وكذلك وقعت في نفس الرحلة حالة سرقة أخرى، لكن الجاني لما خاف أن يكشف أمره بعد تحريات وعمليات تفتيش مشددة أعاد المسروقات إلى مكانها[1]. وعلى ما يبدو لي أن هذه السلوكيات السلبية المعزولة كلها تهون أمام بعض المهام المخابراتية التي كان يؤديها بعض عملاء الإدارة الاستعمارية، حيث كانوا يذهبون برفقة الحجاج ولكن بنية التجسس على أعضاء البعثة وعلى بعض الشخصيات الدينية وزعماء الحركة الوطنية، ويقدمون تقارير مفصلة عن الرحلة، هذا بدون ذكر بعض الاتهامات الكيدية الغير صحيحة، والتي تفطنت لها الإدارة الاستعمارية. كما أن بعض الحجاج الجزائريين كانوا يمارسون التهريب، وتزييف العملات، والمتاجرة في الذهب.[2]

أما في ما يخص فئات الحجاج وأصولهم وانتماءاتهم العمرية والطبقية، فبعدما كان الحج لميسوري الحال والأعيان والقياد والأغوات ورجال الدين رسميون وشيوخ الطرق الصوفية، تطور الأمر سنوات الثلاثينات حيث أصبح أكثر الحجاج من أبناء الطبقات المتوسطة، كالفلاحين، والتجار الصغار والحرفيين[3]، وهذا الجدول لموسم الحج لسنة 1933[4] يعطي لنا نظرة عن وظائف الحجاج الجزائريين.

	ملاك أراضي	موظفين	سماسرة وحرفيين	عمال	بدون عمل
وهران	129	17	210	6	13

[1] –AOM, 5I200.

[2] –AOM, Rapport Hadj Hamdi 1936. 16H 104.

[3] –AOM, Rapport Hadj Hamdi 1932. 16h 92.

[4] –AOM, Rapport 1933. 16 H 97.

الجزائر	79	6	50	5	19
قسنطينة	62	10	16	6	11
أقاليم الصحراء	49	2	30	7	9
المجموع	319	35	306	24	52

يمثل لنا الجدول أن أكثر الحجاج من طبقة ملاك الأراضي هم بالطبع ميسوري الحال يمكنهم أداء فريضة الحج بدون مشقة، ولكن ما هو غير مفهوم أن عدد الذين هم بدون عمل أكثر من عدد العمال العاديين المياومين في غالبيتهم العظمى.

أما أعمار الحجاج الجزائريين فقد تم أخذ عينة من الحجاج الجزائريين وفق دراسة أجريت لموسم الحج لسنة 1916، حول الفئات العمرية للحجاج الجزائريين، تمخض عنها النتائج التالية[1]:

أقل من 30 سنة: شخص واحد وهو رجل

من 30 إلى 40: أربعة حجاج

من 40 إلى 50: ستة حجاج وامرأة

من 50 إلى 60: ثمانية حجاج وامرأتان

من 60 إلى 70 : إحدى عشرة حاج وثلاثة نساء.

من 70 إلى 80: خمسة حجاج وأربعة نساء

[1] -AOM, Rapport 1961. 81 F841.

من 80 إلى 90: حاج واحد.

وأكثر من 90: حاج واحد.

وهذه العينة أخذت من مجموع الحجاج لهذه السنة التي وصلت حوالي 1182 حاج، لكن توضح لنا أعمار الحجاج الذين تتركز في مجملها في الفئات العمرية المحددة بين الستين والسبعين، وتقل بشكل كبير لدى الشباب وهذا لأسباب عدة، فرحلة الحج كانت بالنسبة للجزائري مشروع العمر فيقوم بالإعداد له لسنوات وذلك يتطلب وقتا، فلا تتسنى له الظروف إلا في أرذل العمر وهناك من يتقدم في السن، ويجد نفسه بعيدا عن توفير الإمكانيات المادية اللازمة من أجل هذه الرحلة المقدسة، فيصاب بإحباط شديد، فلا يكون أمامه إلا اتخاذ خيارات جد صعبة، فحسب تحقيقات قامت بها وحدات الربط الشمال الإفريقيSLNA سنة 1955 أفادت أن بعض الفلاحين لجؤوا إلى بيع قطعانهم وأراضيهم، واستدانة حتى وفاتهم من أجل الحج إلى بيت الله الحرام، وعبر صاحب التحقيق على هذا السلوك بأنه هوس ديني لا يمكن تفرقته عن "الهوس الديني والتعصب المجاهدين الدمويين الخارجين عن القانون"[1].

كما أن التحقيقات الإدارةالاستعمارية حول فريضة الحج، حاولت تسليط الضوء على مشاركة بعض المناطق الجزائرية التي تحمل بعض الخصوصيات اللغوية، والثقافية على غرار غرداية ومنطقة القبائل، محاولين بذلك مقارنة مظاهر التدين هناك والممارسات الدينية، مع باقي مناطق الجزائر الأخرى بما فيها فريضة الحج ولاحظت زيادة مطردة للحجاج من منطقة القبائل خاصة سنوات الخمسينات وذلك بمشاركة قوية كما نعرضها في الجدول التالي[2]:

1953	1952	1951

[1] –AOM, SLNA Rapport du lieutenant Roux pèlerinage 1955. 93/ 4485.

[2] –AOM, SLNA. Pèlerinage 1953. 4 I 176.

تيزي وزو	82	143	247
بجاية	196	101	137
سطيف	23	6	29
النسبة من مجموع الحجاج الجزائريين	%17	% 12.7	% 12

بالنسبة لمنطقة سطيف تم احتساب فقط المناطق الناطقة باللغة الأمازيغية من هذه المنطقة طبعا، فلا يعقل أن يشارك سنة 1953 من هذه المنطقة التي تعرف عدد سكان كبير، حوالي ستة حجاج من مجموع 800 حاج جزائري حجوا في تلك السنة.

بعد هذه الرحلة الشاقة والشيقة التي يقوم بها الحاج الجزائري ويعتبرها رحلة العمر تمنح راحة نفسية وثقة بالنفس وتزيده شرفا بين قومه وأهله، فبعد أداء المناسك وانتهاء الزيارة إلى المدينة المنورة، لا يتبقى أمام الحاج الجزائري من هم إلا العودة وبسرعة بين أهله وذويه الذين يستقبلونه حسب عادات الجزائريين بالأهازيج وزغاريد النساء بعدما يكرمون وفادته بالتبجيل والإكرام وإطعام الطعام وضرب البارود[1]، وتأتي الوفود بالتهنئة قائلين "مبرور مأجور"، "حج مبرور وذنب مغفور"، طالبين الدعاء وأخر يمدح بقصيدة شعرية[2]، ويقوم الحاج بإكرام ضيوفه بهدايا رمزية يشتريها بعد أدائه المناسك غالبا قبل زيارته للمدينة، من عمائم صفراء وسبح والسجاد، وبعض أردية النساء، والمسك والعنبر والعود[3]. حينها ينسى الحاج كل المتاعب والمخاطر والمشاق، ويبدأ في سرد كل أطوار رحلته في أسلوب بديع شيق يزيد جلسائه وضيوفه حرقة وشوقا لزيارة البلد الحرام، ويتكتم على جميع الممارسات

---

[1]- الورتلاني، مصدر سابق، ص816.

[2]- الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص136.

[3] -Ahmed Bencherif, Op.cit. p168.

السلبية والعوائق التي يكون قد تعرض إليها في هذه الرحلة، ضانا أن الكلام بسوء عن ما يحدث في الحجاز وبلد الله الحرام معصية قد تكلف صاحبها بطلان حجه.

وفي الأخير وجب التنبيه أن العلاقات ما بين المغاربة وأهل الحجاز لم تكن دائما كما ذكرناها, فقد تسوء حسب ظروف المرحلة، فتردي الأوضاع المعيشية والحياتية كانت دائما سببا في ظهور بعض السلوكيات المنافية لقداسة المكان، لكن بعد استقرار الأوضاع وتحسن المستوى المعيشي تحسنت تلك العلاقات في تعامل أهل الحجاز مع زوار بيت الله الحرام، وتحسنت نظرة الحجاج إلى ظروف تنظيم الحج، فنظرة الحاج الجزائري في بداية القرن العشرين، ليست نظرة الحاج في فترة الخمسينات، الظروف تختلف وتختلف معها المعاملات والأحكام، فنكون غير منصفين إذا عممنا حادثة أو فترة معينة على باقي أطوار الفترة المدروسة، وهي بلا شك طويلة وعرفت تغييرات جذرية.

كما أن الروايات والتقارير الفرنسية دائما كانت تشير إلى السلبيات وتهول من تلك المعاملات التي تصفها بأنها كانت جائرة وبالخصوص إزاء الجزائريين لحاجة في نفس يعقوب، فهذا الشيخ الطيب المهاجي في حجته الأولى سنوات الثلاثينات ذكر في رحلته "أنفس الذخائر"الدور السعودي الطيب في معاملة الحجاج وأثنى على ذلك مكذبا التقارير الفرنسية[1].

المبحث الثالث: يوميات الحاج على ظهر السفينة:

لقد ارتبط النقل البحري بالرحلة إلى الحج في العصور الحديثة وبدأ حتى قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر حينها كان الوفد الرسمي لإيالة الجزائر يذهب للحج بحرا، مكونا من أمير الحج حاملا الصرة بمعية بعض الأعيان والمحظوظين، في وقت كان فيه أغلبية الجزائريين لا يزالون يواكبون ركبان الحج المغربية والتونسية والفزانية للوصول إلى الحجاز. وكانت تتولى سفن عثمانية في أكثر الأحيان نقل البعثة الرسمية الجزائرية حينها، وأحيان يتم كراء سفن أوربية، فرنسية أو إغريقية في أكثر الأحيان كما رأينا سابقا. وظل النقل البحري المعتمد في نقل الحجاج، حتى مجيء الحرب العالمية الثانية ودخول النقل الجوي في الخدمة، ولكن لبعض الفترات الاستثنائية فقط ولظروف المرحلة لا غير، حيث تواصل

---

[1]- الطيب المهاجي، مصدر سابق، ص87.

بعدها لكن لبعض الفئات المحظوظة فقط لغلاء ثمن هذه الوسائل النقل المتطورة، وزاد في مرحلة الخمسينات دخول النقل البري الخدمة. لكن رغم ذلك ظلت السفينة مرتبطة برحلة الحج بما أنها ظلت وسيلة النقل الرئيسية على طول فترات احتلال فرنسا للجزائر، حيث أنه في فترة العشرينات انقطع فيها الحج لا لسبب إلا لفشل جمعية حبوس الحرمين من توفير سفن لنقل الحجاج بسبب مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى التي شهدت أزمة كبيرة في النقل البحري.

وشهدت السفينة في فترات الرحلة ذهابا وإيابا على طول المرحلة المدروسة على الأقل، ذكريات سعيدة ومحزنة للحجاج، هذه الرحلة التي كانت تقدر طول الفترة المدروسة من 19 يوم إلى 12 يوم في رحلة الذهاب، وهذا بتطور وسائل النقل ومعها سرعة محركات السفن وتطور الملاحة البحرية وإن كان رحلة الإياب تأخذ وقتا أكثر من اللازم بسبب تدابير الحجر في محجر الطور بمصر.

وبعدما يتحصل الحاج على الترخيص وجواز السفر، ويستوفي جميع الشروط الثقيلة التي تفرضها الإدارة الاستعمارية على الجزائريين الراغبين في أداء فريضة الحج بما في ذلك الدفتر الصحي والتطعيم ضد مختلف الأمراض المعدية، يقوم بشراء التذكرة الذهاب والإياب من الشركات الناقلة، ويتوجه بعدها في الوقت المحدد إلى الميناء للإبحار من هناك، وذلك برفقة وفد صغير أو كبير حسب أهمية هذا الحاج وذلك لتوديعه في هذه الرحلة المباركة، حيث ما زالت عادات الجزائريين في مرافقة موكب من الأقارب والأهل والجيران والأصدقاء للحاج لتوديعه وطلب البركة وسؤاله الدعاء وتحميله السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويركب مودعا وسط تكبيرات الأهل وزغاريد النساء.

وقبل ركوبه السفينة بعدما يكون الحاج مرافقا من طرف حجاج آخرين ينتمون لنفس المنطقة أو القرية أو المدينة أو لنفس الطريقة الصوفية، يشكلون بذلك مجموعة صغيرة كانت أو كبيرة حسب الظروف يمرون عبر نقاط تفتيش محكمة حيث يتم مراقبة وثائقهم التبوتية من جواز سفر مؤشر ودفتر صحي يشهد على أداء الحاج جميع التلقيحات اللازمة وتذكرة السفر ذهابا وإيابا ومبلغ مالي محدد وفق القوانين المؤطرة لفريضة الحج، وكذلك لضمان عدم تشرد الحاج في الحجاز، حيث يكون له مبلغ مالي يسمح له بأداء فريضة الحج بكرامة وعزة، ويسمح له بالعبور وركوب السفينة حاملا ما لا يفوق وزنه عشرين كيلوغرام، أما الباقي فيودع في مخزن ومستودع البضائع في أسفل السفينة.

في البداية كان يسمح لأفراد العائلة صعود السفينة لتوديع الحاج قبل انطلاق السفينة، لكن بعد تكرار حوادث تسلل مسافرين والحجاج بشكل غير شرعي منع ذلك بشكل رسمي، درءا لجميع ما من شأنه تسهيل عمليات التسلل الغير الشرعية التي كانت هاجسا للإدارة الاستعمارية، وكان الصعود على ما يبدو إلى السفينة من سلالم وجسور محدودة جدا، هذا كان يزيد في الاكتظاظ وأحيانا في حوادث الدهس، حيث كانت السلطات الاستعمارية تتعمد التقليل من هذه الجسور والسلالم لصعود السفينة منعا لإمكانيات تسلل البعض بشكل غير شرعي مستغلين اكتظاظ جموع الحجاج.

وكان المحافظ الحكومي يتولى بنفسه عملية إحصاء دقيقة للحجاج وفق قائمة مضبوطة بأسماء الحجاج، يمنح نسخة لها لقائد السفينة، ويجري عملية الإحصاء قبل وبعد إقلاع السفينة.

وجرت العادة أن يشهد يوم مغادرة السفينة المقلة للحجاج، توافد حشود كبيرة في الميناء من أهالي الحجاج والمودعين والمتبركين وبعض الفضوليين ,كما يتم توديعهم بصفة رسمية من طرف السلطات المحلية بعدما يلقي في الغالب نائب المحافظ أو سكرتير الحاكم العام كلمة توديع للحجاج، تليها كلمة لمؤجر السفينة وممثل عن النواب المسلمين، وممثل عن السلك الديني، تليها جلسة رسمية تجمع في القاعة الشرفية للسفينة ممثلي الحكومة العامة بقائد السفينة وبعض رجال الدين وبعض الأعيان والنواب، ورفعهم لنخب السلامة والعودة الميمونة، ولا يمتنع غير المسلمين وقائد السفينة من احتساء كؤوس الشمبانيا، حتى أصبح ذلك تقليدا بعد ذلك.

وبصعود الحجاج على ظهر السفينة يكون تموقعهم فيها على حسب أصولهم أو الطرق الدينية التي ينتمون إليها[1]، وأول مشكلة تصادف الحاج الجزائري بعد صعوده للسفينة، أنه لا يجد مرقد "Couchette" أو "القمرةCabine" المناسبة، بعدما يكون الحجاج المغاربة وحجاج إفريقيا الغربية قد احتل أجودها وأحسنها، بحكم أنهم كانوا أول الراكبين[2]، فسفينة الحجاج طول فترات تنظيم الحج من طرف الإدارة الاستعمارية اللهم إلى بعض سنوات الاستثناء، كانت تخصص سفينة لجميع رعايا فرنسا الأفارقة, التي كانت من سواحل السنغال، ثم الدار البيضاء بالمغرب لتصل بعدها للموانئ الجزائرية.

---

[1] –Revue L’illustration, Algérienne Tunisienne et Marocaine ,D’Alger a la Mecque, op.cit.

[2] –AOM, SLNA 1949, 4 I 176.

هذا الأمر طالما سبب امتعاض وتحفظ الكثير من الأعيان الذين كانوا يقتنون تذكرة سفر درجة أولى فيجدون أنفسهم في درجات أقل من ذلك وبخدمات متدنية لا تليق بمقامهم ومكانتهم وذلك بعد عمليات الصعود والترتيب الحجاج حسب درجاتهم، كان يتم تقسيم إلى جماعات وفرق لا تتعدى عشرة حجاج يتم تأمير عليهم أمير دوره مساعدة المحافظ على أن يكون يحسن القراءة والكتابة للتواصل مع ربان السفينة والحاكم العام وتقديم المعلومات عن أعضاء جماعته هوياتهم وحاجاتهم، وأحيانا كان يتلقى الطعام والماء ويقوم بتقسيمه عليهم، وذلك قبل أن يتم إطعام الحجاج بشكل جماعي في قاعات مخصصة لذلك.

وكانت عمليات الركوب يصاحبها ازدحام وتدافع كبيرين، مما يؤدي لتدخل الشرطة لتنظيم عمليات الركوب[1]، وذلك لحرص الركاب على الركوب مع الأوائل شوقا للذهاب لرحلة الحج، وما زالت هذه الصفة تعتري حجاجنا ليومنا هذا حيث يتسارع الحجاج في الحصول على أولى المقاعد في الطائرة غير مبالين بترتيبات السفر، غير عابئين بأرقام التذاكر ولا أرقام المقاعد في فوضى لازلنا عليها حتى يومنا هذا.

أما بعد استقرارهم في الأماكن المخصصة لهم الكل حسب الدرجة من الأولى إلى الرابعة،
تتحول السفينة إلى معبد عائم، أو زاوية بحلة بيضاء وهو لباس أكثر الحجاج المغاربة نساءً ورجالا كبارً وصغارً قبل الإحرام وبعده. ويصف كاتب جزائري هذا المشهد لموسم الحج سنة 1929 على ظهر سفينة"لوبلاتا" قائلا:"

"Le Plata devient alors un monastère ambulent ،une zaouïa blanche avec son chef ،son imam ،son muezzin ،ses talebs ،ses moudères ،ses prières et sa cuisine..[2]"

"وبذلك تتحول السفينة بلاثا إلى معبد متنقل، أو زاوية بيضاء بزعيمها، وإمامها ومؤذنها، وصلواتها، ومطبخها"، وهذا تعبيرا عن الأجواء الإيمانية التي تعتري حجاج بيت الله الحرام في هذه الرحلة الحجية المقدسة، حيث كانت تؤدي الصلاة في السفينة جمعا في وقتها بالأذان والإقامة مع

---

[1] –AOM, Rapport Tracol 1947. 81 F 839.

[2] –Trabelsi Hadj Osman. Impression de voyage d'un pèlerin passager de Plata », Presse libre. 20 Aout 1929.

الأذكار والأدعية، رغم بعض الاستثناءات من البعض الحجاج حيث ذكر "الغسال" في رحلته بأن بعض الحجاج كانوا لا يُصَلُّون خاصة أثناء اضطراب البحر وهيجانه[1]. ربما لأنهم يصابون بدوار البحر ويلزمون الفراش، ويمكن أن يكون ذلك عذرا شرعيا.

كما كانت تلقى بعض المواعظ حول الحج وأركانه لتثقيف الحاج، حتى يؤدي الحج وفق شروطه الصحيحة، والحث على الخير وفعل الخيرات وترك المنكرات والتحلي بأخلاق الإسلام. ويحكي لنا العلامة "الطيب المهاجي" في رحلته أنه طُلب منه إقامة دروس ومواعظ، فكان له درسين في اليوم، وكان يحضر حلقاته الكثيرة من الحجاج من ركاب السفينة وحتى بعض العلماء، ويشهد على أنه لم يجرؤ أحد عن مراجعته في سؤال أو فتوى، لكمال تواضع العلماء[2]، الذين كانوا لا يتكلمون بحضرته ولا يعقبون على كلامه.

ولكن في الغالب كان احتكار الوظائف الدينية في السفينة لرجال الدين المغاربة مع التزام النخب الدينية الجزائرية بالحياد والتحفظ، في وقت حاول بعض نشطاء الحركة الوطنية المغربية استغلال هذه الفرصة لبث الدعاية للقضية المغربية، ويبدو أن ذلك كان يثير تحفظ الجزائريين الذين كانوا يرغبون في عدم إظهار أي نشاطات سياسية في هذه الرحلة المقدسة، كما كانوا يعيبون على بعض المؤذنين المغاربة طريقتهم في تلحين الأذان، بطريقة لم يألفها الجزائريين، كما حدث إشكال بسيط سنة 1950، حيث حاول المغاربة تعليق صور الملك محمد الخامس في مسجد السفينة[3]، بينما رفض الحجاج الجزائريون ذلك، ليس كرها في شخصية الملك محمد الخامس الذي كان يحظى باحترام كبير من طرف كل الجزائريين ,ولكن لعدم جواز تعليق الصور في بيوت الله التي جعلت لعبادة الواحد الأحد.

---

[1]- الغسال الحسن بن محمد،الرحلة الطنجاوية الممزوجة بالمناسك المالكية،مكتبة زهراء الشرق,القاهرة,2009 ,ص83.

[2]- الطيب المهاجي، مرجع سابق،ص89.

[3] –AOM, Rapport Marcoux 1950,81 F839.

كما أن المفتي العاصمي كان يقدم بعض الدروس أو يقدم بعض الطلبة الذين ينوبون عنه في ذلك[1]، ويبدو أن التيار الإصلاحي في الجزائر كان ينتهز بدوره هذه الفرصة التي لا تعوض في قيام بعض الشيوخ الإصلاح بتقديم دروس وعظ وإرشاد أثناء الرحلة كما رأينا مع الشيخ الطيب المهاجي، وكذلك كما حدث في موسم الحج لسنة 1959، حيث تصدر حلقات الوعد والإرشاد "الشيخ محمد الكبير ولد الحاج" من مشرية، وكان ينتمي للتيار الإصلاحي ومقرب من البشير الإبراهيمي وتكلم وفق منهج سلفي إصلاحي[2].

وكان يرفع الآذان في مكبرات الصوت إضافة إلى إيداع بعض الأناشيد والمدائح الدينية[3].أما عوائد النوم والأكل والشرب للحجاج الجزائريين على ظهر السفينة فكان ذلك وفق أحوالهم المادية الطبقية، حيث يتقاسم الدرجات الأربعة في السفينة من الأولى المكونة من قمرات مجهزة ونظيفة، لأعضاء البعثة الرسمية والأعيان والأثرياء وشيوخ الزوايا ورجال الدين المتنفذين، أما باقي الحجاج فيتقاسمون مراقد يتكدسون فيها بالعشرات، حتى وصل البعض منهم من قوة الاكتظاظ افترشوا قاع السفينة المخصص لوضع الأمتعة والبضائع رغم دفعهم تكاليف الدرجة الثالثة، مما أثار استياء واسع للحجاج والنواب الجزائريين، ويبدو أن الأسرة في المراقد والتي كانت بطابقين، لم تكن لتليق بالجزائريين المتعودين على النوم أرضا، أما البعض فكان ينام في قاعات الصلاة، أو على ظهر السفينة في الهواء الطلق بسبب الحرارة المرتفعة[4].

وحتى السفينة كانت تغطى بغطاء كبير كان يفرض في دفتر الشروط، رغم أن الأمور تحسنت شيئا ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ابتداء من سنة 1951 سمح للحجاج تقاسم القمرات مع زوجاتهم[5].

---

[1] –AOM, Rapport 1947,5I 199.

[2] –AOM, SLNA, Pèlerinage 1951,5I 200.

[3] –AOM, Rapport soulie 1948,4I176.

[4] –AOM, SLNA, Rapport 1949,4I176.

[5] –AOM,Rapport 1951, 81 F839.

أما عن عوائد الأكل فكان الحجاج يعتمدون على أنفسهم في الغالب بإحضار الكسكس واللحم المجفف، الشاي، القهوة، ولكن الكثير منها يفسد ويرمى في البحر، وكان البعض يقوم بنشره في الشمس والهواء، كما كان الحاج الجزائري يصعد للسفينة مسلحا بالملح وبهار لعلمه أن المأكولات المقدمة من طرف شركة النقل في غالبها بدون ملح وبهار.

ويبدو أن الحجاج عانوا معاناة كبيرة من كيفية طهي الوجبات المقدمة على ظهر السفينة، وعدم استحبابهم لها، وذلك لاعتماد شركات النقل على طهاة أوربيون، لا يقدمون وجبات وفق عوائد الطبخ الجزائري كما كان الجزائريون يرتابون من هذه الأكلات وخاصة اللحوم التي كان يشكون في طريقة ذبحها، وهل كانت موافقة للشرع، رغم تأكيدات محافظي الحكومة وشركات النقل, ففي سنة 1956 انتشرت إشاعة بين الحجاج أن اللحم المقدم لحم ماعز بذلا من اللحم الخروف، فما كان أمام المحافظ الحكومي ومعاونيه إلا عرض هياكل المواشي مذبوحة لتطمين الحجاج[1]، كما تزايدت شكوى الحجاج من الأكل الكثير الدسم وبدون طعم ولا ملح، كما كانت الأكلات التي تعتمد على السماك والخضار محل استهجان ورفض من طرف الحجاج الجزائريين[2]، هذا ما أدى ببعض شركات النقل إلى تخصيص طهاة جزائريين أثناء رحلة الحج لتطمين الحجاج وكسب ثقتهم والتقليل من تحفظاتهم، كما أن الأكل أحيانا كان يقدم بكثرة لكن بنوعيات رديئة خاصة في رحلة الإياب لطول مدة التخزين[3].

أما الماء فكان في الغالب يوزع يوميا كل صباح بمعدل أربع لترات لكل حاج، وتسلم تذكرة شاهدة على الاستلام، وهذا بالنسبة للماء الصالح للشرب، أما ماء الغسل والاغتسال، فكان يمكن للحاج اقتناءه لكن بعض كان لا يستسيغه فيستعمل الماء المخصص للشرب ولذلك لا تكفيه حصته. وكانت هناك سفن لا تمنح للحجاج إلا لترين في اليوم، وحدثت حالات في بداية القرن حيث ترك

---

[1] –AOM, Rapport Clausel 1956,4I176.

[2] –AOM ,Rapport Marcoux 1940,16H86.

[3] –AOM, SLNA, Rapport 1950,4I176.

الحجاج بدون ماء، وخاصة أثناء نقلهم على خط جدة- ينبع[1]، وذلك لقصر المسافة كما أدعت شركات النقل.

كما أن دورات المياه في السفن لم تتناسب في البداية مع عوائد الجزائريين حيث كانت تحوي مراحيض بالنمط الإنجليزي، بينما كان الجزائريون متعودون على المراحيض بالنمط التركي، ولم تكن دورات المياه في شكليها متوفرة بكثرة وهذا رغم أن دفاتر الشروط رفعتها من نسبة مرحاض واحد لكل مائة حاج إلى مرحاض لكل خمسين حاج، لكن بقي المشكل دائما في نوعية هذه المراحيض وقلتها. كما أن الجزائريون لم يتعودوا على الحمامات المزودة بالمرشات وكانوا لا يحسنون في كثير من الأحيان استعمالها، لكن التقارير الفرنسية للمحافظين الحكوميين بالغت في ذكر تفاصيل هذه العوائق في أسلوب لا يخلوا من سخرية وعنصرية لا مسوغ لها.

أما بالنسبة لعوائد اللباس فكان الحجاج يرتدون الألبسة التقليدية البيضاء المعبرة عن الشخصية الجزائرية المسلمة، ولن تجد حاجا مهما كان في هذه الرحلة يرتدي لباسا أوربيا، لكن طول زمن الرحلة كان يؤدي في معظم الأحيان إلى اتساخ ملابس الحاج، حيث لا يجد لا الماء الكافي لغسلها ولا المكان المناسب لذلك[2].

ورغم الطابع التعبدي والروحي لهذه الرحلة المقدسة إلا أن الحجاج كانوا يأخذون قسطا وافرا من الراحة والترفيه فجاء في تقرير "بن حبيلس" لموسم الحج سنة 1918، أنها كانت تعرض كل مساء حفلات، رقص وأغاني تنظم في أكثر الأحيان من بعض المغاربة والتوانسة[3]. ولما دخل الراديو في الخدمة أصبحت تعرض حلقات مسجلة لحصص حول فريضة الحج باللغة العربية، مع بعض الحصص والحفلات الموسيقية، والتي تم حذفها بعد تدخل الأئمة بدعوى عدم التشويش على الحجاج. كما

---

1 –Delarue, Op.cit, p35.

2 –AOM, Rapport 1901,16H92.

3 –AOM, Rapport BenhabylèsBelkacem 1918,16H20.

كانت ترسل أحيانا تحيات الحجاج من على ظهر السفينة لأهلهم وذويهم[1]. وكانت تداع أغاني مصرية لفريد الأطرش ومدائح دينية[2].

أما علاقات الحجاج الجزائريين مع مختلف الحجاج رعايا فرنسا فكانت علاقات انسجام وتواد مع الحجاج التوانسة وتحفظ وحذر مع الحجاج المغاربة[3]، فقد اضطلعت على خمسة أو ستة تقارير للمحافظين الحكوميين المرافقين للحجاج كلها تصف المغاربة بالاستعلاء والتكبر والتحفظ اتجاه الجزائريون والتوانسة على سواء.

كما أن الجزائريين يختلفون فيما بينهم فأهل الشمال أكثر انفتاحا واحتكاكا بالآخرين، وأهل أقاليم الصحراء وبني ميزاب والقبائل أكثر تحفظا، يكادون لا يغادرون غرف نومهم، كما أن مسافري الدرجة الأولى أكثر انفتاحا من غيرهم، ولا يحتاج منا ذلك على تحليل اجتماعي ونفسي، فمدن الجزائر الساحلية الكبرى كانت تشهد اختلاطا في تركيبتها السكانية من أوربيين وجزائريين، كما تعرف بتعدد ثقافاتها وكثرة الداخلين والخارجين من أجناس شتى، تجعل أهل هذه المدن أكثر أريحية وسهولة في التعامل مع الآخر، بينما المدن الداخلية في تلك الفترة كانت تعاني عزلة حولتها إلى مجتمعات منغلقة على نفسها بعقدة الرُهّاب من الآخر المختلف، كما أن أصحاب الدرجات الأولى كانوا أكثرهم من الأثرياء والنواب ورجال الدين والأعيان وكبار التجار سمحت لهم مكانتهم الاجتماعية ووظائفهم ومستواهم الدراسي والمادي من الاختلاط أكثر بالآخر، ولم تكن بالضرورة رحلة الحج بالنسبة إليهم أول رحلة إلى الخارج، للاحتكاك بالآخر والتعرف عليه.

كما أن الحجاج الجزائريين على طول قناة السويس كانوا يحضون بتحيات المصريين وكانوا يردون عليها بتحيات وزغاريد النساء، وكما أن البعض منهم من المحظوظين يسمح لهم بالنزول في الموانئ المصرية، بعد حصولهم على تأشيرات من القنصلية البريطانية في الجزائر، للتجارة في الغالب أو لمآرب أخرى وكان أكثرهم يندهشون للرقي الحضاري، ومظاهر التبرج والسفور في شوارع القاهرة ولم تكن

[1] –AOM, SLNA, Rapport 1949,4I176.

[2] –AOM, Rapport Soulie 1948,4I176.

[3] –Malek Bennabi, Op.cit, P48.

مصر ولا الشعب المصري بالضرورة يشكل في وجدان الجزائري ذكرى سيئة في هذه المرحلة، إلا في محجر الطور الذي كان يمثل للجزائريين كابوس ومحنة كبيرة وأكبر عقبة في هذه الرحلة المباركة.

أما الحاجات الجزائريات فكن يظللن حسب توصيف كتاب التقارير طول الرحلة في سكون بدون عمل يذكر، وأثناء تنفيذ طاقم السفينة في بعض المرات لمناورات على كيفية إطفاء الحرائق على ظهر السفينة، كان بعض النسوة الريفيات يخفن من ذلك ويعتقدن أن الأمر جد، لكن زميلاتهن من النسوة المتعلمات اللاتي يحسن اللغة الفرنسية يهدئن من روعهن ويشرحن لهن الأمر على حقيقته[1]. ومما لاحظته من خلال بحثي هذا أن الكلام عن النساء أو المرأة الجزائرية الحاجة شحيح جدا لا نستطيع أن نجمعه في مبحث قائم بذاته، فرغم نسبة القليلة للحاجات الجزائريات من مجموع الحجاج، إلا أن ذلك ليس وحده كفيلا لتفسير هذا التغييب.

إلا أن أصعب الأوقات وأحزنها على الحجاج على ظهر السفينة، هي تلك اللحظات من الحزن والاعتبار التي يحضرها الحاج وهو يصلي على جنازة بعض الحجاج المتوفين على ظهر السفينة، بعدما يتم تغسيلهم وفق الشريعة الإسلامية، وتكفينهم وعرضهم على لوح خشبي في مشهد مؤثر، قبل أن يتم رميهم في البحر، بعد وضع كمية من الحديد في أرجلهم للإغراق الجثة حتى لا تطفوا على سطح الماء، هذا المشهد لابد أنه كان جد مؤثر على جميع الحجاج والركاب الآخرين، لكن يقابله الحاج الجزائري بصبر وتجلد وإيمان بالقدر والمكتوب هذا التسليم الذي كان يحير الأوربيين.

أما في ما يخص دخول منطقةالإحرام، فقد كان يتم إعلان ذلك على الحجاج بصفارات الإنذار، الأولى للإعلام بقرب دخول للاستعداد والتطهر ولبس لباس الإحرام، والثانية لإعلان دخول منطقة رابغ حيث يحرم جميع الحجاج[2]، وهم في بهجة وهتاف وشوق ناسين جميع أخطار وأهوال ومصاعب الرحلة مرددين" لبيك اللهم لبيك".

---

[1]-AOM ,Pèlerinage 1936,16H97.

[2] -AOM, Rapport Freychet 1953,81F841.

المبحث الرابع: حجاج من بني ميزاب .

لقد حاولت الإدارة الاستعمارية التعامل بشكل مميز مع بني ميزاب مدركة منذ البداية الخصوصيات هذه الفئة المتميزة، حيث كانت تبحث عن وسائل واستراتيجيات لتفكيك المجتمع الجزائري، وكانت تأمل أن تحول من بعض الفئات من المجتمع الجزائري التي تحمل بعض الخصوصيات، إلى فئات خاضعة لها, كما كان شأن مع الأسطورة القبائلية Mythe Kabyle"، والتي كانت تأمل منها الكثير، لكن من دون جدوى، وحاولت الكرة مع بني ميزاب لكنها جنت نفس النتائج المخيبة لأمال، فهذه السياسة الفرنسية التي نجحت بشكل كبير في الشام حيث عولت على طائفة العلويين في سوريا، وكذلك مع الموارنة في لبنان واستطاعت بذلك ضرب الطوائف بعضها ببعض، ضاربة بينها إسفينا ما زالت تعاني منه هذه المجتمعات إلى يومنا هذا، لكن في المثال الجزائري منيت بفشل ذريع وثورة أول نوفمبر خير شاهد على ذلك .

ولقد ارتأى لحكام فرنسا مراعاة خصوصيات بني ميزاب في مناطق انتشارهم التاريخية حول غرداية والقرارة وبريان ومليكة، بني يسغن، بونورة، العاطف، وذلك بعد إبرام اتفاق ماي 1853 بين أعيان بني ميزاب وبين الجنرال روندون Randon"، بموجبه يتم السماح بمرور آمن للقوات الفرنسية وعدم التعامل مع أعداء الإمبراطور الفرنسي ودفع إتاوات، مقابل تعهد فرنسي بعدم المماس بنظم الإدارة المحلية في المناطق المزابية كما هي عليه الأمور منذ قرون عدة، لكن هذه الخصوصية ستنتفي بشكل تدريجي بعد فرض شبه نظام الحماية على هذه المناطق، تم الإلحاق المباشر الذي تجلى ابتداء من 1882، وهذا بعدما ارتأت فرنسا تطبيق الاندماج الإداري[1]، بعدما تخوفت من المناطق التي كانت تتميز بنوع من الاستقلالية في إدارة شؤونها مع بقاء بعض الاستثناءات مثل عدم تطبيق مرسوم كريميو على يهود بني ميزاب، واستثناء بني ميزاب من التجنيد الإجباري تم تخصيص هذا التجنيد الإجباري بحوالي 10% من الشباب المؤهل للتجنيد[2]، لمساواة شباب المنطقة في التجنيد مع غيرهم من الجزائريين، لكن ما هو مؤكد أن أوقاف بني ميزاب ودور العبادة لم تعرف نفس مصير باقي الأوقاف الجزائرية،

[1] – Julien Charles André, Histoire de l'Algérie contemporaine, Casbah, Alger, 2005, P396.

[2] –Bendrissou Salah, La conscription pendant l'occupation française en Algérie, La cas des Mozabites,(1912-1947). Revue de l'association des Amis des archives d'outre mer, 2010, P 56.

من مصادرة وهدم وإلحاق كما رأينا ذلك سابقا في الفصل الأول، مستغلة موقعها في العمق الجزائري في مناطق وعرة لم تستهوي الحركة الاستيطانية الاستعمارية على ما يبدو، وكذلك بسبب القوانين والاتفاقيات السالفة الذكر[1].

وامتاز بني ميزاب بنشاطهم التجاري الكبير وحلهم وترحالهم المستمر بدون كلل وملل بين مناطق الجزائر، حتى شكلوا فئات نشطة معروفة بالمزابية في كل المدن الجزائرية تقريبا، هذه الحركة الدؤوبة أقلقت على ما يبدو الإدارة الاستعمارية التي رأت فيها ما يمكن أن يهدد مصالحها، ولذلك أصدر الحاكم العام "تيرمان"، أوامره بوجوب مراقبة بني ميزاب الذين ينتقلون بحرية وذلك ابتداء من سنة 1883[2]، في وقت كان هؤلاء على علاقات وطيدة بينهم وبني إخوانهم في المذهب في جبل نفوسة بليبيا وتونس.

ويبدو أن هذه الحرية والتنقل التي كانت من سمات بني ميزاب سهلت عليهم الرحلة في أداء مناسك الحج بفعل هذا التحرك المتواصل الذي كان يقودهم في رحلات مستمرة إلى خارج الحدود بدءا من ليبيا وتونس وصولا إلى الحجاز، مستغلين الاستثناء الذي حظوا به وفق اتفاق ماي 1853، وكذلك لمعرفتهم بطرق الصحراء واتخاذهم لتلك المسالك المتعرجة لتفادي رقابة السلطات الفرنسية. واستمرت تلك الحرية على ما يبدو حتى نهاية القرن التاسع عشر، بعدما قررت السلطات الاستعمارية مراقبتهم والحد من نشاطاتهم، ومراقبة الحدود بعدما قويت شوكة الحركة السنوسية وامتدت نشاطاتها إلى المناطق الصحراوية بالجزائر.

وتذكر لنا الباحثة الفرنسية "سيلفيا شيوفلو Sylvia Chiffoleau" قصة المدعو ناصر من بني ميزاب خرج مع رفقائه الإحدى عشر لأداء فريضة الحج في بداية القرن التاسع عشر، فوجد في مكة من أبناء طائفته مجموعة من أربعين رجلا، يكونون فئة متميزة يأكلون ويشربون معا[3].

---

[1] –Busson de Janssens, Contribution a l'étude des Habous publics Algériens, op.cit P190.

[2] –Ageron, Les Algériens musulmans et la France, Op.cit., p311.

[3] –Chiffoleau, Op.cit, p152.

كما حكى لنا "براكس Prax" قصة ذكرناها آنفا للحاج ناصر الذي عمل في وهران والجزائر وعنابة وصولا إلى تونس وجمع نصيبا من المال وقصد الحجاز لأداء مناسك الحج، وبقي هناك قرابة سنة كاملة يعمل كمدلك في حمام بالمدينة المنورة، وأثناء رحلة العودة لم ينسى أن يتبضع هناك كميات من المسك والزباد، وعمائم هندية، أبتاعها في تونس وقسنطينة[1]، هذه القصة تبدي لنا وجود هذا السلوك والوازع التجاري لدى الكثيرين من أبناء بني ميزاب في رحلة الحج على غرار الكثير من الحجاج.

كما لاحظ ذلك "بريناشBrunache"حيث ذكر أن بني ميزاب لا يهملون ممارسة التجارة أثناء مواسم الحج خاصة مع الهنود والسوريين. كما اتهم الجزائريون شريف مكة بتفضيله عليهم حجاج بني ميزاب، وأنه تحت طلبهم غير يوم الوقفة سنة 1902، وكذلك قام بهدم بعض المشاهد والأضرحة في مكة نزولا عند رغبتهم[2]، وإن كنا لا نستطيع قبول هذه الرواية المبالغ فيها إلا أننا نكاد نجزم على وجود علاقات وطيدة بين بني ميزاب وشريف مكة، وذلك لانضباطهم الشديد، ومعرفتهم الكبيرة بممارسة النشاط التجاري، كل ذلك لقي استحسانا لذي السلطات الحجازية.

وما يؤكد ذلك أن تقرير صدر سنة 1933 حول الحج أتنى على انضباط الحجاج بني ميزاب الذين كانوا يشكلون فريقا متجانسا ومتميزا، ورغم أنهم كانوا يسافرون في الدراجات الدنيا الثالثة الرابعة، وذلك رغم الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الجيدة لدى الكثيرين منهم[3]، وذلك لإشتهارهم بالتقشف وكرهم للإسراف والتبذير.

وذكر هذا التقرير دائما أن بني ميزاب يتمتعون بوقف خاص بهم وهو عبارة عن إقامة في مكة أوقفت خصيصا لفئتهم وذلك منذ خمسين سنة أي سنة 1883، من طرف قايد بريان المدعو "الحاج إبراهيم" كما أرادوا سنة 1932 توقيف منزلا في المدينة لنفس الغرض، لكن أسباب وعوائق إدارية حالت دون ذلك .كما حاول المدعو "الحاج سليمان" من الأغواط الكرة مرة أخرى سنة 1933 من

---

[1] –Prax, Op.cit., p 5.

[2] –Brunache, Op.cit. P 285.

[3] –AOM, Rapport 1933.16 H 97.

دون جدوى، لكن مقابل هذا الفشل نجح بني ميزاب في نصب خيمة كبيرة في منى وعرفات أثارت إعجاب باقي الحجاج الجزائريين[1].

وفي سنة 1929 طلب حجاج من بني ميزاب الدخول على الملك عبد العزيز لكن هذا الأخير رفض طلبهم، وسمح مقابل ذلك لوفد منهم مكونا من ستة أشخاص بالدخول عليه، أقلوا بالسيارة الملكية حتى القصر الملكي، وكانوا بقيادة الشيخ "أطفيش أبو إسحاق القراري" والذي درس في تونس، وكان يتكلم نيابة عن الوفد وهو ابن أخ صاحب كتاب النيل، وهو من أمهات الكتب الإباضية، وكان في تلك الفترة مستقر في مصر. وعضوا نشيطا في اللجنة العربية لمكافحة الصهيونية، كما كانت تربطه صداقات مع شكيب أرسلان[2].

ويشهد تقرير فرنسي آخر أن بني ميزاب على خلاف الحجاج الجزائريين لا يجدون صعوبة كبيرة في الإيواء أثناء موسم الحج[3]، وذلك للانضباط المحكم وكذلك لتدابير اتخذها أعيانهم، والتي سهلت ظروف إقامة حجاج بني ميزاب.

وفي سنة 1947 تقدم مجموعة من بني ميزاب للمشاركة في الحج ضمن الوفد الرسمي وهم التالية أسمائهم "بن يوسف سليمان بن الحاج داوود" صاحب محل بقالة في الحراش، وينعت بأنه إصلاحي معروف، "حاج عيسى براهيم بن الحاج محمد" عطار في الحراش، كلهم يطلبون المشاركة في الحج، لكن نظرا للعدد المحدود المقرر مشاركته في أداء فريضة الحج في تلك السنة، تقرر قبول اثنين منهم كممثلين لبني ميزاب وتم التأكد مما إذا كان هؤلاء لا يشكلون خطرا على مصالح فرنسا[4].

ويبدو أن المدعو الحاج إبراهيم المذكور آنفا من الحراش تمكن من أن يكون ضمن البعثة الرسمية في تلك السنة، كما تمكن من لقاء الشيخ أطفيش إبراهيم المقيم في القاهرة، الذي وعده من تمكينه

---

[1] –AOM, Rapport 1933.16 H 97.

[2] –Ibid.

[3] –AOM, Rapport pèlerinage 1955, 93 / 4485.

[4] –AOM , SLNA. Note pour monsieur le directeur des territoires du sud, 4I77.

من لقاء شخصيات فاعلة، في هذا اللقاء تطرقوا إلى مسألة استقلال الجزائر مع احترام خصوصيات منطقة بني ميزاب وطلبوا دعم القوى الفاعلة في المشرق في سبيل هذا المسعى[1].

وفي 16 أوت 1952 قام وفد من بني ميزاب مكون من أربعين حاج بقيادة الشيخ بيوض بالذهاب إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج[2]، وكان الشيخ بيوض من ضمن البعثة الرسمية التي استقبلها العاهل السعودي في تلك السنة وكان يمثل بني ميزاب في الجمعية الجزائرية[3].

ويبدو أن هذا الاهتمام الكبير المنقطع النظير للمجتمع الميزابي بأداء فريضة الحج كان سمة جميع طوائف المجتمع المزابي، حيث جبلت تلك البيئة المحافظة والمتنوعة بتقديس الرحلة الحجية، وهذا ما أثر على ما يبدو على بقية الطوائف الأخرى، فقد وجدت في الأرشيف ما وراء البحار بفرنسا عدة طلبات ليهود من بني ميزاب بالسماح لهم للذهاب لزيارة بيت المقدس، وعلى سبيل المثال لا الحصر تقدم التالي أسمائهم وهم: "يوسف كوهانة" وزوجته "استر بنت إبراهيم سبان"، وابنه "سبان مخة بن حاييم"، "اسرائيل بن لالو"، وكلهم ملاك عقارات مهمة في غرداية خاصة عائلات كوهانة وإسرائيل بن لالو، وكان ذلك سنة 1907[4]. وعاود الكرة سنة 1909، التالية أسمائهم "براهيم بن مخة" وزوجته "نجومة بنت إبراهيم عطية"، و"عيشة بنت مخة"، و"عزيزة بنت مخة"[5].

لقد أردنا من ذكرنا لهذه الحالات أن نبين الهوس وتشبث المجتمع الميزابي بجميع طوائفه بالرحلة المقدسة سواء عند الفئة المسلمة الإباضية أو عند اليهود، ونرجح تأثير رحلة الحج على الفئة الإسرائيلية التي بدورها أصبحت لا تخشى طلب الإدارة الاستعمارية السماح لها بالسفر إلى فلسطين لأداء الحج اليهودي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يهود بني ميزاب لم يستفيدوا من حق التجنيس كما نص عليه مرسوم كرميو كغيرهم من يهود الجزائر، وبذلك فإجراءات السفر والخروج من الجزائر نرجح أنها كانت ستلقى نفس القيود والالتزامات الإدارية التي كانت تطبق على عموم الجزائريين.

---

[1] –AOM, Activité politiques de pèlerins Français 1947, 81F389.

[2] –Oran républicain 16 Aout 1952.

[3] –AOM , Rapport Pèlerinage 1952, 81 F/ 840.

[4] –AOM, Pèlerinage à Jérusalem 16 H 103. (1907).

[5] –AOM, Pèlerinage à Jérusalem 16 H 103. (1909).

المبحث الخامس: حجاج... تجار:

لطالما اقترنت الرحلة إلى الحج بمآرب أخرى ليس بالضرورة لها صلة بأركان الحج والعبادات، فإذا كان المقصد الأول والأكبر من الرحلة هو طلب الغفران والتوبة والإنابة، لكن جاز للحاج أن يستغل فرصة هذه الرحلة المباركة في مصالحه الدنيوية الأخرى سواء بنية مبيتة أو عن طريق الصدفة، فلا حرج إذا مارس الحاج نشاطات نفعية تعود عليه بالفائدة في هذه الرحلة الإيمانية، وإن كان يجب عليه أن يكون المقصد الأول هو إتمام فريضة الحج بأركانها وشروطها، وإذا شهد منافع له هناك فلا حرج في ذلك والآية القرآنية صريحة في ذلك" لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ".[1]

فمنذ الأزل اقترن الحج مع بعض المصالح الاقتصادية كانت ضرورية سمحت باستمرار الحياة وازدهارها في مكة، رغم قساوة الطبيعة هناك إلا أن ذلك سمح لها بالإستمرار حتى فاقت من حيث الأهمية، كل مدن الحجاز بل الجزيرة العربية جمعاء، وظلت لقرون محط أنظار التجار العرب والعجم. وكانت قريش أغنى قبائل العرب سمح لهم دور مكة الاقتصادي والروحي من تبوؤهم المكانة الأولى بين القبائل العرب جمعاء، حيث كانت أسواقها من أغنى الأسواق وتجارها لهم رحلتي الشتاء والصيف، مرورا بطريق الإيلاف إلى المدينة، حيث كانت ممر قوافلهم[2].

وتواصلت الصلات التجارية والحضارية بين الحجاز وباقي أصقاع العالم الإسلامي عموما، والمغرب العربي بالخصوص حيث كان طريق شرق غرب وهو طريق القوافل البري رغم قساوته بقطعه لصحراء فزان، إلا أنه كان مستمرا ولم ينقطع، وحيث كان يحمل تجارة المشرق إلى أسواق المغرب، ورغم أن هذه العلاقات التجارية عرفت فترات فتور وفترات ازدهار، ومنذ البداية استغل الحجاج الجزائريين انقطاع المعاملات بين الإيالة والحجاز، ولذلك كانوا يأتون ببعض السلع الغير موجودة هنا

---

[1] الحج, الآية رقم 28.

[2] -القمني السيد محمود, حروب دولة الرسول,دار مدبولي الصغير,القاهرة,1996,الجزء الأول,ص32.

على غرار اللؤلؤ، الكشمير, القهوة، المسك، النسيج الدمشقي المطرز، العنبر... والتي يعاد بيعها في الجزائر بأثمان باهظة[1].

ويبدو أن مكوث الحجاج في هذه الرحلة زهاء ثلاثة شهور في الحجاز، هذه المدة الطويلة يستنفد فيها الحاج مؤونته وإمكانياته، وهناك كل شيء كان باهظ الثمن، فيدفع الحاج الكثير مقابل شربة ماء، ولذلك يلجؤوا الكثير منهم إلى المتاجرة، فكان سكان ملايو يتاجرون في بيع الزرابي، والأحجار الكريمة، وأهل نجد يبيعون الخيول، وأهل عسير يبيعون القهوة، الحمير، والبغال والأحصنة[2].

وكانت قافلة أو ركب اليمن ينطلق من صنعاء، تنظم إليه ركبان أخرى في عسير وتصل مكة في غضون شهرين، ولم يكن حجاج اليمن يحملون معهم لا زاد ولا قوت ولا نقود، باستثناء البن الأخضر الذي عن طريق المقايضة يشترون بمقابله ما يلزم[3].

إن الدافع التجاري كان سببا في الهجرة إلى الحجاز فبعض المغاربة كانوا يتاجرون مثلا في الطرابيش والملابس، وشكلوا هناك تجارة كبيرة واستقروا على إثرها هناك، كما ساعد تنظيم الدولة العثمانية للنقل البحري بين مختلف المدن الساحلية للمغرب والسويس فجدة ,وتأمين طرق الحج في انتعاش التجارة الخارجية بين الحجاز وأقطار المغرب، ومن ناحية أخرى أدت الفوضى وتردي الأوضاع في أقطار المغرب، في فترة معينة إلى هجرة الكثير من التجار المغاربة إلى مدن الشرق، واستقرارهم هناك على غرار القاهرة، السويس والمدينة ومكة واليمن[4].

هذه العلاقات التجارية المزدهرة بين الشرق والغرب، ساهمت في عدم انقطاع القوافل التجارية المغاربية المحملة بزيت الزيتون والطرابيش قاصدة الشرق، وتطورت هذه العلاقات باستقرار مغاربة في مدن الرشيد، القاهرة، السويس، وشكلوا من هناك همزة وصل بين الحجاز والمغرب وأسسوا شركات

---

[1] –Pierre Boyer, op.cit, p276.

[2] –Borel. Op.cit. p61.

[3] –Duguet, Pèlerinage a la Mecque , Presses universitaires de France, Paris, p 48.

[4]– بيومي محمد علي فهيم, المغاربة في المدينة المنورة إبان القرن الثاني عشر الهجري /الثامن عشر الميلادي, دار القاهرة. القاهرة, 2006, ص102.

تجارية في هذا الشأن[1]. كما تأسست شركات بين مغاربة وتجار مشارقة على غرار شراكة الخواجة "الشاوي عبد الوهاب"، مع الخواجا "عبد السلام البناني" للاتجار في الأقمشة والمرجان وذلك عام 1764. كما كان للتجار المغاربة وكلاء لهم في جدة، ومن هناك سمحوا لتجارتهم للامتداد حتى أقاليم الهند[2].

وكانت أهم الصادرات المغربية إلى المشرق والحجاز: الأقمشة القطنية، الصوفية، الحريرية، السبح، الزعفران، المسلي، زيت الزيتون، الفلفل الأسود، الزبيب، عسل النحل، الأرز، القمح، إضافة إلى الدواب، كالجاموس، الغنم، البغال، الحمير، إضافة إلى الأحرمة، الصوف، الجوخ، الأخشاب، الكتان، الجلود، الشمع، الكبريت، الحبال، زيت الزيتون، الطرابيش، الشيلان، العسل، الزبد، الشمع[3].

وتحمل جرار زيت البربر، من الفخار قد يصل عددها أحيانا إلى 400 أو 500 وزن الجرة الواحدة 150 رطلا. وكانت تجارة المغرب في بداية القرن 19 تعفى من التفتيش في مصر ولا تفرض عليها رسوم جمركية.[4]

أما فيما يخص الواردات بعد خروج التجار المغاربة من المدينة المنورة، فيعتمدون المرور بطريق الشمال للحصول على السلع الشامية والهندية ويبيعون ويبتاعون ويجلبون معهم القماش السوري والمصري، والجاوي، المسك والطيب، الصبر، الحتليت، ، الصمغ، وسم السمك، المسامير، البلح المجفف الأقمشة القطنية، البخور، العقاقير، الطبية، الخضراوات، الحبوب، العلف، الكركم، الصوف، الكتان المغزول، المر، الصدف، اللؤلؤ، ملح النطرون، بندق الهند، الفلفل، الأرز، زهور جافة، ملح النشاز، السكر، التمر الهندي، لوازم النسيج، جذور الزعفران، النباتات الحجازية، العطور[5].

---

[1]- بيومي محمد علي فهيم ,مرجع سابق ، ص104.

[2]- مرجع نفسه ، ص104.

[3]- مرجع نفسه، ص107.

[4]- مرجع نفسه، ص109.

[5]- مرجع نفسه، ص111.

وكانت أهم الطرق التجارية بين الشرق والغرب عبر سبتة، ومليلة، الجزائر، الإسكندرية، بحرا ثم برا حتى القاهرة، ثم هناك إلى الحجاز، وبالخصوص في مناطق المويلح، رضبا، ينبع .كما اشتهر المغاربة في الحجاز والمدينة بالخصوص ببيع الفاكهة، البطيخ، القرع، الجلود، العطور، الروائح، الحبال، المنسوجات، الجوز[1].

أما أهم العملات المتداولة بين المغاربة في المدينة كانت أهمها، البارة وهو نقد فضي تم تداوله في الحجاز في العهد العثماني ويعرف كذلك بالميدي أو المديني ويساوي 40/1 قرش، إضافة إلى القرش وأصله ألماني"Guroshem"كذلك العثماني، والكيس ويساوي 20.000 بارة أو 500 قرض، إضافة إلى الريال وأصله إسباني وهو نقد فضي[2].

إضافة إلى أن المغاربة زاولوا في المدينة إلى جانب التجارة حرف عدة، في الصناعة والصباغة الخياطة، وصناعة السروج، صناعة الكوافي البيضاء المنقوشة، الفول المطبوخ، ومارس بعضهم عمل الإسكافي[3].

وكانت هذه أحوال العلاقات التجارية بين الشرق والعرب قبيل احتلال الفرنسي للجزائر، لكن بعد ذلك تذبذبت العلاقات وتأثرت بشكل كبير وذلك بسبب وضع إدارة الاحتلال القيود على تحركات الجزائريين، ورغم تواصل طرق القوافل حتى نهاية القرن التاسع عشر لكنها لم تكن بتلك الأهمية ولم تستطع مجاراة الطريق البحري حتى الإسكندرية. وتفاديا للرقابة الفرنسية اتبعت طرق القوافل مسارات متعرجة في أقاصي الجنوب، في وقت لم تصبح فيه تجارة القوافل ذات أهمية تذكر.

وما كان أمام الجزائريين إلا انتظار فرصة الحج لبعث وشائج هذه العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ولو بصفة رمزية، هذا رغم استمرار استقرار بعض التجار ورجال الأعمال الجزائريين في مصر

---

[1]- بيومي، مرجع سابق ، ص114.

[2]- مرجع نفسه, ص115.

[3]- مرجع نفسه، ص118.

والحجاز وبشكل دائم وظاهرة "الحاج الشاوي" أبرز مثال على ذلك، حيث استقر في المدينة وكان من أكابر تجارها، كما أنه تحصل على الجنسية السعودية.

ويبدو أن السلطات الفرنسية تفطنت إلى أهمية هذه العلاقات بين المغرب والمشرق وبالخصوص الحجاز، حتى لخصها البعض في علاقات تجارية بحتة.

"A la Mecque ،repère des centres d'activité des oligarchies financière du royaume ،des guides religieux cupides ،des commerçants cyniquement malhonnêtes ،rendez-vous de touts les brigands de la péninsule arabique[1]"

لكن هذا التوصيف ينم عن عنصرية وعداء ديني شديد يتوارى وراء الخوف على مصالح الحجاج الجزائريين، لكن في نفس الوقت يظهر النظرة الغربية التجارية البحتة لموسم الحج، باعتباره موسم تجارة وانتفاع خالي من أي صبغة دينية.

ويبدو أن فكرة بعث العلاقات التجارية بين الجزائر والحجاز استهوت بعض المسؤولين الفرنسيين وإن كان ذلك بشكل متأخر، ففي خضم الحرب العالمية الأولى تقرر إرسال وفد مغاربي ينوب عن مسلمي فرنسا لأداء فريضة الحج، وجاء في توصيات اختيار أعضاء البعثة، أن يكونوا من عائلات غنية ومتنفذة، موالية لفرنسا، وكبار التجار الذين يمكنهم الاستفادة عبر البحث عن أسواق ممكنة للمنتجات الفرنسية، وربط علاقات ومبادلات تجارية بين الشمال الإفريقي والمشرق[2].

ورسالة أخرى من الحاكم العام إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية حول إمكانية ربط الشمال الإفريقي بجدة، عبر السماح باستقرار تجار مسلمين من الشمال الإفريقي هناك، لكن العائق الكبير، كان يتمثل في قلة وسائل النقل والسفن في ظرفية الحرب العالمية الأولى، بانقطاع الروابط التجارية حتى بين الجزائر وفرنسا، وكذلك تم الإشارة في هذه المراسلة إلى العوائق الأخرى والرئيسة المتمثلة في النظام الجمركي والقيود على الواردات[3]. هذه المراسلة إن ذلت على شيء إنما تدل على

---

[1] -AOM , Rapport pèlerinage 1957, 4 I176.

[2] -AOM, GGA, Note pour le directeur des territoires du sud,16H104.

[3] -AOM , D.A.I , Avril 1917 , 16 H 90.

الاهتمام الجدي من السلطات الفرنسية بالاستفادة من العلاقات التاريخية والروحية التي تربط المغرب بالحجاز، لبعث المصالح التجارية التقليدية القديمة والاستفادة منها قدر الإمكان.

وهذه النظرة التجارية للحج كانت السمة البارزة للمسؤولين الفرنسيين حتى القنصل الفرنسي في

جدة لم يفهم من فريضة الحج غير ذلك حيث صرح قائلا في تقرير له رفعه للوزارة الوصية:"

Le pèlerinage est commercial avant d'être religieux ،c'est une foire ،du plus grand au plus petit ، chacun se croit autoriser à en tirer un bénéfice ،et les hauts dignitaires qui organisent et président les cérémonies dans les villes saintes font affaires ،rien de plus.[1]"

ويبدو أن بعض التجار الجزائريين فهموا بدورهم أهمية هذه العلاقة بين الجزائر والحجاز التي تجاوزت بعدها الروحي، حيث يحكي لنا "براكسPrax"قصة ذلك الجزائري ويسميه بالحاج ناصر من غرداية منذ نعومة أظافره، توجه إلى وهران ليعمل مدلك في حمام، كما عمل بعدها في العاصمة، عنابة، ثم تونس، حتى جمع حوالي 9000 فرنك، بعد عمله لمدة عشرين سنة، وبعد ذلك قصد بيت الله وأدى فريضة الحج، ثم مكث هناك قرابة سنة ليعمل في حمام بالمدينة المنورة، لكن قبل ذهابه للحج لم ينسى أن يأخذ معه كمية من الزعفران يبيعها إلى تجار يمنيين وبدوره اشترى هناك المسك وعمائم هندية ,وباعها بعد رحلة العودة في تونس وقسنطينة، وبذلك ذهب الحاج ناصر للحج بحوالي 9000 فرنك ورجع بحوالي 14 ألف فرنك، مكنته من شراء حمام في تونس[2].

يحكي لنا كذلك قصة الحاج محمد من الجزائر هدمت فرنسا أملاكه في العاصمة بدعوى أشغال المنفعة العامة، فهاجر إلى تونس، فعينه الباي هناك وكيلا على الجالية الجزائرية، وكان التاجر الجزائري يزاول تجارته بين الجزائر وتونس والحجاز بعدها، حيث كان يذهب محملا بحايك تلمسان والبلغة المغربية، وأحزمة عاصمية ,وباع هناك واشترى أحجار كريمة، وعمائم هندية، وحرير مصري، والزباد[3].

---

[1] –Ezzerli Kais, Le pèlerinage a la Mecque au temps du chemin de fer du Hedjaz (1908-1914), IN Chiffolaeu et Madoeuf, Les pèlerinage au Maghreb et au Moyen Orient, Presses de l'IFPO, Damas, 2005, p 01.

[2] –Prax, op.cit. , p 01.

[3] –Ibid p 07.

ويحكي كذلك قصة الحاج عبد القادر من توقرت ذهب مع عبدين له ومعه 400 دورو، ثم غاب سنة كاملة ورجع محملا من المسك، والزباد من مكة، وبرنوس مطرز وحصان وشاشية حمراء من تونس[1].

وحدد براكس إجمالي تجارة الجزائر مع مكة بداية الاحتلال بحوالي 200.000 فرنك سنويا[2]. وجاء في تقرير بريكاش أن تاجرا جزائريا يدعى "بن بوهالة عبد الرحمن" وصفه بأنه رجل غير ملتزم يتاجر في بيع الحيوانات، حج أكثر من ثماني مرات، كان ينتهز الفرصة للقيام بأعماله التجارية[3].

إضافة إلى التاجر الحاج الشاوي السالف الذكر ومعارفه الكبيرة في الحجاز وتجارته ومصالحه هناك، وقد تحصل على قرض من الإدارة السعودية لإعانته في إنجاز مشاريع استثمارية وكان مستقرا في السعودية لكن يأتي باستمرار إلى الجزائر.[4]، وكان حتى سنة 1914 لا يملك شيء، فمارس التجارة هناك حتى أصبح من الرجال الأغنياء، وكان كثير الصدقات، حتى يقال أنه أدخل الكهرباء إلى المدينة، بعدما تصدق بمولد كهربائي لينوب عن المولد الكهربائي التركي القديم الذي كان يضيء الحرم النبوي، وكان متزوجا من أربعة نسوة واحدة في بسكرة، وواحدة في مكة، وأخرى في المدية، والأخيرة في جدة[5].

وكان تقرير كسوس سنة 1940، قد أشار إلى وجود العديد من التجار الجزائريين المجاورين في المدينة المنورة.[6]

لكن الشخصية المثيرة في العلاقات التجارية بين الجزائر والحجاز بعد الحاج الشاوي هي بلا شك شخصية الثري التلمساني الكبير "محمد العشعاشي"، والتي كانت تربطه مع السلطات الاستعمارية علاقات متميزة، استغلها لزيادة أعماله وتجارته، خاصة بعدما انتدب مرات عدة في البعثات الرسمية للحج .ففي سنة 1946 وأثناء موسم الحج بحث مليا هو وصديقه التاجر الحاج

---

[1] –Prax, op.cit. , p 08.

[2] –Ibid, p 29.

[3] –AOM, Rapport Burkache 1902, 16 H 92.

[4] –AOM, SLNA, Pèlerinage 1950, 5I200.

[5] –AOM, Rapport Zanettacci 1946, 5I199.

[6] AOM, Rapport Kessous 1940, 10 H 88.

الصدوق عن شركاء محتملين في مصر والشام، والتقوا بالمكلف بالأعمال السوري في جدة وعرضوا عليه بعض العروض التجارية انطلاقا من العمالات الجزائرية الثلاث. وقد وصف رئيس البعثة "سعد الدين بن شنب" التاجر "محمد العشعاشي" أنه لم يقوم بالحج إلا لخدمة مصالحه التجارية، وأنه قام بإخطار الصرافين في جدة عن القيمة الحقيقية للفرنك الفرنسي، مما زاد في تخفيض هؤلاء من قيمة الفرنك في المبادلات والصرف، وبذلك استولى بهذه الطريقة على أكبر قدر من العملة الفرنسية في جدة، حيث جمعها على عموم الصرافين في جدة، وفي نهاية الرحلة لما احتاج الحجاج الجزائريين تغيير ما تبقى لهم من عملات حجازية ومصرية إلا الفرنك الفرنسي، فرض عليهم مقابل ذلك أسعارًا مرتفعة لا تتساوى مع القيمة الحقيقية للفرنك ,بعدما احتكر ذلك، كما تاجر في العملة الأمريكية حتى اشتكى منه الصرافين هناك[1]. كما اتهم بقيامه بشراء جملة جميع العمائم من الاسواق الحجازية لاحتكارها في ما بعد، وبذلك لم يترك فرصة للحجاج الجزائريين لاقتناء العمائم[2], كما جرت العادة، في رحلة الإياب، لتقسيمها على المعايدين والزوار بعد وصول الحاج إلى مقر سكناه واستقباله للمهنئين.

وكانت فرنسا على ما يبدو تسمح لهؤلاء التجار مثل السيد العشعاشي على اختيار المراكب للذهاب إلى الحجاز عكس بقية الحجاج بحكم أنه كان المستشار العام في تلمسان، وذلك ما مكنه للذهاب إلى سوريا لبيع كمية هامة من الزيتون، قبل أن يتوجه من هناك لأداء فريضة الحج، وكذلك فعل أصحابه كل من "بن عبد الله" و"بن عطار"[3]، في وقت كان تحبس الإدارة الاستعمارية على بقية الحجاج أنفاسهم.

وكذلك التاجر أخر من غليزان يدعى الحاج منور، كان يتاجر في بيع المجوهرات، حيث كان يغتنم فرصة الحج للمتاجرة في الذهب والحلي وقد قام بالحج للمرة السابعة حتى سنة 1951[4].

---

[1] –AOM, Rapport Bencheneb 1946, 81F841.

[2] –AOM, Rapport Zanettacci. 1946. 5 I 199.

[3] –Trabelsi Hadj Osman,« Impression de voyage d’un pèlerin passager du Plata » Presse libre 20 Aout 1929.

[4] –AOM, SLNA. Rapport 1951, 5I200.

رغم ذلك أجمعت جميع التقارير عن قلة وجود السلع الفرنسية باستثناء بعض السلع التي لا تكاد تذكر، في مقابل هيمنة السلع البريطانية والهولندية ثم الألمانية والإيطالية.

أما العملات المتداولة بين أيدي الحجاج الجزائريين في الحجاز، فقد اختلفت بشكل طبيعي باختلاف الفترات وقد كنا قد تطرقنا إلى العملات التي كانت متداولة قبيل الاحتلال الفرنسي .أما في القرن العشرين والحرب العالمية الأولى فقد تداولت العملة التركية، والبياست "Piaste saha"التي تساوي ربع الفرنك، والعملات الفضية مثل المجيدي أو ريال ويساوي خمسة فرنك، ونصف ريال Piaste 10، ربع ريالPiaste5 ، وقطعة Piaste2 ، والعملة الذهبية الوحيدة هي الجنيه الإسترليني، مع وجود العملات البريطانية والهولندية والروبية الهندية، والفلوران، أمام ندرة العملة الفرنسية، التي لم تكن متداولة بكثرة في الحجاز على الأقل في هذه الفترة.[1]

ويبدو أن المضاربات في العملة كانت في غير صالح الحجاج الجزائريين، وتفاديا لذلك قامت الإدارة الفرنسية تحويل العملات للحاج مباشرة في جدة عبر سندات وشيكات بالجنيه الإسترليني.[2]

هذا الاستغلال في المضاربات والمصادرات عانى منها الحجاج الجزائريين في الحجاز وفي الجزائر، حيث استغل التجار اليهود فرصة الحج ودخول الحجاج من المناطق الداخلية إلى المدن وحاجتهم إلى تحويل العملات قبل رحلة الذهاب، مما كان يجعلهم ضحية الصرافين اليهود مستغلين جهل هؤلاء بالقيمة الحقيقية للعملات.[3]

وبسبب هذه المضاربات التي راح ضحيتها العديد من الحجاج أصدرت السلطات الاستعمارية تعليمة لكل القياد بوجوب إخطار الحجاج بعدم إدخالهم للحجاز العملات الفرنسية وتعويضها قبل ذلك بالعملة البريطانية أو المصرية أو الشيكات بالجنية الإسترليني الصادرة من Comptoir d'escompte

---

[1] –AOM, D.A.I, Note sur les Monnaies en Arabies 1916. 16H 90.

[2] –AOM, Crédit foncier d'Algérie et de Tunisie, Mai 1929.

[3] –AOM, Rapport du commissaire central de Constantine ,15 Oct. 1913, 16 H 89.

de Paris، أو القرض الليوني Crédit Lyonnais، أو بنك باريس والأراضي المنخفضة، أو البنك العثماني[1].

رغم ذلك تواصل التحايل واستغلال الحجاج الجزائريين حيث تشير بعض التقارير أنه ضبط بحوزتهم عملات مزورة، ولا ندري أن كان ذلك عمدا أو كانوا ضحية عمليات احتيال، وإن كان تقرير حمدي بلقاسم، يشير إلى تورط حجاج جزائريين إلى المتاجرة في العملة المزورة[2].

رغم ذلك لم تتطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجزائر والحجاز في فترة الاحتلال، رغم بعض الاقتراحات المقدمة من طرف بعض المسؤولين الفرنسيين بحثا عن أسواق جديدة، بعدما أرادت فرنسا بذلك منافسة المصالح الاقتصادية البريطانية هناك، وبعدها المصالح الأمريكية، وظلت على ما يبدو هذه الاقتراحات حبرا على ورق، حيث عبر المحافظ الحكومي "زنيتاشي Zanettacci" عن هذه الأماني قائلا: إن الميزان التجاري الفرنسي مع العربية السعودية يعاني من حالة عجز كبيرة، لكن يمكن قلب هذه المعادلة إذا قام بعض الصناعيين الفرنسيين ببعض المخاطر بالاستثمار هناك، وأخص بالذكر صناعة السيارات الفرنسية، ووجوب تعيين ممثل تجاري فرنسي في جدة، خاصة أن العطور الفرنسية تباع بأثمان باهظة في المحلات الراقية في جدة"[3].

المبحث السادس: الهجرة الجزائرية إلى الحجاز

تعتبر ظاهرة الهجرة لدى الشعوب من الظواهر القديمة قدم العالم فلقد أضطر الإنسان منذ القديم إلى الانتقال من مكان لأخر بحثا عن المأكل والماء والمرعى والأمن، وقد تكون هذه الهجرات فردية أو جماعية. وكان لظهور الاستعمار الحديث دورا في حركية السكان من المركز إلى الأطراف، بغية استكشاف واستغلال واستيطان الأراضي المحتلة والمستلبة الخاضعة لسيطرة الإمبراطوريات الاستعمارية، وكرد فعل على ذلك حدثت هجرات معاكسة من شعوب وقبائل البلدان المستعمرة رفضا للاستبداد

---

[1]-AOM, 16H92.

[2] -AOM, Rapport Hadj Hamdi 1936,16 H 104.

[3] -AOM, Rapport Zanettacci 1955, 4I176.

والعبودية، والذين اتخذوا الهجرة كشكل من أشكال المقاومة بعدما عجزوا عن رد عدوان وطغيان الحركة الاستعمارية.

ولكن لا يمكننا ربط الهجرات بشكل عام بالخوف والبحث عن الأمن فقط، فقد تكون هذه الهجرات لأسباب روحية دينية، كرحلة الحج مثلا، أو رحلة طلب العلم، بعدما أضحت البقاع المقدسة تهوي لها قلوب جميع المسلمين كافة شوقا إلى زيارة بيت الله الحرام ولأداء مناسك الحج الإسلام كركن خامس من أركان الدين.

منذ بداية الإسلام ارتبطت الجزائر ارتباطا روحيا وعضويا بالمشرق عموما وبالحجاز بشكل خاص ,وقصد علمائها وطلبتها ومثقفيها الحجاز طلبا لجوار الله هناك، للتعبد ولطلب العلم، رغم أن هذه الهجرة لم تكن نشيطة مثل الهجرة إلى مصر والشام فقد كانت منطقة الحجاز فقيرة ومجدبة، فلم يكن يقصدها المسلمون إلا لأغراض دينية كالحج والعمرة، رغم ذلك حفظ لنا التاريخ أسماء بعض العلماء الجزائريين ألفوا في علوم شتى، أثروا جوار الله واستقروا في الحجاز، على غرار الرياضي "علي بن والي بن حمزة" الذي برع في علوم شتى أبرزها الرياضيات، و"عبد الرحمن البوني" الذي اشتهر في الأدب، و"صفية بنت محمد أم الحياء البسكرية"، التي استقرت في المدينة وبرعت في علم الحديث، والشيخ "عيسى الثعالبي" الذي توفي بمكة سنة 1469م[1]. هذا بدون ذكر إقامة أحمد المقري في الحجاز بشكل مؤقت حيث إلتف حوله طلبة العلم هناك، وعلاقات "عبد الكريم ابن الفكون" الخاصة بالحجاز، و"يحي العلمي" (ت 1483م) الذي سكن مكة ومات بها، "أبو الطيب محمد النقاوسي" الذي استقر في الحجاز ومات هناك (1491)، و"بن عبد القوي أبو محمد البجائي" (ت 1413)، الذي استقر بمكة ومات هناك، وهو مؤرخ ونسابة وأديب، و"عبد الوهاب بن يوسف البجائي" (ت 1281) فقيه وأصولي ومنطقي تولى القضاء، انتقل إلى مصر والحجاز[2].

---

[1]- كتاب جماعي, الشرق والغرب في مدونات الرحالة العرب والمسلمين.اكتشاف الأخر,دار السويدي للنشر والتوزيع,أبو ظبي,2005,ص

[2]- عمار هلال، العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية، فيما بين القرنين 9- 20م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط2 , 2010,ص175.

ولذلك لم تنقطع الصلات الثقافية والروحية بين الجزائر والحجاز قط في غضون الفترة الاستعمارية، بل توطدت العلاقات أكثر، وزادت من هجرة الجزائريين علماء وعامة إلى الحجاز بشكل دائم. هذه الهجرة بنية الاستقرار التي قد تكون أحيانا بنية مبيتة أو بشكل عفوي. فكثيرا ما تكون الإقامة بشكل إضطراري بسبب تفويت وقت الرحيل أمام قلة المواصلات، أو المكوث هناك بسبب مرض يقعد الحاج فلا يستطيع العودة مع بقية الحجاج، فمنهم من ينتظر زمن العودة في الموسم الحج المقبل، ومنهم من يؤثر البقاء نهائيا، والعكس من ذلك فمنهم من يذهب بنية الإقامة الدائمة، لكنه ونظرا لصعوبة الإقامة هناك يؤثر الرجوع لأهله وذويه.

ذكرت لنا المصادر التاريخية وجودا تاريخيا لجالية جزائرية في المدينة المنورة، وذلك بدون شك راجع لتقديس الجزائريين لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم ومدينة الفقيه الكبير مالك ابن أنس، الذي لم يخرج من المدينة في حياته إلا للذهاب للحج. ولذلك تغلغل في اعتقاد الجزائريين إلى يومنا هذا حب المدينة وساكنيها، وما يؤكد لنا ذلك دراسة الفرنسي فريدريك بوريل في نهاية القرن التاسع عشر حيث عدد لنا جميع جنسيات سكان جدة حتى الأوربيين، لكن لم يتطرق لذكر المغاربة وهذا يدل على قلة أو انعدام وجود جالية مغاربية على العموم وجزائرية بالخصوص في مدينة جدة، أهم وأكبر مدن الحجاز في ذلك الوقت، ومقصد التجار والحجاج على السواء من كل أصقاع العالم.

بدأت الهجرة الجزائرية في المشرق كأسلوب من أساليب المقاومة لوجود المحتل، هذه الهجرة التي أقلقت الإدارة الاستعمارية فحاولت منعها عبر مراسيم 1856- 1858- 1869- 1888- 1906 وأصدرت عقوبات في حق المهاجرين بشكل سري من ستة أشهر إلى سنة، وزاد من ذلك تشجيع بعض الكولون للجزائريين بالهجرة لكي يخلوا لهم الجو ويستطيعون الاستيلاء على الأراضي والممتلكات[1].

لكن هذا المنطق يبدو أنه تغير جملة وتفصيلا مع بداية القرن العشرين لظهور الكثير من العوامل, أبرزها انتشار أفكار الإصلاح في الشرق، وأفكار الجامعة الإسلامية، وإصلاحات السلطان

[1]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918،دار هومة,الجزائر,2007,ص76.

عبد الحميد، يمكننا اعتبار كل ذلك سببا في تصاعد الهجرة الجزائرية، فالرسائل التي كانت تبعث من طرف المهاجرين الجزائريين إلى ذويهم في الجزائر تصف تلك الأخوة والحرية التي لقوها في الشرق، مما زاد في تصاعد معدلات المهاجرين نحو الشرق، إضافة لدعايات السلطان عبد الحميد منذ ثمانينات القرن التاسع عشر، والحملات الصحفية للجرائد المشرقية على غرار المؤيد والمهاجر، التي كانت تستنكر ما يحدث في الجزائر من تضييق على الحريات وعلى الدين الإسلامي. ويبدو أن سلوك الجزائريين أكسبهم سمعة طيبة أينما حلوا في مدن الشرق، كما مكنهم ذلك من تقلد مناصب رفيعة.[1]، وما كان من فرنسا إلا التصدي للحملات الصحفية من الصحافة المشرقية ,خاصة جريدة معلومات التركية، التي كانت تغري الجزائريين الوافدين بإقطاعهم أراضي في أزمير وطرابلس , وتحرض ضد الاستعمار الأوربي اللا أخلاقي المتعصب. أدى ذلك إلى عبور الكثير من الجزائريين إلى تونس ووصلوا إلى بيروت، طمعا في إمكانية منحهم الملك أملاك الأرمينيين، كما ذكرت الصحف,والتي كانت قد وعدت الأعيان والنخب على تقلدهم نفس المناصب التي تركوها في الجزائر قبل هجرتهم[2].

ومن أجل ذلك قامت جرائد "المبشر" و"الأخبار" بتفنيد هذه الأخبار والدعوى إلى أن فرنسا "أمة إسلامية"، والترويج لمعلومات سلبية عن حالة المهاجرين الجزائريين، حتى وصل الأمر إلى إصدار جريدة "فرنسا الإسلامية" في سنة 1913، كما وصل الحد إلى إغراء بعض قدامى المهاجرين الجزائريين خاصة في الشام بالأوسمة والمزايا والمعونات والمعاملة الحسنة، للتخلي عن جنسيتهم العثمانية، كما تمت دعوة أحد أبناء الأمير عبد القادر الأمير عمر بباريس لتسليمه وسام الشرف[3]. كما أصدرت فرنسا قرارات جديدة بمنع الهجرة في أكتوبر 1903، 23 نوفمبر 1904، 30 جوان 1905، بعدما هالها عدد الحجاج السريين، الذين فضل البعض منهم الاستقرار نهائيا في الحجاز إضافة إلى بعض التجار الذين روجوا كثيرا لأحوال الشرق وظروف إقامة الجزائريين هناك بعد رجوعهم إلى الجزائر، كما أن بعض الثوار ورجال الدين الفارين من سلطة الاستعمار منهم الشيخ محمد بن علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية، وقدور بن رويلة كاتب الأمير عبد القادر، والذين كانوا من أوائل الذين دعوا

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر, الجزائر, ط 6, 2009, ص124.

[2] –Depont Octave, Etat d'esprit musulman, Revue Questions Diplomatiques et Coloniales, Déc.1899, P 410.

[3]– أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص126– 127.

الجزائريين إلى الهجرة، وخليفة الأمير في برج حمزة (البويرة) أحمد الطيب بن سا لم، والشيخ عزيز الحداد الذي فر من منفاه في كاليدونيا إلى الحجاز وكان يعرف بشيخ العرب في المدينة ومات هناك ودفن في البقيع، إضافة إلى استقرار قدور بن سليمان أحد شيوخ التصوف هناك[1].

ويذكر ديبارميDesparmetأنه وزعت منشورات في نواحي البليدة تحث وتحرض على الهجرة، وذلك بانتهاز فرصة خروج قوافل الحجاج في رمضان للذهاب معها، قصد الهجرة نهائيا من الجزائر[2].

ويذكر كذلك مدى تأثير إصدار قانون فصل الدين عن الدولة، وتطبيقه في الجزائر ابتداء من 1907، في ارتفع نسبة المهاجرين نحو الشام، وليبيا ومصر. كما روجت إشاعات تحمل تحذيرات صريحة، حيث في حال ما طبق القانون بغلق المساجد وتسريح رجال الدين، فوجب على الأقل ترك الجزائريين يهاجرون وإلا سوف يقومون بانتفاضة جماعية حتى إذا أدت إلى هلاك الجميع، ورأوا في القرار أنه سوف يجبرهم على لبس القبعة الأوربية وارتياد الكنائس كما ذكر ديبارمي[3].

وتذكر المصادر أن الهجرة التلمسانية سنة 1911 كانت في مجملها تتم عبر الحجاز إلى بلدان الشرق الأخرى، وهذا يؤكد انتهاز الكثير منهم فرصة الحج للذهاب والهجرة من الجزائر بشكل نهائي. وتشهد المصادر أنه حتى نهاية القرن 19م كان هناك حوالي 100 عائلة جزائرية في الحجاز وفي الغالب في المدينة، أكثرهم من سيدي عقبة، ومنهم عائلة الطيب العقبي[4]. ويذكر لنا الفرنسي "كورتلمون" في رحلته أنه التقى جزائري مقيم في المدينة يعمل حمالا ويدعى "الدرويش"[5]، كما ذكرت المصادر الأرشيفية شخصية "الحاج محفوظ بن الحاج محمد فورصادو"، الذي كان يملك مقهى في مكة كان يرتاده الجزائريين، له علاقات متميزة مع مختلف المطوفين[6].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، جزءالرابع، مرجع سابق, ص484.

[2] –Desparmet, Quelques échos de la propagande Allemande a Alger, Bulletin de la société de géographie d’Alger et de l’Afrique du nord, 1915,P59.

[3] –Ibid. P58.

[4]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق, ص484.

[5] –Gervais de Courtellomont, Mon voyage a la Mecque, Hachette et Cie, Paris, 1896, P122.

[6] –AOM, 16H 85.

أمام هذه الظاهرة المتنامية لهجرة الجزائريين إلى الحجاز واستقرارهم هناك، رأت فرنسا أن تقوم بدعاية مضادة لتثبيط الجزائريين وبالخصوص الحجاج، فقامت بالترويج لخبر ذلك الحاج الجزائري، الذي كان يمني النفس بالموت في الأراضي المقدسة، لكن بعدما اضطلع بأم عينيه على سوء المعاملة هناك صرح قائلا:" أفضل العيش بين ظهراني الكفار"[1].

إلا أن هذه الهجرة لم تكن فقط هجرة بدون عودة، فقد كانت تحدث في كثير من المرات هجرات عكسية لحجاج أثروا البقاء هناك، لكن بعدما تعرضوا لشظف العيش أثروا العودة إلى الجزائر. حيث كانوا ينتهزون فرصة رحلة الإياب للحجاج الجزائريين لتحاول الرجوع معها، لكن كانت هذه المحاولات في العموم فاشلة لأنه لم تكن لديهم الإمكانيات للحصول على تذكرة العودة. ولقد كانت مشكلة الترحيل تؤرق كثيرا السلطات الفرنسية، ففي سنة 1901 أجبر قائمقام مدينة ينبع السفينة الفرنسية بالسماح للجزائريين المتخلفين العالقين في ميناء ينبع بالركوب إلى السفينة وإنهاء معاناتهم التي استمرت لمدة سنوات[2].

لكن ظرفية الحرب العالمية الأولى كانت شديدة الوطئة على الجالية الجزائرية في الحجاز بمختلف شرائحها، بعدما أدمجوا قصرا في الصراع لا ناقة لهم فيه ولا جمل بين الهاشميين والعثمانيين واكتووا بنار هذه الحرب. ولقد جرت محاولات لتسفير الجالية الجزائرية سنة 1916، وذلك لظروفهم الصعبة، خاصة بعدما قام الأتراك بطردهم من المدينة، وتذكر المصادر بأنهم كانوا واحدا وأربعين حاجا من بينهم تسعة وعشرين رجلا، وسبعة نساء وخمسة أطفال[3]، في نفس الوقت لا تحدد هوية هؤلاء وصفتهم هل هم جزائريون مقيمين في المدينة لسنوات عدة؟، أو حجاج متخلفين؟، وإن كنا نرجح أن يكونوا حجاجا متخلفين بجوازات سفر فرنسية، اشتبهت فيهم السلطات العثمانية أن يكونوا عيونا أو عملاء للسلطات الفرنسية، خاصة أن هذه السنة كانت محورية بالنسبة لميزان القوى في جزيرة العرب بعد الثورة العربية، وكذلك لأن أعداد الجالية الجزائرية كانت تشير لوجود حوالي 100 عائلة جزائرية في

---

[1] –AOM, Rapport Brukache 1902, 16 H 92.

[2] –AOM, Rapport 1901. 16 H 92.

[3] –AOM , Rapport du colonel Brémond 16 H 93.

المدينة بعضا منها كانت لهم مكانة مرموقة في المجتمع المدني. وبالفعل تمكن ثلاثة وثلاثون مقيما في الحجاز من الرجوع في نفس السنة مع البعثة الرسمية في رحلة الإياب[1]، إضافة إلى خمسة آخرين كانوا في بلدان المشرق.

رغم هذا الارتياب التركي من الجزائرين في الحرب العالمية الأولى المقيمين في الحجاز، إلا أن أعداد المغاربة هناك كان بنسبة معقولة، حيث تسجل لنا الأرقام وجود حوالي 5000 من شمال إفريقيا حتى سنة 1916 مقيمين في الحجاز، كانوا كلهم يتميزون بعداء لفرنسا ودول الوفاق، في وقت عبروا عن تعاطفهم مع الدولة العثمانية .فهذا شيخ المالكية "عبد الله الزواوي"، وهو من أصول قبائلية جزائرية كان من المقربين من السلطان، وكان يبدي علنا كرها شديدا لفرنسا، وأعلن وقوفه الصريح مع الدولة العثمانية أثناء الحرب[2].

ونرجح أن مواقف الجالية الجزائرية في الحجاز من الأتراك كانت سببا في الكره المعروف للشريف حسين بالمغاربة بشكل عام، وسوف يعلن صراحة عن هذا العداء بعد نهاية الحرب، كما ذكرنا آنفا.

ويبدو أن محنة الجالية الجزائرية في الحجاز استمرت وبشكل أكبر وأشد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى واحتدام الصراع الهاشمي السعودي في الحجاز. ويبدو انهم كغيرهم من الجاليات الأجنبية كان عليهم الاصطفاف قصرا لهذا الطرف أو الطرف الآخر، في صراع كانوا يشكلون فيه الحلقة الأضعف، زاد من ذلك حنق وكره الشريف حسين للمغاربة لأسباب شرحناها سابقا، مما أضطر الكثيرين منهم إلى العودة إلى الجزائر، فعوائل من سيدي عقبة وبعد سنوات في الحجاز عادوا إلى البلاد بعدما حالت الحرب دون مكوثهم هناك، وذكروا الحالة المزرية التي يعيشون فيها من أثروا البقاء حيث أضطر الناس هناك لببيع أبواب بيوتهم من أجل شراء ما يسد الرمق[3].

ويبدو أن بعض الجزائريين في المشرق هاله ما وصل إليه حال الجالية الجزائرية هناك، فأراد تغيير هذا الحال. فبعد زيارة الشيخ محمد خضر حسين وهو من مشايخ الأزهر من أصول جزائرية، إلى

---

1 –AOM , Rapport du chef de la sureté du département d’Alger 1916. 16 h 90.

2 –AOM, Rapport 1916. 16 H 90.

3-AOM, 16h 90.

الجزائر وحكى عن هذه الزيارة في كتابه السعادة العظمى، قرر تأسيس جمعية تساعد الجالية الشمال افريقية، وكان دورها إسعاف ومساعدة المغاربة هناك اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.[1]

لكن بعدما استوى الملك عبد العزيز على ملك الحجاز، وقام بإصلاحات وجهود لنشر الأمن والنهوض بالمنطقة في سلسلة من المشاريع الإنمائية ومشاريع البنى التحتية استقرت الأمور أكثر وأكثر، مما أدى إلى تحسن الظروف المعيشية في الحجاز، هذا ما أدى إلى زيادة مطردة للجزائريين مرة أخرى في المدينة المنورة بالخصوص، أكثرهم هاجروا هناك من مناطق بسكرة وتوقرت، رغم أن عددهم تناقص على ما كان عليه سابقا منذ تحطيم سكة الحديد دمشق المدينة، والذي تسبب في نقص عدد سكان المدينة بحوالي النصف[2]. واشتغل الجزائريون هناك كمدرسين في العلوم الشرعية، وتجار، وعملوا في الصرافة حتى تولى أحدهم منصب أمين الصرافين، كما تاجروا في السجاد.

وبرز بينهم السالف الذكر الحاج الشاوي المقيم هناك منذ الحرب العالمية الأولى، حيث أصبح يملك العديد من العقارات، وكذلك المدعو "عبد الملك بن صغير" من توقرت الذي كان يملك خمسة دور في المدينة. هذا بغض النظر على بعض الجزائريين الذين رغم إقامتهم الدائمة في الجزائر إلا أنهم كانوا يملكون أملاكا عقارية في المدينة على غرار السيد "دبابش"، الذي تولى منصب مستشار عام في بسكرة، وحائز على وسام شرف، كما ساهم سنة 1932 بحوالي 66.000 فرنك لشراء مصنع توليد الكهرباء لتنوير الحرم المدني[3].

ويبدو أن هذا النجاح الذي عرفه بعض الجزائريين في الحجاز أغرى الآخرين اللذين باعوا أملاكهم العقارية والمنقولة وهاجروا إلى هناك، لكنهم رجعوا خائبين بسبب صعوبة الإقامة والامتلاك هناك.

ويبدو أن فترة ما بين الحربين كانت أزهى فترات الهجرة الجزائرية إلى الحجاز بالخصوص، فإذا كانت الهجرة إلى الشام سابقة على هذه الفترة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إلا

---

[1] –Hellal Amar ,Le Mouvement réformiste Algérien, Office des publications universitaires, Alger, 2002, P44.

[2] –AOM ,Rapport 1933, 16 H 97.

[3] –Ibid.

أن الفترة ما بين الحربين شجعت الجزائريين على الهجرة وكانت هجرة هذه المرة انتقائية، حيث كان أكثر المهاجرين من النخب التقليدية الذي أثروا البقاء هناك لأغراض شتى، دينية روحية بالدرجة الأولى، وطلبا للعلم الشرعي وهروبا من الحكم الفرنسي "الكافر". ويبدو أن بروز الفكر الإصلاحي في هذه الفترة ساهم في هجرة هذه النخب وبعض التجار والإقامة هناك، ومما يميز رحلة الجزائريين للإستقرار في الحجاز أنها خصت مناطق معينة من الجزائر امتدت من سيدي عقبة، بسكرة، توقرت، وادي سوف، بالخصوص دون غيرها من المناطق الأخرى.

وأصبح البعض كما جرت العادة ينتهز فرصة الحج للإقامة نهائيا في الحجاز ففي سنة 1936 من أصل 1293 حاج أثر 120 حاجا البقاء نهائيا في البقاع المقدسة أي نسبة عشرة بالمائة[1]، وامتدت هذه الرغبة إلى العنصر النسوي حيث أثر بعض النسوة استقرار لوحدهن هناك على غرار المدعوة "بوكميش يمينة بنت محمد" من دوار ولاد سليمان من بريكة مدينة باتنة، حيث قررت الاستقرار في مكة لوحدها وذلك سنة 1936[2].

ولهذا السبب قررت فرنسا كبح جماح هذه الهجرة التي أصبحت تقلق بأعدادها المتصاعدة حيث شنت حملة شعواء على هؤلاء المهاجرين مستغلة فشل بعضهم في الإقامة هناك ورجوعهم إلى أرض الوطن، بعدما لقوا صعوبات في الإقامة هناك، فجعلت فرنسا منهم مادة دعائية، فروجت لقصة "الحاج دحو بشير حاج الطيب" من منطقة سيق بمعسكر الذي ذهب إلى الحج وقرر البقاء هناك ناويا الهجرة من أرض "الرجس والكفر " إلى الأرض الطاهرة، لكنه خاب ظنه مما لقاه من صعوبات وقرر العودة هو وعائلته إلى حضن فرنسا "الأم" وأصبح أكثر طاعة[3]. كما حذرت مجلة " Bulletin de l'Afrique française" في جوان 1936 من خطر الجزائريين المقيمين هناك، وتأثيرهم السلبي على الحجاج الجزائريين في الحجاز[4].

---

[1] –AOM , Rapport 1936.16 H 97.

[2] –AOM, Affaires indigènes 16 H 97.

[3] –AOM, Rapport 1933. 16 H 97.

[4] –Pautremat Pascal, La politique musulmane de la France au xx^{e} siècle, Op.cit, P 227.

إلا أنه رغم ذلك تواصل الوجود الشمال الإفريقي في الحجاز، رغم كل الظروف الغير مساعدة، حيث حسب دراسة الباحث "منذر سوقير" فإن عدد الأجانب في السعودية سنوات الأربعينات كان حوالي أربعة آلاف شخص منهم حوالي ألف من شمال إفريقيا وهو عدد كبير جدا إذا صح ذلك، أي حوالي25 بالمائة من الأجانب المقيمين هناك تعود أصولهم إلى سكان المغرب العربي، أغلبيتهم يقيمون في مكة والمدينة ومن ضمنهم بعض قدماء المحاربين[1].

وهناك إحصاء سري قامت به الدوائر الفرنسية لعدد مسلمي إفريقيا الشمالية المقيمين في الحجاز رصد حوالي 354 رب أسرة، من بينهم 25 شخص مسجل في القنصلية، يقيم تسعين منهم في مكة، يعيلون كلهم حوالي 500 شخص من نساء وأطفال إضافة إلى ثمانية وثلاثين يعيشون في ظروف صعبة لوحدهم.

أما في جدة يوجد حوالي واحد وثلاثون شخص يعيلون خمسة وسبعين فردا، ووصل عددهم في المدينة إلى حوالي 232 شخص يعيلون 1314 من نساء وأطفال.

لكن ما هو ملاحظ أن القليل فقط من قام بتسجيل نفسه وإخطار القنصلية الفرنسية بذلك، خوفا من ملاحقات من طرف السلطات الفرنسية.[2]

لكن دراسة أخرى سنة 1946 أجملت عدد الجزائريين من 3000 إلى 4000 شخص، ووصفتهم بمتواضعي الحال يستقر أكثرهم في المدينة المنورة بحوالي 1700 شخص أكثرهم من بسكرة، ووادي سوف يشتغلون في الحرف، المقاهي، في البساتين، كما نجح البعض في أن يشكل ثروة كبيرة، أما الفقراء منهم فيلقون الدعم من وقف المغاربة (رباط سيدي عثمان) أما النساء المغاربيات الكبيرات في السفن فيتم إيوائهم في ربط النساء بالمدينة[3].

---

[1]– منذر سقير، العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينات والثلاثينات الميلادية من خلال الوثائق المحفوظة صورة منها في دارة الملك عبد العزيز،الجزء الثاني,العدد الأول ,محرم,1423, ص118.

[2]– منذر سقير، مرجع نفسه، ص118.

[3] –AOM. Rapport Zanettacci , 1946. 4I176.

ويذكر حجاج من منطقة عما موسى غليزان، أنهم وجدوا هناك في الحجاز قاضهم الشرعي السابق، الذي استقر هناك وأصبح يعمل ترجمان في القنصلية، وساعدهم في الكثير من الأمور، كما استطاع بعض الجزائريين المقيمين هناك من الاقتران بنساء حجازيات وبذلك أصبح يتمتعون بنفس حقوق والواجبات وفق القوانين السعودية[1]، كما استطاع البعض منهم الخدمة في الوظيف العمومي، كما اشتغل البعض منهم كمطوف[2].

ويبدو أن الجزائريون عرفوا برغبتهم في الهجرة والاستقرار في المشرق حتى أصبح يخطب ودهم الكثير هناك، حيث بعدما قام مئات الحجاج الجزائريين من القطاع القسنطيني من عين البيضاء، تبسة، خنشلة، بالمرور برا عبر الأردن سنة 1947 رحب بهم ملك الأردن عبد الله الأول، واقترح عليهم الاستقرار ووعدهم بإقطاعهم أراض هناك[3].

ويبدو أن البعض من الجزائريين حقق نجاحا كبيرا واستطاع أن يكسب ود وثقة الملك السعودي, حيث سمح هذا الأخير للحاج الشاوي بشراء وامتلاك حوالي 20 هكتار في نواحي المدينة، ولا نضن أن هذا الامتياز يمنح لشخص عادي، لكن بعض التقارير تشير أن الحاج الشاوي كان يحذر السلطات السعودية من بعض الجزائريين الذين يعملون عيونا، وجواسيس لحساب الإدارة الفرنسية[4]، لكن الحاج الشاوي كان يأتي بصفة مستمرة إلى الجزائر، ويبدو أن السلطات الاستعمارية كانت تراقبه بدون أن تتعرض طريقه.

لكن هناك تقريرا فرنسيا آخر ذكر أهمية الجالية المغاربية في الحجاز وبالخصوص في المدينة، ووصفها بالمندمجة في المجتمع المدني، لكنها لا ترقى لتلعب دورا مؤثرا في المجتمع الحجازي[5]، إلا أن ذلك لم يمنع اكتساب الجالية الجزائرية سمعة طيبة في الحجاز مازالت تحافظ عليها لوقتنا الحالي.

---

[1] –AOM, SLNA,Pèlerinage 1949. 4 I 176.

[2] –Ibid.

[3] –AOM, Rapport Zanettacci 1947. 4 I1 76.

[4]–AOM, Rapport Bencheneb 1946,81F841.

[5]–AOM, SLNA, Rapport 1954, 81F647.

ويبدو أن اندلاع الثورة الجزائرية لم يوقف هذه الهجرة بل زاد من حدتها حيث سجل تقرير سنة 1955 تزايد كثرة الحجاج الذين يؤتون بصفة فردية ويدخلون الحجاز عبر الأردن، مما أقلق السلطات السعودية التي أصدرت أوامر بمنع هذه التسللات وقيامها بترحيل مائتين منهم كانوا مقيمين بصفة غير شرعية على نفقتها، ويبدو أن هذه الظاهرة أصبحت تقلق السلطات السعودية[1].

ويبدو أن حال بعض المقيمين هناك أصبح يرتى له مما أضطر السلطات الفرنسية إلى إرسال 165 قنطار من القمح لفائدة الرعايا الفرنسيين في السعودية بمناسبة موسم الحج[2]، كما قام الحجاج على متن سفينة أطوس Athos سنة 1956 بجمع تبرعات لصالح الجزائريين المعوزين المقيمين في الحجاز، وصلت هذه التبرعات إلى حوالي 84.000 فرنك، هذا إضافة إلى أموال الصرة التي كانت لا تقل عن 200.000 والتي كانت تذهب سنويا مع البعثة الرسمية لصالح الفقراء الجزائريين في الحجاز.[3]

إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار هذه الظاهرة، فقد سجل موسم الحج لسنة 1955 تخلف حوالي مائة وخمسين حاج عن رحلة الإياب، تبين بعدها عن نيتهم المسبقة في الاستقرار في الحجاز[4]، وفي نفس السنة هاجر حوالي واحد وخمسين شخص من واد سوف بنية الاستقرار نهائيا في الحجاز، وهو عدد كبير مقارنة بظرفية هذه الهجرة وخروجها من منطقة واحدة[5]. ويذكر المحافظ الحكومي المرافق المرافق لبعثة الحجاج كيف جهر ثلاثة حجاج صراحة بنيتهم الإقامة في الحجاز وهذا رغم تحذيراته وتهديداته لهم بأشد العقوبات[6].

ويبدو أن عدد أفراد الجالية الجزائرية ارتفع بحوالي ثلاثين بالمائة من سنة 1951 إلى سنة 1956 فقط[7]، وهو رقم كبير، ليس من اللائق أن نربطه مباشرة بظرفية الثورة الجزائرية فقط، بل في تلك السنوات رفعت القيود على تنقل الجزائريين، وألغي العمل بالترخيص للانتقال خارج الجزائر، كما سمح

---

[1]–AOM, Rapport Zanettacci 1955,4I176.

[2]–AOM, 81F839.

[3]–AOM, Rapport Fernand Clauzel 1956,4I176.

[4] –AOM, Rapport Paul Nouvaillac 1955. 81F841.

[5] –AOM, 93/ 4485.

[6] –AOM, Rapport 1957,4I176.

[7] –AOM, Rapport Lakhdari Abdelali 1958, 93/4485.

بالذهاب للحج عن طريق البر، كلها عوامل حسب رأيي ساعدت على زيادة أعداد الجالية الجزائرية في الحجاز، كما أن الظروف المعيشية تحسنت شيئا ما في الحجاز، وحتى الجزائريين خرجوا من ظرفية الحرب العالمية الثانية وأهوالها، وأعيد الارتباط مع بقية جهات العالم بتطور المواصلات ودخول النقل الجوي في الخدمة، ورفع القيود كما ذكرنا على تنقل الأشخاص والممتلكات.

لكن رغم إقرار القوانين السعودية بمنح المقيمين الشرعيين لمدة أكثر من خمسة سنوات حق الجنسية السعودية، إلا أن أكثر أفراد الجالية الجزائرية لمن يتخلوا على حق المواطنة الفرنسية[1]، رغم أن الكثيرين رفضوا إخطار السلطات القنصلية الفرنسية عن إقامتهم في الحجاز .

كما قام الجزائريون في الحجاز بتوكيل أمورهم للمطوف المغاربة المشهور "سي أحمد الرفاعي" الذي كان يقدم نفسه على أنه الممثل الشرعي للجزائريين في الحجاز[2]، لكنهم في نفس الوقت تضرروا كثيرا بعد انقطاع العلاقات الفرنسية السعودية ابتداء من سنة 1957، وذلك لانقطاع وصول أموال الصرة التي كانت تساعد فقراء الجالية الجزائرية في الحجاز.

وفي الأخير نستعرض أسماء عوائل جزائرية أثرت البقاء في الحجاز بعد أدائها لفريضة الحج حسب تقرير فرنسي سنة 1958[3].

عائلة شويحة الحاج قويدر من الجلفة (3 أفراد)

عائلة حوحو محمد بسكرة (3 أفراد)

عائلة مسعودي صالح بسكرة (خمسة أفراد)

عائلة بشيشي مبروكة بسكرة (3 أفراد)

عائلة مود علي الواد (أربعة أفراد)

---

[1] –AOM, Audition de M. Tameur Ahmed, Pèlerinage 1959. 93/ 4485.

[2] –AOM, Pèlerinage 1959, 81 F/ 841.

[3] –AOM, Pèlerinage 1958, 81 F / 841.

عائلة ساكر محمود بسكرة (أحدى عشر فردا)

عائلة علوي زينب بسكرة (فرد واحد)

عائلة شكالي مصطفى الجلفة (ستة أفراد).

المبحث السابع: الرحلة الحجازية الجزائرية الحديثة:

لم تتوقف حركة الإنسان بين الشرق والغرب منذ غابر العصور، بعدما ظل ينتقل بشكل مستمر ذهابا وإيابا مخترقا هذا الفضاء الواسع الذي كان ولا يزال يمثل مهد الحضارات والرسالات، وكانت هذه الرحلة ليست مجرد رحلة أبدان بل رحلة أبدان وأرواح، بجميع أبعادها الميتافيزيقية باعتبار الشرق أرض الخلاص، يقصدها الحجاج وطلاب العلم والتجار والمغامرين ومستكشفين كل يطلب حاجته ومراده، لكن هذه الحركية بشوقها ولوعتها وأهوالها، التي كانت في مرحلة من المراحل رحلة محفوفة بالمخاطر والمكاره، رغم قدسيتها، وجدنا من أفتى بسقوط فريضة الحج في بعض الأزمنة حتى على المستطيع، بسبب صعوبة واستحالة اختراق الصحراء وصولا إلى الحجاز وقاسوا ذلك على حرمة قتل النفس باعتبارها من مقاصد الشريعة، وقد تطرق الرحالة ابن جبير في رحلته إلى ذلك. حيث يقول:".. فمن يعتقد من فقهاء أهل الأندلس إسقاط هذه الفريضة (فريضة الحج) عنهم فاعتقاده صحيح، لهذا السبب وبما يصنع بالحاج مما لا يرتضيه الله عز وجل، فراكب هذا السبيل راكب خطر ومتعسف غرر..." إلا أن ذلك لم يوقف ركبان الحجاج للذهاب إلى البقاع المقدسة غير أبهين بأهوال ومصاعب الرحلة لنبل المقصد وشرفه[1].

هذه الحركية الدائمة بين الشرق والغرب أدت إلى انتقال الأفكار والمعارف قبل انتقال الأبدان والأجسام، وكما ساهمت في تلاحق الأفكار والثقافات الشعوب، وترتب على ذلك تبلور نتاج حضاري وانساني كبير.

ومن حسن حظنا أن الكثير من المثقفين والعلماء دونوا شهاداتهم ومشاهداتهم في رحلاتهم الحجازية مما شكل لنا تراثا رحليا متميزا، يزخر بمعلومات تاريخية ومعرفية في أسلوب أدبي شيق لا

---

[1]- رحلة ابن جبير، مرجع سابق,ص44.

يمكن الاستغناء عنه، ومن الأمور الملفتة للانتباه، أن المغاربة برعوا وامتازوا عن أشقائهم المشارقة في أدب الرحلات حتى التصق بهم التصاقا عضويا حتى أصبح تراث الرحلة ظاهرة مغاربية بامتياز.

وما يهمنا في بحثنا هذا محاولة تقصي تراث الرحلة الجزائرية في العصور الحديثة، وإن كان يصعب إجراء إحصاء وجرد كل هذه الرحلات حتى في هذه المرحلة ناهيك عن المراحل السابقة، فهناك رحلات حجازية جزائرية كتبت في العهد العثماني لم تصلنا وبعضها وصل مبتورا أو مجتزئا، والبعض وصل كاملا، وهناك ما كتب نثرا والبعض كتب شعرا ونضما، وهناك من استبد به الشوق إلى الرحاب المقدسة، وحال دون إتمام قصده بعد المسافة وقلة ذات اليد، فأطلق العنان لقريحته لتجود بقصائد وهمية إلى الحجاز وهو لم يخرج من محلته[1].

وهناك رحلات منظومة على غرار رحلة سعيد المنداسي "العقيقة"، ومحمد بوراس "الدرر الأنيقة". و"الأزهار الشقيقة المتضرعة بعرف العقيقة" ورحلة بن سايب، ورحلة ابن التريكي، ورحلة الزناقي، كما ألف عبد الكريم الفكون الذي تأمر ركب الحجاج لسنوات ومواسم عدة، ديوانا في مدح النبي صلى الله عليه وسلم[2]. كما لأبي العصيدة البجائي رحلتان مفقودتان، وقصيدة لعبد الله بن عمر بن موسى المغاوري البكري.

ومن الملاحظ أن أدب الرحالات ازدهر أكثر خلال القرن الثامن عشر وذلك بسبب:

- استقرار الوضع السياسي في الإيالة مع حرية التنقل دون الخوف من مخاطر الطريق.
- ازدهار الحياة العملية والأدبية ونشاط حركة التأليف.
- تعلق الجزائريين الدائم ببلاد المشرق والحجاز والتشوق إلى زيارة البقاع المقدسة.[3]

هذا ما ساهم في ظهور رحلات حجازية ألفها علماء ومؤرخين وأدباء جزائريين، منها ما وصل إلينا وهو القليل وأكثرها ضاع ولم يبقى منه إلا اسمه، على غرار "الروضة الشهية في الرحلة الحجازية"،

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص177.

[2]- مرجع نفسه، ص181.

[3]-كتاب جماعي ,الشرق والغرب، مرجع سابق, ص226.

لأحمد بن قاسم بن محمد البوني، والرحلة المجتزئة للعلامة أبو العباس ابن عمار الموسمة "بنحلة اللبيب في أخبار الرحلة إلى الحبيب"، والتي لم يبقى منها للأسف الشديد إلا الجزء الأول المخصص لمدائح ونظم في مديح محمد صلى الله عليه وسلم[1]. ورحلة ابن حمادوش المسماة "لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال"[2]. حققه المؤرخ الكبير أبو القاسم سعد الله، ويبدو أنها هي الأخرى لم تسلم من الاجتزاء، فلم يصلنا منها إلا المجلد الثاني المقسم إلا ثلاثة أقسام، لم يتطرق فيه إلى رحلته إلى الحجاز. بدون أن ننسى بالذكر أول تلك الرحلات الحجازية في العصور الحديثة للعلامة أحمد المقري ورحلته"رحلة في المشرق والمغرب"، رغم أن الرحلة المنقولة عن مخطوط مخروم ومجتزء في بدايته ونهايته[3]. ولعل أهم رحلة جزائرية في العصور الحديثة اعتنت بوصف الرحلة الحجازية وصف دقيقا، هي رحلة الشيخ حسين الورتلاني الموسمة "بنزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار". والتي طبعت دون تحقيق، ولكن رغم ذلك لا يستطيع دارس أدب الرحلة ولا التأريخ للحياة الروحية في الجزائر في العصور الحديثة الاستغناء عنها البتة، فقد حكى فيها بوصف دقيق جميع مراحل رحلته بوصف جغرافي وسرد تاريخي، خاصين بالبلاد العربية، ووصف الطريق التي يسلكها الحجاج وذكر العلماء والصلحاء في كل بلد، والتطرق إلى أحوال ركبان الحجاج وخاصة الركب الجزائري، والشيء الملفت أن الحسين الورتلاني في رحلته لم يكن رحيما مع من صاحبوه في الركب الجزائري حيث قال "أما الركب الجزائري فلا حكم عندهم أصلا، ولا يقفون عند الأمر والنهي..."..." وقع بيننا وبين ركب فزان شنئان لأن أهل وطننا فيهم الجفاء والغلظة وسوء الأدب وعدم أذعانهم للحكم، وسلطان فزان رجل عدل قائم بالأحكام لاسيما أمور السياسة فتقل عليهم المشي جميعا"[4]. كما تطرق لهيبة الركب الجزائري قائلا:" فلا تجد سارقا يدور بنا ولا قاطع طريق ليلا ونهار خوفا من الركب لكثرته وكثرة سلاحه لاسيما الركب الجزائري نعم الركب المصري كان يخاف منا".[5] أما القرن الثالث عشر الهجري فشهد تأليف عدة رحلات حجازية كثيرة منها رحلة "محمد بن أحمد بن عبد القادر الناصري المعسكري" المعروف "بأبي راس" وعنوانها "فتح الإله ومنته في

---

[1]- بن عمار أبي العباس سيدي أحمد ، نحلة الحبيب اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب، طبعة فونتانة، الجزائر، 1902.

[2]- ابن حمادوش، لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، طبعة المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

[3]- أحمد المقري، رحلة المقري إلى المغرب والمشرق، تحقيق الدكتور محمد بن معمر، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2004.

[4]- حسين الورتلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، دار مكتبة الصوفية، القاهرة، ص622- 623.

[5]-مرجع نفسه، ص394.

التحدث بفضل ربي ونعمته"، وهي متوفرة لحسن الحظ كاملة محققة ومطبوعة، وكان في طول رحلته يسهب في ذكر العلماء والأولياء، وطلبة العلم في كل محلة دخلها، كأنه كان ذلك الهم الأول والأخير له، وبذلك غلب على رحلته الطابع العلمي الخالص، وهو هم لاحق العلامة أبي راس طول حياته، وهذا ما يفسر لنا كثرة تأليفه حتى عد نظير الإمام الكبير جلال الدين السيوطي في قوة وكثرة التأليف، رغم ذلك لا يمكن الاستغناء على هذه الرحلة، والتي من الرحلات القلائل التي وصلت إلينا كاملة[1]. وما ميز أبي راس عن أقرانه من كتاب الرحلات الحجازية أنه ترك لنا رحلتين الثانية التي ذكرناها والتي كتبها في رحلته إلى الحج سنة 1226هـ، أما الأولى موسمة "عدتي ونحلتي في تعداد رحلتي"، والتي تمت سنة 1204هـ. وهناك رحلة حجية أخرى "لعبد الرحمن المجاجي" رحلة إلى مكة التي لا نعرف عنها الكثير، سوى أنها نظمت شعرا في قصيدة فصيحة بسيطة التعبير تجمع بين التصوف والتاريخ والتراجم والجغرافية، كما يمكن اعتبارها شهادة حية عن زمن الشاعر في القرن التاسع عشر، لكن وصفه للحجاز كان مقتبسا مقارنة مع المدن والأقطار التي مر بها، وتوجد نسخة من هذه الرحلة لم تطبع بعد في المكتبة الوطنية تحت رقم 1564 .

ويبدو أن الرحلات الحجازية النظمية لم تقل عن الرحلات النثرية، فإلى جانب عبد الرحمن المجاجي يوجد رحلة سعيد المنداسي (1088هـ/ 1677م) التي تعرف بـ"العقيقة" جاءت في حوالي 303 بيت، ركز فيها على مدح النبي صلى الله عليه وسلم والبقاع المقدسة، إضافة إلى رحلة الشاعر الكبير بن مسايب في منتصف القرن 16 الميلادي[2]، من تلمسان إلى مكة، حيث نظمها شاعرنا في شعر شعبي ملحون، يعكس تراجع الثقافة الجزائرية في تلك الفترة ودخولها مرحلة الجمود والتقليد، أدت إلى ازدهار الشعر الشعبي الملحون الذي برع فيه الكثيرون على حساب الشعر الفصيح، والملفت للانتباه أن حتى العلماء والمقتدرين من فطاحل الشعراء القادرين على تنظيم القصيدة الفصيحة، انتهجوا طريق الشعر الملحون لمسايرة العصر وللوضع العام. رغم ذلك نظمت قصائد في الشعر الفصيح تخليدا لهذه

---

[1]- الناصري أبي راس ، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.

[2] -Bencheneb Mohamed, « Itinéraire de Tlemcen à la Mekke ». RA.N° 44. 1900. P 161.

الرحلات الحجازية على غرار رحلة "محمد بن منصور العامري التلمساني" التي نظمها سنة 1748 والتي مطلعها

أزمع السير إذا دهت أدواء   لشفيع الأنام فهو الدواء

إلى جانب رحلة المصعبي المتوفي سنة 1817، وهو "عبد الله بن عبد العزيز التميني المصعبي"، ويشرح أطوار رحلته من بني يسغن إلى البقاع المقدسة[1].

أما الرحلة الحجازية في القرن الثامن عشر فأبرز من ألفوا في هذا الفن الأمير المجاهد عبد القادر بن محي الدين في مذكراته التي وصف فيها رحلته إلى الحجاز وتجوله في الشام وبغداد، حيث زار هناك مقام عبد القادر الجيلاني صاحب الطريقة القادرية التي يعد الأمير من أتباعها وأبيه محي الدين مقدمها في الجزائر، ورغم أن سيرة الأمير ورحلته جاءت في مذكرات جد مختصرة ومقتضية، إلا أن رحلاته تشكل لنا صورة المشرق العربي من خلال هذه الرحلات خاصة في هذه الفترة من تاريخ الجزائر في العهد العثماني.

ويبدو أن دخول الاحتلال الفرنسي قلب الأمور رأسا على عقب وأضر كثيرا بالحياة الثقافية، حيث لم تشهد الجزائر لعقود عدة أي تأليف يكاد يذكر وذلك في شتى العلوم، بعدما تم القضاء على التعليم التقليدي، وتم التضييق على العلماء وحلقات العلم، مما أثر على الإنتاج العلمي بشكل كبير. فبعدما اشتهر علماء الجزائر وشعائرها، بتنظيم وتأليف رحلاتهم الحجازية نظما ونثرا حتى أضحى هذا الفن من أشهر الفنون، لم تسجل لنا المصادر أي تأليف في الرحلة الحجازية خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على ما يبدو تأثر الجزائريون بسياسة المنع والتضييق التي مارستها فرنسا في حق الجزائريين وحرية ممارسة شعرئهم الدينية، ولم ينل شرف الذهاب إلى الحج في سنوات العادية إلا بعض المحظوظين من رجال الدين، والقياد والأغوات وقدماء المحاربين وكلهم من ذوي المستوى العلمي المتواضع، وحتى زعماء الإصلاح كما سنرى قل من نظم أو ألف في هذا الفن، اللهم إلا البعض

---

[1]- سعاد أل الشيخ، رحلة المجاجي من القرن التاسع عشر، ندوة الرحالة العرب والمسلمين، اكتشاف الذات والآخر ندوة الرباط الثانية، 2009.

الإشارات التي جاءت في أثار البشير الإبراهيمي، أو الاستثناءات التي مثلها كل من العلامة الطيب المهاجي، والشيخ محمد منصور الغسيري الباتني والتي سوف نعود إليها بعد ذلك.

إلا أن أهم الرحلات الحجازية في الفترة الاستعمارية رحلة "ابن عبد الله الحاج العربي" الموسمة بـ"الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى الحجاز" التي لا نعلم عنها الشيء الكثير إلا الاسم للأسف الشديد، ورحلة "العربي بن عبد القادر بن علي المشرفي المعسكري التلمساني الفاسي" المتوفي عام 1313 هـ والتي سماها "الرحلة العريضة لأداء الفريضة".

لكن أبرز وأهم رحلة حجازية جزائرية في القرن العشرين هي بلا شك رحلة القاضي المعسكري الإباضي الموسومة بـ"التحفة البهية في الرحلة الشرقية"، لصاحبها "يدر أحمد بن الحاج حمو" المولود في 1857، والذي يعد من أعيان بني يسغن بميزاب، كان له اهتمام كبير بعلوم شتى، سجل تفاصيل رحلته لبيت الله الحرام التي طبعها سنة 1914، وكان قد حج سنة قبل ذلك، وحكى عن مسار رحلته التي كانت شاقة لكن لم يذكر مدى معاناة الحجاج الجزائريين وتضييقات الإدارة الاستعمارية لأسباب يمكن فهمها بما أنه يتولى منصبا رسميا، حيث أقل سفينة ألمانية إلى نابولي الإيطالية ليتجه إلى مصر متنقلا بين مدنها ثم إلى الحجاز ليقضي أسعد أيام حياته كما ذكر هو، تم زار بعدها الأقطار الشامية دمشق بيروت ثم فلسطين حيث زار القدس الشريف، ثم عاد مرة أخرى عن طريق مصر. ومما لاحظته في مسار هذه الرحلة أن القاضي صاحب الرحلة اتخذ مسارا غير عاديا لا يمكن أن يكون نفس مسار باقي البعثة الجزائرية لتلك السنة، حيث لم أعثر من خلال كل قراءاتي حول الموضوع أن البعثة مرت عبر إيطاليا، كذلك لم يكن يسمح لأعضاء البعثة المرور والتجوال في المدن الشامية، وبذلك نرجح أن المؤلف ذهب إما وفق تصريح خاص واستثنائي، أو ذهب في مهمة رسمية، مثله مثل أحمد بن شريف الذي إذا تتبعنا مسار رحلته يشبه لحد كبير مسار رحلة القاضي المعسكري الإباضي، باستثناء المرور عبر إيطاليا، وخاصة أن الكاتب من مصر توجه مباشرة إلى الأستانة، وعاد من هناك بعد زيارة أهم المدن العثمانية. وللأسف الشديد كانت هذه الرحلة لأعوام عديدة مغمورة، حتى تم اكتشافها في

إحدى كنائس منطقة غرداية، [1]وهي تنتظر من يعيد تحقيقها ونشرها، ونؤكد على أهمية هذه الرحلة من حيث مادتها العلمية وظروفها الاستثنائية.

إضافة إلى رحلة السابقة، فمن بين أهم الرحلات الحجازية الجزائرية في النصف الأول القرن العشرين في رحلة العلامة الشيخ الطيب المهاجي وهو "الطيب بن المولود بن مصطفى" المولود في 1881م، بالقعدة من قبيلة أولاد علي إحدى قبائل بني عامر، وهو علم من أعلام الفكر والثقافة بمدينة وهران، ورفع فيها راية الإصلاح وتصدر للفتوى والتعليم بها، وله مواقف بطولية في التصدي لمحاولات الاستعمار طمس هوية الشعب الجزائري، كما يشهد له دفاعه المستميت على الأوقاف الإسلامية الجزائرية من خلال مذكرته المشهورة المرفوعة للحكومة الفرنسية، ودفاعه كذلك على التعليم الأصلي، كما يكفيه فخرا أن ابنه الأستاذ زدور إبراهيم بلقاسم من أوائل شهداء الثورة الجزائرية، كما كان المفتي الرسمي لمجاهدي منطقة وهران، وله باع طويل في العلم والتعليم والتأليف والتدريس والإفتاء، عرف به طول حياته حتى وافته المنية في 17 أكتوبر 1969 بوهران عن عمر يناهز 88 سنة، ودفن بمقبرة مول الدومة بحي الصنوبر بوهران، فبكته وهران صغيرها وكبيرها[2].

وقد رحل الشيخ إلى الحرمين الشريفين في رحلته الأولى سنة 1932. والتي خلدها في رحلته الشهيرة "أنفس الذخائر وأطيب المآثر في أهم ما اتفق لي في الماضي والحاضر". روى لنا في أسلوب شيق و راقي أطوار هذه الرحلة. وقد أشار المؤلف في مقدمة الطبعة إلى أسباب تأخر طبع الكتاب الذي جاء كما قال "لا يتفق ومصلحة الاستعمار...ولا يوافق هواه وأغراضه الدنيئة".." إذ هو عند كل مناسبة ينتقد تصرفات الاستعمار المنافية للعدالة ويعيب قوانينه المتعسفة الشاذة..."[3].

ثم تطرق إلى نشأته ونسبه وأطوار تعليمه وشيوخه، ولم ينسى الرد على الناصري السلاوي صاحب الاستقصاء، ومغالطاته حول الأمير عبد القادر وما ذكره من أمور غير صحيحة لا تستقيم،

---

[1]- سعاد آل الشيخ ,الرحلة الحجازية السياحية، التحفة البهية في الرحلة الشرقية ليدر الحاج أحمد حمو نموذجا, المؤتمر الدولي الأول الدوحة 2010. ندوة الرحالة العرب والمسلمين، اكتشاف الذات والآخر.

[2]- الهواري ملاح، الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري، مكتبة الرثاء للطباعة والنشر، الجزائر 2004, ص16.

[3]- الطيب المهاجي، أنفس الذخائر ,مرجع سابق,ص3.

ثم ذكر رحلته في طلب العلم ومختلف إجازاته العلمية، كما لم ينسى أن يشكر في البداية جهود المملكة العربية السعودية في السهر على خدمة الحاج وتوفير الأمن ويضحد ادعاءات السلطات الاستعمارية بخلاف ذلك، وإن كان رحلة الشيخ المهاجي، ذكر فيها كل مشاهداته في رحلاته العلمية إلى تونس والمغرب ورحلته إلى الحج، فلا يمكن أن نعتبرها رحلة حجازية خالصة رغم أهميتها.

إلى جانب هذه الرحلات المهمة في الفترة الاستعمارية وجب ذكر رحلات أخرى لا تقل عنها أهمية، كرحلة "محمد منصور الغسيري الباتني" سجلها في رحلة حجه لسنة 1953 ونشرها في جريدة البصائر، وكان بمعية الإبراهيمي قد حضرا مؤدبة العشاء التي أقامها ولي العهد سعود على شرف رؤساء البعثات، كما اتسمت هذه الرحلة بأسلوب أدبي رفيع مفعم بمشاعر دينية جياشة، وبتأثر كبير لصاحبها لحال الأمة الإسلامية.

إضافة إلى بعض الرحلات الإباضية مثل رحلة الشيخ أطفيش وهي رحلة منظومة، ورحلة "حمو بن باحمد بابا وموسى" التي كتبها سنة 1957، والموسومة ب"الرحلة السنية المقتضية للأحكام القرآنية والسنية"[1].

وكذلك رحلة الشيخ "أبي اليقضان" الموسومة ب"رحلتي إلى بيت الله الحرم" سنة 1960، والتي أشار إليها الباحث "وليد زوهري" لكن لم أعتر لها عن أي أثر حتى الآن، وآخر الرحلات هي رحلة "إبراهيم بن ساسي "العقد الماسي في رحلة الحج إبراهيم بن ساسي".

هذه الرحلات التي ذكرناها كلها رحلات حجازية، روى أصحابها تفاصيل وأطوار هذه الرحلة بخيرها وصعابها ويبدو أن هناك رحلات أخرى حجازية جزائرية لكنها كتبت باللغة الفرنسية وأبرزها رحلة "أحمد بن شريف" صاحب أول رواية جزائرية، ولد أحمد بن شريف سنة 1879 في نواحي الجلفة من أولاد سيد أمحمد أحد بطون أولاد نايل، سليل عائلة من أعيان المنطقة، زاول دراسته في ثانوية الجزائر العاصمة، ثم التحق بالأكاديمية العسكرية الفرنسية بسان سير شارك في الحرب العالمية الأولى، والقي القبض عليه، لكن أطلق سراحه بنهاية الحرب توفي إثر إصابته بمرض الحمى الصفراء في

---

[1]- زوهري وليد، أدب الرحالة الجزائريين إلى مكة والمدينة، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، العدد الأول، يونيو 2012.

سنة 1921. ولقد قام أحمد بن شريف برحلة إلى البقاع المقدسة سنة 1913 خلدها بكتاب أصدره باللغة الفرنسية[1]، يحكي مجمل أطوار هذه الرحلة موسم بـ "Aux villes saintes de l'Islam"، يحكي لنا قصته ورحلته بدءا من رحلته ودخوله إلى الحجاز، والتطرق لأركان الحج الوقوف بعرفة، المبيت في منى، ثم سفره إلى الشام فبيروت، ثم يافا والقدس الشريف ومجمل مشاهداته هناك، ثم الرجوع لزيارة المدنية المنورة. ولا محالة أن مسار الرحلة غريب جدا لم نعهده في أي رحلة أخرى. ويبدو أن الكاتب حظي بمعاملة خاصة من طرف الإدارة الاستعمارية، التي سمحت له الخروج عن المسار المعهود للرحلات البعثة الرسمية للحجاج، كأنه كان في مهمة خاصة، لغرض معين، ويشبه لحد ما رحلة القاضي المعسكري الإباضي السابقة الذكر، والتي كانت في نفس السنة أي سنة 1913، كأن الرجلين كانا في مهمة خاصة كلفا بها من طرف الإدارة الاستعمارية، وإلا فكيف نفهم تمكن الرجلين من تغيير مسار الرحلة ونحن نعلم الرفض الشديد للإدارة الاستعمارية لأي تغيير يحدث لمسار رحلة الحج، وهي التي كانت تعمل دائما جاهدة للتقليل قدر الإمكان من مدة الحج[2].

وكذلك ما هو ملاحظ من رحلة أحمد بن شريف أنها غاية في تمجيد فرنسا وجهودها في توفير سبل الراحة لرعاياها الحجاج، وفي نفس الوقت الانتقاد الشديد لظروف الإقامة في الحجاز، وحال المقيمين الجزائريين الذي فروا إلى هناك هروبا من سلطة المحتل، حيث يكشف كذلك حالة الحجاج الجزائريين المتخلفين هناك، الذين كانوا ينتظرون الفرصة للرجوع إلى ديارهم لولا خوفهم من العقوبة، كما لم ينسى التركيز على سوء الأخلاق وانعدامها هناك من استغلال للحجاج وانتشار الرشوة لدى الضباط الأتراك وغلاء المعيشة، وغمزه أهل الحجاز بقلة الدين، وذلك بشكل غير مباشر حيث يحكي تفاصيل حاج جزائري من المتخلفين هناك والراغبين في العودة إلى الجزائر حيث قال له:

"Ah ! sidi ،depuis trois ans j'attends le jour bienheureux ou ،je pouvait revoir ma chère tribu et y mourir en paix ،la bas en craint dieu."

[1] –Ahmed Bencherif, Aux villes Saintes de l'Islam, Paris, Hachette 1919.

[2] –Ibid. P21.

ويبدو أن بن شريف كان مستميتا في الدفاع عن فرنسا وإدارتها ومبالغا في انتقاد الشرق على العموم والحجاز على الخصوص. وكذلك ما يؤكد المهمة الرسمية التي كلف بها الكاتب، أنه أردف هذه الرحلة بتقرير رسمي إداري عن الحج في سنة 1913، ولا يفعل ذلك إلا من كان مكلفا بمهمة رسمية.

ثاني رحلة مكتوبة باللغة الفرنسية والتي تثير الانتباه هي رحلة "الحاج الشريف قاضي" المولود في أكتوبر 1867 في سوق أهراس قبيلة الكبلوتية من عائلة تولت القضاء وتوارثته .تحصل على البكالوريا، وتجنس وعمره واحد وعشرين سنة، ثم كان أول جزائري يلتحق بكلية الحربية المتعددة التقنيات، شارك في الحرب العالمية الأولى، وكان ضمن البعثة السياسية والعسكرية بقيادة سي قدور بن غبريط والعقيد بريمون التي زارت الشريف حسين سنة 1916، وهناك أصبح مستشار الأمير علي فترة الحرب[1]. هذه الرحلة أهلته أن يكتب عن ما شاهده هناك كتاب بعنوان "Terre d'Islam"[2] أرض الإسلام ,حكى فيه عن زيارة بيت الله الحرام، وأركان الحج، وعن العلاقات الفرنسية الحجازية، في الفصل الأول المعنون بالرحلة يحكي عن الحج والمناسك والإقامة بمكة، وزيارة رابغ، ينبع، بير درويش، الفصل الثاني جاء على شكل دراسة سوسيولوجية لحياة البدو، على غرار مسألة تعدد الزوجات في المجتمع البدوي، ثم حول الديانة الإسلامية، اللغة العربية، الشعر البدوي، وعلم الفلك لدى العرب، أما الفصل الثالث فكان عن أراءه حول إمكانية النهضة الإسلامية وكيف تكون. أما في الملاحق فتكلم عن الحجاز ونجد وطرق المواصلات هناك. وتشكل لنا هذه الرحلة أفكار حاج شريف قاضي المتأثر بشكل كبير بالأفكار الفرنسية، ولا غرابة في ذلك بما أن الرجل متجنس[3]. وأصبح مضرب مثل للمتجنسين وإمكانية اندماجهم في المجتمع الأوربي، حتى وصل إلى رتبة عقيدة في الجيش الفرنسي. ولذلك لا تختلف رحلته عن رحلته سلفه أحمد بن شريف المدافعين عن فرنسا والمبالغين في انتقاد الشرق وحضارته، ويبدو أن الرجلين خدم تحت راية العلم الفرنسي كمجندين في الحرب العالمية الأولى، وبذلك كانت لهم مهام في الشرق الأول قبل الحرب والثاني أثناءها، حتى شبه الثاني بلورنس العرب لعمله الدؤوب لمحاربة الدولة العثمانية في الحجاز.

---

[1] –Ahmed Benchérif, Op.cit. , p 19.

[2] –Cadi Hadj Cherif,Terre d'Islam. Charles Lavauzelles Imp Heintz, Oran, 1925.

[3]-Cadi Jean Yves Bertrand, Le colonel chérif Cadi. Serviteur de l'Islam et la république, Maisonneuve et la rose. Paris. 2005.

ولا يمكن في آخر هذا البحث عدم التطرق إلى رواية المفكر الكبير مالك بن نبي التي كبتها باللغة الفرنسية حول فريضة الحج الموسمة بـ" Le pèlerinage du pauvre"، والتي تحكي رحلة الحج لرجل جزائري كان عربيدا مهمشا، وإذا به يقبل على التوبة ويؤدي مناسك الحج ويرجع رجلا جديدا، حتى وإن كانت الرواية من نسج الخيال، إلا أنها تسمح لنا بمعرفة ظروف الرحلة إلى الحج في تلك الفترة من أواخر العهد الاستعماري للجزائر، وبالضبط فترة الخمسينات وكذلك تتطرق لعوائد وتقاليد الحجاج الجزائريين، ويسمح ذلك على قراءة فريضة الحج في الضمير الجمعي الجزائري.[1]

[1] –Malek Bennabi, Labbeik, le pèlerinage du pauvre, op.cit. .

المبحث الأول:القوى الاستعمارية ونظرتها إلى الحج.

لقد تنبهت القوى الاستعمارية بشكل كبير للخطورة التي قد يشكلها الحج على رعاياها ومصالحها الاستعمارية. فهذه الرحلة المقدسة العابرة للحدود أرقت كثيرا القوى الاستعمارية التي ترددت كثيرا في كيفية التعامل معها، ولذلك تراوحت سياستها اتجاه هذه الفريضة بين المنع والتقييد والتأطير أو رفع اليد مع المراقبة. وإن كانت هذه السياسات قد تباينت من قوة استعمارية لأخرى، وكذلك حسب نوع الهيمنة المفروضة على المستعمرات من حماية، انتداب، أو استعمار مباشر، حيث لم تكن تطبق نفس التدابير مثلا على الجزائر التي كانت عبارة عن مستعمرة استيطانية، على تونس والمغرب التي كانت مستعمرات فرضت عليهم نظام الحماية. ففي بعض السنوات كان يمنع الحج في الجزائر ويرخص في تونس والمغرب لتباين الرؤى والأهداف بين الحاكم العام في الجزائر، والمقيم الفرنسي في تونس، حسب أوضاع كل بلد على حدى. وكان الخوف كل الخوف من الخطاب الديني الممارس أثناء موسم الحج، ونشاطات الحركات الانفصالية والعناصر الموسومة بالخطورة والتطرف والفوضى، التي يمكن أن تكون قد اتخذت من الشرق وبالخصوص من الحجاز ملاذا لها من السلطات الاستعمارية، ومن هناك كانت تبث أفكارها وتركز جهودها لإعلان التمرد والثورة ضد السلطات الاستعمارية[1].

وزاد هذا الاعتقاد رسوخا عندما ربطت السلطات الانجليزية بين الحج وبين الثورة "سباي Cipayes"سنة 1857، والتي تم الزعم أنها جاءت بعد تنسيق بين عناصر متمردة في الداخل وبعض الجهاديين في الخارج وثم ذلك أثناء مواسم الحج، كما تم الزعم ولا نظن أن ذلك صحيحا، أن ثورة بوعمامة في الجزائر كان بتأثيرات وتنسيق في زمن الحج، وكانت فرنسا تخشى من احتمالات تأثير رعاياها من الحجاج المغرب العربي برعايا دول أخرى، الذين كانوا لا يزالون يتمتعون بالحرية، وزاد الخوف من تأثيرات الحجاج المصريين خاصة بعد الصراع مع بريطانيا أثناء الثورة العُرابية[2]، والخوف

---

[1] -Chiffoleau silvya, Pèlerinage à la Mecque a l’époque coloniale, op.cit., P132

[2] -Ibid,P133

الشديد من الشوام الذين كانوا يتمتعون بثقافتهم السياسية الكبيرة وكرهم للاستعمار، زاد من ذلك سياسة عبد الحميد الإصلاحية، وبعدها إصلاحات رجالات الاتحاد والترقي، وضغط الثورات الشعبية في الجزائر, التي لم تهدأ خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والثورات في إندونيسيا والهند، وإضافة إلى الانتشار غير المفهوم وغير المنطقي حسب الأوربيين للإسلام في إفريقيا السوداء والذي تزامن مع الحملات الاستعمارية وضعف وإنحطاط العالم الإسلامي، زاد من ذلك الثورة التركية وانتشار الوعي القومي العربي، وتأسيس الجمعيات العربية، كل هذه العوامل كانت تؤرق وتخيف السلطات الاستعمارية أدت بها لتوخي الحذر في تعاملها مع فريضة الحج[1].

ولذلك أضحى التفكير جليا عند بعض القوى الغربية في إلغاء هذه الفريضة بشكل جذري، كما كان الشأن مع الإمبراطورية الروسية، خاصة بعد ثورة الزعيم القوقازي والرجل الصوفي "إيشان محمد صابر أوغلي" سنة 1898، بعدما تم الزعم أنه أجرى اتصالات مع أطراف في اسطنبول. وكانت هذه الثورة على ما يبدو تنديدا بفساد الأخلاق، والانحراف عن الشرع وإلغاء الزكاة، والتعدي على الأوقاف، والتضييق ومنع الحج إلى البقاع المقدسة، هذا المنع الذي تواصل تحت ذريعة انتشار وباء الكوليرا[2].

لم يكن لروسيا أي تنظيم رسمي للحج حتى سنة 1916، رغم أنه وانطلاقا من مرافئ "باتوميBatoumi" في جورجيا، كانت العديد من السفن تقل الحجاج الروس إلى الحجاز، لكن كان الأمر يتم بشكل فردي وبدون مراقبة أو دعم من الحكومة الروسية، كما كان يحرص رعايا الامبراطورية الروسية من المسلمين من شبه الجزيرة القزم، وقازان على الهجرة لطلب العلم ولدراسة العلوم الشرعية في الحجاز، وكانوا يتلقون إعانات من الحجاج الروس أثناء مواسم الحج والذين أسسوا "الجمعية العلمية للطلبة المسلمين الروس" التي كانت تتعهد بمساعدة الطلبة والحجاج الروس[3].

---

[1]- Chiffoleau, le pèlerinage à la Mecque a l’époque coloniale, op.cit., P143

[2]–يغيم ريزفان, رحلة عبد العزيز يلتشين إلى مكة, مرجع سابق,ص 8.

[3]- AOM, Rapport Louis Marin 1916, frais d’une mission en Arabie ,81F841

لكن رغم ما يقال عن إغفال روسيا تنظيم وتأطير الحج بشكل رسمي، لكنها كانت تراقب من بعيد الحجاج الروس وتخصص أحسن السفن لنقل الحجاج بالمقارنة مع سفن الدول الغربية الأخرى[1] .

ورحلة الضابط "عبد العزيز يولتشين" إلى الحج هي خير دليل على مراقبة الإمبراطورية الروسية لشؤون الحج وتحركات رعاياها المسلمين، والذين سيتعرضون للتضييق الشديد في ممارسة حرياتهم الدينية بشكل كامل أثناء الحقبة السوفياتية حتى وفاة ستالين، حيث مباشرة بعد ذلك وبعد غياب طويل استفاد 10 آلاف حاج سوفياتي من مجانية الحج لمواسم الحج لسنة1954.[2]

أما الرعايا المسلمين في المستعمرات الايطالية بليبيا والحبشة والقرن الإفريقي، فقد عانوا من الأمرين، على اثر إهمال سلطات الايطالية لتنظيم شؤون الحج بدون المنع القسري إلا لفترات معينة، لكن رغم ذلك حاولت السلطات الاستعمارية تغيير مسار الرحلة إلى الحجاز من طرق قوافل الصحراء الوعرة، إلى محاولة تنظيم الرحلة من الموانئ الاريترية والصومالية القريبة من الحجاز، وأثناء فترة الحكم الفاشي حاولت السلطات الايطالية تنظيم رحلات مجانية في سفن فاخرة، ولكن لم يعدو الأمر أن يكون لدواعي دعائية لا غير، في المرحلة السابقة للحرب العالمية الثانية، وما شهدها من تنافس بين القوى الأوربية الكبرى[3]، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن التجربة الاسبانية مع رعاياها المغاربة في الشمال المغربي حيث كانوا يعانون بدورهم من إهمال شديد ، حيث كانوا يضطرون للركوب من طنجة أو مرافقة البعثة المغربية بإشراف فرنسي، رغم ذلك حاول فرنكو على غرار موسليني وفي نفس الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية من تنظيم رحلات مجانية، لكن لم تعدو تلك المحاولات أن تكون دعائية وغير دائمة.

إلا أن هناك إجماع للباحثين الأوربيين على الإشادة بالتجربة الهولندية في تنظيم شؤون الحج لرعاياها من المستعمرات أرخبيل مالايو من جاوا وسوماطرة بالخصوص، بدءًا من ظروف النقل التي كانت متميزة لاقت إعجاب الكثيرين مقارنة مع تأخر القوى الاستعمارية الأخرى، مرورا بجوازات السفر كما ذكرنا سابقا، والتي كانت في غاية التنظيم حتى وصل ببعض المحافظين الحكوميين الفرنسيين

---

[1] -AOM, Rapport 1908/1909,16H92
[2] -AOM, Pèlerinage 1954,81F647
[3] -AOM, Rapport Louis Marin, op.cit.

التوصية بإتباع المثال الهولندي، لكن هولندا على غرار كل الدول الاستعمارية كانت تلزم رعاياها الحصول على رخصة للذهاب للحج، وكانت تعاقب المخالفين لهذه الإجراءات بمنع من ارتداء العمائم الخضراء، التي كانت حسب التقاليد المحلية لا يرتديها إلا الحجاج كامتياز لهذه الفئة المحترمة من طرف المجتمع، ولكن في نفس الوقت لم تهمل هولندا الجانب الأمني في محاولتها تأطير فريضة الحج، ومن أجل ذلك أرسلت المستشرق الجاسوس الهولندي"Snouck Hurgrnoje"، إلى مكة حيث ادعى الإسلام، وبعد عودته وضع تقرير سماه "ضد مكة" وخرج بتوصيات بمنع الحج إلى الحرمين، كما كان الرجل مزودا بآلة للتصوير حيث قام بتصوير العديد من الأماكن في الحجاز، وظلت هذه الصور مشهورة إلى يومنا هذا كأولى الصور عن الحياة في الحرمين وفي جدة، لكن الغرابة في كيفية تمكن هذا الأخير من التصوير في ذلك الوقت وبدون أن يمنع من ذلك من طرف السلطات الحجاز المحلية، وقد قام بعدها في مؤتمر دولي بالدعوى إلى منع الحج.

أما بريطانيا فطالما اتهمت باللامبالاة إزاء رعاياها المسلمين حتى عشية الحرب العالمية الأولى، أو بالأحرى لم تهتم بشؤون الحج بتلك الدقة وذلك التأطير المحكم والمراقبة المستمرة، مثلما كان الشأن مع فرنسا ,باستثناء مسألة نقل الحجاج التي أولت لها بريطانيا اهتماما على ما يبدو ونافست هولندا في ذلك. رغم ذلك أعلنت بريطانيا سنة 1910 عن نيتها في تنظيم الحج ومراقبة تحركات الحجاج. وكما منعت السفر إلا لمن يملك إمكانيات مالية هامة، وذلك بعد إجراء تحريات على الحاج من طرف السلطات المحلية، ثم بعدها من طرف هيئة استحدثتها لهذا الشأن"Hadj Committee"، وهي والتي تأسست في بومباي، والتي أشيع أن دورها يكمن في تسهيل شؤون الحج وتوفير الشروط اللازمة لذلك.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى ارتأت بريطانيا التكلف بإيواء وحماية ومساعدة الحجاج الهنود في الحجاز خوفا من تأثيرات الدعاية التركية[1]، ومن أجل ذلك أسست أربطة أو دور ضيافة لرعاياها الحجاج وصل عددها حوالي 16 في مكة وخمسة في المدينة[2]، وسبقت بذلك فرنسا التي حرصت بعد

[1] -AOM, Rapport Louis Marin, Op.cit.
[2] -Pautremat, op.cit. , P196

ذلك على تأسيس دار ضيافة للحجاج المغاربة، حيث أسست لهذا الغرض جمعية حبوس الحرمين، لكن لم تكن تهتم كثيرا للحجاج العالقين هناك الذين لا يجدون الإمكانيات للعودة إلى أوطانهم، في وقت كلفت فيه بريطانيا قنصلها في جدة بالتكلف بترحيل الرعايا الهنود ورصدت لذلك ميزانية وضعت تحت تصرفه. هذا الامتياز الذي حرم منه القنصل الفرنسي، الذي كان يقدم تقارير كل مرة حول حالات تشرد الحجاج رعايا فرنسا ويقدم حلولا من أجل ذلك، لكن أذان الحكومة الفرنسية ظلت صماء رغم إلحاح مختلف القناصلة، لتتفطن في الأخير لخطورة هذا الأمر على سمعتها وتقوم بترحيل هؤلاء العالقين عبر مراحل في رحلات العودة مع البعثة، ويمكن ملاحظة ذلك عبر ارتفاع عدد الحجاج في رحلة العودة مقارنة مع رحلة الذهاب.

إن الاهتمام الفرنسي بالجزيرة العربية لم يكن حديثا على ما يبدو، فقد شارك بعض الخبراء الفرنسيون في هجوم الجيش التركي المصري على الدرعية سنة 1818، وعينت فرنسا أول قنصل فرنسي لها بجدة سنة 1825[1]، كما قام الفرنسيون بأول رحلة استطلاعية بالسيارة في الرياض بالتعاون مع شركة "رونو REGNAULT"والمخابرات الفرنسية[2]، وأرسلت قبل ذلك جواسيسها الذين أدعوا الإسلام إلى الحجاز بدأ بـ"ليون روشLeon Roches" و"جرفي دو كورتلمونGervais de Courtellomont"، انتهاءً بالرحلة المثيرة والغامضة للفرنسية"مارغا دونديرانMarga d'Andurain",والتي هزت قصتها المريبة العلاقات بين السلطات الحجازية والحكومة الفرنسية، إلا أن ظاهرة إرسال مغامرين أوربيين إلى مكة لم تبدأ مع ليون روش والذي كان أول فرنسي يزور مكة لكن ليس أول أوربي، فقد سجل لنا التاريخ أن أول أوربي دخل مكة كان الاسباني "دومنيقو باديا يلبليشDomingo Badia Y Leblich"، والذي ذهب في مهمة كلفه بها الملك الاسباني، مرورا بالبريطاني "ريشارد بيرثونRichard Burton" ، والهولندي المستشرق"سنوك هيرغرانج Snouck Hurgronje"، وقد اعتمد هذا الأخير مثل كورثلمون على التصوير

---

[1] -المنذر سقير ,العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينات والثلاثينات الميلادية من خلال الوثائق الفرنسية المحفوظة صورة منها في دارة الملك عبد العزيز ,مجلة الدارة,العدد الأول محرم 1423 ,الجزء الثاني,السنة الثامنة والعشرون,ص198.

[2] -المنذر سقير ,العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينات والثلاثينات الميلادية من خلال الوثائق الفرنسية المحفوظة صورة منها في دارة الملك عبد العزيز ,مجلة الدارة,العدد الثالث رجب 1422 ,الجزء الأول,السنة السابعة والعشرون,ص103.

الفوتوغرافي، فقد كانوا مزودين بالآت تصوير، وهذا ما يؤكد طابع المهمة، لكن الهولندي كان أوفر حظا حيث تمكن من التقاط بعض الصور عكس الفرنسي الذي خاف من انكشاف أمره.

إلا أن سياسات القوى الأوروبية ورغبتها في التدخل في شؤون الحج، لم تمر دائما بدون ردود أفعال خطيرة، فقد تم اغتيال القنصل البريطاني في جدة، في قصة مشهورة والتي مفادها أن تاجرا من جدة اسمه "صالح جوهر" كان يملك مركبا في البحر، يرفع عليه علم بريطانيا، فأراد استبداله بالعلم العثماني، وكَبُرَ ذلك على القنصل البريطاني الذي قام بإنزال العلم العثماني بنفسه، فهاج العامة في المدينة بعدما اعتبروا الأمر إهانة للإسلام، وقاموا بقتل القنصل وعدد من الأجانب[1].

وفي 30 ماي 1895 قام مجموعة من البدو بمهاجمة وفد دبلوماسي أوربي في جدة، فقتلوا نائب القنصل البريطاني وجرحوا القنصل نفسه، كما جرحوا نائب القنصل الفرنسي كذلك، وحطموا ماكنة التعقيم "Etuve De désinfection"في مكة، بعدما اعتبروا التدابير الصحية سببا وحجة من "الكفار" للهيمنة على الحرمين، على إثر ذلك تحركت سفنا حربية أوربية بمحاذاة جدة كرد فعل على ما جرى بقيادة السفينة الحربية"سيكلوبCiclops"، والتي قامت بقصف القائمقامية التي كان بمثابة قصر الحكومة[2].

هذا الحادث الخطير إن دل على شيء دل على الحضور القوي والدائم للقوى الأوربية في الحجاز، وتدخلها في شؤون الحج تحت ذرائع شتى، مرات بدعوى محاصرة الأوبئة والأمراض، ومرات أخرى بدعوى محاربة الدعاوى والحركات المناوئة لمصالحها الاستعمارية، والتي كانت تتخذ من الحجاز ملاذا يمكنها من تعبئة الجماهير ضد القوى الاستعمارية مستغلة مواسم الحج ولقاء الحجاج من جميع أصقاع العالم وقوة تأثير الخطاب الديني، ولذلك لا يمكن الاستغراب من كل تلك الحوادث التي استهدفت ممثلي الإدارات الغربية، والتي طالت أحيانا دبلوماسيين وخبراء فنيين كما حدث مع العالم

[1]-التازي إبراهيم ,مرجع سابق,ص511.

[2] -Chiffoleau, op.cit., P143.

الأركيولوجي الفرنسي "شارل ايبرت Charles Hubert"سنة 1884، ورجال الدين الدومينكان "جانسانJanssen" و"سافينيك Savignac"، الذين كانوا في بعثة علمية كما روج لها في جزيرة العرب.[1]

لا يمكن إغفال الدور الأوربي كذلك في تأليب الأعراب ضد مشروع سكك الحديد منذ إعلان هذا المشروع، الذي عولت عليه الدولة العثمانية للتحكم بشكل مباشر في شؤون الحجاز والإشراف على الحرمين لكن تلاقت إرادة أمير مكة والقبائل البدو مع بريطانيا والدول الحليفة لها في منع هذا المشروع حيث كانت تخشى بريطانيا أن تضع عدوتها ألمانيا صاحبة المشروع قدم لها في المنطقة، وبذلك يمكنها القفز إلى مياه المحيط الهندي بدون المرور عبر البحر الأحمر، والذي كانت تسطير بريطانيا على منفذيه في السويس وباب المندب[2]. وتوافق ذلك مع مقاومة القبائل العربية الحجازية لهذا المشروع الذي كان سيحرمهم من مصالح كبيرة كانوا يعتمدون عليها في معيشتهم، بعدما كانوا يتولون نقل الحجاج من ينبع والموانئ الشمالية للبحر الأحمر، وكانوا يتقاضون أموالا كبيرة لقاء الخدمة، ولقاء توفير الدلالة والحماية، وكان المشروع يجعل الحجاج يسلكون طريق حيفا ودمشق، ويركبون هناك القطار إلى المدينة، كما توجس أمير الحجاز من هذا المشروع الذي اعتبره محاولة من الدولة العثمانية للتوغل في الجزيرة والقضاء التام على نفوذ البيت الهاشمي[3].

ولذلك كانت ترى القوى الغربية في الجزيرة العربية أنها منطقة جد مهمة تشرف على منافذ بحرية هامة، تجعل لمن يشرف عليها التحكم في الطرق والمواصلات وبذلك الهيمنة على العالم، ومن أجل ذلك تسارعت هذه القوى في إيجاد موطأ قدم لها هناك بأشكال شتى، وعقدت تحالفات كانت في بعض الأحيان غريبة جدا مع مختلف أمراء الجزيرة العربية والخليج، وكان أخطرهم على الإطلاق أمير الحجاز الشريف حسين الذي سيشكل تحالفه مع الانجليز انقلابا كبيرا في ميزان القوى، والذي سوف يحسم الأمور في الحرب العالمية الأولى.

---

[1] -Chiffoleau, Op.cit., P143.

[2]- السعدون خالد حمود,مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز 1327هـ, 1909,1908م, أسبابها وتطوراتها,مجلة الدارة,سنة 1409,ص55.

[3]- مرجع نفسه, ص51.

هذه التجاوزات للقوى الكبرى يبدو أنها استمرت حتى بعد الحرب العالمية الأولى ما يعبر عن ذلك وقوع بعض الفتن زمن الحج أحيانا حيث قام أحد البدو سنة 1928 في يوم الجمعة باعتلاء المنبر في مكة وقام بسب بريطانيا ونعتها بعدوة الإسلام والمسلمين، وقام بالدعوة للسلاطين آل عثمان، مما اضطر بحرس الحرم إسكاته رميا بالرصاص بعدما أردوه قتيلا[1].

المبحث الثاني: حجاج جواسيس.

لم يكن من الممكن على القوى الغربية معرفة أحوال الجزيرة العربية عموما، ومنطقة الحجاز بالخصوص، بدون تقارير مهمة ميدانية أعدها مجموعة من القناصلة المداومين في مختلف القنصليات الأوربية بجدة. إضافة إلى تقارير ضباط ذهبوا في بعثات رسمية أو محافظين حكوميين رافقوا الحجاج، والذين كانوا ملزمين بتسجيل كل الملاحظات والاقتراحات في تقارير خاصة، إضافة إلى بعض الخبراء والفنيين والعلماء في مختلف الاختصاصات، عملوا في المنطقة بدعوى أجراء اكتشافات علمية كعلماء الآثار وعلماء البيولوجيا، أطباء، مهندسين، وإضافة إلى مستشرقين أدعوا الإسلام، واستطاعوا الولوج إلى الحرمين أثناء مواسم الحج، وصوروا هذه التجربة الفريدة من نوعها في كتابات وكتب رحلات على غرار الاسباني "دومنيغو دي باديا Domingo Badia Y Leblich " الذي تكنى باسم "علي باي" وكان أول أوربي دخل مكة سنة 1807، وحيث كان في مهمة للملك الاسباني كما أسلفنا، وتلاه السويسري "جون بوكهارد Jean Buckhard"سنة 1814، ثم الانجليزي "ريشارد بورتون Richard Burton"[2]، تلتها رحلة "ليون روشLéon Roches"ثم شارل ديدييه، Charles Didier[3] في منتصف خمسينات القرن التاسع عشر، ثم "جارفي دوكورتيلمونGervais de Courtellomont " سنة 1894، و"ألبرت لوبوليكو Albert Le boulicault"سنة1912 [4].

---

[1] -AOM, Incident survenu au pèlerinage a la Mecque ,16H92.

[2] -Richard Burton, Voyage du Capitaine Burton a la Mecque aux grands lacs d'Afrique et chez les mormons, Hachette et Cie, Paris, 1870.

[3] -Didier Charles, Séjour chez le grand Chérif de la Mekke, Hachette et Cie, Paris, 1857.

[4] -Le Boulicaut Albert, Aux Pays des mystères, voyage d'un chrétien à la Mecque et a la Médine, Plon, Paris, 1913.

وتواصلت بعد ذلك رحلات أقل أهمية تعددت، لكن كلها كانت في خدمة القوى الأوربية، وتميزت هذه الرحلات في تفاني أصحابها، رغم خطورة المهمة في خدمة مصالح بلدانهم، لكن ما لا يمكن فهمه تلك التقارير الصادرة عن عرب مسلمون ذهبوا في مهمات برفقة بعثات الحجاج أو أوكلوا بمهمات دائمة في الحجاز لتمثيل مصالح القوى الغربية، وكانوا يقدمون تقارير دورية لمختلف الدوائر الاستعمارية بكل تفاصيل الحياة والأوضاع في الحجاز، ولا يستنكفون عن التبليغ على بعض الشخصيات الدينية أو الوطنية خدمة للمستعمر، والمؤسف في كل ذلك أن البعض لم يكن حتى مكلفا بمهمة مراقبة الحجاج، لكنه لم يكن يمتنع عن التبليغ عن بعض الحجاج، وبطريقة كيدية أحيانا عارية عن الصحة، فبعض التقارير التي وجدتها في الأرشيف التي تنم عن الكيدية، قوبلت بتقارير أخرى مضادة تنفي ما جاءت به تلك التقارير المظللة.

ولقد عمدت فرنسا منذ البداية إلى اختراق الجزيرة العربية والوصول إلى الحجاز، وذلك بشكل كبير جدا كما أسلفنا عن طريق مشاركتها في القضاء على الدولة السعودية الأولى، بمعية الجيش المصري التركي، وأسست قبل ذلك قنصلية لها في جدة سنة 1825، ولا نظن أن هذا الاهتمام بالحجاز كان عبثيا فلم يكن يخلوا من نظرة فرنسية عميقة ومستبصرة للأهمية الإستراتيجية والروحية لهذه المنطقة، وسوف تستفيد من هذه العلاقات والامتيازات بإرسال أول مبعوث لها في مهمة دبلوماسية غير رسمية، بعدما أرسل المارشال بيجو ليون روش سنة 1842/1841 إلى الحجاز، وذلك حتى قبل انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر، بعدما انتحل شخصية حاج مسلم وتسمى باسم "عمر عبد الله" وكان هدفه الظاهري مقابلة شريف مكة عندئذ محمد بن عون، والحصول من علماء الحرم الموافقة على نص فتوى شرعية جاء بها من الجزائر تحاول إنهاء الجهاد ضد الاحتلال بدعوى اعتبار ذلك بمثابة إلقاء النفس إلى التهلكة، وبذلك التسليم والقبول بالأمر الواقع والعيش تحت ظل الحاكم الكافر، وإبطال مقاومة الأمير عبد القادر[1]، والمؤسف، أن ليون روش كان مدعوما من طرف بعض التيجانيين الناقمين على الأمير عبد القادر، خاصة بعد الحملة على عين ماضي، بعدما استفادت فرنسا من الصراع بين الزاوية التيجانية والقادرية، ولم يهمل ليون روش وصف الحجاز وموسم الحج

---

[1]-سعد الله أبو القاسم ,بحوث في التاريخ العربي الإسلامي,دار الغرب الإسلامي,بيروت,2003,ص322.

ومختلف المناسك والمدن والمسالك والحياة الاجتماعية والاقتصادية، ثم ارتحل بعدها إلى علماء الأزهر لحشد الدعم لهذه الفتاوى، كما عرج بعدها على القيروان وتحصل كما يقول ويزعم على شبه إجماع على فتوى تأكد أنه "إذا تعذر دفع المحتل وتأكد وقوع الهزيمة والبؤس والدمار، يمكن للمسلمين القبول بحكم الكافر، إذا ضمن هذا الأخير احترام الدين الإسلامي والعبادات، وحرمة المرأة المسلمة والتعهد بعدم انتهاك حرمة الأوقاف وبيوت العبادة"[1]، ولم ينسى "ليون روش"التعريض بالعلماء المسلمين الذين وافقوا استصدار هذه الفتوة المثيرة للجدل ونعتهم بالمرتشين حيث فعلت قطع السلطاني الذهبية فعلتها في إصدار فتاوى من علماء القيروان، وذلك بتأثير وإلحاح من مقدم الزاوية التيجانية وبموافقة وتأييد من الزاوية الطيبية والشيخية وقد تم تعيين مرافقين لليون روش في مهمته وهما "الميلود بن سالم الأغواطي" و"يحي البوزيدي"، وساعده في مهمته بجدة القنصل الفرنسي"فرينسلFresnel".

وحسب ادعاءات "ليون روش" فإن بعض الحجاج الجزائريين تعرفوا عليه وكشفوا حقيقته واقتنع القاضي بكلامهم، وكاد يحكم عليه بالموت لتنجيسه الأماكن المقدسة، لولا إنقاذه من طرف شريف مكة الذي أعطى أوامر بتهريبه سرا[2]، ولقد جمع ليون روش أطوار هذه المغامرة في كتاب سماه "اثنان وثلاثين سنة في الإسلام Trente deux ans a travers l'Islam"، وجاءت تفاصيل رحلته الحجازية في الجزء الثاني، لكنني لا أعتقد بصحة الفتاوى الذي جاء بها ليون روش، خاصة أنها كانت تمثل إجماع علماء الأمة، وإن كان قد أشار إلى عداء بعض العلماء وخاصة شيوخ الطريقة القادرية على هذه الفتاوى ليضفي على مغامرته شيء من المصداقية، لكنني لا أعتقد أن مهمته حظيت بإجماع علماء الحرمين والأزهر الشريف وعلماء تونس، اللهم إلا بعض الأصوات النشاز ممن احترفوا الفتوى وباعوا ضمائرهم وهذا الصنف موجود في كل زمان ومكان.

وبعد نجاح رحلة "ليون روش" كأول تجربة فرنسية في محاولتها لاختراق الحجاز والوصول إلى مكة برعاية الحاكم العام "توماس بيجو Thomas Bugeaud"، سوف يقوم الحاكم العام كامبون Jules Cambon"خمسين سنة بعد ذلك، بإرسال مغامر آخر هو "جارفي دو كورتلمون"إلى الحجاز، ويبدو

[1] -Sellam Sadek , Op.cit., P159.

[2] –سعد الله أبو القاسم,مرجع سابق,ص345.

أن هذا الحاكم العام أهتم كثيرا بالسياسة الإسلامية، وكانت له علاقات مع الطرق والزاويا خاصة الزاوية الطيبية، وكان شديد الاهتمام بتأطير فريضة الحج ومراقبة الحجاج، وقد أصدر في نفس السنة التي ذهب فيها كورتملون إلى الحج، القرار الشهير لتنظيم شؤون الحج.

ولقد ادعى "جارفي دو كورتلمون" الإسلام للقيام بهذه الرحلة، والتي يعتبرها أبو القاسم سعد الله مهمة سرية للحصول على فتاوى تمنع الجزائريين من الهجرة من بلادهم[1]، ولكننا نعتبر أن هذه الرحلة جاءت كذلك لتقصي الحقائق وذلك للمساعدة في الإعداد للقرار التنظيمي المنظم لشؤون الحج في 10 ديسمبر 1894.

لقد تسمى"جرفي دو كورتلمون"باسم عبد الله بن البشري"، وكان بمعية حاج جزائري اسمه "أكلي" الذي تنبه أبو القاسم سعد الله بذكاء لهذه الشخصية، والتي رجح أن يكون مخبر في خدمة الإدارة الاستعمارية، ومكلف بمهام في الحجاز لصالح الإدارة الاستعمارية[2]، خاصة أن هذه الرحلة جاءت في سنة تميزت بمنع الجزائريين من الحج إلى البقاع المقدسة، فكيف رخص لهذا الرجل بالذهاب للحج، خصوصا أن هذا الحاج كان يحج للمرة الحادية عشر، وكما كان على ما يبدو تاجرا شاطرا.

ويبدو أن مهمة كرتملون كانت في غاية الأهمية حيث كان عليه الحصول على فتاوى من العلماء الحجاز حول الهجرة باعتبار الجزائر دار سلام وليست دار حرب، وكذلك إجراء تحقيق شامل على تأثير دعاية الجامعة الإسلامية، ولقد جاء النص الفتوى كورتلمون والتي وجدت في الأرشيف الفرنسي كما نشرها ديبون وكابولاني على النحو التالي" ما قولكم في أهل بلدة مسلمين قد استولى عليهم الكفار وصار حاكما عليهم، ولم يتعرض لهم في أمور دينهم، يل يحثهم على إجراء أحكامهم الدينية، ووظف عليهم قاضيا من أهل دينهم يجري عليهم الأحكام الشرعية وجعل له معاشا وافرا يأخذه على رأس كل شهر فهل مع هذا تجب عليهم الهجرة أم لا؟ وهل تجب عليهم مقاومته ومحاربته مع عدم قدرتهم على ذلك أم لا؟ وهل بلدهم الذي استولى عليها يقال لها دار حرب أم دار سلم؟ بينوا لنا بيانا شافيا قاطعا للنزاع، أيد الله بكم الدين".[3]

---

[1] -سعد الله أبو القاسم,مرجع سابق,ص347.

[2]-سعد الله أبو القاسم, تاريخ الجزائر الثقافي, مرجع سابق,ص407.

[3]-سعد الله أبو القاسم ,بحوث في التاريخ العربي الإسلامي,مرجع سابق,ص347.

إن من الملاحظ على من نقل هذه الفتوى أنه لم يُردفها برد العلماء عليها ومن هؤلاء العلماء، بغض النظر عن ركاكة بعض التعابير خاصة السؤال الأخير، لكن نص الفتوى يفضح مهمة "جرفي دو كرتلمون"، الذي لم يذكر نصها في رحلته، التي أطبق عليها بعض الرومنسية والمثالية مشوبة بسحر الشرق، والتي كانت مهمة تقصي الحقائق والاستعلام على تأثير الجامعة الإسلامية ونشاطاتهم في الحجاز، خاصة أن الإدارة الاستعمارية منعت الحج هذا العام بدعوى انتشار الوباء، والكل يعلم أن السبب في ذلك الخوف من تداعيات انتشار وتأثير أفكار الجامعة الإسلامية حيث كان الشرق يغلي بها كالمرجل.

ويبدو أن السلطات الاستعمارية وضعت شبكة من المخبرين لمراقبة الحجاج في حلهم وترحالهم تحصى عليهم أنفاسهم ففي سنة 1889 ورغم المنع , تمكن سبعين جزائري وأربعمائة تونسي من الحج ,أصدرت بشأنهم توصيات بوجوب مراقبتهم ، وكان القنصل في جدة يملك شبكة من المخبرين في ينبع، مكة، المدينة، وجدة، وقام بالإخطار عن بعض الشخصيات من الحجاج الجزائريين التي نعتت بالمعادية، على غرار بعض الأسماء التي ذكرها مثل "الحاج بن عابد الهاشمي" من تيارت، و"سليمان ولدمحمد" من فرندة، و"الحاج عيسى بن الشيخ"، الذين كان ذنبهم الوحيد هو التحريض الحجاج الجزائريين ضد شركة النقل الفرنسية المالكة للسفينة"Gallia"وقاموا بالدعاية لشركات الملاحة البريطانية، التي كان يشهد لها الجميع في تلك الفترة بجودة مراكبها، وكذلك تم التبليغ عن بعض الجزائريين والطلب بتوقيفهم بعد عودتهم مباشرة على غرار "الحاج بن ياحي" من البليدة، "حاج حمودة"، الحاج "أحمد دنان"، الحاج "أحمد المغربي التبوسي"، الحاج "نذير بن فتال"، الحاج "أحمد الكمباري"، الحاج "عليم ولد الشيخ"[1]، هذه الدقة في ذكر الأسماء تذل على وجود شبكة فاعلة من الجواسيس ترافق الحجاج بغرض الحج بنية التجسس على أعضاء البعثة.

وما يؤكد ذلك تقرير القنصل الفرنسي بجدة سنة 1902، الذي يذكر فيه أنه وكَل أحد المخبرين المسمى "سعيد عباس" بمراقبة الحجاج الجزائريين أثناء نزولهم في ميناء ينبع[2]، وهذا إذا أضفنا إليه

---

[1] -Belhamissi Moulay, Op.cit.
[2] -AOM, Rapport Guès 1902,16H83.

المسؤولين الأمنيين المرافقين للبعثة بشكل علني كأعوان الشرطة، والفرسان الذين كان دورهم حماية الحجاج ومراقبتهم، وكذلك إلزام قدماء المحاربين الذين كانوا يتحصلون على مجانية النقل إلى البقاع المقدسة بالإخطار على كل ما من شأنه المساس بمصالح فرنسا أثناء موسم الحج، كما اتهم أعضاء جمعية حبوس الحرمين أن مرافقتهم للبعثة كان فقط لمراقبة والتجسس على الحجاج.[1]

كما كان البعض من الأعيان والمثقفين والنواب المبتعثين مع بعثات الحجيج يقدم خدمات مجانية للإدارة الاستعمارية بالتبليغ على إخوانهم في البعثة، أو الدفاع عن سمعة فرنسا أمام وفود الدول الأخرى، أو أمام الملك وسلطات الحجاز في المراسيم الرسمية، وكان البعض يغامر في محاولة التصوير المواقع المقدسة على غرار "أحمد بن شريف"، الذي حاول ذلك لكن كسرت آلته ونعت بالكافر على حد قوله ,والذي قدم لنا أطوار رحلته في عمل أدبي رفيع، لكن استمات فيه بالدفاع عن فرنسا وازدراء أحوال المسلمين والحجاز وظروف العيش هناك، في مقارنة لا يمكن أن نعتبرها بريئة، وإن كانت صحيحة.

ويقول "لوك شانتر Luc Chantre"أن أحمد بن شريف شارك في هذا المشروع الاستعماري حول الحج لتثبيط إخوانه في الدين عن الهجرة إلى المشرق، وذلك من دون المساس بقدسية الحج.[2]، كما وصف في رحلته الحجاز وصفا دقيقا، والذي كان تحث حكم الإدارة العثمانية .

هذه الرحلة التي دونها بن شريف سبقها تقرير أعده الكاتب للإدارة الاستعمارية حول ظروف الحج، ويدخل في نفس السياق كتاب القاضي شريف بن العربي (أرض الإسلام Terre d'Islam) [3]، وكما لا يمكن أن ننسى في هذا السياق تقارير المحافظين الحكوميين الذين لم تكن تغادر تقاريرهم صغيرة ولا كبيرة، إلا أن ذلك لم يكن كافيا، بما أن هذه الفئة لم يكن يسمح لها النزول من السفن، ولذلك اعتمدت فرنسا على تقارير مخبرين يرافقون الحجيج إلى البقاع المقدسة، ومن أجل ذلك توالت هذه المهمات السرية، كما كان الشأن مع الضابط الفرنسي "دوبوي Depui"سنة 1922، والذي كلف

---

[1]-الحناشي عبد اللطيف, مرجع سابق, ص166.

[2]-Chantre Luc, Trois pèlerins à La Mecque. Mutation des formes de l'échange au cœur des lieux saints de l'Islam, Revue Esprit, Janvier 2008, P12.

[3] -Cadi Chérif Ben larbi, Terre d'Islam, édition Charles Lavauzelle & Cie, Oran.

رسميا من طرف القنصلية الفرنسية بجدة بإعداد تقارير عن الأحوال في الحجاز وأشيع أن هذا الضابط قد أسلم وسمى نفسه "إبراهيم"[1]، رغم أنه في هذه السنة لم يتم إرسال أي بعثة جزائرية للحج بعدما فشلت جمعية حبوس الحرمين في كراء سفن لنقل الحجاج، بدعوى عدم وجود عدد كافي من المسجلين.

والحقيقة أن تجربة إرسال جواسيس إلى الحجاز وبالخصوص إلى مكة والمدينة، لم تكن تجربة فرنسية بحثة فقد سبقتها كما ذكرنا تجارب أوربية أخرى، لكن في هذه الفترة بالذات وخاصة في بداية القرن العشرين يمكننا أن نذكر تجربة المستشرق الهولندي"Snouck Hergronje"الذي ادعى الإسلام وزار الحجاز في مهمة مراقبة دور الحج في تأليب المشاعر الدينية لسكان[2]، أرخبيل مالايو وجاوا، وخرج بتوصيات أصدرها في كتاب أو تقرير سماه "ضد مكة" وأوصى بمنع الحج إلى البقاع المقدسة وذلك في مؤتمر عقدته الدولة الاستعمارية.

وهناك تجربة أخرى أكثر غرابة لم تتضح معالمها إلى الآن وهو تجربة هولندي آخر اسمه "فاندر بول Vander Pool"الذي كان عاملا في البنك الهولندي بجدة أو إحدى فروعه هناك، تم أسلم وتسمى باسم "فردوس" وطلب مرارا وتكرارا الإذن بالحج ولم يأذن له إلا بعد سنوات، وأدى مناسك الحج وانتقد بشدة ظروف الصعبة والفوضى أثناء مواسم الحج، كما حاول القيام ببعض الأعمال واشترك مع الجزائري المدعو "الحاج الشاوي" في البعض منها، وأقام في الجزائر مدة سنتين في مدينة بسكرة وذلك تحت مراقبة شديدة من السلطات الفرنسية التي حارت في أمره، وارتابت من تحركاته ولكن ليس لنا معلومات عن دوافع هذا الرجل وإلى أي جهة كان يعمل[3].

وهناك مثال آخر أكثر غموضا للفرنسية"Marga d'Andurain"، التي ادعت الإسلام وألحت على دخول الحرمين، ولما كان ذلك مستحيلا، تزوجت بشكل صوري من دليلها وهو رجل حجازي عربي وسوف تتهم في قصة طويلة بقتل هذا الرجل ويحكم عليها بالإعدام، لكن بعد تدخل السلطات

---

[1] -AOM, Voyage du capitaine Ibrahim, 16H84.

[2] -سى سنوك هيرجرونج, مكة في أواخر القرن التاسع عشر ,ترجمة صبري محمد حسن,المركز القومي للترجمة,القاهرة,2007.

[3] -AOM, Rapport Hadj Hamdi1929, 16H104.

الفرنسية يتم تبرئتها وإستعرضت أطوار هذه القصة في كتاب بعنوان"Le mari passeport" ولم تتضح إلى اليوم دوافع هذه المرأة ولحساب من كانت تعمل، بعدما اتهمت من طرف بعض الأطراف الفرنسية، أنها كانت تتجسس لصالح بريطانيا[1]، ونحن نستبعد أنها قامت بكل هذه المخاطرة من أجل المغامرة فقط.

وهناك أيضا تجربة الألماني "رودولف وايزRudolph Woise"الذي حج سنة 1929، واستقر في الحجاز، [2] إلا أننا لا نستطيع التأكد من نوايا هذا الرجل هل كان جاسوسا في خدمة بلده أو مغامرا؟.

هذا التوجس والخوف من الحج كونه مؤتمرا إسلاميا تتلاقى فيه جميع الشعوب الإسلامية، جعل القوى الأوربية عامة وفرنسا بالخصوص، تتخذ جميع تدابير الحيطة والحذر، بعدما أصبح الحاج متهما بالتخابر مع جهات أجنبية ويشكل خطرا على الأمن حتى تثبت براءته، ولذلك لم تترك فرنسا أي فرصة للتجسس على الحجاج الجزائريين وجندت لذلك فئات عديدة تحرسهم في كل مراحل الحج، من قائمين بأعمال في الحجاز على غرار الشخصية المثيرة للجدل "الحاج حمدي" ,الذي كان يعمل كمستشار ديني وقيم على الإقامة الفرنسية في الحجاز وقنصل شرفي في جدة منذ 1922، والذي لم يكن يترك شاردة ولا واردة إلا ذكرها في تقاريره بحكم مهمته هناك، رغم أن بعض التقارير كانت تدينه بوصفه لا يهتم إلا بمصالحه وبتحويل وسرقة هدايا الملك السعودي ,الذي كانت موجهة لبعض الأعيان الجزائريين، وكذلك بالمحاباة في الاهتمام ببعض الشخصيات أثناء الحج على حساب باقي أعضاء البعثة.[3]

وكما كانت بعض الشخصيات الدينية المرافقة للحجاج، تذهب في مهمة تجسس لصالح الإدارة الاستعمارية ,ففي موسم الحج لسنة 1929 كان شيخ زاوية من القطاع الوهراني مكلفا بمراقبة الحجاج، هذه العيون التي وصفها الشيخ "الطيب المهاجي" في رحلته الحجازية بقوله:"... وزيادة على هذه

[1] -D’Andurain Marga, Le Mari Passeport, édition Jean Froissart, Paris, 1947.
[2]- AOM, Rapport Hadj Hamdi 1929, 16H104.
[3] -AOM, 81F389.

التضييقات تصحب الحاج عيون من طرف الحكومة تراقب حركاته وسكناته، وتحصى عليه عدد أنفاسه حتى يعود إلى المكان الذي ركب منه عند خروجه من منزله...".[1]

وأحيانا يتم إرسال شخصية في مهمة محددة ومدروسة، ففي سنة 1933 تم إرسال مدرس في مدرسة أهلية اسمه "مابد" في مهمة إعلامية سياسية "; Mission d'information politique" وأظهر خبرة وذكاء كبيرين وبعد نجاح مهمته، تم التوصية بإرساله مرة أخرى لدراسة الروابط الممكنة بين العقيدة الوهابية والفكر الإصلاحي في الجزائر.[2]

لتتطور الأمور بعد الحرب العالمية الثانية ليتم بشكل دوري استجواب بعض الحجاج بعد رجوعهم من الحج حول ظروف السفر، التنظيم، الغذاء، رجال الدين، البعثة الطبية، الصرف، المأوى، المندوبين والمطوفين، إقامة المغاربية، وسائل النقل في العربية السعودية، المجتمع، الملك، والتأثيرات الخارجية، مكانة فرنسا، وبعض الاقتراحات، كلها كانت أسئلة توجه لبعض الحجاج الذين كانوا ينتقون بشكل محدد للإجابة على كل تلك الأسئلة.[3]

وأحيانا كانت هذه الخدمات في الابلاغ والاخطار عن بعض الحجاج تزلفا للإدارة الاستعمارية، وتكون حتى بدون تكليف بالمهمة، بل بشكل مجاني، ففي موسم الحج لسنة 1946 قام المدعو "سفنجة" وكان نائب عمدة مدينة الجزائر بالإبلاغ عن حاجين جزائريين، كلف بإيداع وثائق هامة من طرف البشير الابراهيمي لتسلم إلى محمد نصيف أحد أثرياء جدة وأعيانها، ليسلمها بدوره إلى عبد الرحمن عزام باشا أمين عام الجامعة العربية.[4]

وبسبب ذلك كان الحاج الشاوي يحذر السلطات السعودية من بعض الجزائريين وينعتهم بالجواسيس، وكان الاعتقاد السائد في الحجاز في اعتبار بعض الجزائريين الذين حجوا لمرات عديدة بأنهم جواسيس ومخبرين محتملين يعملون لصالح الإدارة الاستعمارية، وترسخ هذا الاعتقاد خاصة زمن الثورة.

---

[1] -Trabelssi Hadj Osman, Op.cit.
[2]- AOM, Mission Mabed, 93 /4485.
[3] -AOM, Pèlerinage 1947, Questionnaire guide, L'audition des pèlerins 1947,4I77.
[4] -AOM, Rapport Bencheneb 1946,81F841.

ويبدو أن أعضاء وزعماء الحركة الوطنية كانوا في تنقلاتهم في الحجاز تراقبهم عيون الإدارة الاستعمارية، ففي سنة 1951 وهي السنة التي أدى فيها مصالي الحاج مناسك الحج، بعثت السلطات الاستعمارية المدعو "حدادين علي" في مهمة رسمية، وقدم تقريرا مفصلا عن كل شيء، وعن تحركات زعيم الحركة الوطنية في وصف دقيق، ذكر فيه حتى الصف الذي صلى فيه مصالي الحاج الصلاة ومع من التقى، بشكل يدعو إلى الدهشة والاستغراب.[1]

كما حاولت فرنسا كما أسلفنا الاعتماد على قدماء المحاربين الذين كانوا يستفيدون من مجانية النقل إلى الحج، وكان من المنتظر منهم لعب دور المخبر الجاسوس الذي يبلغ عن كل شيء، إضافة إلى وجوب الدفاع عن سمعة فرنسا هناك، لكن اتهم أكثرهم بالسلبية، كما نعتتهم مختلف التقارير أنهم لم يكونوا يفعلوا شيء للدفاع عن مصالح فرنسا، خاصة بعدما ساءت علاقاتها مع شعوب العالم الاسلامي زمن الثورة الجزائرية.[2]

إلا أن فرنسا لم تكل ولم تمل من محاولة التجسس على الحجاج الجزائريين حيث، سوف تقوم بتجنيد مخبرين زمن الثورة في صفوف الحجاج أكثرهم كانوا أعضاءً في الحركة الوطنية الجزائريةMNA.[3]

المبحث الثالث: ظاهرة الحج السري:

لقد حاولت السلطات الاستعمارية منذ احتلالها الجزائر، الحد من الحريات السياسية والدينية للشعب الجزائري بكل الطرق، وعبر سلسلة من القوانين الجزرية المانعة لأبسط الحقوق في الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، ومنذ الوهلة الأولى وكما رأينا هالتها ظاهرة الحج ومدى تقديس الجزائريين لهذه الشعيرة باعتبارها ركنا من أركان الدين، وملاذا للأرواح قبل الأبدان، ومما زاد تخوف السلطات الاستعمارية من فريضة الحج طابعها العابر للحدود، فتخوفت من هذه الرحلة وتداعياتها المحتملة على الحجاج من جراء اختلاطهم أثناء الحج في الحجاز بنظرائهم من شتى بقاع الدنيا، وإمكانية تأثرهم بأفكار وحركات وطرق قد تحمل فكرا مناهضا لسياساتها وهيمنتها على مستعمراتها في الشمال

---

[1] -AOM, Rapport du sous brigadier Haddadine Ali, 1951,5I200.
[2] -AOM, Rapport 1957, 4I176.
[3] -AOM, Pèlerinage 1957,4I176.

الإفريقي، ولذلك ورغم عدم منعها النهائي لفريضة الحج، إلا أنها حاولت التأطير والإشراف عبر سلسلة من القوانين، اتسمت بالتضييق قدر الإمكان والمنع لأتفه الأسباب، كما رأينا كان كل مرة يتم فيها المنع بحجة ظهور الأوبئة والأمراض في المشرق، وحتى في سنوات الترخيص بالحج، لم يتمكن من السفر مع البعثة الرسمية إلا بعض الوجهاء والأعيان والمتعاونين مع السلطات الاستعمارية والأثرياء، ممن تم التأكد من عدم مساسهم بالمصالح الفرنسية، وأمام هذا الواقع الخانق للحريات الدينية، لم يستلم الجزائريون الراغبين في أداء فريضة الحج، وسوف تعرف فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر ظاهرة "الحج السريPèlerinage clandestin"أو الحجاج الحراقة" كما يطيب لمؤرخينا "مولاي بلحميسي" أن يسميهم في مقال شيق له في جريدة الوطن[1]، ومنح الاستعمار هذه الظاهرة مصطلح الحج السري، إمعانًا في الإهانة والازدراء، وكأن حال هؤلاء الحجاج "الحراقة" كان تمردا وعصيانا ومقاومة للإدارة الاستعمارية السالبة لأبسط حريات الجزائريين حتى في حياتهم الروحية.

ولقد ظهر مصطلح الحجاج السريين رسميا في وقت مبكر جدا حيث شهدت سنة 1845 مشاركة 97 حاج جزائري مع البعثة الرسمية، في وقت حج فيه من 1200 إلى 1500 حاج بشكل حر، ولهذه السبب تم التشديد الإجراءات سنة 1846 وخاصة مع الحجاج الأحرار، بعدما تم اشتراط توفر ترخيص أو جواز سفر، ولهذا السبب تناقص عدد الحجاج الأحرار إلى 109، إضافة إلى 98 حاج من أعضاء البعثة الرسمية، لكن هذا العدد لا يمكنه أن يكون صحيحا إذا علمنا عدد المتسللين عبر الحدود دون مراقبة، ولا ننسى أنه في هذا التاريخ لم تكن قد انقطعت بعد ركبان الطريق الصحراوي، ومنذ ذلك الحين ظهرت تسمية الحجاج السريين .[2]

وزاد من هاجس الإدارة الاستعمارية اعتبار الحاج حاملا وناقلا ومصدر عدوة لكل الأمراض، بعد رجوعه من الحجاز، وهذه الصورة لم تزول من الخيال الأوربي إلا بعد الثلاثينات من القرن الماضي، وأي وباء ينتشر في الجزائر إلا ويحمل الحجاج السبب خاصة فئة الحجاج السريين.[3]

---

[1] -Belhamissi Moulay, Op.cit.
[2] -Boyer Pierre, Op.cit., P281.
[3] -Escande, op.cit. P 26.

وإذا تتبعنا أكثر فئة الحجاج السريين نجدهم من سكان الأرياف ومن المعوزين الفقراء، من فئة "المياومين Journaliers"ممن يتقاضون من إثنين إلى ثلاثة فرنكات في اليوم، وفيهم نسبة من المتسولين أو الذين لا ملك ولا دخل لهم، أما متوسط أعمارهم فمن عشرين إلى أربعين سنة، ليس لهم في الغالب أي ارتباط سياسي، لكن في الغالب تغلب عليهم الحماسة الدينية، والتي تسمح لهم بالذهاب مشيا إلى الحج، أو في أحسن الأحوال بشكل سري في السفن وسط ظروف صحية صعبة[1]، ويمكن اعتبار أن سكان الأرياف والمناطق الداخلية يختارون في الكثير من الأحيان التسلل عبر الحدود مشيا، ولكن أكثر المتسللين إلى السفن هم من أبناء المدن، العالمين بخبايا وأسرار ونشاطات الحركة البحرية في الموانئ والمرافئ.

وقد تلتبس النية عن هذه الفئة من الحجاج حيث تختلط الحماسة الدينية وإرادة الخلاص من الواقع الاستعماري بنزعة سياسية، خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى بتأثير فكر الجامعة الإسلامية، أو بدافع اقتصادي بدعوى التخلص من الفقر وحالة اللامساواة التي سببها الاستعمار وفكره التسلطي، أو لسبب ديني بحث، لأداء المناسك الحج، أو بسبب اجتماعي للحصول على لقب "الحاج"[2]، الذي كان له مكانة جليلة في المجتمع الجزائري، أو لهذه الأسباب كلها، مما يجعل من الحاج الجزائري يختار كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية لأداء هذه الفريضة المقدسة.

وقد حاولت الإدارة الاستعمارية عبر مجموعة من التدابير والقوانين الجزرية الحد من هذه الظاهرة، لكنها كما سوف نرى فشلت في إيقافها بشكل تام، حتى اضطرتها أحيانا إلى التخفيف من تدابير المانع والتقييد حتى استسلمت للأمر الواقع ,وهذه الرسالة للحاكم العام بتاريخ 12 أفريل 1885 تشرح هذا الحال بشكل جلي حيث يقول فيها:"

Comme en signale de nombreux départs clandestins pour le pèlerinage a la Mecque ‹et qu'il pourrait être dangereux de s'opposer d'une façon absolue a un mouvement aussi considérable ‹je vous autorise à délivrer vous-même un certain nombre de permissions de pèlerinage avec des conditions suivantes : aux musulmans possédant des ressources nécessaires pour effectuer le voyage[3]."

[1]- Escande, op.cit, P30.
[2]-Chantre, opcit, P16.
[3] -Belhamissi, op.cit. .

وفي رسالة أخرى يقول فيها:" تم إخطاري من طرف السلطات المحلية في عمالة قسنطينة بالعدد المطرد للمسلمين، والذين بسبب عدم حصولهم على التراخيص، يفضلون الهجرة بطريقة غير شرعية إلى الحج".[1]

وفي رسالة من قنصل فرنسا في جدة مؤرخة بتاريخ 30 أوت 1889 إلى وزير خارجيته يشير إلى أسباب تنامي هذه الظاهرة والتي مردها إلى حالات المنع المتكررة، والتي أضطرت الكثير منهم الخروج من الجزائر عبر المغرب أو ليبيا، ويتقدمون للقنصليات هناك مدعين أنهم مغاربة[2]، كما سجلت تقارير أخرى تنامي ظاهرة الحجاج السريين بشكل كبير خاصة سنوات المنع.

وفي رسالة لمحافظ الجزائر مؤرخة في 7 جانفي 1887، يبلغ عن تسعة من الأهالي من جرجرة ذهبوا إلى الحج، وذلك بعدما تسللوا مع الحجاج بطريقة غير شرعية، واشتكى المحافظ من السفن البريطانية التي لا تتخذ التدابير الأمنية لمراقبة الركاب غير الشرعيين، كما أنها تمنع صعود الشرطة إلى السفن، وهذا ما شجع على تزايد عدد الجزائريين الذين توافدوا على موانئ وهران والجزائر، وذلك لمحاولة الركوب في السفن الألمانية والبريطانية والأخرى المتجهة إلى الإسكندرية، وغالبا ما تكون هذه الظاهرة في شهر رمضان.[3]

وفي سنة 1886 وكما أسلفنا سابقا رمت السفينة "Somali"في البحر قرب الساحل العاصمي بثلاثة ركاب تسللوا إلى السفينة بطريقة غير شرعية، للذهاب مع الحجاج إلى بيت الله الحرام، هذه الحادثة إن دلت على شيء دلت على الظروف الصعبة والمخاطر التي كان يتعرض إليها هؤلاء المغامرين والتي كانت غير محسوبة العواقب.[4]

وجاء قرار 10 ديسمبر 1894، ليؤطر شؤون الحج وشدد على إنزال عقوبات على فئة الحجاج السريين، لكن عكس ما كان مرجوا منه، فقد ساهم هذا القرار في انتشار واسع لظاهرة الحج السري، والتي كانت تقدرها الإدارة الاستعمارية بحوالي 200 إلى 400 حاج سنويا، لكن هذه الإحصائيات

---

[1] - Belhamissi, op.cit.
[2] -Idem.
[3] -Idem.
[4] -Boyer Pierre, op.cit., P287.

يمكن أن تكون مغالطة، لأنها لا تأخذ في الحسبان الجزائريين المجاورين في الحرمين لسنوات عدة، وكذلك الجزائريين المتسللين عبر الحدود في المناطق الجنوبية عبر الطرق الصحراوية التقليدية، ومما يؤكد ذلك أنه في الفترة ما بين 1902 إلى 1905 بعدما تم منع الحج بشكل رسمي، عمد الجزائريين إلى اتخاذ هذه الطرق التقليدية القديمة للوصول إلى الحج، وهلك من جراء ذلك الكثير منهم.[1]

ولذلك جاءت قرارات أكتوبر 1903، و23 نوفمبر 1904، 30 جوان 1905،لتحد من هذه الهجرة السرية، لكن لم يردع ذلك الجزائريين الذين كانوا يبتكرون أساليب عديدة، لركوب السفن على غرار ادعاء العمل في الميناء أو كحمالين، ليسهل عليهم الدخول والتحرك في الموانئ، ولذلك أصدرت تعليمات بوجوب حمل عمال الميناء شارات تشير إلى مهامهم في الميناء.

ويبدو أن الحج بشكل سري كان يتم عبر شبكات منظمة تساعد على ذلك من تزوير للوثائق، إلى المساعدة على الركوب إلى السفينة أو النزول منها، ففي سنة 1902 وفي رحلة الإياب وبعد اقتراب السفينة في رحلة العودة من محجر "رأس ماتيفو"، لنزول الحجاج والحجر عليهم اقتربت بعض القوارب المجهولة، وقفز من السفينة ثلاثة رجال رجح محافظ الحكومة "بريكاش" على أنهم حجاج سريين، إلى تلك القوارب التي يبدو أنها جاءت خصيصا لنقلهم.[2]

والبعض كان يذهب إلى تونس ويعمل مدة في مناجم "متلاوي"، ويتحصل على ترخيص للإقامة لمدة شهر من ثم يتحين الفرص في موسم الحج للركوب من تونس بأي طريقة كانت شرعية أو غير شرعية، بما أنهم كانوا مقيمين هناك ويجوز لهم ذلك، قبل أن تشترط قوانين لاحقة على الجزائريين الحصول على إذن من النائب العام للسفر عبر تونس.

أما البعض فكان ينتقل عبر تونس بعد دفع ما قيمته عشرين فرنك، ومن هناك يبحر في مراكب بريطانية في الغالب، لكن أكثرهم كانوا من الميسورين يلجؤون إلى هذا الخيار في سنوات المنع، أما الفقراء فكانوا ينتقلون بفضل ترخيص رسمي للعمل، ثم يذهبون خفيةً إلى تونس ومن هناك يبحرون

[1]- Revue L'Illustration Algérienne Tunisienne et Marocaine, "D'Alger a la Mecque " ,N°7 ,Jan 1907.
[2] -AOM, Rapport Brukache, op.cit., 16H92.

إلى الحجاز[1]، بعدما كانوا على يقين من ضمان الرجوع مع البعثة بعد تعهد الإدارة الاستعمارية تحمل تكاليف تسفيرهم، ومن أجل ردع هذه الحالات قرر محافظ الجزائر سنة 1907، رفع مدة سجن الحجاج الغير الشرعيين إلى ستة أشهر بعدما كانت تتراوح المدة من شهرين إلى أربعة أشهر، وإجبارهم بدفع تكاليف النقل[2]، لكن هذه التدابير سرعان ما تم إلغائها، أمام فقر وحاجة هؤلاء لكن في المقابل تم الاشتراط على سلطات الحماية في تونس إخطار نظرائهم في الجزائر بكل حالات الإبحار انطلاقا من الموانئ التونسية، وفي نفس الوقت تم الطلب من جميع القياد وشيوخ القبائل ومسؤولي الدواوير إخطار السلطات بأي حالات الغياب، وتهديدهم بالعقوبة في حالة التستر أو عدم الامتثال لهذه الأوامر[3]، وذلك بعدما اتهم القياد والأعيان بعدم إخطار السلطات على غياب هؤلاء حتى فوات الأوان، ، بعدما يتمكن الحجاج السريين من عبور الحدود.

وعلى سبيل المثال، وفي نفس الفترة تم التبليغ عن خروج تسعة حجاج بشكل سري من منطقة عمى موسى ولاية غليزان حاليا، وبعد التدقيق في أوصافهم كأنهم مجرمين مبحوث عنهم، ثم المطالبة بالقبض عليهم في تونس وترحليهم إلى الجزائر.[4]

وفي نفس الفترة تم تسجيل خروج أربعة عشر شخص من نواحي سبدو بتلمسان، ووصول حوالي مئاتين حاج من ربوع الجزائر للحج بشكل سري بدون مال ولا زاد وفي غاية التعب، وكاناأكثرهم يضطر منذ اليوم الأول السؤال، أما البعض فيبحث عن عمل، ويتعرضون في تنقلاتهم لما يتعرض له جموع الحجاج من مضايقات البدو، خاصة أن هؤلاء غالبا ما كانوا يتحركون مشيا على الأقدام نظرا لفقرهم، وعدم تمكنهم من كراء الدواب، ولذلك يسهل على البدو اقتفاء أثرهم، رغم شهادة القنصل الفرنسي في جدة على شجاعة الجزائريين وقوتهم، التي كانت مضرب مثل، ويتحاشى البدو الدخول معهم في معارك قد تكن غير محمودة العواقب، رغم ذلك راح العديد منهم ضحية تحرشات واعتداءات البدو ,وهنا يمكن أن نستحضر قصة مؤثرة لشاب جزائري مع زوجته الحامل،

[1] -Escande, op.cit., P62.
[2] -Ibid, P63.
[3] -Escande, op.cit., P63.
[4] -Belhamissi, op.cit.

والذي انفصل عن الركب نظرا لحال زوجته بعدما جاءها المخاض اضطر المكوث والثواء في نصف الطريق ,فاعترض البدو طريقه وجردوه من كل ما يملك.[1]

وهناك قصة أخرى مؤثرة تحكي الحال المزري والصعب لهذه الفئة ومعاناتهم في الرحلة إلى الحج، على غرار الحاج الجزائري اسمه "الزواوي بن دركاب" خرج بصفة غير شرعية من الجزائر عبر ليبيا وصولا إلى الإسكندرية، ثم رحل إلى مكة والحجاز، ثم رجع إلى مصر في رحلة الإياب، وهناك مرض مرضا شديدا حتى فقد بصره، ومن هناك رحل من طرف القنصل الفرنسي إلى الجزائر، ونظرا لحاله المزرية رأت السلطات الاستعمارية بعدم تسليط عقوبات جنائية ضده بسبب إعاقته.[2]

لكن لم يكن الحظ مع الجميع، فهذا المدعو أحمد بن داود من مسعد ولاية الجلفة خرج مغاضبا بسبب خلاف مع أبيه إلى طولقة، تزامن ذلك مع مرور قافلة كانت ذاهبة إلى نفطة التونسية، فرافقها ومن هناك إلى طرابلس حيث صادف ركب الحجاج، فرافقهم إلى الحجاز، فأدى فريضة الحج، وبعد رجوعه حكم عليه بالسجن لمدة شهرين في سجن تادميت، ولم تفرض عليه أي غرامة بسبب حالة الفقر التي كان يعاني منها.[3]

ولقد تراوحت كما ذكرنا العقوبة المسلطة على الحجاج السريين من شهرين إلى أربعة، لتصل إلى ستة أشهر في عقوبة لجميع حالات الخروج من الجزائر والهجرة بدون ترخيص أو إذن رسمي، ولقد تم تخصيص سجن تادميت لتنفيذ محكومية الحجاج السريين بالنسبة لسكان الوسط والشرق، وسجن بوخانيفيس أو " بوشبكة" في سيدي بلعباس بالنسبة لسكان الغرب الجزائري.

ولذلك كان بعض الحجاج يفضلون حياة الفقر والتشرد في الحجاز لسنوات، على الدخول للجزائر والتعرض إلى السجن والإهانة، التي كانت قد تتجاوز السجن إلى عقوبات تعزيرية تنم عن الرغبة في الإهانة والإذلال، حيث إضافة إلى عقوبة السجن في سجن تادميت العسكري كان يتم

---

[1] - Belhamissi, op.cit..
[2] -AOM, Pèlerinage clandestin 1906, 93/4485.
[3] -Ibid.

حلق لحى الحجاج السريين، وكان ذلك يعني خاصة لسكان الجنوب الجزائري في تلك الفترة, إمعانا في الإهانة وكان وقع هذه العقوبة عند الكثير من الحجاج أكثر من عقوبة السجن نفسها.[1]

ويذكر "أحمد بن شريف" في رحلته حال البعض من هؤلاء الذين مكثوا ثلاثة سنوات أو أكثر في الحجاز بعد إتمام فريضة الحج خوفا من العودة إلى البلاد، بحكم خروجهم الغير شرعي خوفا من العقوبات التعزيرية حيث صرح أحدهم للكاتب قائلا:" آه سيدي:، منذ ثلاثة سنوات انتظر اليوم السعيد، الذي أعود فيه إلى قبيلتي حيث استطيع الموت هناك في آمان، هناك الناس يخافون الله"[2]، رغم تحفظنا من روايات أحمد بن شريف الممجدة لفرنسا والمبالغة في دم الحجاز وأحواله، إلا أنه يروي لنا في نفس السياق قصة لقاءه بالقرب من مقر القنصلية بحاجين جزائريين قدموا إلى الحج مشيا على الأقدام، وفي طريقهم المحفوفة بالمخاطر والمكاره، صادف دخولهم إلى ليبيا الحرب الليبية الايطالية فشاركوا فيها، ولما وضعت الحرب أوزارها، واصلوا طريقهم إلى الحجاز لأداء مناسك الحج، وذكر قصة حاج آخر اضطر للاختباء في مخازن الفحم بداخل السفينة، لا لشيء إلا للوصول إلى البقاع المقدسة وأداء مناسك الحج.[3]

وهناك من كانوا يخرجون جماعات مكونة من عوائل بنسائها وأطفالها، للحج بشكل سري غير مبالين بالعقوبة، فهذا المدعو "الحاج محمد ولد بعج ولد الحاج" خرج معه زوجته وابنته إلى الحج في جوان1915[4]، أما البعض فكان يطلب الإذن بالسفر إلى الخارج، ومن ثم يتوجه إلى الحج، ففي مراسلة من الحاكم العام والقائد العسكري للصحراء، تفيد بخروج ثلاثة حجاج بشكل سري من قصر "تاغيت" إلى الحج بدون إذن وذلك بعدما استفادوا من ترخيص بالسفر إلى منطقة السوس، فدخلوا المغرب ومن هناك إلى الحجاز، ولكن الحاكم العام أكد على أن الأقاليم الجزائرية التي احتلت بعد 1900 لا يشملها القانون الخاص بالحج الصادر في 10 ديسمبر 1894.[5]

---

[1] -Benchérif Ahmed, op.cit. P19.
[2]-Idem.
[3] -Ibid, P21
[4]- AOM, Pèlerinage 1915, 16H93.
[5]–AOM, Départ a la Mecque de trois indigènes du Ksar Taghit, 16H104.

أما البعض فكان يطلب الإذن للخروج للتجارة، لكنه كان ينتهز الفرصة للذهاب إلى الحج، ولا يكشف أمره إلا بعد مراسلته لأهله من الحجاز، كما حدث مع المدعو (شداد الجيلالي) من منطقة مدروسة وذلك سنة 1912[1].

ومن الأمور الغريبة ما حدث مع الأخوة "أدمي محمد" و"الطاهر" حيث ذهبا إلى الحج سرا. مع أنهم كانوا ميسوري الحال، رغم عدم صدور القرار بالمنع الحج في تلك السنة(1913)، ربما لأنهم حسب تصريحات والدهم أرادوا أن يكون في أكثر حرية بعيدا عن قيود البعثة، وخاصة بعدما عبر عن نيتهما الذهاب لزيارة بيت المقدس[2]. وأكثر من ذلك غرابة إلقاء القبض في تونس على المدعو "بلقاسم بن محمد بن عبد الكريم" بمعية زوجته "فاطمة بنت الحاج بلقاسم بن صادوق"، ورُحّلوا إلى الجزائر بعد رحلة العودة، مع العلم أنهم إضافة إلى الوالد المتوفى أثناء رحلة، كانوا قد تحصلوا على جوازات الإذن بالحج في ذلك السنة مع البعثة الرسمية، لكنهم فظلوا السفر عبر تونس[3].

ويبدو أن هذه الظاهرة تزايدت بشكل كبير في نهاية القرن التاسع عشر وبالخصوص في بداية القرن العشرين. ففي تقرير رسمي وصف الظاهرة بالاجتياح الكبير للحجاج السريين للسفينة "Massilia",ورفضهم النزول بعد اختلاطهم بالحجاج الشرعيين، ومن ثم صَعُبَ على المسؤولين إعادة الإحصاء والكشف عن المتسللين[4]. ولا يمكن اتهام هذه التقارير بالمبالغة فتقارير أخرى تشير وجود حوالي 170 حاج من أعداد المرحلين من الحجاج العالقين في الحجاز، وإن كان من الواجب الإشارة إلى أن عدد المرحلين لم يكن كلهم قد سافروا بشكل سري، فالبعض يسافر مع البعثة بشكل شرعي لكنه ينوي المجاورة والبقاء في الحجاز، وبعد مرور الوقت، ونظرا لظروف المعيشية الصعبة خاصة للأجانب، يصبح الحاج المستقر هناك يفكر في العودة إلى البلد من جديد، هذه الحالة تعبر عنها الكثير من المراسلات. ففي رسالة من محافظ وهران يخبر عن ثلاثة حجاج خرجوا من أولاد زيان الشراقة، الذين راسلوا أهلهم من ليبيا بعدما استضافهم رجل يدعى "الحاج إبراهيم الجزائري"، وهناك

---

[1]–AOM, Pèlerinage 1912, 16H102.

[2]–AOM, Départs clandestins 1913,16H100.

[3]–AOM, Pèlerinage, 16H103.

[4]–AOM ,Rapport 1908/1909, 16H92.

كانوا في انتظار إعانات من ذويهم لإكمال رحلة الحج، بعدما كانوا قد ادعوا يوم خروجهم من محلتهم أنهم ذاهبين للعمل في جني المحاصيل في نواحي تيارت[1].

مما يفيد عن استفحال هذه الظاهرة تزايد طلبات عوائل وآباء هؤلاء الحجاج السريين من الحاكم العام السماح لهم بترحيل أبنائهم وأقاربهم العالقين في الحجاز، مع التزام أصحاب الطلبات بتحمل أعباء الترحيل.

وهذا بعدما أصبحت كل الطرق تؤدي إلى مكة عبر تونس أو ليبيا ،عبر السوس أو المغرب انطلاقا من طنجة، مثلما حدث سنة 1911 حيث حج حوالي 2426 مغربي وجزائري في بعثة واحدة، كلهم جاءوا بشكل سري رغم قرار المنع في تلك السنة[2]، كما كان البعض يتحصل على الإذن للسفر لبيروت، ومن هناك يدخلون الحجاز لأداء فريضة الحج بطريقة سرية، أما البعض الآخر فانطلاقا من مرسيليا على غرار المدعو "أيلول محمد أكلي" الذي طلب الإذن بالسفر إلى الشام للبحث عن أخيه، وفي بيروت قام باستصدار تصريح آخر للسفر لجدة، وبهذه الطريقة تمكن من أداء فريضة الحج، وهذه الحالة استدعت مراسلات عدة بين سلطات الانتداب في الشام والحكومة العامة بالجزائر ووزارة الخارجية، وتقرر منع الجزائريين من الحج انطلاقا من الشام تحت أي ظرف[3].

ويبدو أن هذه الظاهرة أرقت مختلف قناصل فرنسا في الشرق، حيث حذر قنصل فرنسا في الإسكندرية من تنامي ظاهرة الحج السريين ,حيث صرح أنه تم القبض على حوالي ثلاثة منهم، وبعدما خضعوا لتدابير الحجر الصحي لمدة عشرة أيام، رُحّلوا عن طريق مرسيليا وذلك سنة 1912[4]، واشتكى المحافظ الحكومي على متن السفينة من مساعدة ربان السفينة في صعود بعض الحجاج السريين[5]، هذا ما يفسر استعمال البعض منهم الحبال لتسلق السفن، كما حدث ذلك في حادثة تم

[1]–AOM, Départs clandestins pour la Mecque, 16H102.

[2]–Pautremat, op.cit., P203.

[3]–AOM, 16H116.

[4]–AOM, Pèlerinage a la Mecque 1913, 16H89.

[5]–AOM, Rapport 1939, 16H86.

الإشارة إليها سنة 1913[1]، أما في سنة 1909، وبعد رجوع السفينة الروسية"Grigory Merch"وعلى متنها 763 حاج، عثر على 36 منهم في حالة غير شرعية وبدون وثائق، اقتيدوا مباشرة إلى السجن[2]، وفي سنة 1919 تم ضبط في رحلة الإياب على متن السفينة ستة حجاج سريين، و64 آخرين دفعوا ثمن تذاكرهم إلا أنهم لم يكونوا مزودين بوثائق وتراخيص بالذهاب إلى الحج، فاضطرت الإدارة الاستعمارية منح لهؤلاء تراخيص بالسفر محددة ومؤقتة[3].

إلا أن هذه المغامرة وكما أسلفنا لم تكن تخلوا من مكاره ومآسي، فبعض الحجاج الجزائريين تعرضوا للسجن وسوء المعاملة في دمشق لمدة شهور، ثم أبحروا من بيروت بمساعدة القنصل الأمريكي حتى الإسكندرية، وصدرت أوامر بتسفيرهم إلى الجزائر بسرعة نظرا للظروف الدولية حينذاك سنة 1915[4].

وتوالت مرة أخرى صيحات التحذير من قناصل فرنسا في الشرق، فهذا القنصل الفرنسي في جدة "ليبيسيي Lépissier"، في تقرير رفعه للوزارة الوصية، دق ناقوس الخطر من هذه الظاهرة، حيث أحصى وجود حوالي 150حاج مشردين بدون إعانة ممن تم التعرف على هويتهم، وتقريبا نفس العدد بقوا مجهولي الهوية يتسكعون في شوارع جدة[5]. ومن جهته طالب القنصل الفرنسي "كراجا وسكي Krajawsky" بعد ذلك السلطات البريطانية بطرد كل الجزائريين الداخلين إلى مصر بطريقة غير شرعية مباشرة من معبر سلوم الحدودي[6].

ويبدو أن مسؤولية السلطات الفرنسية كانت تقتضي التكفل بترحيل هذه الفئة من الحجاج السريين العالقين في الحجاز، رغم أن تكلفة الواحد منهم لترحيله تقدر في سنة 1907 حوالي 75 فرنك[7].

---

[1]–AOM, Rapport 1913, 16H89.

[2]–AOM, Rapport 1909, 16H86.

[3]–AOM, Rapport 1913, 16H89.

[4]–AOM, Rapatriement des pèlerins Indigents 1915, 16H90.

[5]–AOM, Au sujet des pèlerins restés a Djeddah ,16H86.

[6]-AOM, Rapport pèlerinage 1923, 16H91.

[7]–AOM, Pèlerinage 1907, 16H104 .

لكن هذه التكاليف لم تكن مجانية، وكان الحاج المرحل مجبر على دفعها بعد رجوعه إلى الجزائر، لكن الحجاج كانوا يحتالون وذلك عبر إدلائهم بمعلومات خاطئة عن هويتهم الحقيقية وعن مقر سكناهم، وبالتالي يتعذر الحصول على تلك التعويضات، ولذلك تم التوصية بسرعة البحث وإلقاء القبض على الحجاج السريين قبل خروجهم من أرض الوطن، حتى لا تتكلف الخزينة أعباء ترحيلهم[1].

حتى وإن أدلى هؤلاء بهوياتهم الحقيقية فلا نظن أنهم كانوا في وضعية تسمح لهم بدفع تلك التعويضات، نظرا لحالة الفقر والحاجة التي كانوا يعانون منها، ولذلك ارتأت السلطات الفرنسية إلقاء القبض عليهم قبل خروجهم من الجزائر، وكانت العقوبات في هذه الحالة تكون أقل ممن ينتقل إلى خارج البلاد.

كما أن الحكومة العامة في الجزائر نسقت بشكل كبير مع سلطات الحماية في تونس لإلقاء القبض على الجزائريين المتسللين هناك قبل فات الأوان، وتم تشديد عمليات المراقبة على الحدود مع ليبيا، أما في سوريا فخصصت وحدات للحراسة من الحورانية والدروز[2]. خاصة بعدما تنظمت شبكات في سوريا ولبنان لتسفير بشكل شرعي للحجاج الراغبين في الذهاب إلى الحج، لتتطور الأمور بإغراء الحجاج عبر العفو عنهم شريطة العودة عن طريق ميناء بيروت، لضمان مروره عبر محجر بيروت، وذلك لدواعي أمنية والصحية، ولكن رغم زيادة عدد الحجاج السريين المقبوض عليهم بتهمة الحج بطريقة غير شرعية، فإن عددهم لم يتناقص وأصبح يشكل تحديا كبيرا لإدارة الاستعمارية، كما شكل الأمر فشلا كبيرا للإدارة الاستعمارية في الإشراف على شؤون الحج[3].

ورغم أن فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كانت أزهى فترات ظاهرة الحج السري، وذلك أمرا منطقيا بحكم تكرار سنوات المنع. إلا أن الظاهرة تواصلت بعد ذلك لسنوات عديدة لم يخلوا منها أي موسم وتوقف الكلام عنها بعد إلغاء العمل بالتراخيص للذهاب للحج، رغم اتخاذ بعض التدابير الأمنية وذلك وفق أمرية أفريل 1916، التي أوصت بعزل الحجاج السريين بعد رجوعهم لأرض الوطن،

[1]–AOM, Pèlerinage, 16H86.

[2]–Chantre Luc, op.cit., P16.

[3]–Escande, op.cit., P67.

خوفا من تأثيرهم على الآخرين وقيامهم بنشاطات أو دعاية ضد فرنسا، وظل القانون ساريا المفعول عن نهاية الحرب[1].

لكن لا نملك معلومات كثيرة عن فترة العشرينات، التي اتسمت بفشل جمعية حبوس الحرمين من تنظيم رحلات الحج، وكذلك بسبب الأوضاع المتردية في الحجاز إثر الحرب السعودية الهاشمية، وقلة المواصلات، كلها ظروف ساهمت في وقف هذه الظاهرة أو التقليل منها، لكن بعدما استأنف من جديد التنظيم الرسمي للحج استأنفت معه هذه الظاهرة، ولكن هذه المرة سوف تقتصر على محاولات التسلل للسفن والتنقل بشكل سري مع أعضاء البعثة، وعدم المغامرة بقطع الحدود مشيا، نظرا لضبط الحدود والتنسيق بين الحكومات في تونس، ليبيا، ومصر. لكن في المقابل نشطت شبكات تزوير الجوازات، ففي سنة 1933 اتهم سمسار أوربي من عنابة المدعو" Dominique Noceti "، بتحرير بعض الوثائق المزورة لبعض الحجاج الراغبين في الذهاب إلى الحج بصفة غير شرعية[2]، وتم العثور في نفس السنة على متن السفينة "فوريا" على تسعة حجاج سريين، تسلل أكثرهم من ميناء الجزائر أثناء تزود السفينة بالفحم[3]. وفي سنة 1934 عثر على ظهر السفينة "مادونا" على أربعة عشر حاجا سريا, من بينهم طفل لا يتجاوز اثنى عشرة سنة تسلل بمفرده[4]. كما كان بعض أعضاء البعثة يساعدون بعض ذويهم للتسلل للسفينة بشكل سري، كما حدث مع الدكتور الهادي رئيس البعثة الطبية لموسم الحج سنة 1936، حيث ساعد أخيه على التسلل للسفينة، لكن كشف أمره وأنزل عنوة في ميناء عنابة، وفي نفس الرحلة أدعى متسلل أخر أنه من طاقم السفينة حيث ارتدى مئزرا أبيضا ليوهم بأنه من عمال السفينة.

---

[1]– Escande, op.cit., P67.

[2]–AOM, Affaire phrygie,16H97.

[3]–AOM, Pèlerinage,16H97.

[4]–AOM, Embarquements clandestins 1934, 16H92.

وفي نفس الرحلة تم اكتشاف تسعة حجاج في رحلة الذهاب، وأربعة آخرين في رحلة الإياب، كما حاول البعض التسلل للسفينة في ميناء حلق الواد التونسي، وذلك بتسلقه عبر حبال السفينة لكنه عجز عن ذلك وسقط في الماء أمام تحسرات وأسف الحجاج في منظر محزن[1].

لتختفي هذه الظاهرة بسبب الظروف الدولية وانقطاع المواصلات وتردي الأوضاع الأمنية سنوات الحرب العالمية الثانية، حيث توقف حتى التنظيم الرسمي للحج، لكن مرة أخرى ستتواصل هذه الظاهرة وهذه المغامرة بعد الحرب، فهذا المحافظ الحكومي "تراكولTracol"في تقريره سنة 1947 أشار إلى وجود حوالي 12 حاج وجدوا في رحلة الذهاب، كانوا قد تسللوا إلى السفينة عبر حملهم للبضائع الحجاج وصعودهم إلى ظهر السفينة، أو انتهازهم لفرصة هبوب عاصفة أو التسلل ليلا[2].

إلا أن تقارير أخرى حملت الوفود المالية والمستشارون العامون، والمستشار البلدي مسؤولية تسلل الحجاج السريين للسفن حيث هذه الفئة كانت تحضى بحق ركوب السفينة لتوديع الحجاج أثناء رحلة الذهاب، وكما جرت العادة كان يرافقهم عشرات الأشخاص ينتهزون الفرصة بعلمهم، أو بغير علمهم للصعود إلى السفينة، ويوصي التقرير بمنع هذه الزيارات إذا أرادت الإدارة الاستعمارية القضاء على ظاهرة الحجاج غير الشرعيين[3].

وفي سنة 1948 تناولت الصحافة المصرية معاناة الحجاج الجزائريين السريين، وطالبت أن تستقبلهم القنصلية الفرنسية وتساعدهم.[4]

لكن من المؤسف أن بعض الأعيان كان يشدد على محاربة هذه الظاهرة أكثر من السلطات الفرنسية نفسها، ففي موسم الحج لسنة 1947 تم إلقاء القبض في رحلة الذهاب على ثمانية أفراد، أمر المفتي العاصمي باعتقالهم، ووضعوا في قاع السفينة وكادوا أن يختنقوا من ذلك، فكسروا الأبواب وطلبوا دعم بقية الحجاج، ولم يبخل الحجاج على مد يد العون حيث حاولوا التبرع لشراء تذاكر

---

[1]–AOM, Rapport 1936, 16H97.

[2]–AOM ,Rapport 1947, 81F839.

[3]–AOM, Pèlerinage a la Mecque 1936, 16H116.

[4]–AOM, 81F839.

هؤلاء المتسللين، لكن المفتي العاصمي رفض الأمر، وبعد وصول السفينة إلى جدة رفض السماح لهم بالنزول، وبعد رجوع البعثة وانتشار الخبر حدثت فتنة في مسجد الميناء"La pêcherie"بالعاصمة بسبب صنيع المفتي العاصمي[1]. أما في سنة 1948 لم تسجل أي حالة في رحلة الذهاب لكن في رحلة الإياب تم العثور على أربعين متسللا[2].

وكان البعض يتهم السلطات السعودية في جدة التي كانت تغض الطرف عن بعض المتسللين، بعدما كانوا يشكلون عبئا للسلطات المحلية هناك في وقت كانت ترفض فيه القنصلية الفرنسية ترحيلهم، لكن في نفس الوقت أشادت تقارير أخرى بتعاون السلطات السعودية لمنع صعود المتسللين، حيث بذل تخصيص ثلاثة سلالم لصعود الحجاج إلى السفينة، كانت تخصص سلم واحد رغم الاكتظاظ لمنع أي عمليات تسلل غير شرعية[3].

وحتى النساء كن يتسللن بشكل غير شرعي إلى السفينة، فقد أشار تقرير المحافظ الحكومي "زانيتاشيZanettacci"سنة 1946 على متن السفينة "أتوسAthos II" أنه بمجرد خروج السفينة من تونس بدأ الحجاج السريين يظهرون من بينهم امرأة اسمها "بودة أم الخير بنت مسعود" من عين الثوتة ذكرت أنها جاءت من مدينة باتنة إلى الجزائر مشيا على الأقدام، وقد دافع "الباشاغا سماتي" عن الحجاج السريين وشجعهم عن إظهار أنفسهم، واعدا إياهم الصفح والحماية، فخرج حوالي ثلاثين من هؤلاء أكثرهم صعد الى السفينة باستعمال الحبال أو انتهز فرصة صعود الوفود الرسمية، وكإجراء عقابي قرار المحافظ الحكومي وقائد السفينة تسخيرهم في الخدمة بالمطبخ والمقهى أثناء الرحلة[4].

ويبدو أن هذه الظاهرة عادت من جديد لتؤرق السلطات الإدارية الفرنسية، حيث صرحت سنة 1950 أنها لم تصبح قادرة على تحمل أعباء ترحيل الحجاج السريين[5]، وفي نفس الفترة أشار تلغراف موجه إلى وزارة الخارجية من القنصلية الفرنسية بمصر عن وجود حوالي 250 مغاربي من

---

[1]–AOM,SLNA, Renseignement 1947, 4I77.

[2]–AOM, Rapport Soulie 1948, 4I176.

[3]–AOM, Pèlerinage a la Mecque 1947, 5I199.

[4]–AOM, Rapport Zanettacci 1946, 5I199.

[5]–AOM, Pèlerins clandestins originaires de l'Algérie, 81F841.

الحجاج السريين الذين لم يستطيعوا الرحيل إلى أوطانهم، وتوجهوا إلى مقر الجامعة العربية طلبا للمساعدة.[1] ويبدو أنه في كل مرة في رحلة الإياب كانت تطرح مسألة نقل الحجاج السريين، فمنهم من مكث في الحجاز لأكثر من سنة، بعدما أثر البقاء لكنه وجد نفسه بعيدا عن أهله غريبا فقيرا بدون عمل، وبذلك لم يبقى أمامه إلا البحث عن فرصة للرجوع، بعدما كانت التدابير الأمنية المشددة في رحلة الذهاب تخف بشكل ملحوظ في رحلة العودة، ليتسنى للحجاج السريين الوصول إلى السفن، ومن ثم الرجوع إلى بلدانهم، فترى البعض حسب شهادة المحافظ "ماركوMarcoux"سنة 1950 يقل زورقا للوصول في عرض البحر إلى السفن، فيضطر بعض قادة السفن السماح لهم بالركوب إلى السفينة أمام الأمر الواقع[2].

لكن ظاهرة الحج مشيا على الأقدام وإن كانت قد قلت، لكنها لم تنقطع تماما، فهذا الحاج المدعو "دحو محمد" من معسكر، ذهبا مشيا لمدة سبعة أشهر حتى وصل إلى السويس وهناك منع من الدخول إلى الحجاز، فانفجر باكيا يندب حظه أمام حسرات الحجاج رثاءً لحاله[3].

ويبدو أن كل الظروف والتدابير الأمنية والإدارية رغم شدتها، لم تكن تمنع هذه الفئة من الذهاب إلى البقاع المقدسة، ففي سنة 1952 وعلى متن السفينة أتوس وجد ثلاث حجاج من بينهم المدعو "هدفي محمد" من سوق أهراس، أب لسبعة أطفال ومعطوب حرب، لم تمنعه إعاقته من السفر للحج بشكل سري[4]، ويستغرب المحافظ الحكومي على ظهر السفينة"مكة Mecca"اكتشاف حجاج سريين، والغريب في الأمم أنهم أجروا كل اللقاحات الخاصة بالحج كباقي الحجاج العاديين[5]، كما ضبط المدعو "سبتي بن شريف" على متن السفينة"Anne Marie"سنة 1950 الذي ينحذر من منطقة سدراتة بجواز سفر صحيح، والدفتر الصحي، لكن صعد السفينة بدون دفع حق تذكرة السفر، وبعد اكتشاف أمره تطوع الحجاج وجمعوا له المال اللازم لشراء حق التذكرة.[6]

---

[1] -AOM, Nord Africain présents au Caire, 81F841.

[2]–AOM, Rapport Marcoux 1950, 81F839.

[3]–AOM, Pèlerinage Alger –la Mecque par route et avion 1950, 81F839.

[4]–AOM, Rapport Bucco 1952, 81F841.

[5]–AOM, Rapport Freychet 1953, 81F841.

[6] -AOM, Rapport Merle 1950, 16H93.

ويبدو أنه وصل الأمر بالسلطات الاستعمارية مع استفحال أمر الحجاج السريين الذين أصبحوا يشكلون جماعات على شكل لاجئين خاصة في مصر وجدة، إلى تخصيص سفينة لنقلهم سنة 1951من مصر على متن السفينة "مصر"، حيث كانوا حوالي 600 في الإسكندرية، 150 في القاهرة[1].

وامتدت حالات الترحيل حتى إلى بغداد، حيث أراد بعض الحجاج بعد إتمام موسم الحج زيارة ضريح الشيخ عبد القادر الجيلاني، وعلقوا هناك فتدخل القنصل الفرنسي في بغداد لترحيلهم وكان ذلك سنة 1952[2].

ويبدو أن نفقات الترحيل أصبحت لا تستوعبها الميزانية الإدارة الاستعمارية, التي خصصت حوالي ثلاثة ملايين فرنك فقط سنة 1952، لتنخفض إلى مليون فرنك في ميزانية 1954/53.[3]

المبحث الرابع: المزور والمطوف:

لقد لعبت فئة المطوفين والمزورين دورا هاما ومؤثرا في طول فترة إقامة الحجاج في الحرمين الشريفين، فقد كان المطوف يلعب الدليل والمضيف الذي كان يتكلف بالمأوى والمأكل والنقل، وبعض التدابير الإدارية اللازمة، إضافة إلى الإشراف على الحجاج في شؤون دينهم عبر إرشادهم وتلقينهم المناسك، كل ذلك مقابل أجرة يتقاضها المطوف في كثير من الأحيان، تكون مُعّرفة سابقا ولا يمنع ذلك تلقيه بعض العلاوات الزائدة من الحجاج عن طيب خاطر .

وارتبط اسم المطوف بالحرم المكي، فعندما نذكر المطوف حتما يتصور إلى أذهاننا ذلك الدليل الروحي الذي يهتم بشؤون الحج في مكة، أما المزور فيقوم بنفس الوظائف لكن أثناء زيارة الحجاج للحرم المدني وبذلك جاء اسم المزور.

---

[1]–AOM, Rapatriement de clandestins1951 ,5I52.

[2]–AOM, 5I52.

[3]– AOM, Rapatriement des pèlerins clandestin,5I52.

ولقد شكلت هذه الفئة طبقة ذات امتيازات عدة في المجتمع الحجازي لقرون عدة، وأصبحت بذلك تتقاسم مع فئة التجار، والجمالين المسؤولين عن النقل، والمسؤولين على تزويد الحرمين بالماء من الفئات التي تلعب دورا خطيرا ومؤثرا في الحجاز في هذه الفترة. ولقد تقاسم المطوفين والمزورين الإشراف على الحجاج تقسيما جغرافيا الكل يشرف على الحجاج بلد معين حسب الولاءات أو علاقات هؤلاء مع مختلف البلدان الإسلامية.

ونظرا لحساسية هذه الوظيفة وخطورتها تفطنت لها السلطات الاستعمارية، وذلك خوفا من تأثير بعض المطوفين فكريا وإيديولوجيا على عقل الحجاج الجزائريين، وتعبئتهم بأفكار قد تكون مناوئة لمصالح فرنسا، ولذلك عملت على تقصي أخبارهم ومراقبتهم وإرساء علاقات مع بعضهم الذين كان لديهم علاقات طيبة ومتميزة مع فرنسا، ولقد لعب القناصلة ومن بعد ذلك المدعو "حمدي بلقاسم" ممثل فرنسا في الحجاز ومستشارها الشرفي ومن وراءه قريبه رئيس جمعية حبوس الحرمين "قدور بن غبريط"دورا في اختيار المطوفين.

وغالبا ما كان يتهم المطوف بالاحتيال على الحجاج وأخذ أموالهم بغير حق والمزايدة عليهم في الكراء وثمن الغذاء والماء وتأجير الدواب، حتى أن بعض الحجاج الجزائريين كانوا يعتمدون على المطوف في الطواف وفي المبيت والنقل, لكن كانوا يفضلون التقوت بطرقهم الخاصة غالبا عبر إخفائهم للزاد. ويذكر الفرنسي "بريناشBrunache" أن المطوف يحتال على جميع الحجاج لنهب أموالهم، لكن لا يكون ذلك سهلا مع الجزائريين الذين عرفوا بشحهم"[1]، كما يصف تقرير آخر المطوف بالجشع والطمع[2]، وهذا قد يكن أحيانا صحيحا لحد معين، إلا أنه لايعني جميع المطوفين والمزورين، ولكن دائما كانت تلك النظرة المتعصبة والمتطرفة من الفرنسيين للإسلام، عامة والحج كفريضة بشكل خاص، كما اتهم مطوف بمعاداته لفرنسا عبر إقامته لعلاقات مع شيخ الزاوية السنوسية الهارب إلى الحجاز[3]، واتهامهم من طرف بعض الحجاج بمحاباة الأغنياء على حساب

---

[1]–Brunache, Le pèlerinage a la Mecque, Bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord, Année 1905, P283.
[2]- AOM, Note sur le pèlerinage a la Mecque 1950,81F839.
[3]- AOM, Des racoleurs de pèlerins partis de Hedjaz pour le nord de l'Afrique ,16H84.

الفقراء[1]، ويبدو أن الحجاج الجزائريين رفضوا بعض الممارسات من بعض أشباه المطوفين الذين وصفهم الشيخ "الطيب المهاجي" في رحلته بما يلي" يمشي أمامهم [المطوف] يلقنهم دعوات مخصوصة في السبعة أشاط، ويكتفون بخبره أنهم طافوا سبعا، وكذا العمل في السعي، وربما أخبرهم المطوف بالتمام والواقع خلافه، وقد يتعمد ترك شوط أو شوطين من السبعة ليتفرغ إلى جماعة أخرى تنتظره، وكل هذا منشؤه الجهل... ولذا لم أترك رفقتي وهم ثمانية عشر رجل وامرأتان يطوف بهما مطوف، بل كانوا يطوفون لأنفسهم بعدما علمتهم ما يتطلبه الطواف والسعي وسائر أعمال الحج والعمرة والحمد لله"[2]. وإذا كان المطوف بهذا الوصف فهو يشهد بتدني أخلاق وفساد نفوس بعض المطوفين، الذين إذا كان هذا حالهم في ما يخص الطواف بالناس والسعي بهم ,وهي أركان مقدسة لا يصح الحج إلا بإتمامها ولا يجبرها شيء حتى الهدي، فماذا كان حالهم في ما يخص الشؤون الأخرى كالمبيت وتوفير الغذاء والماء وتوفير النقل ,أكيد أن الأمور كانت أكثر سوءا.

ومطوف آخر أجبر الحجاج على الذهاب مباشرة إلى عرفة دون المبيت في منى، خلاف على ما اعتاد عليه الجزائريين بدعوة كثرة الزحام[3]، واشتكى الحجاج من مدينة البليدة من مطوف اسمه "عبد الله فوده" الذي لم يقم بنقلهم إلى عرفات في الوقت المناسب بذريعة قلة المواصلات، وحشدهم في عرفة صغيرة غير لائقة للمبيت.[4]

وأول ذكر لهؤلاء المطوفين ما ذكره لنا "جارفي دو كورتلمون" في رحلته سنة 1894، وسماه باسم "عبد الرحمن أبو شنق" وذكر أنه مطوف المغاربة[5]، وتطور الأمر على ما يبدو بعد ذلك حتى اصبح المطوفين يتصلون بوكلائهم في الجزائر لتجنيد حجاج انطلاقا من الجزائر، أو عن طريق بعض المقيمين في الحجاز من ذوي الأصول الجزائرية على غرار المدعو الحاج "فرصادو محمود"، الذي كان يملك مقهى في مكة ويعمل لحساب مطوف، قدم إلى الجزائر سنة 1899 ليقوم بدعاية لذلك المطوف، لكن اعتقل في وهران وطرد إلى جدة[6]، وكانت السلطات الاستعمارية تتوجس خيفة من زيارات

---

[1]- AOM, Auditions du pèlerin Maarif Mohamed 5I199.

[2]- مهاجي الطيب ,مصدر سابق,ص82.

[3]- AOM, Rapport Marcoux 1950,81F839.
[4]-AOM, SLNA, Pèlerinage 1951,4I176.
[5]- Gervais de Courtellomont, Op.cit., P83
[6] -AOM, 16H85.

لبعض المقيمين في الحجاز، لحملهم لأفكار معادية للمصالح الفرنسية، في وقت كان هؤلاء مجرد سماسرة في خدمة وكلائهم من المطوفين.

ويشير تقرير آخر أن المدعو "محمود فرصادو" كان مجرد حامل لرسائل من المطوفين، إلى وكلائهم في الجزائر الذين يقومون بالاتصال بالراغبين في أداء فريضة الحج، وعرض خدمات وكلائهم المطوفين.[1]

وتطور الأمر إلى محاولات مطوفين إلى الانتقال بأنفسهم إلى الجزائر دون المرور بالوكلاء والاتصال بالراغبين في أداء فريضة الحج، ففي سنة 1899 تلقت القنصلية الفرنسية في جدة طلبات الحصول على تأشيرات للسفر إلى الجزائر، لكن قوبلت طلباتهم بالرفض، إلا أنهم لم يستسلموا وطلبوا من السلطات العثمانية السماح لهم بالدخول إلى ليبيا، ومن هناك بلاشك حاولوا الدخول بطريقة غير شرعية إلى الجزائر، وبذلك أصدرت السلطات الاستعمارية أوامر بوجوب البحث عنهم وطردهم إلى الحجاز[2]، ويبدو أن السلطات الاستعمارية كانت تتوجس خوفا من تحركات هؤلاء المطوفين المريبة بالنسبة لها ,حيث كانت تخشى حملهم لأفكار ونوايا قد تكون مضرة بمصالحها خاصة في تلك الفترة، في وقت تميزت فيه هذه الفترة بتكرار سنوات المنع، وهذا ما أثار حفيظة وتنديد السلطات الحجازية، والتي عبرت عن استيائها في مناسبات عديدة، كما أضر بشكل كبير بمصالح فئة المطوفين. لكن على ما يبدو أن هذا المنع للمطوفين بدخول إلى الجزائر زالت أسبابه بعد الحرب العظمى، وبذلك سوف تعرف الجزائر في فترة الثلاثينات بالخصوص دخول العديد من المطوفين إلى الجزائر للتعريف بأنفسهم، وللاتصال بالراغبين في الحج وعرض خدماتهم، حيث كانوا في كثير من الأحيان يقيمون عند بعض الحجاج القدامى، أو بعض رجال الدين أو الأعيان، وكانوا مزودين ببطاقات زيارة فيها كل المعلومات الخاصة بهم وأرقام هواتفهم.

ففي سنة 1929 قدم إلى الجزائر المطوف "صدقة محمد" واتصل بالشيخ "بن عليوة"، الذي أخبره بنيته للحج في تلك السنة مع آلاف من أنصاره ومريديه، واعتذر له مؤكدا اختياره لمطوف

[1]- AOM, Pèlerinage 1890, 16H85.
[2] -AOM, Des racoleurs de pèlerins partis de Hedjaz pour le nord de l'Afrique ,16H84.

المغاربة "أحمد بوشناق"[1]، المعروف على ما يبدو لدى السلطات الاستعمارية الفرنسية. ونرجح أن يكون من عائلة المطوف الذي ذكره كورتلمون في رحلته وسماه بـ"عبد الرحمن بوشناق"، وخاصة أن هذه الوظيفة كانت معروفة لدي عائلات معينة تتوارثها كابر عن كابر.

وما يمكن ملاحظته أن السلطات الفرنسية كانت جد متفطنة لخطورة هذه الوظيفة، وبذلك ربطت علاقات مع مطوفين معينين لا يشكلون خطرا على مصالحها.

لقد ذكر تقريرا آخر أن مطوفين الحجاج الجزائريين هم "أحمد بوشناق" أمين سرحان"، و"سليمان تاغي" إبراهيم ساغا"، أما مطوفي المغاربة "عبد اللطيف الكردي"و "أحمد بوشناق" و "صالح فوده"و "عبد اللطيف عالم"و "عباس الحريري",و أما حجاج سوريا فكان يشرف عليهم كل من "محمد سليمان"و "عباس الحريري" و"خليل علاف"و"عبد الرحمان عالم"،أما مطوفي الحجاج التوانسة:" الماحي الكافي"، كلهم كانوا يتمتعون بعلاقات متميزة مع السلطات الفرنسية حتى وصف مطوف المغاربة عبد اللطيف الكردي" بالثقة.[2]

أما بالنسبة للمزور والذي كان يأوي ويرشد الحجاج في زيارتهم للمدينة المنورة، فلم يكن من الممكن اختياره لأن كل الحجاج كانوا مقسمين على عدد من المزورين، وكان المزور الشيخ "أحمد الرفاعي" يتولى الإشراف على الحجاج الجزائريين برفقة أخيه إبراهيم، وتعود أصولهم إلى مدينة بسكرة يملكون العديد من الدور[3]، أما مزور التوانسة فكان من عائلة "حلبة" والمغاربة من عائلة "هاولة"[4].

لكن هناك تضارب في الأقوال حول بعض المطوفين والمزورين، فبعض التقارير تصفهم بالثقة في وقت تصفهم تقارير أخرى بخلاف ذلك فالمطوف "عبد اللطيف الكردي"، الذي ذكرناه آنفا ووصفناه بالثقة، تصفه تقارير أخرى بالمعادي لفرنسا وصديق الثائر المغربي عبد الكريم الخطابي، وبالمقرب من الطيب العقبي ومن دعاة الوحدة العربية.[5] واعتبار "صالح فودة"،و"عبد القادر الحريري"،

---

[1] -AOM, Rapport du consul de France a Djeddah 1929,16H104.
[2] -AOM, Rapport 1936,16H104.
[3]- AOM, Rapport 1959,81F841.
[4] -AOM, Rapport 1936,16H104.
[5]-AOM, Pèlerinage a la Mecque, Renseignement 1936 ,16H104.

و"محمد خليل صبحي"و" عبد الرحمن عطار"و" أحمد عبد الحميد"و"محمد السويدي" معادين للمصالح الفرنسية.[1]

كما وصف تقرير آخر المطوفين بأنهم جماعة قوية مدعومة من طرف النقابات التجارية في جدة، وأن خطر عدم الإشراف على الحجاج الجزائريين، وأمام جهل أكثرهم بأمور الحجاز يجعلهم يلجؤون لأي مطوف يجدونه. وأن أغلب هؤلاء المطوفين يحملون عداء لفرنسا ويوجهون الحجاج إلى جماعات وأماكن تعرف بعدائها لفرنسا، كما يوصف المطوف في تقارير عديدة بالجشع والطمع، رغم تحديد السلطات الحجازية لأجرته، وأن بعض الحجاج دفعوا أكثر من الأجرة المحددة لهم، ووجب للحيلولة دون ذلك، تكليف القنصل الفرنسي في جدة التعاقد مع مطوفين ذوي نزعة "فرنكوفيلية" أو محايدين على الأقل، وهذا ما تتبعه هولندا وبريطانيا، مع التوصية بوجوب مراقبة المطوفين والحيلولة دون استغلالهم للحجاج الجزائريين، وكذلك السماح فقط للمطوفين المتعاطفين مع فرنسا الدخول إلى الجزائر، ومحاولة كسبهم لخدمة المصالح الفرنسية، ولما لا تجنيدهم لخدمة المصالح الفرنسية في الحجاز[2]. كما تم اقتراح إعادة هيكلة وتنظيم وظيفة "المطوف" حتى يصبح موظف في الدولة. ولما لا إعادة تكوينه في مدارس خاصة تنشأ لهذا الغرض.[3]

ويبدو أن السلطات السعودية قامت بتنظيم هذه الوظيفة بتحديد سقف أرباحها ما يعادل من 30.000 إلى 33.000 فرنك، وأن لا يتجاوز عدد الحجاج الواجب الإشراف عليهم من 60 إلى 100 حاج.[4]

لكن الأمور على ما يبدو لم تتحسن أكثر، ففي سنة 1952 بلغ عدد الحجاج المشرف عليهم من طرف المطوفين حوالي 500 حاج، حتى اضطروا الاستعانة بأعوان يتكلفون بدورهم بالإشراف على مجموعات من الحجاج لا تتجاوز 20 حاج.[5]

---

[1] -AOM, Rapport spécial ,16H102.
[2] -AOM, Pèlerinage a la Mecque ,81F647.
[3] -AOM, Rapport du curateur de l'hôtellerie française de la Mecque 1928 ,16H92.
[4]- AOM, SLNA, Pèlerinage 1951, 4I176.
[5] -AOM, Rapport 1952, 81F840.

كما كان المطوفين يقيمون خياما في عرفة وبرايات بأسمائهم لإرشاد الحجاج إليهم، كما كان أعوانهم يستقبلون الحجاج في الموانئ ,يصرخون بإسم المطوف فيجتمع الحجاج ورائهم، فيحملونهم ببضائعهم في شاحنات مباشرة إلى مقر سكناهم، ثم يأتي المطوف بنفسه ويحي الحجاج، ويتمنى لهم السلامة بعد التسليم,ويتبادلون الكلام والسؤال عن بعض الحجاج السابقين وأحوالهم، وبعد ذلك يدون أسماء كل الحجاج، بعد تقديم جوازات السفر، وبعض الحجاج من جهله يقدم كل وثائقه من الجواز ودفتر الصحي وتذكرة السفر فيضيع بعضها. ثم بعد ذلك لا ينسى المطوف قبض أجره مسبقا ويتعهد بتوفير النقل من جدة إلى مكة، لكن لا يكون ذلك إلا بعد مرور يوم وليلة، وكل ذلك محسوب ويضمن استفادة تجار جدة من إقامة الحجيج، فبهذه الطريقة تضمن مقاهي ومطاعم وفنادق جدة مداخيلها، ومن أجل ذلك نعت تقرير فرنسي المطوفين بأنهم محتالين، يحتالون على الحجاج بطريقة سحرية يخدعون بها أكثر الناس فطنة، والتوصية بوجوب تدخل الحكومة الفرنسية لدى نظيرتها السعودية لوضع حد لجشع المطوفين.[1]

كما أشارت تقارير أخرى إلى أن المطوف لا يستفيد إلا بنسبة 13بالمائة من مداخيله بينما البقية تدخل إلى خزينة الدولة السعودية[2]، وتقرير آخر وصف المطوفين أنهم أكثر طمعا وجشعا من المزورين، وأسعارهم تتفاوت ما بين 200 إلى 500 ريال.[3]

رغم ذلك يبدو أن بعض المطوفين كانوا ذوي أخلاق عالية وعلى تدين حقيقي، فهذا المزور المدني الشيخ "الجميري" الذي لم يكن يفرض أسعاره على الحجاج ويترك ذلك على نية الحاج كيفما شاء.[4]

ومن خلال تتبعي لأسماء المطوفين والمزورين المغاربة، وجدت أن أصول أكثرهم تعود إلى بلدان المغرب العربي، فهذا الرفاعي أحمد وأخوه إبراهيم من أشهر مزوري الحرم المدني، كانت لهم علاقات متميزة مع الجزائريين، وحتى مع السلطات الفرنسية قبل اندلاع الثورة التحريرية، ونرجح أن عائلة "أبو

[1]- AOM, Rapport 1951, 5I200.
[2] -AOM, Pèlerinage a la Mecque 1947, 5I199.
[3]-AOM, Rapport Khelladi Mohamed 1960, 81F841.
[4] -AOM, Pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, 81F647.

شنق" أو "بوشناق" التي تولت وظيفة المطوف تعود أصولها إلى الجزائر، كما ذكر في سنة 1949 بعض الحجاج الجزائريين أنهم أقاموا أياما عند مطوف من أصول جزائرية يدعى الحاج "عبد الرحمن الزواوي" والذي قدم لهم طول مدة الإقامة أكلات جزائرية، كالكسكس والقهوة وهذا الصنيع أعجب كثيرا الحجاج الجزائريين.[1]

ولكن أشد ما كانت تخشاه السلطات الفرنسية، هي تلك الزيارات التي كان يقوم بها المطوفين والمزورين إلى الجزائر لعرض خدماتهم على الراغبين في الحج، والتعريف بأنفسهم، ونلاحظ أن هذه الزيارات تكثفت بشكل كبير سنوات الثلاثينات حتى بداية الثورة، بعدما كان يمنع منعا باتا قبل الحرب العالمية الأولى على هؤلاء الدخول إلى الجزائر، خوفا من قيامهم بدعاية مناوئة للمصالح الفرنسية، ويبدو أنه بعد زوال خطر أفكار الجامعة الإسلامية في المشرق، والتأكد من نوايا المطوفين الذين كانوا في الغالب يتقدمون بطلبات الحصول على تأشيرة الدخول إلى الجزائر من القنصلية الفرنسية بجدة، وهذه الأخيرة كانت تتقصى أخبارهم وتدرس طلباتهم بشكل جيد ودقيق.

ففي سبتمبر 1933 زار المزور المدني الشيخ "أحمد الرفاعي" الجزائر ونزل عند الشيخ "بن طكوك"، وفي أكتوبر 1933، دخل المطوف الشيخ "سليماني طه" إلى الجزائر وتجول في منطقة مينة" ونزل هو كذلك عند الشيخ "بن طكوك"، وفي نوفمبر من نفس السنة زار المطوف "بوشناق عبد الله بن عبد الرحمن" مدينة معسكر ونزل عند المدعو "عبد المومن طاهر الحاج لخضر".

ويكون المضيف غالبا من قدماء الحجاج الذين استفادوا من خدمات هؤلاء المطوفين، وفي نفس الفترة زار الجزائر المطوف "حمزة يحي عباس" ونزل هو كذلك عند الشيخ "بن طكوك" ,وفي ديسمبر من نفس السنة قدم المطوف "سيد سرحان حمد بن محمد" وزار مستغانم وأقام عند المدعو "بلهواري حاج محمد" كما زار بعض الحجاج القدامى، وفي جانفي 1934 نزل المطوف "ميمش علي بن حسن" عند الشيخ "بن طكوك" في بوقيراط.[2]

[1] -AOM, SLNA, Pèlerinage 1949, 4I176.
[2] -AOM, La venue de Mouttaouffs hedjaziens en Algérie, 5I52.

وفي جوان من نفس السنة أقام المطوف "محمد بن أحمد" عند القايد "لطرش شارف" بدوار الشلالة، وفي نوفمبر تجول المطوف "حسين عبد الله محمد" في تونس ثم الجزائر، ونزل في وهران عند المدعو "مكي عبد الله". وفي جويلية 1935 زار المطوف "حسين فوده بن عبد الكريم" مدينة وهران وأقام عند المدعو "بوليل الحاج محمد"، وفي أكتوبر من نفس السنة زار المطوف "الحاج إبراهيم بن عبد القادر الحواتي" مدينة سيق قادما من تونس ونزل عند المدعو "بن حرات الحاج عبد القادر"، كما نزل المطوف "محمد صالح الحواثي" بمنطقة فرندة بتيارت عند الأخوة "عماري"، أما في جانفي 1936 زار المدعو "ناصر محمد بن الحاج العربي" مدينة مستغانم في عملية اشهارية ووزع بطاقات باسم أخيه المطوف "ناصر محمد نضار بن الحاج العربي" ,وفي جويلية من نفس السنة قدم المطوف "إبراهيم قورت" بمعية أخيه "محمد علي"، ونزلوا عند المدعو "بلحبيب محمد"إمام من منطقة عمي موسى، لكن هذا الأخير رفض استقبالهم، وفي نفس الفترة نزل المطوف "علي بن محمد شربلتي" عند عون أمن اسمه "صادق"في حي الحمري بوهران، كما أقام المطوف "أحمد الحواثي" في نفس الفترة في معسكر عند الحاج "قدور"، وفي أوت 1936 نزل المطوف "حسن بشارة" بوهران، وكان قد جاء قبل ذلك ونزل عند المدعو "بوليل الحاج محمد" وقام ببيع الأقمشة، واتصل ببعض الراغبين في الحج.[1] وفي سنة 1937 زار المطوف "أحمد بن محمد الجمال" الجزائر، وفي نفس الفترة تقدم المطوف "عبد الرحمن الزواوي" إلى القنصلية الفرنسية بجدة للحصول على تأشيرة الدخول إلى الجزائر، للإقامة عند المدعو "بوزاوية" الساكن في "تامزوغة" ولاية عين تموشنت وصدر أمر بالتحري عنه .[2]

وزار مرة أخرى "السيد أحمد بن السيد حمزة الرفاعي" الجزائر وقام بجولة إلى البيض، سعيدة، بلعباس، واستضافه هناك الشيخ "بن كابو"[3]، ثم انتقل إلى معسكر واستضافه القاضي"شرقي حسان"، وزار هناك بعض الحجاج القدامى وبعض الأثرياء، وكان ذلك في شهر أوت من سنة 1947، كما زار الشيخ المطوف "عبد الغني القطان" الجزائر، والتقى بالشيخ الإبراهيمي.[4]

---

[1]-AOM, La venue de Mouttaouffs hedjaziens en Algérie, 5I52.
[2] -AOM, 5I199.
[3] -AOM, Rapport spécial, 5I199.

[4] –البصائر, ضيف من بيت الله الحرام.

ويبدو أن هذه الرحلات تكللت بتجنيد قدماء الحجاج من طرف المطوفين للدعاية لهم مقابل أجور، إضافة إلى مجانية المأكل والإيواء، هذه الفئة التي نعتتها التقارير الفرنسية بالحجاج المحترفين, هذا إضافة إلى اتجارهم في الذهب والعملات.[1]

ومرة أخرى زار أحمد الرفاعي الجزائر في أوت 1951 وانتقل في عمالة وهران والجزائر ومدينة غرداية، وكان لهذا المزور علاقات تجارية مع صانع العطور العاصمي "الزاوي"، وقد تمت هذه الرحلة بمباركة "قدور بن غبريط"، وممثل فرنسا في الحجاز، وصدرت أوامر بوجوب تسهيل مهمته[2]، وفي سنة 1950 زار معسكر المطوف "عبد الجليل الرياضي" بعد إقامته في الدار البيضاء واستضافه الحاج "الحبيب بحباحي"[3]، وفي مارس 1953 قام المطوف "أحمد جمال حريري" بزيارة إلى مدينة وهران[4]. وفي أفريل 1954 زار المطوف "سرحان أحمد حامد" برفقة حاج "مصطفى بن فرية" مفتي المدية، مناطق في الجزائر قادته إلى وهران، مستغانم، تلمسان، ونزل عند الشيخ "بن طكوك"، وقام بتوزيع مطويات إشهارية يعرف فيها بنفسه، واضعا العنوان ورقم التليفون ومنحه مضيفوه زيارة بحوالي 5 آلاف فرنك[5]. ثم اتجه لمنطقة هُنين عند المدعو "قاسمي بن عمر"، الذي منحه 3 آلاف فرنك، ثم زار الآغا "حاج الطيب" الذي منحه زيارة بحوالي ألفين، ثم عند المدعو نجاري حاج العربي، الذي جمع له العامة فنثروا عليه عشر ألاف فرنك[6]، ويبدو أن هذا المطوف استفاد من الاعتقاد الراسخ لدى الجزائريين بتقديس الحج وإكرام أصلاء مكة.

وفي نفس الفترة زار المطوف "صالح محمد حواتي" وحرمه السيدة "فاطمة بنت علي" مدينة تيارت ومعسكر وفرندة وآفلو[7]، أما في سنة 1955 زار المطوف " عبد الغني سعيد بن سعيد الكتاني" مدينة قسنطينة بعد الجزائر وكان قد قدم إليها جوا، ثم البليدة، تلمسان، تبسة، حيث التقى هناك بالشيخ العربي التبسي ثم رحل بعدها إلى تونس.[8]

---

[1] -AOM, 5I199.
[2] -AOM, SLNA, Autorisation de circulation, 5I200.
[3] -AOM, 5I199.
[4]- AOM, 5I200.
[5] -AOM, 5I201.
[6] -AOM, SLNA, Renseignement, 5I202.
[7] -AOM, SLNA, Renseignement, 5I202.
[8] -AOM, 93/4485.

وعلى ما يبدو فإن هذه الزيارات تعددت في وقت احتدمت فيه المنافسة بين المطوفين الذين كانت تقدرهم بعض المصادر بحوالي ثلاثمائة مطوف فقط في مكة، وكان لزاما عليهم القيام بهذه الرحلات الدعائية، خاصة بعدما غضت السلطات الفرنسية الطرف عن هذه الرحلات، بعدما أمنت جانبهم وخبرت نواياهم النفعية البحثة، خاصة أن الكثيرين منهم كانوا قد ارتبطوا ببعض الشركات والتجار وكان يمثلونهم في الحجاز. كما أنهم كانوا يدخلون إلى الجزائر في الغالب محملين بسلع من الحجاز، ليبيعوها في الجزائر منتهزين فرصة هذه الزيارات، وخاصة أن البعض منهم تكررت زياراته مرات عديدة، مستفيدين من تعظيم الناس لأهالي مكة قبلة المسلمين وأول الحرمين، حيث كان الجزائريون يغدقون عليهم العطايا والزيارات رغم الفقر والحاجة.

كما أن السلطات الفرنسية نجحت في ربط علاقات مع الكثيرين منهم لخدمة مصالحها في الحجاز، وضمان عدم تعريض الحجاج الجزائريين هناك لأي أفكار قد تكون مضرة بالمصالح الفرنسية، ودائما كان يوصف المزور المدني الشيخ "أحمد الرفاعي" بصديق فرنسا، لكن يبدو أن هذا الود تبدد واختفى بعد اندلاع الثورة التحريرية، حيث أنشأت جبهة التحرير الوطني شبكة دعم في الحرمين الشريفين بمساعدة الكثير من المطوفين، وقد وصفت تقارير أخرى المزور "إبراهيم الحاج الرفاعي" أخو الشيخ "أحمد الرفاعي" بأنه كان يرأس هذه الشبكة، كما أنه ترأس مكتب الدعاية لجبهة التحرير الوطني في المدينة المنورة، لكن تتناقض بعض التقارير وتصفه بأنه كان ممثلا لحركة مصالي في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم[1]. ورغم انقطاع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وفرنسا أثناء الثورة الجزائرية ابتداء من سنة 1957، إلا أن الشيخ أحمد الرفاعي ظل يكرم وفادة البعثة الجزائرية. ويقوم بخدمتها في ظروف جيدة[2]. كما كان يكلف دون غيره بتسلم أموال الصرة، التي أصبحت السلطات الفرنسية ترفض تسليمها للملك السعودي بعد انقطاع العلاقات، وله الحق في توزيعها على فقراء المدينة على حسب ما يبدى له مناسبا، لكنه إتهم بأنه كان يحول جزء كبير منها لدعم الثورة الجزائرية، كما أن بعض المطوفين كانوا يتهمون بعض الحجاج الجزائريين بالجبن وعدم تلبية نداء الجهاد

[1] -AOM, Rapport 1954, 81F841.
[2] -AOM, Rapport 1959, 81F843.

ضد فرنسا، الشيء الذي كان يزعج بعض رؤساء البعثة الجزائرية من الموالين لفرنسا ويثير حفيظتهم فيستميتون في الدفاع عنها.[1]

المبحث الخامس: الحج في زمن الحربين العالميتين:

بعد سنوات من المنع، قررت فرنسا السماح بتنظيم الحج لسنة 1913، حيث شاركت في تلك السنة بعثة مكونة من حوالي خمسة آلاف شخص، وكان ذلك عشية الحرب العالمية الأولى، وسط تجاذبات دولية كبيرة تنذر بحرب وشيكة بين القوى الكبرى، وكانت فرنسا تخشى على حجاجها من تأثرهم بدعاية الجامعة الإسلامية، وتأثيرات رجال "تركيا الفتاة" المتحالفين مع ألمانيا والنمسا، ولم توافق الإدارة الاستعمارية على تنظيم الحج تلك السنة إلا بعد تجاذبات وأخد ورد بين الحكومة العامة بالجزائر المدعومة من طرف وزارتي الحرب والداخلية الرافضة، أو في أحسن تقدير المقيدة لفريضة الحج، وبين وزارة الخارجية الرافضة لتكرار المنع الذي أساء لسمعة فرنسا خاصة في الشرق، بعد توالي تقارير القناصلة هناك باستعداء فرنسا بصنيعها كل شعوب الشرق الرافضة لمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج، هذه الفريضة الغائبة بالنسبة لعموم الجزائريين خاصة في هذه المرحلة التي تميزت بالمنع المتكرر.

ورغم ذلك تواصل التقييد السنة الموالية بعدما تراجع عدد الجزائريين المشاركين في الحج في السنة الأولى للحرب 1914 (1332هـ)، إلى حوالي 1141 حاج فقط[2]، لكن جاء قرار المنع في السنة الموالية سنة 1915(1333 هـ) بسبب ظروف الحرب وانقطاع المواصلات وشيوع حالات اللاأمن وانعدام النقل بسبب حرب الغواصات، وبسبب توجيه الأساطيل التجارية لخدمة المجهود الحربي.

أما سنة 1916 فكانت سنة محورية بامتياز في علاقات فرنسا مع الحجاز، بعدما أعلن الشريف حسين الثورة على الدولة العثمانية وتحالف مع بريطانيا وحلفائها، وكان ذلك منعرجا خطيرا في موازين

---

[1] -AOM, 5I199.

[2]- Escande, Le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination française, op.cit., P165.

القوى أثناء الحرب العظمى، ولعل أشهر بعثات الحج في فترة الاحتلال الفرنسي كان البعثة الرسمية التي بعثتها فرنسا بشكل رسمي إلى الحجاز، في مهمة لربط العلاقات مع الحجاز وتقديم الشكر إلى أمير الحجاز الثائر، وقيل الكثير حول هذه الرحلة وكأن المتحاربين كانوا في سباق يخطبون ود الشعوب الإسلامية، محاولة من حلف الوفاق لقطع الطريق على ألمانيا الحليف قوي للدولة العثمانية والتي كانت تدعي صداقات مع الشعوب الإسلامية، واستغلت الدولة العثمانية ثقلها الروحي في الدعوة إلى الجهاد ضد الحلفاء، حتى علق على ذلك المستشرق الهولندي"سنوك هيرغرونج" Guerre sainte made in Germany"[1]"لكن تحالف أمير مكة الشريف حسين أخلط كل الأوراق، مع ظهور الاهتمام الفرنسي المفاجئ بالحجاز والحج، والذي تبلور بإرسال بعثة إلى الشريف حسين والتعهد بتسهيل وتأمين طرق القوافل الحج، هذا التقارب أدهش الجزائريين المناصرين للسلطان العثماني، وزادهم بغضا للشريف حسين الذي ألقيت حوله أشعار هجاء بالعربية والأمازيغية[2].

وتقرر كما ذكرنا إرسال بعثة رسمية إلى الحجاز، وكان ذلك كخطوة ايجابية تعكس ما قدمه المسلمون الفرنسيون من تضحيات في الحرب العظمى، والانفتاح أكثر لإيجاد حلول فيما يخص سياسة فرنسا الإسلامية، ولتلميع صورة فرنسا أمام الرأي العام الإسلامي، ولذلك وافق البرلمان الفرنسي على منح 500.000 فرنك من أجل تنظيم الحج ذلك العام، وذلك عبر إرسال بعثة عسكرية رسمية تمثل مسلمي الشمال الإفريقي بقيادة العقيد "بريمونBrémond"، وبمشاركة "سي قدور بن غبريط"، الذي أُمر بعدم التعرض من بعيد ولا من قريب إلى الشريف حسين وعدم الخوض في مسألة الخلافة التي كان يحلم بها الأمير الحجازي، وثم منحه كهدية حوالي 1.250.000 فرنك ذهبي[3].

وانقسمت البعثة إلى قسمين الأولى مكونة من الأعيان وشخصيات دينية، والثانية من جنود عرب مسلمين بقيادة قائد الكتيبة العقيد "قاضي" المنتسب إلى الفيلق 113 مدفعية ثقيلة، والنقيب

---

[1] –Hubert Lucien ,L'Islam et la guerre, Augustin Challamel éditeur, Paris,1918,P38.

[2] –Sellam Sadek,opcit,P176.

[3] –Hubert Lucien, Une politique coloniale, Librairie Félix Alcan, Paris, 1918 , P97.

"سعد رقيد" من الفيلق الثاني صبايحية والنقيب "رحو محمد ولد علي" من نفس الفيلق، والنقيب الفرنسيCousse بمساعديهم الضباط الثلاثBecher، Cuny، Streiberg[1] .

وكما ذكرنا تم توصية "بن غبريط" بعدم جرح مشاعر الأمير الحجازي، والمراوغة في حالة ما سئل عن موقفه من الخلافة، وأوصى كل أعضاء البعثة العرب حتى الجنود بلبس الزي العربي، وتم تخصيص بارجتين حربتين لنقل وحماية البعثة. وكذلك تم الاتفاق على تقديم دعم عسكري لقوات الشريف حسين بحوالي إثنتى عشرة ضابطا،ثمانية وأربعين ضابطا مساعدا من أصول جزائرية، ومفرزتين مدفعية عيار 820 ملم، 2400 بندقية، إضافة إلى 396 دابة، ثماني فرق رشاشات هوتشكينز، مفرزتين، مخبزة، مستشفى عسكري ميداني[2].

وعلق وزير خارجية فرنسا جورج بيكو على هذه الرحلة قائلا:

"Le colonel Brémond a été envoyer pour assurer la liberté du pèlerinage et aider si possible a l'instruction d'une armée chérifienne ،il a parfaitement réussi dans la première partie de sa tache ،le succès de la seconde ne dépendait pas de lui.[3]"

"تم إرسال العقيد بريمون لضمان حرية الحج، والمساعدة إذا أمكن في تكوين الجيش الشريفي ولقد نجح بامتياز في المهمة الأولى، أما المهمة الثانية فلا تعتمد عليه".

وكانت هذه البعثة بمباركة حكام الأقطار المغاربية الثلاث، المارشال "ليوثيHubert Lyautey"، والمقيم الفرنسي في تونس"Alapetite"، والحاكم العام الفرنسي في الجزائر "Lutaud" وكان ضمن الوفد "سي السكيرج أحمد الفاسي" أخ الشيخ الطريقة التيجانية في طنجة، والذي أصدر فتوى بموجبها ينفي عن الأتراك حق الخلافة[4], وحَيَّت الصحافة الفرنسية هذه البعثة تحت شعار "من فردان إلى مكة" نفس العبارة تلفقها العقيد قاضي أمام الأمير شريف حسين قائلا:"

« De Verdun a la Kaaba ،quel rêve pour un musulmans français »

---

[1] –Pautremat Pascal, La mission du lieutenant colonel Brémond au Hedjaz 1916/1917 , Revue Guerres mondiales et conflits contemporaines, N°221 ,Jan 2006, P24.

[2] –Ibid,. P26.

[3] -Ibid, P27.

[4]-Sellam Sadek, Op.cit, P171.

" من فردان إلى الكعبة، يا له من حلم رائع لكل مسلم فرنسي"[1]، وبارك الرحلة بشكل رسمي الرئيس الفرنسي "بوان كاريPoincarré".

أما في موسم الحج لسنة 1917 فقد تم تنظيم البعثة بشكل رسمي، وكانت أكثر تنظيما من سابقتها، لكن الحجاج المشاركين كان أقل، في وقت لم تراوح فيه البعثة العسكرية الفرنسية مكانها لإنجاز مهمتها العسكرية في مساعدة وتدريب القوات الهاشمية، ولقد انظم أفرادها إلى أعضاء البعثة الرسمية، مكونيين وفدا ممثلا لمسلمي الشمال الإفريقي في موسم الحج لتلك السنة، كما آلت المسؤولية الأمنية والعسكرية مرة أخرى للعقيد "بريمون" الذي كان يحسن اللغة العربية، أما المسؤولية الإدارية منحت للإداري "مازييرMazière"كمحافظ حكومي مرافق للبعثة، الذي رافق الحجاج إلى الحج لأكثر من مرة، واشتهرت تقاريره بجودتها, وكذلك لأنها جاءت في ظرفية دولية حرجة حيث كانت شاهدة على الكثير من الأحداث خاصة في الحجاز.

واتسمت البعثة هذا الموسم بطابعها الديني أكثر من البعثة السابقة سنة 1916، كما شهد هذا العام انخفاضا كبيرا في الدعاية للجامعة الإسلامية.

ويبدو أنه منذ البداية تقرر إرسال بعثة مغاربية مكونة من أربعين عضوا، عشرون جزائري، عشرة توانسة وعشرة مغاربة، على متن بارجة حربية، وتتولى الخزينة العامة تكاليف الرحلة، وجاء اختيار أعضاء البعثة فق المعايير التالية:

- منتسبي العائلات الغنية المتنفذة والمخلصة للمصالح الفرنسية.
- كبار التجار الذين يمكنهم الاستفادة من هذه الرحلة عبر البحث عن أسواق وإرساء روابط علاقات اقتصادية بين المشرق والجزائر.
- شخصيات مثقفة، أطباء، أساتذة... يمكنها دراسة إمكانية تأسيس مؤسسة تعليمية في الحجاز تحت إشراف فرنسي.[2]

---

[1] –Hubert Lucien, L’Islam et la guerre, op.cit. P38.
[2] -AOM, Pèlerinage 1917, 16H104.

لكن تقارير مازيير تشير إلى صعوبة اختيار أعضاء البعثة لأسباب عدة، حيث أبدى أكثرهم تخوفا من الظروف الدولية وتعللوا بأسباب شتى، فالمفتي "بن موهوب" تعلل بالمرض واعتذر، وكان أعيان عمالة الجزائر أقل المتحمسين للذهاب في هذه البعثة، ينسب صاحب التقرير ذلك إلى تأثير الأتراك الذي كان لا يزل قويا في هذه المنطقة مقارنة مع المناطق الأخرى، وكون العمالة أكثر المناطق خضوعا وتأطيرا من طرف الإدارة الاستعمارية[1].

هذا ما جعلهم أكثر علما بظروف المرحلة، وبذلك كانوا أقل استجابة، خاصة بعد انتشار أخبار مفادها غرق سفينة للحجيج من طرف غواصة ألمانية، زاد من ذلك تسرب وثيقة رسمية تقر بصعوبات "التنقل إلى المدينة بسبب الحرب، وحالة اللاأمن في البحار، وأن أي إغراق لسفينة البعثة يعتبر كارثة وإهانة للكبرياء الفرنسي، ويمكن أن يترتب على ذلك عواقب وخيمة"[2]، وزاد من ذلك مخاوف وتحفظات العقيد بريمون حول إرسال البعثة هذا العام، بعدما فشلت القوات الهاشمية في تحرير المدينة المنورة من قبضة القوات العثمانية، وصعوبات الملاحة البحرية في المتوسط[3].

وفي الأخير وبعد تجاذبات طويلة، أبحر الوفد الجزائري من ميناء بنزرت العسكري مع باقي البعثات المغاربية الأخرى، حيث كانت البعثة المغربية بقيادة "سي بلحوت" والسي "مولاي العلوي" أما البعثة الجزائرية فكانت بقيادة القايد "أحمد بن راجا" من ثنية الحد، الذي توفي في مكة وخلفه "محمود بن الدين" قاضي أولاد عيسى وبريزينة بمعية "بن شرشالي" و"بن دالي" بصفتهم العسكرية.وكان الإبحار على متن السفينة "Néra"والسفينة المشفى "Asie",توجهوا بعد الإبحار إلى جزيرة "ميلو" ثم "سالونيك"، وقام الدكتور قاضي بتلقيح الحجاج أعضاء البعثة ضد الكوليرا, ويشهد بريمون أن شرشالي والنقيب سعد أديا مهامهما بتفان، رغم أصابتهما بمرض الملاريا[4].

وكانت هذه البعثة أول بعثة تقيم في إقامة الحج هذه الإقامة الوقفية التي تكفل "سي قدور بن غبريط" بشرائها باسم فرنسا ,ووضعها تحت تصرف الحجاج الجزائريين، والتي تأسست "جمعية حبوس

---

1 -AOM, Pèlerinage 1917, 16H90.

2 –Ibid.

3 –AOM, Télégramme du 24Mai1917, 16H90.

4 –AOM, Rapport Brémond 1917, 16H93.

الحرمين" للإشراف عليها، لكنها سوف تشرف على جميع شؤون الدين الرسمية في هذه الفترة على الأقل.

لقد زار البعثة الجزائرية في الحج الأمير عبد القادر الجزائري الحفيد، المتحالف مع فرنسا وبريطانيا ضد الأتراك وسأل عن أحوال الأميرين خالد وعبد الملك[1]، وسوف يتم ترحيل حوالي واحد وأربعين جزائري طردوا من طرف القوات العثمانية وكانوا حوالي تسعة وعشرون رجل وسبعة نساء وخمسة أطفال[2].

وقد ألقى شرشالي خطبة في مجلس الملك مجد فيها فرنسا التي بزعمه "زرعت الأمل والأمن في المغرب بعد احتلاله"، كما زار الوفد الطائف ومقر جريدة القبلة، والتقى رئيس تحريرها الشيخ محب الدين خطيب[3].

كما أشاد النقيب سعد في تقرير له بترحيب واهتمام وزير الحربية الهاشمي وإشادته بالمجندين المسلمين الجزائريين وثنائه عليهم.[4]

في رحلة العودة التي كانت على متن السفينة "، Cordillère"رافق البعثة حوالي 135 من شمال إفريقيا كانوا عالقين في الحجاز منهم تسعة وثلاثين جزائري كان أبرزهم "سي عبد الملك التيجاني"، الذي حج قبل الحرب، لكنه مرض وتخلف عن رحلة الإياب، فاضطر للمكوث هناك حتى الحين.

وتم الحجر على الحجاج على ظهر السفينة، قبالة سواحل الطور على غير العادة شريطة أن يكشف عنهم الأطباء ويتم تبخير كل الأغراض والمتاع، وكانت العودة من بورسعيد تحت حماية بارجة بريطانية، بعد توقف في مالطا، مع إكثار التعرجات، لتفادي البوارج الألمانية[5].

---

[1] -AOM, Rapport Mazière 1917, 16H90.

[2] –AOM, Rapport Brémond, Op.cit.

[3] –AOM, Rapport Cherchali, 16H93.

[4] –AOM, Rapport capitaine Saad 1917, 16H104.

[5] –AOM, Rapport Mazière, op.cit.

أما في موسم الحج لسنة 1918 (1336هـ) كانت الحرب لم تضع أوزارها بعد، لم يحج من عموم المسلمين هذا العام إلا القليل بسبب الظروف الحرب وحالة اللاأمن، وانقطاع شبكة المواصلات، واحتدام المعارك البحرية، لكن فرنسا كما جرت العادة في السنوات الماضية قررت إرسال بعثة جزائرية إلى الحج لتأكيد دعمها للعلاقات الفرنسية الحجازية، وكرد الجميل لآلاف الجزائريين المجندين في جبهات القتال ضد ألمانيا وحلفائها وبطولاتهم في معركة "فردان"، وكذلك لتأكيد قوتها وهيبتها كقوة إسلامية كبرى كما كانت تزعم.

وأوكلت قيادة البعثة الجزائرية إلى الباشاغا "المنماني" من واد سوف والذي يعتبر من الشخصيات المعروفة وأحد أعيان المنطقة ومجنس منذ سنة 1896[1]، وذلك بمساعدة "بن ساسي" الذي قدم تقريرا مفصلا عن الرحلة، والذي سوف يعين مرة أخرى لقيادة بعثة الحجيج الجزائرية في الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى "بن حبيلس" الذي قدم بدوره تقريرا حول الرحلة، وضح فيه أن البعثة أقلعت في 12 أوت 1918 على متن البارجة"Orénoque"تحت حماية خمسة سفن حربية أخرى حتى بورسعيد، لكن الوفد لاقى صعوبات كثيرة في الإقامة بالحجاز، بعدما ساد الاختلاف بين أعضاء الوفد ,حيث تذمر الباشاغا المنماني من تمرد أعضاء الوفد البارزين عن طاعته، حيث كان من المفترض نظرا لسنه ومكانته أن يمثل الجزائريين لدى أمير مكة، رغم أنه لم يكلف بذلك رسميا، لكن لقي تعنتا من بعض الشباب الذين لم يروا ضرورة في طاعته، مما أدى إلى صدور بعض التصرفات السلبية ومحاولة كل فرد من أعضاء الوفد من الدخول على الأمير لحضور مراسيم استقبال الوفود، في وقت لم تحدث فيه مشاكل من هذا القبيل مع الوفدين التونسي والمغربي[2]، وذلك لأن الاختيار أعضاء الوفود تم على مستوى رفيع يليق بمقام المقصد.

كما تذمر الباشاغا المنماني من قلة الأموال، وعدم صرفها ذهبا، وعدم تقديم هدية للأمير الهاشمي، هذا مما تسبب في تحفظ الأمير من الوفد الجزائري، في وقت قدم فيه الوفدين التونسي والمغربي هدايا نفيسة للأمير، حيث قدم الوفد المغربي صندوقا صغيرا مليء بالذهب، والوفد التونسي

---

[1] –AOM, Déclaration de M .Manamani Bey Bachara d'El Oued, 16H104.

[2] –Le pèlerinage a la Mecque 1918, Le Courrier de l'Atlas, op.cit.

منح للأمير خمسين ألف فرنك[1].فشكرهما على ذلك في وقت لم يمنح أي رسالة شكر للوفد الجزائري، ورجح الباشاغا أن ذلك راجع لعدم تقديم الوفد الجزائري أي هدية للملك، لكن بن ساسي قدم لنا رواية أخرى مغايرة تظهر ترحيب الأمير بالوفد الجزائري على غرار باقي الوفود، بعدما حضر مأدبة العشاء مع الأمير الذي تحادث مع الوفد الجزائري لمدة نصف ساعة، ثم أذن لهم بالانصراف فخرجوا بعدما قبلوا يده، وذلك وسط تشكرات ودعاء الأمير للوفد[2].

هذه الروايات المتضاربة تؤكد الخلاف السائد ما بين أعضاء البعثة الجزائرية، وتؤكد فشل جمعية حبوس الحرمين منذ البداية في التأطير والإشراف على حج بشكل رسمي، كما تشير إلى بداية توتر العلاقات بين الأمير الهاشمي وفرنسا، والذي سوف يتطور بشكل دراتماتيكي، مباشرة بعد نهاية الحرب وظهور الأطماع الفرنسية في الشام، بعدما طرد الأمير فيصل بشكل مخزي من الشام، لكن هذا لا ينطبق على البعثة العسكرية التي استقرت في الحجاز لتدريب ودعم قوات الأمير ومشاركتها في حروبه الداخلية والخارجية، بعدما أبدى الضباط الجزائريين بطولات كبيرة هناك حيث دافع الضابط "رحو" عن الأمير "عبد الله بن الشريف حسين" ,الذي سوف يصبح بعد ذلك ملك الأردن، وأنقذه من الموت في إحدى المعارك، بعدما دفع حياته ثمنا لذلك، وترجح بعد المصادر أن هذا الضابط الجزائري دخل في خدمة الأمير بشكل تطوعي كما أشار إلى ذلك المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله[3]، ولا أضن الأمر صحيحا ، لأن البعثة العسكرية الفرنسية كانت لا تزال مستقرة هناك حتى ذلك الحين والتي كان ينتمي إليها هذا الضابط .

دامت مدة الرحلة إلى الحج هذا العام حوالي خمسة أشهر بحساب مدة الحجر الصحي، التي امتدت لفترة ستة وأربعين يوما، وهذا بعد تأخر سفينة النقل ومكوث الحجاج أسبوعين في حجر، هذا ما تسبب في معاناة الكثير من أعضاء البعثة بسبب نقص المال وغلاء المعيشة، حتى أقلتهم في الأخير السفينة "سانت بريوSaint Brieux" إلى غاية محجر الطور، ثم نقلتهم من هناك السفينة

---

[1] –AOM, Déclaration de M. Manamani, op.cit.

[2] –AOM, Compte rendu de Bensaci 1918, 16H90.

[3]– سعد الله أبو القاسم , تاريخ الجزائر الثقافي , الجزء الرابع ,ص 485.

"Sphinx"وأثناء الحجر على السفينة، كانت تقام كل ليلة حفلات رقص وغناء ينظمها أعضاء البعثات المغاربية الثلاث[1]. للترويح على النفوس من متاعب الحجر وشدائده.

لقد كانت ظروف الحج في الحرب العالمية الأولى صعبة وخطيرة وجد استثنائية، حيث رفض الكثير من الأعيان المشاركة مع الوفد الرسمي خوفا من أهوال الحرب، واحتمال استهداف السفينة الناقلة للبعثة الرسمية، وكذلك عانى الحجاج السريين والعالقين في الحجاز، من انقطاع الاتصالات والمواصلات بين الجزائر وباقي بلدان العالم، وظلوا عالقين في الحجاز ينتظرون أول فرصة لترحيلهم لبلدانهم، حيث رحل حوالي ثلاثة وثلاثين شخص مع البعثة في رحلة الإياب سنة 1916، خمسة منهم كانوا في بلدان المشرق[2]. أما سنة 1917 تم ترحيل واحد وأربعين جزائري أثروا البقاء هناك منذ موسم الحج لسنة 1916، وكانت أحوالهم جد مزرية بعدما طردوا من المدينة من طرف الأتراك.[3]كما تعرض البعض الأخر إلى عقوبة السجن بعد دخولهم إلى بيروت سنة 1915، ولم يطلق سراحهم إلا بعد تدخل القنصل الأمريكي، ورحلوا على متن السفينة الايطالية"Participation"مع الحجاج الليبيين، وكانوا يملكون جوازات سفر لموسم الحج لسنة 1913، وبذلك ظلوا في المشرق لمدة سنتين أو أكثر[4]، حيث قضى البعض منهم ثلاثة سنوات في دمشق بعدما احتلها الأتراك، ولم يهتم أحد لشأنهم، وكان أحدهم مسمى "الحاج إبراهيم" يسترزق طول هذه المدة من خلال عمله كمعلم للأطفال، وآخر اسمه الحاج "بن رحمون" كان بالمدينة عندما اندلعت الحرب أرسله الترك إلى أضنه، حيث سجن بعدها ثلاثة أشهر لكنه استطاع الفرار، وزاول مهنة تقطيع الخشب في محطات القطار، وآخر طرد من المدينة وسجن بحلب في مخزن، وكانت زوجته تتسول لتوفر له الطعام، ولم يطلق سراحه إلا بعد تدخل شيخ البلد، كل هؤلاء تم ترحيلهم من بيروت برعاية القنصل الأمريكي[5].

---

[1] –AOM, Rapport Belkacem Benhabylès 1918, 16H90.

[2] –AOM, Rapport du chef de la sureté 1916, 16H90.

[3] –AOM, Rapport Brémond 1917, 16H93.

[4] –AOM, Lettre du consul de France a Alexandrie au ministre des affaires extérieures ,16H93.

[5] –AOM, Retour d'Orient d'indigènes 1919, 16H104.

ولكن من الملاحظ أنه رغم الظروف الأمنية المتردية وانقطاع المواصلات، إلا أن السلطات الاستعمارية حاولت لأسباب عديدة إرسال بعثات الحج بشكل رمزي على الأقل، وذلك في إطار استعراض العضلات من جهة والتأكيد على حقوق الشريف حسين وسيادته على الحجاز، وبلغ ببعض المتفائلين من الإدارة الاستعمارية الكلام عن إمكانية ربط الشمال الإفريقي بالحجاز، عبر السماح باستقرار تجار جزائريين في جدة، إلا أن ذلك كان يصطدم مع ظروف الحرب وقلة وسائل النقل ونظام فرنسا الجمركي الصارم[1].

أما أثناء الحرب العالمية الثانية، فلم تمنع السلطات الفرنسية الحج إلى البقاع المقدسة، لكن لم تتولى التنظيم والتأطير الرسمي كما كان العمل جاريا سنوات الثلاثينيات، لكن في نفس الوقت لم تقلص من عمليات مراقبة الحجاج. ولقد تذرعت الحكومة العامة بسبب عدم تنظيمها للحج بشكل رسمي كما جرت العادة،بصعوبة الملاحة في المتوسط، وانقطاع الاتصالات، لكن في المقابل عمدت على بث شريط سينمائي حول الحج كان قد صور سنة 1939، وقامت وحدات الدعاية ببثه في الجميع القرى والمدن، لكن في المقابل، ورغم هذه الدعاية للحج التي لا يمكن فهم أغراضها الحقيقية، إلا أن الإدارة الاستعمارية قامت بإرسال وفد صغير لتمثيل الجزائر في مواسم الحج لسنوات 1943، 1944، 1945، وتم نقلهم لأول مرة عن طريق الجو[2].

وكما رأينا ولظروف الحرب وتركز العمليات العسكرية غير بعيد عن ونواحي مصر والقناة، وحالة اللاأمن، والخوف وتدهور الأوضاع الاقتصادية، واحتمال اتصال الحجاج الجزائريين ببعض الأطراف المعادية للحلفاء في الحجاز ومصر[3]، كلها عوامل زادت من تخوف السلطات الاستعمارية أثناء ظرفية الحرب العالمية الثانية، فرغم أن الحج تم في ظروف عادية سنة 1940، إلا أن فرنسا انقطعت عن تنظيمه بشكل رسمي سنوات 1941، 1942. لكنها أرسلت كما ذكرنا وفدا مصغرا سنوات 1943،

---

[1] –AOM, Lettre de M le gouverneur a M le président du conseil ,Avril 1917, 16H90.

[2]- Escande, op.cit., P80.

[3] –AOM, Pèlerinage a la Mecque 1940 /1941, 81F841.

1945/1944 إلا أن المنع كان القاعدة المعمول بها على طول الفترة الممتدة ما بين 1940 إلى 1946.[1]

ويبدو أن ألمانيا لم تكن تنتظر تنظيم فرنسا للحج لموسم 1941، بعدما أخطرها أحد جواسيسها باستحالة ذلك، وكان من ليبيا اسمه "حسن عطية" الذي أمرته "الجيستابو" ببث دعايته بين الفلسطيين والمصريين والهنود في الحجاز لصالح الرايخ الثالث، وكان على اتصال بالقنصل الألماني في ليبيا، إظافة إلى جاسوس آخر من العراق اسمه "محمد المجاني" الذي تولى مهمة الاتصال بالحجاج رعايا فرنسا، وروج أخبارا لصالح هتلر الذي نعته ب"صديق الإسلام"، لكنه طرد من الحجاز بعد ضغط من الانجليز على السلطات السعودية[2].

وتعرض راديو برلين بالنقد اللاذع للوفد الجزائري، حيث صرح في 27 فبراير 1940 قائلا:" منذ أسبوعين عاد الوفد الجزائري من الحج بمعية العميل الذائع الصيت و"الجاسوس الفرنسي" بن غبريط، الذي باع نفسه مثل اليهودي، وعكس ادعاءات فرنسا فلم يتمكن من الحج هذه السنة من الجزائريين إلا نسبة خمسة بالمائة من الذين أبدوا رغبتهم في الحج، إن السلطات الفرنسية تعتبر أن سي بن غبريط ينوب عن المئات من الجزائريين الذي لم يسمح لهم بالحج"[3].

كما ازداد تخوف الجزائريين الذين سمعوا خبر على أمواج راديو برلين، مفاده أن الإنجليز ينوون تدمير سفن الحجاج الشمال الإفريقي والادعاء بأن الألمان هم من فعل ذلك ,والخوف من حالة اللاأمن في البحار بسبب نشاط الغواصات والألغام البحرية[4].

رغم تلك الظروف تمكن من الحج سنة 1940 حوالي 265 جزائري , مقارنة مع سنة 1939 حيث وصل عددهم إلى 606 حاج ضمن البعثة المغاربية بالكامل، لكن تنظيم الحج توقف كما ذكرنا سنوات 1941، 1942 ليتواصل سنة 1943. ويبدو أن ممثل فرنسا في الشام الشيخ "حمدي

---

[1] –AOM, Pèlerinage aux lieux saints de l'Islam 1946, 81F841.

[2] –AOM, Renseignement 1940,5I199.

[3] –Ibid.

[4] –AOM, Renseignement 11 /11/1939,5I199.

بلقاسم" أصيب بالإحراج، حيث وجد نفسه بمفرده في وضعية لا يحسد عليها، بعد انقطاع الاتصالات بحكومة فيشي, وفي نفس الوقت لم تكن ترطبه علاقات مع "ميغري Migret"ممثل حكومة فرنسا الحرة بجدة، هذه الظروف تسببت في معاناة كبيرة للجزائريين المجاورين في الحرمين[1].

وفي نفس الوقت عارض بعض الجزائريين عمليات تنظيم الحج زمن الحرب العالمية الثانية ,ففي المسجد الكبير بمعسكر وجدت كتابات في بيت الوضوء باللغة الفرنسية جاء فيها "أيها المسلمون، احترسوا من الحج هذه السنة (1939)، إن فرنسا سوف تغرق السفينة المقلة للحجاج، وسوف تتهم ألمانيا بذلك، لكي تُألَبكم على هتلر".

"يجب نصرة تركيا المهددة من طرف روسيا، أيها المسلم أنصر أخيك المسلم، ولا تنصر المسيحي."[2] لا نستطيع الفهم لماذا ذكرت تركيا والتي كانت محايدة في هذه الفترة، ولكن هذه العبارة توضح جيدا نقمة الكثير من الجزائريين من ظروف المرحلة وتأثيرها على تنظيم الحج .

وكما ذكرنا تم تنظيم موسم الحج لسنة 1943 بشكل رمزي ، حيث سافرت البعثة جوا، ودامت الرحلة شهر من الزمن، وكانت مكونة من حوالي خمسة عشر شخصا، سبعة جزائريين، ستة مغاربة، اثنين أفارقة وخمسة توانسة، وترأس الوفد الجزائري "مولود بن باديس" أخ الشيخ عبد الحميد بن باديس ,الذي كان يشغل مدير دار الأيتام الأهلية، وأبرز المشاركين في الوفد الآنسة "حليمة بلعابد" مدرسة في ثانوية البنات بالجزائر، التي حظيت باستقبال في مصر من طرف الأديب طه حسين[3].

وبعد رجوع البعثة كان في استقبالهم الجنرال "سبيلمانSpillmann"ممثلا للجنرال كاترو"Catroux". وكان تقريرا رسميا قد انتقد قرار تنظيم الحج لسنة 1943، لأسباب عدة منها أن هذه البعثة الرمزية التي تم اختيارها من شأنها أن تساهم في بث الضغينة والأحقاد بين الأعيان،

---

[1] –AOM, Impressions de Boulehbel Mufti d'Oran sur son pèlerinage 1943, 5I199.

[2] –AOM, Inscriptions sur les murs des deux stèles d'ablution de la Mosquée de Mascara,10CAB203.

[3] –La Dépêche de Constantine, Retour des pèlerins de la Mecque , 28/12/1943.

وبالنسبة للنقل جوا، فقد ترك انطباعا بأن الحج للأغنياء، وفي حالة ما إذا كان بلا مقابل سوف يشاع أن الحج فقط "لبني وي وي" [1].

وكان أهم المبتعثين في هذه البعثة، "فخار مصطفى" مفتي المدية، "سعد الدين بن شنب"، "ولد رويس بوعلام" أستاذ في مدرسة الجزائر، "عبد الوهاب حامد محمد" قاضي في البليدة متقاعد، "بوشنافة محمد" قايد في نواحي البرواقية، "فكري محمد" إمام مسجد الكبير بالعاصمة، "جيلالي بدوي" أستاذ مدرسة حرة بثنية الحد، "بن شرشالي محمد" صناعي في البليدة، "حاج حمو حمدان" ترجمان[2].

وما يدعم القول بتنافس الأعيان للذهاب مع البعثة إلى الحج لهذه السنة، أن الدكتور "تامزالي" ندد بعدم اختياره ليكون ضمن بعثة الحج سنة 1944 ,وهدد بقطع علاقاته مع الإدارة العامة وتجميد جميع نشاطاته، وقدم تحفظاته بهذا الشأن أثناء مأدبة غذاء جمعته بالجنرال كاترو[3].

وتواصل تنظيم الحج على هذا الشكل سنة 1945، بعدما تم إرسال وفد مصغر مكون من الدكتور "بومالي" شيخ بلدية عين البيضاء، "بن تونس مناد"، "سقاي أحمد لخضر" باشاغا بريكة، "دحو بن محمد" أغا من آفلو، "بوكرسي محمد" مفتي وهران، "المهدي بوعبدلي" مفتي بجاية في ذلك الوقت، وقاموا بالرحلة في شهر نوفمبر[4]، بعدما كانت الحرب قد وضعت أوزارها، ليدخل تنظيم الحج مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1947 والرجوع إلى تنظيم الحج بشكل رسمي بالعودة إلى نقل الحجاج بحرا.

المبحث السادس: العلاقات الحجازية الفرنسية:

إن الاهتمام الفرنسي بالجزيرة العربية بدأ مبكرا جدا، بعدما أدرك الفرنسيون أهمية المنطقة وثقلها الحضاري والديني والجيوسياسي. ولقد قام نابليون باتصالات مع الأمير "سعود الكبير", وأرسل أحد

---

[1] AOM, Pèlerinage 1943, 4I77.
[2] –Ibid.
[3] –AOM, 4I77.
[4] –AOM, Notes sur le pèlerinage au lieux saints de l’Islam en 1945, 81F 841 .

جنوده سنة 1811 يدعى "دولاسكارDelascars" إلى الدرعية للتحالف مع الأمير السعودي لضرب النفوذ البريطاني وقطع الطريق إلى الهند[1].

وفي سنة 1818 شارك بعض الخبراء الفرنسيين في الهجوم التركي المصري على الدرعية، وتجسيدا لهذا التحالف تم تعيين أول قنصل فرنسي في جدة سنة 1825[2] ,ولكن الملفت للانتباه أن الاصطفافات الفرنسية الظرفية والمصلحية تغيرت في غضون سنوات قليلة حسب ما تقتضيها المصلحة، حيث ربطت مجموعة من العلاقات مع الأمير النجدي، ثم ما فتئت أن غيرت من سياساتها ومن تحالفاتها، ويبدو أن نابليون كان له قراءة مغايرة للعلاقات الفرنسية الحجازية، خلاف حكام فرنسا الجدد الذين أثروا عدم التضحية بعلاقاتهم مع الدولة العثمانية.

لكن على ما يبدو توترت هذه العلاقات شيئا ما، بعد احتلال فرنسا الجزائر، ولتلطيف الأجواء وطمأنة العالم الإسلامي على العموم وسلطات الحجاز بالخصوص، اقترح قنصل فرنسا سنة 1840 "فيلجونس فريسنيلFlugence Fresnel"وكان مستعربا عارفا بالإسلام وحضارته، تأطير وإشراف فرنسا على عملية الحج بالنسبة للرعايا الفرنسيين في الجزائر، واعتبر حمل البعثة الجزائرية للعلم الفرنسي في الحجاز بمثابة إعلان فرنسا قوة إسلامية حامية للإسلام، ومحاولة تعميم ذلك على جميع المسلمين في الشمال الإفريقي وإفريقيا الوسطى[3]، وكأن القنصل كان يتكهن بامتداد السيطرة الفرنسية على بلدان إفريقيا.

ويبدو أن العلاقات سرعان ما توترت أكثر وأكثر بفعل سياسات المنع والتضييق على الحجاج الجزائريين الراغبين في أداء فريضة الحج، وكذلك بسبب ظهور هاجس الأوبئة والأمراض، ومحاولات القوى الغربية التدخل في شؤون الحجاز وفرض تدابير صحية وتدابير الحجر، خاصة بعد سنة 1865, ويبدو أن أول دولة سعت جاهدة لفرض هذه التدابير، هي فرنسا عبر سيطرتها على مجالس الصحة

---

[1]-المنذر سقير,العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينات والثلاثينات الميلادية من خلال الوثائق الفرنسية المحفوظة صورة منها في دارة الملك عبد العزيز ,مجلة الدارة,العدد الأول محرم 1423,الجزء الثاني,السنة الثامنة والعشرون,ص197.
[2]- مرجع نفسه,ص198.
[3] –AOM, Rapport Louis Marin 1916, 81F841.

الدولية، كل ذلك كان من شأنه أن يثير حفيظة السلطات الحجازية، القلقة بشأن مصالحها رغم الاستجابة المحتشمة والمضطرة من طرف سلطات الحجاز لتوصيات مختلف المعاهدات الدولية الخاصة بالصحة، ويبدو أن الصراع البريطاني الفرنسي الأبدي ساهم في توتر العلاقات الحجازية الفرنسية، نظرا لطغيان التأثير البريطاني الكبير على ربوع الجزيرة العربية، في وقت كانت فرنسا تحظى بعلاقات متميزة مع الباب العالي. ويبدو أن المعادلة رهنت صيرورة العلاقات الفرنسية الحجازية خلال هذه الفترة.

ويبدو أن سنوات المنع أدت إلى جفاء هذه العلاقات رغم التقارير قناصلة فرنسا الرافضة لاستمرار تدابير المنع، ومن أجل ذلك ساءت العلاقات بين الحكومة العامة بالجزائر ووزارة الخارجية، التي مارست ضغطا كبيرا، حتى قررت الحكومة العامة تنظيم الحج سنة 1900، 1901، وهذا ما قابله شريف مكة بالترحاب، وقال أن هذه مبادرة حسنة تضمن السلام والهدوء في المستعمرات الفرنسية بإفريقيا، لكن السلطات الاستعمارية رجعت لديدنها القديم وستعاود سياسات المنع سنوات عديدة قبل الحرب العظمى سنوات 1903، 1904، 1908، 1909، 1910، 1911، 1912، ضاربة عرض الحائط الحريات الدينية الجزائرية والمصالح الحجازية في إنجاح مواسم الحج، رغم الاستثناء الذي حصل سنتي 1913، 1914، خاصة السنة الأخيرة التي لم يكن أحد ينتظر أن تسمح السلطات الفرنسية بتنظيم رسمي للحج، وذلك بسبب ظروف الحرب. لكن ذلك لم يكن بسبب خوف فرنسا على مصالحها مع السلطات في الحجاز، ولا احترامها للمشاعر الدينية للجزائريين، بل كانت عملية استعراض للعضلات، ومحاولة إثبات أن فرنسا "قوة إسلامية كبرى" لكن عاودت المنع سنة 1915 م (1333هـ) بسبب ظروف الحرب وانقطاع المواصلات وحالات اللاأمن وتسخير الأساطيل التجارية لخدمة المجهود الحربي، كما شهدت سنة 1916 حدثا كبيرا كنا قد أشرنا إليه شكل دروة الاتفاق والتفاهم والتحالف في العلاقات الحجازية الفرنسية، بعدما أرسلت فرنسا وفدا مزدوجا عسكريا، دبلوماسيا في غير أيام الحج، وذلك لدعم الأمير شريف حسين عسكريا وسياسيا ,وكان الوفد برفقة الكولونيل، "إدموند بريمون" كأعلى مسؤول عسكري ,ومثل الوفد الدبلوماسي "سي قدور بن غبريط". كما تقرر دعم الأمير الحجازي ماديا بحوالي 1.250.000 فرنك ذهبيا لمساعدته في حربه على

الأتراك، وكان من المفترض إعادة دعم الملك بنفس المبلغ في السنة الموالية، لكن رفض الأمر حتى لا يتم اعتبار ذلك جزية تدفع بشكل دوري.[1]

لقد بلغت هذه العلاقات أوجها بعد نجاح مشروع إقامة إقامتين للحجاج الفرنسيين في الحرمين، وحبسها لهذا الشأن، رغم الصعوبات المعقدة للعملية[2]، حيث لم يكن بالإمكان لدولة غير مسلمة شراء أملاك عقارية في أرض الحرمين، وتم التحايل على ذلك بتسجيلها باسم "سي قدور بن غبريط"، وتمكن أعضاء من هذه البعثة إضافة إلى ضباط كانوا مع البعثة قدموا للحجاز في مهمة تدريب ودعم القوات الحجازية، من تمثيل الجزائريين في موسم الحج لهذا العام، وكانوا إجمالا حوالي 293 جزائري[3]. ولمح الرئيس الفرنسي "أرستيد بريون" لوجوب زيادة عدد الحجاج لأسباب دعائية وكذلك لتقوية العلاقات مع الأمير شريف حسين، وكذلك لكي لا يتم الاعتقاد بأن النقص راجع لهيمنة ألمانيا على المتوسط. ويعتقد الباحث الفرنسي "باسكال بوتريما" أن الاهتمام الفرنسي بالحج زمن الحرب العظمى ,كان لقطع الطريق أمام الألمان باعتبارهم العدو الحقيقي للمسلمين[4].

لكن في نفس الوقت أوعزت فرنسا لسي قدور بن غبريط بالمدارات والمراوغة قدر الإمكان فيما يخص الموضوع الخطير الخاص بمسألة الخلافة، الذي كان يروج له الشريف الحسين ويجس النبض من أجل إرجاع الخلافة في النسب العربي وفي البيت القريشي، حيث كان يعول في هذا المشروع على انهزام الدولة العثمانية ومساعدة الحلفاء له في الوصول إلى مبتغاه. لكن على ما يبدو لم يكن الحلفاء مستعدين للخوض في غمار هذا الموضوع الذي هو في غاية الخطورة، في الوقت ظهر منافسين للشريف حسين متمثلين في الملك المصري من جهة، وكذلك تزكية "المرشال ليوتي" للسلطان المغربي لتولي هذا المنصب من جهة أخرى، لكن بسبب غير مفهوم تناقص عدد الوفد المغاربي الذي زار الحجاز في موسم الحج لسنة 1917، ربما لظروف الحرب لا غير, حيث قاد هذا الوفد مرة أخرى العقيد بريمون بمعية المحافظ الحكومي "مازيير" ,إضافة إلى بعض الأعيان الذين مثلوا الجزائر بشكل

---

[1] –Pautremat, op.cit. P28.

[2] –Chantre Luc ,Le pèlerinage sous la troisième république, op.cit. P10.

[3] –Escande , op.cit. P185 .

[4] –Pautremat, La politique musulmane de la France, op.cit. P205.

رمزي، وكانت البعثة وأهميتها تحمل طابعا دينيا أكثر من السنة التي سبقتها، وانضم إليها جنود كانوا هناك منذ البعثة الماضية. وقد منح الأمير قطعا من كسوة الكعبة "لسي قدور بن غبريط"[1]، ولكن على ما يبدو سوف تصاب هذه العلاقات بفتور في موسم الحج لسنة 1918، حيث قاد الوفد الجزائري هذا العام الباشاغا "المنماني" ونائبيه بن "ساسي"، و"بن حبيلس" اللذان قدما تقريرا مفصلا عن أجواء الرحلة التي سادها نوع من الفوضى اشتكى منها رئيس البعثة ,وساد الاختلاف على ما يبدو بين أعضاء الوفد، كما لاقت الزيارة على حسب رواية الباشاغا المنماني فتورا وبرودة من طرف الأمير شريف حسين على عكس الوفدين التونسي والمراكشي، وذلك بسبب عدة تقديم الوفد الجزائري أي هدية للملك كما جرت الأعراف الدبلوماسية ولكن تقرير بن ساسي كما كنا قد أشرنا سابقا، ضحد هذه الرواية حيث صرح أنه لقي احتراما وترحيبا من طرف الأمير، ولكن حسب تقديرنا فإن نهاية الحرب كانت تخبئ للعلاقات الحجازية الفرنسية أحلك مراحلها، بفعل التطورات السياسية على الأرض بالكشف عن اتفاقية سايكس بيكو، وبالتالي الاصطدام كان لا محالة خاصة في الشام، حيث سوف تفرض فرنسا انتدابها على الشام ككل، وتقوم بطرد الأمير فيصل من هناك بشكل مذل، في وقت كانت بريطانيا حفظت فيه ماء وجهها، ولم تتدخل في مواجهة صريحة مع الأسرة الهاشمية، إلا أن فرنسا بهذا الصنيع تكون قد ضربت إسفينا بينها وبين الأمير الهاشمي، وسوف تبقى هذه العلاقات متوترة حتى مجيء آل سعود.

وفي تصرف طائش من الأمير شريف حسين أطلق العنان للصحافة الحجازية في التعرض لفرنسا وحتى للمسلمين المغاربة، وهذا ما سيكلف الأمير غاليا. وهو الذي أبدى مع حلفاءه العروبيين إهمالا لقضايا الشمال الإفريقي كما صرح بذلك مندوب الشريف حسين في رسالة بعث بها بعدما أبدى نيته في تقلد ملك العرب بدعم من حلفائه حيث ذكر أن طموحه لا يشكل البتة تهديدا للمصالح البريطانية والفرنسية، هذه رسالة المؤرخة بتاريخ 12 ديسمبر 1916 جاء فيها:"... كررت تشبثي مع ولاة الأمور الانجليز فيما أن لفظة ملك العرب ليست عامة كما يضنون إنها تشمل مصر

[1] -AOM, Rapport Brémond 1917, 16H93.

والجزائر وغيرها، بل المقصود منها ملك البلاد العربية"[1]. وفي رسالة أخرى بتاريخ 25 ديسمبر ذكر "أن مصر ليست من البلاد العربية وتونس والجزائر بطريقة أولى ,ولاشك بأن دوام حدوث مثل هذه الخيالات والذهابات حكم علينا بالتردد في العمل"[2].

ويبدو أن "نجيب عازوري" كان يمدح الدور الفرنسي الحضاري حتى لدى استعمار الجزائر، بما أن ذلك جاء لتخليص المتوسط من القراصنة[3]، ويبدو أن كل هذا التذلل من طرف هؤلاء القومجيون إزاء فرنسا لم يأتي أكله، بعدما قررت فرنسا فرض الانتداب على الشام، وطرد النفوذ الهاشمي وحلفائه العروبيين من هناك، كمكافئة على تحالفهم معه ضد الأتراك في الحرب.

هذه التطورات أثرت على الحسين الذي أصبح معزولا بعد ازدياد العداء الشعبي له أكثر من أي وقت مضى، وازدياد حالة اللاأمن، فأصبح على ما يبدو لا يعي ما يفعل بعدما أبدى عدائية مع الحجاج المغاربة، ومع الجنود المسلمين في القوات الفرنسية، حيث نعتهم بـ"المسلمين المزيفين"[4]، كما لاقى منذ بداية العشرينيات من القرن الماضي عداءً إسلاميا وعربيا، بسبب ارتمائه الكامل في أيدي البريطانيين، وطلبه الرسمي من حكومة بريطانيا حماية الحرمين، هذا ما لقي معارضة من جميع المسلمين وخاصة مسلمي الشمال الإفريقي الذي رفضوا إشرافه على الحرمين كما رفضوا رفعه لرسوم الحج، جاء ذلك في ذروة الصراع بين آل سعود والهاشميين، وأصبح الكثير يفكر في مناصرة عبد العزيز آل سعود، وزاد من ذلك احتدام النقاش حول مسألة الخلافة سنة 1924، بعدما أعلن الأمير شريف حسين في 7 مارس 1924 نفسه خليفة، وهذا ما أثار حفيظة الرأي العام الإسلامي خاصة في الحجاز والأردن، وزاد ذلك من مخاوف فرنسا، خاصة أن القنصل "كراجاوسكي" أخبر الوزارة الوصية، بأن الأمير يلقى دعما من بريطانيا، وهو غير منفتح على الجانب الفرنسي، ذلك ما يمكنه أن يؤثر سلبا على المصالح الفرنسية وعلى الرعايا الفرنسيين أثناء مواسم الحج[5]، وزاد من ذلك إطلاق الأمير العنان لجريدة

---

[1]- النفزاوي محمد الناصر ,التيارات الفكرية في السلطنة العثمانية 1838.1918,دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع ,صفاقس ,2001,ص237.

[2]- الصائغ أنيس, الهاشميون والثورة العربية الكبرى ,دار الطليعة , بيروت ,1966,ص ص 178,177.

[3]- النفزاوي , مرجع نفسه, ص 291.

[4] -Duguet, op.cit. , P199 .

[5] –Pautremat, op.cit., P123 .

"القبلة" في سبها للمغاربة ونعتها لهم بجميع النعوت الغير لائقة، عندما ساءت العلاقات بين الحسين وفرنسا بشكل معلن[1]، ويمكن تفهم بعد ذلك سبب ترحيب سكان المغرب العربي بانتصارات الملك السعودي رغم الاختلاف المذهبي الإيديولوجي بين عموم المسلمين الشمال الإفريقي المنتمين إلى الإسلام الطرقي الصوفي في تلك الفترة، وبين الفكر الإصلاحي السلفي المعادي للفكر الطرقي.

وبعد تأزم الأوضاع في الحجاز طالب أعيان مكة تأييد فرنسا لهم لخلع الحسين ومبايعة الملك عبد العزيز، حقنا للدماء مقابل امتيازات خاصة، لكن فرنسا رفضت ذلك رغم إلحاح قنصلها من أجل ذلك والذي أمرته بالتزام الحياد[2].

لكن أرسلت فرنسا في المقابل سفينة حربية "ديانـاDiana"إلى سواحل الحجاز لحماية مصالحها، وحماية الرعايا الفرنسيين[3]، وحماية مبنى القنصلية، كأنها لم تكن تسمح بتكرار ماحدث من قبل، بعد اعتداءات طالت القناصلة الأوربيين جرح على إثرها نائب القنصل الفرنسي، لكن في نفس الوقت حرصت فرنسا إلى عدم التدخل في الحرب الأهلية الحجازية مطبقة سياسة النأي بالنفس، ولكن كانت تراقب من تؤول له الأمور، حتى لا تتخذ قرارا مستعجلا قد يكلفها مصالحها هناك، كما أننا نرجح أن فرنسا بعدما أُطلقت يدها في الشام، لم تكن تريد التدخل في منطقة نفوذ بريطانية بالأساس، حتى لا تفتح جبهة أخرى هي في غنى عنها.

وكأنما وقع إجماع على وجوب التخلي عن الشريف حسين، وأمسى الأمر مطلبا داخليا وخارجيا, وحتى علماء الهند دعوا إلى مقاطعة الحج مادام الحسين يشرف على الحجاز، واستعمال القوى الكبرى في الظاهر سياسة النأي بالنفس، وترك الأمور لتحسم بين آل سعود والهاشميين حتى آلت الأمور إلى عبد العزيز آل سعود، الذي دخل مكة دخول المنتصرين وتمت له البيعة بدون منازع، وبذلك دخلت الجزيرة العربية عهدا جديدا أراح الجميع على ما يبدو، بعدما انحسر نفوذ الهاشميين في الأردن والعراق بإشراف بريطاني.

---

[1] –AOM, Pèlerinage 1929, 16H84.

[2]– المنذر سقير, مرجع السابق, ص199.

[3]– مرجع نفسه.

هذه التطورات شجعت الفرنسيين على فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الحجاز، حيث اقترح المفوض السامي الفرنسي في 7 أبريل 1926 إنشاء خدمة بحرية فرنسية بين موانئ مرسيليا وبيروت وجيبوتي مع التوقف في ميناء جدة[1]، كما اقترح دخول السلع للحجاز كزيت الزيتون، البرقوق والمشمش والجوز والقسطل والحبال والخيوط النسيج، والنشاء والحلوى والصابون والحمضيات والبرتقال والخضروات وأنواع الثمار كلها ,التي كانت تأتي من سوريا التي كانت تحت حكم الانتداب الفرنسي، إضافة إلى الملابس التقليدية المصنوعة من القطن والحرير، النعال والأحذية والعقال والأحزمة، إضافة إلى المنتجات الأوربية من جوارب، القمصان العطور الفرنسية، المواد البلورية، الخردوات[2]، كما نظمت شركة رونو للسيارات أول رحلة استطلاعية بالسيارة في الرياض بالتعاون مع المخابرات الفرنسية، وفي نفس الوقت تم إنشاء ورشات كبيرة لصناعة السيارات، والقيام بمشاريع وأعمال للنجارة والحدادة، وافتتاح مدرسة للتكوين المهني.

كما أنه بعد اعتراف فرنسا بعبد العزيز ملكا على الحجاز، أرسل هذا الأخير ابنه في زيارة إلى فرنسا لتقديم عبارات الشكر مباشرة للحكومة الفرنسية على ذلك[3]، ويبدو أن هذه التطورات في العلاقات السعودية الحجازية، دعت ممثل المصالح الفرنسية في جدة في برقية مؤرخة في 1926/10/09، للوزارة الوصية يطلب برفع التمثيل الدبلوماسي في الحجاز ليصبح القائم بالأعمال وكيل وقنصل، وإلغاء منصب أمين الرباط المغاربي (الإقامة الحجاج)، والتي كان يمثلها في البداية المدعو "كلال المنور" ثم بعده "سي حمدي بلقاسم"، وكان ذلك يعني تنازل فرنسا عن الأوقاف المغاربية في الحرمين لتعود للدولة السعودية، وهذا كان مطلبا سعوديا ملحا في مقابل الرفض الفرنسي، وعاودت السلطات السعودية المطالبة بالإشراف على أوقاف الحرمين وأكثر من ذلك استرجاع حق الانتفاع من أوقاف الحرمين في الجزائر، وهذا ما عبر عنه الوزير السعودي فؤاد حمزة في اجتماع له مع نظيره الفرنسي في

[1]- المنذر سقير ,العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينات والثلاثينات الميلادية من خلال الوثائق الفرنسية المحفوظة صورة منها في دارة الملك عبد العزيز ,مجلة الدارة,العدد الثالث رجب 1422,الجزء الأول,السنة السابعة والعشرون,ص106.

[2]- مرجع نفسه, ص 107.

[3]- مرجع نفسه, ص108.

20 نوفمبر 1932[1]. وذلك مباشرة بعد إبرام معاهدة الفرنسية السعودية، والتي سميت باتفاقية الجزيرة سنة 1931، والتي نصت على وجوب احترام وضمان سلامة الحجاج رعايا فرنسا[2].

كما قامت فرنسا بتجهيز المملكة بمعدات التخابر اللاسلكي، وإقامة مشاريع مشتركة فرنسية سعودية لتطوير الزراعة، ومحاولة إنجاح زراعة الزيتون والبرتقال والقمح، كل هذه التطورات في العلاقات الفرنسية السعودية شجعت بعض الفرنسيين على السفر واكتشاف الحجاز بداية من بعثات استكشافية علمية للباحثين الفرنسيين "كولنColin" و"مونتانيMontagne"، أما على الصعيد الشخصي، فشهد الحجاز دخول واستقرار بعض الفرنسيين بشكل فردي واعتناقهم للإسلام على غرار "دوبوي Depui" هو رجل عسكري اعتنق الإسلام وتسمى بإسم الحاج إبراهيم[3]، وسيدتان واحد من باريس وأخرى من تولوز استقرتا في مكة[4].

إلا أن هذه العلاقات والتطورات عكر صفوها خلافات أخرى أهمها حول نظام الجنسية، حيث أن فرنسا كانت ترفض منح السلطات السعودية الجنسية للمواطنين من شمال إفريقيا، الذين اختاروا البقاء في الحجاز بشكل دائم، ولذلك أمرت فرنسا قنصلها في جدة وأمين الرباط المغاربي في مكة، تتبع هذه الحالات وإحصائها ومحاولة تثبيط أصحابها عن ذلك، واعتبرت فرنسا كل المقيمين في الحجاز قبل وبعد الحرب العظمى رعايا فرنسيين وجب تسجيلهم في سجلات القنصلية بجدة، حتى أولئك الذين ولدوا هناك من أباء من شمال إفريقيا، لكن السلطات السعودية رفضت ذلك، وأمام هذا الرفض تراجعت فرنسا عن مطالبها، الشيء الذي حال دون إقامة علاقات طبيعية وإبرام معاهدة

---

[1] –Busson de Jenssen ,op.cit., P102.

[2] –Chantre Luc, op.cit., P24.

[3]–Cadi Bertrand- Jean Yves, Le colonel Brahim Depui, le pèlerins de la mer rouge, édition l’Harmattan ,Paris .

[4]–سقير منذر ,العلاقات السعودية الفرنسية من خلال تقرير "ميغريه" عام1362هـ ,1943 م, مجلة الدارة 'العدد الأول محرم 1428, السنة الثالثة والثلاثون ,ص203.

صداقة مع السعودية، وأوعزت فرنسا لقنصلها بأنها مستعدة للتنازل حول مسألة الرق والجنسية، إلا أنها في المقابل تريد تنازلا سعوديا فيما يخص مسألة الأوقاف المغاربية[1] .

وزاد الموقف إحراجا مع ظهور قضية حريق السفينة آسيا سنة 1930، وكذلك قضية اتهام الفرنسية "مارغا دونديرانMarga d'Andurain" باغتيال زوجها النجدي، الذي تزوجته بشكل صوري لتتمكن من دخول الحجاز، وهي شخصية غريبة كانت متهمة من طرف بلدها للتجسس لصالح البريطانيين، وقد استعرضت تفاصيل هذه الرحلة في كتابها"Le mari passeport"، والتي لم تفلت من عقوبة الموت، إلا بعد تهريبها كما زعمت في كتابها من طرف أمير مكة، ومن طرف المقيم الفرنسي "ميغري" [2]، ويبدو أن السلطات السعودية رفعا للحرج ساعدتها على الهرب لتفادي الاصطدام معه الرأي العام والقضاة والعلماء من جهة، وللمحافظة على مصالحها وعلاقاتها مع فرنسا.

وفي سنة 1939 أمر الملك السعودي بتقديم الشكر لفرنسا أثناء استقباله للوفد الجزائري بسبب السماح بتنظيم الحج وتلفظ قائلا:

"J'aime la France généreuse qui donne toujours ‹et demande si peux »

أحب فرنسا التي تمنح الكثير ولا تطلب إلا القليل. "[3] ,وذلك حسب تقرير فرنسي والعهدة على صاحبه.

أما في زمن الحرب العالمية الثانية فقد انقطعت الاتصالات في العالم وتوقف تنظيم الحج في الفترة ما بين سنة 1940- 1946، اللهم إلا بعض الوفود التي كانت تبعث بشكل رمزي لتمثيل الشعب الجزائري في الحج كما ذكرنا سابقا في المبحث السابق، لكن أصعب شيء كان في العلاقات الفرنسية السعودية، حول من يحق له تمثيل الشعب الفرنسي، ومن يمكن التعامل دبلوماسيا معه، هل حكومة فيشي وهي حكومة أمر الواقع، أم الحكومة فرنسا الحرة في المنفى، وهذا على ما يبدو حير

---

[1]- سقير منذر, العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينات والثلاثينات الميلادية من خلال الوثائق الفرنسية المحفوظة صورة منها في دارة الملك عبد العزيز ,مجلة الدارة,العدد الثالث رجب 1422,الجزء الأول,السنة السابعة والعشرون, المرجع السابق, ص120.

[2] -D'Andurain Marga, Le mari passeport, op.cit.,

[3] –AOM, Rapport 1939, 16H86 .

الجميع حتى ممثلي المصالح الفرنسية في الحجاز، فمن جهة قطعت الاتصالات مع حكومة فيشي، كما لم يكن من الطبيعي العمل والتعامل مع "روجي ميغري" ممثل حكومة فرنسا الحرة في جدة، لكن التقارب السعودي مع الحلفاء غلب كفة حكومة فرنسا الحرة على حساب حكومة فيشي المتعاملة مع هتلر.

لم تستأنف فرنسا التنظيم العادي والطبيعي لمواسم الحج إلا سنة 1946 (1365هـ) بمشاركة حوالي 564 حاج.[1] سافروا بحرا، ولم يتجاوز عدد الحجاج الألف حتى سنة 1951م (1370هـ) بمشاركة حوالي 1278 جزائري في موسم الحج لهذا العام[2]، واستمرار العلاقات السعودية الفرنسية كسابق عهدها لم يعكر صفوها شيء، ولم تنقطع الهدايا والصرة عن الملك السعودي قط، ففي موسم الحج لسنة 1950، منحت تونس الملك السعودي حوالي مليون فرنك، وقدم المغرب العديد من الأوسمة العلوية للعديد من الأمراء السعوديين إضافة إلى حوالي 1020 جنيه إسترليني، أي حوالي مليون فرنك، بينما قدم الوفد الجزائري للملك حوالي 400 جنيه إسترليني[3]، وكما نرى كانت حصة الجزائر الأضعف.

لكن اندلاع الثورة التحريرية عكر صفو هذه العلاقات حيث شهد العالم العربي والإسلامي تضامنا منقطع النظير مع تطلعات الشعب الجزائري نحو الحرية والاستقلال، وأصبحت القضية الجزائرية قضية كل الشرفاء والأحرار في هذا العالم، وكان من الطبيعي أن تتعاطف الدول العربية والإسلامية مع الثورة التحريرية بصفتها قضية عادلة، تدخل في إطار حق الشعوب في تقرير المصير، ولم تلبث الدول العربية بقيادة العربية السعودية، أن دعمت تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، في الجمعية العامة في جلستها العاشرة سنة 1955، أمام معارضة شرسة لفرنسا، وذلك باعتمادها على الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بإدعاء أنه ليس من صلاحيات الهيئة الأممية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء[4]، ليصل التأزم دورته في العلاقات السعودية الفرنسية

[1] –Escande, op.cit., P165.

[2] –Idem.

[3] –AOM, Rapport Marcoux 1950, 81F839.

[4] –Meynier Gilbert, Histoire intérieur du FLN, CASBAH éditions, Alger,2003,P595 .

بعدما قررت المملكة السعودية قطع علاقاتها مع باريس تضامنا مع الشعب الجزائري في ثورته المجيدة. وتم التفاهم على أن يتولى السفير الايطالي في السعودية، رعاية الشؤون الفرنسية هناك مع رفض الجانب السعودي تدخل السفير الفرنسي فيما يخص المسائل المتعلقة بالجزائريين، والتي ألحت السلطات السعودية أن يمثلها مكتب الحكومة المؤقتة الجزائرية في المملكة العربية السعودية.

وزاد تعكير صفو هذه العلاقات أكثر وأكثر أزمة السويس ومشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر، حيث قامت الجماهير السعودية باستهداف في موجة من الغضب بعض المصالح الفرنسية هناك، ولهذا تقرر نهائيا قطع العلاقات سنة 1957.

هذه الخطوة ترتبت عنها تغيير في تدابير الإشراف على الحج من الجانب الفرنسي الذي ألغى منصب المحافظ الحكومي المرافق للبعثة، والذي أقره قرار 10 ديسمبر 1894، الذي كان يشترط أن يكون إداريا أوربيا، وأوكلت المهمة لشخصية جزائرية ولكن بتقليص دورها وصلاحياتها، مع الامتناع عن الدخول في أي اتصالات مع السلطات السعودية والامتناع عن منح الصرة للملك، وعن حضور مؤدبة الغذاء التي كان ينظمها الملك تحت شرف أعضاء البعثات الرسمية[1]، لكن ذلك لم يمنع الشخصيات الجزائرية تلبية دعوات الملك وسائر أمراء المملكة وأن كان ذلك بصفة شخصية.

ورغم ازدياد كراهية الشعب السعودي لفرنسا لأسباب عديدة من بينها القضية الجزائرية، والعدوان الثلاثي، وتحالفها مع الكيان الصهيوني، زادت الأمور تعقيدا، فرغم مجيء ديغول لم تتغير الأمور وبقيت الصورة قاتمة[2]، إلا أن الشخصيات الجزائرية كانت تستقبل بحفاوة كبيرة من طرف الملك، أما أموال الصرة فبدل أن تدفع للملك كانت تسلم إلى المزور "أحمد الرفاعي"، الذي كان يفرقها حسب التوصيات على العوائل الجزائرية المحتاجة[3]، فعلى طول سنوات 1959، 1960، 1961 لم يتم تسليم الصرة للملك، وتم الامتناع عن الاستجابة بشكل رسمي وباسم الحكومة الفرنسية لدعوات الملك لحضور المأدبة.

---

[1] –AOM, Pèlerinage aux lieux saints de l'Islam en 1961, 81F841.

[2] –AOM, Rapport 1959, 81F841.

[3] –AOM, Rapport Benameur 1959, 81F841.

لقد تسبب قطع العلاقات بين السعودية وفرنسا في صعوبات كبيرة عاشتها العائلات الجزائرية المتوفى أفراد منها في الحجاز أثناء مواسم الحج، وتمثلت الصعوبة في استخراج شهادات الوفاة، بعدما أصبح طلب الإدارة الفرنسية غير معترف به، والوساطة الايطالية غير مقبولة، وذلك بعدما قررت السلطات السعودية التباحث في الشأن الجزائريين فقط مع ممثلي الحكومة المؤقتة في المملكة، هذا ما كانت ترفضه الحكومة الفرنسية وبذلك ظلت المشكلة بدون حل، وتعطلت معها مصالح ذوي الحجاج المتوفين[1].

وزعم الوزير الفرنسي لمقاطعات ما وراء البحار في أبريل 1957 أن السعودية العربية ندمت على قطع علاقاتها مع فرنسا، وأنها تنتظر الفرصة السائحة لإعادة تطبيع العلاقات من جديد، شريطة أن تقوم فرنسا بالخطوة الأولى.[2] وظلت الرؤية الفرنسية الرومنسية الساحرة للمدينة المنورة واعتبارها محبة للفرنسيين"Pro-française"، رغم أن غياب الهدايا والصرة فاجئ الجميع في المدينة، وأدى لاستيلاء الكثير من ذوي الحقوق من أُصلاء المناطق الجزائرية كالواد، الجلفة، وهران، بسكرة، قسنطينة، ووصف المزور الرفاعي بصديق فرنسا الذي استضاف سنة 1957 ممثل البعثة الجزائرية في بيته، وطلب منه تقديم هدية رمزية للعقيد الفرنسي "Schoen"وكان يردد حسب التقرير "ستبقى فرنسا حية ومحبوبة في قلوب سكان المدينة ما دمت حيا"[3].

والحق أن رغم المبالغة أحيانا في وصف هذه العلاقات بين فرنسا والسعودية حتى في أحلك الظروف، إلا أن فرنسا ظلت حاضرة عبر بعض المصالح الاقتصادية وحتى الثقافية، على غرار بنك الهند الصينية وبمستعمرة الخرج وهي مستثمرة فلاحية بحوالي 40 كلم^2 بالرياض، وكذلك شركة "Hydraulique Afrique"، وكان بعض الأمراء يقول أنه "لولا مشكل الشمال الإفريقي لكان لفرنسا أحسن مكان في السعودية"، وكانت مستعمرة الخرج تشغل حوالي 176 فرنسي، أما شركة الري فكانت تقوم بالتنقيب عن الماء في الرياض، وقد صرح الملك للمسؤولين عن المشروع قائلا:" بالله

---

[1] –AOM, Relation avec l'Arabie saoudite, 81F841.

[2] –AOM, Communication du ministère de la France d'Outre mer au conseil des ministres, 81F841.

[3] –AOM, Rapport sur le pèlerinage 1957, 4I176.

عليكم، لا تعطوني بترول"[1]. يعني يريد بذلك الماء لا البترول، الذي تعرف المملكة وفرة كبيرة منه على حساب الماء.

المبحث السابع :الحج كمصدر للدعاية السياسية.

1– التأثيرات المشرقية وأفكار الجامعة الإسلامية.

مما لاشك فيه أن مواسم الحج تشكل ملتقى لجموع المؤمنين يأتون من كل فج عميق، من جميع البقاع والأصقاع طلبا للأجر، هذا اللقاء والاجتماع الكبير، يشكل مؤتمرا إسلاميا كبيرا تشارك فيه جميع الجنسيات والقوميات والملل من ربوع الأرض، فيكتشف الحاج أفكارا عوائد وسلوكيات لم يكن بالضرورة يعرفها تبقى راسخة في ذهنه، يرجع بعدها إلى أهل وذويه يحكي ويقص ما رأى وما شاهد لسنوات عدة، وكما أن إحتكاك الحجاج بين بعضهم البعض قد يشكل خطرا صحيا من جراء عدوى الأبدان كما كانت تنظر القوى الكبرى كصورة نمطية ميزت طول فترة الاستعمار، لكن أخطر ما كانت تخشاه خطر عدوى العقول والأفكار، فأبدت هذه القوى منذ الوهلة الأولى فزعا وقلقا من طبيعة هذه الفريضة العابرة للحدود، والخوف من تأثر رعاياها بأفكار معينة أو الانضمام لحركات وطرق ومنظمات، قد تكون مضرة للمصالح الإستعمارية، ومن أجل ذلك تدخلت السلطات الاستعمارية منذ البداية لتأطير فريضة الحج، عبر جملة من التدابير كنا تطرقنا إليها سابقا في الفصل الثاني، وحرصت على إرسال مع البعثة العسس والعيون والجواسيس يعدون عدد أنفاس الحاج, ويراقبونه في حله وترحاله، وكانت كل الأصوات التي ترتفع لمنع تنظيم فريضة الحج تبرر موقفها بتأثير الأفكار والمذاهب في المشرق على عقول وقلوب الحجاج، وخطورة نشر الحاج بعد عودته لأفكار ومذاهب وإيديولوجيات تتنافى مع مصالح السلطات الاستعمارية، فحالات المنع التي تكررت أثناء الفترة الاستعمارية كانت دائما بدعوى انتشار الوباء والمرض في الشرق، بينما السبب الحقيقي كان الخوف من انتشار أفكار الجامعة الإسلامية بالخصوص ومدى تأثيرها على الحجاج الجزائريين.

---

[1] –AOM, Pèlerinage 1955, Rapport Zanettacci, 4I176.

والحقيقة أن الجزائريين كانوا ينتهزون فرص الاحتكاك بالآخر وهي فرص قليلة جدا، لا تتوفر إلا في رحلة الحج، للسؤال عن الأحوال في الشرق، شعورا منهم بالانتماء إلى كيان إسلامي واحد موحد، وكذلك إيمانا منهم بأن الخلاص والافتكاك من غبطة الاستعمار، ربما يكون قادما من الشرق، وكان الأمل في السلطان العثماني في إعادة تحرير الجزائر.

ففي 1857 وبعدما رست سفينة الحجاج في اسطنبول، ولا نذري تحت أي ظروف سمح لهذه السفينة بالرسو هناك، أجرى الباشاغا المقراني اتصالات مع كبار المسؤولين هناك من أصول جزائرية، والذين وعدوه بإقناع السلطان العثماني بوجوب تحرير الجزائر[1]، هذه الحادثة تثبت صدق مخاوف الإدارة الاستعمارية من الحج، ولذلك سعت هذه الأخيرة لمحاصرة الحاج والتضييق عليه قدر الإمكان، وتحديد مساره بشكل دقيق، منذ خروجه من بيته حتى وصوله إلى ميناء جدة، لكن بقيت فترة مكوت الحاج في الحجاز تشكل للإدارة الاستعمارية أرقا وقلقا دائمين، لصعوبة مراقبته هناك بشكل رسمي، لكن كما ذكرنا أوعزت لبعض العملاء الذين كانوا يلبسون ثوب الحاج، لكن لغايات ونوايا أخرى، حيث كانوا يذهبون في مهمات رسمية لمراقبة الحجاج، ووضعوا تقارير مفصلة بجميع مشاهداتهم عن أفراد البعثة وعن الأحوال في الحجاز من جميع الجوانب.

ويبدو أن بعض الحجاج كانوا في هذه الرحلة يحاولون الحصول على أسلحة ومعدات، ليس بالضرورة للتحضير لثورة على السلطة الاستعمارية، ففي سنة 1857 ضبط مع بعض الحجاج الجزائريين أسلحة مخزنة بعناية في بعض الزمزميات، وهي أواني يعبئ فيها عادة ماء زمزم، لكنها كانت معبئة بدل ذلك بمادة البارود، حيث تم مصادرة حوالي 45 كلغ من البارود ومائتين مسدس من حجاج قادمين من تونس على متن السفينة "Valéry"[2]، رغم أنه في تلك السنة منع الحج في الجزائر بشكل رسمي.

هذا الحادث جاء في ظرفية جد خطيرة كانت تشهدها الجزائر والعالم، حيث احتدمت المقاومات الشعبية في الجزائر خاصة بعد ثورة المقراني سنة 1871، وثورة الجنوب الوهراني 1881، ولذلك تطور وزاد ذلك الهوس والارتياب والخوف اتجاه الإسلام وكل الممارسات الدينية، عبر على

[1] –Sellam Sadek, op.cit. P346.

[2] –Belhamissi, Op.cit.

ذلك الحاكم العام "غريفي Grévy"قائلا:" لا تنسوا أنه دائما أثناء موسم الحج يزداد تعصب الأهالي، كما أن البعض منهم ينتهزون الفرصة لاعتناق مذاهب والانضمام إلى طرق تحمل أفكارا وعقائد معادية لوجودنا، وذلك عبر الاتصال ببعض المشوشين اللاجئين إلى الدول الإسلامية الواقعة شرق الجزائر"[1]، وقام بوضع قيود كبيرة على الحجاج، لمنع اعتناق مذاهب وأفكار مناوئة للمصالح الفرنسية، وتكرر المنع سنة 1882 بسبب ثورة أحمد عرابي في مصر، كما جاء في تقرير رسمي الذي دعم هذا المنع بسبب "خطر خلق مئات الثائرين على شاكلة الشيخ بوعمامة"[2].

والغريب أن فرنسا وفي تناقض تام أرادت الظهور بمظهر المدافع عن الإسلام، وذلك أثناء حرب القرم، بعدما شكلت جيشا سمته بجيش الشرق بقيادة الجنرال "بيليسيه Pélissier"، ودعت لتطوع الجزائريين لمؤازرة السلطان ضد الأطماع والخطر الروسي، حتى وصل تعداد المتطوعين الجزائريين حوالي ألفي جندي[3]، وتفاعل الجزائريون مع الحدث فجادت قريحة شعرائهم بتمجيد السلطان العثماني والدعاء بانتصاره في هذه الحرب، على غرار أشعار "محمد بن إسماعيل" وأشعار "محمد سعيد" حول الجامعة الإسلامية[4].

وحتى في سنوات تنظيم مواسم الحج كانت السلطات الاستعمارية تريد أن يكون الأمر بشكل دعائي بالظهور بمظهر المدافع عن حقوق المسلمين وحرياتهم الدينية، وزاد من ذلك تعاظم أهمية منطقة الحجاز في المعادلة الدولية، وكذلك للتواجد في الحرمين بطريقة أو بأخرى، وذلك لمحاصرة أفكار الجامعة الإسلامية[5]، ومراقبة بعض المجاورين من أصول جزائرية ، ممن كانت تعتبرهم فرنسا بالمشوشين ، على غرار "عبد العزيز بن الشيخ الحداد" الذي تم نفيه إلى كاليدونيا إلا أنه استطاع الهروب من هناك وأصبح يتردد على الحرمين، وتولت عيون القنصلية الفرنسية مراقبته هناك[6]، وكانت تخشى فرنسا

---

[1] –Chantre Luc, op.cit., P2.

[2] –Sellam Sadek, opcit,P157.

[3]– أبو القاسم سعد الله ,تاريخ الحركة الوطنية,ص392.

[4]– مرجع نفسه.

[5]-Pautremat Pascal, La mission du lieutenant colonel Brémond au Hedjaz 1916/1917, Revue Guerres mondiales et conflits contemporaines, op.cit., P1.

[6]– أبو القاسم سعد الله ,تاريخ الجزائر الثقافي, الجزء الرابع ,ص170.

من لقاء الحجاج الجزائريين، بالمهاجرين الجزائريين المتجنسين بالجنسية العثمانية، وبذلك تلقينهم أفكارً قد تكون مضرة بالمصالح الفرنسية بالجزائر، وكذلك الخوف من زيارات الشخصيات والعلماء المشارقة من أصول جزائرية لمواطن أجدادهم على غرار زيارة "محمد بيرم" سنة 1878، و"عبد العزيز الثعالبي" و"أبو حامد المشرفي"، وشيوخ الطرق الصوفية مثل"عبد السلام الوزاني"، و"الحسن الغسال"، واستقرار الأخوة "رودوسي" وزيارة الشيخ "طاهر الجزائري" و"سليمان الباروني" الذي درس في ميزاب على يد الشيخ "محمد بن يوسف أطفيش"[1]، وزيارة الشيخ "محمد الخضر حسين" الذي تولى مشيخة الأزهر وهو من أصول طولقية قام بزيارتين للجزائر، وحكى عن هذه الزيارة في كتابه "السعادة العظمى"، كما أسس جمعية لمساعدة الجالية المغاربية وندد بأوضاع الشعوب المغاربية[2].

وكانت قد سبقت كل هذه الزيارات زيارة محمد عبده إلى الجزائر سنة 1903، والتي كانت منتظرة على رغم أنها كانت مخيبة للآمال في نظر الكثيرين من أتباعه. ويبدو أن هذه الزيارات زادت من الشك والارتياب، باعتبار كل مسلم أجنبي يضبط في التراب الجزائري، عميلا للطريقة السنوسية أو مروجا لأفكار الجامعة الإسلامية[3].

كما راجت أخبار عن وجود منظمة سرية مقرها القيروان، في تونس تساعد على تهريب الجزائريين من بلادهم بدعوة أنهم مضطهدون غير أحرار، وفي رسالة من قنصل فرنسا بجدة للرئيس مؤرخة في 29 أبريل 1882، تحث على عدم اعتماد المنع، لكي لا تستغل هذه المنظمة الأمر في دعايتها المروجة لأفكار الجامعة الإسلامية[4]، كما روج البعض أن هذه المنظمة اتصلت بالقنصل الايطالي وبشيخ الإسلام، عبر جمعية القضاة والباش عدول، لكن العارفين بالأمر أكدوا أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد قصة مفبركة للتخويف من خطر أفكار الجامعة الإسلامية لا غير.[5]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله, مرجع نفسه,ص572.

[2] –Hellal Amar, Le mouvement réformiste Algérien,OPU,Alger,P44.

[3] –Julien André, L'Algérie contemporaine, Casbah éditions, 2005, P173.

[4] –AOM, Lettre du consul de France a Djeddah a M. le président du conseil, 16H84.

[5] –Agéron Charles Robert, opcit,P310.

ولكن ما هو مؤكدا منه أنه تم اعتقال وفدا قبرصيا تركيا يضم 18 رجل وامرأة بتهمة نشر أفكار الجامعة الإسلامية، وأفكارا أخرى معادية لفرنسا، كانوا ينتقلون عبر الجنوب بدعوى شراء الإبل، وكانوا أينما حلوا يستقبلون بحفاوة وتقديس كبيرين.[1]

كما حظيت زيارة الشيخ "صالح الشريف الزواوي" باهتمام كبير من طرف السلطات الاستعمارية بعدما تنقل بين عواصم عربية عديدة قبل أن يحط الرحال بالجزائر، ووصف بأنه من أبرز دعاة الجامعة الإسلامية.

ولقد ساهمت سياسة عبد الحميد الإصلاحية، إضافة إلى الثورات الشعبية في الجزائر، واندونيسيا والهند،في الانتشار "الغير مفهوم والكبير والمخيف" للإسلام حسب التوصيف الأوربي في إفريقيا السوداء، الذي تزامن مع الحملات الاستعمارية، كل هذه العوامل أدت بالقوى الغربية بتوخي الحذر في تعاملها مع الحج[2]، هذا ما عبر عليه بروناش قائلا:

"Jusqu'en 1902 ،il était de tradition de considérer le pèlerinage a la Mecque comme funeste a notre action dans l'Afrique du nord ،estimaient que nos sujets algériens ne se rendaient a la Mecque que pour y faire provision de fanatisme religieux.[3]"

"حتى سنة 1902 كان من المعتاد اعتبار الحج إلى مكة مضر بمهمتنا في الشمال الإفريقي ,باعتبار أن رعايانا الجزائريين لا يذهبون إلى الحج إلا من أجل التعبئة بالتعصب الديني".

هذا لا يعني أنه بعد سنة 1902 تبددت هذه النظرة، لأن صاحب المقال كتب مقاله في بداية القرن العشرين، وزاد من ذلك تحذيرات قناصلة فرنسا في الحجاز، حيث أوصى القنصل بإنشاء خطوط تلغرافية بين ينبع والحرمين قصد تتبع أخبار الحجاج أول بأول[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله , الحركة الوطنية الجزائرية,مرجع سابق,ص113.

[2] −Chiffoleau ,opcit,P135.

[3] −Brunache, op.cit, P279.

[4] −AOM, Rapport Guès 1901, 16H83..

وصورة الشك على ما يبدو وصلت إلى حد إعتبار أي حاج هو داعية للجامعة الإسلامية، بموجب اتصاله هناك بالمسلمين من جميع البقاع، وتصوير الحاج بعد رجوعه بصورة "داعية متعصب ينتقل من دائرة لأخرى ومن زاوية لأخرى ليحرض ضد فرنسا الحاملة لراية التمدن والحضارة"[1]. ووصل التعصب مداه باعتبار كل مظاهر الحج من محمل، والركب، والصرة، ومراسيم ذبح الأضاحي، والأركان كلها داعمة لفكرة الجامعة الإسلامية[2].

ولكننا لا نظن أن هذه التأثيرات والأفكار القادمة من المشرق لم تكن تشكل خطرا على المصالح الفرنسية في الجزائر، غير أن السلطات الاستعمارية بالغت في تصوير هذا الخطر حتى أصبح هاجسا يؤرق المسؤولين الفرنسيين، فالتأثيرات الأفكار الجامعة الإسلامية والأفكار النهضة والإصلاح. امتدت إلى الشمال الإفريقي وظهر ذلك جليا في بدايات العمل السياسي، والنضال عبر حركات الشبان المسلمين، والعمل الصحفي وظهور المسرح، والرواية، والعمل النقابي، وظهور الجمعيات والنوادي التي لا تخلو من تأثيرات شرقية، مثل الراشدية، والتوفيقية في العاصمة، وصالح باي، والجمعية الإسلامية في قسنطينة، والهلال والنادي الشرقي في عنابة، وودادية العلوم الحديثة في خنشلة، وأخوية معسكر والجرائد مثل اللواء المصباح، الراشدي، الحق، كلها كانت ظواهر جديدة تحمل طابعا مشرقيا متأثرا بالفكر الإصلاحي هناك[3].

هذا بغض النظر عن تسلل الصحف المشرقية المصرية بالخصوص إلى الجزائر عبر المشرق في غالب الأحيان، والتي كانت تدخل في حقائب الحجاج، وحتى جريدة الترجمان التي كان يصدرها المصلح التتري القرمي "إسماعيل غارسرينسكي" كانت تقرأ في الجزائر، والتي كانت تحمل فكرا إصلاحيا نهضويا جديدا مناهض للإسلام الطرقي الرسمي[4]، هذا إضافة إلى بعض الجرائد التي كانت تنعت بالخطيرة والمضرة بشكل مباشر بالمصالح الفرنسية، كجريدة المهاجر، التي كان يشرف عليها جزائري في الشام اسمه "محمد شحاته الجزائري" ويملكها في الحقيقة حفيد الأمير عبد القادر "الأمير

[1] –Escande, op.cit., P26.

[2] –Anonyme, Revue du Monde Musulman, Le panislamisme et panturquisme, Mars1913, P187.

[3] –Sellam Sadek,opcit,P168.

[4] –Idem.

علي" والذي كان يكتب فيها بشكل دوري، وكانت تدعو هذه الجريدة جهارا إلى أفكار الجامعة الإسلامية، وتحث على الهجرة إلى الشام، في وقت انتظم فيه بعض الجزائريين لخدمة إخوانهم المهاجرين إلى الشام والمشرق حديثا على غرار "الصديق الحسيني الجزائري" من مدينة سطيف، الذي كان مثقفا يحسن اللغة العربية والفرنسية جيدا[1]، كما أن جريدة الجامعة الإسلامية لصاحبها الشيخ "الفاروقي"، كانت لها مقالات لاذعة ضد فرنسا وبريطانيا وكانت متداولة بين الحجاج.

كل هذه الأجواء المشحونة والمعبئة تعبر عن مخاض عسير كانت يمر به المشرق المهدد بفعل الأطماع الاستعمارية، والمرض المزمن الذي كان يعاني منه "الرجل المريض" الذي كان بحاجة إلى إصلاح فوري، كذلك وطئة الاستعمار وتسلطه على الشعب الجزائري، مع فشل كل الثورات الشعبية كل ذلك جعل الجزائريين يؤمنون ويروجون إلى فكرة الخلاص والتي كانت تتمثل في قدوم جيوش مسلمة من الشرق، بقيادة السلطان العثماني لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، رغم المحاولات الأخيرة في بداية القرن عبر ثورة عين التركي 1901، وثورة عين بسام واتهام أفكار الجامعة الإسلامية مرة أخرى بأنها كانت وراء ذلك[2].

وفي سنة 1906 زارت باخرة عثمانية ميناء الجزائر، وصعد بعض الجزائريين على متنها، وطلبوا من الضباط الأتراك تسريع قدوم السلطان العثماني لتحرير الجزائر[3]، كأنهم كانوا واثقين ولم يقطعوا حبل الأمل في قدوم السلطان العثماني لنجدتهم وكأنها مهمة دينية واجبة وحتمية لا مناص منها.

ولقد ساهمت الثورة التركية سنة 1908 في انتشار الوعي القومي في الوطن العربي، وبدأ معها تأسيس الجمعيات العربية التي كانت تؤرق القوى الاستعمارية خاصة بتأكيد قناصلة فرنسا على الوجود الدائم لهذه الجمعيات في الحرمين، كما لاحظ المستشرق الهولندي "سنوك هيرغرنج " أن تأثيرات ودعاية الجامعة الإسلامية، والشعور القومي العربي، ومبادئ الوطنية، وحتى الدعاية الشيوعية

---

[1] –AOM, Notes sur mon voyage a la Mecque,16H84.

[2]– أبو القاسم سعد الله, الحركة الوطنية ,الجزء الثاني,ص102.

[3]– مرجع نفسه,ص114.

التي كان يتحمس لها بعض الحجاج من أندونيسيا، كلها تؤثر سلبا على الحجاج وخاصة المقيمين هناك لفترات طويلة[1].

ولهذا جاءت التحذيرات بعض المسؤولين بوجوب منع الحج بشكل دائم, فهذا الجنرال "برايلير Braélière"في رسالة إلى الحاكم العام سنة 1912، يبرر وجوب المنع لأسباب عدة حسب زعمه، منها انتشار الأوبئة والأمراض والأحداث في المغرب وتونس والدولة العثمانية[2]، سبقه تقرير آخر سنة 1902 حذر من التحرك الحر بدون مراقبة لركبان الحجاج في الجنوب، ومما يمكن أن يشكله ذلك من خطر، وخطورة تجاوز منطقة فزان والنزول في زوايا الطريقة السنوسية[3].

وزاد خوف الإدارة الاستعمارية من حركة الإصلاح ونشاطات الجامعة الإسلامية، بعدما خصص الأزهر حوالي ثلاثة عشر مليون كتاب إلى بلدان الشمال الإفريقي، والتي رأت في ذلك محاولة لغزو العقول وضرب المصالح الفرنسية، كما هالها التعاطف الجزائريين مع إخوانهم الليبيين أثناء الحرب الليبية الايطالية، بعدما قاموا بجمع تبرعات لصالح الجرحى الليبيين والثوار، في وقت شهدت فيه العديد من المناطق في الجزائر مناوشات وتحرشات بين الجزائريين وأوربيين من أصول ايطالية، خاصة في بجاية وعنابة، كما تم تعليق منشورات بمقاطعة الايطاليين والتظاهر أمام سفاراتهم[4].

لقد عرفت أفكار والدعاية للجامعة الإسلامية أثناء الحرب العالمية الأولى أقصى تجلياتها، إلا أنها سوف تعرف محدوديتها وبداية أفولها مع نهاية الحرب. ولكن ما مدى جدية اعتبار المؤرخ الكبير أبو القاسم سعد الله لأفكار الجامعة الإسلامية، بأنها غيرت فحوى الصراع من صراع وطني إلى صراع إسلامي، عربي أوربي؟ فخصوصيات المشهد الجزائري تشير إلى محدودية هذه الفكرة، وعدم موافقتها للمثال اللانمطي الذي تشكله الجزائر، لكن في نفس الوقت لا ينبغي نفي تفاعل الجزائريين مع الأحداث في المشرق، وانتصارهم لقضايا الأمة، ولذلك حسب رأيي المتواضع وجب دراسة كل فئة

---

[1] –Chiffoleau, op.cit.,115.

[2] –AOM,16H89.

[3] –AOM, Pèlerinage a la Mecque, 16H87.

[4]– أبو القاسم سعد الله,تاريخ الحركة الوطنية,مرجع سابق,ص 117.

على حدى، فالفئة المثقفة والنخبة لم تكن بالضرورة تتقاسم نفس أفكار باقي الفئات الأخرى، حتى أن البعض منهم جندوا قواهم وأفكارهم لخدمة فرنسا.

ويشهد على هذا الفتور من خلال الاستجابة القليلة جدا، لفتوى شيخ الإسلام في أكتوبر 1916 الذي دعى إلى وجوب انتفاضة الشعوب الإسلامية ضد القوى الاستعمارية الحاكمة، رغم مصادرة بعض المناشير التحريضية الموقعة من طرف "سليمان الباروني" في بن قردان والجنوب القسنطيني [1]، لكن في النفس الوقت لم ينظم لصفوف القوات التركية من الأسرى الجزائريين الذين كانوا حوالي 8000 إلى حوالي 350 إلى 500 ممن تأثروا بالدعاية الجامعة الإسلامية، والعدد لا يمثل إلا نسبة خمسة إلى ثمانية بالمائة من مجموع هؤلاء الأسرى، وكانت فرنسا على ما يبدو متخوفة من ذلك حيث أوصى الجنرال "أوبرت Aubert" بعدم نشر قوات مغاربية في الشرق خوفا من تأثرهم بأفكار الجامعة الإسلامية[2].

كما استهدفت الدعاية الألمانية التركية المجند الجزائري في صفوف القوات الفرنسية ,حيث أصدر الملازم"بوكابوية" كتابا سماه"الإسلام في الجيش الفرنسيL'Islam dans l'armée française"[3] يحرض فيه المجندين الجزائريين على شق عصا الطاعة، ويعرض كذلك حال المسلمين والخدمة العسكرية في صفوف الجيش الفرنسي، وكان محور الدعاية الألمانية التركية إبان الحرب العالمية الأولى هو الدعوة إلى الجامعة والوحدة الإسلامية ضد المحتل المسيحي.

إلا أن الاستجابة المحتشمة من طرف الجزائريين للدعاية التركية الألمانية، لم تمنعهم من إبداء تعاطفهم الطبيعي مع الأتراك، وتتبع أخبارهم، وذلك رغم انقطاع الاتصالات، كما زاد من حنقهم تزييف الحقائق من طرف الصحف الفرنسية، وما كان أمامهم إلا تقصي الحقائق بطرقهم الخاصة، وذلك عبر تلك الصحف القليلة التي كانت تدخل بشكل سري، أو عن طريق بني مزاب من خلال تنقلات التجار الميزابيين مستغليين العلاقات الروحية بين ليبيا وغرداية، وتحركات هؤلاء التجار المهرة

---

[1]- Meynier Gilbert, L'Algérie révélée, édition El Maarifa, 2010, P512.

[2] –Pautremat Pascal, La politique musulmane de la France, op.cit., P181.

[3] –Boukabouya Hadj Abdellah, Les soldats musulmans au service de la France, Librairie Nouvelle de Lausanne, Lausanne,1917.

الذين كانوا يجلبون الأخبار والصحف، التي كانت تصل من غرداية إلى العاصمة برا، ولقد صادرت السلطات الفرنسية العديد من الصحف والمناشير، في تلك الحرب الإعلامية الغير متوازنة.

إلا أن فرنسا لم تستطيع مقاومة الأدب الشعبي، والكلمة الملتزمة عبر العديد من القصائد والأشعار الممجدة للأتراك والألمان التي كانت تمدح من سمته "الحاج غليون"، وكانت تقصد بذلك الإمبراطور الألماني "غليوم الثاني Guillaume II" والذي منحته هالة مهداوية خلاصية، ومن أجمل وأشهر هذه القصائد قصيدة "هاي هاي، كي نعلموا" في تمجيد الإمبراطور الألماني، هذه القصيدة التي أصبحت علامة مسجلة في الأرشيف الأمني الفرنسي في ذلك الوقت ,والتي كانت تهجئ هكذا "Kinamélou"، حيث كان يتغنى بها بعض المداحين والمغنيين لكن فرنسا تتبعتهم ومنعتها منعا باتا[1].

ولهذا الشأن منع الحج منعا باتا طول فترة الحرب، باستثناء تلك الرحلات الخاصة التي ذكرناها أنفا، بدعوى انقطاع المواصلات، وقلة وسائل النقل وحالة اللاأمن في البحار، لكن أغلب حكام مستعمرات الشمال الإفريقي كانوا متحمسين لقرارات المنع، خوفا من الأفكار الجامعة الإسلامية, عبر عن ذلك بشكل جلي الحاكم العام الفرنسي في الجزائر "ليتوLutaud"، والمقيم العام الفرنسي بتونس "غبيريل ألابوتيتGabriel Alapetite"باعتبار الحج يسهل عمل دعاة الجامعة الإسلامية، خاصة في تلك الظروف الاستثنائية، بينما كان المارشال "ليوتي" أكثر خبثا ومكرا كما هي طبيعته، فلم يصدر مرسوما بالمنع، لكنه ألح على حكام المقاطعات والنواحي الاستعانة بالقياد والوجهاء لتثبيط الناس عن الحج بدعوى عدم جود وسائل النقل التي استولى عليها الحلفاء، وبأن الحجاج سوف ينتظرون بلا طائل في الموانئ[2].

لكن ما زاد في حيرة الجزائريين وتباين مواقفهم بعد اندلا ع الثورة العربية، وتحالف أمير الحجاز مع حلف الوفاق ضد الأتراك خاصة، بعدما سمعوا بمعارك قرب المدينة المنورة، وراجت أخبار حول قنبلة مكة من طرف الأتراك[3]، هذا ما أثر كثيرا في سمعة الشريف حسين، حيث أن الكثير من

[1]–Meynier Gilbert, op.cit., P620 , voir aussi Abdelkader Djeghloul IN , Eléments d’histoire culturelle algérienne.

[2] –Pautremat, op.cit., P208.

[3]- Meynier, op.cit., P636.

الجزائريين لم يستسيغوا ثورته على الأتراك، وذلك ما عكس موقفهم السلبي منه أثناء الصراع السعودي الهاشمي، وحتى سي "قدور بن غبريط" أعلن إجماع علماء الجزائر رفض الشريف حسين تولي إشراف وخدمة الحرمين الشريفين، ونقل شرف خدمة الحرمين الشريفين إلى السلطان العثماني وهذا بعد انتهاء الحرب[1].

لكن كل طرف استمات في محاولة التأثير على الجزائريين ,ففي سنة 1916 كانت هناك خلية إستعلامية ومخابراتية في جزيرة اسبانية للتجسس على فرنسا، وكانت تتلقى مساعدات استخباراتية من طرف عبد الملك[2]، كما أصدر مفتي المالكية في الحرم المدني وهو من أصل جزائري فتاوى ضد فرنسا بالتنسيق مع "محمد رشيد رضا" و"فؤاد باي" والتوصية بوجوب الوقوف مع السلطان التركي.[3] وتم توزيع منشور في الحجاز يأمر بالتصدي لأعداء الإسلام الراغبين في احتلال جزيرة العرب والقضاء على الدين الإسلامي، ومحاولتهم تحطيم الكعبة ونقل الحجر الأسود إلى متحف اللوفر بفرنسا[4]، كما انتشرت في الأوساط المزابية أخبار مفادها قدوم سليمان الباروني، وأعطيت أوامر بوجوب تخزين المؤن والاستعداد للأسوء.

ولم تبقى فرنسا مكتوفة الأيدي، فلقد رأت طول فترة الحرب أنه من المناسب منع الحج جملة وتفصيلا، كما حذرت من نشاطات الجامعة الإسلامية انطلاقا من القاهرة والقسطنطينية والحجاز[5]. ولذلك قرر الكولونيل "بيرمون" بمعية "سي قدور بن غبريط" والرائد "قاضي" في رحلتهم الرسمية سنة 1916، بعدم التوقف في الموانئ المصرية، وذلك منعا لتأثر الحجاج الجزائريين بنظرائهم المصريين الذين كانوا موالين للحكومة التركية ومتأثرين بالدعاية الألمانية[6].

[1] –AOM, Voyage a la Mecque 1921, 16H85.

[2] –Desparmet, La turcophilie en Algérie, Imprimerie Algérienne, Alger, 1916/1917, p3

[3] –AOM, Rapport sur le pèlerinage 1916, 16H90.

[4] –AOM , Extrait d’un manifeste répondu en Arabie, 16H90.

[5] –AOM, Pèlerinage, 16H87.

[6] –AOM, Pèlerinage, 16H90.

وتم الرهان بعد ذلك على تقليص مدة إقامة الحجاج في الحرمين قدر الإمكان، فكانت سرعة وسهولة الحج، تعني بالنسبة للجنة الوزارية للشؤون الإسلاميةCIAM، تطمين العوائل في الجزائر على سلامة الحجاج، وكذلك ضمان عدم تعرضهم لأخطار الدعاية الألمانية أو الجامعة الإسلامية[1].

كما سوف يحاول الحاج حمدي ممثل فرنسا الشرقي وقيم دار إقامة الحجاج بالحرمين، تقليص مدة إقامة الحجاج الجزائريين أقل مما ينبغي، وذلك لتفادي تعرضهم لتلك الأفكار التي كانت ترى فيها فرنسا بأنها معادية لمصالحها وخطيرة ترهن الأمن والاستقرار بالجزائر. ومن أجل ذلك دعى "الحاج حمدي" إلى نقل الحجاج بالسيارات والحافلات بعد دخولها مباشرة في الخدمة، ودعمت جمعية الحبوس هذا المسعى، رغم أن بعض الحجاج رفضوا الأمر إلا أنهم استسلموا في الأخير، وذلك بعدما أدركوا أن السفن في رحلة الإياب لا تنتظر المتخلفين منهم[2].

لكن الدعاية الألمانية عرفت نهايتها القصرية مع نهاية الحرب وهزيمة ألمانية، وتأثر دعاة الجامعة الإسلامية المرتبطين بشكل خاص بتركيا، لكن الدعوة كفكرة لم تنتهي ولم تخبت كما كان منتظرا، وسوف تعرف في فترات العشرينات والثلاثينات أقصى تجلياتها، بعد المخاض العسير الذي كان يمر به المشرق، ودخوله متأخرا مرحلة الحماية والانتداب كنتيجة من نتائج الحرب.

إلا أن الأمر الجلل الذي أربك الجميع، هو بلا شك مسألة الخلافة، التي تم إلغائها بشكل رسمي من طرف كمال أتاتورك، ونتيجة لذلك ساد في العالم العربي الإسلامي حالة من الذعر تخللها جدل دغائمي إيديولوجي، كما روج البعض لبدائل تمثلت في البداية إلى دعوة إلى انتقال الخلافة للبيت الهاشمي الحاكم في الحجاز، رغم برودة الحليف البريطاني حيال هذا الخيار، أمام تناقص شعبية الشريف حسين في العالم العربي الإسلامي بوصفه صنيعة بريطانيا، في نفس الوقت تم الترويج لبعض البدائل أخرى تمثلت في الملك المصري، هذا ما أدى بالشيخ "علي عبد الرازق" بتأليف كتابه الشهير "الإسلام وأصول الحكم" الذي أثار الدنيا لم يعقدها، وأقبر المشروع المصري، ومن جهته تحمس

---

[1] –Pautremat, op.cit., P207.

[2] –Ibid., P225.

المارشال ليوتي المقيم الفرنسي بالمغرب لطرح الملك المغربي لتولي هذا المنصب الخطير، لكن على ما يبدو حتى فرنسا لم تكن متحمسة لهذا الخيار.

وأمام هذه التحديات الكبرى بظهور الأطماع الصهيونية في فلسطين، واحتدام الصراع بين آل سعود والهاشميين في الحجاز، كل ذلك زاد في حدة خطاب دعاة الجامعة الإسلامية الذين حملوا على أكتافهم الأمة الإسلامية، التي لم تعرف في تاريخها تهديدا كما عرفته في هذه الفترات العصيبة من تاريخها، وبذلك سوف يزداد هذا الخطاب حدة ويزداد نشاط دعاة الجامعة الإسلامية ويتجلى ذلك عند الشيخ "محمد رشيد رضا" والمصلح الكبير "شكيب أرسلان"، ويزداد حدة وتطرفا عند الشيخ "الأمين الحسيني" حامل الهم الفلسطيني أينما حل وارتحل.

لكننا لم نعلم تأثير هذه الأفكار بشكل مباشر على الحجاج الجزائريين، بعدما أصبح الشرق على العموم والحجاز على الخصوص يغلي كالمرجل من وقع الأحداث، خاصة أن هذه الفترة عرفت تنظيم مواسم الحج بأعداد قليلة من الحجاج بسبب الحروب في الحجاز، وكذلك بسبب قلة المواصلات وفشل جمعية حبوس الحرمين عن تنظيم مواسم الحج بشكل رسمي، بعدما اشتكت من قلة السفن أو عدم توفرها وكذلك قلة المسجلين من الراغبين في الحج بسبب غلاء المعيشة ودخول العالم ظرفية الأزمة الاقتصادية العالمية، وبالإجمال يمكن القول أنه لم تنظم مواسم الحج بالمقاييس العادية منذ 1914م (1332هـ) الذي شارك فيه حوالي 1141 حاج جزائري، حتى سنة 1928م (1346هـ) والتي عرفت مشاركة حوالي 1103 حاج جزائري[1]، وهي فترة طويلة جدا وهامة جدا لتحديد تأثير أفكار الجامعة الإسلامية، التي امتد تأثيرها لعقد من الزمن بعد ذلك، ثم دخلت مرحلة أفول، رغم أن فترة الثلاثينات عرفت تأثيرات أفكار الإصلاح والجامعة الإسلامية على الجزائر خاصة بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برئاسة العلامة الشيخ عبد الحميد ابن باديس سنة 1931,والذي كان لإقامته في الحجاز مع زملائه البشير الإبراهيمي والطيب العقبي... أثرا في تحديد مسارهم الإصلاحي المتأثر بأفكار الجامعة الإسلامية مع شيء من الخصوصية الجزائرية ,حيث أخذت الحركة الإصلاحية بعدا جزائريا محضا بدون فك الارتباط نهائيا مع المشرق، ونلحظ ذلك بشكل جلي في الصحافة

[1] –Escande, op.cit., P165.

الإصلاحية عبر جرائد الشهاب والبصائر الناطقة باللغة الفرنسية والدفاع الناطقة باللغة الفرنسية، التي غطت بشكل كبير الأحداث والتطورات في الشرق.

وسوف يستغل دعاة الجامعة الإسلامية مواسم الحج لبث أفكارهم ودعواتهم، ومحاولة استنهاض الهمم، والتحذير من خطر المؤامرات الاستعمارية والصهيونية ضد العالم الإسلامي، فقد ألقى الشيخ "رشيد رضا" خطبة نارية في صعيد عرفة، ثم التقى بعدها "سي قدور بن غبريط"، وقد قام هذا الأخير بإبلاغ السلطات الفرنسية بالمخاطر السياسية وخطورة رشيد رضا، الذي حسب بن غبريط قام بتوزيع منشورات على حجاج الشمال الإفريقي سماها منشور "متحف لوفر" أدعى فيه أن فرنسا تخطط لهدم الحرمين الشريفين وسرقة الحجر الأسود، وقبر الرسول صلى الله عليه وسلم، ونقله إلى متحف "اللوفر" بباريس[1].

وكان موسم الحج على ما يبدو أحسن توقيت لنشر الأفكار أو إثارة الفتن والقلاقل, ففي سنة 1928 صعد منبر المسجد النبوي قبل خطبة الجمعة رجل أعرابي أخذ يبث دعاوى وأفكار ضد بريطانيا وحلفائها، وندد بأعمالها في جزيرة العرب، ونادى بروح سلاطين آل عثمان، فحاول الحرس إنزاله، فرد عليهم بقوة فأردوه قتيلا، وتبع ذلك هرج ومرج وتدافع في الحرم[2]، إلا أن هذا الحدث العرضي إن دل على شيء دل على خطورة الخطاب السياسي أثناء مواسم الحج حتى وإن اعتبرنا الحادث معزول.

كما حج "شكيب أرسلان" سنة 1929 وكان له تأثير كبير على الحجاج، رغم أنه تعرض لوعكة صحية ونقل للاستشفاء إلى الطائف[3].

---

[1] –Chiffoleau, op.cit., P157.

[2] –AOM, Incident survenu au pèlerinage de la Mecque, 16H92.

[3] –AOM, Rapport 1929, 16H84.

لكن ما هو مؤكد أن العديد من دعاة الجامعة الإسلامية والإصلاح كانوا يتخذون من مواسم الحج فرصة للقاء والتنسيق في ما بينهم، ورسم خطط للعمل وكذلك طرح أفكارهم بشكل علني في الحرمين الشريفين، ففي سنة 1936 انعقد مؤتمر إسلامي، حيث كان أبرز المتكلمين فيه "محمد حسين هيكل"الذي دعى إلى الوحدة الإسلامية، وحضر هذا المؤتمر الكثير من الشخصيات الجزائرية الإصلاحية.

وفي سنة 1937 جمع الملك عبد العزيز ممثلي البعثات المسلمة المشاركة في الحج في تلك السنة، وقدم لهم شرحه لمفهوم الإسلام الصحيح وفق المنهج السلفي السني، وأشار كذلك لوجوب دعم القضية الفلسطينية، ودعم اللجنة التي يترأسها "الحاج أمين الحسيني" مفتي القدس في جهاده ضد الصهاينة، وندد بسياسة بريطانيا هناك، لكن ما يلفت الانتباه استثناء الوفد الجزائري عن هذا الاجتماع، لأسباب معروفة لا داعي لذكرها[1].

وأصبح موسم الحج فرصة لزعماء الإصلاح بالجزائر للاتصال بنظرائهم من علماء ونشطاء المشرق، وتفطنت فرنسا لهذا الأمر حيث تم إصدار أمر بمراقبة ثلاثة من أعضاء جمعية العلماء سنة 1938 المتوجهة إلى البقاع المقدسة وهم على التوالي الشيخ "البشير الابراهيمي"، "قابسي بلقاسم بن رابح" و"بوسعيد دالي بن سحنون"، والافتراض أنهم ذاهبون في مهمة كلفهم بها الشيخ عبد الحميد بن باديس[2].

وكان من السنن الحميدة التي دأب عليها الشيخ عبد الحميد بن باديس هو توديع الحجاج بعدما يزودهم بالنصائح والإرشادات[3]. وحتما كان يكلف البعض منهم ببعض المهمات ونقل بعض الرسائل ,ويبدو أن ذلك لم يكن مقتصرا على زعماء الحركة الوطنية في الجزائر، فحتى عبد العزيز الثعالبي كان قد اتفق للقاء مع الشيخ الأمين الحسيني في موسم الحج لسنة 1937، ولكن تعذر

---

[1] –AOM, Renseignement sur le pèlerinage 1937, 4I77.

[2] –AOM, Lettre du préfet M.Bouffét au gouverneur général, 16H84.

[3]– جريدة الشهاب,العدد102,2أبريل 1938.

حضوره في الوقت المناسب فأرسل مبعوثه إلى هناك "سي منصف المسيتري" رئيس تحرير جريدة الإرادة لسان حال حزب الدستور القديم[1].

وكان حري بالسلطات الاستعمارية أن تخشى من استغلال الحج لأغراض سياسية قد تمس بمصالحها في الجزائر، فلقد نجح زعماء الإصلاح والحركة الوطنية في نسج مجموعة من العلاقات الخطيرة، مع الكثير من الجمعيات والشخصيات في المشرق على العموم، والحجاز بالخصوص، فلقد أشاد مدير الأمن العام السعودي أمام الحجاج الجزائريين بالشيخ "الطيب العقبي"، بعدما سألهم عنه مطولا، وهذه الشخصية الأمنية الكبيرة لابد أن تكون لها علاقات مؤثرة قد تخدم مصلحة زعماء الإصلاح[2].

هذه العلاقات أشار إليها تقرير حكومي سنة 1939، وندد باستغلال موسم الحج للدعاية لمختلف الأحزاب والشخصيات، فكل زعماء الحركة الوطنية كانوا يصرون على حضور مراسيم توديع الحجاج، وكان البعض ينتهز الفرصة لتوزيع المناشير خاصة زعماء الإصلاح.[3]

ويبدو أن فرنسا لم تبقى مكتوفة الأيدي حيال ذلك، فقد استطاعت هي الأخرى وضع شبكة من الجواسيس ممن اشترت ذممهم، حيث كانوا يزودونها بالأخبار. فقد كان مدير موانئ الحجاز ذو ميول فرنسية، وقام بتزويد فرنسا بمعلومات خطيرة عن نشاطات دعاة الجامعة الإسلامية والقومية العربية[4]، كما تتبعت السلطات الفرنسية بشكل دقيق زيارات المطوفين إلى الجزائر، وراقبت كل تحركاتهم ونشاطاتهم حتى التجارية منها، بعدما راجت معلومات عن نشر هؤلاء لأفكار ودعوات قد تكون مضرة للمصالح الفرنسية[5].

---

[1] –AOM, Renseignement sur l'émissaire du Cheikh Etaalbi au pèlerinage de la Mecque,5I199.

[2] –AOM, Pèlerinage, 16H104.

[3] –AOM, Evolution de l'Islam en Afrique du Nord, 5I202.

[4] –AOM, AOM, Rapport 1936, 16H104.

[5] –AOM, La venue de Moutaouefs Hedjaziens en Algérie, 5I52.

إضافة إلى تكليف بعض رجال الدين الرسميين بالقيام بمهام استعلاماتية في الحجاز على غرار ارسال أستاذ من المدرسة الأهلية بالمحمدية بمعسكر سنة 1933بمهمة لتقصي الحقائق، وجلب المعلومات حول الصلات التي يمكن أن تكون بين العقيدة الوهابية والسلطة السعودية وبين علماء الإصلاح في الجزائر[1]، كما قامت كإجراء دعائي عرض شريط مصور حول فريضة الحج، ولم تنسى التوصية بعرضه استثناءً في دور العرض التي يملكها جزائريين أو الأوربيين, ومنع عرضه في دور العرض التابعة لليهود[2]، وذلك مخافة استغلال دعاية الحركة الوطنية لهذا الأمر.

ولم تنسى تتبع ومنع جميع المناشير والمطويات ودليل الحاج ,مهما كانت صفته البعيدة عن الدعاية، ما لم يتم توزيعه من طرف المؤسسات الدينية الرسمية التابعة لإدارة الاستعمارية، خاصة بعض كتب دليل الحاج كانت توزع مجانا من طرف سلطات العربية السعودية[3]، رغم أنها لم تكن تحمل أي طابع دعائي، كما أمرت بتتبع ومراقبة كل الطلبة الجزائريين المتخرجين من الحجاز أو الأزهر، بحكم أن الأزهر كان يحمل عداء للقوى الاستعمارية، ويندد بسياسة فرنسا الاستعمارية في المغرب العربي، ومثال على ذلك تم الأمر بمراقبة طالب جزائري متخرج من الأزهر يدعى "ڨازو أرزقي"، بعدما استقر في مصر، ودرس هناك زهاء ربع قرن أراد العودة إلى بلاده والعمل كمدرس في زاوية سيدي عبد الرحمن، ورغم أنه لم يبدي عداء للإدارة الاستعمارية، لكن بحكم تكوينه المشرقي وقربه من أفكار الطيب العقبي تم التحفظ عليه والتحذير منه[4].

لكن بعد دخول العالم أتون الحرب العالمية الثانية خبثت بشكل كبير دعاية الجامعة الإسلامية بعد فشل فكرة إحياء الخلافة الإسلامية وتحقيق مشروع الوحدة الإسلامية، أدى ذلك لظهور أفكار أخرى بالخصوص قومية عروبية، أو وطنية استقلالية، رغم محافظة تيار الإصلاح على أفكاره لكن يحق لنا السؤال هل كان خطر الجامعة الإسلامية بهذا الحجم أم أن السلطات الاستعمارية حاولت تضخيم الأمر لغاية في نفسها؟ وذلك لاستغلال التحذير لتبرير سياسة المنع أو لأسباب انتخابية،

[1] –AOM, 93/4485.

[2] –AOM, 5I52.

[3] –AOM, Propagande en faveur du pèlerinage1938, 4I77.

[4] –AOM, 4I77.

داخلية وحول الأمر يقول "دوجاريكDujaric"ما يلي: "Le fanatisme et le panislamisme se croquemitaine que l'on sort a chaque fois que l'on veut obtenir des crédit" .

"التطرف وأفكار الجامعة الإسلامية هذا البعبع الذي يتم إضهاره كل ما أردنا الحصول على الأموال"[1].

ما يؤكد ذلك ما جاء في رسالة للسفير الفرنسي في السعودية المؤرخة في العاشر جوان 1936 ويؤكد فيها بعد سبع سنوات خدمة في الحجاز، أنه لم يلاحظ ما يشير إلى أن الحج قد يؤثر سلبا على الحجاج الجزائريين، وليس صحيح أنهم بالضرورة يكونون عرضة لتأثيرات الأفكار المشرقية، ويؤكد أن الخطر الحقيقي يأتي من دعاية الشباب الجزائري المتمدرس في المدارس الفرنسية، والذي هاجر ودرس في المشرق، الذين نصبوا أنفسهم مدافعين عن بني جلدتهم. كما شهد السفير في رسالته بأن الملك السعودي يفعل المستحيل لإبقاء الحرمين الشريفين في منأى عن أي دعوى سياسية بعد رفض دعم الوطنيين السوريين لما أرادوا جعل الحج منبرا لأفكارهم ونشاطاتهم السياسية[2].

ويبدو أن مصطلح الفرنسي "الجامعة الإسلاميةPanislamisme"منذ أن طرح لأول مرة في الصحافة الفرنسية سنة 1881[3]، كان دائما يستغل كبعبع، لتهيج الرأي العام، وكسر شوكة دعاة الإصلاح والوطنيين، ومنذ البداية تم التحذير والتهويل من مهمة المدعو "خليفة جعفر"، الذي كلف من طرف السلطان عبد الحميد بالدعاية لفكرة الجامعة الإسلامية، وذلك إن صحت الرواية من أساسها، وكذلك تم المبالغة في نشاط وخطر الطريقة السنوسية أكثر مما ينبغي، عبر شيخها الآنف الذكر الذي كان يتنبئ بنهاية الحكم "الرومي" على يد الخليفة العثماني[4]. أما مصطلح"Turcophilie" فقد استعمله ولأول مرة الباحث "ديبارمي Désparmet" .

ويبدو أن أول تحذير من أفكار وخطر الجامعة الإسلامية جاء من الانجليز على إثر أحداث "الدانشواي" وتقرير كرومر، الذي تناقلته الصحف الأوربية "لوتونLe temps"و"روفي أنيداجن Revue

---

[1] –Sellam Sadek, op.cit., P46.
[2] -AOM, 16H104.
[3] –Ageron Charles Robert, Les Algérien musulmans et la France, EDIF2000,Alger,2010, P908.
[4] –Ibid., P909.

indigène"ويشهد ديبارمييه نفسه أن بعبع الجامعة الإسلامية خيال أكثر منه حقيقة، واعتبره المستعرب "لوشاتولييهLe Chatelier"أن الجامعة الإسلامية كانت شماعة يعلق عليها الإخفاق السياسي، كما ذكرت جريدة لوطان، أنه من غير الممكن نجاح مشروع الجامعة الإسلامية. نظرا لتعدد الطرق الدينية وتنوعها وتعدد الأجناس والمذاهب[1]، زاد خيبة أمل الجزائريين في رجال تركيا الفتاة، وقهرهم للقوميين العرب، وكذلك هالهم وأدهشتهم الثورة العربية ضد الأتراك، كل ذلك ولد لديهم شكوكا كبيرة في هذا المشروع، وإضافة إلى أنه كان من المتعذر أن يؤثر الخطاب الديني المعتمد لدى دعاة الجامعة الإسلامية في أعضاء البعثة الجزائرية الذين كان يتسم أكثرهم بالأمية، ولا يفهم جلهم الخطاب بالعربية الفصحى، ويستعصى حتى على بعض المتعلمين الذين كانوا لا يستطيعون استيعاب خطابات زعماء ودعاة الجامعة الإسلامية.

2- الحركة الوطنية الجزائرية ومسألة الحج.

لكن مخاطر الدعاية السياسية القادمة في الحجاز لم تنتهي مع انحصار أفكار ونشاطات الجامعة الإسلامية، فقد استغلت الحركات الوطنية التحريرية في أقطار المغرب العربي فريضة الحج لبث أفكارها والتنسيق فيما بين أعضائها، والاتصال بالجهات الخارجية في المشرق، فهذا المدعو "بيوض بن إبراهيم" يطلب الذهاب إلى الحج، لكن التقارير الرسمية شككت في هذا المسعى وادعت أنه بحكم انتمائه إلى حزب الدستور التونسي يريد لقاء الشيخ "عبد العزيز الثعالبي"، و"طفيش إبراهيم" المنفيان من تونس[2]، كما جمع لقاء بين حجاج جزائريين في القاهرة بالشيخ "فضيل الورتلاني"، و"الحبيب بورقيبة" سنة 1945، هذا الأخير منح أحد الحجاج مذكرته الموسمة "فرنسا أمام المشكلة التونسية"، كما استقبلتهم السيدة "قوت القلوب" ممثلة الطريقة الصوفية الدمرداشية، التي ينتسب إليها غالبية بائعي العطور في القاهرة، والتي كانت تكن احتراما للثقافة الفرنسية، كما استقبلهم كذلك السيد "يوسف

---

[1] –Ageron, op.cit. , P911.

[2] –AOM, 16H92.

بامية" ختن الأمير "مختار الجزائري" رئيس لجنة الدفاع عن شمال إفريقيا، ودعى الجزائريين إلى زيارة فلسطين، أما في طرابلس فقد تمكنوا من لقاء الملك إدريس السنوسي[1].

وفي نفس السنة أراد وفد من أعيان تلمسان الذهاب للحج، وانتهاز الفرصة للتباحث حول إمكانية النظر في قضية استقلال الجزائر، وذلك عبر اتصالات سياسية مع فعاليات ومنظمات سياسية في المشرق على الأقل أن يكون هذا الاستقلال وفق النمط المصري في ذلك الوقت بعد اتفاقية سنة 1936، وإن تعذر ذلك بحث إمكانية منح استقلال لمنطقة تلمسان وأحوازها على غرار النظام الذي كان قائما في مدينة طنجة المغربية[2].

وعلى ما يبدو في كل موسم حج كان بعض زعماء الحركة الوطنية يستغلون فترة الحج للذهاب في مهمات إلى الخارج، ويبدو أن فرنسا كانت متفطنة لذلك، وللحيلولة دون ذلك أصدرت أوامر بمنع البعض منهم من الذهاب مع الحجاج، فلقد رفضت طلب الدكتور "سعدان" بالذهاب مع البعثة الطبية بسبب نشاطاته السياسية، وبسبب مصاهرته للمدعو "الحاج الشاوي"، وهو رجل أعمال جزائري مستقر في المدينة[3]، كما رفضت طلب ممرضة تعمل في عيادة الدكتور "بن جلول" للذهاب مع البعثة الطبية خوفا من استغلالها لهذه الفرصة لتمرير رسائل أو القيام بنشاطات أو اتصالات بإسم الدكتور بن جلول[4].

لكن كل ذلك لم يردع أعضاء الحركة الوطنية من استغلال الحج للقاء بعض النشطاء المشارقة ففي سنة 1946، وبالضبط في ليلة الثاني من نوفمبر التقى الأمير منصور في مزدلفة ببعض الحجاج الجزائريين من المحمدية (معسكر)، وتطرق إلى المشكل الجزائري، وأكد لهم أن بريطانيا تحاول إقامة في الجزائر مملكة حرة بقيادة الأمير "سعيد" حفيد الأمير عبد القادر . وفي الرابع نوفمبر ألقى الشيخ

---

[1] –AOM, Note sur le pèlerinage 1945, 81F841.

[2] –AOM, Pèlerinage 1945, 5I199.

[3] –AOM, Renseignement confidentiel, Jan.1933, 16H97.

[4] –AOM, Renseignement confidentiel, 27Fev.1936, 16H97.

"حسن البنا" مؤسس حركة الإخوان المسلمين خطبة في منى حضرها حوالي 5000 حاج، فتح النار على القوى الاستعمارية وهتف بقوة "تحيا استقلال بلدان الشمال الإفريقي"[1].

ونظرا لأهمية الحجاز وموسم الحج الذي يعتبر فرصة للقاء المسلمين من كل حذب وصوب، قرر على ما يبدو زعماء حزب الشعب توكيل المناضل الكبير "الشاذلي المكي" لتمثيل الحزب في المشرق، والذي استقر في القاهرة, إلا أنه كان يتردد كثيرا على الحجاز خاصة مواسم الحج. وفي سنة 1946، قام بتوزيع نشرية بحوالي أحدى عشرة صفحة بالأرقام والإحصائيات حول أعمال فرنسا في الجزائر، والتي كانت لفائدة الأوربيين على حساب الجزائريين المهمشين اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا[2].

وفي نفس الوقت كلف الشيخ بشير الإبراهيمي حاجين جزائريين بتقديم وثائق مهمة للشيخ "محمد ناصيف" وهو من أثرياء الحجاز، ليقدمها بدوره إلى عبد الرحمن عزام باشا أمين عام الجامعة العربية[3].

وفي هذه السنة اتهمت جريدة الإخوان المسلمين "المسلمون"فرنسا بمنع رعياها الحجاج النزول بمصر، بينما ردت الصحف الأوربية أن ذلك إجراء كان قرارا اتخذته السلطات المصرية[4]، كما أمر حسن البنا في خطاب له في الحج بتشكيل قوة للتصدي للميلشيات الصهيونية، فهال ذلك السلطات الفرنسية، خاصة بعدما وجدت مناشير بهذا الشأن عند بعض الحجاج الجزائريين[5]. زاد من ذلك اتصال أعضاء من حركة الإخوان بالجزائريين في موسم الحج سنة 1947، الذين طلبوا منهم التبرع بالأموال والتطوع للقتال في فلسطين والدعاء لنصرة المسلمين[6].

---

[1] –AOM, Rapport Bencheneb 1946, 81F841.

[2] –Ibid,.

[3] –Ibid,.

[4] –Echo d'Oran 7/11/1946.

[5] –AOM, Pèlerinage 1946, 81F841.

[6] –AOM, Renseignement, 5I199.

وفي هذه السنة اجتمع بعض الحجاج ونددوا بمجازر الثامن 1945، لكن أعوان فرنسا وعملائها تدخلوا وجاءوا ببعض الأدلة الواهية لتزييف الحقائق والدفاع عن فرنسا[1]، وفي نفس السنة وعلى ظهر السفينة أطوسAthosوزعت مناشير حمراء اللون طبعت في الجزائر وأخرى في المغرب تشرح مناسك الحج، وقد خاف محافظ الحكومة من محتواها وبلغ السلطات بذلك[2].

وكانت دعوات أهل الحجاز دائما بعد لقائهم الحجاج الجزائريين بتخليصهم من حكم الرومي. ويؤمن الجزائريين على ذلك، منهم من يردها مجاملة لا غير، رغم أن البعض كان يتعرض بشيء من الازدراء والسوء، حيث تعرض بعض الجزائريين للضرب بسبب بعض السلوكيات التي يراها الوهابيون ضرب من البدع والشركيات، وطالما استفزوا الحجاج الجزائريين بقولهم:" أنكم تفضلون البقاء تحت سيطرة الكافر، الذي يشجعكم على عبادة الموتى والقبور، الأشجار... أذهبوا إلى كفاركم وعيشوا في الشرك، أليس من لأجدى بكم أن تواجهوا المحتل والجهل"[3] ويبدو أن هذه التصرفات المعزولة كانت تستفز الحاج الجزائري الذي كان يستشيط معها غيضا، لكنها لا محالة كانت تؤثر فيه وتجعله يطرح الكثير من الأسئلة والملاحظات.

ويبدو أن هذه الدعاية ضد فرنسا وكل القوى الاستعمارية أثناء مواسم الحج ساهمت في الإساءة لسمعة فرنسا، والتي كانت تقوم بها الحركات الوطنية المناهضة للمحتل، وهذا ما أشار إليه تقرير فرنسي سنة 1949 وحذر من عواقب هذه النشاطات[4]. هذه المخاوف كانت مبررة إذا أخذنا في الحسبان النشاط الكبير، الذي كانت تمارسه الحركات الوطنية في الحجاز.

ففي سنة 1950 طلب المدعو "مهني بن حليمة" جواز سفر إلى الحج، لكن رفضت الإدارة الاستعمارية الأمر نظرا للنشاطات السياسية لهذه الشخصية التي كانت تنعتها فرنسا "بمصالي الثاني" وكان عضوا نشيطا في حزب الشعب، لكن تغلغل الحركة الوطنية والحزب في صفوف نقابة عمال

---

[1] –AOM, Renseignement 1947, 4I77.

[2] –AOM, Rapport Tracol 1947, 81F839.

[3] –AOM, Renseignement, 16H92.

[4] –AOM, Rapport 1949, 5I199.

الميناء ساعدته على ركوب السفينة بمعية شخص آخر اسمه "زدينة بلقاسم" مناضل من مدينة المدية وأثار ذلك امتعاض السلطات الفرنسية[1]، كما أن مناضلي الحركة الوطنية كانوا يستغلون فرصة الحج وظروف التنظيم للصعود للسفينة أثناء مراسيم توديع الحجاج.

كما حدث مع "أحمد بومنجل" و"بوتارم" أعضاء الجمعية الجزائرية، الذين نددوا بظروف النقل في موسم الحج لسنة 1950، وكذلك الشأن بالنسبة للنواب "شكال دحو"و"آيت علي"و"آيت شعلال"و "برخروخ"، والذين تعهدوا بتقديم شكوى إلى الحاكم العام، كما بعث الشاذلي المكي بتلغرام لعبد الرحمن عزام يندد بسوء معاملة فرنسا للحجاج الجزائريين، حيث جاء في التلغرام ما يلي:"... لقد غادرت السفينة"Anne Marie"الجزائر في الخامس سبتمبر متجهة إلى الحجاز، هذه السفينة عبارة عن مركب شحن أجريت عليه تعديلات لنقل الحجاج الجزائريين، الذين يسافرون في نفس الظروف التي يتم فيها نقل قطعان الحيوانات، لقد تركت السفينة "آن ماري" ورائها ثمانين حاجا جزائريا، رغم أنهم دفعوا تذاكر النقل واستوفوا جميع الإجراءات اللازمة للذهاب إلى الحج، ولقد قام النواب الجزائريون من جهتهم بالتنديد والاستنكار بظروف نقل الحجاج، وتدخل الإدارة في الشؤون الدينية للجزائريين، هذا المركب سوف يحط اليوم أو غدا في بورسعيد، أسألك باسم كل علاقات وروابط الأخوة التي تجمع الجزائر ومصر، وأتوسل إلى سيادتكم لإرسال مندوب من طرفكم إلى بورسعيد ليجري تحقيقا حول هذه القضية، وكل الإجراءات الفرنسية التي تعتبر حقدا ضد العروبة والإسلام... سأكون جد ممتنا إذا تدخلتم باسم الأخوة والإنسانية لدى السلطات الفرنسية، لكي تضعوا حدا لهذه الممارسات ضد الإسلام، ولكي يتم وضع سفينة أخرى تحت تصرف الحجاج في رحلة الإياب، نحن جد مندهشون ومستاؤون من تدخل فرنسا في شؤون الدين الإسلامي في الجزائر، وهي التي طالما تشدقت بمبدأ فصل الدين عن الدولة، وأضحت تحشر نفسها في أمور لا يفهمها ولا تعني إلا المسلمين أنفسهم، في وقت تمنح حرية كاملة للكاثوليك والإسرائيليين في إدارة شؤون دينهم"[2].

ويبدو أن هذه البرقية الشديدة اللهجة أتت أكلها، حيث راسل نائب شيخ الأزهر الشيخ عبد الرحمن حسن سفير فرنسا بهذا الشأن.

---

[1] –AOM, Rapport Merle 1950, 16H93.

[2] –AOM, Rapport Merle 1950, 16H93.

وكذلك من الأمور الملفتة للانتباه أن الحجاج في بعض الأحيان كانوا يحملون رسائل خاصة يكلفون بها من طرف أباء إلى أبنائهم المستقرين أو العالقين في الحجاز والمشرق، أو يحملون ودائع، ففي موسم الحج لسنة 1950 دائما كلف الشيخ "الطيب المهاجي" أحد الحجاج واسمه "الحاج الحبيب" أن يسلم ابنه "زدور بلقاسم" والذي كان طالبا يدرس في مصر مبلغ 50.000 فرنك، وقام بتسليمها بعد رسو السفينة في ميناء بورسعيد[1] .

وفي هذه السنة ادعى رجلا يدعى" جيلالي صادق محمد أحمد" يبلغ من العمر ثلاثين سنة، أنه المهدي المنتظر، وأنه يأتيه الوحي عن طريق الملك جبريل عليه السلام والذي أمره بالظهور في 21 أبريل 1950 بعد صلاة الجمعة، وطرق أبواب الصحف ليعرف بنفسه، مدعيا كذلك أن ظهوره يمهد لعودة المسيح[2]، ولكن اللافت للانتباه أن هذا الرجل لم يدعي هذا الادعاء إلا بعد أدائه مناسك الحج، ويمكن أن يكون قد التقى هناك بعض المتأثرين بهذه الأفكار المهداوية الخلاصية وتلفق منهم هذه الفكرة، والملاحظ كذلك أنه اختار للخروج شهر أبريل، وهو شهر مقدس لدى ديانات عديدة وفيه ينتظر ظهور إله الخصب "تموز" في المعتقدات البابلية الأشورية، ويبدو أنه كان مطلعا شيئا ما على هذه الأفكار، أو كان يؤتمر بأوامر غيره.

أما سنة 1951 فقد شهدت أداء زعيم الحركة الوطنية مصالي الحاج مناسك الحج، وبعد نزوله في المطار، استقبل من طرف ضابط سعودي، ونقله بسيارة دبلوماسية من نوع"Cadillac" إلى إقامة مهيئة له وبحراسة مشددة، وقد تباحث بعد أدائه مناسك الحج، مع ممثلين عن الحكومة الباكستانية، وتلقى منهم دعوة لزيارة باكستان ولكنه رد الدعوى باعتذار وأدب[3].

ويبدو أن عيون المخابرات الفرنسية كانت تترصد حركات وسكنات مصالي الحاج، حيث كلف جزائري بحراسته، ويشرح هذا الأخير كيف تتبع مصالي في الحرم وصلى بالقرب منه، وكيف التقى

---

[1] –AOM, SLNA, Pèlerinage 1950, 5I200.

[2] –AOM, Renseignement sur l’Imam EL Mahdi, 4I176.

[3] –AOM, SLNA, Pèlerinage 1951, 5I200.

بجموع الحجاج المصريين والتوانسة[1]، ولا ندري أن كان هذا المخبر قد ذهب بنية الحج، أو بنية تتبع ومراقبة مصالي الحاج .

كما اتهم في هذا الموسم نائب قنصل فرنسا بجدة، بمساعدة الوطنيين إلى الهجرة والإقامة في الحجاز[2]. ونرجح أن يكون المقصود بذلك الحاج "حمدي بلقاسم" بكونه نائبا للقنصل يتولى منصبا شرفيا. كما تم الاخطار عن مناضل من تيزي وزو اسمه "محمد محمود" يعمل حلاق في مكة، عضو في حزب الشعب مقيم هناك منذ سنة 1945، ويقوم بالدعاية ضد فرنسا، وكان يصرح أنه لا ينوي الرجوع إلى الجزائر حتى تتخلص نهائيا من الاستعمار. كما انتهز المدعو "عواد الداودي" الممرض العضو في البعثة الطبية الفرصة للقيام بدعاية كبيرة في أوساط الحجاج لصالح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ولرئيسه فرحات عباس[3].

كما استغل نشطاء من حركة انتصار الحريات الديمقراطية الفرصة لتوزيع جريدة المنار، وهم على التوالي "صحراوي محمد"، "شرفي محمد"، "بلعباسي لخضر"، وكانوا كلهم يعملون تحت إمرة المناضل "سويح الهواري"[4].

كما قام الشيخ "حسين محمد الصغير" المدعو "أحمد بن شريف" ممثل جمعية العلماء، ومراسل جريدة المغرب العربي والبصائر، بإلقاء دروس أثناء الرحلة على ظهر السفينة، أظهر فيها ميلا للأفكار الإصلاحية وكان على اتصال مع الشيخ البشير الإبراهيمي يعلمه بكل صغيرة وكبيرة[5].

كما منعت الإدارة الاستعمارية بعض مناضلي الحركة الوطنية من الذهاب إلى الحج على غرار "مختاري رابح" رغم أنه قدم جميع الوثائق واستوفى جميع الشروط، والذي أظهر في انتخابات 17 جوان 1951، عداءً وانتقادً لاذعين للإدارة الاستعمارية، وكان رد الإدارة الاستعمارية على طلبه

---

[1] –AOM, Rapport Benaala, 5I200.

[2] –AOM, SLNA , Pèlerinage Rapport Benhamadine, 5I200.

[3] –AOM, SLNA, Pèlerinage 1951, 5I200.

[4] –AOM, SLNA, Rapport sur l’activité des nationalistes a Oran a l’occasion du départ des pèlerins,5I200.

[5] –AOM, Rapport pèlerinage a la Mecque 1951,5I200.

بالعبارة التالية: "يمكننك انتظار سفينة يملكها فرحات عباس أو مصالي الحاج لتقلك إلى الحج"[1]. هذه الرعونة من إدارة الاستعمارية لا تحتاج منا إلى أي تعليق.

كما كان الحج في تلك السنة مناسبة للقاء مصالي الحاج بالشاذلي المكي ممثل الحركة الوطنية في القاهرة وفي مكتب المغرب العربي، حيث سافر هذا الأخير إلى جدة خصيصا للقاء مصالي[2]. كما انتهز هذا الأخير الفرصة ليقوم بجولة زار فيها العديد من البلدان، بدءا من القاهرة حيث التقى أعضاء مكتب المغربي العربي، والتقى بشكيب أرسلان، وأجرى لقاء مطول مع عبد الكريم الخطابي، والملك محمد الخامس، وبورقيبة، وعزام باشا[3].

أما في سنة 1952، حج الشيخ البشير الإبراهيمي وحظي باستقبال حافل من طرف السلطات هناك، التي تحملت بتكفلة الإيواء والإقامة، وخصصت له سيارة من سيارات العائلة الملكية واستضافه عالم كبير أثناء إقامته بجدة، كما ألقى خطابا في مكة والمدينة بمستوى أدبي وعلمي رفيع، لكنه تحاشى في خطاباته الخوض في الأمور السياسة، اللهم إلا في الجلسات الخاصة، وأوصى بوجوب نشر العلم والمعرفة في أواسط الشعوب الإسلامية للتخلص من الهيمنة الغربية، وأكدت التقارير الفرنسية أن خطاباته كانت معتدلة، كما منحه الملك السعودي حوالي 1000 جنيه إسترليني، ووعده بإرسال كتب دينية وثقافية لإثراء مكتبات الجمعية[4]. لكن أثناء رحلة الذهاب قام حجاج مغاربة بتعليق صور السلطان المغربي "محمد الخامس"، وكانت المرة الثانية التي تحدث فيها هذه الحادثة حيث شهدت سنة 1950 نفس الحالة، بعدما تم تعليق صور الملك محمد الخامس في مسجد السفينة، هذا ما أزعج الحجاج الجزائريين الذين رغم احترامهم الشديد للسلطان المغربي إلا أنه لا يمكن تعليق الصور في الأماكن العبادة، خاصة بعدما رفع المغاربة أكف الدعاء بالنصرة والتحرر للمغاربة والتوانسة واستثنوا الجزائريين[5].

---

[1] –AOM, 5I199.

[2] –AOM, Renseignement Sept 1951, 10CAB204.

[3] – Merzouk Khaled, Messali Hadj, EL DAR OTHMANIA Edition, Alger, 2008, P192.

[4] –AOM, Pèlerinage 1952, 81F840.

[5] –AOM, SLNA, Pèlerinage 1950, 4I176.

والطريف أنه حتى الحزب الشيوعي كان ينتهز فرصة الحج، لبث ونشر الدعاية الشيوعية، حيث تم العثور على مناشير شيوعية في رحلة الذهاب في هذه السنة دائما، مطبوعة في الاتحاد السوفياتي وزعت على ظهر السفينة، وقد وجهت أصابع الاتهام للبعض من طاقم السفينة[1].

أما في سنة 1953، حج مرة أخرى الشيخ البشير الإبراهيمي وقام بالاتصال بالعديد من الشخصيات الإسلامية، أبرزها الرئيس "محمد نجيب" تباحثوا خلالها الأوضاع في الجزائر، وربما بسبب هذا اللقاء ألقى محمد نجيب خطابا حادا في موسم الحج ندد فيه بالسياسة الفرنسية المنتهجة في المغرب العربي، كما شجب بقوة تنحية السلطان المغربي من العرش.

وفي هذه السنة أصبح نشطاء الحركة الوطنية يفضلون الحج برا، وذلك لسهولة الاتصال عكس الرحلات مع البعثة بحرا المقيدة والمراقبة. وفي هذه السنة دائما وزع على الحجاج منشور شديد اللهجة بقلم مصطفى بشير المدعو "المهدي محمد لخضر" ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في القاهرة، وكان كاتبا صحافيا في جريدة"La république Algérienne"، كما حاول طاقم السفينة "Mekka"، وهي سفينة مصرية كانت السلطات الاستعمارية تقوم بكرائها لنقل الحجاج الجزائريين في فترة الخمسينات، القيام بالدعاية للوحدة العربية ورفعوا صور "محمد نجيب"[2]، ويمكن أن يكون ذلك المصدر بعد العثور على صور الرئيس المصري في وهران وعنابة[3].

كما سافر أعضاء من حركة الإخوان المسلمين مع البعثة المغاربية على ظهر السفينة "مكة"، وتوترت الأجواء على ما يبدو، بعدما حاولوا السيطرة على الخطابة في مسجد السفينة، وكما أظهروا شدة في الإنكار على بعض البدع، هذه التصرفات التي لم يستصيغها الحجاج الجزائريين.

كما ندد في هذا الموسم نواب عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتخصيص السفينة "آن ماري" السيئة الذكر الذي ذكرناها آنفا، والتي كانت في الأصل مخصصة لنقل الحيوانات، وقد قدم هؤلاء النواب شكوى جاء فيها:" باسم الساكنة المسلمة "Au nom de la population musulmane" نحن

[1] –AOM, Rapport Bucco 1952, 81F841.

[2] –AOM, Rapport 1953, 81F840 .

[3] –AOM, Rapport Freychet 1953, 81F841.

منتخبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية تندد بشدة ضد التدخل السافر والغير مقبول للإدارة في شؤون الحج، وكذلك ضد ظروف السفر الصعبة بسبب تعمد اختيار سفن شحن قديمة مثل "آن ماري"، وهي سفينة لنقل الحيوانات، كما أننا نطالب بتعويض تسعين حاجا زج بهم في أسفل السفينة، رغم دفعهم ثمن تذاكرهم" الموقعون على الشكوى، أحمد مزغنة، بوقادوم، أحمد خيضر، ونواب الجمعية الجزائرية بلحاج، أحمد بودة، شرشالي، جيلاني، دماغ العتروس، فروخي، مصطفاي"[1].

وهكذا وصل النشاط السياسي للحركة الوطنية مداه ولم يترك وسيلة للتعريف بالقضية، إلا واستعملها بما في ذلك التظاهرات الدينية مستغلا التجمعات بما في ذلك مواسم الحج، بدءا بمراسيم توديع الحجاج وما يتخللها من إخفاقات ونقائص تكون مناسبة للتنديد بالإدارة الاستعمارية، والتنديد بالقضية فصل الدين عن الدولة، التي كانت القضية الأزلية في الصراع بين الإدارة الاستعمارية والحركة الوطنية، وما إن أطلت سنة 1954، السنة المحورية في طول تاريخ الجزائر, حتى سادها مخاض عسير سوف تنبثق عنه أقصى تجليات العمل الحركي الثوري في الجزائر، حيث كان موسم الحج لسنة 1954 (1373هـ) آخر مواسم الحج قبل دخول الجزائر أتون حربها التحريرية، بما يشذ عن باقي المواسم حيث حاولت الحركة الوطنية استغلال هذه الفريضة الدينية لبث نشاطاتها، وزاد من ذلك خصوصيات هذه السنة، حيث حضر موسم الحج لهذا العام شخصيات سياسية تمثل زعماء العالم الإسلامي، على غرار الرئيس جمال عبد الناصر، الملك ابن سعود رئيس حكومة الباكستان، غلام محمد وكما حضره البشير الإبراهيمي، وشكلوا بذلك مؤتمرا إسلاميا كبيرا، وتعاهدوا على عقد هذا المؤتمر كل سنة، وتقرر إنشاء أمانة لهذا المؤتمر في القاهرة يشرف عليها أنور السادات[2].

وكما ذكرنا لم تغيب الحركة الوطنية عن هذا الموسم، حيث حاول طبيب البعثة الدكتور "الخالدي" النزول في بورسعيد حيث التقى هناك فرحات عباس، الذي كان مدعوا في حفل الذكرى الثانية لاندلاع الثورة المصرية، ليشق طريقه بعد ذلك إلى القاهرة، ثم من هناك إلى السويس حيث يدرك السفينة قبل فوات الأوان[3]. كما حاول المناضل "أحمد خيضر"، والذي كان هاربا إلى مصر،

---

[1] –Alger républicain, "scandale de l'Anne Marie",8 Sept 1953.

[2] –AOM, Note sur le pèlerinage 1954, 81F841.

[3] –AOM, Rapport Durney 1954, 81F841.

الاتصال ببعض الحجاج في السويس. كما حج هذا العام العربي التبسي، وبعدها ذهب إلى القاهرة والتقى مع البشير الإبراهيمي، ثم قصد بعدها الشام حيث التقى مع الفضيل الورتلاني[1].

كما تم الترويج بمعلومات مفادها أن السلطات السعودية رفضت السماح دخول الحجاج المغاربة لأداء فريضة الحج، بعدما أمضوا وثيقة تنحي السلطان محمد الخامس عن العرش، وكانت هذه الإشاعات غير صحيحة، لكن ما هو مؤكد أن وفود البلدان المغاربية لقيت برودة شديدة من طرف السلطات السعودية الرافضة لقرار عزل السلطان "محمد الخامس"[2].

كما راجت إشاعات حول دعوة زعماء جمعية العلماء المسلمين إلى الجزائر بالذهاب للحج بقوة، لكن بعد التحري عن ذلك تبين أن مسؤولي الجمعية في معسكر أوصوا الناس بخلاف ذلك وقالوا أنه من الأولى إعادة ترميم المدارس وتوسيعها[3]، كما عاودت السلطات الاستعمارية انتهاج نفس الأساليب القديمة بمنع بعض الوطنيين من الذهاب إلى الحج، ففي هذه السنة رفض طلب المناضل " أحمد طاهر ولد قدور" من تيارت، من الذهاب إلى الحج بعدما نعته تقرير بوليسي "بالوطني الخطير Nationaliste notoire et dangereux"[4]. كما دعى نشطاء الحركة الوطنية في تلمسان في هذا العام من الحجاج الجزائريين مقاطعة وسائل النقل الفرنسية، وتفضيل على ذلك الحافلات التابعة لملاك مسلمين جزائريين، وللإشارة أن بعض شركات النقل البري التي كانت تنقل الحجاج في رحلات منظمة، كانت ملكا لبعض مناضلي الحركة الوطنية[5].

وبهذا وكما ذكرنا آنفا استغلت الحركة الوطنية فرصة تنظيم الحج لبث دعاياتها ونشاطاتها، وأصبح موسم الحج فرصة لالتقاء الشخصيات السياسية في الداخل والخارج فيما بينها، وهذا رغم تضييق السلطات الاستعمارية.

---

[1] –AOM, Rapport 1954,81F647.

[2] –AOM, Renseignement Sept 1954,5I202.

[3] –AOM, Pèlerinage 1954, 5I202.

[4] –AOM, 5I202.

[5] –AOM, Propagande particulière en milieu musulman 1954, 5I202.

المبحث الثامن: الثورة الجزائرية ومسألة الحج.

لقد شكلت الثورة الجزائرية زلزالا كبيرا هز أسس ودعائم الوجود الاستعماري ومؤسساته في الجزائر، كما ساهم في تغيير الذهنيات والسلوكيات والممارسات الجماعية لدى الجزائريين، حيث لعب الدين والاعتقاد دورا في تعبئة الجماهير وتأليبها ضد هذا الطرف أو الطرف الأخر، فلقد نص نداء أول نوفمبر منذ البداية على هوية الإسلامية للثورة الجزائرية، كما عمدت جبهة التحرير الوطني دائما أن تظهر بمظهر المحترم للدين الإسلامي، لكن باعتدال مفرط، رافعة عن نفسها فرية التعصب الديني والعنصري، التي كانت تحاول الإدارة الفرنسية أن تتهمها وتنعتها به في تلك الحرب النفيسة والإعلامية، المتبادلة بين الطرفين، ولقد استشعرت جبهة التحرير الوطني هذا التهديد، ويبدو ذلك جليا في الأخذ والرد الذي صاحب تسمية لسان حال جبهة التحرير جريدة المجاهد، حيث رأى البعض مثل "عبان رمضان" أنه يمكن أن يشكل المصطلح حجة لفرنسا لنعت جبهة التحرير بالمنظمة الدينية المتعصبة والمتطرفة.

لكن الكل يجمع أن الثورة زادت في التزام الكثير من أفراد جيش التحرير الوطني بواجباتهم الدينية، ففي زيارة تفقدية للدكتور "جمال الدين بن سالم" للمنطقة 31 من الولاية الثالثة لاحظ أن المجاهدين لا يتكلمون إلا على حياة الآخرة، ووجوب الجهاد في سبيل الله[1]، كما أن أداء اليمين على المصحف للوفاء بالعهد وعدم خيانة الثورة كان معتمدا لدى المجاهدين، وكان الالتزام بالصلاة جماعة وفي وقتها سمة سجناء جبهة التحرير والحركة المصالية أثناء الثورة، وكان بعض قادة الولايات التاريخية يفرض على جنوده أداء الصلوات بشكل إلزامي ويعاقب على من يفطر في نهار رمضان[2].

أما فرنسا من جهتها لم تقف مكتوفة الأيدي، وشعورا منها بخطورة استعمال الدين والمعتقد لأغراض لا تخدم مصلحتها، حاولت تجنيد بعض موظفي المؤسسات الدينية من أئمة وشيوخ الزوايا، لتشويه سمعة المجاهدين، ونفي صفة الجهاد على ما يحدث في الجزائر، فهذا خطيب مسجد باريس الشيخ "أحمد بن لزرق" في خطبة الجمعة في 30 ماي 1958، التي خصصها لموضوع الحج، صرح

[1] –Meynier Gilbert, op.cit., P200.

[2] –Ibid,.P201.

قائلا:" لا يجوز في الأشهر الحرم إهراق الدم، حتى ولو كان لرجل رومي نصراني، إلا في حالة الدفاع عن النفس"[1]. هذا الاصطفاف المصلحي لبعض الشيوخ الإسلام الرسمي والطرقي التقليدي مع السلطات الاستعمارية كلفهم غاليا، حيث أدى ذلك إلى عزوف الجزائريين عن ارتياد بعض المساجد الرسمية وبعض الزوايا التي تعاطف شيوخها مع الاحتلال، ووصل الأمر ذروته بتعرض بعض هؤلاء الشيوخ إلى التصفية الجسدية، كما حدث مع الشيخ "بن طكوك عبد القادر"، شيخ الطريقة السنوسية في بوقيراط، والشيخ "بن كابو"، وشيخ الطريقة الرحمانية، بعد تماديهم في العداء لجبهة التحرير الوطني.

لقد حاولت بعض التحقيقات والتقارير الفرنسية دراسة مدى تمسك الجزائريين بدينهم في فترة الثورة، عبر مراقبتها للممارسات الجماعية وارتياد دور العبادة وصيام شهر رمضان، لكن رغم ملاحظتها لفقدان الزوايا بريقها، وقلة التزام الناس خاصة الشباب بالصلوات الخمس، باستثناء بعض من سمتهم المتحمسين والمسنين، فإنها لاحظت التزاما مستمرا بصيام شهر رمضان، وكذبت ما جاء في تقارير أخرى التي أشارت إلى الفتور في تمسك الجزائريين بدينهم في ظرفية الثورة.

"Aucune désaffection religieuse ne peut être constaté en milieu musulmans au contraire ،il semble que la rébellion ait été un facteur de désorientation pour une grande partie de la population ،et que l'incertitude des temps a provoqué un renouveau de ferveur religieuse"[2].

لكن نفس التقارير نبهت لوجوب توخي الحيطة والحذر إبان شهر رمضان، وذلك لازدياد التدين والحماس الديني مما يدعو البعض للالتحاق بالثورة، وتم التأكيد أن في شهر رمضان تكثر عمليات جيش التحرير الوطني، وتم إتهام جمعية العلماء المسلمين بتحريضها على الجهاد، وصدرت أوامر بتوقيف وتتبع رجال الجمعية الداعين للجهاد ووضعهم في إقامة جبرية[3].

---

[1] –AOM, Prière rituelle du vendredi a la Mosquée de Paris, 30Mai 1958, 81F841.

[2] -AOM, Enquête sur une désaffection des musulmans Algériens a l'égard de leur religion 1958, 4I176.

[3] –AOM, Ramadan 1956 , Prêches dans les Mosquées, 4I176 .

ويتساءل الباحث "ميشيل رونارMichel Renard"عن حالة التدين زمن ثورة التحرير في مقال له وهل أثرت الثورة في ذلك؟، لكنه لم يستطيع الجزم والإجابة على هذا السؤال، إلا أنه أكد على أن "الصراع ساهم في أحداث تغييرات واضطرابات وإعادة توزيع للممارسات الجماعية"[1].

حتى جبهة التحرير الوطني في جميع النصوص الأساسية وفي المقالات الصحفية والتصريحات قادتها، لم تكن تتكلم بنفس ديني فئوي طائفي، بل حرست طول فترة الثورة أن يكون خطابها الرسمي خطابا معتدلا، بانتقاء عبارات ومصطلحات بعيدة عن الحساسيات الدينية والفئوية والإيديولوجيات الدينية، مؤكدة على أن الصراع في الجزائر ليس صراعا دينيا، كما أكدت على حقوق الأوربيين في الجزائر"المكتسبة بنزاهة وشرعية"، ولقد أشارت أرضية الصومام لطابع الثورة الجزائرية المحترم للأقليات وللحريات الدينية، وبأنها ليست حربا أهلية أو دينية، ولذلك لم يسجل طول زمن الثورة اعتداء طال الكنائس المسيحية أو البيع اليهودية، وهذا ما زاد من احترام وتعاطف العالم مع الثورة الجزائرية والتي حظيت بتعاطف واحترام من بعض رجال الدين مسيحيين، حتى أن بعضهم شكل شبكات لدعم القضية الجزائرية[2]، ووصل الحد بأحدهم الانضمام رسميا لجبهة التحرير على غرار الأب "بيرانجرBérenguer".

وصرح محمد يزيد قائلا:" الشيء الذي ترفضه فرنسا ليس أن نكون مسلمين، بل أن نكون جزائريين"[3]، وإن كنا نعتبر هذا القول يدخل في إطار الضرورة السياسية، لأننا كلنا نعلم أن فرنسا حاولت بكل الوسائل كما ذكرنا على مدار هذا البحث طمس الهوية الإسلامية للأمة الجزائرية وأعياها تصميم الجزائريين على المحافظة على هويتهم الإسلامية بكل الوسائل.

أما فيما يخص فريضة الحج وهو موضوع بحثنا، فقد عرفت طول فترة الثورة تأثيرات كبيرة بحسب الظروف المرحلة، فقد خفف قرار 17 جوان 1952، من القيود المفروضة للذهاب لأداء فريضة

---

[1]-Renard Michel, Observance religieuse et sentiment politique en métropole 1952,1958,IN colloque" Des hommes et des femmes dans la guerre d'Algérie" ,Nov. 2003.

[2] -Chapeau Sybille, Des chrétiens dans la guerre d'Algérie, Dahleb, Alger,2010 .

[3] -Renard Michel , op.cit.

الحج، بعدما ألغى العمل بمرسوم سنة 1937، وهذا ما ضاعف من عدد الحجاج الجزائريين من 800 سنة 1952 إلى 1600 سنة 1953، لينخفض قليلا سنة 1954 بحوالي 1153، ليصل العدد ذروته سنة 1955 بحوالي 3154 حاج[1].

لكن الثورة التحريرية تسببت في إعادة العمل بترخيص السفر ابتداء من جوان 1956، والذي ألغى قرار 17 جوان 1952 وتم منع الحج برا.

أما جبهة التحرير فلقد حاولت الاستفادة قدر الإمكان من موسم الحج للتعريف بالقضية الجزائرية والحصول على دعم الإخوة العرب والمسلمين والدعاية ضد الاستعمار، وإجراء اتصالات مع شخصيات وهيئات لخدمة القضية الجزائرية، ومنذ سنة 1954 حاول "أحمد خيضر" كما ذكرنا سابقا اللاجئ إلى مصر الاتصال ببعض الحجاج الجزائريين أثناء مرورهم بالسويس. كما حج هذا العام الشيخ الشهيد العربي التبسي والتقى هناك البشير الإبراهيمي ثم ذهبوا كلهم إلى سوريا، للقاء هناك بالفضيل الورتلاني[2].

كما منعت الإدارة الاستعمارية في نفس السنة مناضلي ونشطاء الحركة الوطنية من الحج، كما اتخذت فرنسا تدابير استثنائية أثناء مراسيم توديع الحجاج، منها منع صعود أهالي الحجاج إلى السفينة، رافقتها عمليات تفتيش مشددة للحجاج، بدعوة الحيلولة دون وقوع عمليات إرهابية. ويبدو أن الإدارة الاستعمارية كانت منشغلة بشكل كبير بالأحداث في تونس والمغرب.

أما في سنة 1955 فقد حج هذا العام مالك بن نبي والتقى بعض علماء المسلمين، كما تم دعوة زعماء الحركة الوطنية التونسية بعدم قبول شروط فرنسا ما دام لم يُحَّل المشكل المغربي والجزائري، كما تم توزيع منشورين على الحجاج، الأول عبارة عن رسالة للملك سعود يدعو فيها للعمل على توحيد كلمة المسلمين، ومنشور ثاني دعى إلى توحيد البلدان الإسلامية وبنصرة مجاهدي المغرب العربي، ودعوة لتخليد ذكرى استعمار الجزائر عبر المشاركة يوم 5 جويلية 1955 بالمكتب القاهرة، كما

---

[1] –Escande, op.cit., P165.

[2] –AOM, Rapport 1954, 81F647.

تطرق المنشور لبطولات الشعب الجزائري ومشاركته في قضايا الأمة المصيرية، حيث أنها كانت الدولة الإسلامية الوحيدة التي أعلنت الحرب على نابليون بعد غزوه لمصر ومشاركتها في معركة نافرين، لكن عندما احتلت لم تجد من ينقذها، وتم إعلان عن المشاركين في الذكرى، على غرار الأمير "عبد الكريم الخطابي"، الشيخ "البشير الإبراهيمي"، "عبد الرحمن عزام"، "أحمد مزغنة"، عن حركة المصالية، "أمين الحسيني"، "عبد اللطيف بزاز" وكيل الأزهر، "أحمد بيوض" عن حزب البيان، و"الشاذلي المكي".[1]

وأبرز ما ميز حج هذا العام، هو حادث الاعتداء على القنصلية الفرنسية في جدة في 8 أوت 1955 من طرف حجاج جزائريين من المتخلفين في المواسم السابقة العالقين في الحجاز[2]، الذين قاموا بتكسير أبواب القنصلية، وكان لهذا الحادث دلالة على تغير الأوضاع، حيث نددوا بإخفاق الإدارة الفرنسية في إيجاد حل لهم وترحيلهم إلى ديارهم[3]، كما قام مناضلين تابعين لمكتب تحرير المغرب العربي بدعاية كبيرة في القاهرة والسويس، وحثوا الحجاج الجزائريين فور عودتهم لديارهم إلى الانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني[4]، كما تم تسجيل حالات المضاربة بالعملة الفرنسية بقيمة تسعة ريالات إلى عشرة تساوي ورقة ألف فرنك فرنسي، وتم الاعتقاد بأن هذه المضاربة تذهب لتعزيز صفوف جبهة التحرير الوطني[5].

أما في موسم الحج لسنة 1956، قام المحافظ الحكومي"Fernand Clausel"بدعوة رئيس الوفد المغربي السيد "بن كليلو مختار" لمؤدبة عشاء لكن هذا الأخير رفض الدعوة بحجة تنفيذ السلطات الفرنسية حكم الإعدام في حق المناضل المغربي"العيد بن أحمد"في سجن وهران، والمتهم بتفجير قاعة سينما في مدينة مغنية، والتي راح ضحيتها أربع أشخاص وجرح 29 آخرين، وهذا إن دل على شيء دل على توتر الأجواء بفعل الأحداث في أقطار الشمال الإفريقي، كما هتف بعض الشباب المغربي

---

[1] -AOM, Rapport Zanettacci 1955, 4I176.

[2] –AOM, Renseignement 1955, 93/4487.

[3] –Ibid.

[4] –AOM, Propagande subversive effectuée auprès des pèlerins dans le Moyen Orient 1955, 93/4485.

[5] –AOM, Rapport Zanettacci, op.cit.

بالعبارات التالية:" تحيا الجزائر حرة مستقلة" تبعتها تصفيقات حارة من جموع الحجاج وهذا قبل إقلاع السفينة المقلة للبعثة المغربية.

كما شهد الموسم قيام مجهولين بمحو كلمة "فرنسية Française"الدالة على البعثة الفرنسية من على جوانب سيارات الإسعاف التابعة للبعثة الطبية، في عمل يدل على زيادة الاحتقان وتوتر العلاقات بين الشعوب العالم الإسلامي والدولة الفرنسية، كما أيد الملك السعودي قرار الجامعة العربية بمقاطعة البضائع والسلع الفرنسية[1].

أما في سنة 1957، فقد ذكرت بعض المصادر الأرشيفية الصادرة عن هيئات أمنية، أن جبهة التحرير الوطني أعطت تعليمات وأوامر للجزائريين بعدم المشاركة في الحج لهذا العام، ومقابل ذلك دعم الجبهة بتلك الأموال المخصصة لهذه الرحلة المقدسة، وتوعدت من يخالف الأوامر بأشد العقوبات، كما جاء في بعض التقارير أو جيش التحرير في بعض المناطق حذر الجزائريين الراغبين في الحج من مغبة أخذهم كرهائن ومقايضتهم بسجناء جبهة التحرير مثل بن بلة وزملائه[2].

وتفيد تقارير أخرى أنه تم العثور مع أحد جنود جيش التحرير على حكم صادر عن المحكمة الثورية في الناحية الأولى من الولاية الخامسة، لا يحدد هوية المحكوم لكن يحدد الجناية والحكم الصادر بشأنها كما يلي:

- حكمت المحكمة العسكرية للثورة الجزائرية في اجتماعها الغير عادي بعقوبة الإعدام من أجل التهم التالية:

- عصيان أوامر جبهة التحرير المانعة لأداء فريضة الحج.
- من أجل العمل كأداة للدعاية للعدو[3].

---

[1] –AOM, Rapport Clausel 1956, 4I176.

[2] –AOM, Renseignement 1957, 4I176.

[3] –AOM, Avis de condamnation ,FLN, 93/4485

لكن إذا سلمنا جدلا بصحة هذه المصادر، فإننا يجب أن نضعها في إطارها السليم، فلا يمكن اعتبار هذا المنع من الذهاب إلى الحج، إلا فعل منعزل قام بها بعض قادة النواحي والمناطق، لا يمكن أن يكون ذلك قرارا موحدا من قيادة الثورة يشمل جميع الولايات التاريخية، وإستراتيجية الحضر والمقاطعة دليل ذلك، حيث كان يتم إصدار أوامر بمنع في مناطق دون غيرها على غرار السجائر، الشمة، دخول السينما، استدعاء الطبيب، التصوير الفوتوغرافي، ارتياد المدارس الفرنسية، التنازع لدى المحاكم الفرنسية، تناول الخمور، ...إلخ كل هذه المحظورات كانت تطبق في مناطق دون أخرى كما أنها كانت تمنع في فترات وسرعان ما يرفع الحضر والمنع والعكس بالعكس.

كما أشار تقرير آخر إلى أن العقوبات ضد المخالفين لتعليمات جبهة التحرير، حتى تلك الفترة (جوان 1957) على الأقل في القطاع القسنطيني، لم تنفذ وبقيت مجرد تحذيرات[1]، كما أشار منشور لجبهة التحرير الوطني في نفس الفترة بعنوان "الجزائر المجاهدة" الموزع على الحجاج في جويلية 1957 فضل الحاج والمجاهد في ميدان الشرف، راجيا من الحاج الدعاء لأخيه المجاهد وعدم الغفلة عن تضحياته في ميادين الوغى، والدعوة إلى الدعم المادي للثورة الجزائرية[2]. هذا يدل على أن جبهة التحرير لم تتخذ من المنع إستراتيجية شاملة وعامة، بل فقط بعض الاجتهادات من طرف بعض قادة النواحي الذين اعتبروا الحج بشكله الرسمي دعاية لفرنسا أمام الرأي العام الداخلي والإسلامي، وما يثبت هذه المخاوف تعليمة وجدت في جيب شهيد في الناحية الثانية من الولاية الخامسة جاء فيها:

"إن فرنسا بدعوتها المسلمين لأداء فريضة الحج وخاصة في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها الجزائر إنما تهدف من وراء ذلك إلى:

- إثبات احترامها لعادات وتقاليد الشعب الجزائري حتى في زمن الحرب.
- إثبات أن المسلمين الجزائريين يستطيعون أداء فريضة الحج بكل سهولة ,والغرض من ذلك محاولة إظهار أن الجزائر تمر بمرحلة سلم، ذلك لتكذيب أفعال وأقوال جيش التحرير أن هناك حرب تحريرية في الجزائر.
- بهذا العمل يؤكد الحجاج قبولهم أن يكونوا مسلمين جزائريين تحت الحكم الفرنسي.

---

[1] –AOM, Culte, Juin 1957, 93 /4485.

[2] –AOM, 93/4485.

ولهذه الأسباب نطلب منكم الإمتناع عن الذهاب للحج إلى البقاع المقدسة هذه السنة 1957، كل من يذهب للحج سوف يتعرض لعقوبات بعد رجوعه"[1].

هذه الوثيقة تلخص مخاوف بعض قادة جبهة التحرير من ظروف أداء فريضة الحج وبالشكل الرسمي والذهاب مع البعثة، والتي كانت حتما في صالح الدعاية الفرنسية، خاصة في تلك الظروف. ويبدو أن إستراتيجية المنع في بعض المناطق لم تتوقف عند هذا الحد، ففي منطقة عنابة صدرت تعليمة تحث الجزائريين على ترك التضحية يوم العيد الأضحى، والمساهمة بأموال الأضاحي لدعم جيش التحرير، وعدم إظهار أي مظاهر الفرح في هذا اليوم بسبب ظروف الثورة.[2]

ساهم ذلك على ما يبدو في تذبذب عدد الحجاج الجزائريين بسبب ظروف الحرب، وبسبب منع الذهاب برا وبحرا، وربما بسبب تحذيرات جبهة التحرير الوطني تمكن فقط حوالي 221 حاج جزائري من أداء فريضة الحج، ليرتفع العدد شيئا ما سنة 1957 بحوالي 544 ويعاود الانخفاض سنة 1958 بحوالي 250 حاج فقط، كل هذه التذبذبات والانخفاضات بسبب العوامل التي ذكرناها، وحتى هذه الأعداد القليلة كانت تنتقيها الإدارة الاستعمارية من أكثر العناصر إخلاصا لقضيتها، حيث كان أكثرهم من القدماء المحاربين، الذين كانت ترجو منهم الدفاع عن المصالح الفرنسية، لكن حتى هؤلاء خاب ظن الإدارة الاستعمارية فيهم، بفعل تصرفاتهم السلبية، وعدم الانضباط وسلبيتهم في الدفاع عن سمعة فرنسا في الحجاز، رغم تمتعهم بمجانية النقل التي كانت تتحملها الإدارة الاستعمارية [3].

لكن الأمور وصلت إلى ذروتها في السنة 1957، بعدما قطع الملك السعودي العلاقات مع فرنسا تنديدا بأعمالها الوحشية في الجزائر، وهذا ما تسبب في صعوبات جمة تلقتها البعثة الرسمية في ذلك العام، زاد من ذلك العمل الدعائي الذي كانت تقوم به جبهة التحرير الوطني في الحرمين، حيث استفادت من التسهيلات المقدمة من طرف السلطات السعودية لبث الدعاية لصالح القضية الجزائرية وجمع التبرعات.

---

[1] –AOM, Pèlerinage 1957, 4I176.

[2] -AOM, Déroulement des fêtes de l’Aïd –EL-Kébir, 93/4485.

[3] –AOM, Pèlerins voyageant a titre gratuit ,93/4485.

كما شهد هذا العام زيارة كل من "مولاي مرباح"، "محمد سعدون"، عن الحركة المصالية، و"توفيق المدني"، والشيخ "عباس" و"دردور" ممثلين عن جبهة التحرير الوطني ,وتم توزيع مذكرة لجبهة التحرير (500.000 نسخة) للتذكير بالقضية الجزائرية، وحث الحجاج على التضامن المادي والمعنوي مع الثورة، كما تليت أدعية وصلوات في صعيد عرفة من أجل نصرة الشعب الجزائري[1].

كانت فرنسا طول زمن الثورة تندد بممارسات جبهة التحرير الوطني وضغوطها على الحجاج التي كانت تصفها بـ"محاكم تفتيش" حقيقية، هذه التأثيرات يصفها الباحث "لوران اسيكوند" بأنها كانت ضعيفة لم تأثر كثيرا في الحجاج الجزائريين، بسبب التأطير القوي وحضور كبير لعملاء فرنسا في صفوف البعثة، هؤلاء المبتعثين الرسميين الذين كان أكثرهم من قدماء المحاربين[2]، فأنّى لهم أن يتأثروا بدعاية جبهة التحرير.

لكن على ما يبدو فإن جبهة التحرير لم يكن يمهما التأثير على الحجاج الجزائريين، وهي التي كانت تعلم أن أكثر أعضاء البعثة من العملاء والجواسيس وبعض شيوخ الزوايا، الذين وقفوا ضد الثورة وبعض الإداريين الانتهازيين، إضافة إلى قلة من الشيوخ الطاعنين في السن، الذين لا حول لهم ولا قوة، لكن في المقابل كانت تريد التأثير وبقوة على باقي حجاج البلدان الإسلامية، للتأثير بدورهم على حكوماتهم لدعم القضية الجزائرية، وكذلك لجمع التبرعات لصالح الثورة الجزائرية. فكل المناشير كانت تخاطب الحاج بدون ذكر الجنسية أو الوطن، ففي منشور صادر عن مكتب الحكومة المؤقتة بجدة بدون تاريخ النشر، يبدأ بعبارة "لبيك الله ما لبيك"، ثم التحريض على فرنسا بعد ذكر وحشية الاستعمار وجرائمه ويخاطب القارئ بـ"أخي المسلم"، ويتطرق إلى بطولات جيش التحرير، وفي الأخير يطلب دعم القضية الجزائرية عبر تشكيل لجان للدعاية والتنديد بجرائم الاستعمار، والحث على المقاطعة الاقتصادية والسياسية والثقافية لفرنسا، وإعانة المرضى واللاجئين الجزائريين[3].

---

[1] –AOM, Rapport 1957, 4I176.

[2] –Escande Laurent, Op.cit. P82.

[3] –AOM, Traduction d'un tract bilingue, 81F843.

كما جاء في منشور وزع سنتي 1957، 1958 أثناء موسم الحج بعنوان" الجزائر المجاهدة" تتوجه لحجاج بيت الله الحرام، وتوازي بين فضل الحاج والمجاهد، وأن الكل يلبي نداء الله ويهب حياته رخيصة في سبيل الله، وفي سبيل الأرض المسلمة الطاهرة، ويتعرض لأبشع التعذيب إرضاءً لله.

"فالمجاهد يتقرب بدمه إلى الله، مثلما تتقرب أيها الحاج بتعبك ونصبك إلى الله، فكر في أخيك المجاهد كلما قمت بمناسكك وعبادتك، فإنه ينتظر عون الله ثم عونك"

"أيها المسلم الواقف بين يدي الله مقابلا بيته المقدس مرددا لا إله إلا الله محمد رسول الله هذه الكلمات يرددها إخوانك المجاهدين في الجزائر".

"كل مرة تدعوا فيها الله وتتذكر أهلك وذويك، لا تنسى أن تتذكر أخوانك إنهم لا ينتظرون منك صدقة، بل حق الله على عباده، أعنهم، أغثهم، فإن حياتهم حياتك وقوتهم قوتك، وحريتهم حريتك"، ثم يلي كل ذلك تعريف تاريخي وجغرافي للجزائر[1].

أما في موسم الحج لسنة 1959 سافر الحجاج على متن الخطوط الجوية TAI، والخطوط الجوية الفرنسية بعد إلغاء الرحلات بحرا وبرا بسبب الظروف الأمنية وذلك منذ سنة 1956، وفي محطتهم بمطار بنغازي، تعرضت البعثة إلى إهانات العمال الليبيين هناك الذين عرّضوا بهم، حيث لم يفهموا كيف يطيب لأفراد البعثة الجزائرية الذهاب إلى الحج في وقت كان حري بهم القتال في صفوف جيش التحرير[2].

وبفعل قطع العلاقات بين فرنسا والعربية السعودية لم يكن بالإمكان حضور ممثلي البعثة الجزائرية مراسيم استقبال وفود الدول الإسلامية من طرف الملك السعودي كما جرت عليه العادة، كما لم يكن بالإمكان تسليم أموال وودائع الصرة.

---

[1] –AOM, 93/4485.

[2] –AOM, Rapport sur le pèlerinage 1959, 81F843.

وفي هذا العام اضطر المحافظ الحكومي للبعثة الجزائرية "بن عامر عبد الرحمن" تسليم الصرة المقدرة بنحو 300.000 فرنك للمطوف الجزائري "الحاج إبراهيم الرفاعي"، وأمره بتوزيعها على المحتاجين في المدينة، لكن بعض التقارير أشارت إلى أن المطوف منح ثلثي أموال الصرة أي حوالي 200.000 فرنك لجبهة التحرير[1]، كما أشار بن عامر في تقريره إلى عمليات ابتزاز تعرض لها أعضاء البعثة من طرف أفراد من جبهة التحرير وتحرشات طالتهم، اضطروا معها إلى التبرع بمبالغ مالية تراوحت ما بين 100 و1000 فرنك حسب قدرة كل حاج[2]، ونفس المزاعم ذكرها حجاج توارق، حيث ذكروا أنهم تعرضوا لعملية ابتزاز، وأن أحد منهم المدعو "الحاج محمد أقاسم" تاجر في أدرار والنيامي ومنظم رحلات إلى الحج، انضم هناك إلى جبهة التحرير الوطني[3].

وفي هذا العام سافر كل من "فرحات عباس" و"كريم بلقاسم" أياما قبل وصول الحجاج الجزائريين، لفتح مكتب جبهة التحرير الذي كان يحرسه عناصر من الجبهة يرتدون بزات عسكرية، ولا يمكننا التأكد من صحة هذه المعلومة، كما تم توزيع منشور عنوانه" Aspects de révolution Algérienne".

وفي خطاب له أبدى العاهل السعودي تعاطفا مع القضية الجزائرية، وفي لقاءه مع فرحات عباس منحه شيك بحوالي عشرة ملايين الفرنكات، لكن صرح له قائلا" سوف ندعمكم ماديا... لكنكم لا تستطيعون فعل شيء ضد فرنسا... حاولوا إيجاد مخرجا مشرفا لكم"[4].

كما أن بعض الحجاج في نزولهم بمطار القاهرة التقوا مع "عبد السلام الريسولي" قنصل جبهة التحرير ونائبه الشيخ"عباس"، كما نظمت جبهة التحرير انطلاقا من جدة شبكة لجمع التبرعات لدعم الثورة الجزائرية، كما تم اتهام أحمد الرفاعي بجمع الأموال لصالح القضية الفرنسية، وهو الذي كان ينعت بالفرنكوفيلي المحب لفرنسا وراعي مصالحها هناك، كما تم توزيع منشور جاء فيه" أيها الحاج إن

---

[1] –AOM, Pèlerinage 1959, 93/4485.

[2] –AOM, Rapport Benameur 1959, 81F841.

[3] –AOM, Pèlerinage 1959, 81F841.

[4] –AOM, Rapport sur le pèlerinage 1959 , 81F843.

الجزائر المسلمة والمجاهدة تنتظر دعمك في جهادها الباسل ضد الإلحاد والكاثوليكية ,كن في عوننا يكن الله في عونك".

وفي منشور آخر:

[1]"Il faut casser la France ،il faut casser De gaulle".

كل ذلك لم يكن ممكنا بدون وجود شبكة دعم قوية أسستها جبهة التحرير بدعم من السلطات السعودية، وبمشاركة شخصيات وعلماء، والجالية الجزائرية التي تضاعف عددها خاصة في المدينة في ظرف وجيز، والتي امتاز أفرادها بتعصب شديد للقضية الجزائرية والعمل على نصرة إخوانهم في الجزائر، حيث كانت ترى فيهم السلطات الفرنسية أعضاء محتملين في جيش التحرير، وفي حالة رجوعهم إلى أرض الوطن كانوا لا محالة يلتحقون بصفوف الثورة[2]، وكانت هذه الشبكات الداعمة بقيادة الشيخ "أبو بكر جابر الجزائري"، مدرس في الحرم وفي كلية الحقوق، وكذلك تاجر المجوهرات "بوزيد عمور" واللذان كانت التقارير الفرنسية تنعتهم بالمتطرفين .

وتعود أصول الشيخ أبو بكر الجزائري إلى مدينة بسكرة، وهو من تلامذة الشيخ الطيب العقبي، هاجر إلى السعودية مطلع الخمسينات، وتحصل على الجنسية السعودية، أما الثاني فتعود أصوله إلى منطقة شلغوم العيد، هاجر إلى المدينة قبل الحرب العالمية الثانية، وتحصل بدوره على الجنسية السعودية، وتصفه التقارير الفرنسية بغير المتعلم وب"المتعصب المتفان" في خدمة القضية الجزائرية.

ووصل تأثير هذه الشبكة الداعمة لجبهة التحرير المتنفذة في الدوائر الحكومية السعودية، إلى إعلان عن عملية اشتراك إجبارية على كل موظفي الدولة لدعم جبهة التحرير الوطني، إلى جانب تعيين مندوبين عن الحكومة السعودية لمرافقة لجنة جمع التبرعات لصالح الثورة الجزائرية، وتشجيع زيارات زعماء الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين، لكن تركز هذا المجهود بشكل كبير في المدينة، فلقد كان النشاط أقل في مكة، رغم وجود خمسين طالب جزائري في معهد الدراسات الثانوية وكذلك

---

[1] -AOM, Pèlerinage 1959, 81F843.

[2] −AOM, Pèlerinage aux lieux saints de l'Islam 1959, 93/4485.

في الرياض، أما في جدة فقد كان الداعم الأكبر لجمعية العلماء المسلمين وجبهة التحرير الشيخ "محمد ناصيف" الذي امتاز بكرمه وسخائه، إضافة إلى الثري "حسن شربتلي" وكان تاجرا شديد الثراء في جدة، من أكبر أثرياء العالم في ذلك الوقت، كان من أكبر الداعمين للقضية الجزائرية حيث تبرع بعشرات ملايين الفرنكات لجبهة التحرير، فقد منح في مرة من مرات وبالضبط في أفريل 1958 شيك بقيمة 90 مليون فرنك، لمكتب جبهة التحرير في السعودية والذي كان يترأسه الشيخ عباس بمعية "سعيد البيراني"، و"عمور دردور"[1].

ولقد لعب هؤلاء دورا في بث حملة دعائية أثرت في العلاقات السعودية الفرنسية التي قطعت بالأساس منذ 1957، واستطاعت القضية الجزائرية أن تنافس القضية الفلسطينية من حيث اهتمام الرأي العام العالمي والإسلامي بها، وهذا لم يتأتى إلا بفضل شبكة دعم قوية في الحجاز والمشرق، والتي تتبعت عورات النظام الاستعماري في كل مكان.

وقد كان لقطع العلاقات بين السعودية وفرنسا تأثيرا على مصالح أسر وأهالي الحجاج المتوفين الراغبين في الحصول على شهادات وفاة رسمية من السعودية، وكان الأمر مستحيلا في ظل تعهد السعودية بالعمل حصريا مع ممثلي جبهة التحرير فيما يخص شؤون الحجاج الجزائريين، ورغم أن السفارة الايطالية كانت تتولى رعاية الشؤون الفرنسية في الحجاز في بادئ الأمر، إلا أن هذه الوساطة سرعان ما رفضتها السلطات السعودية[2]، فيما يخص شؤون الجزائريين، وما كان من السلطات الاستعمارية إلا حث الجزائريين الراغبين في الحصول على معلومات أو شهادات حول ذويهم من الحجاج المتوفين أثناء مواسم الحج في هذه الفترة، إلا الاتصال مباشرة مع السلطات السعودية دون الرجوع إلى الهيئات الرسمية التي لم تعد تستطيع فعل شيء[3].

وكنتيجة لذلك امتنع الوفد الجزائري الذي يترأس البعثة الحجاج الجزائريين عن أداء الصرة إلى الملك السعودي، والذي من جهته لم يمتنع عن تقديم دعاوى لحضور مأدبة العشاء للوفد الجزائري،

[1] –AOM, Rapport du Cheikh Lakhdari Abdelali 1958, 93/4485.

[2] –AOM, Relation avec l'Arabie Saoudite , 81F841.

[3] –AOM, Protection en Arabie Saoudite des pèlerins originaires de l'Algérie ,81F843 .

الذي كان ينظمها الملك على شرف رؤساء الوفود والشخصيات الإسلامية الكبيرة كل سنة أثناء موسم الحج، وزاد على ذلك الاعتراف الرسمي للسلطات السعودية بالحكومة المؤقتة سنة 1960، وترقية مكتبها في السعودية إلى سفارة بقنصليات في مكة وجدة، وكان ذلك على ما يبدو نتيجة لنجاح زيارة فرحات عباس سنة 1959 للسعودية ولقاءه الملك السعودي، ووصل الحد إلى الرفع في رسوم تأشيرات الحج من 30 إلى 60ريال، وكان الفارق يذهب لدعم الثورةالجزائرية[1]، ولا ندري إذا كانت هذه الزيادة تم تطبيقها على كل الحجاج أم على الحجاج الجزائريين فقط. وكانت المشاركة الجزائرية في هذا العام أي سنة 1960 بحوالي 1382 حاج، مقارنة مع سنة 1959 الذي لم يتجاوز 793، أي زيادة بنسبة قاربت المائة بالمائة، ويمكن أن يكون ذلك راجعا لدخول الصراع مرحلته النهائية، وكذلك لعدم منع جبهة التحرير الراغبين في الذهاب لأداء فريضة الحج، لكن ستنخفض النسبة سنة 1961 بحوالي 1182حاج[2]، بفعل الظروف السياسية وبسبب الجفاف وضعف المحصول. وبمجرد وصول البعثة إلى جدة، اضطر مسؤول البعثة الصحية التنازل على نصف الأدوية لمكتب جبهة التحرير الوطني، وبعد انتهاء الحج اضطر لترك الباقي مرة أخرى.

كما قام الملك السعودي بإلقاء خطاب حَيٍّ فيه شجاعة وبسالة الشعب الجزائري المجاهد، وتعهد بالدعم المادي للثورة الجزائرية مع تعهده باستمرار قطع العلاقات مع فرنسا حتى استقلال الجزائر.[3]

أما في سنة 1962 (1381هـ) وبعد وقف إطلاق النار تقرر إجراء تنظيم مشترك لموسم الحج مناصفة بين الحكومة المؤقتة والسلطات الفرنسية، بقبول جوازي السفر الفرنسي والجزائري.[4]

رغم ذلك انخفض عدد الحجاج الجزائريين إلى 912حاج فقط[5]، نظرا للظروف الاستثنائية للمرحلة وحسب تقرير سري حول الحج سنة 1962، فقد شهد هيمنة قوية لجبهة التحرير هناك والتي

[1] –AOM, Rapport Khalladi Mohamed 1960, 81F841.

[2] –Escande, op.cit., P165.

[3] –AOM, Rapport 1961, 81F841.

[4] –Escande, op.cit., P165.

[5] –Idem.

حالت دون أداء البعثة الفرنسية مهامها بشرف وفعالية"، ولم تزداد العلاقات الفرنسية السعودية إلا سوءا.[1]

[1] –AOM, Pèlerinage 1962, 81F843.

المبحث الأول: الحج كمصدر للعدوى وانتشار الأوبئة والأمراض.

لقد ارتبطت مسألة انتشار عدوى الأمراض والأوبئة، ارتباطا وثيقا بمسألة الحج خاصة بعد المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعدما حُمّل الحاج المسؤولية الأولى في نقل الأمراض والأوبئة، وكانت القوى الاستعمارية ترى في لقاء مسلمي العالم في مواسم الحج أكبر مناسبة وسبب لانتقال العدوى والمرض، وبذلك سوف تتوالى الإجراءات من طرف القوى الكبرى عبر الاتفاقيات الدولية والمعاهدات قصد محاصرة وتقييد تحركات هذا الحاج في طريقه الى الحج ,وذلك بتحديد مساره بشكل دقيق، وفرض إجراءات طبية وإدارية وصولا إلى فرض تدابير الحجر الصحي بشكل إلزامي في كل الحالات سواء أعلن عن انتشار المرض والأوبئة في مواسم الوباء "Pèlerinage brut" أو في المواسم العادية الخالية من انتشار الأمراض والأوبئة "Pèlerinage net".[1]

ولكن إذا درسنا الموضوع بكل موضوعية يتبين لنا أن موسم الحج بالفعل كان فرصة لانتشار الأمراض والأوبئة، وذلك في ظل غياب تام لشروط النظافة وإجراءات الوقاية، والمؤسسات الاستشفائية في الحجاز، وكان ذلك كفيلا لتشجيع انتعاش الأوبئة بعد اختلاط الحجاج من كل الأفاق في بيت الله العتيق، ذلك الاختلاط والتلاقي كان عاملا فاعلا في انتشار الوباء، خاصة أن مسلمي شبه القارة الهندية كان في الغالب يحُمَلون السبب المباشر في نقل عدوى الكوليرا"الهيضة"هذا المرض الذي كانت المصالح الطبية العالمية تفترض أن مصدره الرئيسي نهر "الغانج". هذا إلى جانب بعض الأمراض كان من المفترض أنها اختفت لكنها لم تكن كذلك كالطاعون، الذي لقرون عدة ظل يفتك بالبشرية جمعاء، إلى جانب الجذري، وأمراض أخرى، لكن في كل التقارير الطبية المتعلقة بالحج كان الخوف من تهديد الثالوث الوبائي (الكوليرا، الطاعون الجذري)، ولذلك سوف تفرض السلطات الاستعمارية التطعيم الثلاثي ضد هذه الأمراض.

لكن اللغة الترهيبية والتخويفية الصادرة عن الهيئة الدولية للصحة في ذلك الوقت، وبتأثيرات من القوى الكبرى، لم تكن تخلوا من المبالغة في تحميل موسم الحج والحجاج المسؤولية الأولى والمباشرة عن

---

[1]-Escande Laurent, Le pèlerinage a la Mecque vu d’Alger, Aspects sanitaires (1870 -1940), op.cit., P96.

انتشار الأوبئة، ولا يخلو الأمر كذلك من عنصرية وتعصب ديني كانت تمارسه الإدارات الاستعمارية لتنفيس حقدها الديني وذلك بغية محاصرة الحاج، عبر إيجاد الذرائع والأسباب الواهية لمنعه من إتمام رحلته في الظروف العادية عبر فرض قيود التطعيم والأمصال والتبخير والحجر والعزل والدفتر الصحي، كلها لتخويف وتثبيط هذا الحاج المسافر العابر للحدود المتحدي جميع تلك التدابير، والمتحمل للأخطار والصعاب عن رضا والتسليم والقبول بقدر الله مهما كان، وهذا كان مثار خوف السلطات الاستعمارية بعدما لم تكن الأوبئة والأمراض تردع الجزائريين وتثنيهم عن الذهاب إلى البقاع المقدسة كل العام حتى في المواسم التي شهدت انتشارا للوباء في الشرق ورغم تدابير المنع، وأمام هذا الإصرار والتحدي سوف تتخذ السلطات الاستعمارية في كل مرة من المرض والوباء السبب المباشر لتبرير منعها من تنظيم الحج لسنوات عديدة، رغم أنه يجب الإقرار أن المنع أحيانا كان لسبب مبرر ووجيه وضروري، عندما يكون هناك تهديد فعلي لانتشار الوباء كما حدث في سنة 1902، حيث جاءت أنباء عن انتشار وباء الكوليرا بشكل متأخر، هذا ما أدى بوزير الداخلية بإصدار أوامره بالمنع الفوري للحج، وأصدر أوامر للسفن التي كانت قد غادرت الميناء بالرجوع إلى الجزائر، لكن السفينة "فيلاكيير "Villequier"كانت قد وصلت إلى جدة[1]، وتم الحج ذلك العام في ظروف صحية جيدة من دون تسجيل أي إصابات بالوباء والعدوى، وهذه الحادثة تشير إلى الرهاب والهلع الذي كان يشكله الوباء والمرض، وكيفية التعاطي معه كانت بشكل جذري ووقائي رغم المبالغة في كثير من الأحيان.

إن الصورة النمطية في المخيال الأوربي في تلك الفترة كانت تعتبر الحاج حامل وناقل لكل الأمراض، بعد رجوعه من الحجاز واعتباره مصدر العدوى، هذه الصورة يبدو أنها لم تزول من عقول الأوربيين، إلا بعد الثلاثينات من القرن الماضي، وكان أي وباء ينتشر في الجزائر إلا ويحمل الحجاج السبب عن ذلك، خاصة الحجاج السريين، رغم أن بعض الباحثين الفرنسيين المنصفين كالباحث "لوران إنسكاندLaurent Escande"يصف هذه الاتهامات بأنها تتراوح بين المبالغة والتفاهة[2]، أما الطبيب الفرنسي "مارسولين كاربونيلMarcelin Carbonell"، الذي رافق الحجاج إلى الحجاز فيشير

[1] Escande Laurent, Le pèlerinage a la Mecque vu d'Alger, Aspects sanitaires (1870 -1940), op.cit., P96

[2]-Escande Laurent, Pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination française (1830-1962), op.cit., P26.

بدوره إلى الطابع العنصري المتعالي للغرب، في تحميل سبب انتشار الأوبئة من الشرق في وقت التقاء الحجاج[1].

لكن لا يجب أن ننكر الظروف الصحية المتردية في الحجاز التي كانت تساعد في انتشار العدوى في مواسم التقاء الحجاج، وسواء كان ذلك تنفيس عنصري أوروبي باعتبار الحج مصدر لانتقال الوباء أم لا، فإن ما هو حقيقة أن موسم الحج في بعض السنوات كان يعرف انتشارا رهيبا للمرض، مما يؤدي إلى هلاك الآلاف من الحجاج، فمرض الكوليرا لوحده ضرب الحجاز سبعة وعشرين مرة من 1831 إلى1912، من إجمالي الأوبئة التي ضربت المنطقة، في نفس الفترة والتي كانت حوالي أربعين وباء(طاعون، كوليرا، جذري بالخصوص)[2].

لكن الإسطوغرافية الأوربية لا تشير إلى تاريخية انتشار الأوبئة، وبشكل مبكر في أوروبا، في وقت تركز فيه على منطقة الشرق فقط، كأن الأمر قدرا على الحجاز لوحده من دون سائر الأقطار، ففي سنة 1703 انتشر الوباء قادما من أوكرانيا ليكتسح بعد ذلك أوروبا الغربية والشرقية والشمالية، فلماذا هذا العداء للشرق؟ كما شهدت سنة 1821 تفشي"الحمى الصفراء" في إقليم قطالونيا الإسباني، قادمة من المناطق الاستوائية من العالم الجديد، ثم عاودت الكرة سنة 1828 من جبل طارق، كما انتشر وباء الكوليرا في شرق أوروبا، سنة 1823، ليعاود مرة ثانية من ميناء "كاليCalais" سنة 1832، والذي أدى إلى هلاك حوالي 18.000 في باريس لوحدها و103.000 في فرنسا كلها. لتعاود الحمى الصفراء وتضرب بقوة انطلاقا من لشبونة بالبرتغال سنة 1857، مكتسحة جميع التراب الفرنسي سنة 1861[3]، لكن كل هذه الحقائق يظل مسكوت عنها ويبقى التركيز على مواسم الحج فقط.

ومن أجل مراقبة انتشار المرض وضعت الحكومة الفرنسية مصالح استشفائية ابتداء من سنة 1847 في القسطنطينية، بيروت، دمشق، الإسكندرية، القاهرة، السويس، أزمير، طهران، والتي

---

[1]-Carbonell Marcelin, Relation d’un voyage de transport de pèlerins musulmans au Hedjaz, publications universitaires de Provence, P7.
[2]-Pautremat, op.cit., P115.
[3]-Loget Jean Louis, Les lazarets et l’émergence de nouvelles maladies pestilentielles au XIX siècle et au début du XXe siècle, Revue Patrimoines, 2004, P9.

يتلخص عملها في جمع معلومات عن الأوبئة والأمراض ومعاينة ومراقبة الحالة الصحية للقوافل، وكذلك حركة الملاحة البحرية[1] .

ظهرت هذه التدابير بعدما هال القوى الاستعمارية تكرار انتشار الوباء وتفشي الكوليرا في الحجاز حيث انتشر في مكة لأول مرة سنة 1831 وعاود بصفة أقل حدة سنوات 1838، 1839، 1840، 1848، 1850، 1852، 1856، 1858، 1862[2]، وسنوات 1846، 1865، 1881، لكن وباء الكوليرا بلغ مداه بدرجة عنيفة جدا سنة 1865 حيث أقلق ذلك القوى الكبرى والتي قررت اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي للوباء.

لكن هذه التدابير لم تكن تمس من بعيد ولا من قريب حركة الملاحة البحرية والتي أجمع الأطباء في تلك الفترة أنها من الأسباب الكبيرة والقوية لانتشار السريع للوباء، بتنقله مع البشر والأمتعة والسلع إلى باقي مناطق العالم، في وقت كانت لا تحترم فيه الشركات النقل البحري المعايير الصحية بسبب الاكتظاظ، وعدم وجود الطبيب أو عيادة على ظهر السفينة، وكذلك التجهيزات الطبية ووسائل النجدة وظروف الملاحة البحرية وطبيعة المأكل والمشرب، والتهوية والمراحيض كلها ظروف كان يعتبرها الطبيب الفرنسي "بوريل Borel"سببا رئيسيا لانتشار وانتقال السريع للوباء، أكثر من عامل الحج[3]، ومما يؤكد ما ذهبنا إليه أن الطبيب "ستيكوليسStékoulis "أثار ملاحظة قيمة جدا حيث اعتبر أن القوافل كانت أقل تعرضا للوباء من غيرها من وسائل النقل وهذا يثبت ما قلناه آنفا.

"الصحراء تطهر الحجاج من الكوليرا Le désert épure toujours le pèlerins du choléra"[4]، وهذا أحسن بكثير من حالة الاكتظاظ والتكدس لمدة طويلة في السفن، أضف إلى ذلك أن أكثر الحجاج من كبار السن والمرضى والفقراء مع التغيرات في مناخ الغير معتاد، ولبس الإحرام وتعرض الحاج

---

[1]-Pautremat, op.cit., P194.
[2]-Stékoulis C, Le pèlerinage de la Mecque et le choléra au Hedjaz, Imprimerie de Castro, Constantinople, 1883, P15.
[3]-Borel Fréderic, Choléra et peste dans le pèlerinage musulmans 1860-1903, Masson et Cie Imprimerie, Paris, 1904, P124.
[4] -Stékoulis, op.cit., P49.

لتقلبات الجو من حرارة وبرودة، إضافة للظروف الصحية في الحجاز وقلة شروط النظافة والمرافق الاستشفائية كلها ظروف ساهمت في انتشار الأمراض.

وكما كثر التشكي من ظروف النظافة القليلة جدا على ما يبدو، خاصة في منى رغم طهارة وقداسة المكان، إلا أنه بعد عملية النحر تتكاثر الديدان والحشرات، والذباب والبعوض، والروائح الكريهة، لأكثر من 100 ألف دابة يتم التضحية بها من جمال وأبقار وأغنام وماعز، كلها كانت تساهم في انتشار وباء الكوليرا، بعدما تختلط مع الهواء الموجود، ويستنشق الحجاج كل هذه الروائح الكريهة في جو متعفن مع كثرة الحشرات والغبار.

هذا إذا أضفنا إليه الحرارة المرتفعة كعامل كان دائما مساعدا لانتشار الأمراض والإعياء الشديد والزحام، الفقر وسوء التغذية، وطبيعة الماء، كلها عوامل كانت تساعد في انتشار وباء الكوليرا[1].

في وقت لم يكن في جدة في تلك الفترة من المؤسسات الاستشفائية إلا مستشفى واحد بتسعين سرير، بمواصفات تقليدية، رغم الاستعانة ببعض الأطباء الأجانب وبعض الأتراك والمصريين، وزادت شبكة المياه البدائية والمهترئة كعامل مشجع لانتقال العدوى، وخاصة في جبل عرفات حيث كانت المياه تخزن في أحواض وهي غالبا ما تكون مياه راكدة وخضراء اللون[2]، زاد من ذلك غياب نظام الصرف الصحي وغياب نظام جمع النفايات[3]، مما يزيد من العدوى وانتشار الوباء في مواسم الحج الصيفية حيث كانت الحرارة تلعب دورا كبيرا في إنتشار الوباء ليزيد بعد ذلك عامل فتح قناة السويس[4]، ودخول القطارات في الخدمة[5],في الوصول السريع للمرض من مصر والشام والبحر المتوسط، إلى أوروبا، لعدم مرور مستقلي القطارات بالمراقبة الصحية.

زاد من ذلك اتهام القوى الأوربية الحكومة الهاشمية بعدم احترامها لقرارات المؤتمرات الصحة العالمية ومختلف الاتفاقيات الصادرة عنها، خاصة اتفاقية باريس، ولذلك ظلت الحكومة الهاشمية

---

[1]-Borel, op.cit, P66.
[2]-Ibid,. P22.
[3]-Carbonell, op.cit., P236.
[4]-Escande, Le pèlerinage a la Mecque vu d'Alger, Aspects sanitaires (1870 -1940), op.cit. P4.
[5]-Ezerli Kais, Op.cit, p15.

تتحمل الاتهامات بالحق وبالباطل بعد كل مرة تظهر فيها العدوى، كما توالت الاتهامات ضد الوالي العثماني في الحجاز بدعوى تأسيسه لنظام كامل للرشاوى، والذي يحول دون اتخاذ تدابير الوقاية من انتشار العدوى[1]، زيادة على التباطؤ الشديد للسلطات الحجازية في الإعلان عن انتشار العدوى، وكان هذا الإعلان متأخر يتسبب في تأخر اتخاذ التدابير اللازمة والضرورية لاحتواء الوباء، فبعد أسابيع من انتشار المرض يكون قد فات الأوان في التصدي للوباء، وسبب هذا التأخر في إعلان المرض لتفادي إفشال موسم الحج[2] وما يذره من منافع على الحجاز وأهلها، خاصة أن الحجاز لم يكن يعيش إلا بالتعاملات مع الحجاج.

إضافة إلى اتهامات أخرى طالت حتى سلوك الحجاج في مجون لا يصاغ ينم عن عنصرية بتحميلهم سبب انتشار الأوبئة والأمراض كالقذارة وسخ الثياب والبذاذة، لكن كل هذه الاتهامات كانت تستمد براهينها من دراسات سابقة لأبحاث باستور، والتي كانت تحمل الوسخ والقذارة المسؤولية الأولى على انتشار الأوبئة[3].

أما السلطات الحجازية فاعتبرت في سنة 1856 أن سبب انتشار الوباء راجع إلى كثرة الذنوب والخطايا، وبذلك أسست "لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[4]، لكنها لم تفعل شيء حيال الأسباب الحقيقية كبدائية نظام الصرف الصحي باعتماد حفر لقضاء الحاجة في البيوت بقرب خزانات المياه، ونظام توزيع المياه جد بدائي يساهم في انتشار العدوى، في وقت كانت تجارة المياه تتحكم فيها بعض الأسر المتنفذة، رغم أن السلطات العثمانية حاولت إنشاء نظام عصري لتوزيع المياه لكنها فشلت بسبب تعرض العمال للمضايقات وتحطيم عتاد المشروع، وظل الحجاج بذلك يشربون الماء من خزانات لا تطهر أبدا[5].

في وقت لم يكن في مستشفى جدة تجهيزات حديثة أو أمصال أو أدوية, أما وسائل تعقيم فكانت جد بدائية، حيث كان يتم رش الحجاج بماء البحر فقط، وزاد من ذلك ظهور فتاوى غريبة

---

[1]-Escande, op.cit., P16.
[2]-Ibid, P17.
[3] -Ibid,38.
[4] -Duguet Firmin, op.cit., P101.
[5] -Escande, op.cit., P24.

كانت تحرم استعمال خزانات التعقيم"Etuve de désinfection"، وناقلات المرضى بعجلات "Brancard roulant"[1]، وبدون كلام عن ظروف الإقامة والمضارب المعدة لذلك حيث في سنة 1890 أصيب الحجاج بالعدوى بسبب مبيتهم في منازل تعد للاستراحة بين مكة والمدينة، والتي لم تكن معقمة، والمشكلة أن نفس الأمر تكرر في السنة الموالية، ويحب البعض أن يضيف إلى ذلك بعض سلوكيات الحجاج في السفينة حيث كانوا يرفضون الاستحمام في الرشاشات معدة من أجل ذلك رغم عدم تعارضها مع فريضة الوضوء[2]، وإن كان هذا الأمر لا يمكن التأكد منه فطالما يستعمل المؤرخون الفرنسيون بعض الغمز واللمز في التهكم بتقاليد المسلمين عامة والجزائريين بالخصوص، غير آخذين بالاعتبار بعض العادات والتقاليد الجزائرية في المأكل والمشرب والوضوء والاستحمام وحتى دورات المياه، بعدما كان الحجاج الجزائريين يرفضون استعمال المراحيض بالنمط الانجليزي، ويحبذون في ذلك استعمال دورات المياه ومراحيض بالنمط التركي، وهذا راجع لعادات وتقاليد الشعوب، لكن النظرة "إثنومركزية" لدى الأوربيين تجعلهم يعتبرون مقاييسهم ومعاييرهم هي الأكفأ والأصلح محاولين فرضها على الجميع.

ولم يسلم حتى ماء زمزم الطاهر من اتهامات الأطباء الأوربيين وتحميله السبب في انتشار الوباء والأمراض، حيث اعتبروه حاملا للجرثومات المسببة لمرض "الزحار Dysenterie"، والتيفوئيد والكوليرا، ولذلك كان الماء يعقم في محجر الطور بعد غليه، وفي حالة شك من وجود العدوى يتم التخلص منه،وذلك ابتداءً من سنة 1918، لكن قبل ذلك لم تكن تفرض أي رقابة على ماء زمزم بعد عودة الحجاج إلى ديارهم[3]، ففي سنة 1892 بعد انتشار الوباء الكوليرا في بسكرة حملت السلطات الاستعمارية مسؤولية ذلك إلى الحجاج العائدين من البقاع المقدسة[4]، وما صاحب ذلك من مراسيم الاحتفال والاجتماع للتهنئة والأكل من الوليمة المعدة خصيصا لذلك، وكأن ذلك لم يكفي حيث اتهم الحجاج بسكبهم لكمية من ماء زمزم في آبار الماء مما تسبب في تلويثها.

---

[1] -Escande, op.cit., P19.
[2]-Ibid, P37.
[3]-Ibid,. P33.
[4]-Ibid, P44.

وكانت السلطات الاستعمارية تخشى من مراسيم عودة الحجاج، وما يمكن أن تشكله من تجمعات وولائم يختلط فيها الصحيح بالسقيم مما يسمح بانتقال سريع لعدوى، إلى مختلف المعزومين والزائرين، إضافة إلى مراسيم النحر التي ذكرناها سابقا في منى والتي كانت تسبب انتشار الوباء بسبب الزحام والاختلاط بين الناس في منطقة ضيقة وتحلل الذبائح في الهواء الطلق.

كما تم تحميل السلطات العثمانية السبب الرئيسي في الأوضاع الصحية المتدهورة في الحجاز ولا تخلوا الاعتبارات السياسية من هذه الاتهامات حيث اتهمت بالسلبية وأنها بقيت متفرجة رغم توالي الأوبئة سنوات 1831، 1834، 1836، 1837، 1838، 1846، 1850، 1853، 1854، 1856، 1861، 1863[1]، والتي لم تعير الأمر اهتماما، كما اتهمت الحكومة المحلية في الحجاز بإخفاء الأمر سنة 1902، بعد انتشار الكوليرا، وقيل يومها أنها جاءت مع حجاج جاوة ولكن تبين لاحقا أنها كانت موجودة في مكة حتى قبل مجيئهم إلى مكة، وتكون السلطات المحلية قد تسترت على ذلك لأسباب نفعية معروفة، ومن لطف الله أن درجة الحرارة المتدنية حالت دون الانتشار الكبير للمرض، حيث رغم التهويل من ذلك فعدد الوفيات تلك السنة لم تتجاوز خمسة بالمائة من عدد الحجاج، ويبدو أن شريف مكة ذلك العام وعلى غير العادة اتخذ الأسباب للوقاية من الانتشار الكبير للوباء عبر منعه لإجراء مراسيم ذبح الأضاحي في منى[2].

إلا أن السنة الكارثية، والمحورية في آن واحد كانت سنة 1865، والتي أذهلت العالم بانتشار وباء الكوليرا وبشكل خطير ومأسوي، واتهم حينها حجاج جاوة وسنغفورة والهنود بحمل العدوى معهم إلى مكة، حيث بلغت نسبة الوفيات بمتوسط 200 يوميا، فمن أصل 90 ألف حاج هلك حوالي 15 ألف. ثم انتقل بعدها الوباء إلى أوروبا وفرنسا واليونان ومالطا وكل الشرق الأوسط بما فيه العراق وإيران، وقدرت الوفيات ذلك العالم في عموم العالم حوالي مائتين ألف حالة وفاة[3].

وفي هذه الأجواء المريعة تداعت القوى الكبرى المشكلة للمجتمع الدولي في ذلك الوقت، إلى عقد مؤتمر في القسطنطينية سنة 1866، والذي اقترح فيه الوفد الفرنسي كإجراء وقائي في حالة انتشار

---

[1]-Duguet Firmin, op.cit., P101.
[2]-AOM, Rapport sur le pèlerinage, consul de France a Djeddah "Gués"1902,16H83.
[3]-Duguet, op.cit, P103.

الوباء مرة أخرى، قطع الاتصالات البحرية بين الحجاز والساحل المصري، والسماح بالتنقل فقط عبر القوافل البحرية، وكانت الإشارة ضمنية وصريحة لاعتبار السبب الرئيسي لانتشار العدوى بمواسم الحج، وكذلك تحميل المسؤولية الغير مباشرة للسلطة العثمانية، رغم قبولها التنسيق مع القوى الغربية منذ 1838 في حالة تفشي الوباء، كما نص المؤتمر على استحداث مجلس صحي مكون من سبعة أعضاء منهم خمسة أطباء، مدعومين بخمسة أعضاء أجانب (فرنسا، بريطانيا، روسيا، ايطاليا، ألمانيا)[1].

وعمدت السلطات الاستعمارية للحد من انتشار الأوبئة والأمراض إلى تأطير الحجاج من جهة، بطرق مختلفة ومتناقضة راعت فيها كل قوة استعمارية مصالحها قبل أي شيء آخر، حيث اتخذت بريطانيا تدابير وقائية محلية، لكن فرنسا وباقي الدول الأوربية اتبعت أسلوب الحجر خاصة في الموانئ، رغم أنها سوف تقلل بعد ذلك من هذه الإجراءات سنة 1850 وتلغيها نهائيا سنة 1896[2]، وسبب هذا الاختلاف راجع لمصالح كل دولة والتي كانت فوق كل اعتبار، حيث أن بريطانيا كانت ترفض وضع قيود على الملاحة البحرية وانتقال الأشخاص والبضائع، لأن مصالحها الاقتصادية كانت تقتضي عدم المنع والتقييد، وبالعكس ورغم ذلك حاولت كإجراء تعسفي منع رعاياها الهنود من الذهاب إلى الحج سنة 1857 بعد أخبار عن انتشار الكوليرا والطاعون، كما فعلت روسيا نفس الأمر والتي منعت رعاياها من الذهاب إلى فلسطين والشام، وكذلك فعلت فرنسا بالمثل، وحتى إيران منعت الشيعة القادمين من الهند وأفغانستان وبلوشستان من الدخول إلى أراضيها[3].

جاء هذا المنع رغم تأكيدات الأطباء بأن انتشار الوباء في الحجاز يكون بطريقة غامضة وينتشر بعدها مع الحجاج عبر القوافل، الأمتعة، والسلع إلى باقي مناطق العالم، إلا أنهم لا يتجرؤوا على تحميل شركات النقل البحري المسؤولية على ذلك، بحيث لم تكن السفن مزودة في معظمها بعيادة، والحاضنة المعقمة والصيدلية، ووسائل كشف المرض، وعدم خضوع معظم هذه السفن لعمليات

[1]- Duguet, op.cit., P180.
[2]-Carbonell, op.cit, P13.
[3]-Duguet, op.cit., P167.

التطهير وانعدام أسباب النظافة حيث كانت هذه السفن المحملة بالأرز تنقل معها الجرذان المصابة بداء الطاعون[1].

كما كان القانون يشترط على الحجاج إجراء اللقاحات الثلاثية ضد أعراض الكوليرا، الجذري والطاعون، لكنه لم يلزم طاقم السفينة بذلك، ففي سنة 1935، وهو تاريخ متأخر جدا، أندهش الدكتور "Mardus"من عدم إجراء التلقيح لطاقم السفينة في بورسعيد فأمر بالحجر عليها[2]، وكان الإلزام والتضييق فقط على الحاج الجزائري الذي كان يمنع في بدايات الأولى لتأطير الحج حمل الأغذية في رحلة الإياب مع ضمان الإطعام في هذه الرحلة، في وقت كان يتدبر الحجاج أمورهم في ما يخص الغذاء في رحلة الذهاب وذلك خوفا من شراء واقتناء الحجاج من الحجاز سلعا وأغذية ملوثة في رحلة العودة[3]. لتصدر السلطات الاستعمارية بصفة رسمية قرار منع الحج لموسم سنة 1874 تحت ذريعة انتشار الوباء في ليبيا والحجاز، وكانت أول حالة منع لسبب صحي[4]، لتتوالى بعدها حالات المنع نفس السبب أو لأسباب سياسية وأمنية.

"La crainte de la contamination des esprits est plus forte que la crainte de la contamination des corps"[5]

ويبدو أن هذا الأمر كانت تخشاه السلطات الاستعمارية أكثر من أي شيء أخر ، وتتذرع من أجل ذلك حين يحلو لها بذرائع شتى أهمها انتشار الوباء في المشرق، فالتنسيق بين السلطات السياسية والصحية كان سيد الموقف لمراقبة الحجاج أثناء رحلتهم المقدسة، كما تم اقتراح عدة تدابير لمنع ذهاب أكبر قدر من الحجاج، وتم منذ البداية تفادي تنقل الحجاج الفقراء والمحتاجين الذين يساهمون في الاكتظاظ ونقل الأمراض خاصة من اليمنيين والتكروريين[6].

الا أن كل هذه التدابير لم تمنع من انتشار الوباء سنة 1881 الذي انتشر في الجزائر وأدى إلى منع الحج لمدة طويلة في عهد الحاكم العام تيرمان، رغم أن المرحلة 1884 إلى 1889 كانت مرحلة

---

[1]-Borel ; op.cit., P124.
[2]-Escande, op.cit., P116.
[3]-Borel,op.cit, P16.
[4]-Collot Claude, opcit, P310.
[5]−Escande, op.cit., P10.
[6]-Cazzoni Effendi, La peste a Djeddah et le pèlerinage de 1899, Rapport présenté au conseil supérieur de la santé, Constantinople, 1899, P11.

تعافي في الحجاز، إلا أنها شهدت توافد قليل للحجاج الذين كانوا على ما يبدو في حالة من الرهب والخوف خاصة سنة 1886، لكن ابتداء من سنة 1890، سوف يعاود الوباء في الظهور وبشكل أكثر حدة سنوات 1891، 1893، 1895، وكانت سنة 1893 كارثية بكل المقاييس على الحجاج الجزائريين بالخصوص فلم يرجع من أصل9085 حاج سوى 5165 فقط[1]. أما سنة 1895 فقد تفشى الوباء بشهر ونصف قبل العيد، وكان ذلك إيذانا بتعريض الحجاج للهلاك، ومن أجل ذلك منعت السلطات الفرنسية الحج لهذه السنة والسنة التي سبقتها.

ويبدو أن مظاهر الوباء ولدت ضغطا نفسيا رهيبا على الجميع، حيث عم الخوف في جميع أنحاء العالم، والشاهد على ذلك توالي المؤتمرات الدولية التي فرضت إجراءات مشددة لمنع انتشار الوباء، على غرار مؤتمر البندقية 1852، دريسدن 1893، باريس 1894، ناقشت كلها أسس التعامل مع انتشار الأوبئة والأمراض[2].

على غرار تدابير الوقاية والأدوية واللقاحات وبالخصوص المحاجر وتدابير العزل، وتنظيم شروط الملاحة البحرية، وضمان تطابقها مع الشروط الصحية، لكن كل ذلك يبدو أنه لم يكن في المستوى المطلوب ,ففي سنة 1893 تم تفتيش حوالي 27 سفينة في طور سيناء، واحدة فقط كانت مزودة بحاضنة التعقيم وطبيب واحد بمواصفات الطب الحديث[3].

ويبدو أن التدابير الوقائية كانت غير مفهومة عند البعض في الحجاز أحيانا ,وكانت صعبة وقاسية وهذا ما يفسر ما حدث سنة 1897 بعدما هلع الناس من أخبار تفيد بانتشار الطاعون في الهند، وما ترتب عنها من إجراءات لم تعجب البعض على ما يبدو. وعلى أثر ذلك وقع هجوم مسلح تم اغتيال على أثره نائب القنصل البريطاني، وجرح القنصل الروسي والبريطاني ونائب القنصل الفرنسي، وأشارت التحقيقات الأولية إلى محاولة العامة استهداف الأطباء وليس القناصل ,هؤلاء

---

[1]-Duguet, op.cit., P134.
[2]-Escande, op.cit., P4.
[3]-Duguet, op.cit., P144.

الأطباء الذين كانوا يخافون قول الحقيقة للمريض وكانوا يرون بضرورة الحجر، ولذلك كانوا يمارسون مهامهم محاطون بقوة أمنية[1].

وتواصل انتشار الأوبئة بعد هدوء لسنوات، حيث تم تسجيل انتشار الطاعون والجذري في الحجاز سنة 1905، وسنة 1906.كما انتشرت بين الحجاج حالات الرشح والجذري و"ديزونتيريا" كما انتشرت أمراض الالتهاب الرئويPneumonie، و"التهاب الأمعاءEntérite" مما سهل على السلطات الاستعمارية في منعها للحج لسنة 1908، وتواصل انتشار الوباء في المشرق سنوات 1910، 1911، 1912، فمن 1831، إلى 1912 ضرب الوباء 27 مرة، بمعدل وباء في كل ثلاثة سنوات، ففي الحالات الإثنى عشر الأخيرة هلك حوالي 70.000 حاج فقط في البقاع المقدسة[2]، منهم 3.898 في السنوات 1910، 1911، 1912.

ولذلك تحركت السلطات والقوى الأوربية وفرضت تدابير صحية وقائية سنة 1913 يبدو أنها أتت أكلها، وذلك بالحرص على تطهير خزانات الماء في مكة، رغم أن هذه التدابير سوف تتوقف بسبب الحرب العظمى وبسبب سقوط الدولة العثمانية وإلغاء المجلس الأعلى للصحة في القسطنطنية، هذا ما أدى إلى تدهور الأوضاع الصحية من جديد، كما أشار إلى ذلك العقيد بريمون في رحلته إلى الحجاز سنة 1917، وذكر أن الأمصال واللقاحات التي كانت تمنحها البعثة العسكرية والفرنسية في الحجاز كانت لا تستعمل[3].

ومنذ تلك الفترة لم تنظم فرنسا الحج بشكل رسمي لظروف الحرب والظروف التي تلت نهاية الحرب كما أشرنا حتى نهاية العشرينات، حيث في موسم سنة 1929، الذي رغم أنه لم يشهد انتشار حالات الوباء إلا أن ضربة الشمس والأمراض الجهاز الهضمي وأمراض أخرى أدت إلى وفاة 136 حاج جزائري و67 تونسي، و10 مغاربة، وفي السنة الموالية 1930 يبدو أن الأمور تحسنت أكثر وعمت النظافة في شوارع مكة، وتعززت المرافق الصحية أكثر وأكثر في مدينة جدة، وشقت ثلاث طرق للوصول إلى عرفة، وفي سنة 1931، منع الحاكم "جول كاردJules Cardes"الحج على الجزائريين

---

[1]- Duguet, op.cit., P159.
[2]- Ibid,.P216.
[3]-Pautremat, op.cit., P195.

بسبب انتشار وباء الطاعون في موانئ المتوسط، لكن لم يكن ذلك السبب الحقيقي من وراء هذا المنع بل كانت له مبررات سياسية أخرى[1].

وتحسنت الظروف في الحجاز شيء ما بعدما وضع ثمانية مراكز طوارئ والنجدة بين مكة وعرفة، مجهزة بحوالي ستة سيارات إسعاف كما تم منع التنقل باستعمال الحيوانات[2]، في وقت شهد تطور الطب وظهور الأمصال واللقاحات ضد مختلف الأوبئة والأمراض، بعدما اتخذت الإدارة الاستعمارية التدابير الوقائية بتلقيح الحجاج قبل ذهابهم إلى الحج ضد أمراض الكوليرا والجذري وذلك لأول مرة بصفة محدودة سنة 1901، وذلك بعد انتشار الجذري في القطاع القسنطيني[3]، وجاء قرار فيفري 1929 الذي اشترط في فقرته الثانية حصول الراغبين في الذهاب إلى الحج على شهادة طبية ثلاثين يوما قبل موعد رحلة الذهاب، تشهد هذه الشهادة بتمتعهم بكامل قواهم العقلية والبدنية وإجراء اللقاحات الضرورية[4]، وعزز ذلك بإجراء اللقاحات الثلاث ضد الكوليرا،الجذري، الطاعونTriple vaccination.

لكن أمام قلة الأطباء اضطرت السلطات الاستعمارية لمنح اللقاحات الأولى للحجاج في ميناء الإقلاع والثانية على ظهر السفينة[5] يبدو أن ذلك ساهم في تناقص عدد الأوبئة إلى حد كبير سنوات الثلاثينات كما شهدت هذه الفترة اختفاء "محجر ماتيفوle lazaret de Cap Matifou".

لكن التطعيم ضد الكوليرا لم يكن له فاعلية كبيرة، كما أن هذه التدابير لم تمنع من انتشار وباء الجذري، حيث أن هذا الوباء الفتاك قتل حوالي 12.000 في ستة أشهر سنة 1932، رغم أن الحجاج الجزائريين لم يتعرضوا لهذا الوباء يمكن بسبب إجرائهم للتلقيح[6].

إلا أن الحاج لم يكن يتعرض فقط لهذه الأوبئة التي دعا صيتها وارتبطت بمواسم الحج وبالاتفاقيات الصحة العالمية كالكوليرا، الجذري، والطاعون، فبعض الدراسات تفيد أن عشرة بالمائة

---

[1]-Pautremat, op.cit,. P222.
[2]-Ibid, P223.
[3]-Escande, op.cit, P83.
[4]-Ibid, P84.
[5]-Ibid, P86.
[6]-Ibid, P44.

من الجزائريين العائدين من الحج كانوا يعانون من مرض الملاريا، وعشرين بالمائة من مرض السل، وكذلك نسبة كبيرة منهم كانوا يعانون من انتشار التيفوئيد، الذي كان يعالج بشكل بدائي بأخذ حمامات بمياه باردة جدا، الشيء الذي كان يستحيل وجوده في السفن لقلة المياه، بالإضافة إلى انتشار الحكة "الجرب"، الزهري، الديزينتيريا أو الزحار، والتي كانت حاضرة بقوة وتأتي من تلوث المياه أو المؤن الفاسدة.

إضافة إلى الأمراض النفسية والصدمة من أخلاق ومعاملات الناس في الحجاز، وكذلك من البدو واللصوص وقطاع الطرق، والجروح إما أثناء القيام بالمناسك أو المعارك القاسية ضد البدو، والتي كانت تسبب التهابات عدة، وضربة الشمس والدوران من جراء ركوب البحر"Le Mal de mer"[1]، إضافة إلى الحمى السوداء، الروماتيزم، الإنفلوانزا .وكان الحجاج الأفغان والهنود والبلوخ يتهمون بجلب معهم الكوليرا، والفرس والروس وأهل العراق يتهمون بنقل الطاعون، إضافة إلى انتشار حالات الإسهال الكثيرة والرمد وأمراض الأسنان المختلفة[2].

وهذه أبرز الحالات المرضية لدى الحجاج الجزائريين في موسم الحج سنة 1953، من جموع الحالات المكشف عنها[3]:

- التهاب الجهاز الهضمي 10بالمائة.
- الأمراض الجلدية 29بالمائة.
- حالات استدعت عمليات جراحية 5بالمائة.
- الحمى السوداء 3بالمائة.
- حالات مختلفة 53بالمائة.

وهذا يبين طغيان الأمراض الجلدية بمستويات كبيرة بحوالي 29بالمائة، وتأتي أمراض الجهاز الهضمي بدرجة ثانية بحوالي عشرة بالمائة، ولكن لاننسى أن هذه النسب في سنوات متأخرة جدا،

---

[1]-Escande, op.cit., P48.
[2]-Delarue, Pèlerinage de la Mecque en 1891, Alger, 1892, P52.
[3]-AOM, pèlerinage en 1953, situation sanitaire ,81F840.

بعدما اختفت الأوبئة والأمراض الفتاكة على غرار الكوليرا، الطاعون، والجذري، وكانت السلطات الاستعمارية تمنع على الراغبين في الحج إذا كان الحاج يعاني من الأمراض التالية: الزهري، السل، أمراض الجهاز التنفسي، أمراض الجهاز الهضمي، الأمراض العصبية. وكان يلزم على الحاج إجراء كشف للصدر وإجراء آخر وذلك بطلب تحاليل على البول وذلك في حالة الشك، وكذلك التطعيم ضد مرض التيفوئيد رغم عدم الحاجة لذلك حسب توصيات المنظمة العالمية للصحة، حيث فرضته السلطات المصرية على الحجاج الجزائريين حسب رواية المحافظ الحكومي"بيكو Bucco" لموسم الحج سنة 1952 الذي شاهد بأم عينه حوالي 60 حاج يلقحون بإبرة واحدة، كما فرضت السلطات المصرية الحجر على كل البضائع والمسافرين القادمين من القطاع الوهراني بسبب مزاعم انتشار عدوى الجذري في هذه المنطقة، تم تعميمها على كل الحجاج الجزائريين، وذلك أمام استياء السلطات الاستعمارية من تلك الإجراءات[1].إلا أن بعض الأمراض تطورت بعد ذلك حيث قتلت أفلوانزا من آسيا جد خطيرة الكثير من الحجاج في موسم الحج سنة 1957[2]، كما قتلت الشمس 7000 حاج في موسم الحج سنة 1959[3].

وهذا تقرير مفصل عن مختلف الأمراض في الرحلات الذهاب والإياب وأثناء الإقامة في الحجاز من تقرير المحافظ الحكومي لموسم الحج سنة 1952[4]:

المرض	الذهاب	في المدينة	مكة عرفات منى	الإياب
ضربة شمس			42	
الحمى السوداء	34	48	61	42

[1]-AOM, pèlerinage en 1953, situation sanitaire ,81F840.
[2]-AOM, pèlerinage en 1957,81F841.
[3]-AOM, pèlerinage en 1959,81F841.
[4]-AOM, Rapport "Bucco" 1952 ,81F841

حالات استدعت عمليات جراحية	106	35	66	143
أمراض صدرية	41	33	91	58
أمراض الجهاز الهضمي	92	54	98	194
الأمراض الجلدية	30	7	32	233
أمراض العيون والأنف والحنجرة والأذنين	21	10	10	14
أمراض مختلفة	172	74	150	150
المجموع	590	294	588	892

من أهم الملاحظات وأبرزها أن حالات المرض تزداد بشكل كبير في صفوف الحجاج في رحلات العودة وبدرجة أقل في رحلة الذهاب، وأثناء الإقامة في مكة لأداء المناسك وما يصاحبها من اختلاط واكتظاظ في أماكن ضيقة، والتعب الكبير وخاصة أن قطاع كبير من الحجاج الجزائريين من الشيوخ وكبار السن، ومن أبرز الملاحظات كذلك أن الأمراض تقل عند النساء والأطفال، كما تبقى أمراض الجهاز الهضمي تهيمن على باقي الأمراض وتليها الأمراض الجلدية هذا في ما يخص هذه السنة فقط .

المبحث الثاني: الاتفاقيات ومجالس الصحة الدولية.

لقد شكل عامل انتشار الأوبئة والأمراض هاجسا ظل يؤرق القوى الكبرى في العالم التي كان على عاتقها التصدي للأمراض الفتاكة والحيلولة دون انتشارها، وذلك عبر تدابير وقائية بمحاصرة الوباء في زمن قياسي وتفادي انتقاله من الشرق إلى البحر المتوسط، ومن هناك إلى أوروبا وكان دائما ينظر إلى الشرق كأنه المنبع الاستثنائي والوحيد لأمراض الطاعون والكوليرا بالخصوص، متناسين تاريخ حافل من الأوبئة والأمراض والمجاعات التي ضربت أوروبا في العصور الوسطى، وذلك في وقت كانت في عزلة عن باقي العالم ,أما في العصور الحديثة وبالتحديد سنة 1720 نقلت سفينة "سانت أنطوانSaint Antoine"إلى مرسيليا مرض الطاعون ليعم جميع أوروبا بعد ذلك، وكذلك انتشار أمراض عدة كنا قد ذكرناها كالطاعون والحمى الصفراء التي دخلت إسبانيا عبر بوابة العالم الجديد وكذلك وضع المحاجر على طول سواحل أوروبا المطلة على المحيط الأطلسي دليل على أن الخطر لم يكن حصريا يأتي عن طريق بوابة الشرق الأقصى (الهند)، أو الأدنى (الحجاز)، لكن ظلت تلك النظرة العنصرية هي المسيطرة على أفكار وآراء الكثير من السياسيين الأوربيين المهتمين بالشأن الصحي، وهذا على ما يبدو ساهم في انتشار الوباء أكثر وأكثر دون وجود حلول ردعية فعالة، وقد حمل الحج المسؤولية الأولى خاصة بعد 1865 على انتشار الأمراض والعدوى، باعتبار أن موسم الحج كان ملتقى للقوافل وهمزة وصل بين الشرق والغرب، لكن لم يعلن أي أحد عن مسؤولية النقل البحري في انتشار هذه الأوبئة وبشكل سريع جدا، وزاد من ذلك بعدما انتقل بالقطارات, والتي سهلت على ما يبدو كما تزعم التقارير من احتمالات انتقال السريع للمرض عبر الشام إلى تركيا، ومن هناك إلى أوروبا، وبذلك كانت كل القوى تنظر إلى المشكل بشكل انتقائي بمراعاة مصالحها الخاصة والضيقة ,تجلى ذلك في اختلاف سبل وطرق المحاربة والوقاية من الأمراض، بين بريطانيا التي كانت ترفض أي إجراءات للحجر، وتقتصر على بعض التدابير الحجر المحلية ,وذلك خوفا من تذبذب حركة التنقل البحري، التي كانت تمثل أكبر فائدة اقتصادية لها خاصة مع تباعد مستعمراتها، وهي الإمبراطورية التي لم تكن تغب عنها الشمس، في وقت كانت تعتبر فيه الدول الأخرى أن هذه الحرية في التنقل وبدون وضع محاجر في أماكن مدروسة ومهمة, قد تساعد في انتشار الأمراض وصعوبة محاصرتها.

ولكن في وقت زادت فيه الناقلات البحرية خاصة بعد دخول السفن البخارية في الخدمة سارع ذلك في نقل العدوى، فبقدر ما زادت سرعة النقل وفي ظرف وجيز، زادت معها سرعة انتقال العدوى، وأصبح معها العالم أكثر هشاشة وضعف.

وكانت الأنظار تتجه إلى مواسم الحج حيث تحبس الأنفاس خوفا من ظهور المرض ,بعدما أصبح الكلام في أدبيات الأطباء الأوربيين، وفي مختلف المجالس الصحية الأوربية، التي كانت تعدل ما يعرف لدينا الآن بالمنظمة العالمية للصحة على مصطلحاتPèlerinage net، والمقصود به موسم حج خالي من أي وباء، ومصطلح Pèlerinage brut ويعني بذلك موسم الحج أعلن فيه عن انتشار العدوى، وذلك لدق ناقوس الخطر، ويتم مواجهة الأمر بمختلف التدابير المتعارف عليها في ذلك الوقت. في وقت حُمّل فيه الحج باعتباره أكبر هجرة مؤقتة في العالم، المسؤولية المباشرة على انتشار الوباء ,حيث عمدت القوى الاستعمارية على تدابير وقائية صحية لمراقبة تحرك الحجاج إضافة إلى تدابير إدارية تعجيزية المفروضة على الحاج[1]. عبر ذلك عن هوس أوروبي في ضرورة وقف الوباء في الضفة الشرقية للبحر المتوسط والحيلولة دون وصوله إلى أوروبا.

ويبدو أن الدولة العثمانية شعرت بالمسؤولية والحرج منذ الوهلة الأولى، بعد توجيه أصابع الاتهام إلى الحجاز باعتباره منبع كل الأوبئة والأمراض، وغض الطرف عن مستعمرات بريطانيا في الهند حيث كان يعتبر العلماء في تلك الفترة أن نهر الغانج هو المنبع الرئيسي لوباء الكوليرا، وسارعت الدولة العثمانية منذ سنة 1838 بعدما عم الطاعون والكوليرا إلى التنسيق مع القوى الغربية في ما يخص المجال الصحي ومراقبة الأمراض، ومن جهة أخرى تم تأسيس مجلس صحي مكون من سبعة أعضاء خمسة منهم أطباء ومدعوم بخمسة أطباء أجانب من فرنسا، روسيا، إيطاليا، ألمانيا[2]، في وقت ترهلت فيه الدولة العثمانية وأصبحت القوى الكبرى تتدخل حتى في سياستها الصحية. و نلاحظ غياب بريطانيا عن هذا المجلس وهي التي لم تغب عن أي مجلس دولي في تلك الفترة، وهذا يؤكد ما أشرنا إليه من رفض بريطانيا السياسة الصحية التي كانت تتبعها الدول الكبرى لمحاربة الأوبئة والأمراض ولذلك

[1]-Chiffoleau Sylvia, Les pèlerins de la Mecque, les germes et la communauté internationale, Institut desSciences de l'Homme et Société, http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00718129 Lundi 16 Juillet 2012, 12:09:31, P1.
[2]-Duguet, op.cit. , P153.

غابت عن هذه المجالس حتى لا تصاب بالإحراج ولا تضطر للرضوخ لإرادة الدول الأخرى الرامية لتكثيف الجهود وتطبيق سياسة صحية موحدة.

كما انتدبت فرنسا سنة 1849 أطباء في كبرى مدن الشرق، في كل من إسطنبول بيروت، دمشق، الإسكندرية، القاهرة، السويس، طهران، أزمير تمثل دورهم في مراقبة تحرك القوافل وحركة النقل البحري وإعداد تقارير بهذا الشأن[1] .

إلا أن أول المؤتمرات والاتفاقيات الدولية حول مسائل تتعلق بالصحة العالمية، ومحاربة انتشار الأوبئة والأمراض، انعقد سنة 1851 في باريس بمشاركة أثنى عشر دولة، وذلك لإيجاد حلول وتدابير تحول دون انتشار الأوبئة والأمراض على غرار الطاعون، الكوليرا، الجذري، الحمى الصفراء، السل... وتقرر تعميم سياسة ونظام الحجر الصحي، لكن الملاحظ أنه لم يتم التطرق إلى الحج كمصدر رئيس لانتشار الأوبئة، لكن كانت أول محاولة من الدول العظمى لتكثيف الجهود لمحاربة الأوبئة وانتشارها عبر العالم، وكان ثاني اجتماع دولي سنة 1859 جمع القوى الأوربية الكبرى مع الدولة العثمانية التي اعتبرت منظمة تماس "Zone Tampon"لكونها همزة وصل بين مهد الأوبئة في آسيا وبين أوروبا[2]، وكان الهدف من هذه الاجتماعات تنسيق القوانين الصحية للدول الأوربية، وذلك في وقت وجب فيه الأخذ بعين الاعتبار الضرورات الاقتصادية التي كان يتطلبها الاقتصاد الليبيرالي وإجبار السلطات العثمانية على أخذ التدابير الصحية الضرورية.

ويبدو أن تلك الاجتماعات والقرارات كانت في وقت عرف بدايات تشكل المجتمع الدولي، وأصبح الأمر ملحا بوجوب تكثيف وتوحيد الجهود لمحاربة الأوبئة والأمراض التي أخافت الجميع بعد وباء 1865. وانتشار كوليرا الذي تنقل من جاوة، وسنغفورة أو كما تقول التقارير ودخل مكة عبر قوافل الحجاج الهنود، حيث وصل متوسط الوفيات يوميا في موسم الحج لذلك العام إلى مائتين، فمن أصل تسعين ألف حاج هلك حوالي 10 ألف[3]. ثم انتقل بعدها الوباء إلى أوروبا وضرب فرنسا

[1]-Duguet, op.cit., P99.
[2]-Chiffoleau, op.cit., P02.
[3]-Duguet, op.cit., P103.

واليونان ومالطا والشرق الأوسط والعراق وفارس ,وقدر عدد ضحاياه في العالم بحوالي مائتين ألف ضحية[1].

وبذلك كانت سنة 1865 سنة محورية وجب التصدي للمرض كضرورة ملحة تتجاوز المصالح الضيقة للدول الكبرى، واعتبار الحجاج بشكل صريح على أنهم يشكلون خطرا محتملا "Groupe a risque"، وأصبحت سفن الحجاج تتعرض لمراقبة استثنائية أكثر من جميع السفن العادية والتجارية، وهذا ما تقرر معه وضع تدابير للحجر في البحر الأحمر واليونان، في وقت انتهى العمل فيه بنظام الحجر في كثير من بقاع العالم[2]. وأصبح ينظر للحج من حينها على أنه مشكل يجب التعامل معه ومحاصرته ,وليس كظاهرة وكقوة يمكن الاستفادة منها، كما أصبح الحجاج عبارة عن حشود من البشر"Masses humaines",وأرقام وجداول يوضع فيها عدد الداخلين والخارجين عبر مختلف المحاجر وعدد الأموات ,حيث يتم التعامل بالجثث بأساليب راديكالية، لا تحترم فيها في الكثير من الأحيان أحكام الشريعة الإسلامية، وأصبح الحاج ذلك المتشرد المشبوه الذي وجب العمل على محاصرته والتقليل قدر الإمكان من تحركاته.

وأمام هذا الهلع والخوف تداعت القوى الكبرى للاجتماع سنة 1866 في اسطنبول، والذي تقرر فيه تدابير الحجر في مصر والشام كمحاولة لوضع حزام صحي في مداخل ومخارج البحر الأحمر، والضغط على الدولة العثمانية لاتخاذ التدابير الصحية والوقائية اللازمة، ولكن هذه التدابير لم تكن فقط لاعتبارات علمية وصحية، بل تم مراعاة المصالح الاقتصادية والسياسية، كما تم الضغط على الدولة العثمانية التي كانت تريد أن لا تتعدى هذه الاتفاقيات على سيادتها[3].

ويبدو أن هذا المؤتمر تجرأ لأول المرة على إدراج تنظيم الحج في جدول أعماله وتبعته بعد ذلك باقي المؤتمرات الصحية، باعتباره كأولوية الأولويات، والعمل على تنظيم النظام الصحي بالمشرق والدعم المجلس الصحي في القسطنطينية، والرفع من عدد الأطباء الأوربيين في المشرق إلى ستة

---

[1]-Duguet, op.cit, P105.
[2]-Chiffoleau, op.cit., P1.
[3]-Duguet, op.cit., P5.

وعشرين طبيب[1]. ويبدو أن أجواء المؤتمر كانت متوترة بعدما اقترح مندوب فرنسا "Fauvel"في المؤتمر حلولا راديكالية للحد من انتشار المرض عبر قطع كل الاتصالات البحرية بين الحجاز والساحل المصري والسماح بالتنقل عبر القوافل، كما صرح قائلا"On transige pas avec le choléra"[2]بعدما أبدى استياءه من أنصاف الحلول في مواجهة الأوبئة، ويبدو أن المندوب الفرنسي كان مستاءً من الاتفاقيات والمؤتمرات الصحية، والتي كانت أحيانا بعيدة عن كل اتفاق أو إجماع، وكانت تعبر عن منافسة بين القوى الكبرى خاصة بين فرنسا وبريطانيا، والاختلاف حول كيفية التعامل مع الأوبئة حيث كانت فرنسا تحاول فرض تدابير وقائية راديكالية بالاعتماد على الحجر، على أن تكون هذه التدابير أكثر عقلانية، لكن بريطانيا كانت تحبذ فرض تدابير وقائية محلية عبر التلقيح الفردي وبدون تعميم هذه التدابير، إلا أن بريطانيا رضخت لإلحاح باقي الدول وسمحت بنشر المحاجر في البلدان التي تسيطر عليها، شريطة أن لا يمس ذلك مصالحها الاقتصادية والتجارية.

إلا أن هذه المنافسة لم تؤثر على إقناع الرأي العام الأوروبي بوجوب فرض المراقبة والحجر على تلك المجموعة البشرية الموصوفة بالخطيرة" "الحجاج". خاصة إذا كانت هذه المجموعة تنتمي إلى ديانة لا تحظى بالتقدير والاحترام ,لكن في نفس الوقت كان من الصعوبة بمكان فرض نفس التدابير على تحرك المسافرين والبضائع من باقي الأجناس[3].

وزادت المنافسة حدة واختلاف الآراء بين بريطانيا وفرنسا، وظهر ذلك أمام العلن بعدما رفضت فرنسا تعيين طبيب بريطاني سنة 1876 في المجلس الدولي الصحي بالقسطنطينية، حيث كانت فرنسا تسيطر على المجلس. وخافت من وجهة النظر البريطانية الرافضة لتدابير الحجر المنافية لمصالحها في الانتقال العادي لسفنها[4]. ليتواصل هذا الاختلاف حتى سنة 1892 في المؤتمر السابع في البندقية, حيث شهد العالم ميلاد أول اتفاقية صحية دولية بعد أعوام من الخلاف الأوروبي/الأوروبي حول التدابير الوقائية اللازمة، ولكن في نفس الوقت لم تستطع هذه الاتفاقية من منع أو التقليل من انتقال

---

[1]- Duguet, op.cit, P100.
[2]-Ibid, P107.
[3]-Chiffoleau, op.cit., P3.
[4]-Chiffoleau, Entre initiation au jeu international, pouvoir colonial et mémoire nationale : le Conseil Sanitaire d'Alexandrie, 1865-1938, IN Revue Egypte Monde Arabe, N°4, 2007, P5.

السلس والسهل للسفن التجارية من وإلى قناة السويس، للتتواصل الاجتماعات الدولية في دريسدن الألمانية سنة 1893، واتفاقية باريس 1894 التي ناقشت أسس التعامل مع انتشار الأوبئة[1].

وفي سنة 1903 قرر المؤتمر العالمي للصحة إرسال وفد من الدول الأوروبية إلى الحجاز من أجل إنجاز تقارير حول الحالة الصحية في الحرمين، ولكن ممثل الدولة العثمانية اعتبر ذلك تدخلا في السيادة، بما أن شؤون الحرمين حق مقدس للخليفة العثماني[2]، مع العلم أن الكل كان يعلم أن منبع الأوبئة كان المستعمرة البريطانية في الهند، لكن لم يحمل أي مؤتمر المسؤولية لبريطانيا وظلت منطقة الوباء حول "الغانج" باعتراف العديد من الأطباء والاختصاصيين، وقد ألمح مؤتمر القسطنطينية إلى ذلك بدون تصريح ,كما أن بريطانيا رفضت هذا الاحتمال في مؤتمر روما سنة 1885، رغم محاولة الدكتور "بروستProust" ممثل فرنسا في مجلس الصحة العالمي إلزام السلطات البريطانية بالكشف عن كل حاج هندي، لكن جواب المندوب البريطاني كان فضا حيث قال:" أن الحج فريضة مقدسة لدى المسلمين، ولذلك ترفض الحكومة البريطانية أي تدخل في هذا الأمر"[3].

إلا أن هذه الخلافات لم تمنع من تأسيس الديوان الدولي للصحة "Offices Internationale de la Santé"في باريس سنة 1907، وذلك لتنسيق السياسات الصحية لدول العالم، والتأكيد على مختلف المؤتمرات السابقة فيما يخص المراقبة الصحية للمراكب وسفن الحجاج الداخلة إلى مصر أو المارة على قناة السويس، في الذهاب والإياب كما جاء في اجتماع البندقية سنة 1892, والذي نص كذلك على بناء مستشفى في الطور[4]، ويبدو أن الإدارة الاستعمارية في الجزائر أخذت بعين الاعتبار بهذه التوصيات في القرار التأسيسي المنظم للحج الصادر في 10 ديسمبر 1894، والموصي بوجوب احترام شركات النقل بالتوصيات الذي جاء بها المؤتمر الصحة العالمي، ووضع ضمانات مادية على الناقلين لاحترام هذه الشروط إضافة إلى إلزامهم بتبخير الأجزاء المهمة من السفينة[5].

---

[1]-Escande, op .cit, P6.
[2]- Ibid, P18.
[3]-Ibid, P36.
[4]- Pautremat, op.cit., P195.
[5]-Règlement du 10Déc1894.

ويبدو أن هذه التدابير كانت جد معقدة وتعسفية أرقت الحجاج في رحلتي الذهاب والإياب، حتى اشتكى المحافظ الحكومي "مازييرMazière"، من هذه التدابير التي وصفها بالمعقدة والصعبة والتي فرضها ديوان الصحة الدولي، ويبدو أن هذه الهيئة لم تكن تحظى بعلاقات حسنة مع فرنسا، حيث وصفها العقيد "بيرمونBrémond"بجهاز بيروقراطي نفعي محض، منهمك في إيجاد ذريعة لوجوده، ولا هم له إلا جمع التعريفات الخاصة بالحجر والمراقبة الصحية "كما طالبت مصر بحله سنة 1926 بما أنه كان ينتهك سيادتها، ولكن لم تحظى بأي رد حتى سنة 1938[1].

وظلت هذه المؤتمرات تحاول بقدر الإمكان التضييق على الحجاج لا غير. فلقد عاد مؤتمر باريس 1926 لفرض تدابير جديدة على النقل البحري خاصة أثناء موسم الحج، وإمعانا في حصار الحجاج أكثر وأكثر، حتّ مؤتمر بيروت سنة 1929 على مراقبة الحجاج حتى في تنقلاتهم في المناطق الصحراوية[2]، مع العلم أن الأطباء الاختصاصيين لاحظوا أن الحجاج القادمين عبر القوافل هم أقل عرضة لنقل أو الإصابة بالعدوى، وكأن الصحراء كانت بيئة معقمة بطبيعتها.

وفي 23 أكتوبر 1930 عقدت ندوة حول الحج في باريس، تم إقرار وجوب تلقيح الحجاج في بلدانهم، وذلك ستة أشهر قبل موعد الذهاب[3]. وحتى عصبة الأمم دخلت على الخط وقامت بتشكيل لجنة الصحة ,أرسلت إلى مصر والبحر الأحمر وفلسطين وسوريا واسطنبول لمعاينة السبل لمنع انتقال العدوى من الشرق إلى أوروبا، وكان يتم التفكير فقط في منعها من الدخول إلى أوروبا, وفي وقت كان حريا بعصبة الأمم أن تفكر في مكافحة الوباء بشكل عام وليس بشكل انتقائي عبر تخفيف منابعه والبحث عن الأسباب الرئيسية لذلك.

ويبدو أن النظرة الأوربية للشرق عامة وللحجاز خاصة، لم تكن تخلو من العنصرية انعكست على قرارات المؤتمرات الأربعة عشر الدولية التي جاءت بحلول انتقائية وسياسية أكثر منها حلول موضوعية، تطبق على الجميع بغض النظر عن المصالح الضيقة والتجاذبات بين الدول الكبرى التي عطلت عمل هذه الاتفاقيات بعدما أصبحت حبرا على ورق، اللهم إلا بعض الإجراءات الشكلية لا

---

[1]-Escande, op.cit., P67.
[2]-Duguet, op.cit., P65.
[3]-Pautremat, op.cit., P221.

غير وتحميل الحجاج كل أسباب انتقال وانتشار العدوى، بدون سبب أحيانا وعدم التركيز على الأسباب الحقيقية، فالنقل مثلا بقوافل كان يشكل عاملا ضعيفا في انتشار الوباء مقارنة مع النقل البحري والنقل بالقطارات، وحتى تدابير التلقيح الإجباري والمراقبة الطبية كانت تفرض على الحجاج ولا تفرض على طاقم السفينة ,وهذا التمييز الغريب لا يمكن وضعه إلا في خانة التمييز العنصري والديني، إلا أن هذه الإجراءات الإدارية والطبية التعسفية والتخويف والتهويل من صعوبة هذه الرحلة، لم تكن تردع الحجاج الجزائريين الذين كانوا يتحدون الصعاب بشتى الوسائل والطرق الرسمية والسرية الغير الشرعية لأداء هذه الفريضة الدينية المقدسة.

المبحث الثالث: المحاجر وإجراءات الوقاية.

أمام خطر انتشار الأمراض والأوبئة والتي حمل الشرق أو الضفة الشرقية للبحر المتوسط المسؤولية الأولى على انتشارها، وبالخصوص الحجاز أثناء مواسم الحج، ارتأت الدول العظمى آنذاك اتخاذ السبل والحلول لمحاصرة المرض، وقد تطرقنا إلى مختلف المعاهدات والتوصيات والتدابير الوقائية التي اختلفت من قوة إلى أخرى حسب مصالح كل طرف، لكن أجمعت كل هذه القوى الفاعلة في العلاقات الدولية في تلك الفترة، في الأخير وبعد إبرام معاهدات باريس، على وجوب توحيد جهود الدولية لمحاصرة المرض، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد وتعميم تدابير الحجر، كأحسن وسيلة لمنع انتشار الأوبئة والأمراض.

وكان العمل بالمحاجر قديم جدا، وهو إجراء يمتد إلى فترة القرون الوسطى حتى أن هناك أحاديث نبوية في هذا الشأن، فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم في عدد من الأحاديث، مبادئ الحجر الصحي، بأوضح بيان، فمنع الناس من الدخول إلى البلدة المصابة بالطاعون، ومنع كذلك أهل تلك البلدة من الخروج منها، بل جعل ذلك كالفرار من الزحف الذي هو من كبائر الذنوب، وجعل للصابر فيها أجر الشهيد .

روى البخاري في صحيحه قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين خرج إلى الشام، فلما وصل إلى منطقة قريبة منها يقال لها : (سرغ)، بالقرب من اليرموك، لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام، فقال عمر ادع لي المهاجرين الأولين، فدعاهم فاستشارهم، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام، فاختلفوا، فقال بعضهم : قد خرجتَ لأمر ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم : معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نرى أن تُقْدِمَهم على هذا الوباء، فقال : ارتفعوا عني، ثم قال : ادعوا لي الأنصار، فدعاهم فاستشارهم، فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال : ارتفعوا عني، ثم قال : ادع لي من كان ها هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعاهم فلم يختلف منهم عليه رجلان، فقالوا : نرى أن ترجع بالناس ولا تُقْدِمَهم على هذا الوباء، فنادى عمر في الناس إني مُصَبِّحٌ على ظَهْرٍ فأَصْبِحوا عليه، فقال أبو عبيدة بن الجراح: أفراراً من قدر الله ؟ فقال عمر لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة نعم، نفرُّ من قدر الله إلى قدر الله، أرأيتَ لو كان لك إبل هبطت واديا له عدوتان إحداهما خصبة والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله ؟ قال : فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجته، فقال : إن عندي في هذا علما، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه) قال : فحمد الله عمر ثم انصرف .

وروى الإمام أحمد عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تفنى أمتي إلا بالطعن والطاعون، قلت : يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون ؟ قال : غدة كغدة البعير، المقيم بها كالشهيد، والفار منها كالفار من الزحف)، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الفار من الطاعون كالفار من الزحف، والصابر فيه كالصابر في الزحف) رواه أحمد .

وكانت التدابير الوقائية تهدف للحجر على المرض في وقت انتشاره وفي عين المكان، لكن الأمر تطور بعد ذلك إلى تأسيس المحاجر على المرافئ والموانئ والجزر والحدود ,تستقبل الداخلين في البلد، الذين يراقبون هناك من طرف أطباء حتى يتم التأكد من سلامتهم أو تعافيهم وقد بينا أن نظام

الحجر كان موجودا لدى المسلمين منذ بداية الإسلام أقره الرسول صلى الله عليه وسلم وأكده الصحابة من بعده في فهم صحيح وشرعي للقدر, لكن لم نسمع عن محاجر كمؤسسات قائمة بذاتها خصصت للغرض، مهمتها إيواء المرضى وعزلهم عن الأصحاء في محاولة لمنع انتشار الوباء .

ولعل أول هذه الهيئات المراقبة الصحية ظهرت في ايطاليا حيث من هناك ظهرت كلمة الايطالية"Lazaretto"ثم حورت إلى كلمة"Lazaret"بمعنى المحجر المشهورة والمتداولة. وكانت "Lazaretto"عبارة عن جزيرة صغيرة قرب مدينة البندقية مسماة"Santa Maria de Nazareth"" تأسس بها أول محجر سنة 1423هو الأول في أوروبا كان يحجر فيه على المصابون بالطاعون[1]، وكان يسمى كذلك Saintat، وليس له علاقة كما يروج بالقديس "سان لازيرSaint Lazare". "سيد المجذمين Seigneur des lépreux" ,ثم تأسس الثاني في مدينة جنوة الإيطالية سنة 1467، ثم آخر في ميلان سنة 1488، ثم برلين 1710. وتأسس أول محجر فرنسي بمرسيليا سنة 1526، ونقل بعدها إلى غرب المدينة سنة 1663. وحمل اسم سان مارتان دارنيكSaint Martin d'Arenc""، ثم تأسس آخر في مدينة طولون سنة1657[2]، إلا أن المحاجر لم تكن فقط على ضفاف ومرافئ البحر المتوسط، بل كذلك على طول سواحل المحيط الأطلسي، ولا ننسى انتشار الحمى الصفراء التي ضربت اسبانيا وقطالونيا سنة 1821، قادمة من المناطق الاستوائية من العالم الجديد، ثم عاودت مرة أخرى سنة 1829، انطلاقا من جبل طارق، كما ضربت الكوليرا شرق أوروبا سنة 1823، وخوفا من تفشي الأوبئة أمر الملك الفرنسي "لويس فيليب" بإنشاء المحاجر على طول الحدود الشرقية ابتداء من سنة 1831[3]، وعلى اثر ذلك تم بناء ستة محاجر في فرنسا ثلاثة على سواحل المتوسط في مرسيليا, طولون، وأجاكسيو، وثلاثة أخرى، على سواحل الأطلس في كل من ترامبلو"Trampeloup"، ميندان "Mindin"، بريست"Brest"، وأخرى ثانوية ثلاثة عبر المانش وفي لوهافر، وشربورغ، ودينكرك، وآخرى على الساحل المتوسط في "سات Sète"و"فيل فرانش سورمارVille franche Sur mer" ، لكن كلها دخلت مرحلة الانحطاط بعد الحرب العالمية الأولى، بفضل الاكتشافات الطبية الحديثة واختفاء الوباء في عدة مناطق[4].

---

[1]-Loget Jean louis, op.cit., P1.
[2]-Ibid, P3.
[3]-Ibid, P7.
[4]-Ibid, P10.

ومنذ البداية أوصى بعض الأطباء بوجوب تعميم تدابير الحجر، كما ظهر ذلك في أعمال الطبيب الفرنسي "كوش Koch"الذي تطرق إلى سبل الوقاية والحد من انتشار الوباء ,ولا يكون ذلك إلا بتدابير الحجر، وعملا بهذه التوصيات تم التوصية في مؤتمر باريس سنة 1851 لمنع انتشار وباء الكوليرا والحمى الصفراء، الجذري, والسل، على إقامة نظام الحجر[1]، ولكن بشكل عام ولم يتم التطرق إلى منابع المرض ولا على وجوب محاصرته في الشرق. لكن ابتداءً من سنة 1858 تم الحجر على السفن المشكوك فيها، وذلك لمدة 10 أيام، ثم سنة بعد ذلك تم فرض وجود طبيب في كل سفينة[2].

لكن في مؤتمر القسطنطينية سنة 1866 ظهر الكلام جليا على اعتبار موسم الحج فرصة لانتشار الوباء بشكل كبير، واحتمال انتقاله من الضفة الشرقية للبحر المتوسط إلى أوروبا، وذلك بعد موسم 1865 وما خلفه وباء الكوليرا من ضحايا في موجة من العدوى أصابت العالم بهلع كبير، ولكن كان الحجاج حتى قبل هذا التاريخ محل ريبة ومراقبة من السلطات الاستعمارية بعد رجوعهم إلى ديارهم، ففي سنة 1851 تم الحجر خمسة عشر يوما على حجاج مصابين بمرض الجذري بعد رجوعهم من الحج، وهذا قبل السماح لهم بالدخول إلى الجزائر[3].

لكن تم التفكير في وضع محجر في مخارج البحر الأحمر لتفادي انتشاره لمحاصرة الوباء والحيلولة دون انتشاره أبعد من ذلك، فتقرر إنشاء محجر الطور سنة 1877، وهو أشهر المحاجر في تلك الفترة، يقع على بعد 250 كلم من قناة السويس في أقصى جنوب شبه الجزيرة سيناء، في وقت تم العمل على محاصرة الحجاج الداخلين إلى قناة السويس الذين كان يفرض عليهم الحجر إما في محجر بيروت أو أزمير ومحجر قمران للذين يسافرون عبر باب المندب, والذي يقع في جزيرة تبعد حوالي 150 كلم شمال شرق باب المندب.[4]

---

[1]- Escande, op.cit., P4.
[2]-Duguet, op.cit., P103.
[3]-AOM, Rapport de l'Amiral Désfossé, F80 /1636.
[4]-Stékoulis, op.cit., p39.

في وقت مثلث فيه المحاجر بالنسبة للقوى الكبرى أنجع وسيلة ليس فقط للحد من انتشار الأوبئة والأمراض، بل أحسن وسيلة للتدخل في سيادة الدولة العثمانية ومراقبة الحجاج.

ومحجر الطور هو أشهر المحاجر على الإطلاق وأكثرها استقبالا للمسافرين وبالخصوص الحجاج من مناطق جنوب البحر الأحمر وشمال إفريقيا, والذي مثل كابوسا ظل يلاحق الحجاج الجزائريين ويقيد قدر الإمكان من حركتهم وحرياتهم، و كان يتكون من ثلاثة أجنحة للتعقيم، يحتوي كل واحد منها على حاضنة للتعقيم، شيدت أول واحدة منها سنة 1898[1]، إضافة إلى احتواء هذا المحجر على حمامات وقدور كبيرة للتعقيم الكيميائي للبضائع والسلع ومتاع الحجاج، كما يتلقى الحاج الفحص الطبي، حيث يحول المرضى إلى المستشفى، والحاملون للوباء يوجهون إلى وحدات خاصة، والباقي يوزعون على 20 مخيم، كما كان المحجر يحتوي على هاتف، والإنارة الكهربائية، وخط سكك الحديد لنقل العتاد والمؤن، أما الماء الموزع كان يأتي من الجبال عبر أنابيب [2].

وكان المدير برتبة طبيب إضافة إلى طبيب مكلف بالخدمات الاستشفائية وأطباء مساعدون، وصيدلي، وعمال ممرضين وحراس[3].

وكانت السفن القادمة من الجزائر وتونس وكل الشمال الإفريقي إضافة إلى تلك القادمة من المستعمرات الهولندية في شبه جزيرة مالايو، كانت مزودة بمصحات وعيادات وحواضن للتعقيم، إضافة إلى صيدلية مزودة بما يكفي من الأدوية، بينما السفن الآتية من مصر والخليج الفارسي والهند ففي أحسن الأحوال كانت مزودة بصيدلية، وحاضنة تعقيم لكنها لم تكن مزودة بعيادة طبية، ولذلك كان يتخوف القائمون على المحاجر أمام ذلك ويكتفون معها الإجراءات الوقائية وبشكل صارم.

وكان محجر جبل الطور مسيجا بسياج مزدوج لمنع الخروج والدخول إليه، ولذلك لا يمكن الوصول إليه إلا بحرا، ومساحته حوالي 4 كلم.، وكان معداً بشكل يواجه الرياح مباشرة، وذلك زيادة في تدابير الوقاية، وكان على السفن الداخلة إلى المحجر الانتظار في عرض البحر حيث تمنع من

---

[1]-Chiffoleau, op.cit., p4.
[2]-Borel, op.cit., P62.
[3]-Idem.

الدخول إلى المرفئ أو الاقتراب منه، بعدها يتم نقل الحجاج عبر قوارب تسع مائة راكب تابعة للمحجر، ويحمل المرضى على قوارب خاصة إلى مستشفى المحجر مباشرة، بينما باقي الحجاج يحملون إلى عنبر التعقيم مباشرة.

أما متاع الحجاج فيتم تعقيمه بشكل كامل عن طريق البخار، بينما يفرض بعد ذلك الاستحمام على جميع الحجاج، وقد تم الفصل بين الرجال والنساء بتخصيص أجنحة خاصة بالنساء. بعد الانتهاء من مرحلة التعقيم، ينتقل الحجاج عبر سكك الحديد إلى خيام محاطة بسياج طوله مترين، لمنع أي محاولة للهرب أو التسلل، وكل صباح يتم وضع الماء والطعام عند بابا المخيم، وكان كل مخيم يبعد عن الآخر بحوالي خمسين متر، أما المستشفى فيتواجد على بعد أربعمائة متر[1].

وكان يتم عزل الحجاج القادمين من ينبع على أولئك القادمين من جدة، كما خصص مستشفى آخر لأمراض الكوليرا، يقع في جهة متطرفة من المحجر مقابل الرياح، ولا تعدوا هذه المستشفيات أن تكون خيام بسعة شخصين محاطة ببنايات من خشب تستعمل كمطابخ وغرف غسيل .

لكن سوف يعرف هذا المحجر بعض التطورات والتعديلات بعد الحرب العالمية الأولى، بعدما تم تشييد مستشفى للرجال بسعة ثلاثين سرير، وآخر بنفس السعة للنساء، ومستشفى آخر بحوالي خمسين سرير لمرضى "الديزونتيريا أو الزحار"وآخر بسعة ثمانية عشر سرير للعمليات الجراحية، وعنبر خاص بحالات الإصابة بالأمراض المعدية بسعة خمسين سرير[2].

ومن خلال ما ذكرناه يمكن أن نشبه هذه المحاجر بالسجون والمحتشدات التي كانت تحد من حرية الحاج والمسافر، وتمس بكرامته حيث يستقبل منذ البداية استقبال المجرم المشتبه به، بحراسة مشددة من العساكر، وتنتزع منه ملابسه ومتاعه الذي يطرح في حاضنات تعقيم، ثم يُطهر الحاج بالرش بماء البحر، في وقت يحظى به مسافرو الدرجة الأولى بامتياز الاستحمام بالمياه العادية، وفي

---

[1]-Escande, op.cit, P69.
[2]-Ibid, P70.

مواسم انتشار الأوبئة يتم إتلاف وحرق كل بضائع ومتاع الحجاج[1]، ويكون وقع ذلك شديدا على نفسية الحاج بعد إتلاف متاعه وهداياه لأهله التي كان ينتظر بفارغ الصبر متى يكون بينهم ويوزع عليهم هذه الهدايا كتذكار من مكة وطيبة.

ويقرر أطباء المحجر بعد معاينة الحاج إذا ما يتم تحويله إلى مستشفى المحجر، أو يبقى في المخيمات؟ولطالما شكل حاجز اللغة مشكل اتصال بين الحاج والطبيب[2].

وكانت السفن بدورها تتعرض لعملية التعقيم، كما يراقب الطاقم مراقبة طبية، لكن يتم الحجر عليهم في سفنهم، بعدما توضع الحراسة على كل سفينة لمراقبة إجراءات الحجر. كما يلزم بالنزول إلى المحجر كل شخص يشتبه في حمله للمرض، في نفس وقت يمنع فيه على أفراد طاقم السفينة النزول إلى اليابسة. وكانت مدة الحجر لا تقل على ثلاثة أيام في حالة مواسم الحج العادية الخالية من انتشار الأوبئة والأمراض، وقد يستمر الحجر لأسابيع عدة في حالات انتشار الوباء، ففي سنة 1918، بعد أنباء عن انتشار الطاعون تم الحجر على السفينة الحاملة للبعثة المغاربية قرابة محجر الطور، هذه البعثة التي كانت مكونة من ستة وخمسون شخص من الأعيان ومساعديهم, الذين كانوا قرابة واحد وتسعون شخص، وفرض عليهم النزول إلى محجر الطور للتبخير، رغم التأكد من عدم إصابتهم بالمرض، وأعلن مدير المحجر الدكتور" زكرياديس باي" الحجر على هذه البعثة قرابة سبعة أيام، رغم التأكيد على عدم انتشار الوباء، واستاءت البعثة من هذا الإجراء الغير مبرر ,في وقت كانت المؤن في السفينة لا تكفي إلا لمدة ستة أيام، وأي يوم إضافي معناه عدم الاستطاعة إطعام الركاب، ولا يوجد وسيلة للتزويد في منطقة الطور الخالية، ليزداد التعسف بفرض الحجر من جديد في محجر بورسعيد[3].

وقد كانت مدة الحجر تطول وتقصر حسب الحالة الصحية التي قد تقتضي مدة أطول للتأكد من خلو الحاج من الأمراض المعدية للسماح له في النهاية بالخروج من المحجر، وقد تتجاوز هذه المدة ما نص عليه القانون حيث سنة 1922 مكثت سفينة تحمل حجاجا جزائريين في محجر الطور حوالي

---

[1]-Chiffoleau, op.cit., P4.
[2]-Ibid,P5.
[3]-AOM ,Pèlerinage1918,16H90.

18 يوم أي ستة مرات المدة القانونية[1]، رغم أن تلك السنة لم ينظم فيها الحج بشكل رسمي كما أسلفنا قبل ذلك، وذلك رغم قلة الحجاج في تلك المواسم، التي كانت تشهد قلة الأمن وانعدامه في الحجاز بسبب الحرب بين آل سعود الهاشميين.

في وقت حاول فيه الشريف حسين القيام ببعض الإصلاحات في المجال الصحي، ويبدو أن ذلك كان بضغط من القوى الكبرى حيث فرض على كل سفينة أن تبقى سبعة أيام حجرا في عرض البحر، قبل السماح لها بالدخول إلى جدة، وهناك وضع محجر صغير في جدة واسمه محجر "أبو سعد"[2] لكن لا تذكر المصادر عبور الجزائريين من خلال هذا المحجر .

لكن أكبر محجر على طريق باب المنذب كان في جزيرة قمران الذي تأسس سنة 1881 لمراقبة الحجاج القادمين من أقاصي قارة آسيا (الهند، مالايو، جاوة، والصين)، في وقت كان يستقبل فيه محجر الطور الحجاج القادمين من الشمال الإفريقي، آسيا الوسطى، روسيا، تركيا، سوريا، وجاء القرار بتأسيس محجر قمران بعد تطور النقل عن طريق القطارات، والخوف من انتشاره ووصوله إلى الشام، ومن ثم إلى أوروبا عن طريق القسطنطينية وكانت الإقامة في قمران في بيوت من قصدير، يفترش فيها الحجاج الأرض بلا أسرة ولا أغطية، في وقت كان محجر الطور يحتوي على خيام فقط.

أن ظروف الحجر كانت شديدة الوطأة على الحجاج تقيد من حريتهم وحركتهم، وتزيد في مشقتهم ومعاناتهم، ويبدو أن الأمور لم تكن تخلوا من بعض الاعتبارات النفعية حيث الدخول الى المحاجر لم يكن بالمجان، وكل ما زاد مكوث الحاج هناك كل ما زادت نفقته، حيث كانت تدفع هذه الرسوم حتى قبل موعد رحلته في مجمل مصاريف الرحلة، ولقد دون الكثير من الحجاج معاناتهم في هذه المحاجر ,فلقد وصف إتيان دينيه في رحلته هذه المعانات، وظلم المجتمع الدولي للحجاج بما أن الحجاز في ذلك العام لم يشهد انتشار أي وباء، ويحكي كيف يتعرض المركب للتعقيم ثم بعد ذلك يقوم الحجاج بنفسهم بإعادة الحمولة والبضائع إلى السفينة في مشهد تأثر به الكاتب كثيرا، حيث فيه الكثير من الإهانة للحجاج، في وقت كان يسمح لشداد الأفاق من يهود العالم من كل حدب

[1]-Escande,op.cit.,P28.
[2]-Carbonell Marcelin, op.cit., P247.

وصوب بولونيين، سلاف، أرمينيون، ...الخ. بالانتقال جماعات وحشود إلى فلسطين، ولم يتم وضعهم في أي محجر[1].

هذه الشهادة كانت سنوات العشرينات بعدما خفت كثيرا ظروف الحجر الصحي، هذه الظروف التي ندد بها كذلك العقيد بريمون. كما استاء كثيرا لمستوى الخدمات الصحية في الحجاز التي نعتها بالغير مجدية، ولا يهمها إلا رسوم الحجر لا غير، وطالب بإعادة إصلاح هذه الهيئة البيروقراطية[2].

كما أن أحمد بن شريف في رحلته إلى الحج وصف ذلك المنظر المحزن"للحجاج المصابين بالوباء، والذين يمنعون من السفر ويحجر عليهم وهم ينظرون إلى السفينة وهي تغادر بدونهم وأيديهم تكاد تنثر الأسلاك التي تحول بينهم وبين باقي أفراد البعثة"[3]، وهو مشهد دراماتيكي بالنسبة للحاج، لا أحد يتمنى أن يكون مكانه، خاصة بعد تشوق هذا الأخير للدخول بسرعة للديار، بعد أداء المناسك وهي حرقة يعرفها كل حاج.

لكن بعد تعافي الحاج المصاب بالعدوى بعدما منع من السفر مع بقية الحجاج إلى بلده، يسفر بعدها إلى بلده بعد إقامة قد تطول أو تقصر، وعلى نفقات حكومة بلده، أو يتوفى هناك ويدفن وفق تعاليم الشريعة الإسلامية، في منطقة خارج المحجر في حفرة بعمق متر ونصف[4]، لكن الأدهى والأمر أن بعض الحجاج يهلكون بسبب الجوع وسوء المعاملة ,وتأثرهم في كثير من الأحيان بعوامل الطبيعة من برد ورطوبة وحرارة، خاصة في ظل مبيتهم لأيام في خيام في العراء.

ومن أجل ذلك ارتبط المحجر بالنسبة للكثير من الحجاج بمرحلة الأصعب والأكثر سوءًا في رحلته المقدسة، رغم أن كل الشهادات في الغالب لم تبدي تذمرا وقلة تعاون من الحجاج الجزائريين

---

[1]-Dinet Etienne, Pèlerinage a la maison sacré d'Allah, Hachette, Paris, 1930, P103.
[2]-Pautremat, La mission du lieutenant –colonel Brémond au Hedjaz 191661917, IN guerres mondiales et conflits contemporaines, N° 221, 2006, P29.
[3] -Benchérif, op.cit, P189.

[4]-Escande, op.cit., p70.

اتجاه الكادر الطبي للمحجر، الذي كان يعامل نزلاء المحجر بازدراء وقلة احترام وحدة، بدون إبداء أي شفقة أو رحمة لا بالحجاج أو بالمتاع، بدون الكلام عن سوء الغذاء وقلته.

وطالما اشتكى الحجاج من أوضاع المحجر ونومهم أرضا والبرد الشديد خاصة في الشتاء، وإتلاف الأغذية والطعام بأوامر إدارة المحجر، ولذلك كان على الحاج أن يقتني غذائه من باعة كانوا يبيعون بأثمان باهظة قد تتجاوز بخمسة مرات أكثر من قيمتها الحقيقية[1]، ومن لم يستطيع شراء الغذاء كان ينتظر الصدقات التي كان يرسلها السلطان العثماني وحاكم مصر وتوزع مجانا[2].

وفي مشهد يذل على التآخي والتآزر بين الحجاج، كان يقوم الحجاج الأغنياء بدفع ثمن الغذاء والرسوم الحجر للحجاج الفقراء أو الذين فقدوا أموالهم ومتاعهم ,وذلك قبل ما تفرض رسوم الحجر من قيمة التذكرة التي كان يشتريها الحاج قبل رحلته كما ذكرنا .

لم يكن يجد أكثر الحجاج ما يسدوا رمقهم في هذه المحاجر، والمضحك المبكي أن إدارة المحجر كانت تطلب منهم وجوب إجراء تحاليل خاصة بالبراز للكشف عن المرض, لكن الحجاج الجزائريين كانوا يصرخون "أعطونا ما يسد الرمق أولا"[3].

ولقد شاهد الدكتور دوغي"Firmin Duguet"بعض الأعيان الجزائريين يقفون أمام مخزن المؤن يتبضعون للحجاج الفقراء[4]. لذلك لا نتعجب إذا علمنا سبب خوف الحجاج من الدخول إلى المحاجر بعدما شكل ذلك هاجسا بسيكولوجيا، كان يظهر معه الحاج سجينا في خيام مسيجة بسياج تحد من حريته وتحول دون رحلته العابرة للحدود . ومما زاد من مشقة الحاج أن الحجر كان في رحلة العودة، بعدما حوصر من كل جهة، فبمجرد عبوره لقنوات السويس تبدأ المراقبة بدءًا بمنع المرور عبر القناة ليلا، وأعد لذلك جنود مستعدون لإطلاق النار على أي محاولة للتسلل من وإلى السفينة المحجور عليها، وهناك من الحجاج من كان يهرب من إجراءات الحجر من محجر الطور فيفضل المرور عبر محجر قمران، ولا تكون هذه المحاولة إلا لتفادي محجر الطور السيئ الصيت لدى الحجاج،

---

[1]- Escande, op.cit., P73.
[2] -Dellarue, op.cit. , P34.
[3]-Duguet, op.cit., P43.
[4]-Ibid., P43.

ولذلك اختار العديد من الجزائريين مرور عبر محجر قمران رغم عدم شرعية ذلك بحسب الإدارة الاستعمارية لأن ذلك كان يعني الانفصال عن البعثة. ووصلت نسبة الجزائريين الذين مروا عبر محجر قمران في الفترة من 1887 إلى 1902 بلغ حوالي 1.63 بالمائة من نسبة المحجور عليهم في تلك السنة في هذا المحجر[1]. كما مر حوالي 213 جزائري عبر محجر تبوك, ليترفع هذا العدد إلى 735 في1908 [2]، والداخلين للشام كانوا يتعرضون للحجر مرة أخرى في ميناء بيروت، الذي كان أقل حدة وأحسن تعاملا مع الحجاج، لكن ضيق الخناق أكثر على الحجاج بعدما قرر مؤتمر البندقية إلغاء الحجر في محجر الوجه وتعويضه بالحجر في الطور. وفي شهادة حية على أوضاع المزرية التي كان يعيشها الحجاج في الطور قدم لنا الحسن بن محمد الغسال في رحلته وصفا دقيقا لحال هذا المحجر فقال:" حتى وصلنا جبل الطور، ثم أخبرونا أن نزولنا من [البابور] لا يكون إلا بعد مضي سبعة أيام، وبقي الحجاج بعضهم فوق بعض في حالة يرثى لها، من شدة الضيق، وتجيء لنا مرة في اليوم [فلوكة] حاملة مؤونة رديئة بثمن غال لا يشتري الإنسان منه ما يلزم لضرورته التي لابد منها، إلا بعد مشقة عظيمة من كثرة الازدحام والهرج، وبعد سبعة أيام رخصوا لنا في النزول إلى المباخر وركب الحجاج في قوارب، و[بابور] صغير يجرها، وبعد النزول أعلن أحد الملاحظين بأن لا تؤخذ أمتعتنا إلا الفراش، وبعض الملابس الخفيفة، والباقي يترك في [البابور] حتى يضيع ذلك بين أيديهم، وما نزلنا إلى البر إلا بعد محنة عظيمة، ثم إن من دفع من الحجاج نصف ليرة مع كسر (هكذا)لكل واحد أدخل لموضع التبخير، ومن لم يدفع منهم ذلك منع من الدخول إليها، ليظل نهاره تحت الشمس المحرقة، وربما أبقوا بذلك يومين أو ثلاثة حتى ينتهي تبخير الحجاج الذين أدوا الواجب، وعند شروعهم في التبخير تنزع ثيابهم بأجمعها في مكينة التبخير، ثم يأمر الطبيب باصطفاء الحجاج ليختبر صحتهم، ثم يرش عليهم بمادة كريهة الرائحة، ومتى تم تطهيرهم أخرجوا من غير الطريق التي سلكوها أولا عند دخولهم، فيجدون في محل آخر أمتعتهم ملقاة على الأرض... منها ما هو محروق ومنها ما هو يقطر ماءً تصعد منه [روايح] كريهة ولا تسمع إلا صياح الحجيج، فهاذا يبكي على [حوايجه] حرقت له، وهذه تلطم خديها على حليتها ضاعت منها، ثم يخرجون من ثمة إلى محجر [الكرنطينة] محاطين بهم العساكر النظامية، وهذا الموضع كلها رمال بعيدة المساحة يقطعها الحجاج على أرجلهم سواء كانوا رجالا أو أطفالا أو نساءً، في شدة الشمس الرمضاء ولا شفقة ولا رحمة... أما ضروريات الأكل والشرب التي تباع هناك بثمن غال تعافها النفوس لولا الضرورة، وفي كل يوم يكشف الطبيب على الحجاج، بحيث إذا رأى أحد الحجاج انحرف مزاجه انحرافا فإنه يدخله طوعا وكرها ويذهب به إلى

[1]- Duguet, op.cit., P42.
[2]-AOM, Pèlerins Algériens et Tunisiens, 16H103.

المستشفى، ويحول بينه وبين رفقائه، ولا تسأل عن معاملتهم إياك إذ يقصر الحكم عن وصفها، ويذوب الفؤاد من هولها، وحين يقرب انتهاء مدة الكرنطينة بنحو ثلاثة أيام يرخص الطبيب للحجاج الحضور على تبخير صناديقهم، فلا تسري جلها إلا مكسورة والحوايج التي كانت فيها ممزقة تلعب فيها ويغطيها الغبار، ولما رأيت هذا الفساد الفادح فلم يسعني إذ ذاك إلا أنني بذلت عليها دراهم من طرف خفي للملاحظين الذين يتفقدون الصناديق... وبسبب ذلك سلمت حوائجي من الآفات والحمد لله"، هذا بعض ما يقاسيه الحاج في محجر الطور... وكانت إقامتنا على هذه الحالة التي تنفطر منها القلوب عشرين يوما ما بين البر والبحر"[1]. لكن الأغنياء كان يمكنهم تفادي عذاب الحجر الصحي، والحمامات الجماعية، وعمليات التعقيم وذلك بإجراء التزامات الوقاية الصحية في قمراتهم، في درجة أولى على ظهر السفن، وذلك مما يسمح لهم تفادي المرور عبر مصح الطور، أو عبر خوض طريق بري مكلف لكنه يمكنهم من تفادي عذاب المحاجر[2].

لكن هذه المعاملات المزرية التي كان يتعرض لها الحجاج في مختلف المحاجر لم تكن بالمجان، فكان يدفع الحاج حق الرسوم تحسب في تكاليف الرحلة قبل موعد رحلة الذهاب، ففي محجر قمران كان يدفع حجاج ملايو ما قيمته ستة فرنكات، والهنود اثنى عشرة فرنك، وسكان الخليج وفارس فرنكين، أما محجر الطور فكانت حقوق الرسوم حوالي عشرة فرنكات ابتداءً من سنة 1905[3]، وبعدما كان الحاج يدفع رسوم الحجر بنفسه, ثم بعدها أصبح قائد السفينة يتولى دفع الرسوم عن كل الركاب[4]، ويستثنى من دفع الرسوم الأطفال ما دون 7 سنوات والجنود مكلفون بالمحمل.

رغم كل ما ذكرناه أنفا فقد قيل الكثير حول محجر الطور، كأنه إنجاز كبير من طرف المجلس الدولي، لكنه لا يرقى إلى مستوى المحاجر الأوروبية، الذي لم تخفض فيه من مدة الحجر به إلا في سنوات العشرينات بعد انخفاض خطر الأوبئة وتطور الطب.

---

[1]-الحسن بن محمد الغسال, الرحلة الطنجاوية الممزوجة بالمناسك المالكية, تحقيق محمد علي فهيم بيومي,مكتبة زهراء الشرق,القاهرة,2009,ص ص134,133.

[2]-Chiffoleau, Le pèlerinage a la Mecque a l'époque coloniale, matrice d'une opinion publique musulmane, IN,Sylvia Chiffoleau, Anna Madœuf, Les pèlerinages au Maghreb et au Moyen Orient. Espaces publics, espaces du public *,Beyrouth, Institut Français du Proche-Orient, 2005, p154*.

[3]-Borel,op.cit.,P57.

[4]-Escande, op.cit., P72.

لكن متاعب الحاج الجزائري لم تكن تنتهي عن هذا الحد، فبعد الحجر عليه في محجر الطور يتم الحجر عليه مرة ثانية بعد دخوله إلى الجزائر في محجر "رأس ماتيفوCap Matifou"حسب ما نص عليه قانون10 ديسمبر 1894 في المادة الواحدة والثلاثين، ويقع المحجر في خليج الجزائر العاصمة، ويبدو أن تدابير الحجر هناك كانت بالنسبة للحجاج لا جدوى منها بحكم خروج الحجاج للتو من محجر الطور، وكان في السابق يتم الحجر على الحجاج في قلعة سيدي فرج تابعة للجيش لمدة 3 إلى 5 أيام، ولكن نظرا لتدهور حالة القلعة، تم إنشاء محجر مدني في رأس ماتيفو ابتداء من سنة 1876، لكن لم يرى النور إلا سنة 1884، ولم يكن مخصصا فقط للحجاج في بداية الأمر، حيث كان يستقبل حتى الجنود القادمين من مدغشقر والهند الصينية، وسَرَّع في اعتماد هذا المحجر ظهور الأوبئة في جنوب فرنسا والكوليرا في مدينة تولون سنة1884[1].

كان هذا المحجر مزود بخيام وبطاقم إداري وطبي وبثلاثة عنابر، وعنبرين آخرين مخصصين للنساء، وبالقرب منها مفرزة تحرس المكان من قوات وحدات "زواف Zouave"، ولم يكن المصح مزود بطرق أو بنظام الصرف الصحي حتى سنة 1896، ليتحول المحجر إلى مستشفى عسكري إبان فترة الحرب العالمية الأولى، وقام باحتواء لاجئين من صربيا كانوا مصابين بالكوليرا، ولم يكن المحجر مجانا بل على غرار المحجر الطور كان يفرض رسوما على الحجاج، وهناك أيضا كان يتولى بعض الأثرياء من الحجاج بتحمل دفع الرسوم في مكان الحجاج الفقراء، لكن ابتداءً من سنة 1902 تقرر أن يتم دفع الرسوم من مجموع تكاليف الحج قبل رحلة الذهاب، وهو نفس الإجراء الذي سيشمل الرسوم الخاصة بمحجر الطور ابتداءً من سنة 1905.

لكن كان يعرف "محجر ماتيفو" واقعا كارثيا أكثر مما هي عليه الأمور في محجر الطور، هذا الواقع الذي يلخصه مدير الصحة آنذاك "الدكتور ريموند Dr Raymond" يكمن في قلة الإطارات الصحية وقلة الميزانية، وقدم العتاد الصحي، كما ندد بعدم العزل في المحجر بين الحجاج المرضى والأصحاء وكذلك الشأن بالنسبة للعتاد والأمتعة[2]، وطالب في سنة 1905 تزويد المحجر بحوالي سبعين

---

[1]-Escande, op.cit., P78.
[2]-Ibid., P80.

خيمة إضافية سعة كل واحدة منها اثنى عشرة شخص لاستقبال الحجاج، وكذلك تخصيص جنود للحراسة وتحديد مدة الحجر بحوالي أربعة أيام[1].

كما اشتكى الحجاج في هذا المحجر من حالات دفن للموتى مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية بدون تغسيل الميت وتوجيهه نحو القبلة، رغم تفنيد المسؤول الأول عن المحجر هذه الأخبار ووصفها بالإشاعة المغرضة ,وأن أقارب الميت هم من يتكلف بذلك[2]، ولاحظ الباحث "لوران أيسكوند" تعدد الشكاوى الحجاج ضد محجر الطور، رغم تطوره مقارنة مع محجر ماتيفو، في وقت لا نجد الشكاوى ضد ظروف الحجر في محجر رأس ماتيفو, ويرجع سبب ذلك إلى عدم وصول هذه الشكاوى إلى الحاكم العام[3]. وتراوحت رسوم وحقوق الحجر سنة 1905، إلى حوالي 14 فرنك لمواسم الحج التي عرفت انتشار الأوبئة، وثمانية فرنكات وثلاثين سنتيم لمواسم الحج العادية[4].

وكانت المحاجر الفرنسية في الشمال الإفريقي على النحو التالي: التوانسة في محجر زمبرة أو حلق الواد، المغاربة في محجر الموقادور (الصويرة)، والجزائريين في رأس ماتيفو كما ذكرنا.

أما في المشرق فكان يمر السوريون عبر محجر بيروت الذي كان يعتبر حسب بعض الشهادات الإقامة فيه نزهة[5] مقارنة مع المحاجر الأخرى.

ويمكننا القول أن نظام الحجر الصحي على ما يبدو إضافة إلى ما ذكرناه من كونه أهم وسيلة لتأطير ومراقبة تنقلات الحجاج، وإضافة إلى التدخل في سيادة الدولة العثمانية، كان يذر أموالا كبيرة للدول المالكة والمشرفة على المحاجر والتي لم تكن تعبأ إلا بجمع الرسوم, دون الالتفاف لصحة ونفسية الحاج وكرامته، بعدما كان يتعرض الحاج لشتى أنواع المرض في المحاجر نفسها، بسبب تجميع الحجاج المرضى والمعافين أحيانا في مساكن وخيام مشتركة، أما البعض فكان يهلك جوعا أو عطشا من قلة

---

[1]-AOM, Service sanitaire maritime quarantenaire 1905,16H86.
[2]-AOM, Au sujet de l’enterrement des pèlerins décédés a Matifou 1905,16H84.
[3]-Escande, op.cit. , P83.
[4]-Ibid, P105.
[5]-يغيم ريزفان,رحلة الضابط الروسي عبد العزيز دولتشين إلى مكة 1898-1899,دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ,بيروت, 1993, ص8.

الغذاء وسوء نوعيته، والبعض كان يرفض السماح له بمواصلة الرحلة مع باقي البعثة، وذلك لمجرد إصابته بأمراض غير معدية يمكن أن يتعافى منها بمجرد وصوله إلى بلده، ربما أحسن من أن تسوء حالته في فترة بقاءه في المحجر، وكم كانت معاناة أهل الحاج من انقطاع أخباره في المحجر وترقب وصوله بين الحين والأخر من دون جدوى, بعد وصول البعثة من دونه إلى أرض الوطن، فلا هو في عداد الموتى ولا في عداد الأحياء، ولذلك نجد الكثير من المراسلات في أرشيف ما وراء البحار، لتقصي أخبار الحجاج المرضى العالقين في محجر الطور.

إلا أنه مع تطور العلم وبفضل الاكتشافات الطبية وظهور اللقاحات الطبية الجديدة والفعالة، وكذلك سرعة التبادلات والانتقالات وضرورتها ودخول النقل الجوي في خدمة، ساهم كل ذلك في تدهور أهمية وقيمة وفعالية المحاجر، وبدأ ذلك بعد الحرب العالمية الأولى لينتهي العمل بشكل إجباري بنظام المحاجر في سنة 1940، لكن الظروف رغم ذلك بقيت مشددة على الحجاج الجزائريين رغم تقلص مدة المراقبة الطبية، كما ظل العمل بنظام الحجر بالنسبة للإصابات المتأكدة منها، فقد تم تسجيل حالات الحجر على سبعة عشر حاج جزائري كانوا على متن السفينة المصرية "مكة" واثنين آخرين كانوا على متن سفينة "كامبيين Compiègne"سنة 1953في محجر الطور، وسنة 1952 منعت إشاعات انتشار الطاعون آلاف الحجاج من دخول السعودية وأثروا البقاء في محجر بيروت، وفوتوا فرصة الحج رغم تعهدات شركات النقل الجوي الأمريكية بنقلهم إلى جدة قبل فوات أوان الحج[1].

لكن سوء المعاملة من طرف المصالح الصحية بمصر تواصل على ما يبدو حسب تقارير المحافظين الحكوميين الفرنسيين، ففي موسم الحج سنة 1950 اشتكى الحجاج من سوء المعاملة من طرف المصالح والتنديد بمظاهر الحراسة المسلحة، وحشر الحجاج في مخيم داخل مناطق مُسّيجة، بعدما تم الزج بهم في غرف ضيقة، تكدس فيها ثلاثين شخص من نساء ورجال وأطفال، مما ولد سخط الحجاج وهذا رغم تلقي الحجاج لمختلف اللقاحات الخاصة بالأمراض المعدية، والتي كان يشهد عليها بالدفتر الصحي الخاص بالحاج[2]، هذه الإجراءات كلها التي لم تكن تتطلب إلا ساعات من الزمن في

---

[1]-Echo d’Alger, 18 Fèv1953.
[2]-AOM, SLNA, Pèlerinage Alger la Mecque 1950 par avion ,81F839.

انتظار الحصول على الإذن بإقلاع السفينة، ولا يكون ذلك إلا باستصدار شهادة صحية، والتي لا تمنح إلا بعد دفع رسوم الحجر، والتي تدفعها شركة النقل البحرية لمديرية الصحة المصرية، وكان الأمر يتطلب في مرحلة الخمسينات يومين أو أكثر تظل فيها السفينة في حالة حجر[1]، ولذلك اشتكى المحافظ الحكومي"Durney"سنة 1954 من سوء معاملة الأطباء المصريين وعمليات تفتيش التعسفية للبحث عن مرضى أو مسافرين سريين[2]. كما انتقد المحافظ "Freychet"سنة 1953 سوء المعاملة كذلك والطريقة الاستفزازية بالشتم والسب حيث صرح المسؤول المفوض بمنح الإذن باجتياز قناة السويس "ممنوع على الجزائريين مهما كانت مراتبهم النزول إلى البر". بينما كان المصريون ينزلون ويصعدون بكل حرية[3]. هذه الظروف لم تكن تقارن مع ما كانت عليه الأمور في بيروت من ظروف حجر ألقت استحسان الحجاج، وتم إعفائهم حتى من الرسوم والحقوق وأحيانا كان يسمح للحجاج الراغبين في الدخول وزيارة مدن الشام في انتظارهم لموعد إقلاع السفينة التي كانت تقل الحجاج إلى مرسيليا، حتى وصل الأمر بالقائمين على محجر بيروت إنشاء مسجد وهذا أمام استحسان الحجاج لهذا الصنيع[4].

لكن سنة 1957 تم رسميا انتهاء العمل بنظام المحاجر، وأغلقت بشكل تام محاجر الطور وقمران، بعدما تعهدت الدولة السعودية بتحمل مسؤوليتها في حماية صحة الحجاج، وانتقل العمل بمصح مدينة جدة، وبذلك انتهى قرن من المراقبة الصحية للحجاج، حيث تأسست هذه المؤسسة الصحيةسنة 1953 تحت إشراف سعودي مع تعهد المنظمة الدولية للصحة بتوفير الكوادر والمعدات الطبية لهذه المؤسسة، وهكذا وبعدما كان الإشراف على الحج مسؤولية دولية، أصبحت السعودية تتحمل المسؤولية الكاملة على صحة الحجاج[5].

لكن على ما يبدو أبقت الإدارة الاستعمارية بعض المراقبة الصحية المخففة، وذلك بعد دخول الحجاج إلى الجزائر في المركز الصحي "جون بارتCentre Jean Bart"للتأكد بشكل جلي من الحالة

---

[1]-AOM, Rapport Marcoux 1950,81F839.
[2]-AOM, Rapport Durney 1954,81F841.
[3]-AOM, Rapport Freychet 1953,81F841.
[4]-AOM, Rapport pèlerinage 1928, 16H86.
[5]-Echos d’Alger, Une station de quarantaine fonctionnera à Djeddah, 18 Fév. 1953.

الصحية للحجاج بعد رحلة العودة في وقت انتهى العمل به بنظام المحاجر بشكل رسمي، وهذا بدون ذكر الحجر على السفينة في قاع البحر بعد وصول السفينة إلى الجزائر في انتظار التأكد من سلامة ركابها من كل عدوة ,لكن هذه الإجراءات مع الوقت لم تكن تأخذ وقتا طويلا.

المبحث الرابع: الوفيـــــــــــــات في الحج.

لقد ارتبطت رحلة الحج دائما بشتى المصاعب والأخطار والأمراض والأسقام ,بما أنها كانت تلك الرحلة العابرة للحدود وما يصاحب ذلك من مشاق وأهوال تبدأ منذ خروج الحاج من منزله .ورغم نبل المقصد إلا أنه يتعرض لمشاكل عدة من قطاع طرق إلى حوادث الطبيعية أثناء الطريق من الأمراض والأوبئة والمعارك والحروب في الدول العبور وذلك في رحلتي الذهاب والإياب، ولا غرابة في أن بعض الحجاج كان عند خروجه من بيته متوجها إلى الحج يقوم بطلب العفو من جميع الناس ويودعهم وداع مفارق، ومنهم من كان يبالغ في القصد فيطلق زوجاته ويقسم تريكته وذلك ليأسه من الرجوع، وذلك لأن مستوى الخطر كان جد مرتفع والتهديدات لا تكاد تنتهي في رحلتي الذهاب والإياب، وإن كان التهديد الأمني قد زال مع تطور الأوضاع السياسية في الحجاز وتطور وسائل النقل بعدما كان الحاج يضطر أحيانا إلى خوض معارك كبيرة ضد البدو قاطعي الطريق في الحجاز، ولكن التهديد الصحي لم يزل قط , فالحاج إلى يومنا هذا ما زال عرضة لتردي أوضاعه الصحية بفعل انتشار الأوبئة والأمراض، فرغم تطور الطب واللقاحات والأمصال، إلا أننا كل مرة نسمع بانتشار مرض فتاك أو فيروس جديد فأخر ما سمعنا به هو انتشار فيروس "الكورونا" رغم أن ضحاياه ليسوا بالعشرات لكن استطاع رغم ذلك من إهلاك بعض الأفراد، وبذلك يجعل الحاج عرضة للإصابة به، ومجرد ذلك الرهاب والخوف بحد ذاته مصدر قلق وإزعاج للحاج، رغم التسليم بالقدر والقبول بأمر الله، الذي يتحلى به المسلم بصفة عامة والحاج بصفة خاصة، فهذا الصحفي "لندرسLondres" الذي غطى حادثة آسيا السالفة الذكر سنة 1930 والذي راح ضحيتها حوالي 112 حاج في ظروف صعبة جدا، بعدما هلك الحجاج حرقا وغرقا والبعض التهمته القروش، حيث من بين الملاحظات التي

أدهشته أن الناجون كان حالاتهم النفسية مستقرة ,ولم تبدو عليهم لا إمارات التمرد أو السخط ولا حتى الصراخ والعويل. بل الاطمئنان والتسليم بالقدر بشكل أدهش الكاتب[1].

كذلك من مميزات هذه الرحلة وصاحبها أنه في حالة وفاة الحاج في أي مرحلة من مراحل الحج، فإنه لا يضمن الحصول على قبر ومكان للدفن يكون قارا ومعرفا، ففي رحلتي الذهاب بحرا فإما أن يرمى في البحر بعد إجراء مراسيم الدفن وفق الشرع والقانون بعد التكفين والتغسيل والصلاة عليه، وهذا في أحسن الأحوال أو يموت من جراء انتشار الأوبئة والأمراض فيدفن في قبور جماعية، أوفي أسوء الأحوال يغتاله البدو أو قطاع الطرق، ولا يعرف مصيره بعد ذلك، ولذلك فالحاج يعاني في رحلته من ذلك القلق والهدوء المشوب بالحذر والخوف من الموت غريبا, فإذا كان الأمر كذلك فخير الأرض التي يتمنى الحاج الموت فيها هي مكة وطيبة، لكن ذلك غير مضمون ويبقى مثواه الأخير مجهولا في البحر، في سيناء، في محجر الطور، في فيافي الحجاز وصحاريها ...، إلا أن ذكره إذا لم يرجع يبقى خالدا بين أهله وعشيرته مثله مثل الشهيد، ويعتبر في المخيال الجماعي شهيدا وقديسا حباه الله بموتة كان الكل يتمناها وهي الموت أثناء تأدية مناسك الحج، ويذهب البعض حتى اعتبار ذلك من أمارات قبول الله والتوفيق, حيث يموت مجردا من كل الذنوب والخطايا. فما زالت العامة تعتقد أن من يموت في مواسم الحج يغفر له ويدخل الجنة بلا حساب ويتمنى الكثيرين نهاية مثل هذه النهاية، وحتى تقبل الأمر بموت الحاج المنتظر رجوعه بفارغ الصبر يكون سهلا لأهله مقارنة مع من يموت في ظروف عادية.

إلا أن ذلك لا يمكن أن يدعنا نعتقد أن لدى الحاج تلك النفسية المريضة الراغبة في الموت والاندثار , وحتى وإن كان ذلك في أقدس بقعة، فحرصه على الحياة والأخذ بالأسباب كبيرا جدا، حيث نجد في زاد الحاج جميع الأدوية والعطور والأعشاب للتصدي لجميع الأسقام، إضافة إلى حمله لبعض الأسلحة الحربية عندما كان يسمح القانون بذلك أو الأسلحة البيضاء للدفاع عن نفسه، ورد اعتداء كل من تسول له نفسه بذلك.

---

[1]-Londres Albert, L'incendie de l'Asia, le petit parisien, 24Mai1930.

ولقد وقعت بعض الحالات في بداية القرن التاسع عشر حيث تعرض الحجاج للهجوم قبائل البدو ودخلوا معهم في معارك مات فيها قتلى من الطرفين، هذا إن دل على شيء دل على رغبة الحاج في الحياة والاستمرار، وخاصة وأن الحاج يكون في غاية الشوق لرؤية بيت الله الحرام وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، لكن بمجرد انتهاء المناسك والزيارة إلى المدينة، يكون في غاية الشوق لأهله وذويه ويدعو الله في كل حين أن يصل إلى بيته سالما معافى وفي أسرع وقت وأحسن ظروف.

لكن قد تتعدد الأسباب للحاج والموت واحد، فالحاج في هذه الفترة المدروسة كان عرضة لمخاطر عديدة من أوبئة وأمراض وحوادث أثناء الطريق كحوادث وسائل النقل، كالحادث الذي وقع في 5 مارس 1874 إثر اصطدام السفينة البريطانية "Laconia"بالسفينة"La Goulette"هلك على إثر ذلك من 120 إلى 150 حاج من بينهم 105 حجاج جزائريين لتتواصل محن الحجاج الجزائريين مع شركات النقل البحري حيث قامت السفينة البريطانية"Inventy" برمي جثث حجاج جزائريين بعدما تم اكتشاف أربع حالات مرض الجذري ويحتمل أن يكون القائد السفينة قد أمر بتسميمهم ورميهم في البحر بعدما خاف من انتشار الوباء في السفينة، والتحريات أثبتت أن عدد المرضى كان أكثر من ذلك بحوالي 18 حالة وفاة[1]، وكذلك أدى غرق السفينة الكسندر الثالثAlexandreIIIفي العاشر مارس من سنة 1902 بالباخرة الانجليزية"Cheneb"، والتي غرقت في وقت قياسي, إضافة إلى الحادث الشهير على الإطلاق في تاريخ نقل الحجاج ألا وهو ما حدث في سنة 1930 بعد احتراق السفينة "آسيا" وهلاك 112 الحاج حرقا أو غرقا، هذه كلها حالات شاهدة على الظروف النقل الصعبة التي يضطر الحاج إلى الركوب فيها مسيرا لا مخير.

لكن عدد وفيات الحجاج بسبب حوادث وسائل النقل لا تكاد تذكر حتى مع حالات الوفيات بسبب الأوبئة والأمراض، فوباء سنة 1865 بعدما انتشر الكوليرا تسبب في هلاك ألاف الحجاج، ثم تنقل الوباء لمناطق عدة في الشرق الأوسط والبحر المتوسط إلى أوروبا، وأدت كثرة الوفيات بالدول العظمى لعقد مؤتمرا استثنائيا في القسطنطينية، لوقف هذا التهديد والخطر، وتوالت بعدها موجات الوباء بشكل خفيف أحيانا، إلا أن موسم الحج لسنة 1893 كان مروعا بشكل كبير بعدما هلك 40

[1]-Escande, op.cit., P112.

بالمائة من أعضاء البعثة الجزائرية التونسية المشتركة البالغ عددها حوالي خمسة عشر ألف[1]، حيث أصيب كل حاج من أصل ستة بالوباء[2],في موسم توفي فيه حوالي 35 ألف حاج من أصل 400.000 حجوا ذلك العام[3]، وإثر ذلك اتخذت الحكومة العامة تدابير للوقاية من ذلك جاء بها قانون 10 ديسمبر 1894، الذي نص على التعامل مع المرض وحالات الوفاة على ظهر السفينة طبقا للمادة السادسة والثمانين من القانون المدني، بعدما يتم جرد كل أغراض المتوفى، ويصادق عليها الطبيب وقائد السفينة لكي يتم ردها للورثة أو ذوي الحقوق، وأثناء تصفحي للأرشيف الخاص بالحج في أرشيف ما وراء البحار وجدت مئات طلبات الخاصة بطلب استرجاع ودائع وأغراض الحاج المتوفى العينية والنقدية، ومبلغ الضمان الذي كانت تفرضه الإدارة الاستعمارية.

وبعدما يتم تسجيل حالة وفاة على ظهر السفينة في رحلتي الذهاب أو الإياب، يتم عرض الجثة في أجواء يغلب عليها طابع الاحترام بعدما يكفن الميت في كفن أبيض معد لذلك ويصلى عليه في أجواء يسودها الحزن ثم تربط الجثة المسجاة على لوح خشبي بكرات من الحديد الصلب وزنها من 20 إلى 25 كلغ ثم تقذف في الماء[4].

كانت حالات التخلص من جثة الحاج المتوفى على ظهر السفينة إجراء عاديا وفق القانون بغض النظر عن أسباب الوفاة طبيعية كانت أو جراء إصابته بالوباء، وذلك لمنع انتشار الوباء على ظهر السفينة، كما نصت على ذلك المادة السادسة والعشرين من قانون 10 ديسمبر 1894[5]، لكن القانون كان يمنع رمي الجثث أثناء عبور قناة السويس[6] ,رغم ذلك يشهد الطبيب " Firmin Duguet"أن من 19 ماي إلى 11 جوان 1929، مرت عشرة سفن تحمل 15 ألف حاج مصري، وادعت أنها لا تحمل الوباء، بينما تأكد بعد ذلك رميهم في البحر بمئات الجثث وهذا العمل الإجرامي في عدم التبليغ كلف غاليا بعد انتشار الوباء بشكل عام في مصر، حيث قتل في ظرف

---

[1]-Chantre Luc, Pèlerinage sous la troisième république, Revue Cahiers de la méditerranée, N°78,2009, P2.
[2]-Duguet, op.cit., P5.
[3]-Boyer Pierre, op.cit., P291.
[4]-Anonyme, D'Alger a la Mecque, la Savoie quitte Alger avec 500 pèlerins, Revue Illustration Algérienne Tunisienne et Marocaine, N°7 ,12 Janvier 1907.
[5]-Règlement 10 Déc. 1894.
[6]-Carbonell, op.cit., P205.

ثلاثة أشهر حوالي ستين ألف[1] ويشهد بن شريف في رحلته أنه تم رمي جثتين في البحر لحجاج توفوا أثناء السفر بعد توقف السفينة في بورسعيد، وأردف قائلا أن الكل يستفيد من الحاج حتى القروش في البحر[2]، وهذا الوصف يوضح أن الرمي الجثث كان بشكل غير قانوني وغير مطابق للمواصفات التي ينص عليها القانون، فمراسيم الإغراق كانت تتم بعد توقف السفينة وبعد تحية قائد وطاقم السفينة، وذلك بعد عرض الميت مسجى في كفنه فوق خشبته ويربط بثقل من حديد ويقوم الإمام والحجاج بالصلاة الجنازة عن روح الحاج المتوفى، وينصرف الجميع في أجواء من التضرع والدعاء والحزن[3].

ولكن تطورت الأمور بعد ذلك وأصبح بعض الحجاج المتوفين يحصلون عن بعض الاستثناءات وذلك بطلب من ذويهم يتم حفظ الجثة في توابيت مخصصة لذلك تضمن عدم انتقال العدوى

« La mise en bière" بذل الإغراق الفوري، بعدما ولدت إجراءات الإغراق حالة من الرفض لذي بعض الجزائريين واصفين إياها بالمتعارضة مع الدين الإسلامي، حتى وصل بالبعض إلى محاولتهم الاعتراض بالقوة في حادثة جرت سنة 1939، بعدما رفض أفراد من طاقم السفينة إجراءات الإغراق، رغم عدم التزامهم بالدين وإدمانهم على المسكرات كما جاء في تقرير المحافظ الحكومي لموسم الحج سنة 1939[4]، "ايبودEboud"، وفي موسم حج سنة 1947 في رحلة العودة توفيا حاجين من بينهم "الأغا أمزيان" ولم يتم تغسيلهما وتكفينهما وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ووقع خلاف بين المفتي العاصمي الذي اتهم بالسلبية وبين الطبيب الجزائري "لحتيحت"هذه الحادثة ولدت سخطا كبيرا بعد انتشار الخبر في الجزائر، حيث قامت مظاهرات ضد المفتي العاصمي في جامع "لابيشري La pêcherie" [5].لتتكرر الحادثة مرة أخرى سنة 1952 بعد وفاة ثمانية حجاج على ظهر السفينة Athos II حيث مراسيم الغسل لم تكن بالشكل المطلوب فولدت استنكار الحجاج.

---

[1]-Duguet, op.cit., P104.
[2]-Benchérif Ahmed, op.cit,.p191.
[3]-AOM, Rapport Durney 1954,81F841.
[4]-AOM, Rapport Eboud 1939,16H86.
[5]-AOM, SLNA, Renseignement pèlerinage 1947,4I77.

حادثة آخرى أضطر معها المحافظ الحكومي على ظهر السفينة التدخل رسميا لمنع إغراق الجثة، كما حدث مع حاج من شلف، وتم انتظار حتى أول إنزال في عنابة حيث تم إخطار ذويه وسلمت الجثة بحضور المفتي ورئيس الجمعية الدينية وكان ذلك سنة 1952[1].

إن حالات الوفاة التي كان يتعرض لها الحاج لم تكن فقط في رحلتي الذهاب والإياب على ظهر السفينة، بل أبرز وأكثر حالات الوفاة تكون أثناء إقامة الحجاج في الحجاز، لأسباب عدة أولها الأمراض والأوبئة كما ذكرنا سابقا، التي كانت المسؤول الأول عن هلاك أكبر قدر من الحجاج، خاصة في العشريات الأولى من مرحلة تنظيم الإدارة الاستعمارية لشؤون الحج، ولم يخف ذلك الا بعد الحرب العالمية الثانية بعد تطور الطب الحديث وظهور الأمصال واللقاحات والأدوية المضادة للأمراض المعدية، في وقت انتهى فيه العمل بالمحاجر وتدابير الحجر، هذه المحاجر التي كان يموت فيها بعض الحجاج بعد التأكد من إصابتهم بالمرض، وعدم السماح لهم بإتمام الرحلة مع بقية البعثة، حتى يتم التأكد من شفائهم، لكن سوء المعاملة هناك كان على ما يبدو أكثر ضررا من المرض بنفسه حيث يشهد الآغا بن شريف في رحلته أن أغلب المتوفين في محجر الطور ماتوا جوعا أو بسبب سوء التغذية[2]، وتم التصريح على أنهم حاملين لوباء، وأكبر المآسي أن الحاج في المحجر كان يدفع ثمن تكاليف دفنه بحوالي 32 فرنك[3]، هذا بدون ذكر حالات أخرى للوفاة لأسباب أحيانا قد تكون تافهة، فالبعض ماتوا بسبب الزحام والفوضى والتدافع حيث تحكي لنا التقارير أنه في سنة 1954 توفي حاج من مستغانم يسمى "بن برنو" مات غرقا بعدما دفعه أحد الجنود السعوديين في الماء، وآخرين قتلوا رفسا في منى بسبب كثرة الزحام، وفي هذه السنة توفي محمد العشعاشي التاجر الثري وأحد وجهاء تلمسان وكان قد حج مرات عديدة للحج وللتجارة[4].

هذا إلى جانب الحجاج القتلى جراء اعتداءات الأعراب، الذي لم تتوقف بشكل كلي حتى مجيء عبد العزيز آل سعود إلى الحكم وتأمينه لطرق الحجاج، حيث تهول التقارير والأدبيات الأوروبية من اعتداءات الأعراب التي كانت موجودة في حالات لا نضنها أنها كانت القاعدة بل الاستثناء في

[1]-AOM, Pèlerinage 1952,81F841.
[2]-Benchérif, op.cit., P192.
[3]-Belhamissi Moulay, op.cit.
[4]-AOM, Rapport de pèlerinage a la Mecque 1954,81F647.

حالات الخصومة بينها وبين سلطة الحجاز الحاكمة، وكان يدفع ثمن ذلك دائما الحاج الذي كان يغتال بدم بارد وتنهب أمواله، وحتى تم تسجيل بعض حالات الاسترقاق وتحويل الحاج إلى عبيد في بعض الحالات التي تظنها معزولة، فبعض هذه الروايات الأوربية تريد تصوير صورة قاتمة مظلمة عن الحجاز باعتبار تلك القبائل العربية كانت تسترزق من نهب والاعتداء على قوافل الحجاج والترويج للمقولة التالية على لسان البدو

"Nous ne semons ni blé ،ni mil notre récolte est le pèlerin"[1] .

وهذا بدون الكلام عن حالات الاختفاء والفقدان التي كان يصعب التأكد منها خاصة في حالات ظهور الوباء، بعد كانت تتم إجراءات الدفن الجماعي، رغم التزامات المطوف بوجوب تجهيز الميت للدفن والصلاة عليه وإخطار السلطات الوصية، وتسليم جميع أغراض الحاج للقنصلية الفرنسية التي تسلمها بدورها لورثته، لكن هذا الإجراء كان في الظروف الوفاة العادية، لتتطور الأمور ويتم فرض على المطوف كتابة تقرير بوفاة الحاج يشهد بتاريخ وبسبب الوفاة، ويشهد على ذلك رفقاء الحاج وبعض المعارف والبعض الآخر يؤكد أن الحجاج دفنوا في مقابر جماعية بدون أدنى شروط[2].

وكان ذوي الحجاج المتوفى يجدون صعوبات جمة في الحصول على شهادة الوفاة، وذلك للإجراءات القانونية الخاصة بالمتوفى لتقسيم تركته والحصول على أغراضه، وكذلك استرجاع الضمان الذي كان مبلغا معتبرا حوالي من 1000 إلى 5000 فرنك حسب تطور هذا الضمان مع الوقت، وكان هذا الإجراء يتطلب شهادة وفاة من ذوي الحاج لم يكونوا قادرين على توفيرها في الظروف العادية ووجب الاتصال بقنصلية فرنسا بجدة، وهذا في ظل تلكؤ سلطات الحجاز في استصدار هذه الشهادة[3]. مما كان يولد غضب الجزائريين الذين وقعوا بين نارين نار الإدارة الاستعمارية، ونار سلطات الحجاز ,وبين هذا وذلك ضاعت مصالحهم.

وفي هذه الدراسة حاولت جمع بيانات وإحصاءات حول عدد الجزائريين المتوفين في مواسم الحج، لكنني لم أجد ما يشفي غليلي إلا بعض النتوف والإشارات والتلميحات، وبعض الأرقام الغير

---

[1]-Duguet, op.cit., P52.
[2]-AOM, Rapport 1952,81F840.
[3]-AOM, Rapport de pèlerinage 1936,16H92.

صحيحة جزما ولا يمكن الاعتماد عليها بأي حال من الأحوال لأسباب عدة، لأنها تقارير لمحافظي الحكومة المرافقين للبعثة الحجاج، والذين كانوا على علم فقط بعدد الحجاج المتوفين الذين سافروا معهم في نفس السفينة، وأحيانا كان ذلك الجرد يتم بعد حساب عدد الركاب في رحلتي الذهاب والإياب، وجمع شهادات لزملائهم تثبت حالة الوفاة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون دائما صحيحا، بسبب بعض الشهادات التي قد تكون غير صحيحة بهدف التعمية على بعض الحجاج الذي يرغبون في الإقامة في جوار الله ورسوله، كذلك هذه التقارير تذكر ركاب السفينة الواحدة بينما في بعض المواسم وصل عدد السفن الحاملة للركاب الجزائيين حوالي خمسة سفن بعض منها لم يكن بالضرورة برفقة محافظي الحكومة، ولا يمكن أن تصدر عنه إلا تقارير قائد السفينة، الذي لا يمكن الثقة في أصحابها لأسباب كنا قد رأيناها، فحالات عدد الوفيات والتخلص من الجثث بشكل غير قانوني كانت السمة البارزة لبعض السفن الأجنبية بالخصوص وخاصة زمن انتشار الوباء.

كذلك لا يمكننا البتة التأكد من العدد الصحيح للمتوفين إلا إذا أخذنا بالاعتبار إجمالي عدد الحجاج الجزائريين سواء من ذهبوا مع البعثة أو من خرجوا بشكل سري وهذا يتعذر إحصاءه وجرده، لعدم إلمامنا بمعلومات حول عدد هؤلاء الحجاج السريين.

لكن هذه الأرقام تقريبية لعدد السنوات التي توفرت لدينا والتي لا تعكس بالضرورة الحقيقة وتبقى خالية من أعداد الوفيات في صفوف الحجاج السريين، التي قد تتبعتها من التقارير الرسمية وكل رقم على حدى وتعذر ذكر كل التقارير لكثرتها.

1893- 1500 حالة وفاة من حجاج جزائريين وتوانسة.

1906/1905 – 22 حالة وفاة

1913-88 حالة وفاة

1914-21 حالة وفاة

1928-68 حالة وفاة

1929-136 حالة وفاة

1932-12 حالة وفاة

1936-8 وفيات

1937-10 وفيات

1947-7 حالات فقط

1950-40 حالة وفاة

1951-97 حالة وفاة

1952-15 حالة وفاة

1953-32 حالة وفاة

1954-20 حالة وفاة

1955-58 حالة وفاة

1960-4 حالات فقط

1961-15 حالة وفات

الفصل الخامس: البعثات الصحية

لقد ظل الهاجس الصحي وخوف انتقال العدوى والوباء القادم من الشرق مع قوافل الحجاج الشغل الشاغل للإدارة الاستعمارية، ولذلك ظلت تتذرع دائما بالأوضاع الصحية لمنع تنظيم رحلة الحج بالحق وبالباطل، لكن هذا الخطر كان حقيقيا وواقعا موجودا، ومن أجل ذلك قررت الإدارة

الاستعمارية وجوب التأطير الصحي للبعثة الجزائرية إلى الحج، بعدما أدركت بوجوب تخصيص مع بعثة الحجاج بعثة صحية مكونة من ممرضين وأطباء وممرضات وقابلات، بأعداد سوف تقل أو تكثر مع الوقت بموجب قرارات وقوانين محددة، وهذا بدون ذكر الأطباء المرافقين للحجاج على ظهر السفينة الذين لم يكن لهم الحق في مرافقة البعثة في الحجاز ويكمن دورهم في إسعاف والكشف عن المرضى ولكن في رحلتي الذهاب والإياب فقط.

ولقد بدأ الاهتمام الفرنسي بالأوضاع الصحية في المشرق على ما يبدو ومبكرا بعدما وضعت فرنسا منذ سنة 1848 أطباء مراقبين في عواصم الشرق الكبرى، تمثل دورها في إعداد تقارير حول الحالة الصحية في تلك المناطق، وأحوال القوافل وحركتها، والنقل البحري، وذلك في كل من القسطنطينية بيروت، دمشق، الإسكندرية، القاهرة، السويس، طهران، أزمير[1]. في وقت لم تهمل فيه بريطانيا كقوة عظمى الاعتناء بشؤون الحج، عبر تخصيص طبيب مسلم يرافق البعثة الهندية ابتداءً من سنة 1882م، وعملت فرنسا بالمثل سنة 1890 حيث تم تعيين طبيب من "الأهالي"، يرافق الحجاج إلى البقاع المقدسة[2]، كما أرسلت الدكتور "مرسلي" وهو أول طبيب جزائري حسب ما علمنا إلى المشرق في مهمة لتقصي الحقائق عن الظروف الصحية.

وجرى مباشرة بعدها تحديد مهام الطبيب المرافق للبعثة، والتحذير من التخاذل في أدائها مهما كانت الاعتبارات، ففي رسالة للحاكم العام بتاريخ 27 ديسمبر 1892 نصت على أن الطبيب المرافق للحجاج "يجب أن يعلم أنه سوف لن يذهب لأداء واجب "ديني" أو رحلة استجمام، بل يتمثل دوره في إخطار القنصلية " الفرنسية في جدة" حول الوضع الصحي، وعدد الموتى وهوياتهم وماذا أتركوا بعدهم، من متاع، وأموال، ...الخ[3].

هذه المراسلة تبين أن بعض الأطباء الجزائريين كانوا ينتهزون فرصة الذهاب مع البعثة الرسمية، لأداء مناسك الحج، وربما البعض كان يهمل أداء واجباته المهنية، وبذلك سوف يحرم القانون على البعثة الطبية أن تقوم بواجباتها الدينية حتى مع قدرتها التوفيق بين هذه الواجبات والواجبات الدينية،

[1]-Duguet , op.cit. ,P99.
[2]-Chiffoleau, op .cit, P141.
[3]-Moulay Belhamissi, op.cit.

ولقد وجدت في كثير من التقارير محافظي الحكومة ملاحظات دقيقة حول تقييم دور البعثة الطبية، والإشارة إلى من أساء ومن أحسن، حيث أن بعض التقارير كانت تشير لتفاني الفريق الطبي في معالجة المرضى وفي كل حين ووقت مهما كانت الظروف، في حين أشارت تقارير أخرى إلى احتجاب بعض كوادر الطاقم الطبي عن الحجاج، أو اختفائها بمجرد الوصول إلى الحجاز وعدم ظهورها حتى وقت العودة، ولذلك جاءت هذه الرسالة مبكرة لتحديد مهام البعثة الصحية لقطع الطريق أمام بعض الانتهازيين ممن أرادوا الاستفادة من فرصة الابتعاث لتحقيق أغراض ليس بالضرورة واجبات دينية كما سنبين لاحقا، في وقت كثرت فيه طلبات الأطباء الجزائريين لكي يتم اعتمادهم كأطباء مرافقين للبعثة.

إن هذه المهمة كانت محفوفة بالمخاطر وذلك خوفا من تعرض الأطباء كغيرهم من الحجاج لمختلف الأمراض والأوبئة واحتمالات العدوى، سواء كان ذلك في الحجاز، أو في رحلتي الذهاب والإياب، وبالخصوص في المحاجر أثناء الحجر الصحي القانوني على الحجاج للتأكد من عدم إصابتهم بالعدوى، فالدكتور "زيدان" تعرض لإصابة خطيرة أثناء أداء وظائفه، كما أصيب الدكتور "بن زهرة"، المرافق للبعثة الجزائرية لموسم الحج لسنة 1893[1]، هذه السنة التي عرفت أعلى نسبة الوفيات في صفوف الحجاج بعد الوباء سنة 1865، لكن شفي بعد ذلك وعاد مع البعثة، ووصل الحد بخطورة هذه المهمة النبيلة إلى وفاة الدكتور اليوناني "زكرياديس" بعدما أصيب بوباء التفوئيد[2],وكان هو الطبيب المسؤول في محجر الطور.

ويبدو أن التشديد على الدور المهني البحث للطبيب عبر منعه من أداء واجباته الدينية، أدى بالإدارة الاستعمارية على منعه لمرافقة الحجاج إلى الحرمين الشريفين، وإلزامه بالبقاء في مدينة جدة بعد النزول مباشرة، لكن ذلك كان يحرم الحجاج من العناية الصحية والرعاية الطبية في أصعب الظروف أثناء تأدية المناسك، وما يصاحب ذلك من إصابات بالمرض والعدوى، أو حوادث كثيرة قد يتعرض لها الحاج، وقد لا تكون تحتاج إلى جهد كبير، لكن إذا أهملت قد تؤدي إلى وفاة الحجاج في أماكن

---

[1]-Boyer Pierre, op.cit. , P291.
[2]-Chiffoleau, Entre initiation au jeu international, pouvoir colonial et mémoire nationale : le Conseil Sanitaire d'Alexandrie, 1865-1938, IN Revue Egypte Monde Arabe, N°4, 2007, P7.

تشكل فيها ضربة شمس لوحدها عامل مرضي يهدد لوحده حياة الحجاج، حيث كان سببا في وفيات الحجاج بمعدل واحد بالمائة من حالات الوفيات، كما حدث ذلك سنة 1929[1]. أو بعض الحوادث التي قد تحتاج إلى جراحات في عين المكان وبشكل مستعجل ولذلك أوصت اجتماع اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية CIAM إلى وجوب مرافقة الطبيب المسلم لبعثة الحجاج إلى مكة وعدم الاكتفاء بالبقاء في جدة كما كان عليه الأمر سابقا[2].

وكان الطبيب المرافق للبعثة في البداية بما أنه لم يكن ينتقل إلى الحرمين وينتظر رحلة العودة في جدة، يتقاضى أجرته وأتعابه من الشركة الناقلة، بعدما رفضت الحكومة العامة التكلف بأعباء أجرته وأتعابه بسبب الفراغ القانوني الذي لم يوضح في البداية هذا الأمر، وبذلك تم اشتراط على شركات النقل تحمل هذه الأعباء على أن يكون الطبيب متحصل على دبلوم طبيب الصحة البحرية"Diplôme de médecine sanitaire maritime"، وأن يكون قد مارس مهنة الطب في الجزائر على الأقل أربعة سنوات، ووجب أن يثبت كذلك تحصله على دخل قار، وجاء هذا الشرط الأخير لمنع التأثير على الطبيب من طرف الشركات الناقلة صاحبة الامتياز, التي كانت توظف أطباء معوزين ولذلك يسهل التأثير عليهم[3]، ومن أجل ذلك تعددت اتهامات شركات النقل البحري لهؤلاء الأطباء بالتحيز للإدارة الاستعمارية في كتابة تقاريرهم، التي كانت في كثير من الأحيان لا تعجب هذه الشركات ,والتي لم تكن تحترم شروط النظافة والتزامات المذكورة في دفتر الشروط الملزمة بتمتع السفن باللوازم الضرورية لصحة الركاب، في وقت غابت فيه العيادات والأدوية، وشح المياه في بعض السفن، ووصل الأمر ببعض أنها كانت تقلع في رحلة الذهاب بدون وجود أي الطبيب على متنها خاصة السفن الأجنبية قبل فرض قانون احتكار نقل الحجاج من طرف شركات الفرنسية، وكان دور الأطباء على ظهر السفينة مراقبة إجراءات تعقيم وتطهير السفينة، وإجراء الفحوصات الطبية المجانية على الحجاج، ولهم صلاحيات مراقبة كل قطاعات السفينة، من مراقد الحجاج ودورات المياه والحمامات حتى نوعية المياه المستعملة، سواء كانت مياه الشرب أو مياه الوضوء والاغتسال، والتأكيد كذلك من

---

[1]-Escande, op.cit. , P32.
[2]-AOM, CIAM, Procès verbale de la réunion de Novembre 1928,16H92.
[3]-Escande, op.cit. , P130.

نوعية الغذاء إذا كان مطابقا لمواصفات دفتر الشروط أم لا، وطالما اشتكى الحجاج من رداءة الغذاء وقلته وندرة الماء وشحه.

لقد كان بعض الأطباء يخالفون القانون ويتقاضون أجرة مقابل الفحوص الطبية والخدمات الصحية التي كانوا يقدمونها، والذين أودعت الكثير من الشكاوى ضدهم سواء من طرف المحافظ الحكومي أو الحجاج أنفسهم، وكانت الإدارة تتدخل لإجبارهم على تعويض ما أخذوه على عملهم الذي كان من المفترض أن يكون مجانا[1]، وهذه التصرفات الانتهازية تكررت لمرات عدة، ففي موسم الحج لسنة 1917، قام بعض الممرضين المرافقين للبعثة بابتزاز الحجاج مستغلين جهلهم وأميتهم وبعدما تكلفوا بمهمة بعث رسائل وودائع الحجاج لكنه طلبوا مقابلا للخدمة التي لم تكن تدخل في صلاحياتهم حق طوابع البريد 0.50 فرنك، في وقت كانت قيمة طابع البريد لا تتعدى 0.25، فتدخل المحافظ الحكومي "مازيير" وأوقف هذا الاستغلال، كما اتهم بعض هؤلاء الانتهازيين ببيع الكحول الطبي لبعض الحجاج[2].

كما أن هؤلاء الأطباء لم يكونوا محل رضا من طرف شركات النقل البحري, التي كانت تتهمهم بتغليب مصلحة الحجاج على حساب شركات النقل، مما أدى إلى إصدار الحكومة العامة لقرار سنة 1930، وذلك بخلق منصب طبيب رئيس المصلحة الطبية على ظهر السفينة، وذلك لإدارة الكادر الطبي في السفينة، والسهر على احترام القوانين الصحة العمومية، وكما وضعه قانون 1931 تحت إمرة محافظ الحكومة المرافق للحجاج[3].

أما الطبيب "الجزائري المسلم" المساعد المبتعث، فلم نجد له إثر إلا في تشريع سنة 1894،لكن تأكد وجوده عدة مرات وخاصة أنه كان موضع ثقة من الحجاج، أكثر من الطبيب الأوروبي، وكان يتقاضى أجره من ميزانية الحكومة العامة وليس من شركات النقل، إلا أن منصب الطبيب الجزائري ألغي ابتداء من سنة 1905،وبقيت البعثة الطبية أوربية بحثة، وهذا ما حرم البعثة الجزائرية إلى الحج من

---

[1]-Escande, op.cit. , P131.
[2]-Belhamissi, op.cit.
[3]-Escande, op.cit. , P131.

التأطير الطبي والصحي طول هذه الفترة حتى سنة 1929، بحكم أن الطبيب الأوربي لم يكن يسمح له بمرافقة الحجاج إلى الحرمين وانتظار رحلة العودة في جدة، فبعد تأسيس جمعية حبوس الحرمين سنة 1920 ثم تعيين أطباء جزائريين أو تونسيين بقرار من الحاكم العام في الجزائر أو باي تونس، لمرافقة الحجاج في رحلتهم ذهابا وإيابا، وأثناء إقامتهم في الحرمين. لكن ظل هذا القرار بدون تنفيذ بسبب الاختلاف حول الجهة المخولة بصرف أجور هؤلاء الأطباء، ووجب انتظار قانون 1929، ليحل المشكلة، كما حدد قانون 10 فيفري 1930 عددهم، بحوالي طبيب جزائري لكل 100 حاج على أن يكون الكشف عن الحجاج المرضى وإجراء العمليات الجراحية إذا تحتم ذلك بشكل مجاني كما أوصى قرار 15 جويلية 1937 على أن يكون الطبيب الجزائري المبتعث بصحة جيدة ويتجاوز الخمسين سنة[1].

أما فيما يخص تقنيي الصحة والممرضين فقد نص قرار 21 سبتمبر 1908 على ابتعاث ممرضين مع البعثة الطبية مساعدين للأطباء، لكن تبث في التجارب الأولى عدم نجاعة هؤلاء وقلة ظهورهم، وبذلك تم إلغاء هذا المنصب ووجب انتظار سنة 1929، حيث تم تعيين ممرضين ضمن البعثة الطبية, لكن يشترط أن يكون الممرض الجزائري مسلم وذلك بمعدل ممرض واحد لكل 200 حاج، كما جاء في قرار سنة 1931.

وفي هذه الفترة وعكس الفترة السابقة أشادت التقارير الحكومية بدور هؤلاء الممرضين الجزائريين وتفانيهم في مساعدة نظراءهم الأطباء والسهر على راحة الحجاج، كما أثنت هذه التقارير كذلك على كفاءة الطبيب الجزائري المرافق للحاج، والذي يكون قد تفوق على نظرائه من الأطباء الأوربيين والمشارقة[2].

لكن رغم ذلك ظلت البعثة الطبية تعاني من مشاكل التعامل مع النساء لاعتبارات عدة، بحكم أن بعض الرجال لم يكن يسمح للأطباء جزائريين كانوا أو أوربيين بالكشف على نسائهم، مهما كانت الظروف وبحكم كذلك أن بعض النساء كانت تعاني من أمراض خاصة بالنساء والبعض منهن

---

[1]-Escande, op.cit. , P134.
[2]-Ibid, P135.

كن في فترة الحمل، وبذلك تقرر في 25 فبراير 1931 أن يرافق البعثة ممرضات من أجل معالجة النساء، ولكن ذلك لم يحل المشكل، بما أن هؤلاء الممرضات كانوا كلهن أوربيات وكان بعض الحجاج يعارضون أن يكشفن هؤلاء الممرضات الأوربيات على زوجاتهم، ويفضلوا إذا اقتضت الضرورة الطبيب الجزائري، وبالتالي أكدت التقارير أن عمل هؤلاء كان غير مجدي وكأنهم كانوا في رحلة إستجمام في البحر المتوسط. كما حدث مع الممرضة الأوربية " رودريكيزRodriguez". التي رافقت البعثة الطبية عدة مرات، والمشكلة أن هؤلاء الممرضات كن لا يستطعن مرافقة النساء الجزائريات في الحرمين ولذلك سيتم إلغاء هذا المنصب في سنة 1937[1].

ويبدو أن ذلك جاء بعد موسم سنة 1936 وما حدث مع البعثة الطبية من شكوى ضد ممرضة جزائرية المدعوة الآنسة "توشا زهرة"، وهي قابلة من قسنطينة، والتي وصفت بالمتحررة وغير محتشمة مما سبب لها الكثير من الملاحظات سواء في السفينة من قبل الحجاج، أو حتى في الحجاز بعدما اعترض "الحاج حمدي" ممثل المصالح الفرنسية في الحجاز من أدائها، خاصة بعدما لم تسمح لها هيئتها بمرافقة الحجاج في الحرمين، وقد قام "الحاج حمدي" بالتدخل مباشرة لدى مسؤولها الدكتور "الهادي" ودعاها إلى التخلق بأداب المسلمين وبلبس الحجاب ,كما دعى لاعتماد ممرضة فرنسية كما كان معمولا به في السابق، والتي كانت مهامها تقتصر على مرافقة الحجاج في رحلتي الذهاب والإياب فقط[2].

ويبدو أن في هذه السنة كثرت الفضائح ضد الكادر الطبي حيث اتهم رئيس البعثة الطبية بمحاولة إعانة أخيه على الركوب إلى السفينة والسفر مع البعثة بطريقة غير شرعية، لكن السلطات تفطنت للأمر وأنزلته عنوة في ميناء عنابة[3]، كما أن الممرضة الجزائرية السابقة الذكر أثار تعيينها حتى قبل ذهابها استهجان الكثيرين بحكم أنها تعمل ممرضة لدى الدكتور "بن جلول" ورأوا في هذا التعيين محاولة للتوظيف السياسي من طرف الدكتور مستغلا فرصة الحج للدعاية السياسية[4]، وذلك إضافة للطابع التحرري للبعض منهن، رغم أن البيئة الحجازية غير ملائمة لهذه التصرفات.

---

[1]-Escande, op.cit. , P140.
[2]-AOM, Rapport Hadj Hamdi 1936,16H97.
[3]-AOM, Rapport de pèlerinage a la Mecque 1936,16H97.
[4]-AOM, Renseignement 1936,16H97.

إلا أننا هذه الحادثة التي تمثل استثناءً لا يمكن أن تشكل صورة نمطية على الممرضات وأدائهن المتفاني في الحج، ففي موسم سنة 1918 وفي رحلة مكونة من أعيان سافروا ذلك العام على متن سفينة حربية في الحج لتمثيل الجزائر في مهمة كانت سياسية أكثر منها دينية، وذلك في ظرفية الحربية العالمية الأولى، وبعدما اعتذر الكثير من الأعيان عن المشاركة في هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر، بعدما راجت إشاعات عن احتمال استهداف البوارج والغواصات الألمانية لسفن دول الوفاق، إلا أن الوفد الجزائري كان مكونا من سيدة نبيلة وافقت على الذهاب مع البعثة كان اسمها السيدة "حمادو". وهي قابلة قامت بمهمات طبية لفائدة بعض العوائل الكبيرة في جدة، واستقبلتها زوجة الأمير وأخته الشريفة، وتم استفسارها حول وضع المرأة الجزائرية تحت الحكم الفرنسي، وكانت إجاباتها مثمنة للدور الفرنسي في تحسين ظروف المرأة الجزائرية، لكن السيدة حمادو بدورها انتقدت من طرف بعض أعضاء البعثة بسبب أفكارها.[1]

ولقد أثنى الطبيب "Cazzonis" على دور الممرضات والقابلات في الإخطار بحالات الوفاة بالطاعون أو بأمراض أخرى في صفوف النساء[2] في وقت كان يتعذر فيه ذلك لولا وجودهن.

إلا أن البعثة الطبية الجزائرية عانت في الحجاز من نقص كبير وفادح لكل المستلزمات الضرورية، من أدوية ومعدات، بعدما حرموا من أبسط الأشياء، وكان من السهل بعد ذلك اتهامهم بالتقصير واللامبالاة، فقد ظلوا يطالبون بتوفير على الأقل خيمة لاستقبال المرضى، لكن هذه التوصيات ظلت مجرد أماني حتى سنة 1939 حيث خصصت لهم سيارة إسعاف[3]، استجابة لنداءات الدكتور "كسوس" للموسم الحج الرابع بوجوب تخصيص سيارة إسعاف، لنقل الحجاج المرضى، وكان الفرق كبير بين إمكانيات البعثة الطبية البريطانية والهولندية وحتى المصرية، التي لم تكن تقارن مع إمكانيات البعثة الفرنسية. وأمام هذا التقصير الواضح وسعيا لاستدراك الأمور ظهر مشروع فرنسي لإقامة مستوصف لرعاية الفرنسيين في جدة، لكن ظل المشروع مجرد أماني بعدما رفضت الوزارة الخارجية والحكومة العامة تمويل هذا المشروع، في وقت قامت فيه القيادة الجديدة في الحجاز بزعامة الملك عبد

---

[1]-Anonyme, Pèlerinage a la Mecque en 1918, Le courrier de l’Atlas, N°21 ,16Déc 2008.
[2]-Cazzonis, op.cit. , P11.
[3]-Escande, op.cit. , P140 .

العزيز آل سعود بمجهودات جبارة للنهوض بالحجاز عبر مشاريع الصرف الصحي، وتنظيف المدن وإقامة بعض المنشآت الصحية، الاستشفائية[1] كما تحسنت ظروف استقبال ضيوف الرحمن، وكذلك تم الحد من طمع وجشع التجار والمضاربين المستغلين للحجاج، وبدأت مراقبة تجار الماء وأصحاب الفنادق والإقامات والناقلين، لكن من دون أن تختفي مظاهر الطمع والجشع كلية رغم تحديد أسعار الكراء[2]، كما وضعت في الطريق إلى عرفة خيام كل أربعة كيلومترات ليستريح فيها الحجاج مزودة بالماء، هذه الخيام سوف تعوض ببيوت من خشب ابتداء من سنة 1928، كما تم تخصيص سفن لنقل الحجاج من جدة إلى ينبع للراغبين في الذهاب إلى المدينة بحرا عن طريق ينبع، وتفادي الطريق الكبير، كما خصصت أيضا سيارات للنقل البري وتم تحديد أسعارها، لكن بقي النقل بالجمال حتى سنة 1940،وأقيم على الطريق محطات للراحة والتزود .

كما تطور التجهيز الطبي بعدما دخلت سيارات الإسعاف حيز الخدمة، وتطورت مستشفيات مكة وجدة وبعد تزويدها بتجهيزات حديثة ومخابر وأجهزة تصوير بالأشعة بكادر طبي كفؤ، مكون من أطباء من الشام[3].

تعزز ذلك بالتوقيع على معاهدة الصداقة الفرنسية السعودية في 10 نوفمبر 1930، من بين ما جاء فيها: إعفاء الأطباء الفرنسيين بالحجاز من إجراء المصادقة على الشهادات مسبقا، قبل مزاولة مهامهم في الحجاز.[4]

أما فيما يخص تنظيم نظام التلقيح الخاص بالحجاج، والتي كانت ثلاثية خاصة بأمراض الطاعون الجذري والكوليرا، وكانت تمارس من طرف جهات تحددها الإدارة الاستعمارية، وذلك في مرافئ الإقلاع وعلى ظهر السفينة، فقد تطورت الأمور بعد سنة 1931 بتخصيص أطباء معتمدين بالتكفل بهذه اللقاحات بعدما كانت الأمور تتم من طرف مصالح الصحة البحرية.

---

[1]- Escande, op.cit., P144.
[2]-Ibid., P146.
[3]-Ibid, P148.
[4]–Ibid., P151.

وتم اعتماد في البداية على طبيب واحد فقط لهذا الغرض, ثم اثنين سنة 1935، ليصل العدد إلى أربعة سنة 1936، ثم أصبحوا ستة سنة 1937، إضافة إلى خمسة آخرين في كل من بوسعادة والأغواط والجلفة وغرداية، في وقت تم فيه رفض منح هذا الترخيص للدكتور بن تامي، ولأسباب على ما يبدو سياسية بحتة، كما تم تحديد أسعار هذه اللقاحات، بعدما تمادى الأطباء في فرض أسعار عالية وصلت إلى 200 فرنك، بعدما كان من المفروض أن لا تتعدى 50 فرنك، حيث يتم منح الحاج 5 لقاحات على دفعتين[1] وكان من بين هؤلاء الأطباء من سبق له أن تعامل مع الحجاج بعدما كان من ضمن البعثة الطبية في الحجاز.

رغم أن فرنسا كانت مهتمة بالتأطير الصحي لرعاياها في الحجاز، إلا أن ذلك ظل انتقائيا وغير جدي أحيانا ووصل إلى حد الإهمال، خاصة قبل فرض الاحتكار نقل الحجاج فقط على السفن الفرنسية، بعدما كانت السفن الأخرى التابعة للشركات النقل الأجنبية لا توفر على ظهرها أطباء، ولا حتى أدنى شروط النظافة والمعايير الصحية.

إن التقارير لم تذكر لنا في السنوات الأولى عن أسماء هؤلاء الأطباء المرافقين للحجاج، وخاصة أنهم كانوا في مجملهم أوربيون لا يسمح لهم مغادرة السفن بعد إنزال الحجاج في جدة, حيث يلازم الكادر الطبي السفينة وينقطع عن الحجاج، حتى رحلة الإياب. ويذكر تقرير "بريكاش Brukache" إلى مرافقة الطبيب"Bourguignon"للحجاج في موسم الحج سنة 1902، ولكن لا يذكر أي شيء عن هذا الطبيب الذي كان موظفا حتما لدى الشركة الناقلة يأتمر بأوامرها، ولا يستطيع الخروج عند توصياتها، وبذلك لا تكون تقاريره بالضرورة موضوعية. في وقت أشار فيه تقرير سنة 1893 إلى مرافقة الدكتور "بن زهرة" الجزائري للبعثة الجزائرية[2]، لكن التقارير لم تشير إلى مرافقته للحجاج إلى الحرمين , لأن القوانين لم تكن تسمح قبل ذلك بهذا الأمر، وليس لنا علما حول مهمة الدكتور "مرسلي" إلى الحجاز هل كانت ضمن البعثة الطبية للحجاج ؟ وخاصة أن الدكتور مرسلي الذي يقال أنه كان أول

[1]-AOM, Note sur les vaccinations des pèlerins aux lieux saints de l'Islam, 10CAB203.
[2]- AOM, Rapport de pèlerinage 1893, 16H.

طبيب جزائري أثناء الفترة الاستعمارية وكان من المتجنسين القلائل، كان قد أدى فريضة الحج وأصبح يسمى منذ ذلك الحين الحاج الدكتور مرسلي.

بعد سنوات من المنع المتواصل أعيد تنظيم الحج لموسم الحج سنة 1913، وترأس البعثة الطبية على ظهر السفينة "Nivernais" طبيبين الأول طاعن في السن تجاوز الثمانين سنة، ولذلك لم يستطيع تأدية مهامه بشكل لائق، إلا أنه حاول استغلال الحجاج بطلب أتعاب عن أعماله من 15 إلى 20 فرنك، ولم يرتدع حتى تدخل المحافظ الحكومي، أما الطبيب الثاني فلم يهتم طول الطريق إلا بصحته العليلة، وساد عدم التفاهم بين الطبيبين[1]، أما البعثة التي سافرت على السفينة "Savoie"اشتكت من قلة الأدوية[2]، أما سنة 1919 رافق البعثة الدكتور الفرنسي فورمييه "Fourmier"وساعده في مهامه الدكتور "حدو محمد"[3] وكانت البعثة الطبية سنة 1929 بقيادة الدكتور "Danguizly" وساعده الدكتور "سعدان" والدكتور"عتال"، وقد أثنى "الحاج حمدي" على دور هذه البعثة في تقريره السنوي[4]، أما في سنة 1939 فترأس البعثة طبيب أوربي شاب"Docteur Sy "وينوب عنه الدكتور "لخضاري"، رغم أنه كان أكثر منه تجربة، بمساعدة ثلاثة ممرضين، وتفانى الجميع في خدمة الحجاج, كما أشرف الدكتور لخضاري وهو ابن المفتي الحنفي "عبد العالي لخضاري"، بنفسه للكشف المجاني على أهالي مكة الذين كانوا يقصدونه[5] وفي السنة الموالية ترأس الدكتور لخضاري بنفسه البعثة الطبية وساعدته في مهمته الممرضة السيدة"Rodriguez"، وثلاثة ممرضين جزائريين[6].وفي تقرير الدكتور لخضاري أثنى على تعاون أطباء السعودية ,ويذكر بالخصوص الدكتور "محمود حمدي باي"، مدير القطاع الصحي، ودوره المتفاني في خدمة ضيوف الرحمن.

كما قامت البعثة بالتبرع بفائض الأدوية لمستشفى مكة، وذلك للدعاية لصالح فرنسا ,كما قام العديد من الشخصيات الهامة والمطوفين بالاتصال بالبعثة للحصول على العلاج المناسب[7].

---

[1]-AOM, Rapport de pèlerinage a la Mecque 1913, 16H89.
[2]- AOM, Rapport de pèlerinage a la Mecque 1913, 16H92.
[3]- AOM, Rapport de pèlerinage a la Mecque, Louis Merlin1916, 81F841.
[4]- AOM, Rapport Hadj Hamdi1929, 16 H 92.
[5]- AOM, Rapport Hadj Hamdi 1932,16H92.
[6]- AOM Rapport, 1933 , 16H 97.
[7]- AOM Rapport Dr Lakhdari 1933, 16H 97.

وفي هذه السنة طالب الدكتور "سعدان" باعتماده ضمن البعثة الطبية، كما كان الشأن في سنة 1929، لكن طلبه رفض وهذا الرفض جاء بالتوصية من وزير الداخلية لأسباب سياسية، وآراء الدكتور الوطنية المعلنة، والتي أصبحت أكثر حدة بعد قيامه بحملة شرسة في الانتخابات، وكذلك سبب العلاقات المصاهرة التي تجمعهم مع "الحاج الشاوي" وهو مقيم في المدينة، ويعد من أثرياء الحجاز ويشتبه بقيامه بدعاية معادية لفرنسا بالحجاز، وكذلك لعلاقات الدكتور سعدان مع رجل هولندي أسلم اسمه"Vander Poll"، وهو شريك "الحاج الشاوي" والذي قدم إلى بسكرة، واستقر بها لقرابة سنتين , حيث أثار هذا الاستقرار ريبة السلطات الفرنسية، والتي رأت في طلب الدكتور سعدان محاولة للقاء صهره في الحجاز لأسباب مجهولة[1].

وفي تقرير سنة 1935 تم انتقاد بشكل لاذع أفراد البعثة الطبية، بعد اتهامهم بالتقصير وبعدم اهتمامهم بأمور وصحة الحجاج، ووصل بهم الأمر لجهلهم التام بمكان البعثة، كما صرح الحجاج بعدم مصادفتهم أي طبيب طول فترة الإقامة. وفي سنة 1936 طلب من الدكتور "سيد قارة" -الذي سيصبح نائبا في الجمعية الجزائرية ثم وزيرا بعد ذلك ,وأخ لأول وزيرة في الحكومة الفرنسية من أصل جزائري- أن يكون من أفراد البعثة الطبية، إلا أننا لا نملك معلومات عن مشاركته في هذا العام ضمن البعثة الطبية .أما في سنة 1937 فقد قاد البعثة الدكتور "كمال" برفقة الدكتور "زاوش"، وأدوا مهامهم على أحسن وجه، وكانت هذه ثاني مرة يشارك فيها الدكتور كمال ضمن البعثة الطبية بعد سنة 1930[2].

أما سنة 1940 فشارك في قيادة البعثة الطبية الدكتور "كسوس"، والذي يعد من ألمع الدكاترة ، ترك تقارير قيمة حول مشاركاته في مواسم الحج مختلفة، ولقد أعجب العديد من الحجاج بتفانيه وخدمته للحجاج ,حتى أثناء تأدية مناسك الحج، حيث بقي في جدة يداوي الناس هناك، وساهم في تلميع صورة فرنسا في الأواسط السعودية[3].

---

[1]- AOM, 16H97.
[2]- AOM, Rapport Hadj Hamdi 1937. 16 H 104.
[3]- AOM, Renseignement SLNA 5I 199.

ويبدو أن التكوين الجيد للطبيب الجزائري أثار حفيظة نظرائه الأطباء المشارقة حسب التقارير الفرنسية، وخاصة من الأطباء المصريين والسوريين، وذلك خوفا من أن يتم منافستهم في الخدمة بالقطاع الصحي السعودي. كما كان يعاب على الأطباء الجزائريين ثقافتهم الفرنسية ويصنفون على أنهم فرنسيون وليسوا عرباً[1]. ويبدو أن الأطباء الجزائريين كانوا ضحايا تفوقهم على أقرانهم المشارقة. وتوقف بعدها تنظيم الحج سنوات الحربية العالمية الثانية، ليعاود التنظيم بشكل طبيعي سنة 1946، وقاد البعثة الطبية ذلك العام الطبيب الفرنسي "Rivière"، بعد العودة للعمل بالنظام القديم، بتخصيص رئاسة البعثة الطبية لأطباء أوربيين وكان سيساعده في عمله الدكتور "بوخلوة" وقد تركا أثارا طيبة، وكان يساعدهم في مهامهم الممرضين "مولسردون" و"الهواري" و"برتوش"و" شنيوني" و"شناف" و"دهيم"، والممرضتين "بن حمود" و"غانم"، حيث كان كل الطاقم الطبي عند حسن الظن وفي المستوى المطلوب حسب التقارير الرسمية[2].

ويبدو أنه بعد الحرب العالمية الثانية أعيد تجنيد الممرضات للتكفل بالمرضى خاصة النساء، ويبدو أن الأمر لاقى ترحاب من الحجاج الجزائريين، رغم أن الأمر سوف يعاد إلغاءه بعد مشاكل حدثت بعد سنة 1947، رغم مطالب النواب الجزائريين في ضرورة إعادة تخصيص نساء ممرضات وقابلات لمرافقة الحجاج[3]، وهذه السنة قاد البعثة الطبية الدكتور "لحتيحت"، والذي تفانى في خدمة الحجاج ووقف موقف شهم في حادثة وفاة الحجاج الجزائريين والخلاف الذي حدث بعدما لم يتم تغسيلهم وفق الشريعة الإسلامية أمام السلبية المفرطة للمفتي العاصمي، ووصل الحد بالدكتور "لحتيحت" أنه طلب المفتي بإجراء مراسيم تغسيل الموتى على حسابه ومسؤوليته, بعد تعهده بتحمل التكاليف، كما اشتكى الدكتور في هذه السنة من قلة الأدوية والإمكانيات التي حالت من دون إتمام مهمته على خير ما يرام[4].

وفي سنة 1949 قاد البعثة الطبية الدكتور الفرنسي"Robinet"، بمساعدة الدكتورين الجزائريين "لحتيحت" و"بوخلوة" اللذان شاركا في البعثة في المواسم الفارطة، بمساعدة ممرضين وأطباء وممرضات

---

[1]- AOM, Attitude anti- française des syriens et des égyptiens, 81F 389.
[2]- AOM, Rapport Zanettacci 1946. 5I 199.
[3]- AOM, Pèlerinage de la Mecque, Mission Médicale 817. 841.
[4]- AOM, Pèlerinage 1947, 5I. 199.

قمن بالكشف على النساء[1]، ويبدو أنه تم تجنيد ممرضات مرة أخرى بعد توقف قصير إثر مشاكل جرت في سنة 1947.

وفي سنة 1950 قاد البعثة الدكتور "كمال" الذي شارك مرتين سنة 1930و1937، وكان بمعية الدكتور "عبد الكريم لفقون" والتقني السامي "ياشير" والممرض "قريشي"، وقد اشتكى الحجاج من قلة تعاون الدكتور "كمال" لكنهم عبروا عن رضاهم من أداء باقي الطاقم الطبي، خاصة في رحلة الذهاب وأثناء الإقامة في الحجاز، مع نقص المردود في رحلة الإياب وذلك مفهوم بحكم التعب و الاستنزاف[2].

وقد حظي الدكتور "كمال" باستقبال من طرف الملك السعودي، الذي منحه هو وزملائه ساعات وقمصان وعمائم كهدايا رمزية عرفانا بخدمتهم للحجاج[3] كما تم هذه السنة تخصيص سيارة رباعية الدفع من نوع "جيب" لنقل البعثة الطبية والأدوية، ومن ملاحظات الحجاج عن البعثة الطبية لهذا العام عدم التزام بعض الأطباء, حيث أن البعض منهم كان لا يؤدي الصلوات اليومية، وكان هذا بالنسبة لهم شيء غير مقبول[4].

أما في سنة 1951 تولى رئاسة البعثة الدكتور "صالح عبد المجيد" بمعية تقني سامي صحي وممرضين، لكن انتقد الحجاج كثيرا البعثة الطبية بعدما اشتكوا من نقل مرضاهم للمستشفيات بأنفسهم في غياب شبه تام لأي تأطير طبي صحي، ووجهت انتقادات على وجه خاص للدكتور "هارون" من "أقبو"، الذي اتهم أنه لا يكشف إلا عن الحجاج من أصول قبائلية، وعدم تنقله لخيام الحجاج للكشف عنهم[5]، كما أتهم الممرض "بن حمدي حاج محمد" بعدم القيام بعمله وقضاء كل وقته مع عمه "الحاج حمدي" ممثل المصالح الفرنسية في الحجاز، رغم أنه كان يشارك للمرة الرابعة مع البعثة الطبية، ونظن أن ذلك لم يكن يخلو من محاباة لقربه من الحاج حمدي، كما اتهم بسرقة أدوية المرضى وإعادة بيعها بمساعدة آخرين، وفي نفس الوقت اتهم سائق سيارة الإسعاف بتخصيصها لنقل

[1]- AOM, SLNA Pèlerinage 1949. 4I 176.
[2]- AOM, SLNA pèlerinage 1950. 5I 200.
[3]- AOM, Rapport Boualla, 5I 200.
[4]- AOM, SLNA, Pèlerinage 1950, 4I 176.
[5]- AOM, SLNA, Pèlerinage 1951, 5 I 200.

السلع مثل زيت الزيتون والبطاطا واعادة بيعها في الحجاز[1]، وفي سنة 1952 قاد البعثة الطبية الدكتور "صالحي" بمساعدة الدكتور "عروم"، لم يسجل أي تقصير في أداء البعثة، كما كان الشأن السنة الفارطة، أما سنة 1953 فكانت البعثة بقيادة الدكتور "بن حبيلس" والممرضين "الطيبي محمد" و"حاج سعيد العيد" وساري أحمد محمود" والدكتور "خالدي"، وتم تسجيل عدة شكاوى حول تعاملات هيئة المراقبة الصحية المصرية التي تصعد الباخرة وتقوم بالمراقبة بشكل تعسفي، مع كثرة الصعود والنزول, التي كان يرى فيها الدكتور بن حبيلس خطرا يمكن أن يساهم في انتشار المرض والعدوى. وكان هناك إجماع بالإشادة بدور الدكتور "بن حبيلس "الذي حسب التقارير كان لا يمل ولا يكل في خدمة الحجاج[2].

أما سنة 1954 فقاد البعثة الطبية الدكتور "خلادي" بمساعدة القابلة "لشرف ربيعة"، والممرض "علي خوجة" والممرضة الآنسة "مرابط" وكانت مثقفة مزدوجة عربية وفرنسية، ولعبت دورا في الكشف على النساء في الحجاز، كما تولت البعثة الجزائرية هذا العام الكشف عن الحجاج المغاربة ومساعدتهم في ظل غياب بعثتهم الطبية، لكن في سيارة الإسعاف البعثة كان مكتوبا بالبند العريض وبشكل خاطئ عبارة "الدلة الفرنسية" بدل "الدولة الفرنسية"، وهذا ما أثار صخرية الجميع في الحجاز[3].

وسوف يعاود الدكتور "خلادي" قيادة البعثة الرسمية لموسم الحج سنة 1955، الذي شهد إلغاء الرحلة البحرية وتعويضها في آخر لحظة بالرحلات جوية وبرية، وتم هذه السنة كراء حافلة لنقل البعثة الطبية، وقام الدكتور "خلادي" بمجهودات جبارة حيث قام بالكشف عن حوالي 2000 حاج من أصول مختلفة بدون تمييز[4]. وحسب التقارير كانت البعثة الفرنسية هذا العام متفوقة على نظيراتها باستثناء البعثة الباكستانية، وذلك من حيث الطاقم الطبي والعتاد وسيارات الإسعاف، أما سنة 1956 تولي رئاسة البعثة الدكتور "بن ستالي كمال" من سعيدة بمساعدة ستة ممرضين، وممرضة اسمها "بن زاوية يمينة" ويزعم التقرير الفرنسي أن هذه البعثة هي الأخرى لاقت استحسان الكل وتفوقت

[1]- AOM, Rapport Hamadine Ali 5I 200.
[2]- AOM, Rapport Durney 1954. 81 F/ 841.
[3]- Ibid,. 81F/ 841.
[4]- AOM, Rapport Zanettacci 1955, 4I 176.

على باقي البعثات، وكانت بذلك"أحسن دعاية لفرنسا"[1] في ظل ظروف الثورة الجزائرية العصيبة، بعدما ساءت العلاقات الفرنسية مع الدول العربية والإسلامية.

ومنذ ذلك التاريخ سوف تغيب البعثة الطبية عن مرافقة الحجاج الجزائريين إلى البقاع المقدسة بسبب قطع العلاقات، وسوف يتولى الأطباء السعوديين تأطير ومساعدة الحجاج الجزائريين، وذلك في ظل جهل الحجاج الجزائريين بالأدوية هناك. بعدما اعتادوا تناول الأدوية الفرنسية، مما أدى بالبعض منهم باقتناء أدوية فرنسية اللازمة قبل رحلة الذهاب[2].

---

[1]- AOM, Rapport Fernand Clazeul 1956, 4I 176.
[2]- AOM, Rapport 1959, 93/ 4485

خاتمة وآفاق البحث

إنه لمن الصعوبة بمكان التأريخ للظاهرة الدينية والحياة الروحية أثناء الفترة الاستعمارية، ومحاولة فهمها وتحليلها تحليلا جديا موضوعيا ومن جميع النواحي، حيث يحتاج منا ذلك لمناهج عديدة، حتى لا نكتفي فقط بتحليل واستنطاق المادة الأرشيفية بلغتها الإدارية والقانونية أحيانا، التي تمتاز بجفائها وبرودتها، ومن عدم استيفائها للغرض، ومن ثم كان يلزم على هذا البحث أن يحاول دراسة الظاهرة الدينية كلها والممارسات الجماعية الدينية وبالخصوص فريضة الحج من جوانبها العديدة، اجتماعية كانت أو الفنية، ولكن حاولت بجهد المقل أن أتفاعل أكثر مع الموضوع، وحسبي أنني أفتح أفاقا جديدة للبحث في موضوع الحياة الروحية في الجزائر أثناء فترة الاحتلال، مع تركيزي وهو موضوع مذكرتي على فريضة الحج، فلقد حاولت في البداية شرح تلك النظرة والصورة النمطية للفرنسيين للإسلام كدين والحج كركن من الأركان، باستعراض تلك الأفكار لمحاولة فهم تلك الشخصيات العليلة والمريضة، ومن ثم فهم سياسة المنع والتقييد والتدخل في شؤون الدين الإسلامي .كما لم أنسى التطرق لمسألة الأوقاف ومصادرتها من طرف المحتل، بعدما هاله حجم تلك المؤسسات الوقفية، ومدى تغلغلها في النسيج الاجتماعي والديني للمجتمع الجزائري، وخصوصا بعدما ارتبط الاستعمار بنهب الأرض وبالتالي أصدر الحكام العامون في الشهور الأولى للاحتلال قوانين للاستيلاء على الأوقاف، رغم معارضة العلماء والفقهاء وشيوخ الزوايا، وحتى معارضة بعض الأعيان ممن دخلوا في حمى سلطات الاحتلال، وذلك لقداسة هذه المؤسسات الوقفية في وجدان الجزائريين.

ولم تسلم دور العبادة والمساجد من دنس الاحتلال وسياساته، وذلك بعدما طالها المصادرة والهدم بدعوى فتح الطرقات وتنفيذ مشاريع المنفعة العامة، وتحويل بعضها لإسطبلات ومخازن وثكنات ومن سلم منها مسخ وحول إلى كنائس، كما حدث مع مسجد كتشاوة" بالجزائر العاصمة، ولم تسلم من ذلك الزوايا وشيوخها وذلك باستهدافها، بعدما علمت فرنسا بقوة تأثيرها بحكم دورها الديني والثقافي الكبير، وذلك لتفريغها من محتواها، ولا غرابة أن هذه الزوايا حملت لواء الجهاد في فترة

المقاومات الشعبية حتى أرادت فرنسا بسياستها الخبيثة استعمال سياسة العصى والجزرة، وذلك باستيعاب بعضها، والقضاء على من استعصى الدخول تحت إرادتها.

كما لم تسلم من ذلك الكتاتيب والمعمرات بعد التضييق على الأطفال الجزائريين وعلى الطلبة حفظة القرآن الكريم والمدرسين, حتى انخفض عدد هذه الكتاتيب لمستويات متدنية كانت سببا في انتشار الجهل في صفوف الجزائريين، زاد من ذلك تشويش المدرسة المدنية الفرنسية، بعدما صدر قانون يحرم فتح الكتاتيب أبوابها أمام التلاميذ أثناء دوام المدارس المدنية.

ثم التفتت السلطات الاستعمارية بعد ذلك إلى الفقهاء والعلماء والمفتون، محاولة تأسيس "إكليروس إسلامي"، على غرار ما هو معمول به في الديانة الكاثوليكية، وذلك لمصادرة الخطاب الديني لكي يخدم مصالحها فقط. وشكلت بذلك النواة الأولى للوظيفة الدينية الرسمية، وعلى طول تاريخ الفترة الاستعمارية سوف يكون موظفو السلك الديني من أشباه الأئمة والمفتون أحسن منفذ ومدافع عن سياستها الدينية الإسلامية في الجزائر، حيث شكل رجال الدين من أمثال "بن موهوب" والمفتي الحنفي "العاصمي"، و"ابن غبريط" أحسن مثال لرجال الدين، الذين ربطوا مصالحهم بمصالح الإدارة الاستعمارية ووأدوا كل محاولات الإصلاح الديني والسياسي. حيث كانوا خصما لكل رجالات الإصلاح وزعماء الحركة الوطنية، ولم يسجلوا أي موقفا وطنيا يحسب لهم.

ولقد استعانت الإدارة الاستعمارية بهؤلاء لتأسيس هيئات دينية، للإشراف على شؤون الدين الإسلامي رفعا للحرج على ما يبدو, في وقت كان من غير اللائق أن تتدخل في شؤون الدين الإسلامي، عملا بقانون فصل الدين عن الدولة، وهذا القانون الذي ظل يستثني الدين الإسلامي فقط خلافا للمذاهب والأديان الأخرى، حيث شكلت السلطات الاستعمارية لجنة وزارية لشؤون الدين الإسلامي" كان الحضور الجزائري فيها بشكل استشاري وغير ملزم، حتى مع وجود رجال السلك الديني الأوفياء لإدارة الحاكم العام الفرنسي، وهي التي أوعزت بتأسيس "جمعية حبوس الحرمين" منذ سنة 1917. هذه الأخيرة التي على ما يبدو فشلت في أبسط المهام ولم توفق حتى في تنظيم عادي لمواسم الحج، ولذلك كثرت الانتقادات حولها حتى من طرف الإدارة الاستعمارية نفسها، وكان ذلك دليلا على فشل سياسة فرنسا الإسلامية بالجزائر.

ويبدو أن هذا التخبط كان مرده منذ البداية العجز في تكييف نصوص قانون فصل الدين عن الدولة الصادر سنة 1905، والذي كان من المفروض أن يمدد العمل به ليشمل الجزائر وفق قرار 1907/09/27. لكن كما ذكرنا استثنى هذا القانون فقط شؤون الدين الإسلامي، وهذا ما سوف يتسبب في معارك حامية الوطيس عنوانها فصل الديني عن الدنيوي" أو فصل الدين عن الحكومة". وهو شعار حملته رجالات الإصلاح والحركة الوطنية وجعلوه "أعز المطالب" في معركتهم مع سلطات الاحتلال ولم تهمد هذه المعركة حتى مجيء الثورة التحريرية، حيث كان يعني رفع فرنسا يدها عن شؤون الدين الإسلامي، وتعميم قانون فصل الدين عن الدولة، استرجاع الجزائريين لأوقافهم المسلوبة من طرف السلطات الاستعمارية وكذلك تحرير الخطاب الديني.

وللتعمية على تجاوزها واعتداءاتها على الحريات الدينية في الجزائر عمدت فرنسا للظهور بمظهر القوى الإسلامية الكبرى"La grande puissance musulmane"، وتكريما لضحايا الجزائريين في الحرب العظمى إلى تشييد مركز إسلامي في قلب العاصمة الفرنسية، والذي عرف بعد ذلك بمسجد باريس، الذي وأريد له أن يكون استمرارية للتواجد الإسلامي التاريخي بفرنسا، حيث عمدت هذه المؤسسة تحت رئاسة عميدها "سي قدور بن غبريط" على إظهار فرنسا تلك القوى الكبرى التي تحترم مشاعر المسلمين، وبذلك تحسين صورتها المشوهة في المغرب والمشرق العربيين على السواء, خاصة بعد بسط انتدابها في الشام.

أما فيما يخص إشرافها على فريضة الحج، فقد نظرت الإدارة الاستعمارية بقلق وخوف منذ البداية لهذه الفريضة العابرة للحدود، وتوجست خيفة من ذلك الحاج الجزائري الورع الذي لم يكن يحمل من تهديد، إلا إيمانه القوي، وإرادته الكبيرة، رغم التضييق والمنع، الذي لم يثنيه على إتمام أركان دينه، وزيارة البقاع المقدسة مهما كلف الأمر.

هذا الركن المقدس من أركان الإسلام ناله من تضييقات وممانعات من طرف سلطات الاحتلال، ولم تهدأ حتى أصدرت قرارا رئيسا ينظم شؤون الحج، وهو قرار 10 ديسمبر1894 على فرض قيودا على فريضة الحج، وأكد على وجوب توفر شروط لا علاقة لها بالأهلية الشرعية والاستطاعة التي حددها الشرع الحنيف، حيث أكد هذا القانون على وجوب استخلاص الحاج جميع

ديونه وضرائبه إزاء سلطات الاحتلال وخلوه من أي جناية، أو عمل قد يهدد مصالح المحتل، وشرط كذلك وجوب توفره مسبقا على الترخيص بالسفر، إضافة إلى مبلغ مالي يكفل عدم استجدائه الناس وعدم الوقوع في العوز وهو بالحجاز.

لكن هذا التضييق والمنع تسبب كما رأينا في تنامي ظاهرة الحج السري، حيث لم يكن يردع المغامرين أو "حراقة القرن التاسع عشر" كما سماهم المرحوم المولاي بلحميسي في مقال له.

لكن أهم مسألة أرقت الإدارة الاستعمارية وأسالت الكثير من الحبر، هي مسألة نقل الحجاج، في وقت اختفى فيه ركب الحجاج والقوافل البرية إلا ما نذر، ولم يبقى من وسيلة سريعة وأكثر أمنا إلا السفن خصوصا بعد دخول نظام السفن البخارية في الخدمة. فجزء هام من المادة الأرشيفية حاول مناقشة هذه القضية الهامة من مناقصات وعروض وشكاوى وتحقيقات، وكما رأينا استعملت السلطات الاستعمارية سفنا غير لائقة وغير نظيفة وغير مناسبة لنقل الحجاج وهذا ما أدى إلى تكرار الحوادث كما رأينا قبل ذلك .تلازم ذلك مع جشع الناقلين وأصحاب الامتياز، ورأينا ظروف النقل مع سفن مثل Plata، Somali، Nivernais، Mendoza، Asia، Mekka وغيرها، التي روت لنا أبشع مراحل النقل البحري على الإطلاق ورأينا كيف شبهت الصحف الفرنسية سفينة مندوسا" بالسجن الطافي" Prison flottante وهذه السياسات الفاشلة تسببت على ما يبدو في غرق السفينةAsia سنة 1930.

ولم تحسن فرنسا حتى اختيار الكادر المؤطر لبعثة الحجاج، الذي كان يتشكل في معظم الأحيان من أعيان وقياد وأغوات وبعض العلماء وشيوخ الزوايا، الطاعنين أغلبهم في السن الذين لم يكونوا يهتمون في غالب الأمر إلا بأنفسهم، وماذا ننتظر من شيخ طاعن في السن في رحلة مقدسة شاقة ومضنية. فأغلب التقارير كانت تنتقد أداء وتصرفات هذه الفئة التي لم يكن يهمها إلا هيبتها ونفوذها وكبريائها لا غير.

وتطرقت بعدها كما أشرت سابقا إلى مكانة الحاج والحج في الضمير الجمعي الجزائري، وشرحت كيف عول الأوربيون على زوال تلك القداسة والهيبة والتشوق للرحاب الطاهرة بعدما تتدلل الصعاب ويسهل الوصول إلى البقاع المقدسة، ولكن وكما يعلم الجميع فبعدما أصبحت هذه الرحلة

التي كانت تمتد إلى أيام وأسابيع بل شهور محفوفة بالمكارة والشرور والأخطار، تحولت إلى رحلة سياحية ممتعة على متن طائرة لا تستغرق الرحلة فيها إلا ساعات معدودة، إلا أن الأفئدة والقلوب المؤمنة لم تزد إلا شوقا ورهبة إلى تلك البقاع الشريفة، ويتمنى الصغير قبل الكبير، المرأة قبل الرجل، المسرف على نفسه قبل السابق في الخيرات إلى أداء أركان الحج والعمرة قصد التقرب من الله، والتطهر من الخطايا والذنوب ,حتى أضحى ذلك أعز الطلب لكل مؤمن.

تتبعت بعدها صفات الحاج الجزائري بدءا من اعتزازه بدينه وشرف الانتماء لهذا الكيان والأمة وذلك في أصعب فترات الاحتلال، حيث كان لا يبالي بسياسات التضييق والمنع، ووصل هذا الحرص وهذا الشوق إلى الرحاب الطاهرة، إلى إبداء الكثير من الحجاج الجزائريين نيتهم تفضيل جوار الله على الرجوع مرة أخرى والعيش تحت سلطة "الرومي الكافر"، ومن ثم تكونت نواة جالية جزائرية تتركز بالخصوص في المدينة المنورة، حتى أصبح تأثيرها ظاهرا ومعلنا، بعدما عرفت كيف تنسج علاقات ومصالح مع القوى الفاعلة في المجتمع الحجازي.

إن الخوف والرهب الذي شكلته فريضة الحج بالنسبة للسلطات الاستعمارية مبنى أساسا على صورة نمطية مشوهة عن الحاج والحج، حيث كانت تعتبر الحاج المصدر الرئيسي للأمراض والأوبئة وحامل لجينات الوباء من الكوليرا والطاعون والملاريا والجذري. وإن كان كما رأينا تم التهويل من خطر مواسم الحج على انتقال الأمراض من الشرق إلى الغرب. وكانت دائما أسباب منع الحج في سنوات طويلة بذرائع منع انتشار الأوبئة والأمراض. وقد عقدت المجالس والمؤتمرات وأبرمت الاتفاقيات الدولية للصحة العالمية من أجل محاصرة فقط الحاج ووضع القيود أمامه لتثبيطه وتعجيزه عن أداء شعائر الحج، حيث تم إقرار شروط الحجر الجائرة، التي مثلت أبشع وأصعب مراحل رحلة الحج، خاصة أنها كانت تتم في رحلة الإياب، التي تمتزج فيها مشاعر الحاج بين الشوق إلى الأهل والوطن والفرحة بإتمام فريضة الحج. لكن كم كان صعبا عليه الدخول إلى المحجر، والأصعب من ذلك حينما يقرر طبيب المحجر مكوثه هناك حتى تتبين حالته، فيأذن لباقي البعثة بمواصلة الرحلة. ولقد توالت وأجمعت التقارير الإدارية الرسمية وروايات الحاج المدونة في الرحلات على التعسف والظلم والمعاملات اللاإنسانية للحجاج في المحاجر، هذه التدابير التي كانت في مجملها عنصرية وانتقائية تستهدف الحاج دون غيره.

رغم أن الأمراض المعدية لا تفرق بين الحاج وغيره. أما بالنسبة للبعثات الطبية فقد كانت في مجملها في المستوى المطلوب حسب التقارير الرسمية، بعدما تفانى أعضائها من أطباء وممرضين وممرضات وقابلات، في أداء دورهم في معالجة الحجاج المرضى وإسعافهم وامتد نشاطهم حتى لخدمة ضيوف الرحمن من جنسيات مختلفة، وحتى لسكان الحجاز في الكثير من الأحيان.

إضافة إلى الهاجس الصحي الذي شكل للإدارة الاستعمارية أثناء مواسم الحج كابوسا حقيقيا, فإن الهاجس الأمني شكل كذلك قلقا تجاوز كل الحدود، حيث أخوف ما كانت تخافه السلطات الاستعمارية أن يشكل الحج فرصة لتأثر الحجاج الجزائريين بالأفكار والدعوات والجمعيات المستقرة في المشرق، والتي كانت تنتهز فرصة الحج لبث أفكارها بين الحجاج، وبالخصوص أفكار الجامعة الإسلامية، ولم تكن تدابير المنع والتقييد على أداء شعائر الحج، إلا بسبب الخوف من تأثر الحجاج الجزائريين بتلك الأفكار. وإن كانت التقارير عدة أظهرت أن الأمر كان مبالغا فيه. لكن عندما نعلم أن أقطاب الفكر الإصلاحي في الجزائر كلهم استقروا في مرحلة معينة بالحجاز, وهناك تأثروا بأفكار الإصلاح، التي عملوا بعد ذلك على نشرها بالجزائر، نعلم حينها أن هذا الخوف كان مبررا، لكن وجب التفرقة بين الحاج الجزائري الأمي الذي لا يحسن الكتابة والقراءة ,ومن ثم لا يمكنه فهم خطابات رجالات الإصلاح في المشرق، وهي أكبر شريحة في البعثة الحجاج، وبين بعض الشبان المتعلمين تعليما تقليديا، والذين أثروا الذهاب لطلب العلم ومن ثم سمحت لهم تلك الفرصة التأثر بأفكار الإصلاح في المشرق. لكن ما هو مؤكد أن زعماء الحركة الوطنية كانوا دائما ينتهزون فرصة الحج، للقاء بعض الشخصيات السياسية في المشرق وحتى المغرب, والتنسيق فيما بينها كما رأينا، كما كانوا يصرون على حضور مراسيم توديع الحجاج للدعاية السياسية، وكذلك لإحراج الإدارة الاستعمارية والتنديد بعدها بظروف تنظيم الحج، وبالتالي كانت مخاوف الإدارة الاستعمارية في محلها حينما أعتبرت الحج فرصة لنشر الأفكار والدعاية السياسية. ولم تشد ظرفية الثورة الجزائرية على هذا الواقع، فقد عرفت جبهة التحرير الوطني كيف تنتهز فرصة الحج للدعاية لقضية الشعب الجزائري العادلة، ولجمع التبرعات لصالح الثورة الجزائرية، كما ساهمت في تأليب الرأي العام العربي والإسلامي ضد فرنسا، وتكلل ذلك على ما يبدو بقطع العلاقات السعودية الفرنسية، وعلى اثر ذلك مُنعت فرنسا بالنظر في شؤون الحجاج الجزائريين.

وفي الأخير أتمنى أني كنت قد مهدت ببحثي هذا لموضوع كبير حول الحياة الروحية والظاهرة الدينية والممارسات الجماعية في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية، والذي كما قلت سابقا يعتبر كل إشكالا أو مبحث منه أطروحة قائمة بذاتها. فموضوع مثل "الأوقاف الإسلامية إبان فترة الاحتلال" يصلح أن يكون موضوعا للبحث، رغم أنني أقر بصعوبة المهمة في ظل قلة المادة، لكن بتعميم الدراسة حول الأوقاف في جميع جهات الوطن بما فيها الصحراء وغرداية قد يجعل الأمر ممكنا. كما أن موضوع "الوظيفة الدينية والمفتون والفتوى في ظل سلطة الاحتلال" يمكن أن يكون هو كذلك موضوعا شيقا ومهما يمكن للباحثين تناوله، والمادة الأرشيفية والمكتوبة متوفرة لإنجاز هذه المهمة. كما يمكن اعتبار موضوع فصل الدين عن الدولة من أهم المواضيع التي أسيل حولها الكثير من الحبر، حيث يجد الباحث المهتم بهذا الموضوع مادة كبيرة من مقالات ومن أعمال رواد الإصلاح، يمكن الاعتماد عليها لإنجاز هذا المشروع بدراسة جوانبه القانونية والتاريخية. ولا يشذ عن ذلك موضوع "الجامعة الإسلامية وصداها في الجزائر"، وهو موضوع شيق ومتميز يمكن خوض غماره، لشرح تأثيرات الأفكار المشرقية وصداها في الجزائر، بالأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجزائرية. كما أن هناك موضوعا أخر يمكن إثارته حول "الحياة الروحية إبان الثورة التحريرية". ولقد وجدت العديد من التحقيقات البوليسية الفرنسية ترصد الممارسات الدينية أثناء الثورة التحريرية دون غيرها من الفترات، ويمكن أن تكون الثورة قد أثرت بشكل من الأشكال في هذه الممارسات ولكي نتأكد من ذلك وجب علينا البحث في ذلك.

كرونولوجيا السياسة الإسلامية الفرنسية في الجزائر

8 سبتمبر 1830: أوصى "ديبورمون De Bourmont" بوجوب التصريح بصفة وحالة العقارات الوقفية في ظرف ثلاثة أيام،وإلا يستولي عليها الدومين العام.

7 ديسمبر 1830: إصدار قرار خول للإدارة الفرنسية حق التصرف في الأوقاف الإسلامية، ويشمل ذلك كل الأوقاف والمساجد والزوايا، في خرق سافر للعهود السابقة.

1834/12/18: تحويل الحاكم العام "روفيقو De Rovigo " مسجد "كتشاوة" الرمز إلى كنيسة .

1836: أول اقتراح لتنظيم شؤون الحج من طرف مدير المالية.

1842: أول عبور لحجاج جزائريين على متن سفن أسطول الدولة الفرنسية.

23 مارس 1843: صدور القرار الذي قام بدمج الوقف مع الميزانية الاستعمارية، بعدما تم اعتبار مداخيله تابعة لميزانية الإدارة الاستعمارية، وهو القانون الصادر عن الدوق دالماسي " Duc de Delmatie" الذي تقرر بموجبه وضع الأموال، وأملاك المؤسسات الدينية في خدمة الميزانية الاستعمارية، واعتبار ذلك لمصلحة "الجماهير المسلمة".

1844: استحدثت الإدارة الاستعمارية مكتب لإدارة الأوقاف بقيادة سنزيد "Sanzéde"ويعاونه 19 وكيلاً ، وبذلك بلغ التدخل في الأوقاف مداه، بتعيين على رأس المؤسسات الوقفية فرنسيين من أصول مسيحية لإدارة وقف تابع للمسلمين، بدون مراعاة أدنى مشاعر الجزائريين.

– 1 أكتوبر 1844: صدور أمرية أنهت عملية حضر انتقال أراضي الوقف إلى أملاك الكولون.

1845: غرق سفينة تحمل حجاجا عائدين من البقاع المقدسة من بينهم حجاج جزائريين قرب سواحل قبرص.

20 أوت1845: إصدار قرار يفرض على الحجاج استصدار تراخيص من الإدارة الاستعمارية للذهاب إلى الحج.

1847 :غرق حوالي 70 جزائري كانوا في رحلة إياب بعد أدائهم فريضة الحج قرب سواحل كورسيكا، وكانوا على متن سفينة عثمانية.

1848: بداية مرحلة التضييق على الحجاج الجزائريين بإصدار وزارة الحربية الفرنسية أوامرها بعدم منح تراخيص الحج إلا بحذر شديد, مع مراعاة الحالة المادية للحاج قبل رحلة الذهاب.

- فرض على الحجاج ضمان تكاليف رحلته ذهابا وإيابا، وهذا لتفادي الترحيل القصري وعلى حساب ميزانية الدولة الفرنسية.

30 سبتمبر 1850 : إصدار مرسوم الذي أمر بفتح ثلاثة مدارس لتكوين موظفي السلك الديني في كل من قسنطينة، تلمسان، المدية، كانت تدرس بالعربية والفرنسية.

1851 :صدور نشرية من الإدارة الفرنسية توجب مراقبة سفن الناقلة للحجاج من طرف لجنة بحرية قبل رحلة الذهاب.

30أفريل1851: صدور قانون حول تصنيف الوظائف الدينية.

17ماي1851: صدور قانون تصنيف المساجد الرسمية.

16 جوان 1851: صدور منشور الذي أعلن الإلحاق التام والنهائي للوقف إلى أملاك الدومين العام، ولم يستثني من ذلك حتى الوقف الأهلي.

1853 : إصدار أوامر بوجوب التأشير على جوازات السفر بالموارد اللازمة كحد أدنى لرحلة الحج.

-25 أفريل 1853: إصدار قرار وزاري يفرض على الحجاج إثبات الاستطاعة المادية لأداء الحج، واستخراج جواز سفر.

1854 : نشرية للحاكم العام حول مصادرة أسلحة الحجاج بعد رحلة العودة, والتي لم تكن مرخصة, إلا ما تم الإبلاغ عنها مسبقا قبل رحلة الذهاب.

1857 : نشرية للحاكم العام موجهة لمسؤولي المكاتب العربية , بوجوب الإبلاغ عن تصرفات وحركات ومزاج الحاج بعد عودته .

05ديسمبر1857: تأسيس المكتب الخيري الأهلي Bureau de bien faisances "indigène"

1866 : تشكي الحاكم العام في رسالة له من تصاعد حدة التطرف الديني بعد رجوع الحجاج .

21 مارس 1867 :أصدر الحاكم العام "مكمهون Mc Mahon" قراراً يعطي صلاحيات كبرى لتفتيش المدارس القرآنية (الكتاتيب)، ومراقبة رجال الدين.

1873: صدور قانون في مادته الأولى التي يشترط خضوع كل إمكانية لحبس الملكية إلى القانون الفرنسي, وبذلك تم إلغاء العمل بنظام الوقف.

1874 : على إثر اصطدام سفينة "لاكونيا" البريطانية مع سفينة "حلق الواد" Goulette" هلك حوالي 120 إلى 150 حاج من بينهم 105 حاج جزائري.

1875-1876: أولى حالات منع للذهاب إلى الحج بسبب الهواجس الصحية بعد رواج أخبار عن انتشار الطاعون في برقة.

1879-1885: منع الحج بشكل رسمي.

1880: نشرية للحاكم العام بوجوب تقليل والحد قدر الإمكان لتراخيص الحج, وكان ذلك إشارة لبداية سياسة المنع بشكل قصري ودائم.

1881: تداول مصطلح Panislamisme لأول مرة في الصحافة الفرنسية.

1884: إنشاء محجر قرب السواحل الجزائر في رأس ماتيفو Cap Matifou , للحجر على الحجاج الجزائريين في رحلة العودة.

1889: أصدر الحاكم العام تيرمان، منشور في 22 فيفري، منح احتكار نقل الحجاج الجزائريين إلى الشركات الفرنسية، أو بعبارة أخرى منع الحجاج الجزائريين من ركوب سفنا غير السفن الفرنسية.

-30 أبريل 1889 : إصدار منشور الذي فرض فيه على الحجاج تدابير صحية وتذكرة الذهاب والإياب، والتأشير على جواز السفر في القنصلية الفرنسية بجدة.

1891: إجبار سفن نقل الحجاج على اقتنائها على حواضن التعقيم Etuve de désinfection .

1892 : إصدار قرار يمنع بموجبه على المدارس التقليدية القريبة من المدارس الفرنسية استقبال الطلبة في ساعات دوام المدارس الفرنسية المدنية.

1893: وفاة العديد من الحجاج الجزائريين والتونسيين بسبب تفشي الكوليرا.

1894: صدور القرار التأسيسي المنظم لشؤون الحج من طرف الحاكم العام جول كمبون.

1902: غرق السفينة ألكسندر الثالث في سواحل جدة.

-تنديد الوفود المالية بقرار تقسيم جموع الحجاج إلى مجموعة من عشرين حاج ,وتأمير على كل مجموعة مسؤول.

1903: منع الجزائريين للتوجه إلى البقاع المقدسة كرد فعل على تنديدات الوفود المالية.

1905/12/09: صدور قانون فصل الدين عن الدولة

1907/09/27 : تعميم تطبيق قانون القاضي بفصل الدين عن الدولة في الجزائر بشكل رسمي.

7نوفمبر1908: تأسيس أول جمعية دينية جزائرية بتلمسان.

25جوان 1911: تأسيس اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية CIAM.

1914: قانون 5جويلية حول الأهالي, الذي ضمن رفع القيود عن الحج(بشكل قانوني أصبح الذهاب إلى الحج لا يستدعي الموافقة المسبقة للحاكم العام , لكن الأمر بقي حبرا على ورق).

1915: منع الحج لأسباب صحية.

1916: إرسال بعثة رسمية بقيادة العقيد بريمون وسي قدور بن غبريط لدعم وشكر أمير الحجاج الشريف حسين, بسبب وقوفه مع حلف الوفاق ضد ألمانيا والدولة التركية.

1917 : إرسال بعثة ثانية إلى الحجاز , لتقديم الدعم المادي واللوجيستي ,مكونة من مدنيين وعسكريين فرنسيين وجزائريين.

- تأسيس جمعية حبوس الحرمين , التي ترأسها قدور بن غبريط.

1920: توكيل مهمة الإشراف وتنظيم شؤون الحج إلى جمعية حبوس الحرمين.

1924: استيلاء عبد العزيز ال سعود على مكة , وصعوبة تنظيم الحج بسبب الحالة الأمنية من جراء الحرب السعودية الهاشمية.

15جويلية1926: تدشين مسجد باريس.

1928: حريق على متن السفينة « Jérusalem », في سواحل جدة وهلاك بعض الحجاج.

فبراير 1929: إصدار قرار يفرض على الحاج تقديم جواز سفر، شهادة طبية، تثبت تمتع الحاج بكامل قواه العقلية والبدنية لأداء الحج، تذكرة السفر، نصيب من المال، وضمان بحوالي 1000 فرنك

1930: صدور القانون المكمل للقانون السابق الخاص بالحج في 10 فبراير , الذي يضيف إلى الإلزامات السابقة دفتر الحاج، وخلو سجله الجنائي من أي عقوبة جنائية تمس بالسيادة الفرنسية، ويكون معفى من التزامات الخدمة العسكرية.

- حريق السفينة Asia الشهير على سواحل جدة الذي أدى إلى هلاك عشرات الحجاج أكثرهم من اليمن والقرن الإفريقي.
- 23 أكتوبر 1930 عقدت ندوة حول الحج في باريس, تم إقرار وجوب تلقيح الحجاج في بلدانهم, وذلك ستة أشهر قبل موعد الذهاب.

1931: صدور قانون جديد حول الحج في 25 فبراير.

- صدور قرار المنع بسبب انتشار الطاعون في الموانئ المتوسطية.
- معاهدة الصداقة الفرنسية السعودية في 10 نوفمبر, والتي نصت على وجوب حماية المملكة للرعايا الفرنسيين من حجاج ومقيمين.

1933: قانون جديد حول الحج في 25 فبراير.

– صدور القرار ميشال الصادر في 17 فبراير والذي جاء في فقرته الثانية ما يلي "يمنع أي شخص أجنبي أن يلقي خطبة داخل المساجد الرسمية...."

جويلية 1934: صدور اقتراح المفتي بن موهوب حول عرض حال الديانة الإسلامية.

1936: قانون جديد حول الحج في 25 أوت 1936 الذي اشترط على الحاج مختلف التلقحيات اللازمة، وأن يكون بحوزته 5000 فرنك على الأقل، وشراء التذكرة النقل بين جدة ومكة مسبقا ، وكان ذلك تطور ملحوظ.

1937: قانون جديد منظم لشؤون الحج في 15 جويلية, يقضي بإلغاء العمل بدفتر الحاج، ووجوب على الحاج دفع ألف فرنك نقدا، لكن المبلغ الواجب أن يكون بحوزة الحاج ارتفع إلى 5000 فرنك، وبسبب ذلك قل عدد الحجاج بشكل كبير.

1938: حل اللجنة الوزارية لشؤون الدين الإسلامي CIAM.

19مارس1940: صدور قرار وزارة الدفاع الفرنسية حول مراسيم وإجراءات دفن الجنود الفرنسيين من أصول مسلمة على أن يكون ذلك موافقا للدين الإسلامي.

1941: تم رسمياً تأسيس "لجنة رمضان" ومن صلاحياتها حق تحديد تواريخ بداية ونهاية شهر رمضان، وباقي الأعياد والمناسبات الدينية، وسميت بعد ذلك "بلجنة الأعياد الإسلامية".

1941-1942: منع الحج بسبب الأوضاع الحرب العالمية الثانية.

1943/08/3: إصدار منشور يمنح الجمعيات الدينية حق الوعظ والخطابة في المساجد للأشخاص شريطة عدم تعريض السلم والأمن العام, وإخطار المحافظ مسبقا بهذا التصريح.

17مارس1944: تأسيس لجنة الإصلاحات الأهلية.

1943-1945: إرسال بعثة رسمية مصغرة لتمثيل الجزائريين في مواسم الحج, وكان النقل لأول مرة جوا.

1946: العودة للنظام السابق في تنظيم شؤون الحج.

1950: تنظيم أولى الرحلات التجارية جوا إلى البقاع المقدسة.

1951: تم الترخيص بشكل رسمي للرحلات البرية المنظمة وفق شروط مسبقة وجوازات سفر خاصة بالحج.

- أداء مصالي الحاج لفريضة الحج في هذا العام ولقائه بالعديد من زعماء العالم الإسلامي.

1952: قرار 17 جوان القاضي بإلغاء جميع القيود حول الذهاب إلى الحج.

24 جوان 1954: وفاة سي قدور بن غبريط عراب السياسة الإسلامية الفرنسية.

1955:إلغاء النقل عن طريق البحر للحجاج الجزائريين حتى نهاية الثورة.

1956: قرار 15 جوان القاضي بالرجوع إلى العمل بنظام التراخيص السفر وذلك بسبب الظروف الأمنية في الجزائر.

1957:قطع الملك السعودي العلاقات مع فرنسا تنديدا بأعمالها الوحشية في الجزائر.

1962 (1381هـ): بعد وقف إطلاق النار تقرر إجراء تنظيم مشترك لموسم الحج مناصفة بين الحكومة المؤقتة والسلطات الفرنسية، بقبول جوازي السفر الفرنسي و الجزائري.

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Département d'Oran

PASSEPORT À L'ÉTRANGER VALABLE POUR UN AN

SIGNALEMENT

Age de 55 ans
taille d'un mètre 66 centimètres
cheveux noirs
front découvert
sourcils noirs
yeux noirs
nez petit
bouche petite
barbe grisonnante
menton rond
visage ovale
teint jaune

SIGNES PARTICULIERS

Marques de petite vérole sur la figure. Estropié du pied gauche

Signature du porteur

N° du Registre

Au nom du Peuple Français

Nous Préfet du département d'Oran, Commandeur de la Légion d'Honneur

requérons les autorités civiles et militaires de la République Française et prions les autorités civiles et militaires des États amis ou alliés de la France de laisser passer librement M. Benzeghadi Mahi ould hadj Brahim cultivateur allant à la Mecque avec sa femme Zohra bent Abdelkader natif de Beni Mishel demeurant à Nedroma

et de lui donner aide et protection en cas de besoin.

Fait à Oran le quatre Janvier mil neuf cent six

P. le Préfet

Le Chef de la Section de la Police Générale

Prix du Passeport: SOIXANTE CENTIMES, Décimes compris

نموذج لجواز سفر المسلم للحجاج الجزائريين سنة1906.

المصدر AOM 16H86



Carte d'identité

ورقة التعريف

du registre-matrice — من الدفتر الأمي

Département: Constantine — عمالة قسنطينة

Commune: M^te Oued Cherf — بلدة واد الشارف

Section, tribu ou douar: Oulad Sassy — القسم أو الدوار أو العرش أولاد ساسي

Nom patronymique et prénom: — الاسم النسبي والاسم الشخصي

Boudjedra — بوجدرة

Mohammed

بطاقة تعريف مسلمة للحجاج الجزائريين

المصدر AOM 16H86



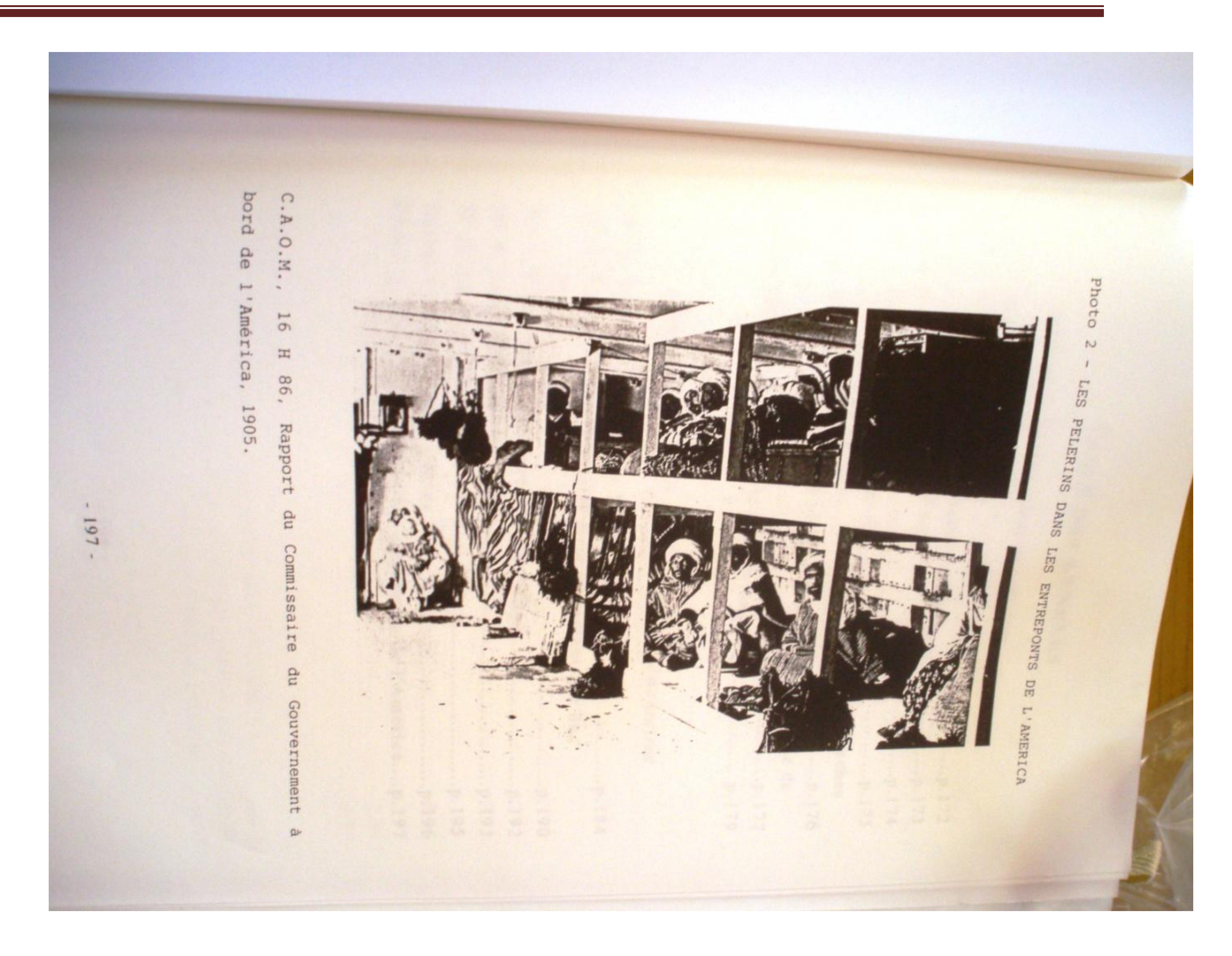
BATEAU AUTRICHIEN "GRAZIA"
COMMANDANT: G. PREMUDA
BILLET DE PASSAGE
de Classe, Ps
Bon pour Une personne, pour
le 188
L'AGENT.
Alger

تذكرة سفر خاصة بنقل الحجاج على ظهر السفينة غرازيا


Le paquebot *Plata* qui doit transporter les pèlerins à la Mecque.

نقل الحجاج على ظهر السفينة بلاتا في موسم الحج سنة 1861

Anonyme, Le pèlerinage a la Mecque, Revue Algérienne et coloniale


Photo 2 - LES PELERINS DANS LES ENTREPONTS DE L'AMERICA

C.A.O.M., 16 H 86, Rapport du Commissaire du Gouvernement à bord de l'América, 1905.

- 197 -

مراقد الحجاج الجزائريين بين أسطح السفينة

Escande Laurent, Le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination française, op.cit., P197





صور نادرة لمحجر الطور



محجر تبوك



« خادمة الحرمين الشريفين »

تحت ادارة الحاج معنى بن عياد وشريكه الحاج حسن فرحات مركز المفاهمة سوق العطارين عدد ٩ وسوق القماش عدد ٦ بشرى لقصاد الحرمين المكرمين الذين يهزهم الشوق الى اداء المناسك بمكة المكرمة والتشرف بزيارة الروضة الشريفية بالمدينة المنورة والتبرك بالمسجد الاقصى مستقر الانبياء عليهم الصلاة والسلام واولى القبلتين في دين الاسلام . بشرى لهم بانشاء شركة تقل الى الاراضي المقدسة برا الى ترعة السويس ثم بحرا الى جدة . وجوا من تونس الى القاهـرة بواسطة طائرات أميركية عتيدة فيها اسباب الراحة والانشراح او فوق طائرات مصرية سريعة بها كامل ما يطلب الحجيج . وفي هذا العام تفتح هذه الشركة باعانة الله باكورة اعمالها بتنظيم قوافل الحج برا وبحرا وجوا وهيانا لذلك سيارات فخيمة من ارقى طراز وطائرات متينة من احدث نوع فيها ما يسر المسافرين ويقرب المسافة للسائرين يصحبهما رجال هذه الشركة لتوفير الراحة والقيام بالشؤون والنيابة في الاجراءات الجمركية وسائر وسائل الهناء.

الاسعار : برا الى السويس ومنها الى جدة بحرا ٧٠٠٠٠
جوا من تونس الى جدة ذهابا وايابا ١٤٣٠٠٠
ومن تونس برا الى القاهرة ومنها الى جدة فالمدينه جوا ١٢٥٠٠٠

الادارة : سوق العطارين عدد ٩ سوق القماش عدد ٦ تونس تلفون ٢٤٣٦٤٠

ملصقات إعلانية لشركات الملاحة البحرية لنقل الحجاج

المصدر AOM16H83



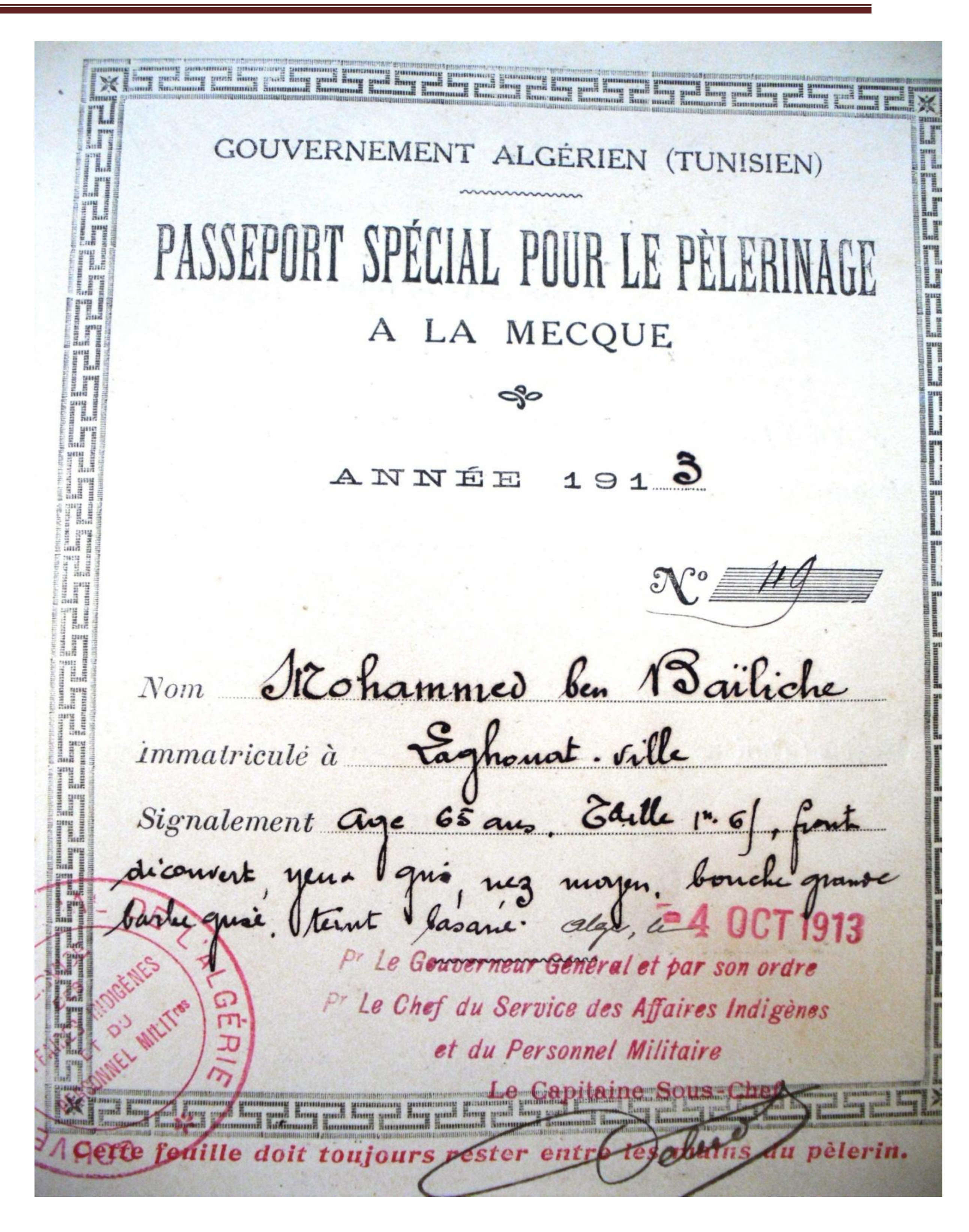
مطويات إشهارية لشركات نقل الحجاج , لشركة روني فضيل لمسم الحج سنة 1934 على متن السفينة مادونا

المصدر AOM16H90



ملصقات اشهارية للشركة أمرنتيني الناقلة للحجاج على متن السفينة بلاتا

المصدر AOM 16H90


GOUVERNEMENT ALGÉRIEN (TUNISIEN)

PASSEPORT SPÉCIAL POUR LE PÈLERINAGE

A LA MECQUE

ANNÉE 1913

N° 119

Nom Mohammed ben Baïliche

immatriculé à Laghouat. ville

Signalement Age 65 ans. Taille 1m. 61, front découvert, yeux gris, nez moyen, bouche grande barbe grise. teint basané. Alger, le 4 OCT 1913

Pr Le Gouverneur Général et par son ordre

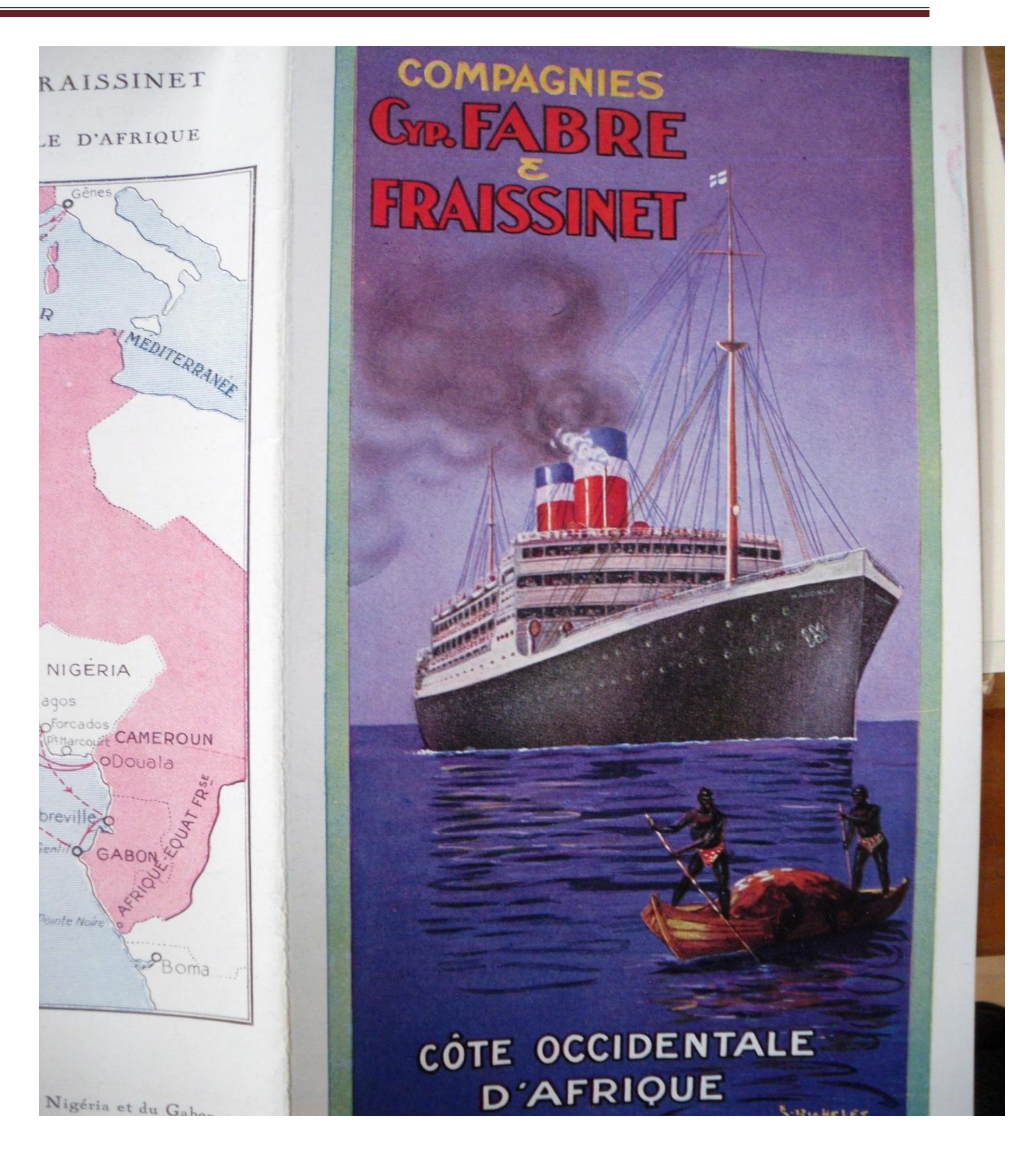
Pr Le Chef du Service des Affaires Indigènes et du Personnel Militaire

Le Capitaine Sous-Chef

Cette feuille doit toujours rester entre les mains du pèlerin.

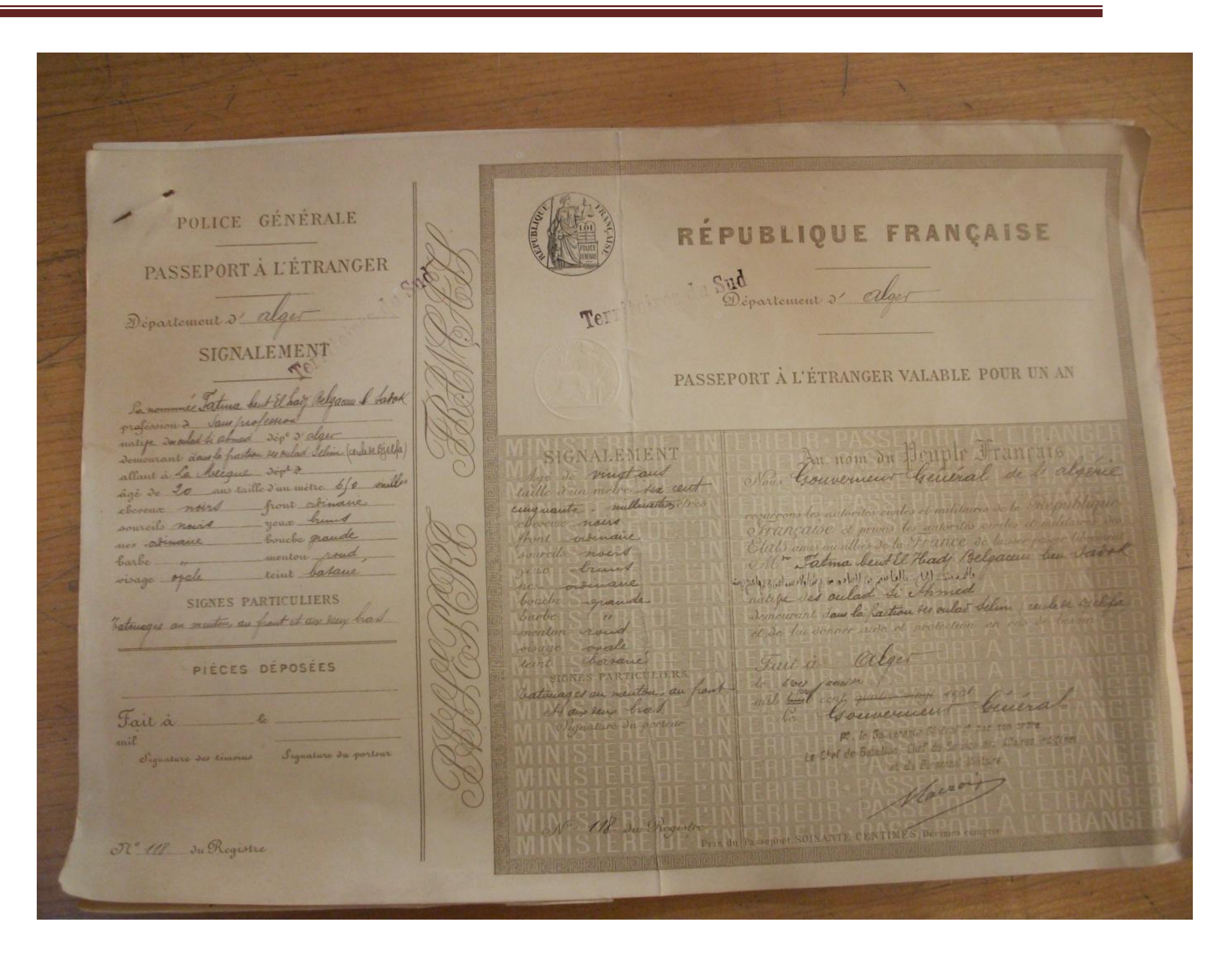
نموذج لجواز سفر مسلم لحاج جزائري سنة 1913

المصدر AOM 16H85



مطوية اشهارية لشركة سيبريان فابر التي دخلت في خدمة نقل الحجاج بعد عزوف لسنوات بسبب أهمية ذلك

المصدر AOM 16H90



POLICE GÉNÉRALE

PASSEPORT À L'ÉTRANGER

Département d' Alger

SIGNALEMENT

Le nommé Fatma bent El hadj Belgacem b Sadok
profession d sans profession
natif de Oulad Si Ahmed dépᵗ d' Alger
demeurant dans la fraction des Oulad Selim (cercle de Djelfa)
allant à La Mecque dépᵗ d
âgé de 20 ans taille d'un mètre 650 millim.
cheveux noirs front ordinaire
sourcils noirs yeux bruns
nez ordinaire bouche grande
barbe " menton rond
visage ovale teint basané

SIGNES PARTICULIERS

Tatouages au menton, au front et aux deux bras

PIÈCES DÉPOSÉES

Fait à ______ le ______
mil

Signature des témoins — Signature du porteur

N° 118 du Registre

PASSEPORT

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Territoires du Sud

Département d' Alger

PASSEPORT À L'ÉTRANGER VALABLE POUR UN AN

SIGNALEMENT

Âge de vingt ans
taille d'un mètre six cent cinquante millimètres
cheveux noirs
front ordinaire
sourcils noirs
yeux bruns
nez ordinaire
bouche grande
barbe "
menton rond
visage ovale
teint basané

SIGNES PARTICULIERS

tatouages au menton, au front et aux deux bras

Signature du porteur

N° 118 du Registre

Au nom du Peuple Français

Nous Gouverneur Général de l'Algérie

requérons les autorités civiles et militaires de la République Française et prions les autorités civiles et militaires des États amis ou alliés de la France de laisser passer librement

Mᵐᵉ Fatma bent El Hadj Belgacem ben Sadok

native des Oulad Si Ahmed

demeurant dans la fraction des Oulad Selim cercle de Djelfa

et de lui donner aide et protection en cas de besoin.

Fait à Alger

le ... janvier

mil huit cent ...

Le Gouverneur Général

P. le Gouverneur Général et par son ordre
Le Chef de Bataillon, Chef du Service des Affaires Indigènes et du Personnel Militaire

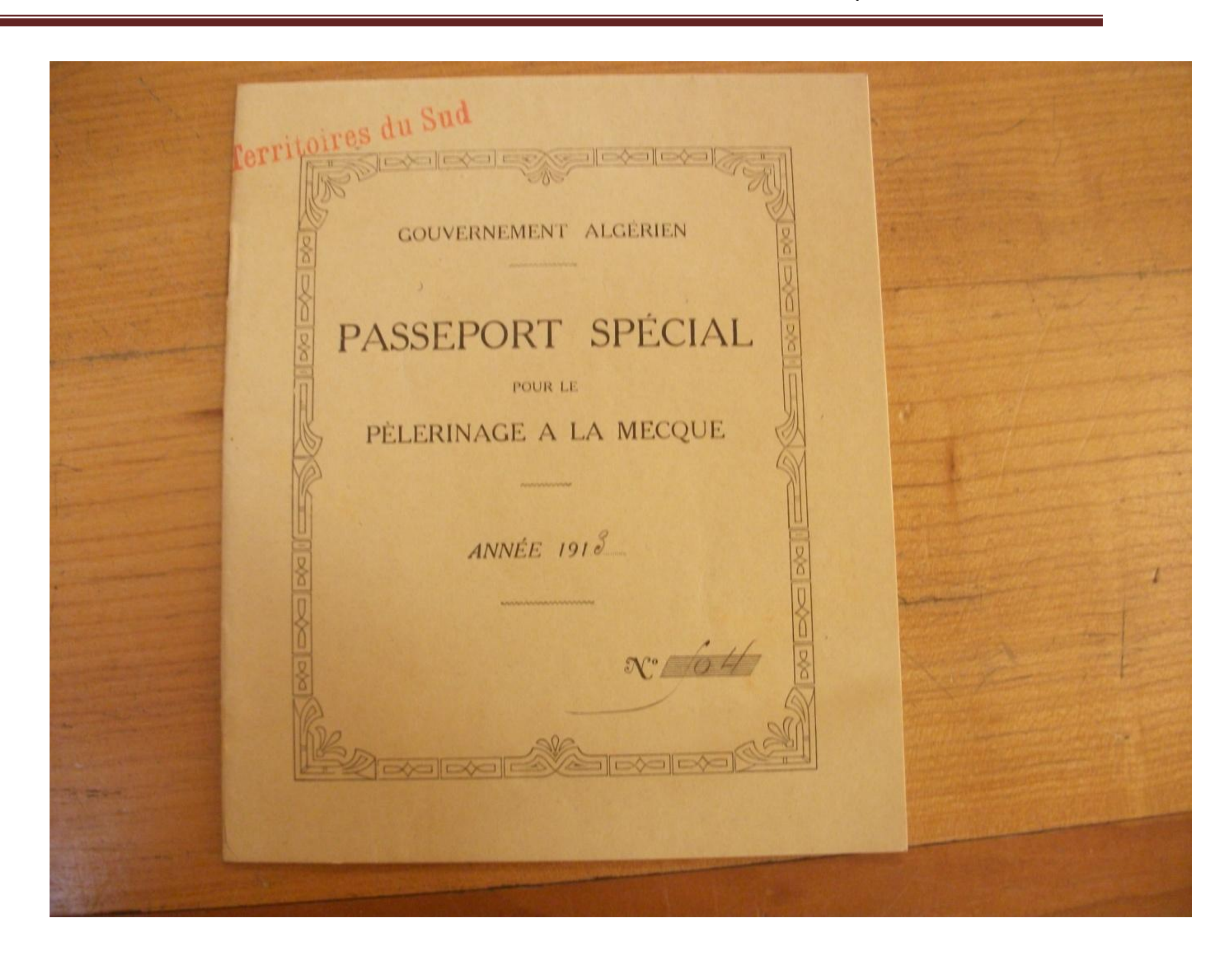
[signature]

Prix du Passeport SOIXANTE CENTIMES, Décimes compris

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR · PASSEPORT À L'ÉTRANGER

نماذج من جواز السفر الخاص بالحجاج الجزائريين

المصدرAOM 16H86



نموذج من جواز السفر الخاص بالحجاج

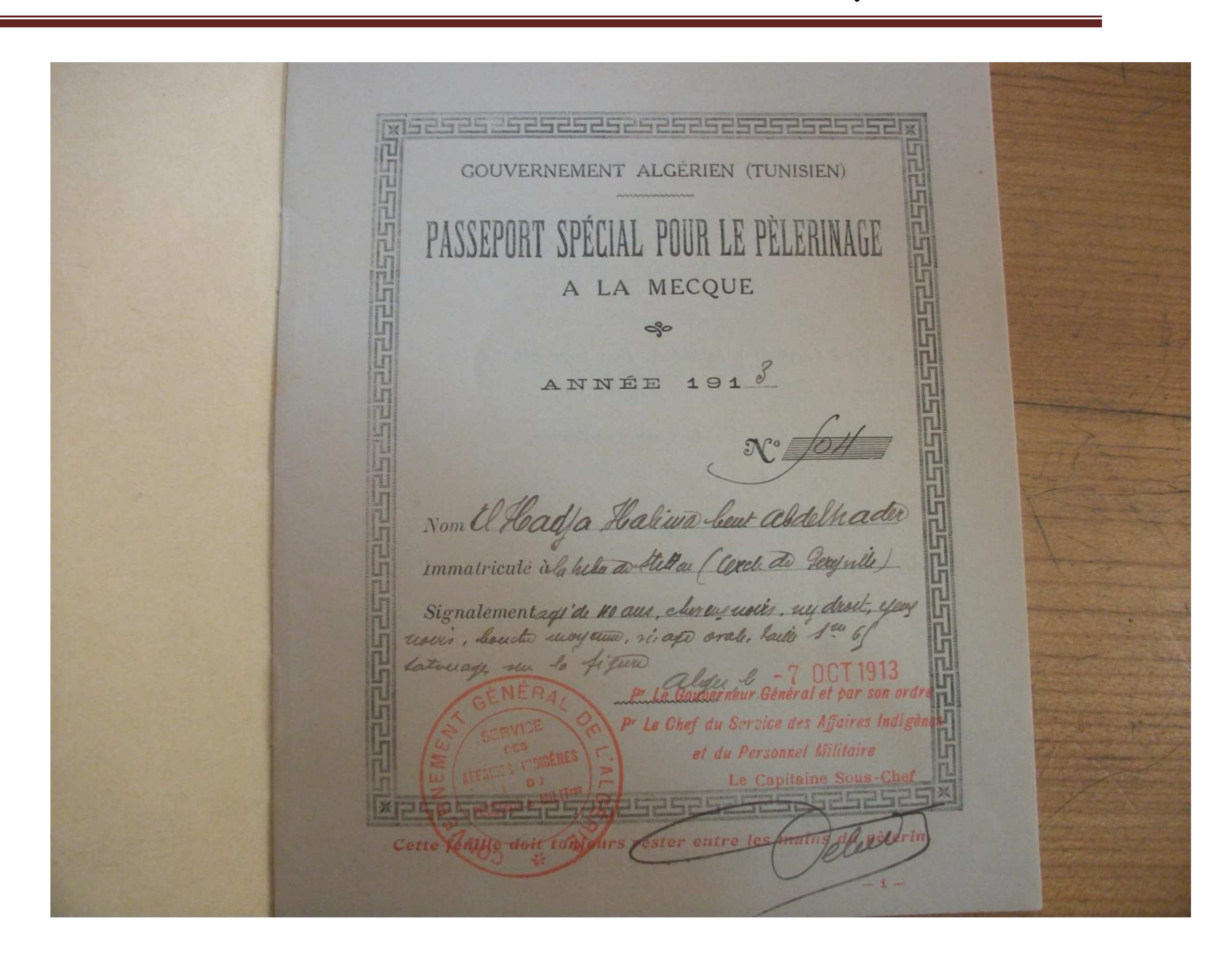
المصدر AOM 16H90



الدعاية الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية بادعاء احترام الدين الإسلامي



أولى الصور الفوتوغرافية عن مكة المكرمة من تصوير المستشرق الهولندي سنوك هيرغرانج



GOUVERNEMENT ALGÉRIEN (TUNISIEN)

PASSEPORT SPÉCIAL POUR LE PÈLERINAGE

A LA MECQUE

ANNÉE 1913

N° [illegible]

Nom El Hadja Halima bent Abdelkader

Immatriculé à la tribu [illegible] (Cercle de Géryville)

Signalement âgée de 40 ans, cheveux noirs, nez droit, yeux noirs, bouche moyenne, visage ovale, taille 1m 65, tatouage sur la figure

Alger le -7 OCT 1913

Pr Le Gouverneur Général et par son ordre

Pr Le Chef du Service des Affaires Indigènes

et du Personnel Militaire

Le Capitaine Sous-Chef

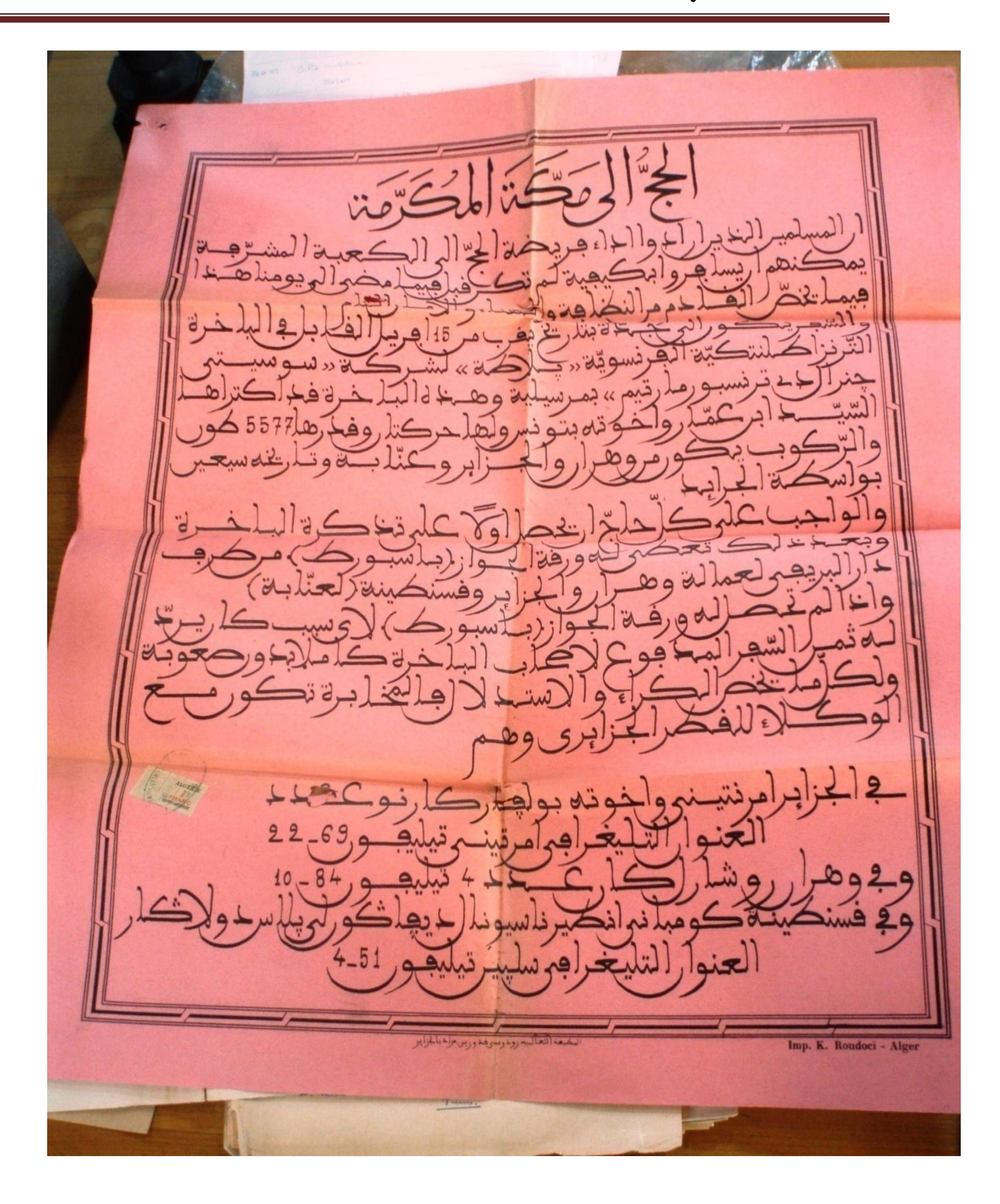
GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE — SERVICE DES AFFAIRES INDIGÈNES

Cette feuille doit toujours rester entre les mains du pèlerin

— 1 —

نماذج من جواز السفر للحجاج الجزائريين

المصدر AOM 16H90



الحج الى مكة المكرمة

ان المسلمين الذين ارادوا اداء فريضة الحج الى الكعبة المشرفة
يمكنهم ان يسافروا بكيفية لم تكن قبل فيما مضى الى يومنا هذا
فيما يخص الخدم من النظافة والاحسان والاكل [illegible]
والشرب يكون الى جدة بتاريخ يقرب من 15 افريل القابل في الباخرة
الترنزاطلنتكية الفرنسوية «پلاطة» لشركة «سوسيتي
جنرال دي ترنسبور ماريتيم» بمرسيلية وهذه الباخرة قد اكتراها
السيد ابن عمار واخوته بتونس ولها حركتان وقدرها 5577 طون
والركوب يكون من وهران والجزائر وعنابة وتاريخه سيعين
بواسطة الجرائد

والواجب على كل حاج ان يحصل اولا على تذكرة الباخرة
وبعد ذلك تعطى له ورقة الجواز (باسبورط) من طرف
دار البريفي لعمالة وهران والجزائر وقسنطينة (لعنابة)
وان لم تحصل له ورقة الجواز (باسبورط) لاي سبب كان يرد
له ثمن السفر المدفوع لاصحاب الباخرة كاملا بدون صعوبة
ولكل ما يخص الكراء والاستدلالات فالمخابرة تكون مع
الوكلاء للقطر الجزائري وهم

في الجزائر امرتيني واخوته بولفار كارنو عدد [illegible]
العنوان التليغرافي امرتيني تيليفون 69-22
وفي وهران روشار كار عدد 4 تيليفون 84-10
وفي قسنطينة كومباني انطيرناسيونال دي ڤاكون لي پلاس دولا كار
العنوان التليغرافي سليپير تيليفون 4-51

المطبعة الثعالبية رودوسي قدور بن مراد بالجزائر
Imp. K. Roudoci - Alger

ملصقات اشهارية للشركة المالكة للسفينة بلاتا الناقلة للحجاج

المصدر AOM 16H90



السفينة فوريا الناقلة للحجاج

المصدر: AOM 16H90



سفينة نقل الحجاج قبل مرورها عبر قناة السويس

Roman Jean, Le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, Editions Baconnier, Alger, 1954



دخول الحافلات خدمة نقل الحجاج ابتداء من سنة 1949

Roman Jean, Le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, Editions Baconnier, Alger, 1954



نقل الحجاج الجزائريين الميسورين جوا

Roman Jean, Le pèlerinage aux lieux saints de l’Islam, Editions Baconnier, Alger, 1954



تأدية الحجاج صلاة الجماعة على ظهر السفينة

Roman Jean, Le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, Editions Baconnier, Alger, 1954



حجاج جزائريين بلباس الإحرام على ظهر السفينة

Roman Jean, Le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, Editions Baconnier, Alger, 1954



نزول الحجاج في ميناء جدة

Roman Jean, Le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, Editions Baconnier, Alger, 1954



سفن السمبك التي كانت تنقل الحجاج من البواخر إلى البر قبل بناء ميناء جدة



إقامات الحجيج في مكة

Roman Jean, Le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, Editions Baconnier, Alger, 1954



دعاء الحجاج تحت أستار الكعبة الشريفة

Roman Jean, Le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, Editions Baconnier, Alger, 1954



في صعيد عرفة رجل يحمل راية مطوف لإرشاد الحجاج

Roman Jean, Le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, Editions Baconnier, Alger, 1954

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE

Carnet de Pélérinage

ANNÉE 19........

Nom du navire :

Port de départ d'Algérie :

Nom du navire :

Port de départ du Hedjaz :

Carnet N° [illegible] Date : .... 19........

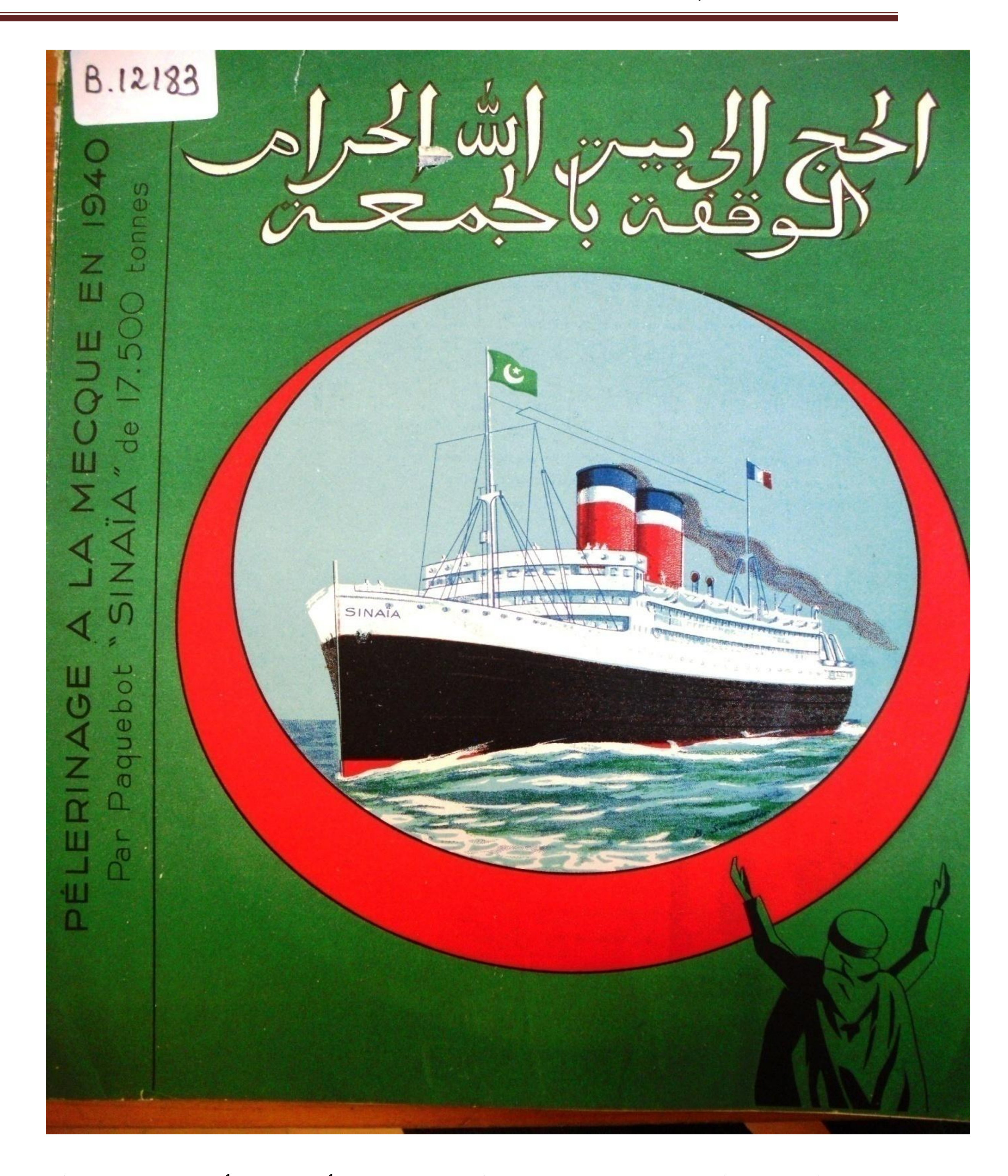
Passeport délivré le.. 19........

sous le N° [illegible] par la Préfecture d..

(Signature du Commissaire du Gouvernement)

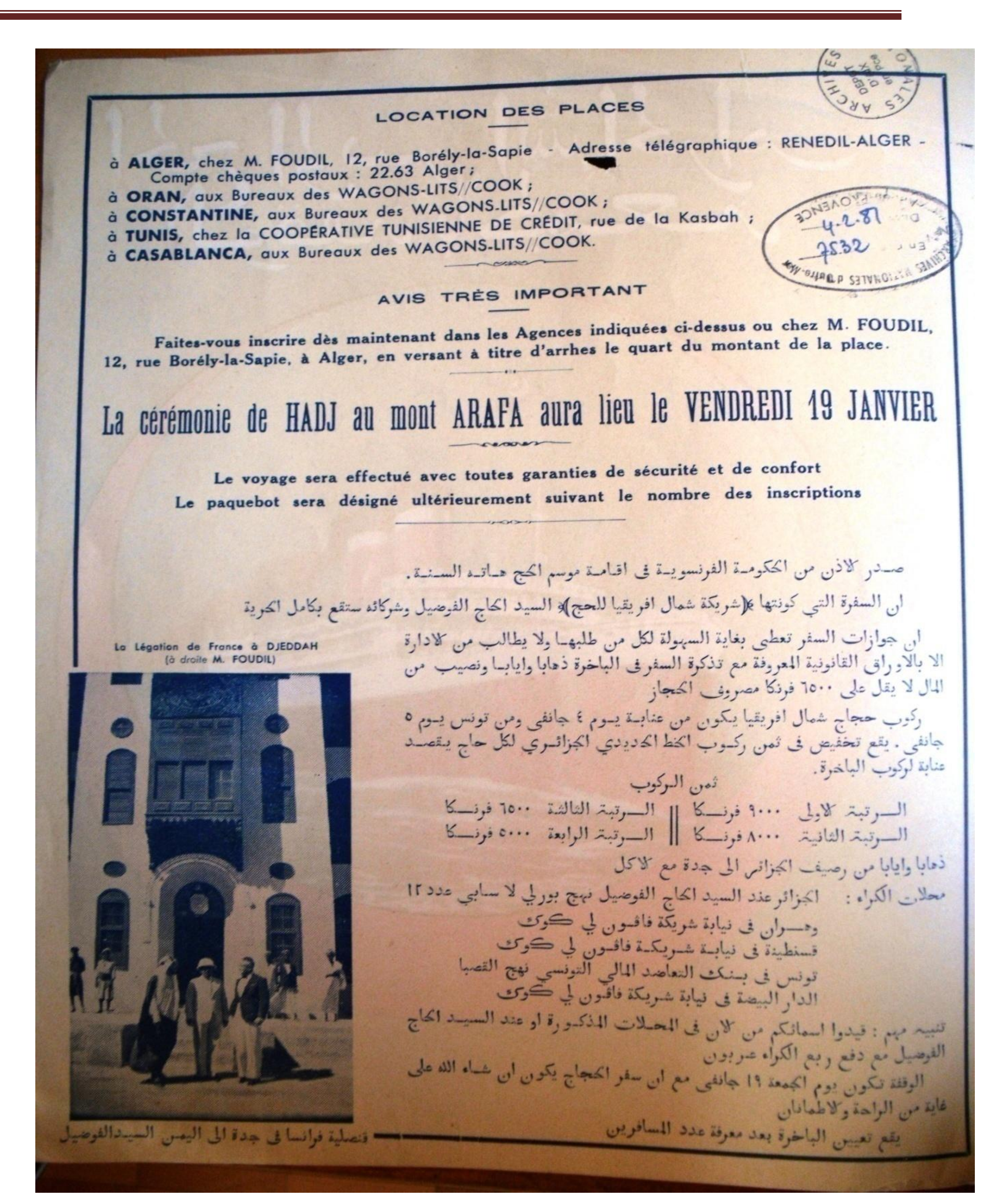
دفتر الحاج

المصدر: AOM 16H92



ملصقة اشهارية لدعوة الناس للمشاركة في الحج والتأكيد على أن الوقوف بعرفة سوف يتصادف مع يوم الجمعة

المصدر : AOM 81F841



LOCATION DES PLACES

à **ALGER,** chez M. FOUDIL, 12, rue Borély-la-Sapie - Adresse télégraphique : RENEDIL-ALGER -
Compte chèques postaux : 22.63 Alger ;
à **ORAN,** aux Bureaux des WAGONS-LITS//COOK ;
à **CONSTANTINE,** aux Bureaux des WAGONS-LITS//COOK ;
à **TUNIS,** chez la COOPÉRATIVE TUNISIENNE DE CRÉDIT, rue de la Kasbah ;
à **CASABLANCA,** aux Bureaux des WAGONS-LITS//COOK.

AVIS TRÈS IMPORTANT

Faites-vous inscrire dès maintenant dans les Agences indiquées ci-dessus ou chez M. FOUDIL, 12, rue Borély-la-Sapie, à Alger, en versant à titre d'arrhes le quart du montant de la place.

La cérémonie de HADJ au mont ARAFA aura lieu le VENDREDI 19 JANVIER

Le voyage sera effectué avec toutes garanties de sécurité et de confort
Le paquebot sera désigné ultérieurement suivant le nombre des inscriptions

صدر لاذن من الحكومة الفرنسوية فى اقامة موسم الحج هاته السنة.

ان السفرة التي كونتها «شريكة شمال افريقيا للحج» السيد الحاج الفوضيل وشركائه ستقع بكامل الحرية

ان جوازات السفر تعطى بغاية السهولة لكل من طلبها ولا يطالب من لادارة الا بالاوراق القانونية المعروفة مع تذكرة السفر فى الباخرة ذهابا وايابا ونصيب من المال لا يقل على ٦٥٠٠ فرنكا مصروف الحجاز

ركوب حجاج شمال افريقيا يكون من عنابة يوم ٤ جانفى ومن تونس يوم ٥ جانفى. يقع تخفيض فى ثمن ركوب الخط الحديدي الجزائري لكل حاج يقصد عنابة لركوب الباخرة.

ثمن الركوب

الرتبة لاولى	٩٠٠٠ فرنكا	الرتبة الثالثة	٦٥٠٠ فرنكا
الرتبة الثانية	٨٠٠٠ فرنكا	الرتبة الرابعة	٥٠٠٠ فرنكا

ذهابا وايابا من رصيف الجزائر الى جدة مع لاكل

محلات الكراء : الجزائر عند السيد الحاج الفوضيل نهج بورلي لا سابي عدد ١٢
وهران فى نيابة شريكة فاقون لي كوك
قسنطينة فى نيابة شريكة فاقون لي كوك
تونس فى بنك التعاضد المالي التونسي نهج القصبا
الدار البيضة فى نيابة شريكة فاقون لي كوك

تنبيه مهم : قيدوا اسمائكم من لان فى المحلات المذكورة او عند السيد الحاج الفوضيل مع دفع ربع الكراء عربون

الوقفة تكون يوم الجمعة ١٩ جانفى مع ان سفر الحجاج يكون ان شاء الله على غاية من الراحة ولاطمانان

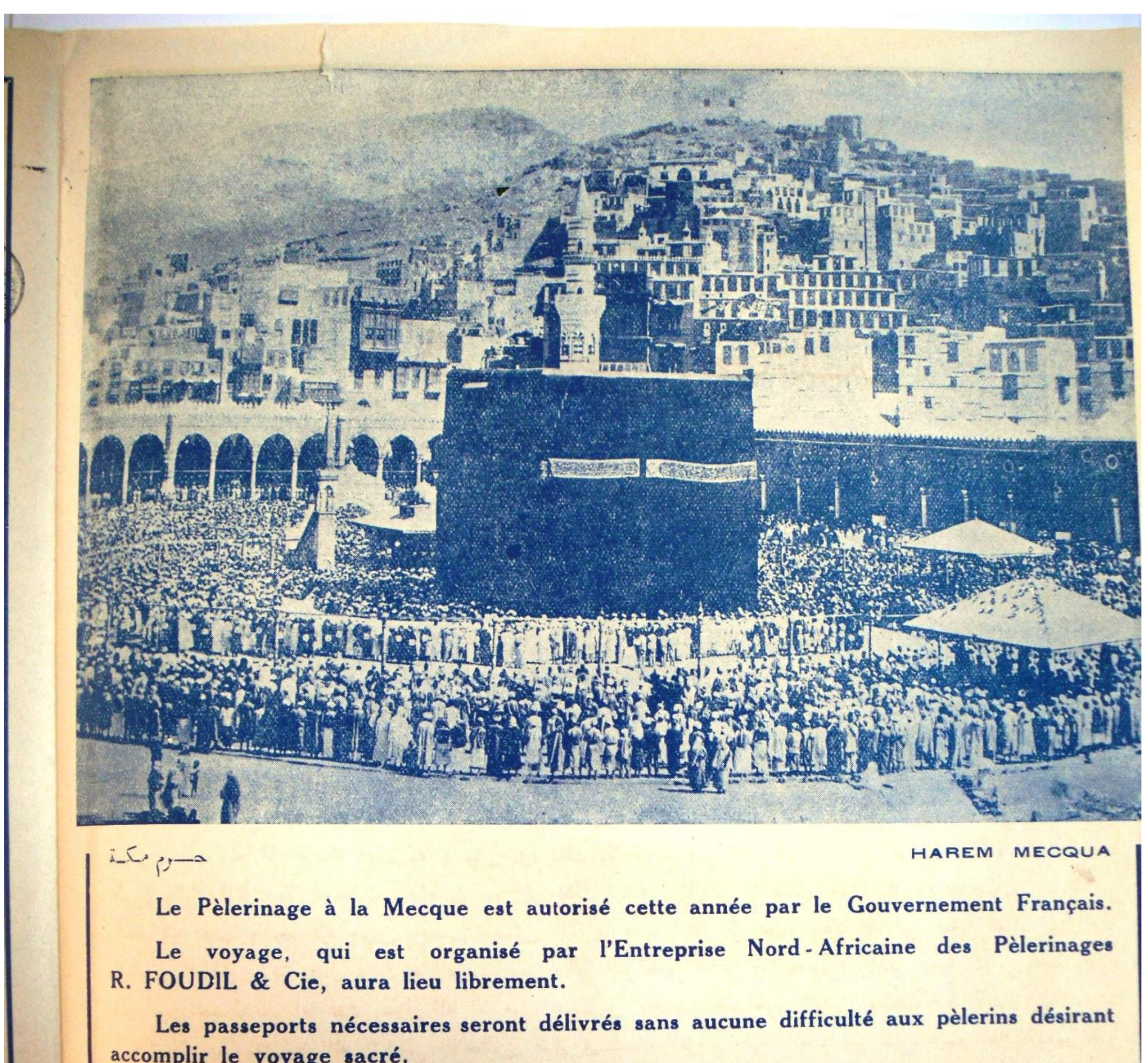
يقع تعيين الباخرة بعد معرفة عدد المسافرين

La Légation de France à DJEDDAH
(à droite M. FOUDIL)

قنصلية فرانسا فى جدة الى اليمن السيد الفوضيل

إعلان اشهاري للراغبين في الحج

المصدر : AOM 16H85



حــرم مكــة

HAREM MECQUA

Le Pèlerinage à la Mecque est autorisé cette année par le Gouvernement Français.

Le voyage, qui est organisé par l'Entreprise Nord-Africaine des Pèlerinages R. FOUDIL & Cie, aura lieu librement.

Les passeports nécessaires seront délivrés sans aucune difficulté aux pèlerins désirant accomplir le voyage sacré.

Il sera simplement exigé d'eux, outre les pièces prévues, un billet d'Aller et Retour et un pécule de la somme de **6.500 francs** pour leurs dépenses au HEDJAZ.

L'embarquement de tous les pèlerins Nord-Africains aura lieu à **BONE le 4 Janvier et à TUNIS le 5 Janvier.** Les pèlerins obtiendront, tant à l'aller qu'au retour, des réductions de prix sur les chemins de fer algériens pour leur permettre de se rendre à BONE.

PRIX DES PLACES

1re classe	9.000 frs	3me classe	6.500 frs
2me classe	8.000 frs	4me classe	5.000 frs

ALLER ET RETOUR — NOURRITURE COMPRISE

المصدر : AOM 16H85



Le scandale du pèlerinage

L'« ANNE-MARIE » prison flottante pour 406 pèlerins algériens

Chaque année le pèlerinage à la Mecque a été l'occasion d'un scandale. Un scandale qui a nom exploitation sacrilège d'une obligation pieuse, par des aigrefins sans scrupules qui se sont honteusement enrichis et par une administration rétrograde qui a filtré avec le plus grand soin les candidats au titre de « Hadj » pour ne laisser partir que ses créatures (1) ou ceux qui ont su se concilier les faveurs de certains fonctionnaires par de copieux bakchiches, le tout solidement encadré d'argousins déguisés ou non en ostensibles tartuffes.

Cette année, sous prétexte d'affréter un second bâtiment pour le pèlerinage, l'administration a jeté son dévolu sur ce qui fut un ancien «moutonnier» désaffecté par la République de Panama et armé pour la circonstance par un équipage hétéroclite mené à l'aventure par un commandant français sous les plis tutélaires du drapeau tricolore largement déployé en poupe, comme pour essayer de couvrir tant de malpropretés.

La règle qui veut que même les passagers de quatrième classe effectuant de longues croisières jouissent d'un minimum de confort a été foulée aux pieds avec une désinvolture qui ne peut être inspirée que par un racisme odieux. Si l'on tient compte du fait qu'une bonne partie des futurs Hadjis est composée de vieillards qui ne pourraient supporter une mauvaise traversée effectuée dans des conditions inhumaines, on comprend alors le sadisme qui a présidé au choix de « l'Anne-Marie », nouvel « Exodus 47 » à l'usage des Algériens.

Nos camarades *Ahmed Boumendjel* et *Boutarène* se sont rendu compte de visu de toutes les «commodités» de «l'Anne-Marie». Notre secrétaire général-adjoint, après une visite dans les cales, pompeusement baptisées « faux-ponts », est remonté sur le pont avec un mal de tête tenace. Qu'adviendra-t-il alors de la pauvre cargaison humaine après douze jours de traversée, surtout si le mauvais temps s'en mêle et qu'on soit obligé de fermer toutes les ouvertures. La planche spéciale sur laquelle on laisse glisser à la mer les dépouilles mortelles risque d'être drôlement polie et la réserve de lest qui sert à immerger les morts a de grandes chances de s'épuiser avant *Djeddah*.

Nos camarades en firent entendre « de vertes et de pas mûres » au commandant qui n'en pouvait et qui crut se tirer d'affaire en les invitant « à boire » non sans avoir été obligé de promettre à *Boumendjel* de lui avouer franchement le nombre de décès au retour.

En somme, chaque pèlerin a beaucoup de chance de voir la Kaâba mais peut espérer aussi servir de pâture aux poissons pour la modique somme de 85.600 francs. Compte non tenu de l'obligatoire bakhchich sans lequel il n'est pas possible de figurer sur la liste des partants.

A ce prix là, le titre de hadji est donné et ceux qui y trouveront à redire ne feront preuve que de la plus noire ingratitude. Le commissaire du gouvernement l'a bien prouvé en envoyant un télégramme de *« loyalisme, d'éternel attachement, de respectueuse reconnaissance, de déférente gratitude »* etc., à son chef hiérarchique et bien aimé le sire du G. G. Il y a encore trop de coups de pieds au chose qui se perdent, décidément.

De grâce, Messieurs, depuis la suppression du bagne de St-Laurent du Maroni, le « La Martinière » doit se morfondre dans sa gangue de rouille et d'algues N'est-t-il pas tout désigné pour

* Suite à la page 4

استنكار الصحافة لظروف نقل الحجاج في سفن نعتت بأنـها سجون عائمة

المصدر République Algérienne 15-9-1950



l'Algérie
Service des Transmissions
TELEGRAMME
ARRIVE

AU COURS DU PÈLERINAGE A LA MECQUE

UN GRAND FRANÇAIS MEURT EN MISSION

SUR LES PENTES DU MONT ARAFAT : HASSAIN DAOUADJI EL HADJ EL GHAOUTI

Trézel, (d.n.c.p.) 28 septembre. — C'est dans l'ardeur de sa foi et dans l'enthousiasme de sa mission que notre regretté Hassain Daouadji El Hadj El Ghaouti est mort. Khodja-interprète de la commune mixte du Djebel-Nador, officier de la Légion d'honneur et de l'Instruction publique, délégué par le Gouvernement général pour accompagner les pèlerins au Hadjaz, Si El-Hadj Ghaouti a succombé à l'épuisement dans l'accomplissement de ses devoirs de missionnaire et de son dernier acte de dévotion au mont « Arafat », ce mont où Mahomet aimait à prêcher la justice, l'humanité, la bienveillance, la fraternité.

Qui de nous ne se représente cette physionomie souriante, ce regard intelligent, ce verbe doux et net qui, le 6 septembre encore, par la radio, rassurait les familles sur l'état de santé des pèlerins qu'il conduisait ?

Qui ne se rappelle ces paroles de sagesse, ce témoignage de reconnaissance qu'il prononça à bord du « Providence » au moment même où le paquebot s'ébranla pour la Terre Sainte ?

Si El Hadj Ghaouti n'est plus... Il vécu ! Un rayon de soleil l'a épuisé, la fatigue d'une journée de marche sous le ciel gris du désert d'Arabie l'a terrassé. Le mont « Arafat » l'a ravi à l'affection de sa famille, de ses chefs et de la population de Trézel tout entière. Dieu a voulu le reprendre, et les saints de l'Orient l'ont repris corps et âme.

Mais, dans nos cœurs, Si El Hadj Ghaouti est toujours vivant, et il vivra toujours par les vertus civiques et morales qui ont fait sa force et sa grandeur avec ce qu'elles comportent de loyalisme et de dévouement à la France, de religiosité et d'inexorable fatalisme. Sa grandeur est dans son intelligence, dans son âme sereine et noble, dans son cœur toujours ému et plein de piété.

Chef de la secte des « Kadaria » de Trézel, Si El Hadj Ghaouti a su donner à ses adeptes comme aux Musulmans du Djebel Nador, un enseignement religieux et moral qui s'inspire des plus hautes vertus de l'Islam et des bienfaits de la France.

Dans les manifestations de son immense érudition, parfois timides, mais toujours confiantes et calmes, il a inculqué aux abusés la supériorité de l'intelligence sur l'ineptie, de l'ordre sur le désordre, du travail sur l'oisiveté, ramenant les égarés sur le chemin du devoir envers la Mère Patrie, et leur donnant des « leçons d'âme ».

La mort de Si El Hadj Ghaouti brutalement survenue en cours de pèlerinage, si elle enrichit, par la pureté de son âme le mont « Arafat », laisse un vide profond dans sa famille comme dans l'administration algérienne et parmi les populations de Trézel et du Djebel Nador.

Qu'il dorme en paix, sur le flanc de cette Sainte colline, témoin de ses souffrances, de sa piété, de son éternelle et permanente résurrection ! Et que sa famille éplorée, son épouse, ses filles, son fils Abdelkader, khodja à la sous-préfecture, son frère Si Ahmed, adjoint au Maire, trouvent dans ces mots, l'expression de notre affectueuse sympathie et de nos condoléances les plus émues.

P. BOUTROIX.

Echo d'Oran

29 SEPT 1951

نماذج من أعضاء الوفود الرسمية في الحج

المصدر: L'Echo d'Oran 29 Septembre 1951



SI KADDOUR BEN GHABRIT
DE PASSAGE A ORAN

Hier, par le train léger venant d'Alger est arrivé à Oran S. E. Si Kaddour Ben Ghabrit, ministre plénipotentiaire, représentant S. M. le Sultan du Maroc à Paris.

Notre hôte éminent, qui venait d'assister au départ du « Providence » pour La Mecque, a déjeuné au buffet de la gare en compagnie de sa secrétaire particulière, puis il est monté dans le train du Maroc à destination de Rabat.

سي قدور بن غبريط رجل السياسة الإسلامية الفرنسية

المصدر: L'Echo d'Oran 30 Aout 1951



Un sensationnel exploit d'un sportif obscur

Cet Oranais (Belarbi Eddani) a couvert ORAN-LA MECQUE et retour jusqu'à Tunis soit 17.000 kilomètres tout seul, sur son vélo !

Nous avons reçu la visite, hier soir, dans nos bureaux, de Belarbi Eddani Ben Hamed ould Labied, qui a tenu, de retour de son long et rude périple cycliste, à nous rendre compte de ses impressions de voyage.

C'est pour tenir un drôle de pari fait avec son père, qu'il s'est trouvé, le 4 octobre, solidement installé sur son vélo en direction de La Mecque. Avec 40 kg. de bagages sur le dos et 13.000 fr. en poche, il s'apprêtait à pédaler sec :

« Les 17.000 km. que j'ai parcourus, nous dit-il, ne me paraissent rien, en dépit d'un temps fort rigoureux, car j'ai vu de mes yeux ce que jamais je n'aurais pu m'imaginer. Naturellement, ça n'a pas été très commode, j'ai couché bien des fois à la « belle étoile » dans des champs. Mais j'ai tenu ma promesse envers mon père et, de ce fait, mon vélo est bien à moi !

« Je ne me suis pas trop pressé et suis arrivé tout de même le 11 novembre à La Mecque, en sorte que mon voyage a duré trois mois et onze jours jusqu'au retour à Tunis, où là j'ai eu le plaisir de revenir en compagnie de nos boxeurs oranais, Tabarot, Benamou et autres qui, d'ailleurs, m'ont gracieusement invité à revenir avec eux ».

— Qu'allez-vous donc faire maintenant, Eddani ? nous sommes-nous empressés de demander à cet endurant « touriste ».

« Eh bien ! ma foi, nous a-t-il répondu, il me faut d'abord racheter mes outils et, après quoi, je redeviendrai menuisier ! ».

Il serait évidemment souhaitable de voir récompenser un tel esprit sportif, dont les efforts n'ont été à aucun moment limités.

Une prime d'encouragement de la part de la Fédération cycliste serait peut-être la bienvenue !

G. FAROUZ.

Oran Républicain 13.1.54

الشاب بلعربي الداني قطع المسافة من وهران إلى مكة على ظهر دراجة هوائية في موسم الحج لسنة 1953

المصدر. Oran Républicain 13-1-45

قرار 10 ديسمبر 1894

RÈGLEMENT

SUR

LE PÈLERINAGE DE LA MECQUE[1]

LE GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE,

Vu le décret du 26 août 1881, aux termes duquel le Gouverneur général règle, par délégation du Ministre de l'Intérieur, les questions relatives aux pèlerinages ;

Vu le règlement adopté par la conférence sanitaire internationale de Paris, dans sa séance du 3 mars 1894 ;

Vu les propositions de MM. les Généraux commandant les Divisions et MM. les Préfets des trois départements de l'Algérie,

ARRÊTE :

ARTICLE 1er. — Tout pèlerin musulman, quel que soit son lieu d'origine, qui s'embarquera dans un port de l'Algérie à destination de la Mecque devra justifier par des actes authentiques : 1° qu'il dispose de la somme indispensable pour effectuer le voyage, aller et retour, dans de bonnes conditions, laquelle somme est fixée à 1,000 francs ; 2° que sa famille est à l'abri du besoin et n'aura pas à souffrir de son absence ; 3° qu'il a acquitté les impôts et taxes dont il est redevable envers l'Etat ou envers la commune.

Il devra présenter, en outre, un répondant solvable, domicilié dans la même commune et ne prenant pas part au pèlerinage, lequel s'engagera, par acte authentique, à rembourser, le cas échéant, les avances qui seraient faites au pèlerin pendant le voyage.

ART. 2. — Toute demandetendant à obtenir l'auto-

---

(1) AVIS IMPORTANT. — Ce règlement a un caractère permanent. La publication qui en est faite aujourd'hui ne signifie pas que le pèlerinage de la Mecque soit dès maintenant autorisé. Comme par le passé, un avis spécial, qui sera publié en temps utile, fera connaître tous les ans si le pèlerinage est autorisé pour les Musulmans algériens.

risation d'accomplir le pèlerinage de la Mecque devra être établie sur timbre et remise au Maire, à l'Administrateur ou au Commandant supérieur de la commune du domicile, qui la transmettra, avec pièces à l'appui, au Préfet ou au Général commandant la Division, suivant les territoires.

ART. 3. — Les autorités locales ne délivreront aucun permis de voyage avant d'y avoir été autorisées, pour chaque pèlerin, par décision du Général commandant la Division ou du Préfet, qui s'assurera si le pèlerin a le temps de se rendre de son domicile au port d'embarquement avant la date extrême fixée pour la délivrance des passeports.

ART. 4. — Le permis de voyage délivré au pèlerin à destination du port d'embarquement fera mention de la date de la décision du Général ou du Préfet. Ce permis sera échangé, au port d'embarquement, contre un passeport délivré par le Général commandant la Division, le Préfet ou le Sous-Préfet, et sur lequel seront inscrits, en arabe, les nom patronymique et prénoms, âge et domicile du titulaire, sans préjudice des indications ordinaires à y porter en français.

ART. 5. — Le passeport ne sera établi que sur le vu d'un billet délivré par un armateur français, et donnant droit au passage, aller et retour, sur un bateau français remplissant les conditions imposées tant par le présent règlement que par le règlement adopté par la conférence sanitaire internationale de Paris.

ART. 6. — Les passeports destinés aux pèlerins seront délivrés, chaque année, jusqu'à la date qui précédera de vingt-cinq jours pleins celle de la fête d'Arafa, c'est-à-dire jusqu'au 13e jour inclus du mois arabe de doulkada. A partir de cette date, il n'en sera plus délivré dans aucun port de l'Algérie.

ART. 7. — Les permis de voyage retirés au moment de la délivrance des passeports seront remis au Commissaire du Gouvernement à bord du bateau, lequel s'en servira pour dresser un contrôle nominatif des pèlerins, indépendamment de la liste qui doit être tenue par le capitaine du bateau.

ART. 8. — Les pèlerins seront répartis en groupes de vingt personnes en moyenne, suivant leur pays d'origine, et chaque groupe aura un chef désigné, autant que possible, par l'autorité administrative de la commune du domicile, ou par l'autorité du lieu

d'embarquement, ou, enfin, par le Commissaire du Gouvernement à bord.

Art. 9. — Les chefs de groupe seront choisis parmi les pèlerins sachant lire et écrire en français ou en arabe et, de préférence, parmi ceux qui sont déjà investis de fonctions officielles en Algérie. Il leur sera délivré par l'une des autorités désignées à l'art. 8 un titre de nomination accompagné de la liste des pèlerins composant chaque groupe. Ils seront chargés de la réception des vivres à distribuer aux passagers, et serviront d'intermédiaire entre les pèlerins et les représentants de l'autorité française. Ils devront fournir au Commissaire du Gouvernement et au Consul de France à Djedda tous les renseignements utiles.

Art. 10. — Les pèlerins seront libres d'emporter les armes à feu qu'ils jugeraient nécessaires à leur sécurité pendant leur voyage ; mais ils ne pourront emporter que les armes qu'ils possèdent déjà et ne seront pas autorisés à en acheter de nouvelles spécialement en vue du pèlerinage.

Art. 11. — Tout Musulman résidant en Algérie qui se sera soustrait aux conditions imposées par le présent arrêté sera, à son retour du pèlerinage, interné dans un pénitencier pour une durée qui sera fixée par le Gouverneur général sur la propostion du Général commandant la Division ou du Préfet.

Art. 12. — Toute Compagnie de navigation, tout armateur qui entreprendra le transport des pèlerins devra en faire la déclaration préalable à la Préfecture ou à la Sous-Préfecture du lieu d'embarquement, et s'engager, par écrit, à observer les conditions imposées par le présent arrêté. Au cas où le bateau affecté au transport des pèlerins aurait été affrêté, l'affrêteur sera tenu de déposer, à l'appui de sa déclaration, un engagement écrit par lequel l'armateur ou la Compagnie de navigation propriétaire se soumettra, solidairement avec lui, à l'exécution des mêmes conditions.

Art. 13. — Pour la garantie de la stricte observation des conditions imposées, l'armateur ou l'affrêteur devra déposer dans une Caisse publique qui lui sera désignée par le Préfet ou le Sous-Préfet, un cautionnement de quinze mille francs pour chaque bateau affecté au transport des pèlerins en Arabie. Il devra être représenté, au port d'embarquement, par un consignataire ayant qualité pour solder les droits sanitaires constatés et recevoir toutes récla-

mations ou notifications d'actes administratifs ou judiciaires.

L'armement demeurera seul responsable de tous accidents ou contestations qui viendraient à surgir sans pouvoir opposer à l'administration ou aux pèlerins les clauses de la charte-partie passée avec l'affréteur.

ART. 14. — Pour permettre à tous intéressés d'exercer les revendications qu'ils auraient à formuler contre l'armement, le cautionnement ne sera remboursé qu'après un délai minimum de 30 jours, à partir du jour du débarqnement des pèlerins, ou de l'achèvement de la quarantaine qu'ils auront eu à subir à leur retour en Algérie.

ART. 15. — Tout navire destiné au transport des pèlerins sera, avant toute opération d'embarquement, visité à son point de départ, en Algérie, par une Commission spéciale dont la composition sera fixée par le Préfet ou le Sous-Préfet, et qui s'assurera que le navire remplit toutes les conditions déterminées par la Convention sanitaire internationale de Paris et par le présent règlement. Un mesurage de l'entrepont déterminera le nombre maximum de pèlerins qui pourra y être logé pendant toute la traversée, aller et retour, sans que la surface réservée à chaque pèlerin puisse jamais être inférieure à deux mètres carrés avec une hauteur d'entrepont d'au moins un mètre quatre-vingts centimètres.

ART. 16. — Les lieux d'aisance établis dans les conditions et proportions fixées par l'art. 18 de la Convention sanitaire internationale de Paris seront nettoyés et désinfectés, trois fois par jour, avec une solution d'acide phénique au 1/100e, avec du chlorure de chaux, du sulfate de fer ou de cuivre, ou même avec une solution de sublimé au 1/1000e, suivant les prescriptions du médecin.

Le Directeur du service de la Santé ou, à son défaut, un médecin spécialement requis par le Service sanitaire, fixera, pour chaque bateau, la nature et la quantité des désinfectants et des médicaments qui devront exister à bord.

ART. 17. — Le pont devra être, sur toute son étendue, couvert d'une tente-abri.

ART. 18. — Le prix du passage, qui sera débattu librement entre les pèlerins et l'armateur du bateau, devra comprendre le voyage direct des ports de l'Algérie à Djédda, et le voyage de route de Djedda en Algérie, avec escale à Yambo, pour permettre

— 7 —

aux pèlerins de visiter Médine. Il comprendra également les droits dus à l'Office de Santé ottoman, droits qui seront acquittés, à l'arrivée en Arabie, par le capitaine du bateau, pour tous les passagers, et la nourriture du pèlerin à bord pendant la traversée de retour de Djedda à Yambo, et de Yambo en Algérie

ART. 19. — L'alimentation à bord sera assurée par les denrées dont la nomenclature suit : Boîtes de sardines, lentilles, pois chiches, julienne en tablettes pressées, farine, pain, biscuit, couscous, riz, caisses de lait concentré, raisins secs, figues sèches, café en grains, thé, sucre blanc, poivre rouge, épices, sel fin, poivre noir de Cayenne, huile d'olives de cuisine, huile de Kabylie, beurre arabe salé, viande, charbon de bois.

Les quantités à embarquer seront fixées proportionnellement au nombre des passagers par le Service sanitaire qui aura le droit de refuser l'embarquement des vivres dont la qualité laisserait à désirer.

ART. 20. — Pendant la traversée d'Alger à Djedda, la vente de ces denrées aux pèlerins sera faite d'après leur prix habituel dans les magasins d'Alger.

Pendant la traversée de retour, la quantité des aliments et du combustible à distribuer gratuitement, par jour et par pèlerin, est fixée conformément au tableau ci-après :

Pain	500gr.
Sardines	1 boîte pour 5 jours.
Lentilles	15gr.
Pois chiches	30
Julienne	6
Couscous	375
Riz	50
Figues ou dattes	50
Café	22
Sucre	32gr.
Poivre-épices	Q. S.
Sel	15gr.
Huile	25
Beurre	20
Viande	60
Charbon	250
Eau potable	5 lit.

ART. 21. — L'eau nécessaire pour les ablutions, douches, lavages corporels, sera fournie à la volonté des passagers par la pompe Petit Cheval et sera puisée dans la mer. En aucun cas l'armement ne

pourra percevoir le prix de l'eau qui sera distribuée aux pèlerins pour quelque usage que ce soit.

Les douches seront données, à l'aide de la pompe Petit-Cheval, à des heures réglementaires fixées par le médecin ; elles seront facultatives pour les passagers, mais pourront être rendues obligatoires sur l'ordre du médecin.

ART. 22. — Le médecin, dont la présence à bord est exigée par la convention sanitaire internationale de Paris, sera désigné par la Compagnie de navigation et devra être agréé par le Préfet ou le sous-Préfet. Il exercera les fonctions de Commissaire du Gouvernement à bord. Dans le cas prévu par l'art. 11 de la Convention sanitaire, où un second médecin devrait être embarqué, le Préfet ou le sous-Préfet désignera celui des deux qui sera Commissaire du Gouvernement.

ART. 23. — Le traitement et la nourriture, à bord, du médecin sont à la charge de l'armement. Le montant du traitement sera fixé par le Préfet ou le sous-Préfet pour toute la durée du voyage, et sera déposé en consignation dans une caisse publique.

ART. 24. — Le médecin recevra la moitié de ses émoluments, à la diligence du Préfet ou du Sous-Préfet, au moment de son départ. La seconde moitié lui sera payée au retour, mais seulement après remise et acceptation, par le Service sanitaire, des registres et rapports dont il est parlé à l'article 30.

ART. 25. — L'armement est tenu de se conformer à toutes les indications qui seront données par le médecin, soit dans l'intérêt personnel des passagers, soit pour l'observation des instructions médicales et hygiéniques.

ART. 26. — Le Commissaire du Gouvernement devra veiller rigoureusement, à ce que le nombre de pèlerins autorisé ne soit jamais dépassé. Il veillera également à ce que le dénombrement des passagers soit établi avec le concours et le contrôle des autorités sanitaires et consulaires. Il s'opposera à tout embarquement sur des points de la côte où ces autorités ne sont pas représentées. Il aura le droit de prescrire le débarquement et le rapatriement aux frais de la Compagnie, de tout pèlerin qui aura été embarqué sans avoir satisfait aux conditions imposées.

ART. 27. — Le Commissaire doit se concerter avec les autorités sanitaires et consulaires pour empêcher l'encombrement du bateau et l'embarquement d'un

surcroît de passagers. Il s'assurera, à chaque escale, que le nom, le sexe et le nombre des passagers embarqués ou débarqués sont mentionnés sur la patente du navire. Il devra, en outre, tenir à la disposition du Consul de France à Djedda tous les renseignements qui lui seront demandés touchant les pèlerins.

Art. 28. — Le Commissaire du Gouvernement déterminera la nature, la quantité et la dimension des bagages que les pèlerins pourront garder avec eux. Tous les autres bagages seront enregistrés, numérotés et placés dans la cale, et il en sera délivré reçu aux intéressés, comme pour tout objet qui serait confié à l'armement.

Art. 29. — Les décès survenus à bord seront constatés dans les conditions prévues par l'art. 86 du Code civil. Il sera en même temps dressé un inventaire des effets à usage, marchandises, argent, papiers appartenant au décédé. L'inventaire sera signé et certifié exact par le médecin et le capitaine du bateau. Tous les objets qui y seront mentionnés seront réunis en paquets scellés, sous la responsabilité du capitaine, pour être remis aux héritiers ou ayants-droit, ou, à défaut, à l'autorité sanitaire du port de débarquement en Algérie, qui en délivrera reçu à l'armement et en rendra compte à l'autorité préfectorale.

Art. 30. — Après le retour du bateau en Algérie, le capitaine du navire devra remettre au Service sanitaire un double de la liste nominative de tous les pèlerins embarqués à l'aller et au retour. Ce document sera signé par le capitaine et le médecin. Le médecin remettra également au Service sanitaire une copie du journal dont la tenue est prescrite par l'article 12, 6°, de la convention sanitaire internationale et un rapport détaillé relatant tous les incidents du voyage.

Art. 31. — Les quarantaines ou opérations de désinfection auxquelles il y aurait lieu de soumettre les bateaux ramenant des pèlerins en Algérie seront subies au lazaret de Matifou. Dans ce cas, à l'expiration de la quarantaine, les pèlerins seront rapatriés par mer s'ils le désirent, aux frais de l'armement, avec nourriture, jusqu'au port où ils se sont embarqués au départ.

Art. 32. — Les pèlerins étrangers qui, n'étant pas partis d'un port de l'Algérie, auront pris passage, à leur retour du pèlerinage, sur les bateaux transportant les pèlerins algériens, ne seront pas autorisés à débarquer sur le territoire français et devront

2

être conduits dans leur pays d'origine par la voie de mer et aux frais de l'armement. En conséquence, les agents de navigation et les capitaines sont prévenus que le transbordement des pèlerins étrangers en Algérie est interdit. Les bateaux qui auraient à leur bord des pèlerins non algériens suivront la condition de ces pèlerins et ne seront reçus dans aucun port algérien.

ART. 33. — Les Compagnies de navigation et les capitaines des bateaux affectés au transport des pèlerins sont tenus de se conformer aux prescriptions du règlement élaboré par la Commission sanitaire internationale de Paris. Les infractions commises seront constatées par le Commissaire du Gouvernement ou par les agents du Service sanitaire, et mention en sera faite sur la patente de santé, ainsi que sur la liste des pèlerins. Les procès-verbaux seront transmis au Procureur général de la Cour d'appel à Alger aussitôt après le retour du bateau en Algérie.

ART. 34. — Le présent arrêté sera publié en français et en arabe dans le journal officiel *Le Mobacher*, accompagné du règlement de la Commission sanitaire internationale également traduit en langue arabe.

Fait à Alger, le 10 décembre 1894.

Le Gouverneur général.

JULES CAMBON.

أهم الرحلات الحجازية الجزائرية الحديثة

- رحلة منداسي "العقيقة", هو سعيد بن عبد الله المنداسي الأصل التلمساني الدار ت 1088هـ/ 1677م.
- رحلة محمد بوراس الدرر الأنيقة والأزهار الشقيقة المتفرعة بعرف العقيقة.
- رحلة ابن مسايب ت 1776- نظم.
- رحلة ابن التريكي, نظم.
- رحلة الزناقي ,نظم.
- ديوان إبن الفكون في مدح النبي ص (987هـ/ 1580م). (1073هـ/ 1663م).
- رحلتا أبي العصيدة البجائي "رسالة الغريب إلى الحبيب" ت 865.
- رحلة أبو يعقوب يوسف البجائي.
- رحلة عبد الله بن عمر بن موسى المغاوري البسكري علم من علماء المالكية وشاعر أديب رحل إلى الشرق واستقر بالمدينة ت765 هـ.
- رحلة أحمد بن قاسم بن محمد البوني "الروضة الشهية في الرحلة الحجازية" ت 1139هـ/ 1726م.
- رحلة أبو العباس ابن عمار"نحلة اللبيب في أخبار الرحلة إلى الحبيب" 1119هـ/ 1707م- 1206هـ/ 1791م.
- رحلة ابن حمادوش "لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال" 1107هـ.
- رحلة أحمد المقري "رحلة في المشرق والمغرب"، 1578م/ 1631م.

- رحلة الحسين الورتلاني "نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار" 1125هـ/ 1713م, 1193هـ/ 1779م.
- رحلتا أبي راس الناصري المعسكري:
- - "فتح الله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته" 1165هـ/ 1751م, 1238هـ/ 1834م.
- "عدتي ونحلتي في تعداد رحلتي" .
- رحلة عبد الرحمن المجاجي.
- رحلة محمد بن منصور العامري التلمساني ت1748 م.
- رحلة عبد الله بن عبد العزيز التميني المصعبي ت1817 م.
- رحلة الأمير عبد القادر الحسني 1808م- 1883م.
- رحلة ابن عبد الله الحاج العربي، "الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى الحجاز".
- رحلة العربي بن عبد القادر بن علي المشرفي المعسكري التلمساني ت 1313 ه "الرحلة العريضة لأداء الفريضة".
- رحلة الشيخ بدر أحمد بن الحاج حمو, م 1875-ت؟ "التحفة البهية في الرحلة الشرقية"، توفي في العشرينات.
- رحلة أحمد بن شريف Aux villes saintes de l'Islam (1879-1921)
- رحلة الحاج شريف ماضي,Terre d'Islam (1867-1939)
- رحلة الطيب المهاجي "أنفس الذخائر وأطيب المآثر في أهم ما اتفق لي في الماضي والحاضر" (1881-1969)
- رحلة محمد منصور الغسيري الباتني سنة 1953.(1913- 1974).
- رحلة الشيخ أطفيش وهي رحلة منظومة(1305هـ- 1385هـ).

- رحلة حمو بن باحمد بابا وموسى "الرحلة السنية المقتضية للأحكام القرآنية السنية"1863_1957.
- رحلة الشيخ أبي اليقظان، رحلتي إلى بيت الله الحرام، سنة 1960 (1888- 1973).
- رحلة إبراهيم بن ساسي، "العقد الماسي في رحلة إبراهيم ساسي".

قائمة البيبليوغرافيا:

- القرآن الكريم
- صحيح البخاري

المصادر باللغة العربية

1. -الإبراهيمي البشير، آثار البشير الإبراهيمي، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، 1997، بيروت.
2. -الإبراهيمي البشير، "فصل الدين عن الحكومة"، البصائر، العدد75، 19أفريل1949.
3. -الإبراهيمي البشير، فصل الدين عن الدولة أو فصل رمضان والأعياد عن قاض الجزائر، البصائر، رقم89، 8أوت1949
4. -الإبراهيمي البشير، فصل الحكومة عن الدين، البصائر عدد139، 29جانفي1951.
5. -الأمير عبد القادر، مذكرات الأمير عبد القادر، دار الأمة، الجزائر، 2010.
6. -البصائر، بيان عن إصرار الحكومة الفرنسية على تولي اغتصاب المساجد والأوقاف و افتكاكها لحق المسلمين لإقامة الشعائر الدينية في مساجدهم، العدد 236، 10-07-1953.
7. -البصائر، حديث الحجاج، 3مارس1939.
8. -البصائر، اعتداء جديد على حرمة الأوقاف الاسلامية.
9. -أرسلان، شكيب، الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس المطاف، دار النوادر، بيروت، 2007.
10. -بن باديس مولود، مسجد باريس مسجد للإسلام أم محل للهوى الليلي، الشهاب، العدد95.

11. -التبسي العربي، "فصل الدين عن الدولة طلائع ومقدمات"، البصائر، العدد57، 22نوفمبر1948.

12. -التبسي العربي، الحكومة الجزائرية تدفن قضية فصل الدين الإسلامي عن الدولة، البصائر العدد225.

13. التبسي العربي، تقرير مصباح لا يصلح أن يكون أساسا للنظر في فصل الدين عن الدولة، البصائر، العدد208، 1ديسمبر1952.

14. -ابن جبير، رحلة ابن جبير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001.

15. -ابن حمادوش، لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، طبعة المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1983.

16. -حمدان عثمان خوجة،المرآة. تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، ANEP،

17. -الحريري،جمال أحمد بن محمد،دعوة إلى الحج، البصائر، العدد50، 1937.

18. -الشهاب، "جمعية أحباس الحرمين ومهمتها الرئيسية" ,العدد19، 25 مارس 1926.

19. -الشهاب، العدد102، 2أبريل 1938.

20. -الشهاب، وداع الحجاج، العدد147، 20جانفي1939

21. -بن عمار ابي العباس سيدي أحمد،نحلة الحبيب اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب،طبعة فونتانة،الجزائر،1902.

22. الغسال الحسن بن محمد، الرحلة الطنجاوية الممزوجة بالمناسك المالكية، تحقيق محمد علي فهيم بيومي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2009.

23. -المبشر، إعلام(حول حادث غرق سفينة للحجاج)، العدد 52، 30أكتوبر 1849.

24. -المقري أحمد، رحلة المقري إلى المغرب والمشرق، تحقيق الدكتور محمد بن معمر، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2004.

25. -ابن موهوب، عرض حال الديانة الإسلامية الذي قدمه السيد بن موهوب المفتي بقسنطينة إلى لجنة الإصلاحات الأهلية أثناء جويلية 1934، الشهاب، نوفمبر1934

26. -المهاجي الطيب، أنفس الذخائر وأطيب المآثر،مجموع الرحلات، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2011.

27. -المهاجي الطيب، تقرير الشيخ الطيب المهاجي في قضية الأحباس الجزائرية، المطبعة العلوية مستغانم، 1370.

28. -الناصري أبي راس، فتح الاله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.

29. -هيرجرونج سى سنوك، مكة في أواخر القرن التاسع عشر، ترجمة صبري محمد حسن، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2007.

30. -الورتلاني حسين، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، دار مكتبة الصوفية، القاهرة،

31. -الولاتي محمد بن يحي، الرحلة الحجازية، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

32. -يغيم ريزفان، رحلة الضابط الروسي عبد العزيز دولتشين إلى مكة 1898-1899، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، 1993

المراجع باللغة العربية

1- أل الشيخ سعاد، رحلة المجاجي من القرن التاسع عشر، ندوة الرحالة العرب والمسلمين، اكتشاف الذات والآخر ندوة الرباط الثانية، 2009.

2- أل الشيخ سعاد، الرحلة الحجازية السياحية، التحفة البهية في الرحلة الشرقية، ليدر الحاج أحمد حمو نموذجا، المؤتمر الدولي الأول الدوحة، 2010.

3- بشير بلمهدي علي، المساجد الرسمية وموقف صحافة جمعية العلماء المسلمين منها، رسالة ماجستير ،جامعة وهران، 2000.

4- بشير بلمهدي علي، الخطاب الديني بالجزائر ومسألة الهوية الوطنية، رسالة دكتوراه، 2011-2012.

5- بوعزيز يحي، المساجد العتيقة في الغرب الجزائري، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، الجزائر.

6- بيومي محمد علي فهيم، المغاربة في المدينة المنورة إبان القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، دار القاهرة، القاهرة، 2006.

7- التازي عبد الهادي، رحلة الرحلات، مكة في مائة رحلة ورحلة، مؤسسة الفرقان للترات الإسلامي، الرياض، 2005.

8- الحافظي مولود، بحث حول جمعية الحرمين، الشهاب، العدد13، فيفري 1926.

9- الحسني محمد الهادي، شهيد السين، جريدة الشروق، عدد 3774، 13سبتمبر 2012

10- حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1978.

11- حماش خليفة، دكان الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر في العهد العثماني، ، مجلة الدارة، العدد الأول، محرم 1431.

12- الحناشي عبد اللطيف، جمعية حبوس الحرمين الشريفين بباريس، مجلة الدارة، رجب 1430.

13- زوهري وليد، أدب الرحالة، الجزائريين إلى مكة والمدينة، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، العدد الأول، يونيو 2012.

14- السدحان عبد الله ناصر، أوقاف الحرمين الشريفين خارج المملكة العربية السعودية واقعها وكيفية الإفادة منها، مجلة الدارة، العدد الرابع، 1430.

15- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر، الجزائر، 2006.

16- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

17- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الرابع، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998.

18- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

19- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

20- سعد الله أبو القاسم، بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003.

21- السعدون خالد حمود، مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز 1327ھ، 1909، 1908م، أسبابها وتطوراتها، مجلة الدارة، سنة 1409.

22- سعيدوني دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

23- سقير منذر، المنذر سقير، العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينات والثلاثينات الميلادية من خلال الوثائق الفرنسية المحفوظة صورة منها في دارة الملك عبد العزيز، مجلة الدارة، العدد الثالث رجب 1422، الجزء الأول، السنة السابعة والعشرون.

24- سقير المنذر، العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينات والثلاثينات الميلادية من خلال الوثائق الفرنسية المحفوظة صورة منها في دارة الملك عبد العزيز، مجلة الدارة، العدد الأول محرم 1423، الجزء الثاني، السنة الثامنة والعشرون.

25- سقير منذر،العلاقات السعودية الفرنسية من خلال تقرير "ميغريه" عام1362هـ، 1943 م،مجلة الدارة ،العدد الأول محرم 1428،السنة الثالثة والثلاثون.

26- الصائغ أنيس، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، 1966.

27- غطاس عائشة، الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشريفين، أعمال ندوة الجزائر حول الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر 30/29 ماي 2001.

28- القمني محمود سيد، حروب دولة الرسول، دار مدبولي الصغير، القاهرة، 1996.

29- كتاب جماعي، الشرق والغرب في مدونات الرحالة العرب والمسلمين، اكتشاف الذات و الآخر، المشروع الجغرافي العربي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، 2005.

30- ملاح الهواري، الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري، مكتبة الرثاء للطباعة والنشر، الجزائر 2004. .

31- النفزاوي محمد الناصر، التيارات الفكرية في السلطنة العثمانية 1918.1838، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، 2001.

32- نواب عواطف محمد يوسف، الرحلات المغربية والأندلسية، دارة الملك عبد العزيز، الرياض،1996.

33- هلال عمار، العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنين التاسع والعشرين الميلاديين 14/3هـ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

34- هلال عمار، الهجرة العربية نحو بلاد الشام (1830-1918)، دار هومة، الجزائر، 2007.

Sources bibliographique

Archives

1- Centre d’archives d’outre mer d’Aix-en-Provence (France)

A_ série H

-9H107

Pénitencier de Tadmit 1902-1914.

-9H108

Pénitencier de Tadmit 1915-1919

-9H109

Pénitencier de Tadmit. Documents budgétaires. 1931-1921.

-9H110

Pénitencier de Boukhanéfis. 1857-1912.

-9H114

Rapatriement d’indigènes algériens du Moyen-Orient et d’Egypte.

-10H54

Lieux saints de l’Islam 1921.

-10H68

Relation médicale d’un voyage de pèlerins musulmans au hedjaz.

Rapport au ministre de l’intérieur par Dr Marcelin Carbonell.

-10H88

Rapport Kessous : Aux lieux saints de l’Islam1940.

Kessous : pèlerinage de guerre avec les musulmans nord-africain.

-27H10

Décret du 2Mars1936 portant seul la commission interministérielle des affaires musulmane.

-29H31

-16H20

Rapport Benhabiles Belkacem 1918.

-16H42

Déclaration de Bessaih Hadj Abderahmen1952.

Mission D'Ahmed Skeiredj en AOF 1929.

Proposition de l’UDMA.

Séparation de culte et de l’Etat des Oulémas Réformistes 1930.

SLNA, Culte Musulman.

Titularisation de Baki Boualem, 16juin1945.

-16H83

Rapport de Gues sur pèlerinage 1901.

Rapport Gués1900.

Rapport sur le pèlerinage, consul de France a Djeddah "Gués"1902.

-16H84

Au sujet de l’enterrement des pèlerins décédés a Matifou 1905.

Des racoleurs de pèlerins partis de Hedjaz pour le nord de l'Afrique.

Lettre du consul de France à Djeddah à M. le président du conseil.

Lettre du préfet M.Bouffét au gouverneur général.

Pèlerinage1886.

Rapport Gués1899.

Voyage du capitaine Ibrahim.

Note de mon voyage à la Macque (Anonyme).

-16H85

Pèlerinage 1890.

Requête au sujet de pèlerinage à la Mecque présenté par Ghoulamallah Mohamed .

Voyage à la Mecque 1921.

Recherche des Moyens susceptibles de réduire la durée du pèlerinage au Hedjaz.

-16H86

Administration sanitaire de l'empire ottoman.

Au sujet des pèlerins restés a Djeddah ,16H86.

Rapport Eboud 1939.

Service sanitaire maritime quarantenaire 1905.

A .S des pèlerins du cercle d'El Goléa.

-16H87

Oasis Sahariennes, Pèlerinage de la Mecque.

-16H89

Pèlerinage a la Mecque 1911-1913.

-16H90

Extrait d'un manifeste répondu en Arabie.

Pèlerinage1918.

Compte rendu de Bensaci 1918.

Lettre de M le gouverneur à M le président du conseil, Avril 1917.

Rapatriement des pèlerins Indigents 1915.

Protestation de Chkiken et autres 1929.

Rapport Belkacem Benhabylès 1918.

AOM, Rapport du chef de la sureté 1916.

Rapport Mazière 1917.

DAI note sur les monnaies en Arabies 1916.

-16H91

Au sujet du curateur de l'hôtellerie de la Mecque1923.

Consul de France à Djeddah au sujet du pèlerinage.

-16H92

Rapport 1908/1909.

Rapport Burkache 1902.

CIAM, Procès verbale de la réunion de Novembre 1928.

Embarquements clandestins 1934.

Incident survenu au pèlerinage de la Mecque.

Rapport 1901, sur le bateau "Bretagne".

Rapport Cherchali, sur le pèlerinage nord Africain de 1917.

Rapport du curateur de l'hôtellerie française de la Mecque 1928.

Rapport Hadj Hamdi 1932.

Rapport Sourbrillard1932.

Wakfs Maghrébins de la Mecque.

Rapport Médicale sur le pèlerinage de 1932.

-16H93

Lettre du consul de France à Alexandrie au ministre des affaires extérieures.

Pétition anonyme.

Rapport Brémond 1917.

Rapport Merle 1950.

-16H94

Pèlerinage a la Mecque (naufrage de l'Asia).1930**.**

-16H97

Rapport Dr Lakhdari 1933.

Rapport de pèlerinage, 1933.

Affaire Phrygie.

Rapport Hadj Hamdi 1936.

Affaires indigènes.

-16H98

Pèlerinage a la Mecque 1934.

-16H100

Départs clandestins 1913.

-16H102

Départs clandestins pour la Mecque.

Renseignement sur l’embarquement des pèlerins pour la Mecque.

-16H103

Pèlerins Algériens et Tunisiens.

Pèlerinage à Jérusalem par des Israélites de Ghardaïa 1909.

Pèlerinage à Jérusalem. (1907)

Pèlerinage à Jérusalem. (1909)

-16H104

Rapport de Pélerinage1919.

Rapport Georges « A bord du Cheneb».

Rapport du consul de France a Djeddah 1929.

Rapport Georges 1930.

Rapport 1936, 16H104.

Au sujet du pèlerinage a la Mecque de la délégation Algérienne.

Déclaration de M .Manamani Bey Bachara d’El Oued.

Départ à la Mecque de trois indigènes du Ksar Taghit. Incendie de L’Asia 1930.

Note de M Luciani.

Pèlerinage a la Mecque, Renseignement 1936.

Pèlerinage Maghrébin1923.

Rapport capitaine Saad 1917.

Rapport de la commission du gouvernement a bord du Cheneb.

Rapport du consulat de France a Djeddah.

Rapport Hadj Hamdi 1929.

Rapport Hadj Hamdi 1937.

AOM, Rapport Hadj Hamdi1929.

Retour d'Orient d'indigènes 1919.

-16H105

Le transport à travers le Sahara des pèlerins de l'AOF.

Rapport Reboul1939.

Rapport Sourbrillard 1932.

-16H114

Pèlerinage a la Mecque territoires du sud

-16H116

Pèlerinage a la Mecque. Réglementation, affaires sanitaires. Rapports 1928-1939.

B- série 81F

-81F839

Rapport 1947, 81F839.

Vœu présenté par M Mesbah Salah .

Attitude anti- française des syriens et des égyptiens.

Hadj Hamdi Belkacem conseillé juridique de la France à Djeddah.

Loyer de l'hôtellerie française à Djeddah.

Note sur le pèlerinage à la Mecque 1950.

Note sur le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam1950.

Pèlerinage Alger –la Mecque par route et avion 1950.

Rapport Jean Tracol, 1947.

Rapport Marcoux 1950.

Rapport Marcoux1940.

Renouvèlement de mobilier effectué aux hôtelleries de la Mecque et Médine.

SLNA, Pèlerinage Alger la Mecque 1950 par avion.

Vœu sur le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam.

Activités politiques de pèlerins Français 1947.

-81F840

Pèlerinage en 1953, situation sanitaire.

-81F841

Statistique sur le pèlerinage 1951-1956.

Voyage en Afrique du nord de cheikh hidoussi gérant du Wakf Abimadienne de Jérusalem, 1952.

Compte rendue de la mission effectuée en Palestine par Lounis Mahfoud.

Wakf Abimadien .

Rapport Bencheneb.

Rapport Bucco 1952.

Rapport Louis Marin 1916, frais d’une mission en Arabie.

Brochure ELDjazair Elmoudjahida.

Communication du ministère de la France d’Outre mer au conseil des ministres.

Nord Africain présents au Caire.

Note sur le pèlerinage 1945.

Note sur le pèlerinage 1954.

Notes sur le pèlerinage eu lieux saints de l’Islam en 1945.

Pèlerinage aux lieux saints de l’Islam 1946.

Pèlerinage aux lieux saints de l’Islam en 1961.

Pèlerinage de la Mecque, Mission Médicale.

Pèlerinage des Algériens a la Mecque 1958.

Pèlerinage aux lieux saints de l’Islam-voie terrestre 1954.

Pèlerins clandestins originaires de l’Algérie.

Prière rituelle du vendredi a la Mosquée de Paris, 30Mai 1958.

Rapport "Bucco" 1952 .

Rapport Freychet 1953.

Rapport Benameur 1959.

Rapport Bencheneb 1946.

Rapport Etienne Zannettacci- Stephanppolli, 1946.

Rapport Freychet 1953.

Rapport Khalladi Mohamed 1960.

Rapport Louis Marin 1916.

Rapport Pierre Durrney, 1954.

Relation avec l’Arabie saoudite.

UDMA, Projet de séparation du culte musulman et de l’état .

Rapport Paul Nouvaillac 1955.

GGA, rapport de pèlerinage, Paul Lépissier , année 1910

-81F843

Protection en Arabie Saoudite des pèlerins originaires de l’Algérie.

C- série I

-4I77

Extrait du rapport Zanettacci1947.

Note sur le pèlerinage aux lieux saints de l’Islam1945.

Notes sur le pèlerinage aux lieux saints de l’Islam 1945.

Pèlerinage 1947, Questionnaire guide, L’audition des pèlerins 1947.

Propagande en faveur du pèlerinage1938.

Renseignement sur le pèlerinage 1937.

SLNA. Note pour monsieur le directeur des territoires du sud.

-4I176

Renseignement sur l’Imam EL Mahdi.

SLNA, Pèlerinage 1950.

Enquête sur une désaffection des musulmans Algériens a l’égard de leur religion 1958.

SLNA, rapport 1957.

GGA, Rapport Fernand Clausel.

Note sur la Sorra.

Notes sur la commission des grandes fêtes de l’Islam.

Pèlerinage 1955, Rapport Zanettacci.

Ramadan 1956, Prêches dans les Mosquées.

Rapport Chenderli 1949.

Rapport d'audition des pèlerins 1957.

Rapport Fernand Clazeul 1956.

Rapport Soulie 1948.

Rapport Zanettacci 1955.

-5I52

La venue de Moutaouefs Hedjaziens en Algérie.

Rapatriement clandestins1951.

Rapatriement des pèlerins clandestin.

-5I199

Auditions du pèlerin Maarif Mohamed.

Impressions de Boulehbel Mufti d'Oran sur son pèlerinage 1943.

Rapport Komsky, le dernier pèlerinage.

Rapport Zanettacci 1946.

Renseignement sur l'émissaire du Cheikh Etaalbi au pèlerinage de la Mecque.

-5I200

Rapport Benaala.

Rapport Boualla.

Rapport du sous brigadier Haddadine Ali, 1951.

SLNA , Pèlerinage Rapport Benhamadine.

SLNA, Autorisation de circulation.

SLNA, Rapport sur l'activité des nationalistes a Oran a l'occasion du départ des pèlerins.

-5I201

SLNA, pèlerinage 1952.

-5I202

Convois organisés par des entreprises de transports en commundu département d'Oran.

Evolution de l'Islam en Afrique du Nord.

GGA, Evolution de l'Islam Nord Africain.

Propagande particulière en milieu musulman 1954.

Proposition du paquebot "Mecca".

D-série CAB

-7CAB5

Congrée de la société des Habous des lieux saints de l’Islam.

Note au sujet du pèlerinage aux lieux saints de l’Islam1936.

Réunion de la Société de Habous, 22 Mai 1942.

-10CAB34

Crédit foncier d’Algérie et de Tunisie. Mai 1929.

-10CAB203

Inscriptions sur les murs des deux stèles d’ablution de la Mosquée de Mascara.

Des pèlerins aux lieux saints de l’Islam.

-10CAB204

-15CAB34

E- série F

-F80/1636

Au sujet de deux chefs arabes qui se rendent au pèlerinage à la Mecque 1845 .

Le consulat de France a Malte.

Le consulat de France en Egypt. 12 déc.

Ministère de la guerre 26 octobre1843.

AOM, Ministère de la guerre,2 Aout 1843.

Police Générale /passeport, Déc. 1845.

Rapport de l’Amiral Désfossé.

Sur le pèlerinage a la Mecque 1839.

F-série

93/4485

Audition de Tamer Ahmed 1959.

Avis de condamnation, FLN.

Conversation avec Echeik Lakhdari.

Culte, Juin 1957.

Déroulement des fêtes de l’Aïd –EL-Kébir.

Mission M .Mabed.

Pèlerinage aux lieux saints de l’Islam 1959,.

Pèlerinage clandestin 1906.

Pèlerinage gratuit à la Mecque 1959.

Pèlerins voyageant a titre gratuit.

Propagande subversive effectuée auprès des pèlerins dans le Moyen Orient 1955.

Rapport du Cheikh Lakhdari Abdelali 1958.

Rapport du pèlerinage par cheik Lakhdari Abdelali, 1958.

Audition de M. Tameur Ahmed. Pèlerinage 1959.

SLNA Rapport du lieutenant Roux pèlerinage 1955.

II- Archives de l’armée de terre Vincennes Paris (France)

-AMG 1H35 Oran 1835.

III- Archives du Maroc (Rabat)

-SG1059

Gouvernement Chérifien, Habous (1931-1952).

-SG1060

Gouvernement Chérifien, Habous, pèlerinage a la Mecque.

Sources éditées

-ACHI Rabah, l’Islam authentique appartient a Dieu, l’Islam Algérien a César, Belin /Genèses, N°69, Avril 2007.

- ACHI Rabah, La séparation de l’église et de l’état a l’épreuve de la situation coloniale, les usages de la dérogation dans l’administration du culte musulman en Algérie, (1905-1959), in politix, Vol17, N°66, 2004.

-AGERON Charles Robert, Histoire L’Algérie contemporaine, PUF, Paris.

-AGERON Charles Robert, Les Algérien musulmans et la France, EDIF ,2000, Alger,2010.

-ANDRIEU ….., Types et croquis, édition Rioms, Paris.

-ANONYME, D’Alger a la Mecque, la Savoie quitte Alger avec 500 pèlerins, Revue Illustration Algérienne Tunisienne et Marocaine, N°7 ,12 Janvier 1907

- ANONYME, pèlerinage a la Mecque en 1918, Le courrier de l’Atlas, N°21 ,16Déc 2008.

- ANONYME, Le panislamisme et panturquisme, Revue du Monde Musulman, Mars1913.

-ANONYME, Scandale du pèlerinage ou la combine Hedjazienne, La défense, le 27 Mars1936, N°98.

-ANONYME, Des incidents se produisent lors de l'embarquement des pèlerins pour la Mecque, L'écho d'Oran, 28Jan 1937.

-ANONYME, Le scandale du pèlerinage, l'Anne Marie prison flottante pour 402 pèlerins Algériens, 15sept 1950.

-ANONYME, Scandale de l'Anne Marie, Alger Républicain, 8 Sept 1950.

-ANONYME, Cet oranais (Belarbi Eddani) a couvert Oran-la Mecque et retour jusqu'à Tunis soit 17000 KM tout seul sur un vélo, Oran Républicain, 13 Jan1954.

-ANONYME, Le retour des pèlerins de la Mecque, Dépêche quotidienne, 28 Déc. 1943.

-ANONYME, Le Ramadan un désaccord gros de menaces, Justice, 15 Déc1934.

-ANONYME, Une station de quarantaine fonctionne a Djeddah, 18 Fév. 1953.

-ANONYME, Le pèlerinage a la Mecque, Revue Algérienne et Coloniale, Jan 1960.

-ANONYME, Le pèlerinage a la Mecque 1918, Le courrier de l'Atlas, N°21, 16 Déc. 2008.

-ANONYME, D'Alger a la Mecque, Revue l'Illustration Algérienne et Tunisienne et Marocaine, 12 Jan1907.

- AUMERAT, bureau de bien faisances indigène, Revue Africaine, Année1899.

- AUMERAT, bureau de bien faisances indigène, Revue Africaine, Année 1901.

-AUMERAT, propriété urbaine a Alger Revue Africaine, 1898.

- BELHAMISSI Moulay, Avec nos Haragas du 19 e siècle, El Watan 19 Déc. 2011.

- BELKHODJA Mohamed, Le pèlerinage de la Mecque, Imprimerie française B.Borel, Tunis, 1906.

- BENCHENEB Mohamed, Itinéraire de Tlemcen a la Mekke par Ben Messaib, Revue Africaine, N°44, 1900.

- BENCHERIF Ahmed, Aux villes Saintes de l'Islam, Hachette, Paris, 1919.

- BEN DRISS Ottmani Hamza, Kadour Benghebrit, Un magrébin hors du commun, Editions EL Marsem, Rabat, 2010.

- BENDRISSOU Salah, La conscription pendant l'occupation française en Algérie, Le cas des Mozabite. (1912- 1947) Revue de l'association des Amis des archives d'outre mer. 2010.

- BENNABI Malek, Labbeik, pèlerinage de pauvres, Les éditions Algériennes En-Nahda, Alger, sd.

- BERQUE, Jacques, L'intérieur du Maghreb xv-xix siècle, Gallimard, Paris,

- BERQUE, Jacques, Quelques problème de l'Islam maghrébin, Archives dessciencessociales des religions n°3, 1957.

- BOUKABOUYA Hadj Abdellah Rabah, les soldats musulmans au service de la France, Librairie Nouvelle de Lausanne, Lausanne, 1917.

- BOREL Fréderic, Choléra et peste dans le pèlerinage musulman 1860-1903, Masson et Cie éditeurs, Paris, 1904.

- BOYER Pierre, L'administration française et la régularisation du pèlerinage à la Mecque (1830-1894), Revue d'histoire magrébine, N°9, Juillet 1977.

- BOZZO Anna, Islam et citoyenneté en Algérie sous la troisième république, in Pierre-Jean luizard, Le choc colonial et l'Islam.

- BOZZO Anna, Islam et la république, une longue histoire de méfiance, IN Nicholas Bancel, La fracture coloniale, la découverte, 2005.

- BREMOND Edward, le Hedjaz dans la guerre mondiale, Payot, Paris, 1931.

- BURTON Richard, Voyage du capitaine Burton a la Mecque, Hachette, Paris, 1870.

- BUSSON De Janssens Gérard, contribution a l'étude des Habous Publics Algériens, Thèse de Doctorat, Université d'Alger, 1950.

- BUSSON De Janssens Gérard, L'indépendance du culte Musulman en Algérie, Librairie générale du droit et de jurisprudence, Paris, 1951.

- BRUNACHE, le pèlerinage a la Mecque, Bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord, Année 1905.

- CADI Chérif Ben larbi, Terre d'Islam, édition Charles Lavauzelle & Cie, Oran, sd.

- CADI -BERTRAND Jean Yves, le colonel Brahim Depui, Le pèlerins de la mer rouge, édition l'Harmattan, Paris,

- CAMUSAT De RIANCEY Charles, La situation religieuse de l'Algérie, La librairie Centrale, Paris, 1846.

- CARBONELL Marcelin, Relation d’un voyage de transport de pèlerins musulmans au Hedjaz, publications universitaires de Provence, Aix en Provence, 2001.

- CARRET Jacques, Différent aspect de l’Islam Algérien, Imprimerie officielle, Alger, 1959.

- CAZZONI Effendi, La peste à Djeddah et le pèlerinage de 1899, Rapport présenté au conseil supérieur de la santé, Constantinople, 1899.

- CHANTRE Luc, Trois pèlerins à La Mecque. Mutation des formes de l'échange au cœur des lieux saints de l’Islam, Revue Esprit, Janvier 2008.

- CHANTRE Luc, Pèlerinage sous la troisième république, Revue Cahiers de la méditerranée, N°78,2009.

- CHAPEAU Sybille, Des chrétiens dans la guerre d’Algérie, Dahleb, Alger, 2010.

- CHAUVIN Victor, Le jet de pierre au pèlerinage a la Mecque, imprimerie veuve de Backer, Anvers, 1902.

- CHIFFOLEAU Sylvia, le rôle des pèlerinages, Revue européenne des migrations internationales, N°3, 2003.

- CHIFFOLEAU Sylvia, pèlerinage à la Mecque a l’époque coloniale, matrice d’une opinion publique musulmane,IN**,** Sylvia Chiffoleau, Anna Madœuf, Les pèlerinages au Maghreb et au Moyen Orient. Espaces publics, espaces du public, Bayreuth, *Institut Français du Proche-Orient, 2005*

- CHIFFOLEAU Sylvia, Les pèlerins de la Mecque, les germes et la communauté internationale, Institut des Sciences de l'Homme et Société, http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00718129 Lundi 16 Juillet 2012, 12:09:31.

- CHIFFOLEAU Sylvia, Entre initiation au jeu international, pouvoir colonial et mémoire nationale : le Conseil Sanitaire d’Alexandrie, 1865-1938, IN Revue Egypte Monde Arabe, N°4, 2007.

- COLLOT Claude, Les institutions de l’Algérie durant la période coloniale, CNRS –OPU, Alger, 1987.

- D’ANDURAINE Marga, Le Mari Passeport, édition Jean Froissart, Paris, 1947.

- DELARUE, Rapport Médical, pèlerinage de la Mecque en 1891, Alger, 1892.

- DEPONT Octave, Etat d’esprit musulmans, Revue Questions Diplomatiques et Coloniales, Déc. 1899.

- DERMINGHEM, Emile, Initiation a l'Algérie, Librairie d'Afrique et de L'Orient, Paris, 1958.

-DESPARMET, La turcophilie en Algérie, Imprimerie Algérienne, Alger, 1916/1917.

-DESPARMET, Quelque échos de la Propagande Allemande a Alger, Société de la géographie d'Alger et de l'Afrique du nord, 1915.

-DESPARMET, La chanson d'Alger pendant la grande guerre, Revue Africaine, N°73.

-DEVOULX Albert, Les édifices religieux de l'ancien Alger, Revue Africain, 1866.

-DEVOULX Albert, Notice sur la corporation religieuse d'Alger, Bastide, 1862.

-DINET Etienne, Pèlerinage a la maison sacré d'Allah, Librairie Hachette, Paris, 1930.

- DIDIER Charles, Séjour chez le grand Chérif de la Mekke, Hachette et Cie, Paris, 1857.

-DJEGHLOUL Abdelkader, Elément d'histoire culturelle algérienne, ENAL, Alger, 1984.

- DOUTTE Edmond, L'Islam Algérien en l'an 1900, Giralt imprimer-photograveur, Alger, 1900.

- DUGUET Firmin, Pèlerinage a la Mecque, Presses Universitaires de France, Les éditions Rirder, Paris, 1932.

- DUPONT Anne-Laure, les musulmans orphelins de l'empire ottoman et du khalifat dans les années 1920, Presses de sciences po, Revue d'histoire, N°82, Fév2004.

- ESCANDE, Laurent, le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination Française, Mémoire DEA, Université de Provence, 1992.

- ESCANDE Laurent, le pèlerinage a la Mecque vu d'Algérie, aspects Sanitaires (1870-1940), mémoire de maitrise, université de Provence, 1991 /1992.

- ESTERHAZY Walsin, Note historique sur les tribus du Makhzen d 'ORAN, Typographie De Berrier, Oran, 1849.

- EYARD François, Le pèlerinage des musulmans de l'Afrique occidentale française de 1928 a 1958, Thèse de maitrise, université de Provence, 1995.

- EZZERLI Kais, Le pèlerinage au temps du chemin de fer du Hedjaz, In Sylvia Chiffoleau et Anna Madoeuf, les pèlerinages au Maghreb et au Moyen Orient, Damas, presses de l'IFPO, 2005

- FAZY Edmond, L'avenir de l'Islam, Questions diplomatiques et coloniales, 1901.

- GENTY de Bussy Pierre, Rapport a la commission d'enquête 1833, Firmin Didot, Paris, 1835.

- GERVAIS-COURTELLOMONT Jules, Mon voyage a la Mecque, Hachette et Cie, Paris, 1896.

- GRANGAND Isabelle, Prouver par l'écriture, Propriétaires Algérois, conquérants français et historiens ottomanistes, Belin/ Genèses, N°74, Jan 2009.

- HADDAD Mouloud, les maitres de l'heure, soufisme et eschatologie en Algérie coloniale (1845-1901), Revue d'histoire du XXe siècle, N° 41, 2010.

- HELLAL Amar, Le mouvement réformiste algérien, les hommes et l'histoire (1831-1957), OPU, Alger, 2002.

- HOUDAS, L'Islamisme, Dujarric et Cie éditeurs, Paris, 1904.

-HUBERT Lucien, L'Islam et la guerre, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1918.

-HUBERT Lucien, Une politique coloniale, Librairie Félix Alcan, Paris, 1918.

- JULIEN Charles André. Histoire de l'Algérie contemporaine. Casbah Alger. 2005.

- KHAROUBI Ahmed, La politique française et le pèlerinage a la Mecque dans le développement de l'Islam en AOF de la fin du XIX siècle aux années quarante, mémoire de DEA, université de Provence, 1988/1989.

- LACHACHI Mohamed, Mémoire présenté a Monsieur le gouverneur général de l'Algérie sur la question du culte musulmans, éditions Heintz, Oran, 1951.

- LE BOULICAUT Albert, Aux Pays des mystères, voyage d'un chrétien à la Mecque et a la Médine, Plon, Paris, 1913.

- LOGET Jean Louis, Les lazarets et l'émergence de nouvelles maladies pestilentielles au XIX siècle et au début du XXe siècle, Revue Patrimoines, 2004.

- LONDRES Albert, L'incendie de l'Asia, le petit parisien, 24Mai1930

- LUIZARD Jean-Pierre, Le choc colonial et l'Islam, La Découverte, Paris, 2006.

- MAYER- JAOUEN Catherine, Les processions pèlerines en Egypte, pratiques carnavalesque et itinéraire politique, IN Sylvia Chiffoleau et Anna Madoeuf, les pèlerinages au Maghreb et au Moyen Orient, Damas, presses de l'IFPO, 2005.

-MERZOUK Khaled, Messali Hadj, DAR OTHMANIA Edition, Alger, 2008, P192.

- MEYNIER Gilbert, Histoire intérieur du FLN, CASBAH éditions, Alger, 2003.

- MEYNIER Gilbert, L'Algérie révélée, édition El Maarifa, 2010.

- NOMEIR Okeil, Les fondations pieuses a Alger au xviii siècle, Thèse de doctorat, Université de Provence, 2002.

- NUNEZ Juliette, La gestion des espaces confessionnels des cimetières de la ville de Paris, L'exemple du culte Musulmans, Le mouvement social, N°237, Avril2011.

- PAUTREMAT Pascal, La politique musulmane de la France au XXe siècle, Maisonneuve et Larose, Paris, 2003.

- PAUTREMAT Pascal, La mission du lieutenant colonel Brémond au Hedjaz 1916/1917, Revue Guerres mondiales et conflits contemporaines, N°221, Jan 2006

- POLIGNAC Ludovic, la France et l'Islamisme, imprimerie, Remordet, Alger, 1893.

- PRAX M, Commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan, Just Rouvrier libraire, Paris, 1849.

- Règlement du 10 déc1894, Imprimerie orientale, Pierre Fontana et Cie, Alger, 1895.

- RENARD Michel, Gratitude, contrôle, accompagnement, le traitement du religieux islamique en métropole, Bulletin de l'Institut d'histoire du temps présent, N°83, juin 2004.

-RENARD Michel, Observance religieuse et sentiment politique en métropole 1952,1958, IN colloque" Des hommes et des femmes dans la guerre d'Algérie", Nov. 2003.

- RISLER Camille, la politique culturelle de la France en Algérie les objectifs et limites, l'Harmattan, Paris.

- ROCHES Léon, trente ans à travers l'Islam, Librairie Firmin Didot, Paris, 1884.

- ROMAN Jean, Le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam, Editions Baconier, Alger, 1954.

-SAIDOUNI Nacer Eddine, le Waqf en Algérie a l'époque ottomane, Ouvrage publié par la Fondation Publique des Awqaf du Koweït

Études de gestion et relations étrangères

Koweït 1430H - 2009

- SBAI Djalila, La république et la Mosquée, in Pierre-jean Luizard, Choc colonial et l'Islam, la Découverte, Paris, 2006.

- SELLAM Sadak, La France et ses musulmans, Casbah, Alger, 2006.

-STEKOULIS C, Le pèlerinage de la Mecque et le choléra au Hedjaz, Imprimerie de Castro, Constantinople, 1883.

-TERRAS Jeans, Essais sur les biens Habous en Algérie et en Tunisie, imprimerie Salut public, Lyon, 1899.

-TOCQUEVILLE, Alexis, Œuvres complètes, TIII, Paris 1962.

-TOUATI, Houari, Islam et voyage au moyen âge, seuil, Paris, 2000.

-TRABELSI Hadj Osman. Impression de voyage d'un pèlerin passager du Plata » Presse libre 20 Aout 1929.

-ZADEH Hazem, Relation d'un voyage a la Mecque, Ernest Le Roux Editeur, Paris, 1912.

الملخص

أن من جميع الممارسات الدينية للجزائريين، شكلت فريضة الحج إلى البقاع المقدسة، هاجسا وارتباكا وخوفا ورعبا للإدارة الاستعمارية التي حارت في كيفية التعامل معها. حيث بعدما استطاعت المراقبة والإشراف على كل الحياة الدينية وممارستها الفردية والجماعية، إلا أن الحج بشكله العابر للحدود، الخارج عن سيطرتها وعيونها كان يخيفها، وبالتالي تتبعته بالمنع والتضييق. والمتتبع لتاريخية الحج طول فترة الاستعمار يهاله الكمية الهائلة للقوانين المنظمة لهذه الشريعة، خاصة بعد سنة 1894. وهو تاريخ صدور القانون المشهور في 10 ديسمبر 1894 من طرف الحاكم العام "جول كامبون" ويعتبر القانون الأساسي المنظم لفريضة الحج إلى البقاع المقدسة ومن هنا ارتأيت البدء في التأريخ لتنظيم فريضة الحج إلى البقاع المقدسة زمن الاحتلال الفرنسي للجزائر جاعلا من هذه الفترة حتى الإستقلال الإطار التاريخي للبحث.لقد شكل الحج هاجسا أمنيا وصحيا لفترة طويلة منذ النصف الثاني من القرن 19 إلى فترة ما بين الحربين، حيث تم محاصرة الحاج الجزائري المتهم مسبقا باحتمال تعرضه للتأثيرات الجامعة الإسلامية، ونقلها بدوره إلى الجزائر. ولم يكن يقل الهاجس الصحي أهمية وخطورة، وذلك بتحميل الحاج مسؤولية نقل الأوبئة والعدوى والأمراض من الحجاز إلى الجزائر. وهذه الصورة النمطية الظالمة لم تغادر المخيال الجماعي الأوروبي في الجزائر، باعتباره الحاج داعية لأفكار الجامعة الإسلامية، وفي أحسن حالاته مصدر عدوة. ولكن ما يمكن استنتاجه مبكرا حرص الجزائريين رغم التضييق والمنع والارتياب والتهم الجزافية، التي كانت تطال الحجاج بيت الله الحرام على أداء هذه الفريضة ، حيث أن ذلك لم يزدهم إلا إصرارً على كسر كل الصعاب، والحرص على إتمام الركن الخامس من أركان الإسلام، وكسب الأجرين، أجر إتمام الركن وأجر الحفاظ على الفريضة في زمن المنع والتضييق.

الكلمات المفتاحية:

الحج السري؛ السياسة الإسلامية؛ الأوقاف؛ الحبوس؛ السياسة الإسلامية؛ فصل الدين عن الدولة؛ الرحلة الحجازية الجزائرية الحديثة؛ الجامعة الإسلامية؛ أوقاف الحرمين؛ الطرق والزوايا.

نوقشت يوم 21 جوان 2014